

تلخيص المفتاح في المعاني والبيان والبرج

تأليف

محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني

المتوفى سنة ٧٣٩ هـ

وبأسفل صحائفه شرحه

مختصر المعاني

لمسعود بن عمر بن عبد الله

المعروف بسعد الدين التفتازاني

٧١٢ - ٧٩١ هـ

الطبعة الأخيرة

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

مباني ومحمد محمود الحلبي لا شكهم خلفاء

(خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَيْهِ الْجَبَان)

(قرآن محمدي)

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا من شرح صدورنا لتلخيص البيان في إيضاح المعاني ، ونور
قلوبنا بلوامع التبيان من مطالع المثاني ، ونصلي على نبيك محمد المؤيد دلالات
إعجازه بأسرار البلاغة ، وعلى آله وأصحابه المحرزين قصبات السبق في مضمار
الفصاحة والبراعة .

وبعد : فيقول الفقير إلى الله الغني « مسعود بن عمر المدعو بسعد
الفتنازاني » هداه الله سواء الطريق ، وأذاقه حلاوة التحقيق : قد شرحت
فيما مضى « تلخيص المفتاح » وأغنيته بالإصباح عن المصباح ، وأودعته
غرائب نكت سمحت بها الأنظار ، ووشحته بلطائف فقر سبكتها يد الأفكار ؛
ثم رأيت الجمع الكثير من الفضلاء ، والجم الغفير من الأذكياء ، يسألوني
صرف الهمّة نحو اختصاره ، والاقتصار على بيان معانيه وكشف أسنانه ،
لما شاهدوا من أن المحصلين قد تقاصرت همهم عن استطلاع طوابع أنواره ،
وتقاعدت عزائمهم عن استكشاف خبثات أسرارها ، وأن المتحليين قد قبلوا
أحداق الأخذ والانتهاج ، ومدوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب ، وكنت
أضرب عن هذا الخطب صفحا ، وأطوى دون مرأهم كشحا ، علما مني بأن
صالحين الطبايع بأسرها ، ومقبول الأسماع عن آخرها ، أمر لا يسع

مقدرة البشر ، وإنما هو شأن خالق القوى والقدر ، وأن هذا الفن قد نصيب
اليوم ماؤه فصار جدالاً بلا أثر ، وذهب رواؤه فعاد خلافاً بلا ثمر ، حتى
طارت بقية آثار السلف أدراج الرياح ، وسالت بأعناق مطايا تلك الأحاديث
للبطاح ، وأما الأخذ والانتهاز فأمر يرتاح له الليب ، وللأرض من كأس
الكرام نصيب ، وكيف ينهر عن الأنهار السائلون ؟ ولمثل هذا فليعمل
العاملون ، ثم ما زادتهم مدافعتي إلا شغفاً وغراماً ، وظمناً في هواجر الطلب
وأواماً ، فانتصبت لشرح الكتاب على وفق مقترحهم ثانياً ، ولعنان العناية
نحو اختصار الأول ثانياً ، مع جود القريحة بصر البليات ونمود الفطنة
بصرصر النكبات ، وترأى البلدان في والأقطار ، ونبؤ الأوطان غنى
والأوطار ، حتى طففت أجوب كل أغبر قاتم الأرجاء ، وأحرر كل سطر
منه في شطر من الغبراء :

يوماً بحزوى ويوماً بالعقيق وبالأ
هذيب يوماً ويوماً بالخليصاء

ولما وفت بعون الله تعالى للإتمام ، وقوضت عنه خيام الاختتام ، بعدما كشفت
عن وجوه خرائده اللثام ، ووضعت كنوز فرائده على طرف الثمام :

سعد الزمان وساعد الإقبال ودنا المنى وأجابت الآمال

ونبسم في وجه رجائي المطالب ، بأن توجهت تلقاء مدين المآرب ، حضرة
من أنام الأنام في ظل الأمان ، وأفاض عليهم سجال العدل والإحسان ، ورد
بسياسته الغرار إلى الأجفان ، وسد بهيبته دون يأجوج الفتنة طرق العدوان ،
وأعاد رميم الفضائل والكمالات منشوراً ، ووقع بأقلام الخطيات على صحائف
الصفائح لنصرة الإسلام منشوراً ، وهو السلطان الأعظم ، مالك رقاب الأمم ،
ملاذ سلاطين العرب والعجم ، ملجأ صناديد ملوك العالم ، ظل الله على بريته
وحليفته في خليقته ، حافظ البلاد ، وناصر العباد ، ماحي ظلم الظلم والعناد ،
رافع منار الشريعة النبوية ، ناصب رايات العلوم الدينية ، خافض جناح

الرحمة لأهل الحق واليقين ، مادّ سِرادق الأمن بالنصر العزيز والفتح المبين :

كهف الأنام ملاذ الخلق قاطبة ، ظل الإله جلال الحق والدين

أبو المظفر السلطان محمود جاني بك خان ، خطد الله سِرادق عظمته وجلاله
وأدام روى نعيم الآمال من سجال أفضاله ، فحاولت بهذا الكتاب التشبيث
بأذيال الإقبال ، والاستظلال بظلال الرأفة والأفضال ، فجعلته خدمة لخدمته
التي هي ملتئم شفاه الأقيال ، ومعوّل رجاء الآمال ، ومبوء العظمة والجلال ،
لازالت محطّ رجال الأفاضل ، وملاذ أرباب الفضائل ، وعون الإسلام وغوث
الأنام ، بالنبي وآله عليه وعليهم الصلاة والسلام .

فجاء بحمد الله كما يروق النواظر ، ويجلو صداء الأذهان ويرهق البصائر ،
ويضيء أبواب أرباب البيان ، ومن الله التوفيق والهداية ، وعليه التوكّل
في البداية والنهاية ، وهو حسبي ونعم الوكيل :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أُنْعَمَ ، وَعَلَمَ مِنَ الْبَيَانِ مَا لَمْ نَعْلَمْ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَيْرٍ مَنْ نَطَقَ بِالصَّوَابِ ، وَأَنْضَلَ مِنْ أَوْتَى الْحِكْمَةِ وَفَضَلَ
الْخُطَابِ ،

بسم الله الرحمن الرحيم

(الحمد) هو الثناء باللسان على قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة أو بغيرها ،
والشكر فعل ينبي عن تعظيم المنعم لكونه منعماً سواء كان باللسان أو بالجنان
أو بالأركان ؛ فورد الحمد لا يكون إلا اللسان ومتعلقه يكون النعمة وغيرها ،
ومتعلق الشكر لا يكون إلا النعمة ومورده يكون اللسان وغيره ، فالحمد أعم
من الشكر باعتبار المتعلق وأخص باعتبار المورد ، والشكر بالعكس (الله) هو
اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ، والعدول إلى الجملة
الاسمية للدلالة على اللوام والثبات ، وتقديم الحمد باعتبار أنه أهم نظراً إلى
كون المقام مقام الحمد كما ذهب إليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل في
قوله تعالى - اقرأ باسم ربك - على ما سيجيء بيانه وإن كان ذكر الله أهم
نظراً إلى ذاته (على ما أنعم) أى على إنعامه ، ولم يتعرض للمنعم به إيهاماً
لتصور العبارة عن الإحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء
(وعلم) من عطف الخاص على العام رهاية لبراعة الاستهلال ، وتنبيها على
فضيلة نعمة البيان (من البيان) بيان لقوله (ما لم نعلم) قدم عليه رعاية للسجع ،
والبيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير (والصلاة والسلام على سيدنا
محمد خير من نطق بالصواب ، وأفضل من أوتى الحكمة) هي علم الشرائع وكل
كلام وافق الحق ، وترك فاعل الإيتاء لأن هذا الفعل لا يصلح إلا لله تعالى
(وفصل الخطاب) أى الخطاب المنفصول البين الذي يتبينه من يخاطب به

وَعَلَى آلهِ الْأَطْهَارِ ، وَصَحَابَتِهِ الْأَخْيَارِ .
أَمَّا بَعْدُ ؛ فَلَمَّا كَانَ عِلْمُ الْبَلَاغَةِ وَتَوَابِعُهَا مِنْ أَجْلِ الْعُلُومِ قَدْرًا ،
وَأَدْقَهَا سِرًّا ، إِذْ بِهِ تُعْرَفُ دَقَائِقُ الْعَرَبِيَّةِ وَأَسْرَارُهَا ، وَيُكْشَفُ عَنْ وَجْهِهِ
الْإِعْجَازِ فِي نَظْمِ الْقُرْآنِ أَسْتَارُهَا ،

ولا يلتبس عليه ، أو الخطاب الفاصل بين الحق والباطل (وعلى آله) أصله
أهل بدليل أهيل ، خص استعماله في الأشراف وأولى الخطر (الأطهار)
جمع طاهر كصاحب وأصحاب (وصحابه الأخيار) جمع خير بالتشديد .
(أما بعد) هو من الظروف المبنية المنقطعة عن الإضافة : أي بعد الحمد والصلاة ،
والعامل فيه «أما» لنيابتها عن الفعل ، والأصل مهما يكن مع شيء بعد الحمد
والصلاة ، ومهما ههنا مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ ويكون شرط والفاء لازمة
له غالباً فحين تضمنت أما معنى الابتداء والشرط لزمها الفاء ولصوق الاسم
إقامة لل لازم مقام الملزوم وإبقاء لأثره في الجملة (فلما) هو ظرف بمعنى إذ
يستعمل استعمال الشرط ويليه فعل ماضٍ لفظاً أو معنى (كان علم البلاغة)
هو المعاني والبيان (و) علم (توابعها) هو البديع (من أجل العلوم قدراً
وأدقها سرّاً ، إذ به) أي بعلم البلاغة وتوابعها لاغيره من العلوم كاللغة
والصرف والنحو (تعرف دقائق العربية وأسرارها) فيكون من أدق العلوم
سرّاً (ويكشف عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن أستارها) أي به يعرف
أن القرآن معجز لكونه في أعلى مراتب البلاغة لأشماله على الدقائق
والأسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر ، وهذا وسيلة إلى تصديق النبي
عليه السلام ، وهو وسيلة إلى الفوز بجميع السعادات فيكون من أجل العلوم
ليكون معلومه وغايته من أجل المعلومات والغايات ، وتشبيه وجوه الإعجاز
بالأشياء المحتجبة تحت الأستار استعارة بالسكنابة ، وإثبات الأستار لها
استعارة تخيلية ، وذكر الوجوه لإيهام أو تشبيه الإعجاز بالصور الحسنة

وَكَانَ الْقِسْمُ الثَّالِثُ مِنْ مِفْتَاحِ الْعُلُومِ ، الَّذِي صَنَّفَهُ الْفَاضِلُ الْعَلَامَةُ أَبُو يَعْقُوبَ
يُوسُفُ السَّكَاكِيُّ ، أَعْظَمَ مَا صَنَّفَ فِيهِ مِنَ الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ فَقَدْ لَكَّوْهُ
أَحْسَنَهَا تَرْتِيبًا ، وَأَتَمَّهَا تَحْرِيرًا ، وَأَكْثَرَهَا الْأَصُولَ جَمْعًا ، وَلَكِنْ كَانَ
غَيْرَ مَصُونٍ عَنِ الْحُشْوِ وَالْتِطْوِيلِ وَالتَّعْقِيدِ ، قَابِلًا لِلِاخْتِصَارِ ، وَمُفْتَقِرًا إِلَى
الِإِبْضَاحِ وَالتَّجْوِيدِ ، أَلْفَتْ مُخْتَصَرًا يَتَضَمَّنُ مَا فِيهِ مِنَ الْقَوَاعِدِ ،

استعارة بالكناية وإثبات الوجوه استعارة تخيلية وذكر الأستار ترشيح :
ونظم القرآن تأليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب
ما يقتضيه العقل ، لاتواليها في النطق وضم بعضها إلى بعض كيفما اتفق
(وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة أبو يعقوب
يوسف السكاكي أعظم ما صنف فيه) أى فى علم البلاغة وتوابعها (من
الكتب المشهورة) بيان لما صنف (نفعا) تمييز من أعظم (لكونه) أى
القسم الثالث (أحسنها) أى أحسن الكتب المشهورة (ترتيبا) هو وضع
كل شيء فى مرتبته (و) لكونه (أنما تحريرا) هو تهذيب الكلام
(وأكثرها) أى أكثر الكتب (للأصول) هو متعلق بمحذوف يفسره
قوله (جمعا) لأن معمول المصدر لا يتقبل عليه . والحق جواز ذلك فى الظروف
لأنها مما يكفيه راحة من الفعل (ولكن كان) أى القسم الثالث (غير
مصون) أى غير محفوظ (عن الحشو) وهو الزائد المستغنى عنه (والتطويل)
وهو الزيادة على أصل المراد بلا فائدة ، وستعرف الفرق بينهما فى بحث
الإطناب (والتعقيد) وهو كون الكلام مغلقا لا يظهر معناه بسهولة (قابلا)
غير بعد خبر : أى كان قابلا (للاختصار) لما فيه من التطويل (مفتقرا)
أى محتاجا (إلى الإيضاح) لما فيه من التعقيد (و) إلى (التجريد) عما فيه
من الحشو (ألفت) جوابا لما (مختصرا يتضمن ما فيه) أى فى القسم الثالث
(من القواعد) جمع قاعدة ، وهى حكم كلى ينطبق على جميع جزئياته له تعرف

وَيَشْتَمِلُ عَلَى مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْأَمْثَلَةِ وَالشَّوَاهِدِ ، وَلَمْ آلُ جُهْدًا فِي تَحْقِيقِهِ
وَتَهْذِيبِهِ ، وَرَتَّبْتُهُ تَرْتِيبًا أَقْرَبَ تَنَاوُلًا مِنْ تَرْتِيبِهِ ، وَلَمْ أَبَالِغْ فِي اخْتِصَارِ
لَفْظِهِ تَقْرِيبًا لِمَعَاطِيهِ ، وَطَلَبًا لِتَسْهِيلِ فَهْمِهِ عَلَى طَالِبِيهِ ، وَأَضَفْتُ إِلَى ذَلِكَ
فَوَائِدَ ، عَثَرْتُ فِي بَعْضِ كُتُبِ الْقَوْمِ عَلَيْهَا ، وَزَوَائِدَ لَمْ أَظْفَرْ فِي كَلَامِ
أَحَدٍ بِالتَّصْرِيحِ بِهَا ، وَلَا الْإِشَارَةَ إِلَيْهَا ، وَسَمَّيْتُهُ « تَلْخِيسَ الْمِفْتَاحِ »
وَأَنَا أَسْأَلُ

أحكامها منه كقولنا : كل حكم منكر يجب توكيده (ويشتمل على ما يحتاج
إليه من الأمثلة) وهي الجزئيات المذكورة لايضاح القواعد (والشواهد)
وهي الجزئيات المذكورة لاثبات القواعد فهي أخص من الأمثلة (ولم آل)
من الأول وهو التخصيص (جهدا) أي اجتهدا وقد استعمل الأول في قولهم
لا آلوك جهدا متعبدا إلى مفعولين وحذف ههنا المفعول الأول والمعنى لم
أمنعك جهدا (في تحقيقه) أي المختصر يعنى في تحقيق ما ذكر فيه من
الأبحاث (وتهذيبه) أي تنقيحه (ورتبته) أي المختصر (ترتيبا أقرب تناولا)
أي أخذنا (من ترتيبه) أي من ترتيب السكاكي ، أو القسم الثالث إضافة المصدر
إلى الفاعل أو المفعول (ولم أبالغ في اختصار لفظه تقريبا) مفعول له لما
تضمنه معنى لم أبالغ أي تركت المبالغة في الاختصار تقريبا (لتعاطيه) أي
تناوله (وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه) والضائر للمختصر ، وفي وصف مؤلفه
بأنه مختصر متقن سهل المأخذ تعريض بأنه لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد
كما في القسم الثالث (وأضفت إلى ذلك) المذكور من القواعد وغيرها (فوائده
عثر) أي اطلعت (في بعض كتب القوم عليها) أي على تلك الفوائد
(وزوائد لم أظفر) أي لم أفر (في كلام أحد بالتصريح بها) أي بتلك الزوائد
(ولا الإشارة إليها) بأن يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية
وإن لم يقصدوها (وسميته : تلخيص المفتاح) ليطابق اسمه معناه (وأنا أسأل

اللّٰهُ تَعَالٰى مِنْ فَضْلِهِ ، أَنْ يَنْفَعَ بِهِ كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهِ إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ ، وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ .

مُقَدِّمَةٌ

اللّٰهُ تَعَالٰى (قدم المسند إليه قصدا إلى جعل الواو للحال (من فضله) حال من (أن ينفع به) أى بهذا المختصر (كما نفع بأصله) وهو المفتاح أو القسم الثالث منه (إنه) أى اللّٰهُ (ولي ذلك) النفع (وهو حسبي) أى محسبي وكافى (ونعم الموكيل) عطف ما على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف ، وإما على حسبي أى وهو نعم الوكيل ، فالخصوص هو الضمير المتقدم على ماصرح به صاحب المفتاح وغيره فى نحو زيد نعم الرجل وعلى كلا التقديرين قد يلزم عطف الإنشاء على الإخبار .

مُقَدِّمَةٌ

رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون ، لأن المذكور فيه إما أن يكون من قبيل المقاصد فى هذا الفن أولا ، الثانى المقدمة ، والأول إن كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد فهو الفن الأول ، وإلا فإن كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوى فهو الفن الثانى ، وإلا فهو الفن الثالث ، وجعل الخاتمة خالصة عن الفن الثالث وهم كما سنبين إن شاء اللّٰهُ تعالى : ولما انجز كلامه فى آخر هذه المقدمة إلى انحصار المقصود فى الفنون الثلاثة ناسب ذكرها بطريق التعريف العهدى ، بخلاف المقدمة فإنها لامقتضى لإيرادها بلفظ المعرفة فى هذا المقام والخلاف فى أن تنويناها للتعظيم أو للتقليل مما لا ينبغي أن يقع بين المحصلين : والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم ، يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع

الفصاحة : يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم . والبلاغة :
يوصف بها الأخيران فقط .

في مسائله ، ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباط
له بها وانتفاع بها فيه ، وهى ههنا لبيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم
البلاغة في علمى المعانى والبيان وما يلائم ذلك ، ولا يخفى وجه ارتباط
المقاصد بذلك ، والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مما يخفى على كثير
من الناس (الفصاحة) وهى فى الأصل تنبى عن الظهور والإبانة (يوصف
بها المفرد) مثل كلمة فصيحة (والكلام) مثل كلام فصيح ، وقصيدة فصيحة ،
فيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليعم المركب الإسنادى وغيره فإنه قد يكون
بيت من القصيدة غير مشتمل على إسناد يصح السكوت عليه مع أنه يتصف
بالفصاحة ، وفيه نظر لأنه إنما يصح ذلك لو أطلقوا على مثل هذا المركب أنه
كلام فصيح ولم ينقل ذلك عنهم ، واتصافه بالفصاحة يجوز أن يكون باعتبار
فصاحة المفردات على أن الحق أنه داخل فى المفرد لأنه يقال على ما يقابل المركب
وعلى ما يقابل المثنى والمجموع ، وعلى ما يقابل الكلام ، ومقابلته بالكلام ههنا
قريبة دالة على أنه أريد به المعنى الأخير أعنى ما ليس بكلام (و) يوصف
بها (المتكلم) أيضا يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح (والبلاغة) وهى تنبى
عن الوصول والانتفاء (يوصف بها الأخيران فقط) أى الكلام والمتكلم
دون المفرد إذ لم يسمع « كلمة بليغة » . والتعليل بأن البلاغة إنما هى باعتبار
المطابقة لمقتضى الحال وهى لا تتحقق فى المفرد وهم ، لأن ذلك إنما هو فى
ملاغة الكلام والمتكلم ، وإنما قسم كلا من الفصاحة والبلاغة أولا لتعذر
جمع المعانى المختلفة الغير المشتركة فى أمر يعمهما فى تعريف واحد ، وهذا كما
قسم ابن الحاجب المستثنى إلى متصل ومنقطع ، ثم عرف كلا منهما على حدة

فَالْفَصَاحَةُ فِي الْمَفْرَدِ خُلُوصُهُ مِنْ تَنَافُرِ الْحُرُوفِ وَالْغَرَابَةِ ، وَمُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ .
فَالْتَّ فُرْ نُحُوْ : • غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إِلَى الْعَلَا •

الفصاحة في المفرد

(فالفصاحة في المفرد) قدم الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة في تعريفها . ثم قدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفهما عليها (خلوصه) أى خلوص المفرد (من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس) اللغوى أى المستنبط من استقراء اللغة ، وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو عن تسامح لأن الفصاحة تحصل عند الخلوص (فالتنافر) وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر للنطق بها (نحو) - مستشزرات في قول امرئ القيس (غدائره) أى ذوائبه جمع غديرة ، والضمير عائد إلى الفرع في البيت السابق (مستشزرات) أى مرتفعات أو مرفوعات ، يقال : استشزره أى رفعه ، واستشزر أى ارتفع (إلى العلا) * تفضل العقاص في مثنى ومرسل * تفضل أى تغيب . العقاص : جمع عقيصة ، وهى الخصلة المجموعة من الشعر ، والمثنى المقتول : يعنى أن ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وأن شعره ينقسم إلى عقاص ومثنى ومرسل ، والأول يغيب في الأخيرين : والغرض بيان كثرة الشعر : والضابط ههنا أن كل ما بعده الذوق الصحيح ثقبلا متعسر النطق به فهو متنافر سواء كان من قرب الخارج أو بعدها أو غير ذلك على ما صرح به ابن الأثير في المثل السائر : وزعم بعضهم أن منشأ الثقل في مستشزرات هو توسط الشين المعجمة التى هى من الحروف المهموسة الرخوة بين التاء التى هى من المهمومة الشديدة والزاي المعجمة التى هى من الجهورية ، ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل ، وفيه نظر لأن الراء المهملة أيضا من الجهورية ، وقيل إن قرب المخارج سبب للثقل الجمل بالفصاحة ، وإن في قوله تعالى - ألم أعهد إليكم -

وَالْغَرَابَةُ نَحْوُ : * وَفَاحاً وَمَرَسِناً مُسَرَّجَا *

أَيُّ كَالسَّيْفِ السَّرِيحِيِّ فِي الدَّقَّةِ وَالِاسْتِوَاءِ ، أَوْ كَالسَّرَاجِ فِي الْبَرِيقِ وَاللَّمَعَانِ
وَالْمُخَالَفَةُ نَحْوُ : * الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ *

ثُمَّ اقْرَبِيَا مِنَ الْمُنْتَهَى فَيُخَلَّ بِفَصَاحَةِ الْكَلِمَةِ ، لَكِنِ الْكَلَامُ الطَّوِيلُ
الْمُشْتَمِلُ عَلَى كَلِمَةٍ غَيْرِ فَصِيحَةٍ لَا يُخْرَجُ عَنِ الْفَصَاحَةِ كَمَا لَا يُخْرَجُ الْكَلَامُ الطَّوِيلُ
الْمُشْتَمِلُ عَلَى كَلِمَةٍ غَيْرِ عَرَبِيَّةٍ عَنْ أَنْ يَكُونَ عَرَبِيًّا ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّ فَصَاحَةَ
الْكَلِمَاتِ مَأْخُذَةٌ فِي تَعْرِيفِ فَصَاحَةِ الْكَلَامِ مِنْ غَيْرِ تَفَرُّقٍ بَيْنَ طَوِيلٍ وَقَصِيرٍ
عَلَى أَنْ هَذَا الْقَائِلُ فَسَّرَ الْكَلَامَ بِمَا لَيْسَ بِكَلِمَةٍ ، وَالْقِيَاسُ عَلَى الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ
ظَاهِرُ الْفَسَادِ وَلَمْ سَلِمَ عَدَمُ خُرُوجِ السُّورَةِ عَنِ الْفَصَاحَةِ ، فَجَرَّدَ اشْتِمَالُ الْقُرْآنِ
عَلَى كَلَامٍ غَيْرِ فَصِيحٍ بَلْ عَلَى كَلِمَةٍ غَيْرِ فَصِيحَةٍ مِمَّا يَقُودُ إِلَى نِسْبَةِ الْجَهْلِ أَوْ
الْعَجْزِ إِلَى اللَّهِ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا (وَالْغَرَابَةُ) كَوْنُ الْكَلِمَةِ
وَحَشِيَّةً غَيْرَ ظَاهِرَةِ الْمَعْنَى وَلَا مَأْنُوسَةٍ الْإِسْتِعْمَالِ (نَحْوُ) مُسَرَّجٌ فِي قَوْلِ
الْعَجَّاجِ : « وَمَقْلَةٌ وَحَاجِبَةٌ مَزْجَجَا » أَيُّ مَدْقَقًا مَطْوَلًا (وَفَاحًا) أَيُّ شَعْرًا
أَسْوَدَ كَالْفَحْمِ (وَمَرَسِنًا) أَيُّ أَنْفًا (مُسَرَّجَا : أَيُّ كَالسَّيْفِ السَّرِيحِيِّ فِي الدَّقَّةِ
وَالِاسْتِوَاءِ) وَسَرِيحٌ اسْمٌ قَيْنٌ تَنْسَبُ إِلَيْهِ السُّيُوفُ (أَوْ كَالسَّرَاجِ فِي الْبَرِيقِ
وَاللَّمَعَانِ) : فَإِنْ قُلْتَ : لَمْ لَمْ يَجْعَلُوهُ اسْمَ مَفْعُولٍ مِنْ سَرَجَ اللَّهُ وَجْهَهُ : أَيُّ بِهِجِهِ
وَحُسْنِهِ . قُلْتَ : هُوَ أَيْضًا مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ ، أَوْ مَأْخُذٌ مِنَ السَّرَاجِ عَلَى مَا صَرَحَ
بِهِ الْإِمَامُ الْمَرْزُوقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى حَيْثُ قَالَ : السَّرِيحِيُّ مَنْسُوبٌ إِلَى السَّرَاجِ ،
وَيَحْزَنُ أَنْ يَكُونَ وَصْفُهُ بِذَلِكَ لِكَثْرَةِ مَائِهِ وَرَوْنَقِهِ حَتَّى كَانَ فِيهِ سَرَاجًا ،
وَمِنْهُ مَا قِيلَ : سَرَّجَ اللَّهُ أَمْرَكَ ؛ أَيُّ حُسْنِهِ وَنُورِهِ (وَالْمُخَالَفَةُ) أَنْ تَكُونَ
الْكَلِمَةُ عَلَى خِلَافِ قَانُونِ مَفْرَدَاتِ الْأَلْفَاظِ الْمَوْضُوعَةِ أَعْنَى عَلَى خِلَافِ
مَائِثَةٍ عَنِ الْوَاضِعِ (نَحْوُ) الْأَجَلُّ بِفِكَ الْإِدْغَامِ فِي قَوْلِهِ (الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ
الْأَجَلِّ) وَالْقِيَاسُ الْأَجَلُّ بِالْإِدْغَامِ ، فَنَحْوُ آلٍ وَمَلَأَ وَأَبَى وَأَبَى وَعُورَ بِعُورِ

قِيلَ وَمِنَ الْكَرَاهَةِ فِي السَّمْعِ نَحْوُ : * كَرِيمُ الْجِرْشِيِّ شَرِيفُ النَّسَبِ *
وَفِيهِ نَظَرٌ . .

وَفِي الْكَلَامِ خُلُوصُهُ مِنْ ضَعْفِ التَّأْلِيفِ ، وَتَنَافُرِ الْكَلِمَاتِ ، وَالتَّعْقِيدِ ،
مَعَ فَصَاحَتِهَا . فَالضَّعْفُ نَحْوُ : ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا . وَالتَّنَافُرُ

فَصِيحٌ لِأَنَّهُ ثَبَتَ عَنِ الْوَاضِعِ كَذَلِكَ (قِيلَ) فَصَاحَةٌ الْمُرْدُ خُلُوصُهُ مِمَّا ذَكَرَ
(وَمِنَ الْكَرَاهَةِ فِي السَّمْعِ) بِأَن تَكُونَ اللَّفْظَةُ بِحَيْثُ يَمْجُهَا السَّمْعُ وَيَتَبَرَأُ عَنِ
سَمَاعِهَا (نَحْوُ) الْجِرْشِيِّ فِي قَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ :

* مَبَارَكُ الْأَسْمِ أَغْرَ الْقَلْبَ * (كَرِيمُ الْجِرْشِيِّ) أَيْ النَّفْسُ (شَرِيفُ النَّسَبِ)
وَالْأَغْرُ مِنَ الْخَلِيلِ الْأَبْيَضِ الْجَبْهَةِ ثُمَّ اسْتَعْمِرَ لِكُلِّ وَاضِحٍ مَعْرُوفٍ (وَفِيهِ نَظَرٌ)
لَأَنَّ الْكَرَاهَةَ فِي السَّمْعِ إِنَّمَا هِيَ مِنْ جِهَةِ الْغَرَابَةِ الْمَفْسُورَةِ بِالْوَحْشِيَّةِ ، مِثْلُ : تَكَأ كَأْتُمْ
وَأَفَرَنْقَعُوا وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَقِيلَ لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ فِي السَّمْعِ وَعَدَمُهَا تَرْجِعُ إِلَى طَيِّبِ
النَّعْمِ وَعَدَمِ الطَّيِّبِ لِإِلَى نَفْسِ اللَّفْظِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِقَطْعِ بَاسْتِكْرَاهِ الْجِرْشِيِّ دُونَ
النَّفْسِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ النَّعْمِ .

الفصاحة في الكلام

(و) الْفَصَاحَةُ (فِي الْكَلَامِ خُلُوصُهُ مِنْ ضَعْفِ التَّأْلِيفِ وَتَنَافُرِ الْكَلِمَاتِ
وَالْتَّعْقِيدِ مَعَ فَصَاحَتِهَا) هُوَ حَالُ مِنَ الضَّمِيرِ فِي خُلُوصِهِ ، وَاحْتِرَازُهُ عَنْ مِثْلِ
زَيْدٍ أَجَلٍ ، وَشَعْرَةٍ مُسْتَشْزَرٍ ، وَأَنْفَةٍ مُسَرَّجٍ ، وَقِيلَ هُوَ حَالُ مِنَ الْكَلِمَاتِ ،
وَلَوْ ذَكَرَهُ بِجَنْبِهَا لَسَلِمَ مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْحَالِ وَذَوِيهَا بِالْأَجْنَبِيِّ ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ
حِينَئِذٍ يَكُونُ قِيدًا لِلتَّنَافُرِ لِلْخُلُوصِ ، وَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى
تَنَافُرِ الْكَلِمَاتِ الْغَيْرِ الْفَصِيحَةِ فَصِيحًا لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ خَالِصٌ مِنْ تَنَافُرِ
الْكَلِمَاتِ حَالُ كَوْنِهَا فَصِيحَةً فَافْهَمَ (فَالضَّعْفُ) أَنْ يَكُونَ تَأْلِيفُ الْكَلَامِ عَلَى
خِلَافِ الْقَانُونِ النَّحْوِيِّ الْمَشْهُورِ بَيْنَ الْجُمْهُورِ كَالِإِضْهَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ لِفِظًا
، مَعْنَى وَحْكَمَا (نَحْوُ ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا . وَالتَّنَافُرُ) أَنْ تَكُونَ الْكَلِمَاتُ

كَقَوْلِهِ : • وَلَيْسَ قَرَبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرٌ • وَقَوْلِهِ :
كَرِيمٌ مَتَى أَمْدَحُهُ أَمْدَحُهُ وَالْوَرَى مَعِيَ وَإِذَا مَا لُمْتُهُ لُمْتُهُ وَحَدَى
وَالْتَعْقِيدُ أَنْ لَا يَكُونَ الْكَلَامُ ظَاهِرَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْمُرَادِ لِلْخَلَلِ
إِنَّمَا فِي النِّظْمِ ، كَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ فِي خَالِ هِشَامٍ :

تهيلة على اللسان وإن كان كل منها فصيحاً (كَقَوْلِهِ : وليس قرب قبر حرب)
وهو اسم رجل (قبر) وصدر البيت • وقبر حرب بمكان قفر • أى خال
عن الماء والكلا ، ذكر في عجائب المخلوقات أن من الجن نوعاً يقال له
الهايف صاح واحد منهم على حرب بن أمية فأت ، فقال ذلك الجنى هذا البيت
(وقوله :

كَرِيمٌ مَتَى أَمْدَحُهُ أَمْدَحُهُ وَالْوَرَى مَعِيَ وَإِذَا مَا لُمْتُهُ لُمْتُهُ وَحَدَى
والواو في والورى للحال وهو مبتدأ خبره قوله معى ، وإنما مثل بمثلين
لأن الأول متناه في الثقل والثانى دونه ، أو لأن منشأ الثقل فى الأول نفس اجتماع
الكلمات وفى الثانى حروف منها وهو فى تكرير أمدحه دون مجرد الجمع بين
الحاء والهاء لوقوعه فى التزليل مثل « فسبحه » فلا يصح القول بأن مثل هذا الثقل
يخل بالفصاحة . ذكر الصاحب إسماعيل بن عباد أنه أنشد هذه القصيدة بحضرة
الأستاذ ابن العميد فلما بلغ هذا البيت قال له الأستاذ هل تعرف فيه شيئاً من
المهجنة ؟ قال : نعم مقابلة المدح باللوم وإنما يقابل بالذم أو الهجاء ، فقال له الأستاذ
غير هذا أريد ، فقال لا أدري غير ذلك ، فقال الأستاذ : هذا التكرار فى أمدحه
أمدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الخلق خارج عن حد الاعتدال
نافر كل التنافر فأنتى عليه الصاحب .

(والتعقيد) أى كون الكلام معقداً (أن لا يكون الكلام ظاهراً للدلالة
على المراد للخلل) واقع (إما فى النظم) بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو
غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد (كقول الفرزدق فى خال هشام)

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا . أَبُو أُمِّهِ حَيُّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ
أَيْ لَيْسَ مِثْلُهُ فِي النَّاسِ حَيُّ يُقَارِبُهُ إِلَّا مُمْلَكًا أَبُو أُمِّهِ أَبُوهُ . وَإِمَا فِي الْإِنْتِقَالِ
كَقَوْلِ الْآخَرِ :

ابن عبد الملك وهو إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي :

(وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حي أبوه يقاربه

أى ليس مثله في الناس حي يقاربه) أى أحد يشبهه في الفضائل (إلا مملكا)
أى رجلا أعطى الملك والمال يعنى هشاما (أبو أمه) أى أبو أم ذلك المملك
(أبوه) أى أبو إبراهيم المملوح ، أى لا يماثله أحد إلا ابن أخته وهو هشام ،
ففيه فصل بين المبتدأ والخبر ، أعنى أبو أمه أبوه بالأجنبي الذى هو حي ، وبين
الموصوف والصفة أعنى حي يقاربه بالأجنبي الذى هو أبوه ، وتقديم المستثنى أعنى
مملكا على المستثنى منه أعنى حي ، وفصل كثير بين البذل وهو حي والمبدل منه وهو
مثله ، فقوله مثله اسم ما وفى الناس خبره وإلا مملكا منصوب لتقديمه على المستثنى منه .
قبل ذكر ضعف التأليف يعنى عن ذكر التعقيد اللفظي ، وفيه نظر لجواز أن يحصل
للتعقيد اللفظي باجتماع عدة أمور موجبة لصعوبة فهم المراد وإن كان كل واحد منها
جاريا على القانون النحوى . وبهذا يظهر فساد ما قيل إنه لا حاجة فى بيان التعقيد
فى البيت إلى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه بل لا وجه له لأن ذلك جائز
باتفاق النحاة إذ لا ينجى أنه يوجب زيادة التعقيد وهو مما يقبل الشدة والضعف
(وإما فى الانتقال) عطف على قوله « إما فى النظم » أى لا يكون الكلام ظاهر
للدلالة على المراد للحل واقع فى انتقال الذهن من المعنى الأول المفهوم بحسب اللغة
إلى الثانى المقصود وذلك بسبب إيراد اللوازم البعيدة المشتقة إلى الوسائط الكثيرة
مع خفاء القرأن الدالة على المقصود (كقول الآخر) وهو عباس بن الأحنف ،

سَأَطْلُبُ بَعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِيَقْرُبُوا . وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدَّمُوعَ لِيَجْمُدَا
فَإِنَّ الْإِنْتِقَالَ مِنْ جُمُودِ الْعَيْنِ إِلَى بُخْلِهَا بِالدَّمُوعِ ، لَا إِلَى مَا قَصَدَهُ مِنَ
السَّرُورِ . قِيلَ وَمِنْ كَثَرَةِ التَّكْرَارِ وَتَتَابُعِ الْإِضَافَاتِ ، كَقَوْلِهِ :
* سَبُوحٌ لَهَا مِنْهَا عَلَيْهَا شَوَاهِدُ * وَقَوْلِهِ :

ولم يقل كقوله لئلا يتوهم عود الضمير إلى الفرزدق : (سأطلب بعد الدار عنكم
لتقربوا * وتسكب) بالرفع وهو الصحيح وبالنصب وهم (عيناي الدموع
لتجمدا) جعل سكب الدموع كناية عما يلزمه فراق الأحبة من الكآبة والحزن
وأصعب لكنه أخطأ في جعل جمود العين كناية عما يوجبها دوام التلاقي من الفرح
والسرور (فإن الانتقال من جمود العين إلى بخْلِها بالدموع) حال لإرادة البكاء
وهي حالة الحزن (لا إلى ما قصده) الشاعر (من السرور) الحاصل بالملاقاة .
ومعنى البيت أني اليوم أطيّب نفسي بالبعد والفراق ، وأوطنها على مقاساة الأحزان
والأشواق ، وأتجرع غصصها وأنجمل لأجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لأنسبب
بذلك إلى وصل يدوم ومسرة لا تزول ، فإن الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر
يسرا ولكل بداية نهاية ، وإلى هذا أشار الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز ،
وللقوم ههنا كلام فاسد أو رده في الشرح :

(قيل) فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر (ومن كثرة التكرار وتتابع
الإضافات كقوله) : وتسعدني في غمرة بعد غمرة (سبوح) أي فرس حسن
الجرى لا تتعب راكبها كأنها تجري في الماء (لها) صفة سبوح (منها) حال من
شواهد (عليها) متعلق بشواهد (شواهد) فاعل الظرف أعني لها ؛ يعني أن لها
من نفسها علامات دالة على نجابتها ، قيل التكرار ذكر الشيء مرة بعد أخرى
ولا يخفى أنه لا يحصل كثرة بذكره ثالثا ، وفيه نظر لأن المراد بالكثرة ههنا
ما يقابل الوحدة ولا يخفى حصولها بذكره ثالثا (و) تتابع الإضافات مثلي
قوله :

• حمامة جرعى حومة الجندل أنجبى • وفيه نظر .

وفي المتكلم ملكة يُقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح .

حمامة جرعى حومة الجندل اسجعى) فانت بمرأى من سعاد ومسبح
ففيه إضافة حمامة إلى جرعى وجرعى إلى حومة وحومة إلى الجندل ،
والجرعى تأنيث الأجرع قصرها للضرورة ، وهى أرض ذات رمل لا تنبت
شيئا ، والحومة معظم الشئ ، والجندل أرض ذات حجارة ، والسجع هدير الحمام
ونحوه ، وقوله فانت بمرأى من سعاد : أى بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك ، يقال
فلان بمرأى منى ومسبح : أى بحيث أراه وأسمع صوته ، كذا فى الصحاح ،
فظهر فساد ما قيل إن معناه أنت بموضع ترين منه سعاد وتسمعين كلامها
وفساد ذلك مما يشهد به العقل والنقل (وفيه نظر) لأن كلا من كثرة
التكرار وتتابع الإضافات إن ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل
الاحتراز عنه بالتناثر وإلا فلا يخل بالفصاحة - كيف وقد وقع فى التزليل - مثل
دأب قوم نوح - وذكر رحمة ربك عبده زكريا - ونفس وما سواها فألهمها
فجورها وتقواها -

الفصاحة فى المتكلم

(و) الفصاحة (فى المتكلم ملكة) وهى كيفية راسخة فى النفس ، والكيفية
عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ولا يقتضى القسمة واللاقسة فى محله
اقتضاء أوليا ، فيخرج بالقيد الأول الأعراض التسمية مثل الإضافة والقفل
والانفعال ونحو ذلك ، ويقولنا لا يقتضى القسمة الكميات ، ويقولنا واللاقسة
للنقطة والوحدة ، وقولنا أوليا ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات المقتضية
للقسمة واللاقسة ، فقولنا ملكة إشعار بأنه لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح
لا يسمى فصيحاً فى الاصطلاح ما لم يكن ذلك راسخاً فيه ، وقوله (يقتدر بها
على التعبير عن المقصود) دون أن يقول يعبر إشعار بأنه يسمى فصيحاً إذا
وجد فيه تلك الملكة سواء وجد التعبير أو لم يوجد ، وقوله (بلفظ فصيح)

وَالْبَلَاغَةُ فِي الْكَلَامِ مُطَابَقَتُهُ لِمُقْتَضَى الْحَالِ مَعَ فَصَاحَتِهِ ، وَهُوَ مُخْتَلِفٌ
فَإِنَّ مَقَامَاتِ الْكَلَامِ مُتَفَاوِتَةٌ ، فَقَامُ كُلٍّ مِنَ التَّنْكِيرِ وَالْإِطْلَاقِ وَالتَّقْدِيمِ
وَالذِّكْرِ يَبَيِّنُ مَقَامَ خِلَافِهِ ،

ليعلم المفرد والمركب ، أما المركب فظاهر ، وأما المفرد فكما تقول عند التعداد
دار ، غلام ، جارية ، ثوب ، بساط ، إلى غير ذلك .

البلاغة في الكلام

(والبلاغة في الكلام مطابقتها لمقتضى الحال مع فصاحته) أى فصاحة
الكلام ، والحال هو الأمر الداعى للمتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذى
يؤدى به أصل المراد خصوصية ما وهو مقتضى الحال ، مثلاً كون المخاطب
منكراً للحكم حال يقتضى تأكيد الحكم والتأكيد مقتضى الحال وقولك له
إن زيدا فى الدار مؤكداً بأن كلام مطابق لمقتضى الحال ، وتحقيق ذلك أنه
جزئى من جزئيات ذلك الكلام الذى يقتضيه الحال فإن الإنكار مثلاً
يقتضى كلاماً مؤكداً وهذا مطابق له بمعنى أنه صادق عليه على عكس ما يقال
إن الكلى مطابق للجزئيات ، وإن أردت تحقيق هذا الكلام فارجع إلى ما ذكرنا
فى الشرح فى تعريف علم المعانى (وهو) أى مقتضى الحال (يختلف فإن
مقامات الكلام متفاوتة) لأن الاعتبار اللائق بهذا المقام يغير الاعتبار
اللائق بذلك ، وهذا عين تفاوت مقتضيات الأحوال لأن التغير بين الحال
والمقام إنما هو بحسب الاعتبار وهو أنه يتوهم فى الحال كونه زماناً لورود
الكلام فيه ، وفى المقام كونه محلاً له ، وفى هذا الكلام إشارة إجمالية إلى ضبط
مقتضيات الأحوال وتحقيق لمقتضى الحال (فقام كل من التنكير والإطلاق
والتقديم والذكر يبين مقام خلافه) أى خلاف كل منها ، يعنى أن
المقام الذى يناسبه تنكير المسند إليه أو المسند يبين المقام الذى يناسبه

وَمَقَامُ الْفَصْلِ يُبَيِّنُ مَقَامَ الْوَصْلِ ، وَمَقَامُ الْإِيحَازِ يُبَيِّنُ مَقَامَ خِلَافِهِ ، وَكَذَا
خِطَابُ الذِّكْرِ مَعَ خِطَابِ الْغَيْبِ ، وَلِكُلِّ كَلِمَةٍ مَعَ صَاحِبَتِهَا مَقَامٌ ، وَارْتِفَاعُ
شَأْنِ الْكَلَامِ فِي الْحُسْنِ وَالْقَبُولِ بِمُطَابَقَتِهِ لِلْإِعْتِبَارِ الْمُنَاسِبِ وَالْإِخْطَاطِ
بَعْدَهَا ،

التعريف ، ومقام إطلاق الحكم أو التعلق أو المسند إليه أو المسند أو متعلقه
يبين مقام تقييده بمؤكد أو أداة قصر أو تابع أو شرط أو مفعول أو ما يشبه
ذلك ، ومقام تقديم المسند إليه أو المسند أو متعلقاته يبين مقام تأخيرها ، وكذا
مقام ذكره يبين مقام حذفه ؛ فقوله مقام خلافه شامل لما ذكرنا ، وإنما فصل
قوله (ومقام الفصل يبين مقام الوصل) تنبيها على عظم شأن هذا الباب ، وإنما
لم يقل مهم خلافه لأنه أخصر وأظهر لأن خلاف الفصل إنما هو الوصل ؛
وللتنبية على عظم الشأن فصل قوله (ومقام الإيحاز يبين مقام خلافه) أى
الإطناب والمساواة (وكذا خطاب الذكى مع خطاب الغيب) فإن مقام الأول
يبين مقام الثانى ، فإن الذكى يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة
الخفية ما لا يناسب الغيب (ولكل كلمة مع صاحبها) أى مع كلمة أخرى
مصاحبة لها (مقام) ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة فى أصل
المعنى ؛ مثلا الفعل الذى قصد اقترانه بالشرط فله مع إن مقام ليس له مع إذا
وكذا لكل من أدوات الشرط مع الماضى مقام ليس له مع المضارع وعلى
هذا القياس (وارتفاع شأن الكلام فى الحسن والقبول بمطابقتها للاعتبار
المناسب وإخفاطه) أى إخطاؤه شأنه (بعدمها) أى بعدم مطابقتها للاعتبار
المناسب ، والمراد بالاعتبار المناسب الأمر الذى اعتبره المتكلم مناسبا بحسب
السليقة أو بحسب تنوع خواص تراكيب البلغاء ، تقول : اعتبرت الشيء إذا نظرت
إليه وراعت حاله ، وأراد بالكلام الكلام الفصيح وبالحسن الحسن الدقيق
الداخل فى البلاغة دون العرضى الخارج لحصوله بالمحسنات البيديعية

فَقَتَضَى الْحَالِ هُوَ الْإِعْتِبَارُ الْمُنَاسِبُ ، فَالْبَلَاغَةُ صِفَةٌ رَاجِعَةٌ إِلَى الْقِطْعِ
بِإِعْتِبَارِ إِفَادَتِهِ الْمَعْنَى بِالْتَّرَكِيبِ ، وَكَثِيرًا مَا يُسَمَّى ذَلِكَ فَصَاحَةً أَيْضًا .
وَلَهَا طَرَفَانِ : أَعْلَى وَهُوَ حَدُّ الْإِعْجَازِ وَمَا يَقْرُبُ مِنْهُ .

(فَمَقْتَضَى الْحَالِ هُوَ الْإِعْتِبَارُ الْمُنَاسِبُ) لِلْحَالِ وَالْمَقَامِ ، يَعْنِي إِذَا عَلِمَ أَنَّ لَيْسَ
لِرُتْفَاعِ شَأْنِ الْكَلَامِ الْفَصِيحِ فِي الْحَسَنِ الدَّقَائِقِ إِلَّا بِمُطَابَقَتِهِ لِلإِعْتِبَارِ الْمُنَاسِبِ
عَلَى مَا تَقْبِلُهُ إِضَافَةُ الْمَصْدَرِ ؛ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِنَّمَا يَرْتَفِعُ بِالْبَلَاغَةِ الَّتِي هِيَ عِبَارَةٌ
عَنِ مُطَابَقَةِ الْكَلَامِ الْفَصِيحِ لِمَقْتَضَى الْحَالِ ؛ فَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالإِعْتِبَارِ الْمُنَاسِبِ
وَمَقْتَضَى الْحَالِ وَاحِدٌ وَإِلَّا مَا صَدَقَ أَنَّهُ لَا يَرْتَفِعُ إِلَّا بِالمُطَابَقَةِ لِلإِعْتِبَارِ
الْمُنَاسِبِ وَلَا يَرْتَفِعُ إِلَّا بِالمُطَابَقَةِ لِمَقْتَضَى الْحَالِ ؛ فَلْيَتَأَمَّلْ (فَالْبَلَاغَةُ صِفَةٌ رَاجِعَةٌ
إِلَى الْقِطْعِ) يَعْنِي أَنَّهُ يُقَالُ كَلَامٌ بَلِغٌ لَكِنْ لَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَفِظٌ وَصَوْتٌ بَلْ
(بِإِعْتِبَارِ إِفَادَتِهِ الْمَعْنَى) أَيْ الْغَرَضُ الْمَصْوَغُ لَهُ الْكَلَامُ (بِالتَّرَكِيبِ) مُتَعَلِّقٌ
بِإِفَادَةٍ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْبَلَاغَةَ كَمَا مَرَّ عِبَارَةٌ عَنِ مُطَابَقَةِ الْكَلَامِ الْفَصِيحِ لِمَقْتَضَى
الْحَالِ ، وَظَاهِرٌ أَنَّ إِعْتِبَارَ الْمُطَابَقَةِ وَعَدَمَهَا إِنَّمَا يَكُونُ بِإِعْتِبَارِ الْمَعْنَى وَالْأَغْرَاضِ
الَّتِي يُصَاحَّ لَهَا الْكَلَامُ لَا بِإِعْتِبَارِ الْأَلْفَافِ الْمَفْرَدَةِ وَالْكَلِمِ الْمَجْرَدَةِ (وَكَثِيرًا
مَا) نَصَبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ لِأَنَّهُ مِنْ صِفَةِ الْأَحْيَانِ وَمَا لَتَأَكِيدُ مَعْنَى الْكثرةِ
وَالْعَامِلِ فِيهِ قَوْلُهُ (يُسَمَّى ذَلِكَ) الْوَصْفُ الْمَذْكُورُ (فَصَاحَةً أَيْضًا) كَمَا يُسَمَّى
بَلَاغَةً ، فَحَيْثُ يُقَالُ إِنَّ إِعْجَازَ الْقُرْآنِ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ فِي أَعْلَى طَبَقَاتِ الْفَصَاحَةِ
يُرَادُ بِهَا هَذَا الْمَعْنَى .

بَلَاغَةُ الْكَلَامِ طَرَفَانِ

(وَلَهَا) أَيْ لِبَلَاغَةِ الْكَلَامِ (طَرَفَانِ : أَعْلَى وَهُوَ حَدُّ الْإِعْجَازِ) وَهُوَ أَنَّ
يَرْتَفِعُ الْكَلَامُ فِي بَلَاغَتِهِ إِلَى أَنْ يَخْرُجَ عَنْ طَوْقِ الْبَشَرِ وَيَعْجِزُهُمْ عَنْ مُعَارَضَتِهِ
(وَمَا يَقْرُبُ مِنْهُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ هُوَ ، وَالضَّمِيرُ فِي مِنْهُ عَائِدٌ إِلَى أَعْلَى ، يَعْنِي

وَأَسْفَلَ، وَهُوَ مَا إِذَا غَبَرَ الْكَلَامُ عَنْهُ إِلَى مَا دُونَهُ التَّحَقُّقِ عِنْدَ الْبُلْغَاءِ بِأَصْوَاتِ
الْحَيَوَانَاتِ، وَبَيْنَهُمَا مَوَاقِفٌ كَثِيرَةٌ وَتَتَبَعُهَا وَجُوهٌ أُخَرُ تُورِثُ الْكَلَامَ حُسْنًا.
وَفِي الْمُتَكَلِّمِ مَلَكَ يَقْدَرُهَا عَلَى تَأْلِيفِ كَلَامٍ يَبْلُغُ فَعْلِمَ أَنْ كُلَّ يَبْلُغُ

أَنْ الْأَعْلَى مَعَ مَا يَقْرُبُ مِنْهُ كِلَاهُمَا حَدُّ الْإِعْجَازِ ، وَهَذَا هُوَ الْمَوَاقِفُ لَمَّا فِي
الْمُقْتَضِ . وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى حَدِّ الْإِعْجَازِ وَالضَّمِيرُ فِي مِنْهُ عَائِدٌ إِلَيْهِ ،
يَعْنِي أَنَّ الطَّرْفَ الْأَعْلَى هُوَ حَدُّ الْإِعْجَازِ وَمَا يَقْرُبُ مِنْ حَدِّ الْإِعْجَازِ ، وَفِيهِ
نَظَرٌ لِأَنَّ الْقَرِيبَ مِنْ حَدِّ الْإِعْجَازِ لَا يَكُونُ مِنَ الطَّرْفِ الْأَعْلَى الَّذِي هُوَ
حَدُّ الْإِعْجَازِ وَقَدْ أَوْضَحْنَا ذَلِكَ فِي الشَّرْحِ (وَأَسْفَلَ وَهُوَ مَا إِذَا غَبَرَ الْكَلَامُ
عَنْهُ إِلَى مَا دُونَهُ) أَيْ إِلَى مَرْتَبَةٍ أُخْرَى هِيَ أَدْنَى مِنْهُ وَأَنْزَلَ (التَّحَقُّقِ) الْكَلَامَ
وَلِنْ كَانَ صَحِيحَ الْإِعْرَابِ (عِنْدَ الْبُلْغَاءِ بِأَصْوَاتِ الْحَيَوَانَاتِ) الَّتِي تَصْدُرُ عَنْ
مَحَالِّهَا بِحَسَبِ مَا يَتَّفِقُ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ اللَّطَائِفِ وَالْخَوَاصِّ الزَّائِدَةِ عَلَى أَصْلِ
الْمُرَادِ (وَبَيْنَهُمَا) أَيْ بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ (مَرَاتِبُ كَثِيرَةٌ) مُتَفَاوِتَةٌ بَعْضُهَا أَعْلَى مِنْ
بَعْضٍ بِحَسَبِ تَفَاوُتِ الْمَقَامَاتِ وَرِعَايَةِ الِاعْتِبَارَاتِ وَالْبَعْدِ مِنْ أَسْبَابِ الْإِخْلَالِ
بِالْفَصَاحَةِ (وَيَتَّبِعُهَا) أَيْ بِلَاغَةِ الْكَلَامِ (وَجُوهٌ أُخَرُ) سِوَى الْمَطَابَقَةِ وَالْفَصَاحَةِ
(تُورِثُ الْكَلَامَ حُسْنًا) وَفِي قَوْلِهِ « يَتَّبِعُهَا » إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ تَحْسِينَ هَذِهِ الْوُجُوهِ
الْكَلَامَ عَرْضِيٌّ خَارِجٌ عَنْ حَدِّ الْبَلَاغَةِ ، وَلِئِنْ هَذِهِ الْوُجُوهُ إِنَّمَا تُعَدُّ مُحَسَّنَةً
يَعْدُ رِعَايَةُ الْمَطَابَقَةِ وَالْفَصَاحَةِ وَجَعَلَهَا تَابِعَةً لِبَلَاغَةِ الْكَلَامِ دُونَ الْمُتَكَلِّمِ لِأَنَّهَا
لَيْسَتْ بِمَا تَجْعَلُ الْمُتَكَلِّمَ مُتَصِفًا بِصِفَةٍ .

البلاغة في المتكلم

(و) الْبَلَاغَةُ (فِي الْمُتَكَلِّمِ) مَلَكَ يَقْدَرُ بِهَا عَلَى تَأْلِيفِ كَلَامٍ يَبْلُغُ ، فَعَلِمَ
بِمَا تَقْدِمُ (أَنْ كُلَّ يَبْلُغُ) كَلَامًا كَانَ أَوْ مُتَكَلِّمًا بِنَاءً عَلَى اسْتِحْصَالِ الْمَشْتَرَكِ

فَصِيحٌ وَلَا عَكْسٌ، وَأَنَّ الْبَلَاغَةَ مَرْجِعُهَا إِلَى الْإِحْتِرَازِ عَنِ الْخَطَأِ فِي تَأْدِيَةِ
الْمَعْنَى الْمُرَادِ، وَإِلَى تَمْيِيزِ الْفَصِيحِ مِنْ غَيْرِهِ، وَالثَّانِي مِنْهُ مَا يُبَيِّنُ فِي عِلْمِ
مَتْنِ اللُّغَةِ، أَوِ التَّصْرِيفِ، أَوِ النَّحْوِ،

فِي مَعْنِيهِ أَوْ عَلَى تَأْوِيلِ كُلِّ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ لَفْظُ الْبَلِيغِ (فَصِيح) لِأَنَّ الْفَصَاحَةَ
مَأْخُودَةٌ فِي تَعْرِيفِ الْبَلَاغَةِ مُطْلَقًا (وَلَا عَكْس) بِالْمَعْنَى اللُّغَوِيَّةِ : أَيْ لَيْسَ كُلُّ
فَصِيحٍ بَلِيغًا لِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ كَلَامٌ فَصِيحٌ غَيْرَ مُطَابِقٍ لِمَقْتَضَى الْحَالِ، وَكَذَا
يُحُوزُ أَنْ يَكُونَ لِأَحَدٍ مِلْكَةٌ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى التَّعْبِيرِ عَنِ الْمَقْصُودِ بِلَفْظِ فَصِيحٍ مِنْ
غَيْرِ مُطَابَقَةٍ لِمَقْتَضَى الْحَالِ (و) عِلْمٌ أَيْضًا (أَنَّ الْبَلَاغَةَ) فِي الْكَلَامِ (مَرْجِعُهَا)
أَيْ مَا يَجِبُ أَنْ يَحْصُلَ حَتَّى يُمْكِنَ حَصُولُهَا كَمَا يُقَالُ مَرْجِعُ الْجُودِ إِلَى الْغِنَى
(إِلَى الْإِحْتِرَازِ عَنِ الْخَطَأِ فِي تَأْدِيَةِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ) وَإِلَّا لَرُبَّمَا أَدَّى الْمَعْنَى الْمُرَادِ
بِلَفْظِ فَصِيحٍ غَيْرَ مُطَابِقٍ لِمَقْتَضَى الْحَالِ فَلَا يَكُونُ بَلِيغًا (وَالِى تَمْيِيزِ) الْكَلَامِ
(الْفَصِيحِ مِنْ غَيْرِهِ) وَإِلَّا لَرُبَّمَا. أَوْرَدَ الْكَلَامَ الْمُطَابِقَ لِمَقْتَضَى الْحَالِ بِلَفْظِ
غَيْرِ فَصِيحٍ فَلَا يَكُونُ أَيْضًا بَلِيغًا لَوْجُوبِ وَجُودِ الْفَصَاحَةِ فِي الْبَلَاغَةِ، وَيَدْخُلُ
فِي تَمْيِيزِ الْكَلَامِ الْفَصِيحِ مِنْ غَيْرِهِ تَمْيِيزُ الْكَلِمَاتِ الْفَصِيحَةِ مِنْ غَيْرِهَا
لِتَوْقُفِهِ عَلَيْهَا (وَالثَّانِي) أَيْ تَمْيِيزِ الْفَصِيحِ مِنْ غَيْرِهِ (مِنْهُ) أَيْ بَعْضُهُ (مَا يَبِينُ)
أَيْ يَوْضَحُ (فِي عِلْمِ مَتْنِ اللُّغَةِ) كَالْغَرَابَةِ، وَإِنَّمَا قَالُ فِي عِلْمِ مَتْنِ اللُّغَةِ أَيْ مَعْرِفَةِ
أَوْضَاعِ الْمَفْرَدَاتِ لِأَنَّ اللُّغَةَ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ، يَعْنِي بِهِ يَعْرِفُ تَمْيِيزَ السَّالِمِ
مِنَ الْغَرَابَةِ عَنْ غَيْرِهِ بِمَعْنَى أَنْ مِنْ تَتَبُعِ الْكُتُبِ الْمُتَدَاوِلَةِ وَأَحَاطَ بِمَعْنَى
الْمَفْرَدَاتِ الْمَأْنُوسَةِ عِلْمُ أَنْ مَاعِدَاهَا مِمَّا يَفْتَقِرُ إِلَى تَنْقِيرٍ أَوْ تَخْرِيجٍ فَهُوَ غَيْرُ
سَالِمٍ مِنَ الْغَرَابَةِ، وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ فَسَادُ مَا قِيلَ إِنَّهُ لَيْسَ فِي عِلْمِ مَتْنِ اللُّغَةِ أَنْ بَعْضُ
الْأَلْفَاظِ يَحْتَاجُ فِي مَعْرِفَتِهِ إِلَى أَنْ يُبَحِّثَ عَنْهُ فِي الْكُتُبِ الْمُبَسَّوْطَةِ فِي
اللُّغَةِ (أَوْ) فِي عِلْمِ (التَّصْرِيفِ) كِمُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ إِذْ بِهِ يَعْرِفُ أَنَّ الْأَجْلَلَ
مُخَالَفٌ لِلْقِيَاسِ دُونَ الْأَجْلِ (أَوْ) فِي عِلْمِ (النَّحْوِ) كِضْعَفِ التَّأْلِيفِ

أَوْ يَدْرِكُ بِالْحَسِّ ، وَهُوَ مَا عَدَا التَّعْقِيدَ الْمَعْنَوِيَّ ، وَمَا يُحْتَزُّ بِهِ عَنْ
الْأَوَّلِ عِلْمِ الْمَعَانِي ، وَمَا يُحْتَزُّ بِهِ عَنِ التَّعْقِيدِ الْمَعْنَوِيِّ عِلْمِ الْبَيَانِ ،
وَمَا يُعْرَفُ بِهِ وَجْهُ التَّحْسِينِ عِلْمِ الْبَدِيعِ . وَكَثِيرٌ يُسَمَّى الْجَمِيعَ عِلْمَ
الْبَيَانِ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّي الْأَوَّلَ عِلْمَ الْمَعَانِي ، وَالْآخِرِينَ عِلْمَ الْبَيَانِ ، وَالثَّلَاثَةَ
عِلْمَ الْبَدِيعِ .

والتعقيد اللفظي (أو يدرك بالحس) كالمتنافر ، إذ به يعرف أن مستشزرا متنافر
دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات (وهو) أي مايبين في العلوم المذكورة
أو يدرك بالحس فالضمير عائد إلى ما ، ومن زعم أنه عائد إلى مايدرك
بالحس فقد سهوا ظاهرا (ماعداد التعقيد المعنوي) إذ لا يعرف بتلك العلوم
ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره ، فعلم أن مرجع البلاغة
بعضه مبين في العلوم المذكورة وبعضه يدرك بالحس ، وبقي الاختراز عن
الخطأ في تأدية المعنى المراد والاختراز عن التعقيد المعنوي ، فست الحاجة إلى
وضع علمين مفيدين لذلك فوضعوا علم المعاني للأول وعلم البيان للثاني وإليه
أشار بقوله (وما يحتز به عن الأول) أي عن الخطأ في تأدية المعنى المراد
(علم المعاني ، وما يحتز به عن التعقيد المعنوي علم البيان) وسموا هذين العلمين
علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بالبلاغة وإن كانت البلاغة تتوقف
على غيرهما من العلوم ، ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة إلى علم آخر
فوضعوا لذلك علم البدیع وإليه أشار بقوله (وما يعرف به وجوه التحسين
علم البدیع) ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده
في ثلاثة فنون (وكثير) من الناس (يسمى الجميع علم البيان ، وبعضهم يسمى
الأول علم المعاني ، و) يسمى (الآخرين) يعني البيان والبدیع (علم البيان
والثلاثة علم البدیع) ولا نخفي وجوه المناسبة ، والله أعلم .

الفن الأول علم المعاني

وَهُوَ عِلْمٌ يُعْرِفُ بِهِ أَحْوَالُ اللفظِ الْعَرَبِيِّ الَّتِي يَبْطَاقُ مُقْتَضَى الْحَالِ ،

الفن الأول علم المعاني

قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لأن رعاية المطابقة لمقتضى الحال وهو مرجع علم المعاني معتبرة في علم البيان مع زيادة شيء آخر وهو إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة (وهو علم) أى ملكة يقتدر بها على إدراكات جزئية ، ويجوز أن يراد به نفس الأصول والقواعد للعلمة ، ولا مستعالم المعرفة في الجزئيات قال (يعرف به أحوال اللفظ العربي) أى هو علم يستنبط منه إدراكات جزئية هى معرفة كل فرد فرد من جزئيات الأحوال المذكورة ، بمعنى أن أى فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم ، وقوله (التي بها يطابق) اللفظ (مقتضى الحال) احتراز عن الأحوال التي ليست بهذه الصفة مثل الإعلام والإدغام والرفع والنصب وما أشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى المراد وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة ، والمراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال لظهور أن ليس علم المعاني عبارة عن تصور معاني التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والإثبات والحذف وغير ذلك ، وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان إذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحيثية ، والمراد بأحوال اللفظ الأمور العارضة له من التقديم والتأخير والإثبات والحذف وغير ذلك ، ومقتضى الحال في التحقيق هو الكلام الكلى المتكيف بكيفية مخصوصة على ما أشير إليه في المفتاح وصرح به في شرحه لا نفس

وَيَنْتَحِصِرُ فِي ثَمَانِيَةِ أَبْوَابٍ : أَحْوَالِ الْإِسْنَادِ الْخَبَرِيِّ ، أَحْوَالِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ،
أَحْوَالِ الْمُسْنَدِ ، أَحْوَالِ مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ ، الْقَصْرِ ، الْإِنْشَاء ، الْفَصْلِ ، وَالْوَصْلِ
الْإِيجَازِ وَالْإِطْنَابِ وَالْمُسَاوَةِ ، لِأَنَّ الْكَلَامَ إِمَّا خَبَرٌ أَوْ إِنْشَاءٌ ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ
لِنِسْبَتِهِ خَارِجٌ

للكيفيات من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير على ما هو ظاهر عبارة
المفتاح وغيره وإلا لما صح القول بأنها أحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال
لأنها عين مقتضى الحال ، وقد حققنا ذلك في الشرح وأحوال الإسناد
أيضاً من أحوال اللفظ باعتبار أن التأكيد وتركه مثلاً من الاعتبارات الراجعة
إلى نفس الجملة وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لأن الصناعة إنما
وضعت لذلك .

انحصار علم المعاني في ثمانية أبواب

(وينحصر) المقصود من علم المعاني (في ثمانية أبواب) انحصار الكل
في الأجزاء لا الكلي في الجزئيات وإلا لصدق علم المعاني على كل باب من
الأبواب المذكورة ، وليس كذلك (أحوال الإسناد الخبري) و (أحوال)
المسند إليه و (أحوال المسند) و (أحوال متعلقات الفعل) و (القصر)
و (الإنشاء) و (الفصل والوصل) و (الإيجاز والإطناب والمساواة)
وإنما انحصر فيها (لأن الكلام إما خبر أو إنشاء ، لأنه) لا محالة يشتمل على
نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم ، وهي تعلق أحد الشئيين بالآخر
بحيث يصح السكوت عليه سواء كان إيجاباً أو سلباً أو غيرهما كما في
الإنشائيات ، وتفسيرها بإيقاع المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه عنه خطأ
في هذا المقام لأنه لا يشمل النسبة في الكلام الإنشائي فلا يصح التقسيم ؛
فالكلام (إن كان لنسبته خارج) في أحد الأزمنة الثلاثة : أي يكون بين

تطابقه ، أو لا تطابقه فخير ، وإلا فإنشاء ، والخبر لا بد له من مستند إليه
ومستند وإسناد ، والمستند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا أو في معناه ،
وكل من الإسناد والتعلق إما بقصر ، أو بغير قصر ، وكل جملة قرنت
بأخرى إما معطوفة عليها أو غير معطوفة ، والكلام البليغ إما زائد على
أصل المراد لفائدة ،

الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية (تطابقه) أى تطابق تلك النسبة ذلك
الخارج بأن يكونا ثبوتين أو سلبيتين (أو لا تطابقه) بأن تكون النسبة
المفهومة من الكلام ثبوتية والتى بينهما في الخارج والواقع سلبية أو بالعكس
(فخير) أى قال الكلام خبر (وإلام أى وإن لم يكن لنسبته خارج كذلك (فلإنشاء) .
وتحقيق ذلك أن الكلام إما أن تكون نسبته بحيث تحصل من اللفظ
ويكون اللفظ موجدا لها من غير قصد إلى كونه دالا على نسبة حاصلة في
الواقع بين الشئين وهو الإنشاء ، أو تكون نسبته بحيث يقصد أن لها نسبة
خارجية تطابقه أو لا تطابقه وهو الخبر ، لأن النسبة المفهومة من الكلام
الحاصلة في الذهن لا بد أن تكون بين الشئين ، ومع قطع النظر عن الذهن
لا بد وأن يكون بين هذين الشئين في الواقع نسبة ثبوتية بأن يكون هذا ذاك
أو سلبية بأن لا يكون هذا ذاك ؛ ألا ترى أنك إذا قلت زيد قائم فإن القيام
حاصل لزيد قطعا سواء قلنا إن النسبة من الأمور الخارجية أو ليست منها
وهذا معنى وجود النسبة الخارجية (والخبر لا بد له من مستند إليه ومستند
وإسناد والمستند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا أو في معناه) كالمصدر
واسم الفاعل واسم المفعول وما أشبه ذلك ، ولا وجه لتخصيص هذا الكلام
بالخبر (وكل من الإسناد والتعلق إما بقصر أو بغير قصر ، وكل جملة قرنت
بأخرى إما معطوفة عليها أو غير معطوفة ، والكلام البليغ إما زائد على أصل
المراد لفائدة) احتار به عن التطويل ، على أنه لا حاجة إليه بعد تقييد الكلام

أَوْ غَيْرُ زَائِدٍ .

(تَنْبِيْهِ) : صِدْقُ الْخَبْرِ مُطَابَقَتُهُ لِلْوَاقِعِ ، وَكَذِبُهُ عَدَمُهَا ، وَقِيلَ :
مُطَابَقَتُهُ لِأَعْتِقَادِ الْمُخْبِرِ وَلَوْ خَطَأً وَعَدَمُهَا ،

بالبلغ (أو غير زائد) هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لأن جميع ما ذكر من
القصر والفصل والوصل والإيجاز ومقابايه إنما هو من أحوال الجملة أو المسند
إليه أو المسند مثل التأكيد والتقديم والآخر وغير ذلك ، فالواجب في هذا المقام
بيان سبب إفرادها وجعلها أبواباً برأسها وقد لخصنا ذلك في الشرح .

تَنْبِيْهِ

على تفسير للصدق والكذب الذى قد سبق إشارةً ما إليه في قوله تطابقه
أو لا تطابقه اختلف القائلون بانحصار الخبر في الصدق والكذب في تفسيرهما ،
فقيل (صدق الخبر مطابقتها أى مطابقة حكمه (للواقع) وهو الخارج الذى
يكون لنسبة الكلام الخبرى (وكذبه) أى كذب الخبر (عدمها) أى عدم
مطابقتها للواقع ، يعنى أن الشينين اللذين أوقع بينهما نسبة في الخبر لا بد وأن
يكون بينهما نسبة في الواقع : أى مع قطع النظر عما في الذهن وعما يدل عليه
الكلام ؛ فطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التى في الخارج بأن
يكونا ثبوتيتين أو سلبيتين صدق ، وعدمها بأن يكون إحداها ثبوتية
والأخرى سلبية كذب (وقيل) صدق الخبر (مطابقتها لاعتقاد المخبر ولو) كان
ذلك الاعتقاد (خطأ) غير مطابق للواقع (و) كذب الخبر (عدمها) أى عدم
مطابقتها لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ ؛ فقول القائل : السماء تحتنا معتقداً ذلك
صدق ، وقوله : السماء فوقنا غير معتقد ذلك كذب ، والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني
الجازم أو الراجع فيعم العلم والظن ، وهذا يشكل بخبر الشاك لعدم الاعتقاد
فيه فتلزم الوساطة ولا يتحقق الانحصار ، اللهم إلا أن يقال إنه كاذب لأنه
إذا انتفى الاعتقاد صدق عدم مطابقة الاعتقاد ، والكلام في أن المشكوك خبر

بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : إِنَّ الْمُنَافِقِينَ كَاذِبُونَ ؛ وَرَدَّ بِأَنَّ الْمَعْنَى لَكَاذِبُونَ
فِي الشَّهَادَةِ ، أَوْ فِي تَسْمِيَّتِهَا ، أَوْ فِي الشَّهَادَةِ بِهِ فِي زَعْمِهِمْ . الْجَاحِظُ مُطَابَقَتَهُ
مَعَ الْإِعْتِقَادِ ، وَقَدْ مَعَهَا مَعَهُ ، وَغَيْرُهَا لَيْسَ بِصِدْقٍ ،

أَوْ لَيْسَ بِغَيْرِ مَذْكُورٍ فِي الشَّرْحِ فَلْيُطَالَعِ ثَمَّةَ (بَدَلِيلِ) قَوْلِهِ تَعَالَى - إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ
قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ) -
فَإِنَّهُ تَعَالَى جَعَلَهُمْ كَاذِبِينَ فِي قَوْلِهِمْ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ لَعَدَمِ مُطَابَقَتِهِ لِعَقْدَادِهِمْ وَإِنْ
كَانَ مُطَابِقًا لِلْوَاقِعِ (وَرَدَّ) هَذَا الِاسْتِدْلَالُ (بِأَنَّ الْمَعْنَى لَكَاذِبُونَ فِي الشَّهَادَةِ)
وَفِي ادْعَائِهِمُ الْمَوَاطَاةَ ، فَالْتَكْذِيبُ رَاجِعٌ إِلَى الشَّهَادَةِ بِاعْتِبَارِ تَضَعُّفِهَا خَبَرًا
كَاذِبًا غَيْرَ مُطَابِقٍ لِلْوَاقِعِ ، وَهُوَ أَنَّ هَذِهِ الشَّهَادَةَ مِنْ صَمِيمِ الْقَلْبِ وَخُلُوصِ
الْإِعْتِقَادِ بِشَّهَادَةِ إِنْ وَاللَّامِ وَالْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ (أَوْ) الْمَعْنَى أَنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ
(فِي تَسْمِيَّتِهَا) أَيْ فِي تَسْمِيَةِ هَذَا الْإِخْبَارِ شَّهَادَةً لِأَنَّ الشَّهَادَةَ مَا يَكُونُ عَلَى وَفْقِ
الْإِعْتِقَادِ ، فَقَوْلُهُ تَسْمِيَّتُهَا مُصَدَّرٌ مضافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي وَالْأَوَّلُ مَحذُوفٌ
(أَوْ) الْمَعْنَى أَنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ (فِي الْمَشْهُودِ بِهِ) أَعْنَى قَوْلِهِمْ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ لَكِنِ
لَا فِي الْوَاقِعِ بَلْ (فِي زَعْمِهِمْ) الْفَاسِدُ وَاعْتِقَادُهُمُ الْبَاطِلُ لِأَنَّهُمْ يَعْتَقِلُونَ أَنَّهُ غَيْرُ
مُطَابِقٍ لِلْوَاقِعِ فَيَكُونُ كَاذِبًا بِاعْتِقَادِهِمْ وَإِنْ كَانَ صَادِقًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَكَأَنَّهُ
قِيلَ لِنَهْمُ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ كَاذِبُونَ فِي هَذَا الْخَبَرِ الصَّادِقِ وَحِينَئِذٍ لَا يَكُونُ الْكُذْبُ
إِلَّا بِمَعْنَى عَدَمِ الْمُطَابَقَةِ لِلْوَاقِعِ فَلْيَتَأَمَّلْ لَثَلَا يَتَوَهَّمُ أَنَّ هَذَا اعْتِرَافٌ بِكَوْنِ
الصَّدَقِ وَالْكُذْبِ رَاجِعِينَ إِلَى الْإِعْتِقَادِ . وَ (الْجَاحِظُ) أَنْكَرَ انْتِصَارَ الْخَبَرِ
فِي الصَّدَقِ وَالْكُذْبِ وَأَثْبَتَ الْوَاسِطَةَ وَزَعَمَ أَنَّ صَدَقَ الْخَبَرِ (مُطَابَقَتُهُ) لِلْوَاقِعِ
(مَعَ الْإِعْتِقَادِ) بِأَنَّهُ مُطَابِقٌ (و) كُذْبُ الْخَبَرِ (عِلْمُهَا) أَيْ عَدَمُ مُطَابَقَتِهِ
لِلْوَاقِعِ (مَعَهُ) أَيْ مَعَ اعْتِقَادِ أَنَّهُ غَيْرُ مُطَابِقٍ (وَغَيْرُهُمَا) أَيْ غَيْرِ هَذَيْنِ الْقَسْمَيْنِ ،
وَهُوَ أَرْبَعَةٌ : أَعْنَى الْمُطَابَقَةَ مَعَ اعْتِقَادِ عَدَمِ الْمُطَابَقَةِ أَوْ بَدُونِ الْإِعْتِقَادِ أَصْلًا
وَعَدَمَ الْمُطَابَقَةِ مَعَ اعْتِقَادِ الْمُطَابَقَةِ أَوْ بَدُونِ الْإِعْتِقَادِ أَصْلًا (لَيْسَ بِصَدَقٍ

ولا كذبٍ بدليل: أفترى على الله كذباً أم به جنة، لأن المراد بالثاني غير الكذب لأنه قسيمه، وغير الصدق لأنهم لم يعتقدوه. ورد بأن المتنى أم لم يفتر، فمتر عنه بالجنة لأن المجنون لا افتراء له.

ولا كذب) فكل من الصدق والكذب بتفسيره أنخص منه بالتفسيرين السابقين لأنه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعاً وفي الكذب عدم مطابقتها جميعاً بناء على أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد، وقد اقتصر في التفسيرين السابقين على أحدهما (بدليل - أفترى على الله كذباً أم به جنة -) لأن الكفار حصروا أخبار النبي عليه الصلاة والسلام بالحشر والنشر على ما يدل عليه قوله تعالى - إذا مرقم كل ممزق إنكم لتي خلق جديد - في الافتراء والإخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو (ر) لاشك (أن المراد بالثاني) أى الإخبار حال الجنة لا قوله أم به جنة على ما سبق إلى بعض الأفهام (غير الكذب لأنه قسيمه) أى لأن الثاني قسم الكذب إذ المعنى أكذب أم أخبر حال الجنة وقسم الشيء يجب أن يكون غيره (وغير الصدق لأنهم لم يعتقدوه) أى لأن الكفار لم يعتقدوا صدقه فلا يريدون في هذا المقال الصدق الذى هو بمراحل عن اعتقادهم، ولو قال لأنهم اعتقدوا عدم صدقه لكان أظهر؛ فرادهم بكونه خبراً حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من أهل اللسان عارفون باللغة فيجب أن يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم، وعلى هذا لا يتوجه ما قيل إنه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق لأنه لم يجعله دليلاً على عدم الصدق بل على عدم إرادة الصدق فليتأمل (ورد) هذا الاستدلال (بأن المعنى) أى معنى أم به جنة (أم لم يفتر فعبر عنه) أى عدم الافتراء (بالجنة لأن المجنون لا افتراء له) لأنه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون، فالثاني

أحوال الإسناد الخبرى

لَا تُشْكُ أَنْ قَصَدَ الْمُخْبِرُ بَخْبَرِهِ إِفَادَةَ الْمُخَاطَبِ إِمَّا الْحُكْمَ ، أَوْ كَوْنَهُ
عَالِمًا بِهِ ، وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ فَائِدَةً الْخَبَرِ ،

ليس قسما للكذب بل لما هو أخص منه أعنى الافتراء فيكون هذا حصرا
للخبر الكاذب بزعمهم في نوعيه أعنى الكذب عن عمد والكذب لاعتى عمد

أحوال الإسناد الخبرى

وهو ضم كلمة أو ما يجرى مجراها إلى أخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم
إحدهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منقضى عنه ، وإنما قدم بحث الخبر لعظم شأنه
وكثرة مباحثه ، ثم قدم أحوال الإسناد على أحوال المسند إليه والمسند مع تأخر
النسبة عن الطرفين لأن البحث في علم المعاني إنما هو عن أحوال اللفظ
الموصوف بكونه مسندا إليه أو مسندا وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقق
الإسناد ، والمتقدم على النسبة إنما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنهما (لا شك
أن قصد المخبر) أى من يكون بصدد الإخبار والإعلام وإلا فالجملة الخبرية
كثيرا ما تورد لأغراض أخر غير إفادة الحكم أو لازمه مثل التحسر والتعزن
في قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب إنى وضعنها أنثى - وما أشبه ذلك
(بخبره) متعلق بقصد (إفادة المخاطب) خبر أن (أما الحكم) مفعول لإفادة
(أو كونه) أى كون المخبر (عالما به) أى بالحكم ، والمراد بالحكم هنا
وقوع النسبة أو لا وقوعها ، وكونه مقصودا للمخبر بخبره لا يستلزم تحققه
في الواقع ، وهذا مراد من قال : إن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو انتفائه
على سبيل القطع وإلا فلا يخفى أن مدلول قولنا زيد قائم ومفهومه أن القيام
ثابت لزيد وعدم ثبوته له احتمال عقلى لا مدلول ولا مفهوم للفظ فليفهم
(ويسمى الأول) أى الحكم الذى يقصد بالخبر إفادته (فائدة الخبر

وَالثَّانِي لَازِمَهَا ، وَقَدْ يُنْزَلُ الْعَالَمُ بِهِمَا مَنْزِلَةً الْجَاهِلِ لِمَدَمِ جَرِيهِ عَلَى مُوجِبِ الْعِلْمِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُقْتَصَرَ مِنَ التَّرْكِيبِ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ ، فَإِنْ كَانَ خَالِيَهُ الذَّهْنِ مِنَ الْحُكْمِ وَالتَّرَدُّدِ فِيهِ اسْتَفْنَى عَنْ مُوَكَدَّاتِ الْحُكْمِ ،

والثاني (أى كون المخبر عالما به) (لازمها) أى لازم فائدة الخير لأنه كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به وليس كل ما أفاد أنه عالم بالحكم أفاد نفس الحكم لجواز أن يكون الحكم معلوما قبل الإخبار كما فى قولنا لمن حفظ التوراة قد حفظت التوراة ، وتسمية مثل هذا الحكم فائدة الخير بناء على أنه من شأنه أن يقصد بالخبر ويستفاد منه ، والمراد بكونه عالما بالحكم حصول صورة الحكم فى ذهنه . وههنا أبحاث شريفة سمحنا بها فى الشرح (وقد ينزل) المخاطب (العالم بهما) أى بفائدة الخير ولازمها (منزلة الجاهل) فيلقى إليه الخبر وإن كان عالما بالفائدتين (لعدم جريه على موجب العلم) فإن من لا يجرى على مقتضى علمه هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلاة : الصلاة واجبة ، وتنزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل به لاعتبارات خطائية كثير فى الكلام ، منه قوله تعالى - ولقد علموا لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق ولبئسا شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون - بل تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه كثير ، منه قوله تعالى - وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى - (فينبغى) أى إذا كان قصد الخبر بنخبره إفادة المخاطب ينبغى (أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة) حذرا عن اللغو (فإن كان) المخاطب (خالى الذهن من الحكم والتردد فيه) أى لا يكون عالما بوقوع النسبة أولا وقوعها ولا مترددا فى أن النسبة هل هى واقعة أم لا ، وبهذا يتبين فساد ما قيل إن الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه فلا حاجة إلى ذكره ، بل التحقيق أن الحكم والتردد فيه متنافيان (استغنى) على لفظ المبني للمفعول (عن مؤكدات الحكم) لتمكن الحكم

وَإِنْ كَانَ مُتَرَدِّدًا فِيهِ طَائِلًا لَهُ حَسَنُ تَقْوِيَّتِهِ بِمَوْثُودٍ ، وَإِنْ كَانَ مُنْكَرًا
وَجَبَّ تَوْكِيدُهُ بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ رَسُولِ عِيسَى
عَلَيْهِ السَّلَامُ ، إِذْ كَذَّبُوا فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى : إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ ، وَفِي الثَّانِيَةِ :
إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ، وَيُسَمَّى الْفَرْقُ الْأَوَّلُ ابْتِدَائِيًّا ، وَالثَّانِي طَلْبِيًّا ،
وَالثَّالِثُ إِنْكَارِيًّا ، وَإِخْرَاجُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا إِخْرَاجًا عَلَى مُقْتَضَى الظَّاهِرِ ،

فِي اللَّحْمِ حَيْثُ وَجَدَهُ خَالِيًا (وَإِنْ كَانَ) الْخَاطِبُ (مُتَرَدِّدًا فِيهِ) أَيْ فِي الْحُكْمِ
(طَائِلًا) بَأَنَ حُضْرٍ فِي ذَمِّهِ طَرَفًا الْحُكْمِ وَتَحْيِيرٍ فِي أَنَّ الْحُكْمَ بَيْنَهُمَا
وَقَوْعُ الْقِسْبَةِ أَوْ لَا وَقَوْعُهَا (حَسَنُ تَقْوِيَّتِهِ) أَيْ تَقْوِيَّةُ ذَلِكَ الْحُكْمِ (بِمَوْثُودٍ)
لِيُزِيلَ ذَلِكَ الْمَوْثُودَ تَرَدُّدَهُ وَيَتِمَّكَّنَ فِيهِ الْحُكْمُ ، لَكِنِ الْمَذْكُورُ فِي دَلَائِلِ
الْإِعْجَازِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَحْسُنُ التَّأْكِيدَ إِذَا كَانَ لِلْمَخَاطَبِ ظَنٌّ عَلَى خِلَافِ حَكْمِكَ
(وَإِنْ كَانَ) أَيْ الْخَاطِبُ (مُنْكَرًا) لِلْحُكْمِ (وَجَبَ تَوْكِيدُهُ) أَيْ تَوْكِيدُ
الْحُكْمِ (بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ) أَيْ بِقُدْرَةِ قُوَّةِ وَضْعُهَا ، يَعْنِي يَجِبُ زِيَادَةُ التَّأْكِيدِ
بِحَسَبِ ازْدِيَادِ الْإِنْكَارِ إِزَالَةً لَهُ (كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ رَسُولِ عِيسَى
عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذْ كَذَّبُوا فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى : إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ) مُؤَكِّدًا بَأَنَ وَاسْمِيَةِ
الْجُمْلَةِ (وَفِي) الْمَرَّةِ (الثَّانِيَةِ) رَبَّنَا يَعْلَمُ (إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ) مُؤَكِّدًا بِالْقِسْمِ وَإِنْ
وَاللَّامُ وَاسْمِيَةِ الْجُمْلَةِ لِلْبَالِغَةِ الْخَاطِبِينَ فِي الْإِنْكَارِ حَيْثُ قَالُوا سَمَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلَنَا
وَمَا أُنْزِلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ - وَقَوْلُهُ إِذْ كَذَّبُوا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ
تَكْذِيبَ الْاِثْنَيْنِ تَكْذِيبُ الثَّلَاثَةِ ، وَإِلَّا فَالْمَكْذَبُ أَوَّلَا اِثْنَانِ (وَيُسَمَّى
بِالْقَضْرِبِ الْأَوَّلِ ابْتِدَائِيًّا ، وَالثَّانِي طَلْبِيًّا . وَالثَّالِثُ إِنْكَارِيًّا ، وَ) يُسَمَّى (إِخْرَاجُ
الْكَلَامِ حَايَا) أَيْ عَلَى الرُّجُوهِ الْمَذْكُورَةِ ، وَهِيَ الْخُلُوعُ عَنْ التَّأْكِيدِ فِي الْأَوَّلِ
وَالْقُوَّةِ بِمَوْثُودٍ اسْتِحْسَانًا فِي الثَّانِي وَوُجُوبِ التَّأْكِيدِ بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ
فِي الثَّالِثِ (إِخْرَاجًا عَلَى مُقْتَضَى الظَّاهِرِ) وَهُوَ أَنْصَحُ مُطْلَقًا مِنْ مُقْتَضَى
الْحَالِ لِأَنَّ مَعْنَاهُ مُقْتَضَى ظَاهِرِ الْحَالِ ، فَكُلُّ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ مُقْتَضَى الْحَالِ مِنْ

وَكَثِيرًا مَا يُخْرِجُ الْكَلَامُ عَلَى خِلَافِهِ ، فَيَجْعَلُ غَيْرَ السَّائِلِ كَالسَّائِلِ ، إِذَا قُدِّمَ
إِلَيْهِ مَا يُلَوِّحُ لَهُ بِالْخَبَرِ فَيَسْتَشْرِفُ لَهُ اسْتِشْرَافَ الْمُرَدِّدِ الطَّالِبِ ، نَحْوُ :
وَلَا تَخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ ، وَغَيْرُ الْمُنْكَرِ كَالْمُنْكَرِ إِذَا
لَاحَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَمَارَاتِ الْإِنْكَارِ نَحْوُ :

جَاءَ شَقِيقٌ عَارِضًا رُمَحَهُ إِنْ بَنَى عَمَكَ فِيهِمْ رِمَاحُ

غير عكس كما في صور إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فإنه يكون
على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر (وكثيرا ما يخرج الكلام على
خلافه) أى على خلاف مقتضى الظاهر (فيجعل غير السائل كالسائل إذا قدم
إليه) أى إلى غير السائل (ما يلوح) أى يشير (له) أى لغير السائل (بالخبر
فيستشرف) غير السائل (له) أى للخبر ، يعنى ينظر إليه ، يقال استشرف
فلان الشيء : إذا رفع رأسه لينظر إليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من
الشمس (استشراف الطالب المتردد نحو : وَلَا تَخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا) أى
لا تدعنى يا نوح فى شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك ، فهذا كلام
يلوح بالخبر تلويحا ما ويشعر بأنه قد حق عليهم العذاب فصار المقام مقام أن
يتردد المخاطب فى أنهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق أم لا ، فقليل (لهم
مغرقون) مؤكدا بأن أى محكوم عليهم بالاغراق (و) يجعل (غير المنكر كالمنكر
إذا لاح) أى ظهر (عليه) أى على غير المنكر شيء من أمارات الإنكار (نحو :
جاء شقيق) اسم رجل (عارضا رُمحه) أى واضعا الرمح على العرض فهو لا ينكر
أن فى بنى عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيط
أماراة أنه يعتقد أن لا رمح فيهم بل كلهم عزل لاسلاح معهم فزل منزلة المنكر
وخطوب خطاب التفات بقوله (إن بنى عمك فيهم رماح) مؤكدا بأن ، وفى

وَالْمُنْكَرُ كَثِيرُ الْمُنْكَرِ إِذَا كَانَ مَعَهُ مَا إِنْ تَأَمَّلَهُ ارْتَدَعَ . نَحْوُ :
لَا رَيْبَ فِيهِ ،

البيت على ما أشار إليه الإمام المروزقي نهكم واستهزاء كأنه يرميه بأن فيه من
الضعف والجن بحيث لو علم أن فيهم رماحا لما التفت لفت الكفاح ولم تقو يده
على حل الرماح على طريقة قوله :

فقلت لمحرز لما اتقينا تنكب لا يقطرك الزحام

يرميه بأنه لم يباشر الشدائد ولم يدفع إلى مضايق المجامع كأنه يخاف
عليه أن يداس بالقوائم كما يخاف على الصبيان والنساء لقله غنائه وضعف
بنائه (و) يجعل (المنكر كغير المنكر إذا كان معه) أى (مع المنكر ما إن
تأمله) أى شيء من الدلائل والشواهد إن تأمل المنكر ذلك الشيء (ارتدع)
عن إنكاره ، ومعنى كونه معه أن يكون معلوما له مشاهدا عنده كما تقول
لمنكر الإسلام : الإسلام حق من غير تأكيد لأن مع ذلك المنكر دلائل
دالة على حقية الإسلام ، وقيل معنى كونه معه أن يكون موجودا في نفس
الأمر ، وفيه نظر لأن مجرد وجوده لا يكفي في الارتداع ما لم يكن حاصلًا
عنده ، وقيل معنى ما إن تأمله : شيء من العقل ، وفيه نظر لأن المناسب
حينئذ أن يقال ما إن تأمل به لأنه لا يتأمل العقل بل يتأمل به (نحو لا ريب
فيه) ظاهر هذا الكلام أنه مثال لجعل منكر الحكم كغيره وترك التأكيد لذلك
وبيانه أن معنى لا ريب فيه ليس القرآن بمظنة للريب ولا ينبغي أن يرتاب فيه
وهذا الحكم مما ينكره كثير من المخاطبين لكن نزل إنكارهم منزلة علمه
لما معهم من الدلائل الدالة على أنه ليس مما ينبغي أن يرتاب فيه والأحسن أن
يقال إنه نظير لتزويل وجود الشيء منزلة علمه بناء على وجود ما يزيله فإنه
نزل ريب المرتابين منزلة علمه تعويلا على وجود ما يزيله حتى صح نقى
الريب على سبيل الاستغراق كما نزل الإنكار منزلة علمه لذلك حتى صح

وهكذا أَعْتَبَرَاتُ النَّفْيِ . (ثُمَّ الْإِسْنَادُ) مِنْهُ حَقِيقَةُ عَقْلِيَّةٌ ، وَمِنْ إِسْنَادِ
لِلْفِعْلِ أَوْ فِي مَعْنَاهُ إِلَى مَا هُوَ لَهُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ فِي الظَّاهِرِ ،

ترك للتأكيد (وهكذا) أى مثل اعتبارات الإثبات (اعتبارات النفي) من
التجريد عن المؤكدات في الإبتدائي وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلب ووجوب
التأكيد بحسب الإنكار في الإنكارى ، تقول لخالى الذهن مازيد قائما
أو ليس زيد قائما ، وللطالب مازيد بقائم ، وللمنكر والله مازيد بقائم وعلى
هذا القياس .

الحقيقة العقلية والمجاز العقلي

(ثُمَّ الْإِسْنَادُ) مطلقا سواء كان إنشائيا أو إخباريا (مِنْهُ حَقِيقَةُ عَقْلِيَّةٌ) لم يقل
إما حقيقة وإما مجاز ، لأن بعض الإسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز كقولنا
الحيوان جسم والإنسان حيوان ، وجعل الحقيقة والمجاز صفتي الإسناد دون
الكلام ، لأن اتصاف الكلام بهما إنما هو باعتبار الإسناد ، وأوردهما في علم
المعاني لأنهما من أحوال اللفظ فيدخلان في علم المعاني (وهى) أى الحقيقة العقلية
(إِسْنَادُ النَّفْيِ أَوْ فِي مَعْنَاهُ) كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
واسم التفضيل والظرف (إِلَى مَا) أى إلى شيء (هُوَ) أى الفعل أو معناه (لَهُ)
أى لذلك الشيء كالفاعل فيما بنى له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به فيما بنى له
نحو ضرب عمرو ، فإن الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو (عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ) متعلق
بقوله له ، وبهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع (فِي الظَّاهِرِ) هو
أيضا متعلق بقوله له ، وبه يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد ، والمعنى إسناد الفعل
أو معناه إلى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله وذلك بأن
لا ينصب قرينة دالة على أنه غير ما هو له في اعتقاده ، ومعنى كونه له أن
معناه قائم به ، ووصف له وحقه أن يسند إليه سواء كان مخلوقا لله تعالى

كَقَوْلِ الْمُؤْمِنِ : أَنْبَتَ اللَّهُ الْبَقْلَ ، وَقَوْلِ الْجَاهِلِ : أَنْبَتَ الرَّبِيعُ الْبَقْلَ ،
وَأَقْوَلِكَ : جَاءَ زَيْدٌ وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَجِيْ ، وَمِنْهُ مَجَازٌ عَقْلِيٌّ ، وَهُوَ إِسْنَادُهُ
إِلَى مُلَابِسٍ لَهُ بِتَأْوِيلٍ ،

أو لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب أولا كمرض ومات ، فأقسام
الحقيقة العقلية على ما يشملها التعريف أربعة : الأول ما يطابق الواقع والاعتقاد
جميعا (كقول المؤمن : أنبت الله البقل ، و) الثاني ما يطابق الاعتقاد فقط نحو
(قول الجاهل : أنبت الربيع البقل) والثالث ما يطابق الواقع فقط كقول
المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها عنه خلق الله تعالى الأفعال كلها وهذا
المثال متروك في المتن : (و) الرابع ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد (كقولك
جاء زيد وأنت) أي والحال أنك خاصة (تعلم أنه لم يجيء) دون المخاطب
إذ لو علمه المخاطب أيضا لما تعين كونه حقيقة لجواز أن يكون المتكلم قد جعل
علم السامع بأنه لم يجيء قرينة على أنه لم يرد ظاهره فلا يكون الإسناد إلى
ما هو له عند المتكلم في الظاهر (ومنه) أي ومن الإسناد (مجاز عقلي) ويسمى
مجازا حكما ومجازا في الإثبات وإسنادا مجازيا (وهو إسناده) أي إسناد الفعل
أو معناه (إلى ملابس له) أي للفعل أو معناه (غير ما هو له) أي غير الملابس
للشيء ذلك الفعل أو معناه مبني له ، يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير
المفعول به في المبني للمفعول به سواء كان ذلك الغير غيرا في الواقع أو عند
المتكلم في الظاهر ، وبهذا سقط ما قيل إنه إن أراد غير ما هو له عند المتكلم في
الظاهر فلا حاجة إلى قوله بتأويل . وهو ظاهر ، وإن أراد به غير ما هو له في الواقع
خرج عنه مثل قول الجاهل : أنبت الله البقل مجازا باعتبار الإسناد إلى السبب
(بتأويل) متعلق بإسناده ، ومعنى التأويل تطلب ما يؤول إليه من الحقيقة أو الموضوع
الذي يؤول إليه من العقل : وحاصله أن ينصب قرينة صارفة عن أن يكون

وَلَهُ مُلَابَسَاتٌ شَتَّى يُلَابِسُ الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ بِهِ وَالْمَصْدَرُ وَالزَّمَانُ وَالْمَكَانُ
وَالسَّبَبُ ، فَإِسْنَادُهُ إِلَى الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ بِهِ إِذَا كَانَ مَبْنِيًّا لَهُ حَقِيقَةً كَمَا
مَرَّ ، وَإِلَى غَيْرِهِمَا لِلْمُلَابَسَةِ مَجَازٌ ، كَقَوْلِهِمْ : عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ ، وَسَيْلٌ
مُفْعَمٌ ، وَشَعْرٌ شَاعِرٌ ، وَنَهَارٌ صَائِمٌ ، وَنَهْرٌ جَارٍ ، وَبَنَى الْأَمِيرُ الْمَدِينَةَ ،

الاسناد إلى ما هو له (وله) أى للفعل وهذا إشارة إلى تفصيل وتحقيق التعريفين
(ملابسات شتى) أى مختلفة جمع شتيت كمریض ومرضى (يلابس الفاعل
والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب) لم يتعرض للمفعول
معه والحال ونحوهما ، لأن الفعل لا يسند إليها (فإسناده إلى الفاعل أو المفعول
به إذا كان مبنيا له) أى للفاعل أو المفعول به ، يعنى أن إسناده إلى الفاعل إذا
كان مبنيا للفاعل أو إلى المفعول به إذا كان مبنيا للمفعول به (حقيقة كما مر)
من الأمثلة (و) إسناده (إلى غيرهما) أى غير الفاعل أو المفعول به يعنى غير
الفاعل فى المبنى للفاعل وغير المفعول به فى المبنى للمفعول به (للملابسة)
يعنى لأجل أن ذلك الغير يشابه ما هو له فى ملابسة الفعل (مجاز كقولهم
عيشة راضية) فيما بنى للفاعل وأسند إلى المفعول به إذ العيشة مرضية (وسيل
مفعم) فى عكسه أعنى فيما بنى للمفعول وأسند إلى الفاعل لأن السيل هو الذى
يفعم : أى يملأ ، من أفعمت الإناء : أى ملأته (وشعر شاعر) فى المصدر والأولى
التشبيـل بنحو جد جده ، لأن الشعر هنا بمعنى المفعول (ونهاره صائم) فى
الزمان (ونهر جار) فى المكان ، لأن الشخص صائم فى النهار والماء جار
فى النهر (وبنى الأمير المدينة) فى السبب . وينبغى أن يعلم أن المجاز العقلى
يجرى فى النسبة الغير الإسنادية أيضا من الإضافة والإيقاعية نحو أعجبني
إنبات الربيع البقل وجرى الأنهار ؛ قال الله تعالى - فإن خفتم شقاق بينهما -
ومكر الليل والنهار ، ونحو نومت الليل وأجريت النهر : قال الله تعالى - ولا
تطيعوا أمر المسرفين - والتعريف المذكور إنما هو للإسنادى ، اللهم إلا أن

وَقَوْلَا بِنَاوَلٍ يُخْرِجُ نَحْوُ مَامَرٍ مِنْ قَوْلِ الْجَاهِلِ ، وَلِهَذَا لَمْ يُحْمَلْ نَحْوُ قَوْلِهِ :
 أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَقْنَى الْكَبِيرَ كَرُّ الْغَدَاةِ وَمَرُّ الْعَشَى
 عَلَى الْمَجَازِ مَا لَمْ يُعْلَمْ أَوْ يُظَنَّ أَنَّ قَائِلَهُ لَمْ يَرِدْ ظَاهِرُهُ كَمَا اسْتَدِلَّ عَلَى أَنَّ
 إِسْنَادَ مِيزٍ فِي قَوْلِ أَبِي النَّجْمِ :

* مِيزٌ عَنْهُ قُتِرَ عَا عَنْ قُتْرِوعِ *

يراد بالإسناد مطلق النسبة ، وههنا مباحث نفيسة وشحنا بها الشرح .
 (وقولنا) في التعريف (بنأول يخرج نحو مامر من قول الجاهل) أثبت
 للربيع البقل راثيا الإنبات من الربيع ، فإن هذا الإسناد وإن كان إلى غير
 ماهوله في الواقع ، لكن لا تأول فيه لأنه مراده ومعتقده وكذا شنى الطبيب
 المريض ونحو ذلك ، فقوله بنأول يخرج ذلك كما يخرج الأقوال الكاذبة ،
 وهذا تعريض بالسكاكي حيث جعل التأول لإخراج الأقوال الكاذبة فقط
 وللتنبية على هذا تعرض المصنف في المتن لبيان فائدة هذا القيد مع أنه ليس
 ذلك من دأبه في هذا الكتاب واقتصر على بيان إخراجها لنحو قول الجاهل
 مع أنه يخرج الأقوال الكاذبة أيضا (ولهذا) أى ولأن مثل قول الجاهل
 خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه (لم يحمل نحو قوله :

أشاب الصغير وأقنى الكبير كر الغداة ومر العشى

على المجاز) أى على أن إسناد أشاب وأقنى إلى كر الغداة ومر العشى
 مجاز (ما) دام (لم يعلم أو) لم (يظن أن قائله) أى قائل هذا القول
 (لم يرد ظاهره) أى ظاهر الإسناد لانتفاء التأول حينئذ لاحتمال أن
 يكون هو معتقدا للظاهر فيكون من قبيل قول الجاهل أثبت الربيع البقل
 (كما استدل) يعنى ما لم يعلم ولم يستدل بشيء على أنه لم يرد ظاهره
 مثل هذا الاستدلال . (على أن إسناد ميز) إلى جذب الليالى (في قول
 أبي النجم : ميز عنه) أى عن الرأس (قترعا عن قترع) هو الشعر

• جَذَبُ اللَّيَالِي أَبْطَى أَوْ أَسْرَعَى •

• أَحْزَانُهُ أَرْبَعَةٌ • أَفْنَاءُ قَبْلُ اللَّهِ لِلشَّمْسِ أَطْلَمَى •

(وَأَفْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ) لِأَنَّ طَرَفَيْهِ إِمَّا حَقِيقَتَانِ ، نَحْوُ : أَنْبَتَ الرَّبِيعُ الْبَقْلَ ،

أَوْ مَجَازَانِ نَحْوُ : أَحْيَا الْأَرْضَ شَبَابُ الزَّمَانِ ، أَوْ مُخْتَلِفَانِ

المجتمع في نواحي الرأس (جذب الليالي) أى مضيتها واختلافها (أبطنى أو أسرعى) حالان من الليالي على تقدير القول : أى مقولا فيها ، ويجوز أن يكون الأمر بمعنى الخبر (مجاز) خبر أن ، أى استدل على أن إسناد ميز إلى جذب الليالي مجاز (بقوله) متعلق باستدلال : أى بقول أبى النجم (عتيبه) أى عقيب قوله : ميز عنه قزعا عن قزوع . (أفناء) أى أبا النجم أو شعر رأسه (قبل الله) أى أمر الله تعالى وإرادته (للشمس اطلعى) فإنه يدل على أنه فعل الله وأنه المبدئ والمعيد والمنشىء والمفنى فيكون الإسناد إلى جذب الليالي يتأول بناء على أنه زمان أو سبب .

أقسام المجاز العقلى

(وأقسامه) أى أقسام المجاز العقلى باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيهما (أربعة لأن طرفيه) وهما المسند والمسند إليه (إما حقيقتان) لغويتان (نحو أنبت الربيع للبقل) فإن الإنبات والربيع حقيقتان والإسناد مجاز (أو مجازان) لغويان (نحو أحيا الأرض شباب الزمان) فإن المراد بإحياء الأرض تهيج القوى للنامية فيها وإحداث نضارتها بأنواع النبات والإحياء فى الحقيقة إعطاء الحياة ، وهى صفة تقتضى الحس والحركة الإرادية وكذا المراد بشباب الزمان زمان ازدياد قواها النامية وهو فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة : أى قوة مشتعلة (أو مختلفان) بأن يكون أحد الطرفين حقيقة ، والآخر مجازا

نَحْوُ : أَنْبَتَ الْبَقْلَ شَبَابُ الزَّمَانِ ، وَأَحْيَا الْأَرْضَ الرَّبِيعُ وَهُوَ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ : وَإِذَا تُلِّيتَ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ، يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ ، يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا ، يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ، وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَنْقَالَهَا ، وَغَيْرُ مُخْتَصٍ بِالْخَبَرِ ،

(نحو أنبت البقل شباب الزمان) فيما المسند فيه حقيقة ، والمسند إليه مجاز (وأحيا الأرض الربيع) في عكسه ، ووجه الإنحصار في الأربعة على ما ذهب إليه المصنف ظاهر ، لأنه اشترط في المسند أن يكون فعلا أو ما في معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل إما حقيقة أو مجاز (وهو) أى المجاز العقلي (في القرآن كثير) أى كثير في نفسه لا بالاضافة إلى مقابله حتى تكون الحقيقة العقلية قليلة ، وتقديم في القرآن على كثير لمجرد الاهتمام بقوله تعالى (وإذا تليت عليهم آياته) أى آيات الله تعالى (زادتهم إيمانا) أسند الزيادة وهي فعل الله تعالى إلى الآيات لكونها مبيها (يذبح أبناءهم) نسب التذبيح الذي هو فعل الجيش إلى فرعون لأنه سبب أمر (ينزع عنهم لباسهما) نسب نزع اللباس عن آدم وحواء عليهما السلام وهو فعل الله تعالى حقيقة إلى إبليس ، لأن سببه الأكل من الشجرة ، وسبب الأكل وسوسته ومقاسمته إياهما إنه لما لمن الناصحين (يوما) نصب على أنه مفعول به لتتقون : أى كيف تتقون يوم القيامة إن بقيتم على الكفر يوما (يجعل الولدان شيبا) نسب الفعل إلى الزمان وهو لله تعالى حقيقة ، وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والأحزان فيه ، لأن الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والحزن ، أو عن طوله وأن الأطفال يبلغون فيه أوان الشيخوخة (وأخرجت الأرض أنقالها) أى ما فيها من الدفائن والخزائن ، نسب الإخراج إلى مكانه ، وهو فعل الله تعالى حقيقة (وغير مختص بالخبر) عطف على قوله كثير ، أى وهو غير مختص بالخبر وإنما

بَلْ يَجْرَى فِي الْإِنْشَاءِ ، نَحْوُ : يَا هَامَانُ ابْنُ لِي صَرَحًا ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ قَرِيبَةٍ
لَفْظِيَّةٍ كَأَمْرٍ ، أَوْ مَعْنَوِيَّةٍ كَأَسْتَحَالَةٍ قِيَامِ الْمُسْنَدِ بِالْمَذْكُورِ عَقْلًا ، كَقَوْلِكَ :
مَحَبَّتِكَ جَاءَتْ بِي إِلَيْكَ ، أَوْ عَادَةً نَحْوُ : هَزَمَ الْأَمِيرُ الْجُنْدَ ، وَصُدُورُهُ عَنْ
الْمَوْحِدِ فِي مِثْلِ : أَشَابَ الصَّغِيرَ ،

قال ذلك ، فإن تسميته بالجاز في الإثبات ، وإيراده في أحوال الإسناد
الخبري يوم اختصاصه بالخبر (بل يجرى في الإنشاء ، نحو يا هامان ابن لي
صرحاً) لأن البناء فعل العملة ، وهامان سبب أمر وكذا قولك لينبت الربيع
ماشاء ، وليصم نهارك ، وليجد جدك وما أشبه ذلك مما أسند فيه الأمر أو النهي
إلى ما ليس المطلوب منه صدور الفعل أو الترك عنه ، وكذا قولك ليت النهر
جار ، وقوله تعالى - أصلواتك تأمرك - (ولا بد له) أى للمجاز العقلي
(من قرينة) صارفة عن إرادة ظاهرة ، لأن المتبادر إلى الفهم عند انتفاء القرينة
هو الحقيقة (لفظية كما مر) في قول أبي النجم من قوله : أفناء قيل الله / (أو
معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور) أى بالمسند إليه المذكور مع المسند
(عقلاً) أى من جهة العقل ، يعنى يكون بحيث لا يدعى أحد من المحققين
والمبطلين أنه يجوز قيامه به ، لأن العقل إذا خلى ونفسه يعده محالاً (كقولك
محبتك جاءت بى إليك) لظهور استحالة قيام المحب بالحبة (أو عادة) أى من
جهة العادة (نحو هزم الأمير الجند) لاستحالة قيام هزم الجندي بالأمير وحده
عادة ، وإن كان ممكناً عقلاً ، وإنما قال قيامه به ليعم الصدور عنه مثل ضرب
وهزم ، وغيره مثل قرب وبعد (وصدوره) عطف على استحالة : أى
وكصدور الكلام (عن الموحّد في مثل : أشاب الصغير) وأفنى الكبير
البيت ، فإنه يكون قرينة معنوية على أن إسناد أشاب وأفنى إلى كر الغداة
ومر العشى مجاز ، لا يقال هذا داخل في الاستحالة ، لأننا نقول لا نسلم ذلك

وَمَعْرِفَةُ حَقِيقَتِهِ إِمَّا ظَاهِرَةٌ كَأَن قَوْلَهُ تَعَالَى : فَارْبَحْتَ تِجَارَتَهُمْ ، أَيْ
فَارْبَحُوا فِي تِجَارَتِهِمْ ، وَإِمَّا خَفِيَّةٌ كَأَن قَوْلِكَ : سَرَرَنِي رُؤْيَاكَ ، أَيْ
سَرَرَنِي اللَّهُ عِنْدَ رُؤْيَاكَ ، وَقَوْلِهِ :

يَزِيدُكَ وَجْهَهُ حُسْنًا إِذَا مَا زِدْتَهُ نَظْرًا
أَيَّ يَزِيدُكَ اللَّهُ حُسْنًا فِي وَجْهِهِ ،

كيف وقد ذهب إليه كثير من ذوى العقول واحتجنا في إبطاله إلى الدليل
(ومعرفة حقيقته) يعنى أن الفعل فى الحجاز العقلى : يجب أن يكون له فاعل
أو مفعول به إذا أسند إليه يكون الإسناد حقيقة ؛ فعرفة فاعله أو مفعوله
الذى إذا أسند اليه يكون الإسناد حقيقة (إِمَّا ظَاهِرَةٌ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - فَا
رْبَحْتَ تِجَارَتَهُمْ - أَيْ فَا رْبَحُوا فِي تِجَارَتِهِمْ ؛ وَإِمَّا خَفِيَّةٌ) لَا تَظْهَرُ إِلَّا بَعْدَ نَظَرٍ
وَتَأَمُّلٍ (كَمَا فِي قَوْلِكَ : سَرَرَنِي رُؤْيَاكَ) أَيْ سَرَرَنِي اللَّهُ عِنْدَ رُؤْيَاكَ (وَقَوْلِهِ :

يَزِيدُكَ وَجْهَهُ حُسْنًا إِذَا مَا زِدْتَهُ نَظْرًا

أَيَّ يَزِيدُكَ اللَّهُ حُسْنًا فِي وَجْهِهِ) لَمَّا أَوْدَعَهُ اللَّهُ مِنْ دَقَائِقِ الْحُسْنِ وَالْجَمَالِ يَظْهَرُ
بَعْدَ التَّأَمُّلِ وَالْإِمْبَانِ ، وَفِي هَذَا تَعْرِيفُ الشَّيْخِ عَبْدِ الْقَاهِرِ ، وَرَدَ عَلَيْهِ حَيْثُ
زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِي الْحِجَازِ الْعَقْلِيِّ أَنْ يَكُونَ لِلْفِعْلِ فَاعِلٌ يَكُونُ الْإِسْنَادُ إِلَيْهِ
حَقِيقَةً ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لِسَرَرَنِي فِي سَرَرَنِي رُؤْيَاكَ ، وَلَا لِيَزِيدُكَ فِي يَزِيدُكَ وَجْهَهُ
حُسْنًا فَاعِلٌ يَكُونُ الْإِسْنَادُ إِلَيْهِ حَقِيقَةً ، وَكَذَا أَقْدَمَنِي بِلَدِكَ حَقٌّ لِي عَلَى
فُلَانٍ ، بَلِ الْمَوْجُودُ هَهُنَا هُوَ السَّرُورُ وَالزِّيَادَةُ وَالْقُدُومُ . وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ
غُفَرُ الدِّينِ الرَّازِي بِأَنَّ الْفِعْلَ لَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ لَهُ فَاعِلٌ حَقِيقَةً لَا مَمْتَنَاعَ صُدُورِ
الْفِعْلِ لَا عَنْ فَاعِلٍ ، فَهُوَ إِنْ كَانَ مَا أَسْنَدَ إِلَيْهِ الْفِعْلَ فَلَا حِجَازَ ، وَإِلَّا فَيُمْكِنُ
تَقْدِيرُهُ ، وَزَعَمَ صَاحِبُ الْمِفْتَاحِ إِنْ اعْتَرَضَ الْإِمَامُ حَقٌّ ، وَأَنَّ فَاعِلَ هَذِهِ
الْأَفْعَالِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَأَنَّ الشَّيْخَ لَمْ يَعْرِفْ حَقِيقَتَهَا لَخَفَافَتِهَا فَتَبَعَهُ

وَأَنكَرَهُ السَّكَاكِيُّ ذَاهِبًا إِلَى أَنَّ مَا مَرَّ وَنَحْوَهُ اسْتِعَارَةٌ بِالسَّكَايَةِ عَلَى أَنَّ
الْمُرَادَ بِالرَّبِيعِ الْفَاعِلَ الْحَقِيقِيَّ بِقَرِينَةٍ نِسْبَةِ الْإِنْبَاتِ إِلَيْهِ ، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ
فَقَوْلُهُ وَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِعَيْشَةٍ ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :
فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ ، صَاحِبَهَا كَمَا سَيَأْتِي ،

المصنف ؛ وفي ظني أن هذا تكلف ، والحق ما ذكره الشيخ (وأنكره) أي
الحجاز العقلي (السكاكي) وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية
بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه
وجعل نسبة الإنبات إليه قرينة للاستعارة ، وهذا معنى قوله (ذاهبا إلى أن
ما مر) من الأمثلة (ونحوه استعارة بالكناية) وهي عند السكاكي أن تذكر
المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة ، وهي أن تنسب إليه شيئا من اللوازم
المساوية للمشبه به مثل أن تشبه النملة بالسبع ثم تفردا بالذكر وتضيف إليها
شيئا من لوازم السبع فتقول محالب النملة نشبت بفلان (بناء على أن المراد
بالربيع الفاعل الحقيقي) للإنبات يعني القادر المختار (بقرينة نسبة الإنبات)
الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي (إليه) أي إلى الربيع (وعلى
هذا القياس غيره) أي غير هذا المثال . وحاصله أن تشبه الفاعل المجازي
بإلفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ، ثم تفرد الفاعل المجازي بالذكر
وتنسب إليه شيئا من لوازم الفاعل الحقيقي (وفيه) أي فيما ذهب إليه
السكاكي (نظر لأنه يستلزم أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى - فهو
في عيشة راضية - صاحبها لما سيأتي) في الكتاب من تفسير الاستعارة
بالكناية على مذهب السكاكي ، وقد ذكرناه ، وهو يقتضي أن يكون المراد
بالفاعل المجازي هو الفاعل الحقيقي ، فيلزم أن يكون المراد بعيشة صاحبها
واللازم باطل إذ لا معنى لقولنا فهو في صاحب عيشة راضية ، وهذا مبنى

وَأَنْ لَا تَصِحَّ الْإِضَافَةُ فِي نَحْوِ : نَهَارُهُ صَائِمٌ ، لِبَطْلَانِ إِضَافَةِ النَّهْرِ إِلَى
نَفْسِهِ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ الْأَمْرُ بِالْبِنَاءِ لِهَامَانَ ، وَأَنْ يَتَوَقَّفَ نَحْوُ : أَثَبَتَ
الرَّبِيعُ الْبَقْلَ عَلَى السَّعِ ، وَاللَّوْازِمُ كُلُّهَا مُنْتَفِيَةٌ ، وَلِأَنَّهُ يَنْتَفِضُ بِنَحْوِ
نَهَارُهُ صَائِمٌ

على أن المراد بعيشة وضمير راضية واحد (و) يستلزم (أن لا تصح الإضافة
في) كل ما أضيف الفاعل المجازي إلى الفاعل الحقيقي (نحو نهاره صائم لبطلان
إضافة الشيء إلى نفسه) اللازمة من مذهبه ، لأن المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه
ولاشك في صحة هذه الإضافة وفي وقوعها كقوله تعالى - فما رجت تجارتهم - وهذا
أولى في التمثيل (و) يستلزم (أن لا يكون الأمر بالبناء) في قوله تعالى - يا هامان
ابن لي صرحا - (هامان) لأن المراد به حينئذ هو العملة أنفسهم واللازم
باطل لأن النداء له والخطاب معه (و) يستلزم (أن يتوقف نحو أثبت الربيع
البقل) وشق الطبيب المريض ، وسرتي رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي
هو الله تعالى (على السمع) من الشارع لأن أسماء الله تعالى توقيفية ، واللازم
باطل لأن مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع عند القائلين بأن أسماء الله
تعالى توقيفية وغيرهم ، سمع من الشارع أو لم يسمع (واللوازم كلها منتفية) كما
ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية لأن انتفاء اللازم يوجب
انتفاء المألوم . والجواب أن مبنى هذه الاعتراضات على أن مذهبه
في الاستعارة بالكناية أن يذكر المشبه ويراد المشبه به حقيقة ؛ وليس كذلك ،
بل مذهبه أن يراد المشبه به ادعاء ومبالغة لظهور أن ليس المراد بالمنية في
قولنا : مغالب المنية نشبت بفلان هو السمع حقيقة ، والسكاكي صرح بذلك في
كتابه ، والمصنف لم يطلع عليه (ولأنه) أي ما ذهب إليه السكاكي (ينتقض
بنحو نهاره صائم) وليله قائم وما أشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل

لِاشْتِمَالِهِ عَلَى ذِكْرِ طَرَفِي التَّشْبِيهِ .

أحوال المسند إليه

أَمَّا حَذْفُهُ فَلِإِحْتِرَازٍ عَنِ الْعَبَثِ بِنَاءٍ عَلَى الظَّاهِرِ ، أَوْ تَخْيِيلِ الْمُدُولِ إِلَى أَقْوَى الدَّلِيلَيْنِ مِنَ الْعَقْلِ وَاللَّفْظِ ،

الحقيقي (لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه) وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به السكاكي . والجواب أنه إنما يكون مانعا إذا كان ذكرهما على وجه ينبي عن التشبيه بدليل أنه جعل قوله :
لَا تَعْجَبُوا مِنْ بَلِي غَلَاتِهِ . قد زرع أضراره على القصر

من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين ، وبعضهم لما لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية أجاب عن هذه الإعراضات بما هو يرى عنه ورأينا تركه أولى .

أحوال المسند إليه

أى الأمور العارضة له من حيث إنه مسند إليه وقدم المسند إليه على المسند لما سيأتى (أما حذفه) قدمه على سائر أحواله لكونه عبارة عن عدم الاتيان به ، وعدم الحادث سابق على وجوده ؛ وذكره ههنا بلفظ الحذف وفى المسند بلفظ الترك تنبيها على أن المسند إليه هو الركن الأعظم الشديد الحاجة إليه حتى أنه إذا لم يذكره فكأنه أتى به ثم حذف ، بخلاف المسند فإنه ليس بهذه المثابة فكأنه ترك من أصله (فللاحتراز عن العبث ببناء على الظاهر) لدلالة القرينة عليه وإن كان فى الحقيقة ركنا من الكلام (أو تخييل المدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ) فإن الاعتماد عند الذكر على

كَقَوْلِهِ :

• قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ عَلِيلُ •

أَوْ اخْتِبَارِ تَنْبَهُ السَّامِعِ عِنْدَ الْقَرِينَةِ أَوْ مِقْدَارِ تَنْبَهُ أَوْ إِبْهَامِ صَوْنِهِ
عَنْ لِسَانِكَ ، أَوْ عَكْسِهِ ، أَوْ تَأْتِي الْإِنْكَارَ لَدَى الْحَاجَةِ ، أَوْ تَعْيِينِهِ
أَوْ ادِّعَاءِ التَّمْيِينِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ .

دلالة اللفظ من حيث الظاهر ، وعند الحذف على دلالة العقل ، وهو أقوى
لافتقار اللفظ إليه ، وإنما قال تخيل العدول لأن الدال حقيقة عند الحذف هو
اللفظ المدلول عليه بالقرائن (كقوله : قال لي كيف أنت قلت عليل) لم يقل
أنا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين (أَوْ اخْتِبَارِ تَنْبَهُ السَّامِعِ عِنْدَ
الْقَرِينَةِ) هل يتنبه أم لا (أَوْ) اختِبار (مِقْدَارِ تَنْبَهُ) هل يتنبه بالقرائن
الخفية أم لا (أَوْ إِبْهَامِ صَوْنِهِ) أى صون المسند إليه (عَنْ لِسَانِكَ) تعظيماً له
(أَوْ عَكْسِهِ) أى إِبْهَامِ صَوْنِ لِسَانِكَ عَنْهُ تَحْقِيرَ آلِهِ (أَوْ تَأْتِي الْإِنْكَارَ) أى
تيسره (لَدَى الْحَاجَةِ) نحو فاسق فاجر عند قيام القرينة على أن المراد زيد
لهأتى لك أن تقول ما أردت زيدا بل غيره (أَوْ تَعْيِينِهِ) والظاهر أن ذكر
الاحتراز عن العبث يغنى عن ذلك لكن ذكره لأمرين : أحدهما الاحتراز
عن سوء الأدب فيما ذكروا له من المثال ، وهو خائق لما يشاء فاعل لما
يريد أى الله تعالى ، والثاني التوطئة والتمهيد لقوله (أَوْ ادِّعَاءِ التَّمْيِينِ) له نحو
وهاب الألوף أى السلطان (أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ) كضيق المقام عن إطالة
الكلام بسبب ضمير أو سامة أو فوات فرصة أو محافظة على وزن أو سجع
أو قافية أو نحو ذلك كقول الصياد : غزال أى هذا غزال ودالاخفاء عن
غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل
رمية من غير رام أو ترك نظائره مثل الرفع على المدح أو الذم أو الترحم

وَأَمَّا ذِكْرُهُ فَلْيَكُونِهِ الْأَصْلُ ، وَلَا مُقْتَضَى لِلْعُدُولِ عَنْهُ ، أَوْ لِلْإِحْتِيَاظِ
بِضَعْفِ التَّعْوِيلِ عَلَى الْقَرِيبَةِ ، أَوْ التَّنْبِيهِ عَلَى غَبَاةِ السَّامِعِ ، أَوْ زِيَادَةِ
الْإيضاحِ وَالتَّفْهِيمِ ، أَوْ إِظْهَارِ تَعْظِيمِهِ ، أَوْ إِهَانَتِهِ ، أَوْ التَّبَرُّكِ بِذِكْرِهِ ،
أَوْ اسْتِلْذَاقِهِ ، أَوْ بَسْطِ الْكَلَامِ حَيْثُ الْإِصْغَاءُ مَطْلُوبٌ ، نَحْوُ : هِيَ
عَصَايَ .

وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ فَبِالْإِضْمَارِ لِأَنَّ الْمَقَامَ لِلتَّكَلُّمِ ، أَوْ الْخُطَابِ ، أَوْ الْغَيْبَةِ ،

(وَأَمَّا ذكره) أى ذكر المسند إليه (فليكونه) أى الذكر (الأصل) ولا
مقتضى للعدول عنه (أو للاحتياط لضعف التعويل) أى الاعتماد (على القرينة ،
أو لانيه على غباوة السامع أو زيادة الإيضاح والتقرير) وعليه قوله تعالى
- أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون - (أو لإظهار تعظيمه)
ليكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو أمير المؤمنين حاضر (أو إهانة) أى إهانة
المسند إليه ليكون اسمه مما يدل على الإهانة مثل السارق اللثم حاضر (أو التبرك
بذكره) مثل النبي عليه الصلاة والسلام قائل هذا القول (أو استلذاذه) مثل
الحبيب حاضر (أو بسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب) أى فى مقام يكون
إصغاء السامع مطلوباً للمتكلم لعظمته وشرفه ، ولهذا يطل الكلام مع الأجباء
(نحو) قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام (هى عصاى) أنوكاً عليها - وقد
يكون الذكر للتهويل أو التعجب أو الإشهاد فى قضية أو التسجيل على السامع حتى
لا يكون له سبيل إلى الإنكار .

(وَأَمَّا تعريفه) أى إيراد المسند إليه معرفة ، وإنما قدم ههنا التعريف وفى
المسند التنكير لأن الأصل فى المسند إليه التعريف وفى المسند التنكير (فبإضمار
لأن المقام للتكلم) نحو أنا ضربت (أو الخطاب) نحو أنت ضربت (أو الغيبة)
نحو هو ضرب لتقدم ذكره إما لفظاً تحقيقاً أو تقديراً ، وإما معنى للدلالة لفظ
عليه أو قرينة حال ، وإما حكماً .

وَأَصْلُ الْخُطَابِ أَنْ يَكُونَ لِمَعِينٍ ، وَقَدْ يُتْرَكُ إِلَى غَيْرِهِ لِيُعْمَ كُلُّ مُحَاطَبٍ ،
نَحْوُ : وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمَجْرُمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ، أَى تَنَاهَتْ حَالُهُمْ
فِي الظُّهُورِ ، فَلَا يَخْتَصُّ بِهِ مُحَاطَبٌ ، أَوْ بِالْعِلْمِيَّةِ لِإِحْضَارِهِ بَعِيْنِهِ فِي ذَهْنِ
السَّامِعِ ابْتِدَاءً بِاسْمِهِ مُخْتَصِّصًا بِهِ ،

(وَأَصْلُ الْخُطَابِ أَنْ يَكُونَ لِمَعِينٍ) واحدا كان أو أكثر لأن وضع المعارف
على أن تستعمل لمعين مع أن الخطاب هو توجيه الكلام إلى حاضر (وقد يترك)
أى الخطاب مع معين (إلى غيره) أى غير معين (ليعم) الخطاب (كل مخاطب)
على سبيل البدل (نحو ولو ترى إذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم) لا يريد
بقوله : ولو ترى إذ المجرمون مخاطبا معينا قصدا إلى تفضيع حالهم (أى تناهت
حالهم في الظهور) لأهل المحشر إلى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء
دون راء ، وإذا كان كذلك (فلا يختص به) أى بهذا الخطاب (مخاطب) دون
مخاطب بل كل من تتأق منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب ، وفي بعض النسخ
فلا يختص بها أى برؤية حالهم مخاطب أو بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف .
(وبالعلمية) أى تعريف المسند إليه بإيراده علما ، وهو ما وضع لشيء مع جميع
شخصاته (لاحتضاره) أى المسند إليه (بعينه) أى بشخصه بحيث يكون
متميزا عن جميع ما عداه ، واحترز بهذا عن إحضاره باسم جنسه ورجل عالم
جاءنى (في ذهن السامع ابتداء) أى أول مرة واحترز به عن نحو جاءنى زيد
وهو راكب (باسم مختص به) أى بالمسند إليه بحيث لا يطلق باعتبار هذا
الوضع على غيره ، واحترز به عن إحضاره بضمير المتكلم أو المخاطب
أو اسم الإشارة والموصول والمعرف بلام العهد والإضافة ، وهذه القيود
لحقيق مقام العلمية ، وإلا فالقيد الأخير مغن عما سبق ، وقيل احترز بقوله
ابتداء عن الإحضار بشرط التقدم كما في المضمر الغائب والمعرف بلام العهد

نحو : قل هو الله أحد ، أو تعظيم ، أو إهانة ، أو كناية ،

فإنه يشترط تقدم ذكره والموصول فإنه يشترط تقدم العلم بالصلة ، وفيه نظر لأن جميع طرق التعريف كذلك حتى العلم فإنه مشروط بتقدم العلم بالوضع (نحو قل هو الله أحد) فالله أصله الإله حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق للعالم . وزعم بعضهم أنه اسم لمفهوم الواجب لذاته أو المستحق للعبودية له وكل منهما كلى انحصر في فرد فلا يكون علما لأن مفهوم العلم جزئى . وفيه نظر لأننا لا نسلم أنه اسم لهذا المفهوم الكلى كيف وقد أجمعوا على أن قولنا : لا إله إلا الله كلمة للتوحيد ، ولو كان الله اسما لمفهوم كلى لما أفادت التوحيد لأن الكلى من حيث هو كلى يحتمل الكثرة (أو تعظيم أو إهانة) كما فى الألقاب للصالحه لذلك مثل ركب على وهرب معاوية (أو كناية) عن معنى يصلح العلم له نحو أبو لهب فعل كذا كناية عن كونه جهنميا بالنظر إلى الوضع الأول أصنى الإضافى لأن معناه ملازم النار وملابسها، ويلزمه أنه جهنمى فيكون انتقالا من الملزوم إلى اللازم باعتبار الوضع الأول وهذا القدر كف فى الكناية ، وقيل فى هذا المقام إن الكناية كما يقال جاء حاتم ويراد به لازمه أى جواد لا الشخص المسمى بحاتم ، ويقال رأيت أبا لهب أى جهنميا ، وفيه نظر لأنه حينئذ يكون استعارة لا كناية على ماسيجىء ، ولو كان المراد ما ذكره لكاه قولنا فعل كذا هذا الرجل مشيرا إلى كافر ، وقولنا أبو جهل فعلى كذا كناية عن الجهنمى ولم يقل به أحد : وما يدل على فساد ذلك أنه مثل صاحب المفتاح وغيره فى هذه الكناية بقوله تعالى : -تبت يدا أبى لهب- ، ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبى لهب لا كافر آخر .

أَوْ لِيَهَامِ اسْتِلْذَاهُ ، أَوْ التَّبَرُّكِ بِهِ .

وَبِالْمَوْصُولِيَّةِ لِعَدَمِ عِلْمِ الْمُخَاطَبِ بِالأَحْوَالِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ سِوَى الصَّلَةِ ،
كَقَوْلِكَ : الَّذِي كَانَ مَعْنًا أَمْسٍ رَجُلٌ عَالِمٌ ، أَوْ اسْتَهْجَانِ التَّصْرِيحِ
بِالْإِسْمِ ، أَوْ زِيَادَةِ التَّقْرِيرِ ، نَحْوُ : وَرَأَوْدَتُهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ .

(أَوْ لِيَهَامِ اسْتِلْذَاهُ) أى وجدان العلم للذيذا نحو قوله :

بِاللهِ يَاظُنِّيَاتِ القَاعِ قَلْنِ لَنَا لَيْلَى مَنْكُنْ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ
(أَوْ التَّبَرُّكِ بِهِ) نحو الله الهادى ومحمد الشفيع أو نحو ذلك كالتفاؤل والتطبير
والتسجيل على السامع وغيره مما يناسب اعتباره فى الأعلام :

تعريفه بالموصولية

(وبالموصولية) أى تعريف المسند إليه بإيراده اسم موصول (لعدم علم
المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة كقولك : الذى كان معنا أمس رجل
عالم) ولم يتعرض المصنف لما لا يكون للمتكلم أو لسكليهما علم بغير الصلة نحو
الذين فى بلاد الشرق لا أعرفهم أو لانعرفهم لقلة جدوى مثل هذا الكلام (أو
استهجان التصريح بالإسم أو زيادة التقرير) أى تقرير الغرض المسوق له الكلام
وقيل تقرير المسند ، وقيل تقرير المسند إليه (نحو وراودته) أى يوسف عليه
السلام والسلام والمرادة مفاعلة من راد يرود : جاء وذهب وكان المعنى خادعته
عن نفسه وفعلت فعل الخادع لصاحبه عن الشيء الذى لا يريد أن يخرج من
يده يحتال عليه أن يغلبه ويأخذه منه وهى عبارة عن التحمل لمواقفته إياها والمسند
إليه هو قوله تعالى (التى هُوَ فى بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ) متعلق براودته فالغرض المسوق
له الكلام نزاهة يوسف عليه السلام وطهارة ذيله ، والمذكور أدل عليه من
امرأة العزيز أو زليخا لأنه إذا كان فى بيتها وتمكن من نيل المراد عنها ولم

أَوِ التَّنْفِيحِ : نَحْوُ : فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيََهُمْ ، أَوْ تَنْبِيهِ الْمُخَاطَبِ عَلَى خَطَايَا نَحْوُ :

إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْهُمْ إِيَّاهُمْ أَنْكُمْ يَشْفَى غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا
أَوِ الْإِيْمَاءِ إِلَى وَجْهِ بِنَاءِ الْخَبَرِ ، نَحْوُ : إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي
سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ، ثُمَّ إِنَّهُ ،

يفعل كان غاية في الزاخرة ، وقيل هو تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط
والألفة ، وقيل هو تقرير للمسند إليه لإمكان وقوع الإبهام والإشراك في
العزير أو زليخا ، والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط ، وظنى أنها
مثال لها ، ولاستهجان الصريح بالاسم وقد بينته في الشرح (أو التنفيم)
أى التعظيم والتحويل (نحو : فغشيه من اليم ما غشيه) فإن في هذا الإبهام
من التنفيم ما لا يخفى (أو تنبيه المخاطب على خطاى نحو : إن الذين ترونهم)
أى تظنونهم (إخوانكم • يشفى غليل صدورهم أن تصرعوا) أى تهلكوا
أو تصابوا بالحوادث ، ففيه من التنبيه على خطئهم في هذا الظن ما ليس في
قولك : إن القوم الفلاني (أو الإيماء) أى الإشارة (إلى وجه بناء الخبر)
أى إلى طريقه تقول : عملت هذا العمل على وجه عمك وعلى جهته : أى على
طرزه وطريقته يعنى تأتى بالموصول والصلة للإشارة إلى أن بناء الخبر عليه
من أى وجه وأى طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك
(نحو : إن الذين يستكبرون عن عبادتي) فإن فيه إيماء إلى أن الخبر المنى
عليه أمر من جنس العقاب والإدلال ، وهو قوله تعالى (سيدخلون
جهنم داخرين) ومن الخطأ في هذا المقام تفسير الوجه في قوله إلى وجه
بناء الخبر بالعلة والسبب وقد استوفينا ذلك في الشرح (ثم إنه) أى الإيماء
إلى وجه بناء الخبر لا مجرد جعل المسند إليه موصولا كما سبق إلى بعض

وَبِمَا جَعَلَ ذَرِيعَةً إِلَى التَّعْرِضِ بِالْمَعْظِمِ لِشَأْنِهِ نَحْوُ :

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَاءُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

أَوْ شَأْنٍ غَيْرِهِ ، نَحْوُ : الَّذِينَ كَذَبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ ، وَقَدْ جَعَلَ
ذَرِيعَةً إِلَى تَحْقِيقِ الْخَبَرِ .

الْأَوْهَام (ربما جعل ذريعة) أى وسيلة (إلى التعريض بالتعظيم لشأنه)
أى لشأن الخبر (نحو : إن الذى سمك) أى رفع (السماء بنى لنا • بيتاً) أراد
به الكعبة أو بيت الشرف والجد (دعاءه أعز وأطول) من دعائم كل بيت
فقى قوله : إن الذى سمك السماء إيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس
الرفعة ، والبناء عند من له ذوق سليم . ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه
فعل من رفع السماء التى لا بناء أعظم منها ولا أرفع (أو) ذريعة إلى تعظيم
(شأن غيره) أى غير الخبر (نحو : الذين كذبوا شعيباً كانوا هم الخاسرين)
ففيه إيماء إلى أن الخبر المبني عليه مما ينبىء عن الخيبة والخسران وتعظيم شأن
شعيب عليه السلام ، وربما يجعل ذريعة إلى الإهانة لشأن الخبر نحو : إن
الذى لا يحسن معرفة الفقه قد صنف فيه ، أو لشأن غيره نحو : إن الذى
يتبع الشيطان خاسر ، (وقد يجعل ذريعة إلى تحقيق الخبر) : أى جعله محققاً
ثابتاً نحو :

إِنَّ الَّتِي ضُرِبَ بَيْتًا مَهَاجِرَةً بِكُوفَةِ الْجَنْدِ غَالَتْ وَدَهَا زُولُ

فإن فى ضرب البيت بكوفة الجند والمهاجرة إليها إيماء إلى أن طريق بناء
الخبر مما ينبىء عن زوال المحبة وانقطاع المودة . ثم إنه يحقق زوال المودة ويقرره
حتى كأنه برهان عليه ، وهذا معنى تحقيق الخبر وهو مفقود فى مثل : إن الذى
سمك السماء ، إذ ليس فى رفع الله السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتاً فظهر
الفرق بين الإيماء وتحقيق الخبر .

وَبِالإِشَارَةِ لِمُتَمَيِّزِهِ أَكْمَلَ تَمْيِيزِهِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ :

هَذَا أَبُو الصَّقْرِ فَرْدًا فِي مُحَاسِنِهِ مِنْ نَسْلِ شَيْبَانَ بَيْنَ الضَّالِّ وَالسَّامِعِ
أَوِ التَّعْرِيزِ بِغَبَاةِ السَّامِعِ كَقَوْلِهِ :

أُولَئِكَ آبَائِي فَجَعَلَنِي بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعْتُنَا يَا جَرِيرُ الْمَجَامِعُ
أَوْ بَيَّانِ حَالِهِ فِي الْقُرْبِ أَوِ الْبُعْدِ ، أَوْ التَّوَسُّطِ ، كَقَوْلِكَ : هَذَا أَوْ ذَلِكَ ،
أَوْ ذَاكَ زَيْدٌ ، أَوْ تَحْقِيرِهِ بِالْقُرْبِ ، نَحْوُ : أَهَذَا الَّذِي

تعريفه بالإشارة

(وبالإشارة) أى تعريف المسند إليه بإيراده اسم إشارة (لتمييزه) أى المسند
إليه (أكمل تمييز) لغرض من الأغراض (نحو : هذا أبو الصقر فردا) نصب
على المدح أو الحال (فى محاسنه * من نسل شيبان بين الضال والسلم) وهما
شجرتان بالبادية : يعنى يقيمون بالبادية لأن فقد العز فى الحضر (أو التعريض
بغباوة السامع) حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس (كقوله :

أُولَئِكَ آبَائِي فَجَعَلَنِي بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعْتُنَا يَا جَرِيرُ الْمَجَامِعِ

أَوْ بَيَّانِ حَالِهِ) أى حال المسند إليه (فى القرب أو البعد أو التوسط
كقَوْلِكَ : هَذَا أَوْ ذَلِكَ أَوْ ذَاكَ زَيْدٌ) وآخر ذكر التوسط لأنه إنما يتحقق بعد
تحقق الطرفين ، وأمثال هذه المباحث تنظر فيها اللغة من حيث إنها تبين أن هذا
مثل للقريب ، وذاك للمتوسط ، وذلك للبعيد ، وعلم المعانى من حيث إنه
إذا أريد بيان قرب المسند إليه يؤتى بهذا وهو زائد على أصل المراد الذى
هو الحكم على المسند إليه المذكور المعبر عنه بشئ يوجب قصوره على أى
وجه كان (أو تحقيره) أى تحقير المسند إليه (بالقرب نحو : أهذا الذى

يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ ، أَوْ تَعْظِيْمُهُ بِالْبَعْدِ ، نَحْوُ : أَلَمْ ذَلِكَ الْكِتَابُ ، أَوْ تَحْقِيْرُهُ كَمَا يُقَالُ ذَلِكَ لِلْعَيْنِ فَعَلَ كَذَا ، أَوْ لَتَنْبِيْهِ عِنْدَ تَعْقِيْبِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ بِأَوْصَافٍ عَلَى أَنَّهُ جَدِيْرٌ بِمَا يَرْدُ بَعْدَهُ مِنْ أَجْلِهَا ، نَحْوُ : أَوْلَيْكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأَوْلَيْكَ هُمْ الْمَفْلُحُونَ .

يذكر ، آلهتكم أو تعظيمه بالبعد نحو : ألم ذلك الكتاب (تنزيلا لبعده درجة ورفعة محله منزلة بعد المسافة) أو تحقيره (بالبعد) كما يقال ذلك للعين فعل كذا (تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للإشارة إلى كل غائب عينا كان أو معنى ، وكثيرا ما يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ ذلك لأن المعنى غير مدرك بالحس فكأنه بعيد (أو لتنبيه) أى تعريف المسند إليه بالإشارة للتنبيه (عند تعقيب المشار إليه بأوصاف) أى عند إيراد الأوصاف على عقب المشار إليه يقال عقبه فلان إذا جاء على عقبه ثم تعديه بالباء إلى المفعول الثانى وتقول عقبته بالشئ إذا جعلت الشئ على عقبه ، وبهذا ظهر فساد ما قيل إن معناه عند جعل اسم الإشارة بعقب أوصاف (على أنه) متعلق بالتنبيه أى للتنبيه على أن المشار إليه (جدير بما يرد بعده) أى بعد اسم الإشارة (من أجلها) متعلق بمجدير : أى تحقيق بذلك لأجل الأوصاف التى ذكرت بعد المشار إليه (نحو) - الذين يؤمنون بالغيب وبقية الصلاة : إلى قوله (أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون) عقب المشار إليه وهو الذين يؤمنون بأوصاف متعددة من الإيمان بالغيب وإقام الصلاة وغير ذلك . ثم عرف المسند إليه بالإشارة تنبيها على أن المشار إليهم أحقاء بما يرد بعد أولئك ، وهو كونهم على الهدى عاجلا ، والفوز بالفلاح آجلا من أجل اتصافهم بالأوصاف المذكورة .

وباللام للإشارة إلى معهود ، ونحو : وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى : أى
الذى طلبت كالتى وهبت لها ، أو إلى نفس الحقيقة كقولك : الرَّجُلُ
خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ ، وَقَدْ يَأْنِي لِوَاحِدٍ بِاعْتِبَارِ عَهْدِيَّتِهِ فِي الذَّهْنِ ،

تعريفه باللام

(وباللام) أى تعريف المسند إليه باللام (للإشارة إلى معهود) أى إلى
حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان أو اثنين أو جماعة
يقال عهدت فلانا إذا أدركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا أو كناية (نحو :
وليس الذكر كالأنثى : أى) ليس الذكر (الذى طلبت) امرأة عمران (كالتى)
أى كالأنثى التى (وهبت) تلك الأنثى (لها) أى لامرأة عمران فالأنثى إشارة
إلى ما تقدم ذكره صريحا فى قوله تعالى : قالت رب إنى وضعتها أنثى لكنه ليس
بمسند إليه والذكر إشارة إلى ما سبق ذكره كناية فى قوله تعالى : رب إنى
نذرت لك ما فى بطنى محررا . فإن لفظ ما وإن كان يعم الذكور والإناث لكن
التحرير ، وهو أن يعنى الولد لخدمة بيت المقدس إنما كان للذكور دون الإناث
وهو مسند إليه ، وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب به نحو خرج الأمير
إذا لم يكن فى البلد إلا أمير واحد (أو) للإشارة (إلى نفس الحقيقة) ومفهوم
المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الأفراد (كقولك الرجل خير من المرأة ،
وقد يأتى) المرأة بلام الحقيقة (لواحد) من الأفراد (باعتبار عهديته فى الذهن)
لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة ، يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذى هو موضوع
الحقيقة المتحدة فى الذهن على فرد ما موجود من الحقيقة باعتبار كونه
معهوداً فى الذهن وجزئياً من جزئيات تلك الحقيقة مطابقاً إياها كما يطلق
الكل الطبعى على جزئى من جزئياته ، وذلك عند قيام قرينة دالة

كقولك : ادخل السوق حيث لا عهد ، وهذا في المعنى كالنكرة ، وقد يفيد الاستغراق نحو : إن الإنسان لقي خسر ،

على أن ليس القصد إلى نفس الحقيقة من حيث هي بل من حيث الوجود ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد ، بل بعضها غير معين (كقولك : ادخل السوق حيث لا عهد) في الخارج ومثله قوله تعالى - وأخاف أن يأكله الذئب - (وهذا في المعنى كالنكرة) وإن كان في اللفظ تجرى عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ ، وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك ، وإنما قال كالنكرة لما بينهما من تفاوت ما ، وهو أن النكرة معناه بعض غير معين من جملة الحقيقة ، وهذا معناه نفس الحقيقة وإنما تستفاد البعضية من القرينة كاللدخول والأكل فيما مر فالجرد وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواء ، وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان ولكونه في المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة ، ويوصف بالجملة كقوله :

• ولقد أمر على اللثيم يسبنى * (وقد يفيد) أى المغيرف باللام المشار بها إلى الحقيقة (الاستغراق نحو : إن الإنسان لقي خسر) أشير باللام إلى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي بل من حيث تحققها في ضمن بعض الأفراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه ، لو سكنت عن ذكره فاللام التى لتعريف العهد للمعنى أو للاستغراق هي لام الحقيقة حمل على ما ذكرناه بحسب المقام والقرينة ، ولهذا قلنا إن الضمير في قوله : وقد يأتى وقد يفيد عائد إلى المغيرف باللام المشار بها إلى الحقيقة ، ولا بد في لام الحقيقة من أن يقصد بها الإشارة إلى المساهية باعتبار حضورها في الذهن ليميز عن أسماء الأجناس النكرات مثل الوجعى ورجعى ، وإذا اعتبر الحضور في الذهن فيوجه امتيازها عن تعريف العهد أن لام العهد إشارة إلى حصّة معينة من الحقيقة واحداً

وَهُوَ ضَرْبَانِ : حَقِيقِيٌّ نَحْوُ : عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ : أَيْ كُلُّ غَيْبٍ وَشَهَادَةٍ ،
وَعُرْفِيٌّ كَقَوْلِنَا : جَمَعَ الْأَمِيرُ الصَّاعَةَ : أَيْ صَاعَةً بِلَدِهِ أَوْ تَمْلِكْتِهِ ،
وَالِاسْتِغْرَاقُ الْمَفْرَدِ أَشْمَلُ بِدَلِيلِ صِحَّةِ لَرِجَالٍ فِي الدَّارِ إِذَا كَانَ فِيهَا رَجُلٌ
أَوْ رَجُلَانِ دُونَ لَرَجُلٍ ،

كان أو اثنين أو جماعة ولام الحقيقة إشارة إلى نفس الحقيقة من غير نظر إلى
الأفراد فلي تأمل .

الاستغراق ضربان

(وهو) أى الاستغراق (ضربان : حقيقى) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله
اللفظ بحسب اللغة (نحو عالم الغيب والشهادة : أى كل غيب وشهادة . وعرفى) وهو
أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف (نحو : جمع الأمير
الصاعقة : أى صاعقة بلده ، أو) أطراف (تملكته) لأنه المفهوم عرفاً لصاعقة
الدينار . قيل المثال مبنى على مذهب المازنى ، وإلا فاللام فى اسم الفاعل عند
غيره موصولة ، وفيه نظر لأن الخلاف إنما هو فى اسم الفاعل بمعنى الحدث
دون غيره نحو : المؤمن ، والكافر ، والعالم ، والجاهل لأنهم قالوا
هذه الصلة فعل فى صورة الاسم ، فلا بد فيه من معنى الحدث ؛ ولو
سلم . فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف أو غيره ،
والموصول أيضاً مما يأتى للاستغراق نحو : أكرم الذين يأتونك إلا زيدا ،
أو اطرب القاعدين والقائمين إلا همرا ، وهذا ظاهر (واستغراق المفرد)
سواء كان بحرف التعريف أو غيره (أشمل) من استغراق المثنى والمجموع بمعنى
أنه يتناول كل واحد واحد من الأفراد ، والمثنى إنما يتناول كل اثنين
اثنين ، والمجموع إنما يتناول كل جماعة جماعة (بدليل صحة : لارجال فى الدار
إذا كان فيها رجل أو رجلان دون لارجل) فإنه لا يصح إذا كان فيها رجل

وَلَا تَنَاقٍ بَيْنَ الْإِسْتِغْرَاقِ وَالْإِفْرَادِ الْإِسْمِ ، لِأَنَّ الْحَرْفَ إِنَّمَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ
مَجْرَدًا عَنْ مَعْنَى الْوَحْدَةِ ، وَلِأَنَّهُ بِمَعْنَى كُلِّ فَرْدٍ ، لَا يَجْمُوعُ الْأَفْرَادَ ،
وَلِهَذَا أَمْتَنَعَ وَصْفُهُ بِنَعْتِ الْجَمْعِ .

وَبِالإِضَافَةِ لِأَنَّهَا

أَوْ رَجُلَانِ ، وَهَذَا فِي النِّكَرَةِ الْمُنْفِيَةِ مُسَلِّمٌ . وَأَمَّا الْمَعْرِفُ بِاللَّامِ فَلَا
يَلِ الْجَمْعُ الْمَعْرِفُ بِاللَّامِ الْإِسْتِغْرَاقَ يَتَنَاوَلُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَفْرَادِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ
أَكْثَرُ أَئِمَّةِ الْأَصُولِ وَالنَّحْوِ ، وَدَلَّ عَلَيْهِ الْإِسْتِقْرَاءُ ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ أَئِمَّةُ التَّضْيِيرِ
وَقَدْ أَشْبَعْنَا الْكَلَامَ فِي هَذَا الْمَقَامِ فِي الشَّرْحِ فَلْيَطَالِعْ ثَمَّةً . وَلَمَّا كَانَ هَهُنَا
مُحْظَنَةٌ اعْتِرَاضٍ وَهُوَ أَنَّ إِفْرَادَ الْإِسْمِ يَدُلُّ عَلَى وَحْدَةٍ مَعْنَاهُ ، وَالْإِسْتِغْرَاقُ يَدُلُّ
عَلَى تَعَدُّدِهِ ، وَهُمَا مُتَنَاقِيَانِ . أَجَابَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ (وَلَا تَنَاقٍ بَيْنَ الْإِسْتِغْرَاقِ ،
وَالْإِفْرَادِ الْإِسْمِ لِأَنَّ الْحَرْفَ) الدَّالُّ عَلَى الْإِسْتِغْرَاقِ كَحَرْفِ النَّقْيِ ،
وَالْتَعْرِيفِ (إِنَّمَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الْإِسْمِ الْمَفْرُودِ حَالُ كَوْنِهِ (مَجْرَدًا عَنْ)
الدَّلَالَةِ عَلَى (مَعْنَى الْوَحْدَةِ) وَامْتِنَاعُ وَصْفِهِ بِنَعْتِ الْجَمْعِ لِلْمَحَافَظَةِ عَلَى
التَّشَاكُلِ اللَّفْظِيِّ (وَلِأَنَّهُ) أَيْ الْمَفْرُودَ الدَّاخِلَ عَلَيْهِ حَرْفُ الْإِسْتِغْرَاقِ (بِمَعْنَى)
كُلِّ فَرْدٍ لَا يَجْمُوعُ الْأَفْرَادَ ، وَلِهَذَا أَمْتَنَعَ وَصْفُهُ بِنَعْتِ الْجَمْعِ (عِنْدَ الْجُمْهُورِ ،
وَإِنْ حَكَاهُ الْأَخْفَشُ فِي نَحْوِ أَهْلِكَ النَّاسِ الدِّينَارُ الصَّفَرُ ، وَالْدِرْهَمُ الْبَيْضُ

تعريفه بالإضافة

(وبالإضافة) أى تعريف المسند إليه بالإضافة إلى شئ من المعارف (لأنها)

أَخْصَرَ طَرِيقِي ، نَحْوُ :

• هَوَايَ مَعَ الرِّكَبِ الْبَيَانِينَ مُصْعِدُ •

أَوْ تَضْمِينَهَا تَعْظِيماً لِشَأْنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوْ الْمُضَافِ كَقَوْلِكَ : عَبْدِي حَضَرَ
وَعَبْدُ الْخَلِيفَةِ رَكِبَ ، وَعَبْدُ السُّلْطَانِ عِنْدِي ، أَوْ تَحْقِيرًا نَحْوُ : وَلَهُ
الْحُجَامُ حَاضِرٌ .

أى الإضافة (أخصر طريق) إلى إحضاره في ذهن السامع (نحو : هواي) أى مهوى ، وهذا أخصر من الذى أهواه ، ونحو ذلك ، والاختصار مطلوب لضيق المقام ، وفرط السآمة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل (مع الركب البيانين مصعد) أى مبعده ذاهب في الأرض ، وتماه :

• جنيب وجناني بمسكة موثق • الجنيب : المجنوب المستنيع ، والجنان للشخص ، والموثق المقيد ، ولفظ البيت خبر ، ومعناه تأسف وتحسر (أو لتضمينها) أى لتضمن الإضافة (تعظيماً لشأن المضاف إليه ، أو المضاف أو غيرهما كقولك) : في تعظيم المضاف إليه (عبدى حضر) تعظيماً لك تَهَانُ لك عبداً (و) في تعظيم المضاف (عبد الخليفة ركب) تعظيماً للعبد بأنه عبد الخليفة (و) في تعظيم غير المضاف والمضاف إليه (عبد السلطان عندى) تعظيماً للمتكلم بأن عبد السلطان عنده وهو غير المسند إليه المضاف وغير ما أضيف إليه المسند إليه ، وهذا معنى قوله أو غيرهما (أو) لتضمينها (تحقيراً) للمضاف (نحو ولد الحجام حاضر) أو المضاف إليه نحو ضارب زيد حاضر أو غيرهما نحو : ولد الحجام جليس زيد أو لإغنائها عن تفصيل متعذر نحو : اتفق أهل الحق على كذا ، أو متعسر نحو : أهل البلد فعلوا كذا أو لأنه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقديم البعض على بعض نحو . علماء البلد حاضرون إلى غير ذلك من الاعتبارات :

وَأَمَّا تَفْكِيرُهُ فَلِلْأَفْرَادِ نَحْوُ : وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى ،
 أَوْ النَّوْعِيَّةِ نَحْوُ : وَطَى أَبْصَارَهُمْ غِشَاوَةٌ ، أَوْ التَّنْظِيمِ أَوْ التَّحْقِيرِ ، كَقَوْلِهِ :
 لَهُ حَاجِبٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبٌ
 أَوْ التَّكْثِيرِ كَقَوْلِهِمْ : إِنْ لَهُ لَإِبْلَاءٌ وَإِنْ لَهُ لَغَنَاءٌ ، أَوْ التَّقْلِيلِ نَحْوُ :
 وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ، وَقَدْ جَاءَ لِلتَّنْظِيمِ وَالتَّكْثِيرِ نَحْوُ : وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ
 فَقَدْ كَذَّبَتْ رَسُولٌ : أَيْ ذُووُ عَدَدٍ كَثِيرٍ ، وَأَيَّاتٍ عَظَامٍ ،

تذكيره

(وأما تذكيره) أى تنكير المسند إليه (فللأفراد) أى للقصد إلى فرد
 مما يقع عليه اسم الجنس (نحو وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى ، أو
 النوعية) أى للقصد إلى نوع منه (نحو وعلى أبصارهم غشاوة) أى نوع من
 الأغشية وهو غطاء التعامى عن آيات الله تعالى ، وفى المفتاح أنه للتعظيم
 أى غشوة عظيمة (أو التعظيم أو التحقير كقوله : له حاجب) أى مانع عظيم
 (فى كل أمر يشينه) أى يعبه (وليس له عن طالب العرف حاجب) أى
 مانع حقير فكيف بالعظيم (أو التكثر كقولهم : إن له لإبلا وإن له لغنا ،
 أو التقليل نحو ورضوان من الله أكبر) والفرق بين التعظيم والتكثر أن التعظيم
 بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة ، والتكثر باعتبار الكميات والمقادير تحقيفا
 كما فى الإبل ، أو تقديرا كما فى الرضوان وكذا التحقير والتقليل ، وللإشارة
 إلى أن بينهما فرقا قال (وقد جاء) التنكير (للتعظيم والتكثر نحو وإن
 يكذبوك فقد كذبت رسل) من قبلك (أى ذوو عدد كثير) هذا ناظر
 إلى التكثر (و) ذوو (آيات عظام) هذا ناظر إلى التعظيم ، وقد يكون
 للتحقير والتقليل معا نحو حصل لى منه شيء : أى حقير قليل

وَمِنْ تَنْكِيرِ غَيْرِهِ لِلْإِفْرَادِ ؛ أَوِ النَّوْعِيَّةِ نَحْوُ : وَاللَّهُ خَالِقُ كُلِّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ
وَاللَّتَّعْظِيمِ نَحْوُ : فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَلِلتَّحْقِيرِ نَحْوُ : إِنْ
نَظَنْ إِلَّا ظَنًّا .

وَأَمَّا وَضْعُهُ فَلِيَكُونَهُ

(ومن تنكير غيره) أى غير المسند إليه (للإفراد أو النوعية نحو: والله خالق كل دابة من ماء) أى كل فرد من أفراد الدواب من نقطة معينة هى نقطة أبيه المختصة به ، أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه ، وهو نوع النقطة التى تخص بذلك النوع من الدواب (و) من تنكير غيره (للتعظيم نحو: فأذنوا بحرب من الله ورسوله) أى حرب عظيم (وللتحقير نحو: إن نظن إلا ظنا) أى ظنا حقيرا ضعيفا ؛ إذ الظن مما يقيل الشدة والضعف ، فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد ، وبهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء مفرغا مع امتناع ما ضربته إلا ضربا على أن يكون المصدر للتأكيد لأن مصدر ضربته لا يحتمل غير الضرب ، والمستثنى منه يجب أن يكون متعددا يحتمل المستثنى وغيره .

واعلم أنه كما أن التنكير الذى فى معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك صريح لفظ البعض كما فى قوله تعالى - ورفع بعضهم درجات - أراد محمدا صلى الله عليه وسلم : ففى هذا الإيهام من تفخيم فضله وإعلاء قدره ما لا يخفى .

وصفه

(وأما وضنه) أى وصف المسند إليه : والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص ، وقد يطلق بمعنى المصدر ، وهو الأنسب ههنا ، وأوفق بقوله : وأما بيانه ، وأما الإبدال منه : أى أما ذكر النعت له (فليكونه) أى الوصف بمعنى المصدر ، والأحسن أن يكون بمعنى النعت على أن يراد

مُبِينًا لَهُ كَاشِفًا عَنْ مَعْنَاهُ كَقَوْلِكَ : الْجَسْمُ الطَّوِيلُ الْعَرِيضُ الْعَمِيقُ
يَحْتَاجُ إِلَى فَرَاغٍ يَشْغَلُهُ ، وَنَحْوَهُ فِي الْكَشْفِ قَوْلُهُ :
الْأَلْمَعِيُّ الَّذِي يَظُنُّ بِكَ الظَّنَّ كَانَ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا
أَوْ مَخَصَّمًا نَحْوُ : زَيْدُ التَّاجِرِ عِنْدَنَا ، أَوْ مَذْحَا

بِالْفِظِ أَحَدُ مَعْنِيهِ وَبِضْمِيرٍ مَعْنَاهُ الْآخِرُ عَلَى مَا سَبَقَ فِي الْبَدْعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى
(مبيناً له) أى للمُسند إليه (كاشفاً عن معناه كقوله) : الجسم الطويل العريض
العميق يحتاج إلى فراغ يشغله (فإن هذه الأوصاف مما يوضح الجسم ويقع تعريفها
له (ونحوه في الكشف) أى مثل هذا القول في كون الوصف للكشف والإيضاح
وإن لم يكن وصفاً للمُسند إليه (قوله :

الْأَلْمَعِيُّ الَّذِي يَظُنُّ بِكَ الظَّنَّ ن كَانَ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا)

فإن الألمعي معناه الذكي المتوقد والوصف بعده مما يكشف معناه ويوضحه
لكنه ليس بمُسند إليه لأنه إما مرفوع على أنه خبر إن في البيت السابق
أعني قوله :

إن الذي جمع السباحة والجددة والبر والتي جمعا

أو منصوب على أنه صفة لـ اسم إن أو بتقدير أعني (١) (أو) لكون الوصف
(مخصصاً) للمُسند إليه أى مقلداً اشتراكه أو رافعاً احتمالاً ، وفي عرف
النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك في النكرات ، والتوضيح
عبارة عن رفع لاحتفال الحاصل في المعارف (نحو : زيد التاجر عندنا)
فإن وصفه بالتاجر يرفع احتمال التاجر وغيره (أو) لكون الوصف (مذحاً

(١) وخبر إن حيث في قوله بعد عدة آيات :

أودى فلا تنفع الإشاح من أمر لمرء يحاول البدحا

أَوْ ذَمًّا نَحْوُ : جَاءَنِي زَيْدُ الْعَالَمِ أَوْ الْجَاهِلُ حَيْثُ يَتَّبِعُ الْمَوْصُوفُ قَبْلَ
ذِكْرِهِ ، أَوْ تَأْكِيدًا نَحْوُ : أَمْسَ الدَّابِرُ كَانَ يَوْمًا عَظِيمًا .
وَأَمَّا تَوْكِيدُهُ لِلتَّقْرِيرِ ، أَوْ دَفْعِ تَوْهَمِ التَّجَوُّزِ ، أَوْ السَّهْوِ ،

أَوْ ذَمًّا نَحْوُ : جَاءَنِي زَيْدُ الْعَالَمِ أَوْ الْجَاهِلُ حَيْثُ يَتَّبِعُ الْمَوْصُوفُ (أَعْنَى زَيْدًا
(قَبْلَ ذِكْرِهِ) أَيْ ذَكَرَ الْوَصْفَ وَإِلَّا لَكَانَ الْوَصْفُ مُخَصَّصًا (أَوْ) لِكُونِهِ
(تَأْكِيدًا نَحْوُ : أَمْسَ الدَّابِرُ كَانَ يَوْمًا عَظِيمًا) فَإِنَّ لَفْظَ الْأَمْسِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى
الِدَّبُورِ ، وَقَدْ يَكُونُ الْوَصْفُ لِبَيَانِ الْمَقْصُودِ وَتَفْسِيرِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى - وَمَا مَعَ
دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحِهِ - حَيْثُ وَصَفَ دَابَّةً وَطَائِرًا بِمَا هُوَ مِنْ
خَوَاصِّ الْجِنْسِ لِبَيَانِ أَنَّ الْقَصْدَ مِنْهُمَا إِلَى الْجِنْسِ دُونَ الْفَرْدِ ، وَبِهَذَا الْإِعْتِبَارِ
أَفَادَ هَذَا الْوَصْفَ زِيَادَةَ التَّعْمِيمِ وَالْإِحَاطَةِ .

توكيده

(وَأَمَّا تَوْكِيدُهُ) أَيْ تَوْكِيدَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ (فَلِلتَّقْرِيرِ) أَيْ تَقْرِيرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ
أَيْ تَحْقِيقِ مَفْهُومِهِ وَمَدْلُولِهِ أَعْنَى جَعْلَهُ مُسْتَقَرًّا مُحَقَّقًا ثَابِتًا بَحِثْ لَا يَظُنُّ بِهِ
غَيْرَهُ نَحْوُ : جَاءَنِي زَيْدُ زَيْدٍ إِذَا ظَنَّ الْمُتَكَلِّمُ غَفْلَةَ السَّامِعِ عَنْ سَمَاعِ لَفْظِ الْمُسْنَدِ
إِلَيْهِ أَوْ عَنْ حَمْلِهِ عَلَى مَعْنَاهُ ، وَقَبِيلُ الْمُرَادِ تَقْرِيرُ الْحُكْمِ نَحْوُ : أَنَا عَرَفْتُ
أَوْ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ نَحْوُ : أَنَا سَعَيْتُ فِي حَاجَتِكَ وَحَدَى أَوْلَا غَيْرِي ، وَفِيهِ نَظَرٌ
لأنه لَيْسَ مِنْ تَأْكِيدِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي شَيْءٍ إِذْ تَأْكِيدُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ لَا يَكُونُ لِتَقْرِيرِ
الْحُكْمِ قَطْ ، وَسَيَصْرَحُ الْمَصْنِفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِهَذَا (أَوْ دَفْعِ تَوْهَمِ التَّجَوُّزِ) أَيْ
التَّكَلُّمِ بِالْمُجَازِ نَحْوُ : قَطَعَ اللَّصُّ الْأَمِيرُ الْأَمِيرَ أَوْ نَفْسَهُ أَوْ عَيْنَهُ لثَلَاثَ يَوْمٍ
أَنَّ إِسْنَادَ الْقَطْعِ إِلَى الْأَمِيرِ مُجَازٌ وَإِنَّمَا الْقَاطِعُ بَعْضُ غُلَمَانِهِ (أَوْ) لِدَفْعِ تَوْهَمِ
(السَّهْوِ) نَحْوُ : جَاءَنِي زَيْدُ زَيْدٍ لثَلَاثَ يَوْمٍ أَنَّ الْجَاهِلِيَّ غَيْرَ زَيْدٍ وَإِنَّمَا ذَكَرَ زَيْدَ

أَوْ عَدَمِ الشُّمُولِ .

وَأَمَّا بَيَانُهُ فَلِإِبْضَاحِهِ بِاسْمِهِ مُخْتَصِرٌ بِهِ ، نَحْوُ : قَدِمَ صَدِيقُكَ خَالِدٌ .
وَأَمَّا الْإِبْدَالُ مِنْهُ فَلِزِيَادَةِ التَّقْرِيرِ ،

على سبيل السهو (أو) لدفع توهم (عدم الشمول) نحو : جاءني القوم كلهم
أو أجمعون لتلايتوهم أن بعضهم لم يجيء إلا أنك لم تعتد بهم أو أنك جعلت
لفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على أنهم في حكم شخص واحد
كقولك : بنو فلان قتلوا زيداً ، وإنما قتله واحد منهم .

بيانه بعطف البيان

(وأما بيانه) أى تعقيب المسند إليه بعطف البيان (فلايضاحه بإسم
مختص به نحو قدم صديقك خالد) ولا يلزم أن يكون الثانى أوضح لجواز
أن يحصل الإيضاح من اجتماعهما ، وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص
به كقوله :

والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركان مبكة بين الغيل والسته

فإن الطير عطف بيان للعائذات مع أنه ليس اسماً يختص بها ، وقد يجرى
عطف البيان لغير الإيضاح كما في قوله تعالى - جعل الله الكعبة البيت الحرام
قياماً للناس - ذكر صاحب الكشف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة
جاء به للمدح لا للإيضاح كما نجيء الصفة لذلك .

الإبدال منه

(وأما الإبدال منه) أى من المسند إليه (فلزيادة التقرير) من إضافة
المصدر إلى المفعول أو من إضافة البيان أى الزيادة التى هى التقرير ، وهذا
من عادة افتتان صاحب المفتاح حيث قال فى التأكيد التقرير وهما لزيادة

نَحْوُ : جَاءَ نِي أَخُوكَ زَيْدٌ ، وَجَاءَ الْقَوْمُ أَكْثَرُهُمْ ، وَسَلِبَ عَمْرُو ثَوْبُهُ .
وَأَمَّا الْعَطْفُ فَلِتَفْصِيلِ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ مَعَ اخْتِصَارِ نَحْوِ : جَاءَ نِي زَيْدٌ وَعَمْرُو ،

التقرير ، ومع هذا لا يخلو عن نكتة لطيفة وهي الإيحاء إلى أن الغرض من البدل هو أن يكون مقصودا بالنسبة والتقرير زيادة تحصل تبعاً وضماً بخلاف التأكيد فإن الغرض منه نفس التقرير والتحقيق (نحو جاءني أخوك زيد) في بدل الكل ، ويحصل التقرير بالتكرير (وجاءني القوم أكثرهم) في بدل البعض (وسلب عمرو ثوبه) في بدل الاشتغال ، وبيان التقرير فيهما أن المتبوع يشتمل على التابع لإجمالاً حتى كأنه مذكور أولاً ، أما في البعض فظاهر وأما في الاشتغال فلأن معناه أن يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتغال الظرف على المظروف ، بل من حيث كونه مشعراً به إجمالاً ومتقاضياً له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره منتظرة له ، وبالحمله يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع نحو : أعجبني زيد إذا أعجبتك علمه بخلاف ضربت زيدا إذا ضربت حمارة ، ولهذا صرحوا بأن نحو : جاءني زيد أخوه بدل غلط لا بدل اشتغال كما زعم بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتغال بل بدل الكل أيضاً لا يخلو عن إيضاح وتفسير ، ولم يتعوض لبدل الغلط لأنه لا يقع في فصيح الكلام .

العطف عليه

(وأما العطف) أى جعل الشيء معطوفاً على المستند إليه (فلتفصيل المستند إليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو) فإن فيه تفصيلاً للفاعل بأنه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل بأن المحبين كانا معاً أو مرتبين مع مهلة أو بلا مهلة ، واحتراز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني

أَوِ الْمُسْنَدِ كَذَلِكَ نَحْوُ : جَاءَنِي زَيْدٌ فَمَعْرُودٌ ، أَوْ ثَمَّ مَعْرُودٌ أَوْ جَاءَنِي الْقَوْمُ حَتَّى خَالَفَ ، أَوْ رَدَّ السَّامِعُ إِلَى الصَّوَابِ نَحْوُ : جَاءَنِي زَيْدٌ لَا مَعْرُودٌ ،

زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للمسند إليه مع أنه ليس من عطف المسند إليه ، وما يقال من أنه احتراز عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو من غير عطف فليس بشيء إذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند إليه بل يحصل أن يكون إضرابا عن الكلام الأول ، نص عليه الشيخ في دلائل الإعجاز (أو) لتفصيل (المسند) بأنه قد حصل من أحد المذكورين أولا ومن الآخر بعده مع مهلة أو بلا مهلة (كذلك) أي مع اختصار ، واحتراز بقوله كذلك عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم أو ستة (نحو جاءني زيد فعمرو أو ثم عمرو أو جاءني القوم حتى خالد) فالثلاثة تشترك في تفصيل المسند إلا أن الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ ، وثم على التراخي ، وحتى على أن أجزاء ما قبلها مترتبة في الدهن من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس ، فعنى تفصيل المسند فيها أن يعتبر تعلقه بالمتبوع أولا وبالتابع ثانيا من حيث إنه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفها ، ولا يشترط فيها الترتيب الخارجى فإن قلت في هذه الثلاثة أيضا تفصيل للمسند إليه فلم لم يقل أو لتفصيلهما معا؟ قلت فرق بين أن يكون الشيء حاصلًا من شيء وبين أن يكون مقصودًا منه ، وتفصيل المسند إليه في هذه الثلاثة وإن كان حاصلًا لكن ليس العطف بهذه الثلاثة لأجله لأن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الإثبات أو النفي فهو الغرض الخالص والمقصود من الكلام في هذه الأمثلة تفصيل المسند إليه كأنه أمر كان معلوما وإنما سبق الكلام لبيان أن مجيء أحدهما كان بعد الآخر فليتأمل ، وهذا البحث مما أورده الشيخ في دلائل الإعجاز ووصى بالمحافظة عليه (أورد السامع) عن الخطأ في الحكم (إلى الصواب نحو جاءني زيد لا عمرو) لمنه اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد أو أنهما

أَوْ صَرَفِ الْحُكْمِ إِلَى آخَرٍ ، نَحْوُ : جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو ، وَمَا جَاءَنِي عَمْرُو
بَلْ زَيْدٌ ، أَوْ الشُّكُّ أَوْ الذَّشْكُوكُ ، نَحْوُ : جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو .
وَأَمَّا فَضْلُهُ فَلِتَخْصِيصِهِ بِالْمُسْتَدْرِ .

جاءك جميعا . ولكن أيضا لرد إلى الصواب إلا أنه لا يقال لنفي الشركة حتى
أن نحو ما جاءني زيد لكن عمرو وإنما يقال لمي اعتقد أن زيدا جاءك دون
عمرو لا لمي اعتقد أنهما جاءك جميعا ، وفي كلام النحاة ما يشعر بأنه إنما
يقال لمي اعتقد انتفاء المحيئ عنهما جميعا (أو صرف الحكم) عن محكوم
عليه (إلى) محكوم عليه (آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني عمرو
بل زيد) فإن بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم إلى التابع ومعنى
الاضراب عن المتبوع أن يجعل في حكم المسكوت عنه لا أن ينفي عنه الحكم
قطعا خلافا لبعضهم ، ومعنى صرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي إذ
جعلناه بمعنى نفي الحكم عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت عنه أو متحقق
الحكم له حتى يكون معنى ما جاءني زيد بل عمرو أن عمرا لم يمي . وعدم ممي
زيد ومجيئه على الاحتمال أو مجيئه محقق كما هو مذهب المبرد ، وإن جعلناه
بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى ما جاءني زيد بل عمرو أن عمرا جاء
كما هو مذهب الجمهور ففيه إشكال (أو الشك) من المتكلم (أو التشكيك)
للسامع أي إيقاعه في الشك (نحو جاءني زيد أو عمرو) أو للإبهام نحو قوله
تعالى : - وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ - أو للتخيير أو للإباحة نحو
ليدخل للدار زيد أو عمرو ، والفرق بينهما أن في الإباحة يجوز الجمع بينهما
بخلاف التخيير .

فصله بضمير الفصل

(وأما فصله) أي تعقيب المسند إليه بضمير الفصل وإنما جعله من
أحوال المسند إليه لأنه يفتقر به أولا ولأنه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ
مطابق له (فلتخصيصه) أي المسند إليه (بالمسند) يعني لتعبر المسند على

وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ فَلِكَوْنِ ذِكْرِهِ أَهَمَّ، إِمَّا لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَلَا مُقْتَضَى لِلْعُدُولِ عَنْهُ وَإِمَّا لِأَنَّهُ يَتِمَّ كُنْ الْخَبْرُ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ لِأَنَّهُ فِي الْمُبْتَدَأِ تَشْوِيقًا إِلَيْهِ كَقَوْلِهِ :
وَالَّذِي حَارَتْ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادٍ

المسند إليه لأن معنى قولنا زيد هو القائم أن القيام مقصور على زيد لا يتجاوزهُ إلى عمرو ولهذا يقال في توكيده لا عمرو فالباء في قوله فلتخصيصه بالمسند مثلها في قولهم خصصت فلانا بالذكر : أى ذكرته دون غيره كأنك جعلته من بين الأشخاص مختصا بالذكر أى منفردا به ، والمعنى ههنا جعل المسند إليه من بين ما يصبغ اتصافه بكونه مسندا إليه مختصا بأن يثبت له المسند كما يقال في -إياك نعبد- معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك .

تقديمه

(وأما تقديمه) أى تقديم المسند إليه (فلكون ذكره أهم) ولا يكتفى في التقديم مجرد ذكر الاهتمام بل لابد من أن يبين أن الاهتمام من أى جهة وبأى سبب فلذا فصله بقوله (إِمَّا لِأَنَّهُ) أى تقديم المسند إليه (الْأَصْل) لأنه المحكوم عليه ولا بد من تحقيقه قبل الحكم فقصدوا أن يكون في الذكر أيضا مقدما (ولا مقتضى للعُدول عنه) أى عن ذلك الأصل إذ لو كان أمر يقتضى العُدول عنه فلا يقدم كما في الفاعل فان مرتبة العامل التقديم على المفعول (وإِمَّا لِأَنَّهُ يَتِمَّ كُنْ الْخَبْرُ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ لِأَنَّهُ فِي الْمُبْتَدَأِ تَشْوِيقًا إِلَيْهِ) أى إلى الخبر (كَقَوْلِهِ :

وَالَّذِي حَارَتْ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادٍ

يعنى تحيرت الخلائق في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني بدليل ما قبله :

وَأَمَّا لِتَعْجِيلِ الْمَسْرَةِ أَوْ الْمَسَاءِ لِلتَّفَاوُلِ أَوْ التَّطْيِيرِ ، نَحْوُ : سَعْدٌ فِي دَارِكَ
وَالسَّفَاحِ فِي دَارِ صَدِيقِكَ ، وَأَمَّا لِإِيْهِامٍ أَنَّهُ لَا يُزُولُ عَنِ الْخَاطِرِ ، أَوْ أَنَّهُ
لَا يُسْتَلَذُّ إِلَّا بِهِ ، وَأَمَّا لِنَحْوِ ذَلِكَ . قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : وَقَدْ يُقَدَّمُ لِيُفِيدَ
تَخْصِيصَهُ بِالْخَيْرِ الْفِعْلِيِّ إِنْ وَلِيَ حَرْفَ النَّفْيِ ، نَحْوُ : مَا أَنَا قُلْتُ هَذَا : أَيْ لَمْ
أَقُلْهُ مَعَ أَنَّهُ مَقُولٌ لِنَغِيرِي ، وَلِهَذَا لَمْ يَصِحَّ مَا أَنَا قُلْتُ وَلَا غَيْرِي ، وَلَا مَا أَنَا
رَأَيْتُ أَحَدًا ،

بان أمر الإله واختلاف النوا
س فداع إلى ضلال وهاد

يعنى بعضهم يقول بالمعاد ، وبعضهم لا يقول به (وإما لتعجيل المسرة أو المساءة
للتفأول) علة لتعجيل المسرة (أو التطير) علة لتعجيل المساءة (نحو سعد
في دارك) لتعجيل المسرة (والسفاح في دار صديقك) لتعجيل المساءة (وإما
لإيهام أنه) أى المسند إليه (لا يزول عن الخاطر) لكونه مطلوباً (أو أنه
لا يستلذ إلا به) لكونه محبوباً (وإما لنحو ذلك) كإظهار تعظيمه أو تحقيره أو أمثله
ذلك . (قال عبد القاهر وقد يقدم) أى المسند إليه (ليفيد) التقديم (تخصيصه
بالخير الفعلي) أى قصر الخبر الفعلي عليه (إن ولي) المسند إليه (حرف
النفي) أى وقع بعدها بلا فصل (نحو ما أنا قلت هذا أى لم أقله مع
أنه مقول لنغيري) فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على
الوجه الذى نفي عنه من العموم والخصوص ولا يلزم ثبوته لجميع من سواك
لأن التخصيص ههنا إنما هو بالنسبة إلى من توهم المخاطب اشتراكك معه
في القول أو انفرادك به دونه (ولهذا) أى ولأن التقديم يفيد التخصيص
ونفي الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير (لم يصح ما أنا قلت) هذا (ولا غيري)
لأن مفهوم ما أنا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق لا غيري
نفيها عنه وهما متناقضان (ولما أنا رأيت أحداً) لأنه يقتضى أن يكون إنسان

وَلَا مَا أَنَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا ، وَإِلَّا قَدْ بَيَّأَنِي لِتَخْصِصِ رَدًّا عَلَى مَنْ زَعَمَ
اِنْفِرَادَ غَيْرِهِ بِهِ ، أَوْ مُشَارَكَتَهُ فِيهِ نَحْوُ : أَنَا سَمِعْتُ فِي حَاجَتِكَ ، وَبِئْسَ كَدُّ
عَلَى الْأَوَّلِ يَنْحَوِ : لَا غَيْرِي ، وَكَلَى الثَّانِي يَنْحَوِ : وَحْدِي ، وَقَدْ بَيَّأَنِي لِتَقْوَى
الْحُكْمِ ،

غير المتكلم قدر أى كل أحد من الناس لأنه قد نفي عن المتكلم الرؤية
على وجه العموم في المفعول فيجب أن تثبت لغيره على وجه العموم في المفعول
ليحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي (ولما أنا ضربت إلا زيدا) لأنه يقتضى
أن يكون إنسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد لأن المستثنى منه مقدر
عام وكل مانفته عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى
الحصر إن عاما فعام وإن خاصا فخاص ، وفي هذا المقام مباحث نفيسة وشحنا
بها الشرح (وإلا) أى وإن لم يل المسند إليه حرف النفي بأن لا يكون في الكلام
حرف النفي أو يكون حرف النفي متأخرا عن المسند إليه (فقد يأتى) التقديم
(للتخصيص ردا على من زعم انفردا غيره) أى غير المسند إليه المذكور
(به) أى بالخبر للفعل (أو) زعم (مشاركته) أى مشاركة الغير (فيه) أى
في الخبر للفعل (نحو أنا سمعت في حاجتك) لمن زعم انفردا الغير بالسعى
فيكون قصر قلب أو زعم مشاركته لك في السعى ، فيكون قصر أفراد
(ويؤكد على الأول) أى على تقدير كونه ردا على من زعم انفردا الغير
(بنحو لا غيرى) مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواى ، لأنه الدال صريحا
على نفي شبهة أن الفعل صدر عن الغير (و) يؤكد (على الثانى) أى على
تقدير كونه ردا على من زعم المشاركة (بنحو وحدى) مثل منفردا أو
متوحدا أو غير مشارك أو غير ذلك ، لأنه الدال صريحا على إزالة شبهة
اشتراك الغير في الفعل والتأكيد إنما يكون لدفع شبهة خالجت قلب السامع
(وقد يأتى لتقوى الحكم) وتفسيره في ذهن السامع دون التخصيص

نَحْوُ : هُوَ يُعْطَى الْجَزِيلَ ، وَكَذَا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مَنفِيًّا ، نَحْوُ : أَنْتَ لَا تَكْذِبُ ، فَإِنَّهُ أَشَدُّ لِنَفْيِ الْكُذْبِ مِنْ لَا تَكْذِبُ ، وَكَذَا مِنْ لَا تَكْذِبُ أَنْتَ لِأَنَّهُ لَنَا كَيْدُ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ لَا الْحَكْمَ ، هَذَا وَإِنْ بُنِيَ الْفِعْلُ عَلَى مُنْكَرٍ أَفَادَ تَخْصِيصَ الْجِنْسِ أَوِ الْوَاحِدِ بِهِ ، نَحْوُ : رَجُلٌ جَاءَنِي : أَيْ لَا امْرَأَةٌ وَلَا رَجُلَانِ ،

(نحو هو يعطى الجزيل) قصدا إلى تحقيق أنه يفعل إعطاء الجزيل وسيرد عليك تحقيق معنى التقوى (وكذا إذا كان الفعل منفيا) فقد يأتي التقديم للتخصيص ، وقد يأتي التقوى . فالأول نحو أنت ما سمعت في حاجتي قصدا إلى تخصيصه بعدم السعي . والثاني (نحو أنت لا تكذب) وهو لتقوية الحكم المنفي وتقريره (فإنه أشد لنفي الكذب من لا تكذب) لما فيه من تكرير الإسناد المفقود في لا تكذب ، واقتصر المصنف على مثال التقوى ليفرق عليه التفرقة بينه وبين تأكيده المسند إليه كما أشار إليه بقوله (وكذا من لا تكذب أنت) يعنى أنه أشد لنفي الكذب من لا تكذب أنت مع أن فيه تأكيده (لأنه) أى لأن لفظ أنت أو لأن لفظ لا تكذب أنت (لنا كيد المحكوم عليه) بأنه هو ضمير المخاطب تحقيقا ، وليس الإسناد إليه على سبيل السهو أو التجوز أو التسيان (لا) لنا كيد (الحكم) لعدم تكرار الإسناد (هذا) الذى ذكر من أن التقديم للتخصيص نارة وللتقوى أخرى إن بني الفعل على معرف (وإن بني الفعل على منكر أفاد) التقديم (تخصيص الجنس أو الواحد به) أى بالفعل (نحو رجل جاءني : أى لا امرأة) فيكون تخصيص الجنس (ولا رجلا) فيكون تخصيص واحد ، وذلك لأن اسم الجنس حامل للمعنيين : الجنسية ، والعدد المعين أعنى الواحد إن كان مفردا أو الاثنين إن كان مثني ، أو الزائد عليه إن كان جمعا فأصل النكرة المفردة أن تكون لواحد من الجنس ، فقد يقصد به الجنس فقط ، وقد يقصد به الواحد فقط ، والذي يشعر به كلام الشيخ في دلائل الإعجاز أنه لا فرق بين المعرفة والنكرة

وَاللَّهُ السَّكَكِيُّ عَلَى ذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : التَّقْدِيمُ يُفِيدُ الْإِخْتِصَاصَ إِنْ جَازَ تَقْدِيرُ كَوْنِهِ فِي الْأَصْلِ مُؤَخَّرًا عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ مَعْنَى فَقَطْ ، نَحْوُ : أَنَا قُتْتُ ، وَقَدَّرَ وَلَا فَلَا يُفِيدُ إِلَّا تَقْوَى الْحُكْمِ سَوَاءَ جَازَ كَمَا مَرَّ ، وَلَمْ يُقَدَّرْ ، أَوْ لَمْ يَجْزْ ، نَحْوُ : زَيْدٌ قَامَ ،

فِي أَنَّ الْبِنَاءَ عَلَيْهِ قَدْ يَكُونُ لِلتَّخْصِصِ ، وَقَدْ يَكُونُ لِلتَّقْوَى (وَوَاقِفُهُ) أَيْ عَبْدُ الْقَاهِرِ (السَّكَكِيُّ عَلَى ذَلِكَ) أَيْ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيمَ يُفِيدُ التَّخْصِصَ ، لَكِنْ خَالَفَهُ فِي شَرَائِطٍ وَتَفَاصِيلَ ، فَإِنْ مَذْهَبُ الشَّيْخِ أَنَّهُ إِنْ وَلِيَ حَرْفُ النَّفْيِ فَهُوَ لِلتَّخْصِصِ قَطْعًا ، وَإِلَّا فَقَدْ يَكُونُ لِلتَّخْصِصِ وَقَدْ يَكُونُ لِلتَّقْوَى مَضْمُرًا كَانَ الْإِسْمُ أَوْ مَظْهَرًا مَعْرُوفًا أَوْ مَنكُورًا مَثَبًا كَانَ الْفِعْلُ أَوْ مَنفِيًا ، وَمَذْهَبُ السَّكَكِيِّ أَنَّهُ إِنْ كَانَ نَكْرَةً فَهُوَ لِلتَّخْصِصِ إِنْ لَمْ يَمْنَعْ مِنْهُ مَانِعٌ ، وَإِنْ كَانَ مَعْرُوفًا ، فَإِنْ كَانَ مَظْهَرًا فَلَيْسَ إِلَّا لِلتَّقْوَى ، وَإِنْ كَانَ مَضْمُرًا فَقَدْ يَكُونُ لِلتَّقْوَى ، وَقَدْ يَكُونُ لِلتَّخْصِصِ مِنْ غَيْرِ تَفَرُّقٍ بَيْنَ مَا بِلَى حَرْفُ النَّفْيِ وَغَيْرِهِ ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ (إِلَّا أَنَّهُ) أَيْ السَّكَكِيُّ (قَالَ) التَّقْدِيمُ يُفِيدُ الْإِخْتِصَاصَ إِنْ جَازَ تَقْدِيرُ كَوْنِهِ (أَيْ الْمُسْنَدُ) إِلَيْهِ (فِي الْأَصْلِ مُؤَخَّرًا عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ مَعْنَى فَقَطْ) لَا لَفْظًا (نَحْوُ أَنَا قُتْتُ) فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقْدَرَ أَنْ أَصْلَهُ قُتْتُ أَنَا فَيَكُونُ أَنَا فَاعِلًا مَعْنَى تَأْكِيدًا لَفْظًا (وَقَدَّرَ) عَطَفَ عَلَى جَازَ ، يَعْنِي أَنَّ إِفَادَةَ التَّخْصِصِ مُشْرُوطَةٌ بِشَرْطَيْنِ : أَحَدُهُمَا جَوَازُ التَّقْدِيرِ ، وَالْآخَرُ أَنَّ يَعْتَبَرُ ذَلِكَ : أَيْ يَقْدَرُ أَنَّهُ كَانَ فِي الْأَصْلِ مُؤَخَّرًا (وَإِلَّا) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ الشَّرْطَانِ (فَلَا يُفِيدُ) التَّقْدِيمُ (إِلَّا تَقْوَى الْحُكْمِ) سَوَاءَ (جَازَ) تَقْدِيرُ التَّأْخِيرِ (كَمَا مَرَّ) فِي نَحْوِ أَنَا قُتْتُ (وَلَمْ يَقْدَرَ أَوْ لَمْ يَجْزْ) تَقْدِيرُ التَّأْخِيرِ أَصْلًا (نَحْوُ زَيْدٌ قَامَ) فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقْدَرَ أَنْ أَصْلَهُ قَامَ زَيْدٌ فَقَدْ لَمْ يَسْذَكَرْهُ ، وَلَمَّا كَانَ مُقْتَضَى هَذَا الْكَلَامِ أَنْ لَا يَكُونَ نَحْوُ رَجُلٍ جَاءَنِي مُفِيدًا لِلتَّخْصِصِ ، لِأَنَّهُ إِذَا أَخْرَجَ فَهُوَ فَاعِلٌ لَفْظًا لَا مَعْنَى اسْتِثْنَاءَ السَّكَكِيِّ وَأَخْرَجَهُ مِنْ هَذَا الْحُكْمِ بِأَنْ جَعَلَهُ فِي الْأَصْلِ مُؤَخَّرًا عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ مَعْنَى

وَأَسْتَشْنَى الْمُنْكَرَ بِجَعْلِهِ مِنْ بَابٍ : وَأَسْرَوْا النِّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا : أَيْ عَلَى
الْقَوْلِ بِالْإِبْدَالِ مِنَ الضَّمِيرِ لِثَلَا يَنْتَفِي التَّخْصِصُ إِذْ لَا سَبَبَ لَهُ سِوَاهُ بِخِلَافِ
الْمَعْرِفِ ، ثُمَّ قَالَ : وَشَرْطُهُ أَنْ لَا يَمْنَعَ مِنَ التَّخْصِصِ مَا يَمْنَعُ كَقَوْلِنَا : رَجُلٌ
جَاءَنِي عَلَى مَا مَرَّ ، دُونَ قَوْلِهِمْ : شَرٌّ أَهَرٌ ذَا نَابٍ ، أَمَّا عَلَى التَّقْدِيرِ

لا لفظاً بأن يكون بدلاً من الضمير الذي هو فاعل لفظاً ، وهذا معنى قوله
(واستشنى) السكاكي (المنكر بجعله من باب : وأسروا النجوى الذين ظلموا :
أى على القول بالإبدال من الضمير) يعنى قدر أن أصل رجل جاءنى جاءنى
رجل على أن رجل ليس بفاعل ، بل هو بدل من الضمير فى جاءنى كما ذكر
فى قوله تعالى - وأسروا النجوى الذين ظلموا - أن الواو فاعل ، والذين ظلموا
بدل منه ، وإنما جعله من هذا الباب (لثلا ينتفى التخصيص إذ لا سبب له)
أى للتخصيص (سواء) أى سوى تقدير كونه مؤخرًا فى الأصل على أنه فاعل
معنى ولولا أنه مخصص لما صح وقوعه مبتدأ (بخلاف المعرفة) فإنه يجوز
وقوعه مبتدأ من غير اعتبار التخصيص فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد فى
المنكر دون المعرفة : فإن قيل فيلزمه إيراد الضمير فى مثل جاءنى رجلان
وجاءونى رجال والاستعمال بخلافه : قلنا ليس مراده أن المرفوع فى قولنا
جاءنى رجل بدل لا فاعل فإنه مما لا يقول به عاقل فضلاً عن فاضل ، بل
المراد أن فى مثل قولنا رجل جاءنى يقدر أن الأصل جاءنى رجل
على أن رجل بدل لا فاعل فى مثل رجال جاءونى يقدر والأصل جاءونى
رجال فلي تأمل (ثم قال) السكاكى (وشروطه) أى شرط كون المنكر من
هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير فيه (ألا يمنع من التخصيص مانع
كقولك رجل جاءنى على ما مر) أن معناه رجل جاءنى لا امرأ أو لا رجلان
(دون قولهم شر أهر ذا ناب) فإن فيه مانعاً من التخصيص (أما على التقدير

الاول فلامتناع أن يراد: المهر شر لاخير، وأما على الثاني فلينبوه عن مظان استعماله، وإذ قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أهر ذائب إلا شر، فالوجه تفضيع شأن الشر بتذكيره، وفيه نظر، إذ الفاعل اللفظي والمعنوي سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما، فتجوز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم،

الاول) يعني تخصيص الجنس (فلامتناع أن يراد المهر شر لاخير) لأن المهر لا يكون إلا شرا (وأما على) التقدير (الثاني) يعني تخصيص الواحد (فلنبوه عن مظان استعماله) أى لنبو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام لأنه لا يقصد به أن المهر شر لا شران ، وهذا ظاهر (وإذ قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أهر ذائب إلا شر ، فالوجه) أى وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه ، وقولنا بالمانع من التخصيص (تفضيع شأن الشر به بتذكيره) أى جعل التنكير للتعظيم والتحويل فيكون المعنى شر عظيم فظيع أهر ذائب لا شر حقير فيكون تخصيصا نوعيا والمانع إنما يكون من تخصيص الجنس أو الواحد (وفيه) أى فيما ذهب إليه السكاكي (نظر ، إذ الفاعل اللفظي والمعنوي) كالتأكيد والبدل (سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما) أى ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا ، بل امتناع تقديم التابع أولى (فتجوز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم) وكذا تجوز النسخ في التابع دون الفاعل تحكم ، لأن امتناع تقديم الفاعل إنما هو عند كونه فاعلا وإلا فلا امتناع في أن يقال في نحو : زيد قام أنه كان في الأصل قام زيد فقدم زيد وجعل مبتدأ كما يقال في جرد قطيفة أن جردا كان في الأصل صفة قدم وجعل مضافا ، وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعا مما أجمع عليه النحاة إلا في العطف في ضرورة الشعر فنح هذا مكابرة ، والقول بأن

ثُمَّ لَا نُسَلِّمُ أَتَيْنَاءَ التَّخْصِصِ لَوْلَا تَقْدِيرُ التَّقْدِيمِ لِحَصُولِهِ بِنْيَرِهِ كَمَا ذَكَرَهُ ،
ثُمَّ لَا نُسَلِّمُ امْتِنَاعَ أَنْ يُرَادَ الْمَهْرُ شَرًّا لَا خَيْرَ ، ثُمَّ قَالَ : وَيَقْرُبُ مِنْ هُوَ قَامَ
زَيْدٌ قَائِمٌ فِي التَّقْوَى لِتَضَمُّنِهِ

حالة تقديم الفاعل ليكمل مبتدأ فيلزم خلو الفعل عن الفاعل ، وهو محال
بخلاف الخلو عن التابع فاسد ، لأن هذا اعتبار محض (ثم لا نسلم انتفاء
التخصيص) في نحو : رجل جاءني (لولا تقدير التقديم لحصوله) أي
التخصيص (بغيره) أي بغير تقدير التقديم (كما ذكره) السكاكي من التحويل
وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل والسكاكي وإن لم يصرح بأن لا سبب
للتخصيص سواء ، لكن لزم ذلك من كلامه حيث قال : إنما يرتكب ذلك
الوجه البعيد عند المنكر لقوات شرط الابتداء ومن العجائب أن السكاكي
إنما ارتكب في مثل رجل جاءني ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ
نكرة محضة ، وبعضهم يزعم أنه عند السكاكي بدل مقدم لا مبتدأ وأن
الجملة فعلية لا اسمية ويتمسك في ذلك بتلويحات بعيدة من كلام السكاكي
وبما وقع منه السهو للشارح العلامة في مثل زيد قام وعمره قعد من أن
المرفوع المتقدم يحتمل أن يكون فاعلا أو بدلا مقدما ولا يلتفت إلى
تصريحهم بامتناع تقديم التوابع حتى قال الشارح العلامة في هذا المقام
إن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه ما وأما التوابع فتحتمل التقديم
على طريق القسح : وهو أن يفسخ كونه تابعا ويقدم ، وأما لا على
طريق القسح فيمتنع تقديمها أيضا لاستحالة تقديم التابع على المتبوع من
حيث هو تابع فافهم (ثم لا نسلم امتناع أن يراد المهر شر لا خير) كيف
وقد قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لأن المعنى أن الذي أمره من
جنس الشر لا من جنس الخير (ثم قال) السكاكي (ويقرب
من) قبيل (هو قام زيد قائم في التقوى لتضمنه) أي لتضمن قائم

الضمير ، وشبهه بالخالي عنه من جهة عدم تغييره في التكلم والمخاطب والغيبة ، ولهذا لم يحكم بأنه جملة ، ولا عومل معاملتها في البناء ، وما يرى تقديمه كاللازم لفظ مثل وغير في نحو : مثلك لا يبخل ، وغيرك لا يجود : بمعنى أنت لا تبخل ، وأنت تجود ، من غير إرادة تعريض بتير المخاطب لكونه أعون على المراد بهما

(الضمير) مثل قام فيه يحصل للحكم تقو (وشبهه) أى شبه السكاكي مثل قائم المتضمن للضمير (بالخالي عنه) أى عن الضمير (من جهة عدم تغييره في التكلم والمخاطب والغيبة) نحو : أنا قائم وأنت قائم وهو قائم كما لا يتغير الخالي عن الضمير نحو : أنا رجل وأنت رجل وهو رجل ، وبهذا الاعتبار قاله يقرب ولم يقل نظيره ، وفي بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم مجرورا عطفا على تضمنه يعنى أن قوله يقرب مشعر بأن فيه شيئا من التقوى وليس مثل التقوى في نحو زيد قام ، فالأول لتضمنه الضمير ، والثاني لشبهه بالخالي عن الضمير (ولهذا) أى ولشبهه بالخالي عن الضمير (لم يحكم بأنه) أى مثل قائم مع الضمير ، وكذا مع فاعله الظاهر أيضا (جملة ولا عومل) قائم مع الضمير (معاملتها) أى معاملة الجملة (في البناء) حيث أعرب في مثل رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم (وما يرى تقديمه) أى ومن المسند إليه الذى يرى تقديمه على المسند (كاللازم لفظ مثل وغير) إذا استعملوا على سبيل الكناية (في نحو : مثلك لا يبخل ، وغيرك لا يجود ، بمعنى أنت لا تبخل وأنت تجود من غير إرادة تعريض بغير المخاطب) بأن يراد بالمثل والغير لإنسان آخر مماثل للمخاطب أو غير مماثل : بل المراد نفي البخل عنه على طوبى الكناية لأنه إذا نفي عن كان على صفته من غير قصد إلى مماثل لزم نفيه عنه وإثبات الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلا يقوم به ، وإنما يرى التقديم في مثل هذه الصورة كاللازم (لكونه) أى التقديم (أعون على المراد بهما) أى

قِيلَ: وَقَدْ يُقَدَّمُ لِأَنَّهُ دَالٌّ عَلَى السُّومِ ، نَحْوُ: كُلُّ إِنْسَانٍ لَمْ يَقُمْ ، بِخِلَافِ
مَالُوْهُ أُخْرَ ، نَحْوُ: لَمْ يَقُمْ كُلُّ إِنْسَانٍ فَإِنَّهُ يُفِيدُ نَفْيَ الْحُكْمِ عَنْ جُمْلَةِ
الْأَفْرَادِ لَاعْنِ كُلِّ فَرْدٍ ، وَذَلِكَ لِثَلَاثِ يُلْزَمُ تَرْجِيحُ التَّأْكِيدِ عَلَى التَّأْسِيسِ ،

بهذين التركيبين لأن الغرض منهما إثبات الحكم بطريق السكناية التي هي
أبلغ من الصريح والتقديم لافادته التقوى أعون على ذلك ، وليس معنى قوله
كاللازم أنه قد يقدم وقد لا يقدم ، بل المراد أنه كان مقتضى القياس أنه
يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال إلا على التقديم كما نص عليه في دلائل
الاعجاز (قيل وقد يقدم) المسند إليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف
النفي (لأنه) أى التقديم (دال على العموم) أى على نفي الحكم عن كل فرد من
أفراد ما أضيف إليه لفظ كل (نحو : كل إنسان لم يقم) فانه يفيد نفي القيام
عن كل واحد من أفراد الإنسان (بخلاف مالهو أخر نحو : لم يقم كل إنسان
فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الأفراد لاعنى كل فرد) فالتقديم يفيد عموم
السلب وشمول النفي والتأخير لا يفيد إلا سلب العموم ونفي الشمول ،
(وذلك) أى كون التقديم مفيداً للعموم دون التأخير (لثلا يلزم ترجيح
التأكيد) وهو أن يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله (على التأسيس)
وهو أن يكون لافادة معنى جديد مع أن التأسيس راجح لأن الإفادة خير
من الاعادة ، وبيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس ، أما في صورة التقديم
فلأن قولنا إنسان لم يقم موجبة لمهمة . أما الإيجاب فلأنه حكم فيها بشئ
عديم القيام لإنسان لا بنفى القيام عنه لأن حرف السلب وقع جزءاً من
المحمول ، وأما الإهمال فلأنه لم يذكر فيها ما يدل على كمية أفراد الموضوع
مع أن الحكم فيها على ما صدق عليه الإنسان ، وإذا كان إنسان لم يقم موجبة
لمهمة يجب أن يكون معناه نفي القيام عن جملة الأفراد لاعنى كل فرد

لأن الموجبة المهمة المدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة دون كل فرد، والسالبة المهمة في قوة السالبة الكلية التخصية للنفي عن كل فرد لورود موضوعها في سياق النفي.

(لأن الموجبة المهمة المدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية) عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الإنسان بمعنى أنها متلازمان في الصدق لأنه قد حكم في المهمة بنى القيام عما صدق عليه الإنسان أهم من أن يكون جميع الأفراد أو بعضها ، وأياً ما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الإنسان في الجملة فهي في قوة السالبة الجزئية (المستلزمة نفي الحكم عن الجملة) لأن صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع ، إما بنى الحكم عن كل فرد أو نفيه عن البعض ثابتا للبعض ، وأياً ما كان يلزمه نفي الحكم عن جملة الأفراد (دون كل فرد) لجواز أن يكون متفياً عن البعض ثابتا للبعض وإذا كان إنسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الأفراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل أيضاً معناه كذلك كان كل لتأكيد المعنى الأول فيجب أن يحمل على نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى آخر ترجيحاً للتأسيس على التأكيد . وأما في صورة التأخير فلأن قولنا لم يقم إنسان سالبة مهمة لا سور فيها (والسالبة المهمة في قوى السالبة الكلية التخصية للنفي عن كل فرد) نحو : لاشيء من الإنسان بقائم ، ولما كان هذا مخالفاً لما عندهم من أن المهمة في قوة الجزئية بينه بقوله (لورود موضوعها) أى موضوع المهمة (في سياق النفي) حال كونه نكرة غير مصدرية بلفظ كل فانه يفيد نفي الحكم عن كل فرد ، وإذا كان لم يقم إنسان بدون كل معناه نفي القيام عن كل فرد ، فلو كان بعد دخول كل أيضاً كذلك كان كل لتأكيد المعنى الأول فيجب أن يحمل على نفي القيام عن جملة الأفراد ليكون كل لتأسيس معنى آخر ، وذلك لأن لفظ كل في هذا المقام

وفيه نظرٌ ، لأن النفي عن الجملة في الصورة الأولى ، وعن كل فرد في الثانية ، إنما أفاده الإسناد إلى ما أضيف إليه كل ، وقد زال ذلك بالإسناد إليها ، فيكون تأسيساً لا تأكيداً ، ولأن الثانية إذا أفادت النفي عن كل فرد ، فقد أفادت النفي عن الجملة ، فإذا حملت على الثاني

لا يلبد إلا أحد هذين المعنيين فعند انتفاء أحدهما يثبت الآخر ضرورة .
والحاصل أن التقديم بدون كل لسلب العموم ونفي الشمول ، والتأخير لعموم السلب وشمول النفي ، فبعد دخول كل يجب أن يعكس هذا ليكون كل للتأسيس للراجع دون التأكيد المرجوح (وفيه نظر ، لأن النفي عن الجملة في الصورة الأولى) يعني الموجبة المهمة المعدولة المحمول ، نحو : إنسان لم يقم (وعن كل فرد في) الصورة (الثانية) يعني السالبة المهمة نحو : لم يقم إنسان (إنما أفاده الإسناد إلى ما أضيف إليه كل) وهو لفظ إنسان (وقد زال ذلك) الإسناد المفيد لهذا المعنى (بالإسناد إليها) أى إلى كل لأن إنساناً صار مضافاً إليه فلم يبق مسنداً إليه (فيكون) أى على تقدير أن يكون الإسناد إلى كل أيضاً مقيداً للمعنى الحاصل من الإسناد إلى إنسان يكون كل (تأسيساً لا تأكيداً) لأن التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيد لفظ آخر وهذا ليس كذلك ، لأن هذا المعنى حينئذ إنما أفاده الإسناد إلى لفظ كل لاشيء آخر حتى يكون كل تأكيداً له ، وحاصل هذا الكلام أنا لا نسلم أنه لو حمل الكلام بعد كل على المعنى الذي حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيد ، ولا يخفى أن هذا إنما يصح على تقدير أن يراد به التأكيد الاصطلاحي أما لو أريد بذلك أن يكون كل الإفادة معنى كان حاصلاً بدون فاندفاع المنع ظاهر وحينئذ يتوجه ما أشار إليه بقوله (ولأن) الصورة (الثانية) يعني السالبة المهمة نحو لم يقم إنسان (إذا أفادت النفي عن كل فرد فقد أفادت النفي عن الجملة فإذا حملت) كل (على الثاني) أى على إفادة

لَا يَسْكُونُ كُلُّ تَأْسِيسًا ، وَلِأَنَّ النِّسْكَرَةَ الْمُنْفِيَةَ إِذَا عَمَتْ كَانَ قَوْلُنَا : لَمْ
يَقُمْ إِنْسَانٌ سَالِبَةً كَلِيَّةً لَامْهُمَلَةً . وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : إِنْ كَانَتْ كُلُّ دَاخِلَةٍ
فِي حَيْزِ النَّفْيِ بِأَنْ أُخْرِتَ عَنْ أَدَاتِهِ ، نَحْوُ :
* مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يَذْكُرُهُ * أَوْ مَعْمُولَةٌ لِلْفِعْلِ الْمُنْفِيِّ ،

المنفى عن جملة الأفراد حتى يكون معنى لم يقم كل إنسان نفى للقيام عن
الجملة لا عن كل فرد (لا يكون كل تأسيس) بل تأكيد لأن هذا
المنفى كان حاصلًا بدونه ، وحينئذ فلو جعلنا لم يقم كل إنسان لعموم السلب
مثل لم يقم إنسان لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس إذ لا تأسيس أصلا
بل إنما يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر وما يقال إن دلالة لم يقم
إنسان عن النفي عن الجملة بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل إنسان عليه
بطريق المطابقة فلا يكون تأكيداً ففيه نظر ، إذ لو اشترط في التأكيد اتحاد
الداليتين لم يكن حينئذ كل إنسان لم يقم على تقدير كونه انفى الحكم عن
الجملة تأكيداً لأن دلالة إنسان لم يقم على هذا المعنى التزام (ولأن النسكرة
المنفية إذا عمت كان قولنا لم يقم إنسان سالبة كلية لامهملة) كما ذكره هذا
القائل لأنه قد بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من الأفراد والبيان
لا بد له من مبین ولا محالة ههنا شيء يدل على أن الحكم فيها على كلية أفراد
الموضوع ولا نعتى بالسور سوى هذا وحينئذ يندفع ما قيل سماها مهملة
باعتبار عدم السور (وقال عبد القاهر إن كانت) كلمة (كل داخلة في حيز
المنفى بأن أخرت عن أداته) سواء كانت معمولة لأداة النفي أولا وسواء
كان الخبر فعلا (نحو) قول الشاعر :

(ما كل ما يتمنى المرء يدركه) تجرى الرياح بما لا تشتهي السفن
أو غير فعل نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلًا (أو معمولة للفعل المنفى)
الظاهر أنه عطف على داخلة وليس بسديد لأن الدخول في حيز النفي شامل

نَحْوُ : مَا جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ ، أَوْ مَا جَاءَ كُلُّ الْقَوْمِ ، وَلَمْ آخِذْ كُلَّ الدَّرَاهِمِ ،
أَوْ كُلَّ الدَّرَاهِمِ لَمْ آخِذْ ، تَوَجَّهَ النَّقْيُ إِلَى الشُّمُولِ خَاصَّةً ، وَأَفَادَ ثُبُوتَ
الْفِعْلِ ، أَوْ الْوَصْفِ لِبَعْضٍ ، أَوْ تَعَلُّقِهِ بِهِ ، وَإِلَّا عَمَّ كُلُّ فَرْدٍ كَقَوْلِ النَّقْيِ
صلى الله عليه وسلم : لَمَّا قَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ

لِلنَّكَ ، وَكَذَا لَوْ عَطَفْتُهَا عَلَى أُخْرَى بِمَعْنَى أَوْ جَعَلْتُ مَعْمُولَةً لِأَنَّ التَّأْخِيرَ عَنْ
أَدَاءِ النَّقْيِ أَيْضًا شَامِلٌ لَهُ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَخْصُصَ التَّأْخِيرُ بِمَا إِذَا لَمْ تَدْخُلِ
الْأَدَاءُ عَلَى فِعْلِ عَامِلٍ فِي كُلِّ عَلَى مَا يَشْعُرُ بِهِ الْمَثَالُ وَالْمَعْمُولُ أَعْمُ مِنْ أَنْ
يَكُونَ فَاعِلًا أَوْ مَفْعُولًا أَوْ تَأْكِيدًا لِأَحَدِهِمَا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ (نَحْوُ مَا جَاءَنِي الْقَوْمُ
كُلُّهُمْ) فِي تَأْكِيدِ الْفَاعِلِ (أَوْ مَا جَاءَنِي كُلُّ الْقَوْمِ) فِي الْفَاعِلِ ، وَقَدْ تَمَّ التَّأْكِيدُ عَلَى
الْفَاعِلِ لِأَنَّ كَلَامَ أَصْلٍ فِيهِ (أَوْ لَمْ آخِذْ كُلَّ الدَّرَاهِمِ) فِي الْمَفْعُولِ الْمُتَأَخَّرِ (أَوْ كُلِّ
الدَّرَاهِمِ لَمْ آخِذْ) فِي الْمَفْعُولِ الْمُتَقَدِّمِ وَكَذَا لَمْ آخِذْ الدَّرَاهِمِ كُلِّهَا أَوْ الدَّرَاهِمِ كُلِّهَا
لَمْ آخِذْ ، فَنُيِّجُ هَذِهِ الصُّوَرُ (تَوَجَّهَ النَّقْيُ إِلَى الشُّمُولِ) خَاصَّةً لَا إِلَى أَصْلِ
الْفِعْلِ (وَأَفَادَ) الْكَلَامِ (ثُبُوتَ الْفِعْلِ أَوْ الْوَصْفِ لِبَعْضٍ) بِمَا أَضْيَفَ
إِلَيْهِ كُلِّ إِنْ كَانَتْ كُلٌّ فِي الْمَعْنَى فَاعِلًا لِلْفِعْلِ أَوْ الْوَصْفِ الْمَذْكُورِ فِي الْكَلَامِ
(أَوْ) أَفَادَ (تَعَلُّقَهُ) أَيْ تَعَلُّقَ الْفِعْلِ أَوْ الْوَصْفِ (بِهِ) أَيْ يَبْعُضُ مَا أَضْيَفَ
إِلَيْهِ كُلِّ إِنْ كَانَتْ كُلٌّ فِي الْمَعْنَى مَفْعُولًا لِلْفِعْلِ أَوْ الْوَصْفِ وَذَلِكَ بِدَلِيلِ الْخُطَابِ
وَشَهَادَةِ الذُّوقِ وَالِاسْتِعْمَالِ وَالْحَقُّ أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ أَكْثَرُ لَا كُلِّي بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى
- وَاللَّهُ لَا يَجِبُ كُلُّ مِثَالٍ فَخُورَ - وَاللَّهُ لَا يَجِبُ كُلُّ كِفَارٍ أَثِيمَ - وَلَا تَطْعَمُ كُلُّ
حِلَافٍ مَهِينِ - (وَإِلَّا) أَيْ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ دَاخِلَةً فِي حَيْزِ النَّقْيِ بِأَنَّ قَدَمْتَ عَلَى النَّقْيِ
لَفِظًا وَلَمْ تَقْعْ مَعْمُولَةً لِلْفِعْلِ الْمُنْتَبِي (عَمَّ) النَّقْيُ كُلُّ فَرْدٍ بِمَا أَضْيَفَ إِلَيْهِ كُلِّ وَأَفَادَ النَّقْيُ
أَصْلَ الْفِعْلِ عَنْ فَرْدٍ (كَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ)
أَسْمَ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ) بِالرَّفْعِ فَاعِلٌ أَقْصَرْتَ

أَمْ نَسِيتَ : كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ :

قَدْ أَصْبَحْتَ أَمْ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبَا كُلِّهِ لَمْ أَصْنَعْ

وَأَمَّا تَأْخِيرُهُ فَلِإِقْتِضَاءِ الْمَقَامِ تَقْدِيمِ الْمُسْتَدِرِّ . هَذَا كُلُّهُ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ ، وَقَدْ
يُخْرَجُ الْكَلَامُ عَلَى خِلَافِهِ ،

(أَمْ نَسِيتَ) يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ) هَذَا قَوْلُ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَالْمَعْنَى لَمْ يَقَعْ وَاحِدٌ مِنَ الْقَصْرِ وَالنِّسْيَانِ عَلَى سَبِيلِ
مُجْمُولِ النَّبِيِّ وَعَمُومِهِ لَوْجِهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ جَوَابُ أَمْ إِمَّا بِتَعْيِينِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ
أَوْ بِضَمِّهِمَا جَمِيعًا تَحْظُتُهُ لِمُسْتَضَمِّهِمْ لَا يَتَنَبَّاهُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا لِأَنَّهُ عَارِفٌ بِأَنَّ الْكَائِنَ
أَحَدُهُمَا : وَالثَّانِي مَا رَوَى أَنَّهُ لَمَّا قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ « كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ »
قَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ « بَلْ بَعْضُ ذَلِكَ قَدْ كَانَ » ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الثَّبُوتَ لِبَعْضٍ إِنَّمَا يَنَافِي
النَّتْيَ عَنْ كُلِّ فَرْدٍ لَا النَّتْيَ عَنِ الْمَجْمُوعِ (وَعَلَيْهِ) أَيْ عَلَى عَمُومِ النَّتْيِ عَنْ كُلِّ فَرْدٍ
(قَوْلُهُ) أَيْ قَوْلُ أَبِي النَجْمِ :

(قَدْ أَصْبَحْتَ أَمْ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبَا كُلِّهِ لَمْ أَصْنَعْ)

بَرَضَ كُلَّهُ عَلَى مَعْنَى لَمْ أَصْنَعْ شَيْئًا مِمَّا تَدْعِيهِ عَلَى مَنْ الذُّنُوبُ ، وَإِلْفَادَةُ هَذَا
الْمَعْنَى بِحَدَلٍ عَنِ النَّصَبِ - الْمُسْتَقْنَى عَنِ الْإِضْهَارِ إِلَى الرِّفْعِ الْمُفْتَقِرِ إِلَيْهِ : أَيْ
لَمْ أَصْنَعْ .

تَأْخِيرُهُ

(وَأَمَّا تَأْخِيرُهُ) أَيْ تَأْخِيرِ الْمُسْتَدِرِّ إِلَيْهِ (فَلِإِقْتِضَاءِ الْمَقَامِ تَقْدِيمِ الْمُسْتَدِرِّ)
وَسَبْجِيءُ بَيَانِهِ (هَذَا) أَيْ الَّذِي ذَكَرَ مِنَ الْحَذْفِ وَالذِّكْرِ وَالْإِضْهَارِ وَغَيْرِ
ذَلِكَ مِنَ الْمَقَامَاتِ الْمَذْكُورَةِ (كُلُّهُ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ) مِنَ الْحَالِ (وَقَدْ يُخْرَجُ
الْكَلَامُ عَلَى خِلَافِهِ) أَيْ خِلَافَ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ لِإِقْتِضَاءِ الْحَالِ إِيَّاهُ

فِي مَوْضِعِ الْمَضْمَرِ مَوْضِعُ الْمَظْهَرِ ، كَقَوْلِهِمْ : نَعَمْ رَجُلًا مَكَانَ نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ
فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، وَقَوْلِهِمْ : هُوَ أَوْ هِيَ زَيْدٌ عَالِمٌ مَكَانَ الشَّانِ أَوْ الْقِصَّةِ
لَيَتِمَّ كُنَّ مَا يَتَّقِبُهُ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَفْهَمْ مِنْهُ مَعْنَى أَنْتَظَرُهُ ،
وَقَدْ يُعَكَّسُ ، فَإِنْ كَانَ

(فَيُوضَعُ الْمَضْمَرُ مَوْضِعَ الْمَظْهَرِ كَقَوْلِهِمْ : نَعَمْ رَجُلًا) زَيْدٌ (مَكَانَ نَعَمْ الرَّجُلِ)
زَيْدٌ) فَإِنَّ مَقْتَضَى الظَّاهِرِ فِي هَذَا الْمَقَامِ هُوَ الْإِظْهَارُ دُونَ الْإِضْهَارِ لِعَدَمِ
تَقَدُّمِ ذِكْرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَعَدَمِ قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ ، وَهَذَا الضَّمِيرُ عَائِدٌ إِلَى مُتَعَقِلِ
مَعْنَى هُوَ فِي الذَّهْنِ وَالتَّزَمِ تَفْسِيرُهُ بِنَكْرَةٍ لِيَعْلَمَ جِنْسَ الْمُتَعَقِّلِ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ هَذَا
مِنْ وَضْعِ الْمَضْمَرِ مَوْضِعَ الْمَظْهَرِ (فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ) أَيْ قَوْلِ مَنْ يَجْعَلُ
الْمَخْصُوصَ خَبَرَ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ ، وَأَمَّا مَنْ يَجْعَلُهُ مُبْتَدَأً وَنَعَمْ رَجُلًا مَجْرُومًا
فَيَحْتَمِلُ عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ عَائِدًا إِلَى الْمَخْصُوصِ وَهُوَ مُتَقَدِّمٌ تَقْدِيرًا
وَيَكُونُ التَّزَامُ لِإِفْرَادِ الضَّمِيرِ حَيْثُ لَمْ يَقُلْ نَعَمًا وَنَعَمُوا مِنْ خَوَاصِلِ هَذَا
الْبَابِ لِكَوْنِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ الْجَامِدَةِ (وَقَوْلُهُمْ هُوَ أَوْ هِيَ زَيْدٌ عَالِمٌ مَكَانَ الشَّانِ
أَوْ الْقِصَّةِ) فَالْإِضْهَارُ فِيهِ أَيْضًا عَلَى خِلَافِ مَقْتَضَى الظَّاهِرِ لِعَدَمِ التَّقَدُّمِ :

وَاعْلَمْ أَنَّ الِاسْتِعْمَالَ هَلْ أَنْ ضَمِيرَ الشَّانِ إِنَّمَا يُوْنِثُ إِذَا كَانَ فِي الْكَلَامِ
مُوْنِثٌ غَيْرُ فَضْلَةٍ ، فَقَوْلُهُ هِيَ زَيْدٌ عَالِمٌ مَجْرُودٌ قِيَاسٌ ، ثُمَّ عُلِّلَ وَضْعُ الْمَضْمَرِ
مَوْضِعَ الْمَظْهَرِ فِي الْبَابَيْنِ بِقَوْلِهِ (لَيَتِمَّ كُنَّ مَا يَتَّقِبُهُ) أَيْ يَعْقِبُ الضَّمِيرُ أَيْ يَجِيءُ
عَلَى عَقْبِهِ (فِي ذَهْنِ السَّامِعِ لِأَنَّهُ) أَيْ السَّامِعُ (إِذَا لَمْ يَفْهَمْ مِنْهُ) أَيْ مِنْ
الضَّمِيرِ (مَعْنَى أَنْتَظَرُهُ) أَيْ أَنْتَظِرَ السَّامِعُ مَا يَعْقِبُ الضَّمِيرُ لِيَفْهَمْ مِنْهُ مَعْنَى
فَيَتِمَّ كُنَّ بَعْدَ وَرُودِهِ فَضْلٌ تَمَكَّنَ لِأَنَّ الْمَحْصُولَ بَعْدَ الطَّلَبِ أَغْزَمُ مِنَ الْمُنَاسِقِ بَلَا
تَعَبٍ ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ فِي بَابِ نَعَمْ لِأَنَّ السَّامِعَ مَا لَمْ يَسْمَعْ الْمَقْسُرَ
لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ فِيهِ ضَمِيرًا فَلَا يَتَحَقَّقُ فِيهِ التَّشَوُّقُ وَالْإِنْتِظَارُ (وَقَدْ يُعَكَّسُ) وَضْعُ
الْمَضْمَرِ مَوْضِعَ الْمَظْهَرِ : أَيْ يَوْضَعُ الْمَظْهَرُ مَوْضِعَ الْمَضْمَرِ (فَإِنْ كَانَ) أَيْ الْمَظْهَرُ

أَسْمَ إِشَارَةٍ فَلِكَمَالِ الْعِنَايَةِ بِتَمْيِيزِهِ لِإِخْتِصَاصِهِ بِحُكْمٍ بَدِيعٍ ، كَقَوْلِهِ :
 كَمْ عَاقِلٍ عَاقِلٍ أُعْجِبَتْ مَذَاهِبُهُ وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلَقَّاهُ مَرْزُوقًا
 هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَائِثَةً وَصَيَّرَ الْعَالَمَ النَّحْرِيرَ زَنْدِيقًا
 أَوْ التَّهَكُّمَ بِالسَّامِعِ كَمَا إِذَا كَانَ فَاقِدًا الْبَصَرَ ، أَوْ الْبُذَاءَ عَلَى كَمَالِ بِلَادَتِهِ
 أَوْ فُطَانَتِهِ ، أَوْ ادِّعَاءَ كَمَالِ ظُهُورِهِ ، وَعَلَيْهِ

الذي وضع موضع المضمَر (اسم إشارة فلكمال العناية بتميزه) أى تميز المسند
 إليه (لاختصاصه بحكم بديع كقوله : كم عاقل عاقل) هو وصف عاقل الأول
 بمعنى كامل العقل متناه فيه (أعيت) أى أعبته وأعجزته أو أعيت عليه وصعبت
 (مذاهبه) أى طرق معاشه (وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا .

هذا الذي ترك الأوهام حائرة • وصير العالم النحرير (أى المتقن من نحو
 الأمور علما أنقنها (زنديقا) أى كافرا نافيا للصانع العدل الحكيم ، فقوله
 هذا إشارة إلى حكم سابق غير محسوس ، وهو كون العاقل محروما والجاهل
 مرزوقا فكان القياس فيه الإضمار فعُدل إلى اسم الإشارة لكمال العناية
 بتميزه ليرى السامعين أن هذا الشيء المتميز المتعين هو الذى له الحكم
 العجيب ، وهو جعل الأوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا ، فالحكم
 البديع هو الذى أثبت للمسند إليه المعبر عنه باسم الإشارة (أو التهكم)
 عطف على كمال العناية (بالسامع كما إذا كان) السامع (فاقد البصر) أو
 لا يكون ثمة مشار إليه أصلا (أو النداء على كمال بلادته) أى بلادة السامع
 بأنه لا يدرك غير المحسوس (أو) على كمال (فطانت) بأن غير المحسوس
 عنده بمنزلة المحسوس (أو ادعاء كمال ظهوره) أى ظهور المسند إليه
 (وعليه) أى على وضع اسم الإشارة موضع المضمَر لادعاء كمال الظهور

مِنْ غَيْرِ هَذَا الْبَابِ :

تَعَالَتْ كَى أَشْجَى وَمَا بِكَ عِلَّةٌ تُرِيدِينَ قَتْلِي قَدْ ظَفِرْتَ بِذَلِكَ
وَأِنْ كَانَ غَيْرُهُ فَلِزِيَادَةِ التَّمَكُّينِ ، نَحْوُ : قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ
وَنَظِيرُهُ مِنْ غَيْرِهِ : وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ ، أَوْ إِدْخَالَ الرُّوحِ فِي
ضَمِيرِ السَّامِعِ وَتَرْبِيَةِ الْمَهَابَةِ ، أَوْ تَقْوِيَةَ دَاعِي الْأُمُورِ ؛ مِثْلَهُمَا قَوْلُ الْخُلَفَاءِ
أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ يَأْمُرُكَ بِكُذْبِهِ وَعَلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ - فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ -

(من غير هذا الباب) أى باب المسند إليه (تعاللت) أى أظهرت العلة والمرضى
(كى أشجى) أى أحزن ، من شجى بالكسر : أى صار حزينا لا من شجبا
بالعظم بمعنى نشب فى حلقه (وما بك من علة * تريدن قتلى قد ظفرت بذلك)
أى يقتلى كان مقتضى الظاهر أن يقول به لأنه ليس بمحسوس فعُدل إلى
ذلك إشارة إلى أن قتله قد ظهر ظهور المحسوس (وإن كان) المظهر الذى
وضع موضع المضمر (غيره) أى غير اسم الإشارة (فلزيادة التمكن)
أى جعل المسند إليه متمكنا (عند السامع نحو قل هو الله أحد الله الصمد)
أى الذى يصمد إليه ويقصد فى الحوائج ، لم يقل هو الصمد لزيادة التمكن
(ونظيره) أى نظير - قل هو الله أحد الله الصمد - فى وضع المظهر موضع المضمر
لزيادة التمكن (من غيره) أى من غير باب المسند إليه (وبالحق) أى بالحكمة
المقتضية للإزالة (أنزلناه) أى القرآن (وبالحق نزل) حيث لم يقل وبه نزل
(أو إدخال الروح) عطف على زيادة التمكن (فى ضمير السامع وتربية
المهابة) عنده ، هذا كالتأكيذ لإدخال الروح (أو تقوية داعى الأمور ، مثلهما)
أى مثال التقوية وإدخال الروح مع التربية (قول الخلفاء : أمير المؤمنين يأمر
بكذا) مكان أنا أمرك (وعليه) أى على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية
داعى الأمور (من غيره) أى من غير باب المسند إليه (فلإذا عزمْتَ فتوكل
على الله) لم يقل على لما فى لفظ الله من تقوية الداعى إلى التوكل عليه

أَوِ الْإِسْتِعْطَافِ كَقَوْلِهِ :

• إِلَى عَبْدِكَ الْعَاصِي أَنَاكَ • (السَّكَائِي) هَذَا غَيْرُ مُخْتَصِّنٍ
بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَلَا يَهَذَا الْقَدْرُ بَلْ كُلٌّ مِنَ التَّكْلِمْ وَالْخُطَابِ وَالغَيْبَةِ مُطْلَقًا يُنْقَلُ
إِلَى الْآخَرِ ، وَيُسَمَّى هَذَا النُّقْلُ اتِّفَاعًا كَقَوْلِهِ :
• تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَثْمَدِ • وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الْإِلْفَاتِ هُوَ التَّعْبِيرُ عَنْ
مَعْنَى بِطَرِيقٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ التَّعْبِيرِ عَنْهُ بِآخَرِ مِنْهَا ،

لِدَلَالَتِهِ عَلَى ذَاتِ مَوْصُوفَةٍ بِالْأَوْصَافِ لِلْكَامِلَةِ مِنَ الْقُدْرَةِ الْبَاهِرَةِ وَغَيْرِهَا
(أَوِ الْإِسْتِعْطَافِ) أَيْ طَلَبِ الْعُطْفِ وَالرَّحْمَةِ (كَقَوْلِهِ :

إِلَى عَبْدِكَ الْعَاصِي أَنَاكَ) مَقْرَأَ بِالذُّنُوبِ وَقَدْ دَعَاكَ

لَمْ يَقُلْ أَنَا لِمَا فِي لَفْظِ عَبْدِكَ الْعَاصِي مِنَ التَّخَضُّعِ وَاسْتِحْقَاقِ الرَّحْمَةِ
وَتَرْقُبِ الشَّفَقَةِ ، قَالَ (السَّكَائِي هَذَا) أَعْنَى نَقْلَ الْكَلَامِ عَنِ الْحِكَايَةِ إِلَى
الْغَيْبَةِ (غَيْرِ مُخْتَصِّنٍ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَلَا) النُّقْلُ مُطْلَقًا مُخْتَصِّنٌ (بِهَذَا الْقَدْرِ) أَيْ
بِأَن يَكُونَ عَنِ الْحِكَايَةِ إِلَى الْغَيْبَةِ وَلَا تَخْلُو الْعِبَارَةُ عَنْ تَسَامُحٍ (بَلْ كُلٌّ مِنَ
التَّكْلِمْ وَالْخُطَابِ وَالْغَيْبَةِ مُطْلَقًا) أَيْ سَوَاءٌ كَانَ فِي الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ أَوْ غَيْرِهِ
وَسَوَاءٌ كَلَنَ كُلٌّ مِنْهَا وَارْدًا فِي الْكَلَامِ ، أَوْ كَانَ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ إِرَادَهُ (يَنْقَلُ
إِلَى الْآخَرِ) فَتَصِيرُ الْأَقْسَامُ سِتَّةً حَاصِلَةٌ مِنْ ضَرْبِ الثَّلَاثَةِ فِي الْاِثْنَيْنِ وَلَفْظُ
مُطْلَقًا لَيْسَ فِي عِبَارَةِ السَّكَائِي لَكِنَّهُ مُرَادُهُ بِحَسَبِ مَا عَلِمَ مِنْ مَذْهَبِهِ فِي الْإِلْفَاتِ
بِالنَّظَرِ إِلَى الْأَمْثَلَةِ (وَيُسَمَّى هَذَا النُّقْلُ) عِنْدَ عُلَمَاءِ الْمَعَانِي (اتِّفَاعًا) مَاخُذٌ
مِنِ اتِّفَاعِ الْإِنْسَانِ عَنْ يَمِينِهِ إِلَى شِمَالِهِ وَبِالْعَكْسِ (كَقَوْلِهِ) أَيْ قَوْلِ امْرِئِ
الْقَيْسِ (تَطَاوَلَ لَيْلُكَ) خُطَابًا لِنَفْسِهِ اتِّفَاعًا وَمُقْتَضَى الظَّاهِرِ لَيْلِي (بِالْأَثْمَدِ)
بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَضَمِّ الْمِيمِ اسْمُ مَوْضِعٍ (وَالْمَشْهُورُ) عِنْدَ الْجُمْهُورِ (أَنَّ الْإِلْفَاتِ
هُوَ التَّعْبِيرُ عَنْ مَعْنَى بِطَرِيقٍ مِنْ) الطَّرِيقِ (الثَّلَاثَةِ) التَّكْلِمْ وَالْخُطَابِ وَالْغَيْبَةِ
(بَعْدَ التَّعْبِيرِ عَنْهُ) أَيْ عَنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى (بِآخَرِ مِنْهَا) أَيْ بِطَرِيقٍ آخَرَ مِنَ الطَّرِيقِ

وَهَذَا أَخْمَرُ ؛ مِثَالُ الْإِلْتِغَاتِ مِنَ التَّكَلُّمِ إِلَى الْخُطَابِ : وَمَالِي لَا أَعْبُدُ إِلَّا
ظُرْفِي وَإِلَيْهِ تَرْجِعُونَ ، وَإِلَى الْغَيْبَةِ : إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ
وَانْحَرِ ، وَمِنْ الْخُطَابِ إِلَى التَّكَلُّمِ :

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحَسَنِ طُرُوبٌ بِعَيْدِ الشَّبَابِ

الثلاثة بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويؤقيه
السامع ، ولا بد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا أنا زيد وأنت عمرو ، و
نحن اللذون صبحوا الصباحا وقوله تعالى وإياك نستعين - واهدنا - أنعمت
فإن الالتفات إنما هو في إياك نعبد ، والباقي جار على أسلوبه ، ومن زعم أن
في مثل - يا أيها الذين آمنوا - التفاتا والقياس آتمم فقد سها على ما يشهد به كتب
النحو (وهذا) أي الالتفات بتفسير الجمهور (أخص منه) بتفسير السكاكي
لأن النقل عنده أعم من أن يكون قد عبر عنه بطريق من الطرق ثم
بطريق آخر ، أو يكون مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بطريق منها فترك وعدل
إلى طريق آخر فيتحقق الالتفات بتعبير واحد عنده ، وعند الجمهور يخص
بالأول حتى لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد فكل التفات عندهم التفات
عنده من غير عكس كما في : تطاول إليك (مثال الالتفات من التكلم إلى
الخطاب - ومالي لا أعبد الذي فطرني وإليه ترجعون -) ومقتضى الظاهر أرجع
والتحقيق أن المراد مالكم لا تعبدون ، لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم
كان مقتضى ظاهر السوق إجراء باقي الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه
إلى طريق الخطاب فيكون التفاتا على المذهبين (و) مثال الالتفات من
التكلم (إلى الغيبة - إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر -) ومقتضى
الظاهر فصل لنا (و) مثال الالتفات (من الخطاب إلى التكلم) قول الشاعر (طحا)
أي ذهب (بك قلب في الحسان طروب) ومعنى طروب في الحسان أن له طربا
في طلب الحسان ونشاطا في مراودتهم (بعيد الشباب) تصغير بعد القرب :

عَصْرَ حَانَ مَشِيبٌ
تُكَلِّفُنِي لَيْلِي وَقَدْ شَطَّ وَلِيهَا وَعَادَتْ عَوَادِي بَيْنَنَا وَخُطُوبُ
وَإِلَى الْغَيْبَةِ : حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفَلَكَ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ، وَمِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى
التَّكَلُّمِ - وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ ، وَإِلَى الْخُطَابِ : مَا لَكَ
يَوْمَ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ . وَوَجْهَهُ أَنَّ الْكَلَامَ إِذَا نُقِلَ مِنْ أَسْلُوبٍ إِلَى أَسْلُوبٍ
كَانَ أَحْسَنَ تَطْرِيبَةً لِنَشَاطِ السَّامِعِ .

أَيَّ حِينٍ وَلَى الشَّبَابَ ، وَكَادَ يَتَصَرَّمُ (عَصْرَ) ظَرْفَ زَمَانٍ الْمُضَافِ إِلَى الْجُمْلَةِ
الْفَعْلِيَّةِ : أَعْنَى قَوْلِهِ (حَانَ) أَيَّ قَرَبٍ (مَشِيبٌ . تَكَلِّفُنِي لَيْلِي) فِيهِ التَّفَاتُ مِنَ الْخُطَابِ
فِي بَكَ إِلَى التَّكَلُّمِ وَمَقْتَضَى الظَّاهِرِ يَكَلِّفُكَ وَفَاعِلٌ يَكَلِّفُنِي ضَمِيرُ الْقَلْبِ وَلَيْلِي
مَفْعُولُهُ الثَّانِي ، وَالْمَعْنَى يَطَالِبُنِي الْقَلْبُ بِوَصْلِ لَيْلِي : وَرَوَى تَكَلِّفُنِي بِالتَّاءِ
الْمُتَوَكَّفِيَّةِ عَلَى أَنَّهُ مُسْتَدٌ إِلَى لَيْلِي ، وَالْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ : أَيَّ شِدَائِدِ فِرَاقِهَا أَوْ
عَلَى أَنَّهُ خُطَابٌ لِلْقَلْبِ فَيَكُونُ التَّفَاتَا آخِرَ مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى الْخُطَابِ (وَقَدْ شَطَّ)
أَيَّ بَعْدَ (وَلِيهَا) أَيَّ قَرَبِهَا (وَعَادَتْ عَوَادِي بَيْنَنَا وَخُطُوبُ) قَالَ الْمَرْزُوقُ
عَادَتْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلَتِ مِنَ الْمَعَادَةِ كَأَنَّ الصَّوَارِفَ وَالْخُطُوبَ صَارَتْ
تَعَادِيهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ عَادَ يَعُودُ أَيَّ عَادَتْ عَوَادِي وَعَوَاتِقُ كَانَتْ تَحْمُولُ
بَيْنَنَا إِلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ هَجْلٌ (و) مِثَالُ الْإِلْتِفَاتِ مِنَ الْخُطَابِ (إِلَى الْغَيْبَةِ)
قَوْلُهُ تَعَالَى (حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفَلَكَ وَجَرَيْنَ بِهِمْ) وَالْقِيَاسُ بِكُمْ (و) مِثَالُ
الْإِلْتِفَاتِ (مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى التَّكَلُّمِ) قَوْلُهُ تَعَالَى (وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ
سَحَابًا فَسُقْنَاهُ) وَمَقْتَضَى الظَّاهِرِ فَسَاقَهُ : أَيَّ سَاقَ اللَّهُ ذَلِكَ السَّحَابَ وَأَجْرَاهُ
إِلَى بِلَادِهِمْ (و) مِثَالُ الْإِلْتِفَاتِ مِنَ الْغَيْبَةِ (إِلَى الْخُطَابِ) قَوْلُهُ تَعَالَى (مَا لَكَ
يَوْمَ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ) وَمَقْتَضَى الظَّاهِرِ إِيَّاهُ (وَوَجْهَهُ) أَيَّ وَجْهَ حَسَنِ
الْإِلْتِفَاتِ (أَنَّ الْكَلَامَ إِذَا نُقِلَ مِنْ أَسْلُوبٍ إِلَى أَسْلُوبٍ كَانَ) ذَلِكَ الْكَلَامُ
(أَحْسَنَ تَطْرِيبَةً) أَيَّ تَجْدِيدًا وَإِحْدَاثًا مِنْ طَرِيقِ الثُّبُوتِ (لِنَشَاطِ السَّامِعِ)

وَأَكْثَرُ إِيقَاطًا لِلِإِصْغَاءِ إِلَيْهِ . وَقَدْ تَخْتَصُّ مَوَاقِعُهُ بِلَطَائِفِ كَمَا فِي الْفَاتِحَةِ ،
فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا ذَكَرَ الْحَقِيقَ بِالْحَمْدِ عَنْ قَلْبٍ حَاضِرٍ يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ مُحَرِّكَ كَمَا
لِلْإِقْبَالِ عَلَيْهِ ، وَكَلِمًا أَجْرَى عَلَيْهِ صِفَةً مِنْ تِلْكَ الصِّفَاتِ الْعِظَامِ قَوَى ذَلِكَ
الْمُحَرِّكَ إِلَى أَنْ يَثُولَ الْأَمْرُ إِلَى خَاتِمَتِهَا الْمُقِيدَةِ أَنَّهُ مَالِكُ الْأَمْرِ كُلِّهِ فِي يَوْمِ
الْجَزَاءِ ، فَحِينَئِذٍ يُوجِبُ الْإِقْبَالُ عَلَيْهِ وَالْخُطَابُ بِتَخْصِيصِهِ بِغَايَةِ الْخُضُوعِ
وَالِاسْتِعَانَةِ فِي الْمَهْمَاتِ .

(و) كَانَ (أَكْثَرُ إِيقَاطًا لِلِإِصْغَاءِ إِلَيْهِ) : أَى إِلَى ذَلِكَ الْكَلَامِ لِأَنَّ لِكُلِّ جَدِيدٍ لَذَةً ،
وَهَذَا وَجْهٌ حَسَنٌ الْإِلْتِفَاتِ عَلَى الْإِطْلَاقِ (وَقَدْ تَخْتَصُّ مَوَاقِعُهُ بِلَطَائِفِ) غَيْرِ
هَذَا الْوَجْهِ الْعَامِ (كَمَا فِي) سُورَةِ (الْفَاتِحَةِ ، فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا ذَكَرَ الْحَقِيقَ بِالْحَمْدِ عَنْ
قَلْبٍ حَاضِرٍ يَجِدُ) ذَلِكَ الْعَبْدَ (مِنْ نَفْسِهِ مُحَرِّكَ لِلْإِقْبَالِ عَلَيْهِ) أَى عَلَى ذَلِكَ
الْحَقِيقِ بِالْحَمْدِ (وَكَلِمًا أَجْرَى صِفَةً مِنْ تِلْكَ الصِّفَاتِ الْعِظَامِ قَوَى ذَلِكَ الْمُحَرِّكَ إِلَى
أَنْ يَثُولَ الْأَمْرُ إِلَى خَاتِمَتِهَا) أَى خَاتِمَةِ تِلْكَ الصِّفَاتِ ، يَعْنَى مَالِكِ الدِّينِ (الْمُقِيدَةِ
أَنَّهُ) أَى ذَلِكَ الْحَقِيقَ بِالْحَمْدِ (مَالِكِ الْأَمْرِ كُلِّهِ فِي يَوْمِ الْجَزَاءِ) لِأَنَّهُ أَضْيَفُ مَالِكِ
إِلَى يَوْمِ الدِّينِ عَلَى طَرِيقِ الْإِتْسَاعِ ، وَالْمَعْنَى عَلَى الظَّرْفِيَّةِ أَى مَالِكِ فِي يَوْمِ الدِّينِ
وَالْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ ذَلَالَةً عَلَى التَّعْمِيمِ (فَحِينَئِذٍ يُوجِبُ) ذَلِكَ الْمُحَرِّكَ لَتَنَاهِيهِ فِي
الْقُوَّةِ (الْإِقْبَالِ عَلَيْهِ) أَى إِقْبَالَ الْعَبْدِ عَلَى ذَلِكَ الْحَقِيقِ بِالْحَمْدِ (وَالْخُطَابُ بِتَخْصِيصِهِ
بِغَايَةِ الْخُضُوعِ وَالِاسْتِعَانَةِ فِي الْمَهْمَاتِ) فَالْبَاءُ فِي تَخْصِيصِهِ مُتَعَلِّقٌ بِالْخُطَابِ
يُقَالُ خَاطِبْتُهُ بِالْإِعْدَاءِ إِذَا دَعَوْتَ لَهُ مُوَاجَهَةً وَغَايَةُ الْخُضُوعِ هُوَ مَعْنَى الْعِبَادَةِ
وَعُمُومُ الْمَهْمَاتِ مُسْتَفَادٌ مِنْ حَذْفِ مَفْعُولٍ نَسْتَعِينُ وَالتَّخْصِيصُ مُسْتَفَادٌ مِنْ
تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ ، فَالطَّيْفَةُ الْمُخْتَصُّ بِهَا مَوْقِعُ هَذَا الْإِلْتِفَاتِ هِيَ أَنْ فِيهِ تَنْبِيْهُهَا عَلَى
أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا أَخَذَ فِي الْقِرَاءَةِ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ قِرَاءَتُهُ عَلَى وَجْهِ يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ ذَلِكَ
الْمُحَرِّكَ : وَلَمَّا انْجَرَّ الْكَلَامُ إِلَى خِلَافِ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ أُرِيدَ عُسْدَةُ أَقْسَامِ

وَمِنْ خِلَافِ الْمُقْتَضَى تَلَقَّى الْمُخَاطَبُ بَغِيرَ مَا يَتَرَقَّبُ بِحَمْلِ كَلَامِهِ عَلَى خِلَافِ
مُرَادِهِ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْأَوَّلَى بِالْقَصْدِ ، كَقَوْلِ الْقَبْعَرِيِّ لِلْحِجَّاجِ ، وَقَدْ
قَالَ لَهُ مُتَوَعِّدًا : لَا تَحْمِلَنَّكَ عَلَى الْأَدَمِ : مِثْلُ الْأَمِيرِ بِحَمْلِ عَلَى الْأَدَمِ
وَالْأَشْهَبِ : أَيْ مَنْ كَانَ مِثْلَ الْأَمِيرِ فِي السُّلْطَانِ وَبَسْطَةِ الْيَدِ ، فَجَدِيرٌ بِأَنْ
يُصَفَّدَ لَا أَنْ يَصْفَدَ ، أَوْ السَّائِلِ

منه وإن لم تكن من مباحث المسند إليه فقال (ومن خلاف المقتضى) أى
لمقتضى الظاهر (تلقى المخاطب) من إضافة المصدر إلى المفعول : أى تلقى الحكيم
المخاطب (بغير ما يترقب) المخاطب والباء فى بغير للتعدية وفى (بحمل كلامه)
للسببية : أى إنما تلقاه بغير ما يترقب بسبب أنه حمل كلامه أى الكلام الصادر
عن المخاطب (على خلاف مراده) أى مراد المخاطب ، وإنما حمل كلامه على
خلاف مراده (تنبيها) للمخاطب (على أنه) أى ذلك الغير هو (الأولى
بالقصد) والارادة :

قصة القبعري مع الحجاج

(كقول القبعري للحجاج وقد قال) الحجاج (له) أى للقبعري حال كون
الحجاج (متوعدا) إياه (لأحملنك على الأدم) يعنى القيد ، هذا مقول قول
الحجاج (مثل الأمير يحمل على الأدم والأشهب) هذا مقول قول القبعري
خابرز وعيد الحجاج فى معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقبه بأن حمل الأدم
فى كلامه على الفرس الأدم : أى الذى غلب سواده حتى ذهب البياض الذى
فيه وضم إليه الأشهب : أى الذى غلب بياضه حتى ذهب على سواده ومراد
الحجاج إنما هو القيد فنيه على أن الحمل على الفرس الأدم هو الأولى
بأن يقصده الأمير (أى من كان مثل الأمير فى السلطان) أى الغلبة (وبسطة
اليد) أى الكرم والمال والنعمة (فجدير بأن يصفد) أى يعطى من أصفده
(لا أن يصفد) أى يقيد من صفده (أو السائل) عطف على المخاطب أى تلقى

بَغَيْرِ مَا يَتَطَلَّبُ بِتَنْزِيلِ سُؤَالِهِ مَنَزِلَةً غَيْرَهُ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّهُ الْأَوَّلَى بِحَالِهِ ،
أَوِ الْمُهْمُ لَهُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ
وَالْحَجِّ ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أُنْفِقُ مِنْ خَيْرِ
فُلُوْا الدِّينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنِ السَّبِيلِ . وَمِنْهُ التَّعْبِيرُ عَنِ
الْمُسْتَقْبَلِ بِلَفْظِ الْمَاضِي تَنْبِيْهَا عَلَى تَحَقُّقِ وَقُوْعِهِ ، نَحْوُ : وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّوْرِ
فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ، وَمِثْلُهُ . وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ ، وَنَحْوُهُ

السائل (بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره) أى منزلة غير ذلك السؤال
(تنبيها) للسائل (على أنه) أى ذلك الغير (هو الأولى بحاله ، أو المهم له كقوله
تعالى : يسئلونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج) سألوا عن سبب
اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه فأجيبوا ببيان الغرض من هذا
الاختلاف وهو أن الأهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس
أموارهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم
للحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على أن الأولى والأليق بحالهم أن
يسألوا عن ذلك لأنهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة
ولا يتعلق لهم به غرض (وكقوله تعالى : يسئلونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم
من خير فلول الدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل) سألوا عن
بيان ماذا ينفقون فأجيبوا ببيان المصارف تنبيها على أن المهم هو السؤال
عنها لأنه النفقة لا يعتد بها إلا أن تقع موقعها (ومنه) أى من خلاف
مقتضى الظاهر (التعبير عن) المعنى (المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق
وقوعه نحو : ويوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الأرض)
بمعنى يصعق (ومثله) التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله
تعالى (وإن الدين لواقع) مكان يقع (ونحوه) التعبير عن المستقبل

ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ . وَمِنْهُ الْقَلْبُ نَعْوُ : عَرَضَتْ النَّاقَةُ عَلَى الْحَوْضِ .
وَقَبْلَهُ السَّكَاكِيُّ مُطْلَقًا ، وَرَدُّهُ غَيْرُهُ مُطْلَقًا ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ إِنْ تَضَمَّنَ اعْتِبَارًا
لَطِيفًا قَبْلَ كَقَوْلِهِ :

وَمِنْهُمْ مُنْبِرَةٌ أَرْجَاؤُهُ كَانَ لَوْ أَنَّ أَرْضَهُ سَمَاءً ،
أَيُّ لَوْنِهَا وَإِلَّا رُدَّ ،

بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى (ذلك يوم مجموع له الناس) مكان يجمع و
وهنا بحث وهو أن كلا من اسمي الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال
وإن لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع فيكون كل منهما ههنا واقعا في موقعه
ووارد على حسب مقتضى الظاهر . والجواب أن كلا منهما حقيقة فيما تحقق فيه
وقوع الوصف وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق مجازا تنبيها على تحقق وقوعه
(ومنه) أى من خلاف مقتضى الظاهر (القلب) وهو أن يجعل أحد أجزاء
الكلام مكان الآخر والآخر مكانه (نحو عرضت الناقة على الحوض) مكان
عرضت الحوض على الناقة : أى أظهرته عليها لتشرب (وقبله) أى القلب
(السكاكى مطلقا) وقال إنه مما يورث للكلام ملاحظة (ورده غيره) أى غير
السكاكى (مطلقا) لأنه عكس المطلوب ونقيض المقصود (والحق أنه إن تضمن
اعتبارا لطيفا) غير الملاحظة التى أورثها نفس القلب (قبل كقوله : ومهمه)
أى مفازة (مغبرة أى مملوثة بالغبرة أرجاؤه) أى أطرافه ونواحيه جمع للرجى
مقصورا (كأن لون أرضه سماءؤه) على حذف المضاف (أى لونها) يعنى لون السماء
فالمصراع الأخير من باب القلب ، والمعنى كأن لون سماءه لغبرتها لون أرضه
والاعتبار اللطيف هو المبالغة فى وصف لون السماء بالغبرة حتى كأنه صار
حيث يشبه به لون الأرض فى ذلك لغبرتها مع أن الأرض أصل فيه (والا) أى
وإن لم يتضمن اعتباراً لطيفاً (رد) لأنه عدول عن مقتضى الظاهر من غير

كَقَوْلِهِ : * كَمَا طَيَّنْتَ بِالْفَدَنِ السِّيَاعَا *

أحوال المسند

أَمَّا تَرْكُهُ فَلَمَّا مَرَّ كَقَوْلِهِ : * فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ *

نسكتة يعتد بها (كقوله) ، فلما أن جرى سمن عليها (كما طينت بالفدن) أى القصر (السباعا) أى الطين بالتبين ، والمعنى كما طينت الفدن بالسباع يقال : طينت السطح والبيت ، ولقائل أن يقول إنه يتضمن من المبالغة فى وصف الناقة بالسمن مالا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسباع لإيهامه أن السباع قد بلغ مبلغا من العظم والكثرة إلى أن صار بمنزلة الأصل والfdن بالنسبة إليه كالسباع بالنسبة إلى الفدن .

أحوال المسند

(أما تركه فلما مر) فى حذف المسند إليه (كقوله) :

ومن يك أمسى بالمدينة رحله (فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ)

الرجل : هو المنزل والمأوى ، وقيار اسم فرس أو جمل للشاعر وهو ضابط ابن الحارث كذا فى الصحاح ، ولفظ البيت خبر ، معناه التحسر والتوجع فالمسند إلى قيار محذوف لقصد الاختصار . والاختراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوجع وحفاظة الوزن ، ولا يجوز أن يكون تيار عطفا على محل اسم إن ، وغريب خبرا عنهما لامتناع العطف على محل اسم إن قبل مضى الخبر لفظا أو تقديرا ، وأما إذا قدرنا له خبرا محذوفا فيجوز أن يكون هو عطفا على محل اسم إن لأن الخبر مقدم تقديرا فلا يكون مثل إن زيدا وعمرو ذاهبان بل مثل إن زيدا وعمرو لذهاب ، وهو جائز ، ويجوز أن يكون قيار مبتدأ ، والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطف على جملة

وقوله :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ
 وَقَوْلُكَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وَعَمْرُو ، وَقَوْلُكَ : خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ ، وَقَوْلُهُ :
 • إِنَّ يَحْيَى وَإِنْ مُرْتَحِلًا • أَيْ إِنَّ لَنَا فِي الدُّنْيَا وَلَنَا عَنْهَا ، وَقَوْلُهُ
 تَعَالَى : قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ،

إن مع اسمها وخبرها (وقوله :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ)

فقوله نحن : مبتدأ محذوف الخبر لما ذكرنا أي نحن بما عندنا رضوان
 فالخبر هو خبر الأول بقرينة الثاني ، وفي البيت السابق بالعكس
 (وقولك زيد منطلق وعمرو) أي وعمرو منطلق فحذف للاحتراز عن
 البيت من غير ضيق المقام (وقولك خرجت فإذا زيد) أي موجود أو حاضر
 أو واقف أو بالباب أو ما أشبه ذلك فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لأن
 إذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود ، وقد يتضمن اليها قرآن تدل على نوع
 خصوصية كلفظ الخروج المشعر بأن المراد فإذا زيد بالباب أو حاضر أو نحو
 ذلك (وقوله :

إِنْ عَمِلَا وَإِنْ مَرْتَحِلَا) وَإِنْ فِي السَّفَرِ إِذَا مَضَوْا مَهَلًا

(أَيْ إِنَّ لَنَا فِي الدُّنْيَا) حُلُولًا (وَلَنَا عَنْهَا) أَيْ إِلَى الْآخِرَةِ اِرْتِحَالًا
 وَالسَّافِرُونَ قَدْ تَوَغَّلُوا فِي الْمَضَى لَا رَجُوعَ لَهُمْ ، وَنَحْنُ عَلَى أَثَرِهِمْ عَنْ قَرِيبٍ
 فَحُذِفَ الْمُسْتَدُّ الَّذِي هُوَ ظَرْفٌ قِطْعًا لِقَصْدِ الْاِخْتِصَارِ وَالْعُدُولِ إِلَى أَقْوَى
 الْعَمَلِيِّينَ أَعْنَى الْعَقْلِ ، وَلِضَيْقِ الْمَقَامِ أَعْنَى الْحَافِظَةِ عَلَى الشَّعْرِ وَلَا تَبَاعِ
 الِاسْتِعْمَالِ لِأَطْرَادِ الْحَيْفِ فِي مِثْلِ إِنْ مَالًا وَإِنْ وَلَدًا ، وَقَدْ وَضَعَ سَيُوبَةُ
 فِي كِتَابِهِ لِهَذَا بَابًا فَقَالَ : هَذَا بَابُ إِنْ مَالًا وَإِنْ وَلَدًا (وَقَوْلُهُ تَعَالَى - قُلْ لَوْ
 أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي) فَقَوْلُهُ أَنْتُمْ لَيْسَ بِمَبْتَدَأٍ لِأَنَّهُ لَوْ إِنَّمَا تَدْخُلُ

وقوله تعالى : فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ، يَحْتَمِلُ الْأُمُورَ : أى أَجَلُ أَوْ فَاْمَرِى ، وَلَا يَدُ
مِنْ قَرِينَةٍ كَوُقُوعِ الْكَلَامِ جَوَابًا لِسُؤَالِ مُحَقِّقٍ ، نَحْوُ : وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ أَوْ مُقَدَّرٍ نَحْوُ :
* لِيُبَيِّنَكَ بِزَيْدٍ ضَارِعٍ خَلِصُومَةٍ *

على الفعل بل هو فاعل فعل محذوف والأصل لو تملكوه تملكون فحذف
الفعل الأول احترازاً عن العبث لوجود المفسر ثم أبدل من الضمير المتصل
ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل فالمسند المحذوف ههنا
فعل وفيما سبق اسم أو جملة (وقوله تعالى - فصبر جميل - يَحْتَمِلُ الْأُمُورَ)
حذف المسند أو المسند إليه (أى) فصبر جميل (أجل أو فامرئ) صبر جميل
ففى الحذف تكثير للفائدة بإمكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف
مالو ذكر فإنه يكون نصافى أحدهما (ولا بد) للحذف (من قرينة) دالة
عليه ليفهم منه المعنى (كوقوع الكلام جواباً لسؤال محقق نحو - ولئن
سألته من خلق السموات والأرض ليقولن الله) أى خلقهن الله فحذف
المسند لأنه هذا الكلام عند تحققه مافرض من الشرط والجزاء يكون جواباً
عن سؤال محقق ، والدليل على أن المرفوع فاعل والمحذوف فعله أنه جاء
عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى - ولئن سألته من خلق السموات
والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم - وكقوله تعالى - قال من يحيى
العظام وهى رميم قل يحيىها الذى أنشأها أول مرة - (أو مقدر) عطف على
محقق (نحو) قول ضراب بن نهشل يرثى يزيد بن نهشل (ليبيك يزيد) كأنه
قبل من يبيكه فقال (ضارع) أى يبيكه ضارع أى ذليل (لخصومة) لأنه كان
مليحاً للأدلاء وعونا للضعفاء ، تمامه * ومغتنب مما تطيح الطوائع *
والمغتنب هو الذى يأتى إليك للمعروف من غير وسيلة ، وتطيح من الإطاحة وهى
الإذهاب والإهلاك ، والطوائع : جمع مطيعة على غير القياس كلواقع جمع ملقحة ،

وَفَضْلُهُ عَلَى خِلَافِهِ بِتَكَرُّرِ الْإِسْنَادِ إجمالاً ثُمَّ تَفْصِيلاً وَبِوُقُوعِ نَحْوِ :
يَزِيدُ غَيْرَ فَضْلِهِ ، وَبِكَوْنِ مَعْرِفَةِ الْفَاعِلِ كَحُصُولِ نِعْمَةٍ غَيْرِ مَرْتَبَةٍ ، لِأَنَّ
أَوَّلَ الْكَلَامِ غَيْرُ مُطْمَعٍ فِي ذِكْرِهِ .
وَأَمَّا ذِكْرُهُ فَلَمَّا مَرَّ ، وَأَنْ يَتَمَيَّنَ كَوْنُهُ أَتَمًّا أَوْ فِئْلًا .

ومما متعلق بمختلط ، ومما مصدرية : أى سائل من أجل إذهاب الوقائع ماله
أو يبيكى المقدّر : أى يبيكى لأجل إذهاب المنابى يزيد (وفضله) أى رجحان
نحو ليلى يزيد ضارح مبنيا للمفعول (على خلافه) يعنى ليلى يزيد ضارح
مبنيا للفاعل ناصباً . ليزيد ورافعا لضارح (بتكرّر الإسناد) بأن أجمل أولاً
(إجمالاً ثم) فصل ثانياً (تفصيلاً) أما التفصيل فظاهر ، وأما الإجمال فلأنه
لمّا قبل ليلى علم أن هناك باكية يسند إليه هذا البكاء لأنّ المسند إلى
المفعول لا بد له من فاعل محذوف أقيم المفعول مقامه ولا شك أن التكرّر
أوكّد وأقوى وأن الإجمال ثم التفصيل أوقع فى النفس (وبوقوع نحو يزيد
غير فضلة) لكونه مسنداً إليه لامفعولاً كما فى خلافه (وبكون معرفة للفاعل
كحصول نعمة غير مرتبة لأنّ أول الكلام غير مطمع فى ذكره) أى ذكر
الفاعل لإسناد الفعل إلى المفعول وتام الكلام به ، بخلاف ما إذا بنى للفاعل
فإنه مطمع فى ذكر الفاعل إذ لا بد للفعل من شيء يسند هو إليه .

ذكر المسند

(وأما ذكره) أى ذكر المسند (فلما مر) فى ذكر المسند إليه من كون
الذكر هو الأصل مع عدم المقتضى للعدول عنه ومن الاحتياط لضعف التحويل
على القرينة مثل - خلقهن العزيز العليم - ومن التعريض بغباوة السامع نحو
محمد نبينا فى جواب من قال من نبيكم وغير ذلك (أو) لأجل (أن يتعين)
بذكر المسند (كونه اسماً) فيفيد الثبوت والدوام (أو فعلاً) فيفيد التجدد
والخلو .

وَأَمَّا إِفْرَادُهُ فَلَيْسَ كَوْنُهُ غَيْرَ سَبَبِيٍّ مَعَ عَدَمِ إِفَادَةِ تَقْوَى الْحَكَمِ ، وَالْمَرَادُ
بِالسَّبَبِيِّ ، نَحْوُ : زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ .

إفراده

(وَأَمَّا إِفْرَادُهُ) أى جعل المسند غير جملة (فَلَيْسَ كَوْنُهُ غَيْرَ سَبَبِيٍّ مَعَ عَدَمِ
إِفَادَةِ تَقْوَى الْحَكَمِ) إذ لو كان سببياً نحو زيد قام أبوه أو مفيداً للتقوى نحو زيد
قام فهو جملة قطعاً ، وأما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوى بل هو قريب منه
زيد قام فى ذلك ، وقوله مع عدم إفادة التقوى معناه مع عدم إفادة نفس التركيب
تقوى الحكم فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير نحو عرفت عرفت
أو بحرف التأكيد نحو إن زيدا عارف ، أو تقول إن تقوى الحكم فى الاصطلاح
هو تأكيد به الطريق الخصوص نحو زيد قام . فإن قلت المسند قد يكون غير
سببى ولا مفيداً للتقوى ومع هذا لا يكون مفرداً كقولنا أنا سمعت فى حاجتك
ورجل جاءنى وما أنا فعلت هذا عند قصد التخصيص قلت سلمنا أن ليس
القصد فى هذه الصور إلى التقوى لكن لا نسلم أنها لا تنفد للتقوى ضرورة
حصول تكرار الإسناد الموجب للتقوى ، ولو سلم فالمراد أن إفراد المسند
يكون لأجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الإفراد فى جميع صور تحقق هذا
المعنى ، ثم السببى والفعلى من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمي
فى قسم النحو الوصف بحال الشيء نحو رجل كريم وصفاً فعلياً والوصف
بحال ما هو من سببه نحو رجل كريم أبوه وصفاً سببياً وسمى فى علم المعانى
المسند فى نحو زيد قام مسنداً فعلياً ، وفى نحو زيد قام أبوه مسنداً سببياً
وفسرهما بما لا يخلو عن صعوبة وانغلاق فلهمذا اكتفى المصنف فى بيان
المسند السببى بالمثال فقال (والمراد بالسببى نحو زيد أبوه منطلق) وكذا زيد

وَأَمَّا كَوْنُهُ فِعْلًا فَلِلتَقْيِيدِ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ عَلَى أَخْصَرِ وَجْهِ مَعَ
إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ كَقَوْلِهِ :

انطلق أبوه ، ويمكن أن يفسر المسند السببي بحملة علقبت على مبتدأ بعائد
لا يكون مسندا إليه في تلك الجملة فخرج عنه المسند في نحو زيد منطلق أبوه
لأنه مفرد ، وفي نحو - قل هو الله أحد - لأن تعليقها على المبتدأ ليس بعائد وفي
نحو زيد قام وزيد هو قائم لأن العائد فيهما مسند إليه ودخل فيه نحو زيد
أبوه قائم وزيد قام أبوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد
ضربت ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خبر مبتدأ ولا تفيد التقوى ، والعمدة
في ذلك تتبع كلام السكاكي لأننا لم نجد هذا الاصطلاح لمن قبله .

كون المسند فعلا

(وأما كونه) أى المسند (فعلا فالتقييد) أى تقييد المسند (بأحد الأزمنة
الثلاثة) أعني الماضي وهو الزمان الذى قبل زمانك الذى أنت فيه ، والمستقبل
وهو الزمان الذى يترقب وجوده بعد هذا الزمان ، والحال وهو أجزاء من
أواخر الماضي وأوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ وهذا أمر
عرفى وذلك لأن الفعل دال بصيغة على أحد الأزمنة الثلاثة من غير احتياج
إلى قرينة تدل على ذلك ، بخلاف الاسم فإنه إنما يدل عليه بقرينة خارجية
كقولنا زيد قائم الآن أو أمس أو غدا ولهذا قال (على أخصر وجه) ولما
كان التجدد لازما للزمان لكونه كما غير قار الذات : أى لا يجتمع أجزاءه
في الوجود والزمان جزء من مفهوم الفعل كان الفعل مع إفادته التقييد بأحد
الأزمنة الثلاثة مفيدا للتجدد وإليه أشار بقوله (مع إفادة التجدد كقوله)

أَوْ كَلَّمَا وَرَدَتْ عُسْكَاطَ قَبِيلَةٍ يَبْعَثُوا إِلَى عَرِيفَتِهِمْ يَتَوَسَّمُ
وَأَمَّا كَوْنُهُ اسْمًا فَلِلْإِفَادَةِ عَدَمِهَا كَقَوْلِهِ :
لَا يَأْلَفُ الدَّرْهَمُ الْمَضْرُوبُ صُرْتَنَا لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهِمْ وَهُوَ مُنْطَلِقُ
وَأَمَّا تَقْيِيدُ الْفِعْلِ بِمَقْدُولٍ وَنَحْوِهِ : فَلِتَرْبِيَةِ الْفَائِدَةِ ،

أى كقول طريف بن تميم (أو كلما وردت عسكاظ) هو متسوق للعرب كانوا
يجمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع (قبيلة) يبعثوا إلى
عريفتهم (وعريف القوم القيم بأمرهم الذى شهر وعرف بذلك) يتوسم
أى يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيئا فشيئا ولحظة فلحظة :

كونه اسما

(وأما كونه) أى المسند (اسما للإفادة عديمها) أى عدم التقييد المذكور
وإفادة التجدد ، يعنى لإفادة الدوام والثبوت لأغراض تتعاق بذلك (كقوله :
(لا يألَفُ الدرهم المضروب صرتنا) وهو ما يجمع فيه الدراهم
(لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقُ) يعنى أن الانطلاق من الصرة ثابت
للدرهم دائما ، قال الشيخ عبد القاهر : موضوع الاسم على أن يثبت به الشيء
لشيء من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق
لأكثر من إثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمره قصير .

تقييد الفعل بالمفعول

(وأما تقييد الفعل) وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما
(بمفعول) مطلق أو به أو فيه أوله أو معه (ونحوه) من الحال والتمييز والاستثناء
(فلتربية الفائدة) لأن الحكم كلما ازداد خصوصاً زاد غرابة وكلما زاد غرابة

وَالْمَقِيدُ فِي نَحْوِ : كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا هُوَ مُنْطَلِقًا لَا كَانَ . وَأَمَّا تَرْكُهُ فَلَمَانِعُ مِنْهَا .

وَأَمَّا تَقْيِيدُهُ بِالشَّرْطِ فَلِإِعْتِبَارَاتٍ لَا تُعْرَفُ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ مَا بَيْنَ أَدَوَاتِهِ مِنَ التَّفْصِيلِ ، وَقَدْ يُبَيِّنُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ النَّحْوِ ،

زاد إفاضة كما يظهر بالنظر إلى قولنا : شيء ماموجود وفلان بن فلان حفظ للتوراة سنة كذا في بلد كذا : ولما استشعر سؤالا وهو أن خبر كان من مشبهات المفعول والتقييد به ليس لتربية الفائدة لعدم الفائدة بدونه أشار إلى جوابه بقوله (والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان) لأن منطلقا هو نفس المسند وكان قيد له للدلالة على زمان النسبة كما إذا قلت زيد منطلق في الزمان الماضي (وأما تركه) أى ترك التقييد (فلما منع منها) أى من تربية الفائدة مثل خوف انقضاء الفرصة أو إرادة أن لا يطلع الحاضرون على زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله أو عدم العلم بالمقيدات أو نحو ذلك .

تقييد الفعل بالشرط

(وأما تقييده) أى الفعل (بالشرط) مثل أكرمك إن تكرمنى وإن تكرمنى أكرمك (فلا اعتبارات وحالات) تقتضى تقييده به (لا تعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته) يعنى حروف الشرط وأسماءه (من التفصيل وقد بين ذلك) أى التفصيل (في علم النحو) وفي هذا الكلام إشارة إلى أن الشرط في عرف أهل العربية قيد لحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه فقولك إن جئتني أكرمك بمنزلة قولك أكرمك وقت مجيئك إياي ولا يخرج الكلام بهذا التقييد عما كان عليه من الخبرية والإنشائية ، بل إن كان الجزاء خبرا فالجملة الشرطية خبرية نحو إن جئتني أكرمك وإن كان إنشاء فالإنشائية

وَلَكِنْ لَا بَدَّ مِنَ النَّظَرِ هَهُنَا فِي إِنْ وَإِذَا وَلَوْ ، فَإِنْ وَإِذَا لِلشَّرْطِ فِي الْإِسْتِقْبَالِ ،
لَكِنْ أَصْلُ إِنْ عَدَمُ الْجَزْمِ بِوُقُوعِ الشَّرْطِ ، وَأَصْلُ إِذَا الْجَزْمُ بِوُقُوعِهِ
وَهَذِهِ كَانَ النَّادِرُ مَوْقِعًا لِإِنْ ، وَغَلَبَ لَفْظُ الْمَاضِي مَعَ إِذَا ، نَحْوُ : فَإِذَا
جَاءَ تَهُمُ الْحَسَنَةُ

نحو إن جاءك زيد فأكرمه ، وأما نفس الشرط فقد أخرجته الأداة من
الخبرية واحتمال الصدق والكذب ، وما يقال من أن كلا من الشرط والجزاء
خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب ، وإنما الخبر هو مجموع الشرط والجزاء
المحكوم فيه بلزوم الثاني للأول فإنما هو اعتبار المنطقيين فمفهوم قولنا كلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار أهل العربية الحكم بوجود النهار
في كل وقت من أوقات طلوع الشمس فالمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به
هو الموجود ، وباعتبار المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس
فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار فكم من فرق بين
الاعتبارين (ولكن لا بد من النظر ههنا في إن وإذا ولو) لأن فيها أبحاثا
كثيرة لم يتعرض لها في علم النحو (فإن وإذا للشرط في الاستقبال لكن
أصل إن عدم الجزم بوقوع الشرط) فلا تقع في كلام الله تعالى على الأصل
إلا حكاية أو على ضرب من التأويل (وأصل إذا الجزم بوقوعه) فإن وإذا
يشتركان في الاستقبال بخلاف لو ، ويفترقان في الجزم بالوقوع وعدم الجزم
به ، وأما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فلم يتعرض له لكونه مشتركا بين إذا
وإن والمقصود بيان وجه الافتراق (ولذلك) أي ولأن أصل إن عدم
الجزم بالوقوع (كان الحكم النادر) لكونه غير مقطوع به في الغالب
(موقعا لأن ، و) لأن أصل إذا الجزم بالوقوع (غلب لفظ الماضي) لدلالته
على الوقوع قطعا نظرا إلى نفس اللفظ وإن نقل ههنا إلى معنى الاستقبال
(مع إذا نحو - فإذا جاءتهم) أي قوم موسى (الحسنه) كالخصب والرخاء

قَالُوا لَنَا هَذِهِ ، وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ ، لِأَنَّ الْمُرَادَ الْحَسَنَةَ
الْمُطْلَقَةَ ، وَلِهَذَا عُرِفَتْ تَعْرِيفَ الْجِنْسِ ، وَالسَّيِّئَةُ نَادِرَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا ، وَلِهَذَا
نُكِرَتْ ، وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ إِنْ فِي الْجَزْمِ تَجَاهُلًا ، أَوْ لِعَدَمِ جَزْمِ الْمُخَاطَبِ
كَقَوْلِكَ لِمَنْ يَكْذِبُكَ : إِنْ صَدَقْتُ فَاذَا تَفَعَّلُ ، أَوْ تَنْزِيلِهِ مَنَزَلَةَ الْجَاهِلِ
لِمُخَالَفَتِهِ مُقْتَضَى الْعِلْمِ ، أَوْ التَّوْبِيخِ وَتَصْوِيرِ أَنَّ الْمَقَامَ لِأَشْيَاؤِهِ عَلَى مَا يَقْلَعُ
الشَّرْطَ عَنْ أَصْلِهِ لَا يَصْلُحُ إِلَّا لِفَرْضِهِ كَمَا يُفْرَضُ الْحَالُ ،

(قالوا لنا هذه) أى هى مختصة بنا ونحن مستحقوها (وإنصيبهم سيئة)
أى يجذب وبلاء (يطيروا) أى يتشاموا (بموسى ومن معه) من المؤمنين
جاء فى جانب الحسنة بلفظ الماضى مع إذا (لأن المراد الحسنة المطلقة)
التي حصولها مقطوع به (ولهذا عرفت) الحسنة (تعريف الجنس) أى
الحقيقة لأن بوقوع الجنس كالواجب لكثرة واتساعه لتحقيقه فى كل نوع
بمخلاف النوع ، وجاء فى جانب السيئة بلفظ المضارع مع إن لما ذكره بقوله
(والسيئة نادرة بالنسبة إليها) أى إلى الحسنة المطلقة (ولهذا نكرت) السيئة
لتدل على التقليل (وقد تستعمل إن فى) مقام (الجزم) بوقوع الشرط
(تجاهلا) كما إذا سئل العبد عن سيده هل هو فى الدار وهو يعلم أنه فيها
فيقول إن كان فيها أخبرك فيتجاهل خوفا من السيد (أو لعدم جزم المخاطب)
بوقوع الشرط فيجوز الكلام على سنن اعتقاده (كقولك لمن يكذبك
إن صدقت فإذا تفعل) مع علمك بأنك صادق (أو تنزيله) أى لتفزيل
المخاطب العالم بوقوع الشرط (منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم) كقولك
لمن يؤذى أباه إن كان أباك فلا تؤذه (أو التوبيخ) أى لتعير المخاطب على
الشرط (وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن أصله لا يصلح
إلا لفرضه) أى فرض الشرط (كما يفرض الحال) لفرض من الأغراض

نَحْوُ: أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ ، فَيَمْنُ قَرَأَ
إِنْ بِالْكَسْرِ ، أَوْ تَغْلِبُ غَيْرَ الْمُتَصِفِ بِهِ عَلَى الْمُتَصِفِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : وَإِنْ
كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَحْتَمِلُهُمَا ،

(نحو أفنضرب عنكم الذكر) أى أنهلكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من
الأمر والنهى والوعد والوعيد (صفحاً) أى إعراضاً أو للإعراض أو معرضين
(إن كنتم قوماً مسرفين فيمن قرا إن بالكسر) فكونهم مسرفين أمر مقطوع
به لكن جيء بلفظ إن لقصد التوبيخ وتصوير أن الإسراف من العاقل
في هذا المقام يجب أن يكون إلا على سبيل الفرض والتقدير كالمحالات
لاشتمال المقام على الآيات الدالة على أن الإسراف مما لا ينبغي أن يصدر
عن العاقل أصلاً فهو بمنزلة المحال ، والمحال وإن كان مقطوعاً بعدم وقوعه
لكنهم يستعملون فيه إن لتنزيله منزلة ما لا قطع بعلمه على سبيل المسامحة
وإرخاء العنان لقصد التبكيت كما في قوله تعالى - قل إن كان للرحمن ولد فأنا
أول العابدين - (أو تغلب غير المتصف به) أى بالشرط (على المتصف) به
كما إذا كان القيام قطعى الحصول لزيد غير قطعى لعمره ، فتقول إن قمتما
كان كذا (وقوله تعالى) للمخاطبين المرتابين (وإن كنتم في ريب مما نزلنا
على عبدنا يحتملها) أى يحتمل أن يكون للتوبيخ والتصوير المذكور ، وأن يكون
لتغليب غير المرتابين على المرتابين لأنه كان في المخاطبين من يعرف الحق ، وإنما
ينكره عناداً فجعل الجميع كأنه لا ارتياب لهم . وههنا بحث : وهو أنه إذا
جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعى لا وقوع فلا يصح
استعمال إن فيه كما إذا كان قطعى الوقوع لأنها إنما تستعمل في المعاني
المحتملة المشكوكة ، وليس المعنى ههنا على حدوث الارتياب في المستقبل ،
ولهذا زعم الكوفيون أن إن ههنا بمعنى إذا ، ونص المبرد والزجاج على
أن إن لا تقلب كان إلى معنى الاستقبال لقوة دلالة على المضى فمجرد

والتغليبُ يجرى في فنونٍ ، كقولهِ تعالى : وَكَانَتْ مِنَ الْقَانَتَيْنِ ، وقولهِ تعالى : بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ، وَمِنْهُ أَبَوَانِ وَنَحْوُهُ . وَلِكُونِهِمَا لَتَعْلِيْقُ أَمْرٍ بِنَحْوِهِ فِي الْأَسْتِقْبَالِ ،

التغليب لا يصحح استعمال إن ههنا ، بل لابد من أن يقال لما غلب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين فصار الشرط قطعي الانتهاء فاستعمل فيه إن على سبيل الفرض والتقدير للتبكيث والإلزام كقوله تعالى - فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا - و - قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين - (والتغليب) باب واسع (يجرى في فنون) كثيرة (كقوله تعالى - وكانت من القانتين -) غلب الذكر على الأنثى بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة إجرائها على الذكور خاصة فإن القنوت مما يوصف به الذكور والإناث لكن لفظ قانتين إنما يجرى على الذكور فقط (و) نحو : (قوله تعالى - بل أنتم قوم تجهلون -) غلب جانب المعنى على جانب اللفظ لأن التماس مجهولون بياء الغيبة لأن الضمير عائد إلى قوم ، ولفظه لفظ الغائب لكونه أمما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن مخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ، (ومنه) أي من التغليب (أبوان) للأب والأم (ونحوه) كالعمرين لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، والقمرين للشمس والقمر ، وذلك بأن يغلب أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر بأن يجعل الآخر مخفيا له في الاسم ثم ليشي ذلك الاسم ويقصد إليهما جميعاً فمثل أبوان ليس من قبيل قوله تعالى - وكانت من القانتين - كما توهمه بعضهم لأن الأبوة ليست صفة مشتركة بينهما كالقنوت . فالحاصل أن مخالفة الظاهر في مثل القانتين من جهة الهيئة والصفة ، وفي مثل أبوان من جهة المادة وجوهر اللفظ بالكلية (ولكونها) أي إن وإذا (لتعليق أمر) هو حصول مضمون الجزاء (بغيره) يعني حصول مضمون الشرط (في الاستقبال)

كَانَ كُلُّ مَنْ جُمِلَتْ كُلِّ فِعْلِيَّةٍ اسْتِقْبَالِيَّةٍ ، وَلَا يُخَالَفُ ذَلِكَ لَفْظًا إِلَّا
لِنَكْتَةِ كَيْبَرِازٍ غَيْرِ الْحَاصِلِ فِي مَعْرَضِ الْحَاصِلِ لِقُوَّةِ الْأَسْبَابِ ، أَوْ كَوْنِ
مَا هُوَ لِلْوُقُوعِ كَالْوَاقِعِ ،

متعلق بغيره على معنى أنه يجعل حصول الجزاء مترتباً ومعلقاً على حصول
الشرط في الاستقبال ، ولا يجوز أن يتعلق بتعليق أمر لأن التعليق إنما
هو في زمان التكلم لا في الاستقبال ، ألا ترى أنك إذا قلت إن دخلت الدار
فلأت حر فقد علقبت في هذه الحال حرّاً ، على دخول الدار في الاستقبال
(كان كل من جملي كل) من إن وإذا يعني الشرط والجزاء (فعلية استقبالية)
أما الشرط فلأنه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه ،
وأما الجزاء فلأن حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال ، ويمتنع
تعلق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل (ولا يخالف
ذلك لفظاً إلا لنكتة) لا ممتنع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة ، وقوله
لفظاً إشارة إلى أن الجملتين وإن جعلت كليهما أو إحداهما اسمية أو فعلية
ماضوية ، فالمعنى على الاستقبال حتى إن قولنا : إن أكرمتني الآن فقد
أكرمتك أمس معناه : إن تعتد بأكرامك إياي الآن فأعتد بأكرامى إياك
أمس ، وقد تستعمل إن في غير الاستقبال قياساً مطرداً مع كان نحو - وإن
كنتم في ريب - فإن كنت في شك - كما مر ، وكذا إذا جىء بها في مقام التأكيد
وبعد واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط نحو : زيد وإن كثر ماله
بجمل ، وعبروا وإن أعطى جاها لثيم ، وفي غير ذلك قليلاً كقوله :

فيا وطني إن فاتني منك سابق من الدهر فلينعلم لسألك البال

ثم أشار إلى تفصيل النكتة الداعية إلى العدول عن لفظ الفعل المستقبل
بقوله : (كَيْبَرِازٍ غَيْرِ الْحَاصِلِ فِي مَعْرَضِ الْحَاصِلِ لِقُوَّةِ الْأَسْبَابِ) المتأخّذة
في حصوله نحو : إن اشترينا كان كذا حال انعقاد أسباب الاشتراء (أو
كون ما هو للوقوع كالواقع) هذا عطف على قوة الأسباب ، وكذا

أَوْ التَّغَاوُلِ ، أَوْ إِظْهَارِ الرِّغْبَةِ فِي وَقُوعِهِ ، نَحْوُ : إِنْ ظَفَرْتُ بِحُسْنِ الْعَاقِبَةِ
فَهُوَ الْمَرَامُ ، فَإِنَّ الطَّالِبَ إِذَا عَظُمَتْ رَغْبَتُهُ فِي حُصُولِ أَمْرٍ يَكْثُرُ تَصَوُّرُهُ
إِيَّاهُ ، قَرَّبَ مَا يُخِيلُ إِلَيْهِ حَاصِلًا ، وَعَلَيْهِ : إِنْ أُرْدَنَ تَحَصُّنًا .

السَّكَاكِي : أَوْ التَّعْرِيضُ

المعطوفات بعد ذلك بأو لأنها كلها علل لإبراز غير الحاصل في معرض
الحاصل على ما أشار إليه في إظهار الرغبة ، ومن زعم أنها كلها عطف على
إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل فقد سها سهاً بيناً (أو التَّغَاوُلِ أَوْ
إِظْهَارِ الرِّغْبَةِ فِي وَقُوعِهِ) أَيْ وَقُوعِ الشَّرْطِ (نَحْوُ : إِنْ ظَفَرْتُ بِحُسْنِ
الْعَاقِبَةِ فَهُوَ الْمَرَامُ) هَذَا يَصْلُحُ مَثَالًا لِلتَّغَاوُلِ وَإِظْهَارِ الرِّغْبَةِ . وَلَمَّا كَانَ
اِقْتِضَاءُ إِظْهَارِ الرِّغْبَةِ إِبرَازَ غَيْرِ الْحَاصِلِ فِي مَعْرِضِ الْحَاصِلِ يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانِ
مَا أَمَّارٌ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (فَإِنَّ الطَّالِبَ إِذَا عَظُمَتْ رَغْبَتُهُ فِي حُصُولِ أَمْرٍ يَكْثُرُ
تَصَوُّرُهُ) أَيْ الطَّالِبُ (إِيَّاهُ) أَيْ ذَلِكَ الْأَمْرُ (قَرَّبَ مَا يُخِيلُ) أَيْ ذَلِكَ
الْأَمْرُ (إِلَيْهِ حَاصِلًا) فَيَعْبُرُ عَنْهُ بِلَفْظِ الْمَاضِي (وَعَلَيْهِ) أَيْ عَلَى اسْتِعْمَالِ
الْمَاضِي مَعَ إِنْ لِإِظْهَارِ الرِّغْبَةِ فِي الْوُقُوعِ وَرَدَ قَوْلُهُ تَعَالَى - وَلَا تَكْرَهُوا
فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبَغَاءِ - (إِنْ أُرْدَنَ تَحَصُّنًا) حَيْثُ لَمْ يَقُلْ إِنْ يَرْدُنَ . فَإِنْ قِيلَ تَعْلِيلُ
النَّهْيِ عَنِ الْإِكْرَاهِ بِإِرَادَتِهِنَّ التَّحَصُّنَ يَشْعُرُ بِجَوَازِ الْإِكْرَاهِ عِنْدَ انْتِفَائِهِا عَلَى
مَا هُوَ مُقْتَضَى التَّعْلِيلِ بِالشَّرْطِ . أَجِيبُ بِأَنَّ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ التَّصْيِيدَ بِالْأَشْرَاطِ
يَدُلُّ عَلَى نَهْيِ الْحَكْمِ عِنْدَ انْتِفَائِهِ إِنَّمَا يَقُولُونَ بِهِ إِذَا لَمْ يَظْهَرْ لِلشَّرْطِ فَائِدَةٌ
أُخْرَى ، وَيجوزُ أَلَّا يَكُونَ فَائِدَتُهُ فِي الْآيَةِ الْمُبَالِغَةِ فِي النَّهْيِ عَنِ الْإِكْرَاهِ يَعْنِي
أَنَّهُنَّ إِذَا أُرْدَنَ الْعَفَّةَ قَالُمُوهُنَّ أَحَقُّ بِإِرَادَتِهَا ، وَأَيْضًا دَلَالَةُ الشَّرْطِ عَلَى انْتِفَاءِ
الْحَكْمِ إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ ، وَالْإِبْجَاعُ الْقَاطِعُ عَلَى حَرَمَةِ الْإِكْرَاهِ مُطْلَقًا
قَدْ عَارَضَهُ ، وَالظَّاهِرُ يَدْفَعُ بِالْقَاطِعِ (قَالَ السَّكَاكِيُّ : أَوْ لِلتَّعْرِيضِ) أَيْ إِبرَازِ
غَيْرِ الْحَاصِلِ فِي مَعْرِضِ الْحَاصِلِ : إِمَّا لِمَا ذَكَرَ ، وَإِمَّا لِلتَّعْرِيضِ بِأَنَّهُ يَنْسَبُ

نَحْوُ: أَنَّنِ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ ، وَنَظِيرُهُ فِي التَّعْرِيزِ : وَمَالِي لَا أُعْبِدُ
الَّذِي فَطَرَنِي ، أَيْ وَمَالِكُمْ لَا تَعْبُدُونَ الَّذِي فَطَرَكُمْ ، بِدَلِيلِ : وَإِلَيْهِ
تَرْجِعُونَ . وَوَجْهُ حُسْنِ اسْتِمَاعِ الْمُخَاطَبِينَ الْحَقَّ عَلَى وَجْهِ لَا يَزِيدُ غَضَبَهُمْ
وَهُوَ تَرْكُ التَّصْرِيحِ بِنِسْبَتِهِمْ إِلَى الْبَاطِلِ ، وَيُعِينُ عَلَى قَبُولِهِ لِكَوْنِهِ أَدْخَلَ
فِي إِحْضَاضِ النَّصَحِ حَيْثُ لَا يَزِيدُ لَهُمْ إِلَّا مَا يَزِيدُ لِنَفْسِهِ . وَلَوْ لِلشَّرْطِ

الفعل إلى أحد والمراد غيره (نحو) قوله تعالى - ولقد أوحى إليك وإلى
الذين من قبلك (لئن أشركت ليحبطن عملك -) فالمخاطب هو النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم ، وعدم إشراكه مقطوع به . لكن جيء بلفظ الماضي
إبرازاً للإشراك الغيبي الحاصل في معرض الحاصل على سبيل الفرض
والتقدير تعريضاً بمن صدر عنهم الإشراك بأنه قد حبطت أعمالهم كما إذا
شتمك أحد فتقول : والله إن شتمني الأمير لأضربنه ، ولا يخفى عليك أنه
لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الإشراك ، وأن ذكر المضارع لا يفيد
التعريض لكونه على أصله . ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء وضعف نسبة
إلى السكاكي وإلا فهو قد ذكر جميع ما تقدم . ثم قال (ونظيره) أي نظير لئن
أشركت (في التعريض) لافي استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط
للتعريض قوله تعالى (ومالي لا أعبد الذي فطرني : أي ومالكُمْ لا تعبدون
الذي فطركم بدليل) قوله تعالى (وإليه ترجعون) إذ لولا التعريض لكان المناسب
أن يقال وإليه أرجع على ما هو الموافق للسياق (ووجه حسنه) أي حسن هذا
التعريض (إسماع) المتكلم (المخاطبين) الذين هم أعداؤه (الحق) هو
المفعول الثاني للاستماع (على وجه لا يزيد) ذلك الوجه (غضبهم ، وهو)
أي ذلك الوجه (ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل ، ويعين) عطف على
لا يزيد . وليس هذا في كلام السكاكي أي على وجه يعين (على قبوله) أي
قبول الحق (لكونه) أي لكون ذلك الوجه (أدخل في إحضار النصيح
حيث لا يزيد) المتكلم (لهم إلا ما يزيد لنفسه . ولو للشرط) أي لتعليق حصول

في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط

مضمون الجزاء بمحصول مضمون الشرط فرضاً (في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط) فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جفنتي أكرمته معلقاً بالإكرام بالحجاء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الإكرام فهي لامتناع الثاني أعني الجزاء لامتناع الأول/ أعني الشرط . يعني أن الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور . واعتراض عليه ابن الحاجب بأن الأول مسبب والثاني مسبب وانتفاء للسبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن يكون الشيء أسباب متعددة ، بل الأمر بالعكس لأن انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع أسبابه ، فهي لامتناع الأول لامتناع الثاني ، ألا ترى أن قوله تعالى - لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا - إنما سبق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس . واستحسن المتأخرون رأي ابن الحاجب حتى كادوا أن يجمعوا على أنها لامتناع الأول لامتناع الثاني إما لما ذكره وإما لأن الأول ملزوم والثاني لازم ، وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم مع غير عكس لجواز أن يكون اللازم أعم : وأنا أقول : منشأ هذا الاعتراض قلة للتأمل لأنه ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الأول أنه يستدل بامتناع الأول على امتناع الثاني حتى يرد عليه أن انتفاء السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب أو اللازم ، بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول ، فمعنى - لو شاء الله لهذاكم - أن انتفاء الهداية إنما هو بسبب انتفاء المشيئة ، يعني أنها تستعمل للدلالة على أن علة العلم بانتفاء الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات إلى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي ، ألا ترى أن قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الأول نحو : لولا علي هلك عمر ، معناه أن وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لأن وجوده دليل على أن عمر لم يهلك ، ولهذا صح

فَيَلْزِمُ عَدَمُ الثَّبُوتِ وَالْمَضَى فِي جُمْلَتَيْهَا ، فَدَخَوْهُمَا عَلَى الْمُضَارِعِ فِي نَحْوِ : لَوْ
يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ ، اقْصِدْ اسْتِمْزَارَ الْعَمَلِ فِيمَا مَعَى وَفَتَا فَوْقَهَا

مثل قولنا ، لو جئتني لأكرمك لكنت لم تجئ . أعنى عدم الإكرام
بسبب عدم المجيء : قال الحماسي :

ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكته لم يطر
يعنى أن عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطر ذو حافر قبلها ، وقال
أبو العلاء المعري :

ولو دامت الدولات كانوا أكفبرهم رعايا ولكن مالهن دوام
وأما المنطقيون فقد جعلوا إن ولو أداة للزوم دائما ، وإنما يستعملونها في
القياسات لحصول العلم بالنتائج فهي عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني
علة للعلم بانتفاء الأول ضرورة انتفاء الملزوم لانتهاء اللازم من غير التفتات
إلى أن علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي ، وقوله تعالى - لو كان فيهما آلهة
إلا الله لفسدتا - وارد على هذه القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة اللغة
هو الشائع المستفيض ، وتحقيق هذا البحث على ما ذكرناه من أسرار هذا
الفن ، وفي هذا المقام مباحث أخرى شريفة أوردناها في الشرح . وإذا
كان لو للشرط في الماضي (فيلزم عدم الثبوت والمضى في جملتها) إذ
لثبوت يناق التعليق ، والاستقبال يناق الماضي فلا يعدل في جملتها عن
الفعلية الماضية إلا لنكتة ، ومذهب المبرد أنها تستعمل في المستقبل
استعمال إن ، وهو مع قلته ثابت نحو قوله عليه الصلاة والسلام
« اطلبوا العلم ولو بالصين » و « إني أباهي بكم الأمم يوم القيامة ولو بالسقط »
« فدخولها على المضارع في نحو) - واعلموا أن فيكم رسول الله (لو يطيعكم
في كثير من الأمر لعنتم -) أى لو قعتم في جهد وهلاك (لقصد استمرار
الفعل فيما مضى وقتاً فوقتاً) والفعل هو الإطاعة ، يعنى أن امتناع عنتكم

كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ، وَفِي نَحْوِ: وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ،
لِتَنْزِيلِهِ مَنَزَلَةً الْمَاضِي لِمَصْدُورِهِ عَمَّنْ لَا خِلَافَ فِي إِخْبَارِهِ كَمَا فِي: رَبَّمَا يَوَدُّ
الَّذِينَ كَفَرُوا.

بسبب امتناع استمراره على إطاعتكم ، فإن المضارع يفيد الاستمرار ودخول
لو عليه يفيد امتناع الاستمرار ، ويجوز أن يكون الفعل امتناع الإطاعة
يعنى أن امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن إطاعتكم لأنه كما أن
المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنى استمرار النفي
والداخل عليه لو يفيد استمرار الامتناع كما أن الجملة الاسمية المثبتة تفيد
تأكيد الثبوت ودوامه والمنفية تفيد تأكيد النفي ودوامه لاننى التأكيد
والدوام كقوله تعالى - وما هم بمؤمنين - ردا لقولهم : إنا آمننا ، على أبلغ
وجه وآكده (كما في قوله تعالى - الله يستهزئ بهم -) حيث لم يقل
الله مستهزئ بهم قصدا إلى استمرار الاستهزاء وتجدده وقتاً فوقتاً
(و) دخولها على المضارع (في نحو قوله تعالى - ولو ترى) الخطاب لمحمد
عليه الصلاة والسلام أو لكل من يتأق منه الرؤية (إذ وقفوا على النار) أى
أروها حتى يعاينوها أو اطلعوا عليها اطلاعا هي تختم أو أدخلوها فعرفوا
مقدار عذابها وجواب لو محذوف : أى لرأيت أمرا فظيعا (لتزيله) أى
المضارع (منزلة الماضى لصدوره) أى المضارع أو الكلام (عمن لا خلاف
في أخباره) فهذه الحالة إنما هي في القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضى
المتحقق فاستعمل فيها لو وإذ المختصتان بالماضى لكن عدل عن لفظ الماضى
ولم يقل ولو رأيت إشارة إلى أنه كلام من لاخلاف في أخباره والمستقبل
عنده بمنزلة الماضى في تحقق الوقوع فهذا الأمر مستقبل في التحقيق ماض
بحسب التأويل كأنه قيل قد انقضى هذا الأمر لكنك مارأيته ، ولو رأيته
لرأيت أمرا فظيعا (كما) عدل عن الماضى إلى المضارع (في - ربما يود
الذين كفروا) لتزيله منزلة الماضى لصدوره عمن لاخلاف في أخباره

أَوْ لَا اسْتِحْضَارِ الصُّورَةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : فَتَثِيرُ سَحَابًا ، اسْتِحْضَارًا لِتِلْكَ
الصُّورَةِ الْبَدِيعَةِ الدَّالَّةِ عَلَى الْقُدْرَةِ الْبَاهِرَةِ .
وَأَمَّا تَنْكِيرُهُ فَلِإِرَادَةِ عَدَمِ الْحَصْرِ وَالْعَهْدِ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ كَاتِبٌ
وَعَمْرُو شَاعِرٌ ، أَوْ لِلتَّضْيِيقِ نَحْوُ : هُدًى

وَلَمَّا كَانَ الْأَصْلُ هَهُنَا هُوَ الْمَاضِي لِأَنَّهُ قَدْ التَزَمَ ابْنُ السَّرَاجِ وَأَبُو عَلِيٍّ فِي
الِإِيضَاحِ أَنَّ الْفِعْلَ الْوَاقِعَ بَعْدَ رَبِّ الْمَكْفُوفَةِ بِمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيًا
لِأَنَّهَا لِلتَّقْلِيلِ فِي الْمَاضِي وَمَعْنَى التَّقْلِيلِ هَهُنَا أَنَّهُ تَدَهَّشَهُمْ أَهْوَالُ الْقِيَامَةِ فِيهِمْ
فَإِنْ وَجَدَتْ مِنْهُمْ إِفَاقَةٌ مَا تَمَنَّوْا ذَلِكَ ، وَقِيلَ هِيَ مُسْتَعَارَةٌ لِلتَّكْثِيرِ أَوْ لِلتَّحْقِيقِ
وَمَفْعُولٌ يُوَدُّ مَحْلُوفٌ - لِدَلَالَةِ لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ - عَلَيْهِ وَلَوْلَا لَتَمَنَّى حِكَايَةَ لُودَادَتِهِمْ ،
وَأَمَّا عَلَى رَأْيِ مَنْ جَعَلَ لَوْ آتِيًا لِلتَّمَنَّى حَرْفًا مَصْدَرِيًّا فَمَفْعُولٌ يُوَدُّ هُوَ قَوْلُهُ
لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ (أَوْ لَا اسْتِحْضَارِ الصُّورَةِ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ لَتَزِيلُهُ يَعْنِي أَنَّ
الْعُدُولَ إِلَى الْمَضَارِعِ فِي نَحْوِ - وَلَوْ تَرَى - إِمَّا ذِكْرَ وَإِمَّا لِمَا لَا اسْتِحْضَارَ صُورَةٍ
رُؤْيَا الْكَافِرِينَ مَوْقُوفِينَ عَلَى النَّارِ لِأَنَّ الْمَضَارِعَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْحَالِ الْحَاضِرِ
الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَشَاهِدَ كَأَنَّهُ يَسْتَحْضِرُ بِلَفْظِ الْمَضَارِعِ تِلْكَ الصُّورَةَ
لِيَشَاهِدَهَا السَّامِعُونَ وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا فِي أَمْرِ يَتَمَّ بِمُشَاهَدَتِهِ لِعَرَابَتِهِ أَوْ قِطَاعَتِهِ
أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ (كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : فَتَثِيرُ سَحَابًا) بِلَفْظِ الْمَضَارِعِ بَعْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى
- وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ - (اسْتِحْضَارًا لِتِلْكَ الصُّورَةِ الْبَدِيعَةِ الدَّالَّةِ عَلَى
الْقُدْرَةِ الْبَاهِرَةِ) يَعْنِي صُورَةَ إِثَارَةِ السَّحَابِ مَسْخَرًا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ عَلَى
الْكَيْفِيَّاتِ الْمَخْصُوصَةِ وَالْإِنْقِلَابَاتِ الْمُتَفَاوِتَةِ .

تَنْكِيرُ الْمُسْنَدِ

(وَأَمَّا تَنْكِيرُهُ) أَيْ تَنْكِيرُ الْمُسْنَدِ (فَلِإِرَادَةِ عَدَمِ الْحَصْرِ وَالْعَهْدِ) الدَّلَالَةُ
عَلَيْهِمَا التَّعْرِيفُ (كَقَوْلِكَ زَيْدٌ كَاتِبٌ وَعَمْرُو شَاعِرٌ ، أَوْ لِلتَّضْيِيقِ نَحْوُ - هُدًى

المتقين ، أو للتخفيف .

وأما تخصيصه بالإضافة أو الوصف ، فليتكون الفائدة أتم كما مر ،
وأما تركه فظاهر مما سبق .

وأما تعريفه فلا فائدة السامع حكماً على أمر معلوم له يأخذى
طريق التعريف بآخر مثله ،

للمتقين -) بناء على أنه خبر مبتدأ محذوف أواخر ذلك الكتاب - (أو للتخفيف)
نحو ما زيد شيئاً .

تخصيص المسند بالإضافة

(وأما تخصيصه أى المسند (بالإضافة) نحو زيد غلام رجل (أو الوصف)
نحو زيد رجل عالم (فليكون الفائدة أتم) لما مر من أن زيادة الخصوص توجب
أتمية الفائدة .

واعلم أن جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات وجعل الإضافة
والوصف من المخصصات إنما هو مجرد اصطلاح ، وقيل لأن التخصيص عبارة
عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لأنه إنما يدل على مجرد المفهوم والحال تقيده
والوصف بجيء فى الاسم الذى فيه الشيوع فيخصصه ، وفيه نظر (وأما تركه)
أى ترك تخصيص المسند بالإضافة والوصف (فظاهر مما سبق) فى ترك تعيين
المسند المانع من تربية الفائدة .

تعريف المسند

(وأما تعريفه) أى المسند (فلا فائدة السامع حكماً على أمر معلوم له يأخذى طرق
التعريف) يعنى أنه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند إليه إذ ليس فى كلامهم مسند
إليه نكرة ومسند معرفة فى الجملة الخبرية (بآخر مثله) أى حكماً على أمر معلوم بأمر

أَوْ لَا زِمَ حُكْمِ كَذَلِكَ نَحْوُ: زَيْدٌ أَخُوكَ، وَعَمْرُو الْمُنْطَلِقِ، بِإِعْتِبَارِ تَعْرِيفِ
الْعَهْدِ أَوْ الْجِنْسِ وَعَكْسِهِمَا.

آخر مثله في كونه معلوما للسامع بإحدى طرق التعريف سواء يتحد للطريقان
نحو الراكب هو المنطلق أو يختلفان نحو زيد هو المنطلق (أو لازم حكم)
عطف على حكما (كذلك) أى على أمر معلوم بآخر مثله ، وفي هذا تنبيه على
أن كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي إفادة الكلام للسامع فائدة مجهولة
لأن العلم بنفس المبتدأ والخبر لا يستلزم العلم بإسناد أحدهما إلى الآخر (نحو
زيد أخوك وعمرو المنطلق) حال كون المنطلق معرفا (باعتبار تعريف
العهد أو الجنس) وظاهر لفظ الكتاب أن نحو زيد أخوك إنما يقال لمن
يعرف أن له أخا ، والمذكور في الإيضاح أنه يقال لمن يعرف زيدا بعينه
سواء كان يعرف أن له أخا أو لم يعرف ، ووجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين
من النحاة أن أصل وضع تعريف الإضافة على اعتبار العهد وإلا لم يمت
فروق بين غلام زيد وغلام لزيد فلم يكن أحدهما معرفة والآخر نكرة لكن
كثيرا ما يقال جاءني غلام زيد من غير إشارة إلى معين كالعرف باللام وهو
خلاف وضع الإضافة فما في الكتاب ناظر إلى أصل الوضع وما في الإيضاح
إلى خلافه (وعكسهما) أى نحو عكس المثالين المذكورين وهو أخوك زيد
والمنطلق عمرو ، والضابط في التقديم أنه إذا كان للشئ صفتان من صفات
التعريف وعرف السامع اتصافه بإحدهما دون الأخرى فأيهما كان بحيث
يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالمطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه
بالأخرى يجب أن تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وأيهما كان بحيث
يجعل اتصاف الذات به وهو كالمطالب بحسب زعمك أن تحكم بشيئته للذات
أو انتفائه عنها يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فإذا عرف

وَالثَّانِي قَدْ يُفِيدُ قَصْرَ الْجِنْسِ عَلَى شَيْءٍ تَحْقِيقًا نَحْوُ : زَيْدُ الْأَمِيرِ ، أَوْ مُبَالَغَةً لِكَمَالِهِ فِيهِ نَحْوُ : عَمَّرُو الشُّجَاعَ ، وَقِيلَ : الْأَسْمُ مُتَعَيِّنٌ لِلْإِبْتِدَاءِ ، لِدَلَالَتِهِ عَلَى الذَّاتِ ، وَالصِّفَةِ

السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بأنه أخوه وأردت أن تعرفه ذلك قلت زيد أخوك وإذا عرف أخاه ولا يعرفه على التعيين وأردت أن تعينه عنده قلت أخوك زيد ولا يصح زيد أخوك ويظهر ذلك في نحو قولنا رأيت أحمدا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب ، (والثاني) يعني اعتبار تعريف الجنس (قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا نحو زيد الأمير) إذا لم يكن أمير. سواء (أو مبالغة لكماله فيه) أي لكمال ذلك الشيء في ذلك الجنس أو بالعكس (نحو عمرو الشجاع) أي الكامل في الشجاعة كأنه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا إذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الأمير زيد والشجاع عمرو ، ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في إقادة قصر الإمارة على زيد والشجاعة على عمرو : والحاصل أن المعرف بلام الجنس إن جعل مبتدأ فهو مقصور على الخير سواء كان الخبر معرفة أو نكرة وإن جعل خبراً فهو مقصور على المبتدأ ، والجنس قد يبقى على إطلاقه كما مر وقد يفيد بوصف أو حال أو ظرف أو مفعول أو نحو ذلك نحو هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الأمير في البلد وهو الواهب ألف قنطار ، وجميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصحيح تراكيب البلغاء ، وقوله قد يفيد بلفظ قد إشارة إلى أنه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء :

إذا قُبِحَ البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا

لأنه يعرف بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم والتدرب في معرفة معاني كلام العرب أن ليس المعنى ههنا على القصر وإن أمكن ذلك بحسب النظر الظاهر : والتأمل القاصر (وقيل) في نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد (الاسم متعين للإبتداء) تقدم أو تأخر (لدلالته على الذات ، والصفة) متعينة

الخبرية ، لدلائلها على أمر نسي . ورد بأن المعنى الشخص الذي له الصفة
صاحب الاسم .
وأما كونه جملة فالتقوى ، أو لكونه سببياً كما مر ،

(للخبرية) تقدمت أو تأخرت (لدلائلها على أمر نسي) لأن معنى المبتدأ
المنسوب إليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هي المنسوب إليها والصفة هي
المنسوبة فسواء قلنا زيد المطلق أو المطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبراً ،
وهذا رأى الإمام الرازى قدس الله سره (ورد بأن المعنى الشخص الذي
له الصفة صاحب الاسم) يعنى أن الصفة تجعل دالة على الذات ومُسنداً إليها ،
والاسم يجعل دالاً على أمر نسي ومُسنداً .

كونه المسند جملة

(وأما كونه) أى المسند (جملة فالتقوى) نحو زيد قام (أو كونه
سببياً) نحو زيد أبوه قائم (كما مر) من أن إفراده يكون لكونه غير
سببى مع عدم إفادة التقوى ، وسبب التقوى فى مثل زيد قام على ما ذكره
صاحب المفتاح هو أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى أن يسند إليه شيء فإذا
جاء بعده ما يصلح أن يسند إلى ذلك المبتدأ صرفه ذلك المبتدأ إلى نفسه
سواء كان خالياً عن الضمير أو متضمناً له فينعقد بينهما حكم ، ثم إذا كان
متضمناً لضميره المعتد به بأن لا يكون مشابهاً للخالى عن الضمير كما فى
زيد قائم صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانياً فيكتسب الحكم قوة ، فعلى هذا
يختص التقوى بما يكون مسنداً إلى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد
ضربته ويجب أن يجعل سببياً . وأما على ما ذكره الشيخ فى دلائل الإصجاز
وهو أن الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل اللفظية إلا لحديث قد نوى
إسناده إليه فإذا قلت زيد فقد أشعرت قلب السامع بأنك تريد الإخبار عنه

وَأَسْمِيَّتُهَا وَفِعْلِيَّتُهَا وَشَرْطِيَّتُهَا لِمَا مَرَّ ، وَظَرْفِيَّتُهَا لِإِخْتِصَارِ الْفِعْلِيَّةِ ، إِذْ هِيَ
مُقَدَّرَةٌ بِالْفِعْلِ عَلَى الْأَصَحِّ .

وَأَمَّا تَأْخِيرُهُ فَلِأَنَّ ذِكْرَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ أَمُّ كَمَا مَرَّ .

فهذا توطئة له وتقدمة للإعلام به فإذا قلت قام دخل في قلبه دخول المأموس
وهذا أشد للثبوت وأمنع من الشبهة والشك ، وبالحملة ليس الاعلام بالشئ
بغته مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فإن ذلك يجرى بجرى تأكيد
الاعلام في التقوى والأحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به :
ومما يكون المسند فيه جملة لا للسببية أو للتقوى خبر ضمير الشأن ولم يتغرض
له لشهرة أمره وكونه معلوما مما سبق . وأما صورة التخصيص نحو أنا سعت
في حاجتك ورجل جاءني فهي داخلة في التقوى على مامر (واسميتها وفعليتها
وشرطيتها لما مر) يعني أن كون المسند جملة للسببية أو التقوى وكون تلك
الحملة اسمية للدوام والثبوت وكونها فعلية للتجدد والحدوث والدلالة على
أحد الأزمنة الثلاثة على أحصر وجه ، وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة
الحاصلة من أدوات الشرط (وظرفيتها لاختصار الفعلية إذ هي) أي الظرفية
(مقدره بالفعل على الأصح) لأن الفعل هو الأصل في العمل ، وقيل باسم
الفاعل لأن الأصل في الخبر أن يكون مفردا ، ورجح الأول بوقوع الظرف
صلة للموصول نحو الذي في الدار أخوك : وأجيب بأن الصلة من مظان الحملة
بخلاف الخبر ، ولو قال إذ الظرف مقدر بالفعل على الأصح لكان أصوب
لأن ظاهر عبارته يقتضى أن الحملة الظرفية مقدره باسم الفاعل على القول للغير
الأصح ولا يخفى فساده :

تأخير المسند

(وأما تأخيرها) أي المسند (فلأن ذكر المسند إليه أهم كأمرو) في تقديم المسند إليه ،

وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ فَلِتَخْصِيصِهِ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ نَحْوُ: لَا فِيهَا غَوْلٌ، أَيْ بِخِلَافِ
خَمُورِ الدُّنْيَا، وَلِهَذَا لَمْ يُقَدِّمِ الظَّرْفُ فِي نَحْوِ: لَا رَيْبَ فِيهِ، لِئَلَّا يُفِيدَ
ثُبُوتَ الرَّيْبِ فِي سَائِرِ كُتُبِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ لِلتَّنْذِيرِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَى أَنَّهُ
خَيْرٌ لَّانْتِ

تقديم المسند

(وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ) أَيْ الْمُسْنَدُ (فَلِتَخْصِيصِهِ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ) أَيْ لِقَصْرِ
الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ عَلَى الْمُسْنَدِ عَلَى مَا حَقَّقْتَاهُ فِي ضَمِيرِ الْفَصْلِ لِأَن مَعْنَى قَوْلِنَا تَمَيُّزُ
أَنَا هُوَ أَنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى التَّمْيِيزِ لَا يَتَجَاوِزُهَا إِلَى الْقَيْسِيَّةِ (نَحْوُ لَا فِيهَا غَوْلٌ
أَيْ بِخِلَافِ خَمُورِ الدُّنْيَا) فَإِنَّ فِيهَا غَوْلًا ، فَإِنْ قُلْتَ الْمُسْنَدُ هُوَ الظَّرْفُ
أَعْنَى فِيهَا وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ لَيْسَ بِمَقْصُورٍ عَلَيْهِ بَلْ عَلَى جُزْءٍ مِنْهُ أَعْنَى الضَّمِيرِ
الْمَجْرُورِ الرَّاجِعِ إِلَى خَمُورِ الْجَنَّةِ . قُلْتَ الْمَقْصُودُ أَنَّ عَدَمَ الْغَوْلِ مَقْصُورٌ عَلَى
الْإِنْصَافِ بَنَى خَمُورِ الْجَنَّةِ لَا يَتَجَاوِزُهُ إِلَى الْإِنْصَافِ بَنَى خَمُورِ الدُّنْيَا ، وَإِنْ
اعْتَبَرْتَ النَّبِيَّ فِي جَانِبِ الْمُسْنَدِ فَالْمَعْنَى أَنَّ الْغَوْلَ مَقْصُورٌ عَلَى عَدَمِ الْحَصُولِ
فِي خَمُورِ الْجَنَّةِ لَا يَتَجَاوِزُهُ إِلَى عَدَمِ الْحَصُولِ فِي خَمُورِ الدُّنْيَا فَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ مَقْصُورٌ
عَلَى الْمُسْنَدِ قَصْرًا غَيْرَ حَقِيقِي ، وَكَذَلِكَ الْقِيَاسُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - لَكُمْ دِينُكُمْ
وَلَهُ دِينٌ - وَنَظِيرُهُ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمِفْتَاحِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - إِنْ حَسَابُهُمْ
إِلَّا عَلَى رَبِّي - مِنْ أَنَّ الْمَعْنَى حَسَابُهُمْ مَقْصُورٌ عَلَى الْإِنْصَافِ بِعَلَى رَبِّي
لَا يَتَجَاوِزُهُ إِلَى الْإِنْصَافِ بِعَلَى فَجَمِيعُ ذَلِكَ مِنْ قَصْرِ الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ
دُونَ الْعَكْسِ كَمَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُهُمْ (وَلِهَذَا) أَيْ وَلِأَنَّ التَّقْدِيمَ يُفِيدُ التَّخْصِيصَ
(لَمْ يَقْدِمِ الظَّرْفُ) الَّذِي هُوَ الْمُسْنَدُ عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ (فِي نَحْوِ - لَا رَيْبَ فِيهِ) وَلَمْ
يَقُلْ لَا فِيهِ رَيْبٌ (لِئَلَّا يُفِيدَ) تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ (ثُبُوتَ الرَّيْبِ فِي سَائِرِ كُتُبِ اللَّهِ
تَعَالَى) بِنَاءً عَلَى اخْتِصَاصِ عَدَمِ الرَّيْبِ بِالْقُرْآنِ ، وَإِنَّمَا قَالَ فِي سَائِرِ كُتُبِ اللَّهِ
تَعَالَى لِأَنَّهُ الْمَعْتَبَرُ فِي مَقَابِلَةِ الْقُرْآنِ كَمَا أَنَّ الْمَعْتَبَرُ فِي مَقَابِلَةِ خَمُورِ الْجَنَّةِ هِيَ
خَمُورُ الدُّنْيَا لَا مَطْلُوقُ الْمَشْرُوبَاتِ وَغَيْرِهَا (أَوْ لِلتَّنْذِيرِ) عَطْفٌ عَلَى تَخْصِيصِهِ
أَيْ تَقْدِيمِ الْمُسْنَدِ لِلتَّنْذِيرِ (مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَى أَنَّهُ) أَيْ الْمُسْنَدُ (خَيْرٌ لَّانْتِ)

كقوله :

لَهُ هِمٌّ لَا مُنْتَهَى لِكِبَارِهَا وَهَمُّهُ الصَّغَرَى أَجَلٌ مِنَ الدَّهْرِ
أَوْ التَّفَاوُلِ ، أَوْ التَّشْوِيقِ إِلَى ذِكْرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ كَقَوْلِهِ :
ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَقَ وَالْقَمَرُ
[تَنْبِيهِ] كَثِيرٌ يَمَّا ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ وَالَّذِي قَبْلَهُ ، غَيْرُ مُخْتَصٍّ
بِهَا كَالَّذِ كُرِ ، وَالْحَذَفِ وَغَيْرِهَا ،

إِذَا نَعَتَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمُنْعُوتِ ، وَإِنَّمَا قَالَ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَعْلَمُ
أَنَّهُ خَبِرَ لَانْعَتَ بِالتَّأَمُّلِ فِي الْمَعْنَى وَبِالنَّظَرِ إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي الْكَلَامِ خَبِرَ
لِلْمُبْتَدَأِ (كَقَوْلِهِ :

لَهُ هِمٌّ لَا مُنْتَهَى لِكِبَارِهَا وَهَمُّهُ الصَّغَرَى أَجَلٌ مِنَ الدَّهْرِ)
حَيْثُ لَمْ يَقُلْ هِمٌّ لَهُ (أَوْ التَّفَاوُلِ) نَحْوُ : سَعِدْتَ بِغُرَّةٍ وَجْهَكَ الْأَيَّامُ .
(أَوْ التَّشْوِيقِ إِلَى ذِكْرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ) بَأَنَ يَكُونُ فِي الْمُسْنَدِ الْمُتَقَدِّمِ طَوْلٌ يَشُوقُ النَّفْسَ
إِلَى ذِكْرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فَيَكُونُ لَهُ وَقَعٌ فِي النَّفْسِ وَمَحَلٌّ مِنَ الْقَبُولِ لِأَنَّ الْحَاصِلَ
يَعْدُ الطَّلَبُ أَغْرَ مِنَ الْمُسَاقِ بِلَا تَعَبٍ (كَقَوْلِهِ : ثَلَاثَةٌ) هَذَا هُوَ الْمُسْنَدُ الْمُتَقَدِّمُ
الْمَوْصُوفُ بِقَوْلِهِ (تَشْرِيقٌ) مِنْ أَشْرَقَ بِمَعْنَى صَارَ مُضِيئًا (الدُّنْيَا) فَاعِلُ تَشْرِيقٍ
وَالْعَائِدُ إِلَى الْمَوْصُوفِ هُوَ لِلضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ فِي قَوْلِهِ (بِبَهْجَتِهَا) أَيْ بِحُسْنِهَا
وَنُضَارَتِهَا أَيْ تَصِيرُ الدُّنْيَا مُنَوَّرَةً بِبَهْجَةِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَبِهَائِهَا وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ الْمُتَأَخِّرُ
هُوَ قَوْلُهُ (. شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَقَ وَالْقَمَرُ . تَنْبِيهِ : كَثِيرٌ يَمَّا ذَكَرَ فِي
هَذَا الْبَابِ) يَعْنِي بِأَبِ الْمُسْنَدِ (وَالَّذِي قَبْلَهُ) يَعْنِي بِأَبِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ (غَيْرُ مُخْتَصٍّ
بِهَا كَالَّذِ كُرِ وَالْحَذَفِ وَغَيْرِهَا) مِنْ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ وَالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ
وَالْإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا سَبَقَ ، وَإِنَّمَا قَالَ كَثِيرٌ يَمَّا ذَكَرَ لِأَنَّ بَعْضَهَا
مُخْتَصٌّ بِالْبَابَيْنِ كَضَمِيرِ الْفَصْلِ الْمُخْتَصِّ بِمَا بَيْنَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَالْمُسْنَدِ وَكَكُونِ

وَالْقَطْنُ إِذَا أَنْقَنَ أُعْتَبِرَ ذَلِكَ فِيهِمَا لَا يَنْخِ عَلَيْهِ أُعْتَبَارُهُ فِي غَيْرِهِمَا

أحوال متعلقات الفعل

الفِعْلُ مَعَ الْمَفْعُولِ ، كَالْفِعْلِ مَعَ الْفَاعِلِ ، فِي أَنَّ الْفَرْضَ مِنْ ذِكْرِهِ مَعَ
إِفَادَةِ تَلْبِيسِهِ بِهِ ، لَا إِفَادَةَ وَقُوعِهِ مُطْلَقًا ،

المسند فعلا فإنه مختص بالمسند إذ كل فعل مسند دائما ، وقيل هو إشارة إلى
أن جميعها لا يجرى في غير البابين كالتعريف فإنه لا يجرى في الحال والتمييز
وكالتقديم فإنه لا يجرى في المضاف إليه ، وفيه نظر لأن قولنا جميع ما ذكر
في البابين غير مختص بهما لا يقتضي أن يجرى شيء من المذكورات في كل
واحد من الأمور التي هي غير المسند إليه والمسند فضلا عن أن يجرى كل
منها فيه إذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في شيء مما يغيرهما فافهم
(والقطن إذا أنقن اعتبار ذلك فيهما) أي في البابين (لا ينجى عليه اعتباره
في غيرهما) من المفاعيل والملحقات بها والمضاف إليه .

أحوال متعلقات الفعل

قد أشير في التنبيه إلى أن كثيرا من الاعتبارات السابقة يجرى
في متعلقات الفعل لكن ذكر في هذا الباب تفصيل بعض من ذلك
لاختصاصه بمزيد بحث عنه ومهد لذلك مقدمة فقال (الفعل مع المفعول
كالفعل مع الفاعل في أن الفرض من ذكره معه) أي ذكر كل من الفاعل
والمفعول مع الفعل أو ذكر الفعل مع كل منهما (إفادة تلبسه به) أي تلبس للفعل
بكل منهما أما بالفاعل فن جهة وقوعه منه ، وأما بالمفعول فن جهة وقوعه عليه
(لا إفادة وقوعه مطلقا) أي ليس الفرض من ذكره معه إفادة وقوع الفعل
وثبوته في نفسه من غير إرادة أن يعلم ممن وقع منه أو على من وقع عليه

فَإِذَا لَمْ يُذَكَّرْ مَعَهُ ، فَالْفَرْضُ إِنْ كَانَ إِثْبَاتُهُ لِفَاعِلِهِ ، أَوْ نَفْيُهُ عَنْهُ مُطْلَقًا ،
نَزَلَ مَنْزِلَةَ اللَّازِمِ ، وَلَمْ يُقَدَّرْ لَهُ مَفْعُولٌ ، لِأَنَّ الْمُقَدَّرَ كَالْمَذْكُورِ ، وَهُوَ
ضَرْبَانِ : لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يُجْعَلَ الْفِعْلُ مُطْلَقًا ، كِنَايَةً عَنْهُ مُتَعَلِّقًا بِمَفْعُولٍ مُخْصُوصٍ
دَلَّتْ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ ، أَوْ لَا . الثَّانِي كَقَوْلِهِ تَعَالَى : قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ
يَعْمَلُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْمَلُونَ . (السَّكَكِيُّ) .

إِذَا لَوْ أُرِيدَ ذَلِكَ لَقِيلَ وَقَعَ الضَّرْبُ أَوْ وَجَدَ أُوثِقَتْ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الْفَاعِلِ
أَوْ الْمَفْعُولِ لَكُونِهِ عَيْنًا (فَإِذَا لَمْ يُذَكَّرْ) الْمَفْعُولُ بِهِ (مَعَهُ) أَيْ مَعَ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي
الْمُسْتَدِلُّ إِلَى فَاعِلِهِ (فَالْفَرْضُ إِنْ كَانَ إِثْبَاتُهُ) أَيْ إِثْبَاتُ ذَلِكَ الْفِعْلِ (لِفَاعِلِهِ
أَوْ نَفْيُهُ عَنْهُ مُطْلَقًا) أَيْ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ مَعْنَى الْفِعْلِ بِأَنْ يَرَادَ جَمِيعُ أَفْرَادِهِ
أَوْ خُصُوصٌ بِأَنْ يَرَادَ بَعْضُهَا وَمِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ تَعَلُّقِهِ بِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ فَضْلًا
عَنِ عُمُومِهِ وَخُصُوصِهِ (نَزَلَ) الْفِعْلُ الْمُتَعَدِّي (مَنْزِلَةَ اللَّازِمِ) وَلَمْ يُقَدَّرْ لَهُ مَفْعُولٌ
لِأَنَّ الْمُقَدَّرَ كَالْمَذْكُورِ (فِي أَنْ السَّامِعَ يَفْهَمُ مِنْهُمَا أَنَّ الْفَرْضَ الْإِخْبَارُ بِوُقُوعِ
الْفِعْلِ مِنَ الْفَاعِلِ بِاعْتِبَارِ تَعَلُّقِهِ بِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ قَوْلُنَا فَلَانِ يَعْطَى الدَّنَائِيرُ
يَكُونُ لِبَيَانِ جِنْسِ مَا يَتَنَاوَلُهُ الْإِعْطَاءُ لِالْبَيَانِ كُونَهُ مُعْطِيًا وَيَكُونُ كَلَامًا مَعَ
مَنْ أُثْبِتَ لَهُ إِعْطَاءُ غَيْرِ الدَّنَائِيرِ لَامَعَ مِنْ نَفْيِ أَنْ يَوْجَدَ مِنْهُ إِعْطَاءُ (وَهُوَ) أَيْ
هَذَا الْقِسْمُ الَّذِي نَزَلَ مَنْزِلَةَ اللَّازِمِ (ضَرْبَانِ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يُجْعَلَ الْفِعْلُ) حَالِ
كَوْنِهِ (مُطْلَقًا) أَيْ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ عُمُومٍ أَوْ خُصُوصٍ فِيهِ وَمِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ
تَعَلُّقِهِ بِالْمَفْعُولِ (كِنَايَةً عَنْهُ) أَيْ عَنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ حَالِ كَوْنِهِ (مُتَعَلِّقًا بِمَفْعُولٍ
مُخْصُوصٍ دَلَّتْ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ ، أَوْ لَا) يُجْعَلُ كَذَلِكَ (الثَّانِي كَقَوْلِهِ تَعَالَى - قُلْ هَلْ
يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ -) أَيْ لَا يَسْتَوِي مَنْ يَوْجَدُ لَهُ
حَقِيقَةُ الْعِلْمِ وَمَنْ لَا يَوْجَدُ ، وَإِنَّمَا قَدِمَ الثَّانِي لِأَنَّهُ بِاعْتِبَارِ كَثْرَةِ وَقُوعِهِ أَشَدَّ
الْعِنَاءَ بِحَالِهِ (السَّكَكِيُّ) ذَكَرَ فِي بَحْثِ إِفَادَةِ اللَّامِ الْاسْتِغْرَاقَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ
الْمَقَامُ خَطَابِيًّا لِاسْتِدْلَالِيَا كَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « الْمُؤْمِنُ غَرَّ كَرِيمٍ

ثُمَّ إِذَا كَانَ الْمَقَامُ خَطَائِبًا لَا اسْتِدْلَالَيًّا ، أَفَادَ ذَلِكَ مَعَ التَّعْمِيمِ دَفْعًا
لِتَحَكُّمِهِمْ ، وَالْأَوَّلُ كَقَوْلِ الْبُحْتَرِيِّ فِي الْمُعْتَزِّ بِاللهِ :

والمناقض خبث لثيم « حمل المعرفة باللام مفردا كان أو جمعا على الاستغراق
بغلة لإيهام أن القصد إلى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لأحد
المتساويين على الآخر ، ثم ذكر في بحث حذف المفعول أنه قد يكون القصد
إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطى إلى معنى
يفعل الإعطاء ويوجد هذه الحقيقة إيهاما للمبالغة بالطريق المذكورة في إفادة
اللام الاستغراق فجعل المصنف قوله « بالطريق المذكور » إشارة إلى قوله
ثم إذا كان المقام خطائبا لا استدلاليا حمل المعرفة باللام على الاستغراق وإليه
أشار بقوله (ثم) أى بعد كون الغرض ثبوت أصل الفعل وتنزيله منزلة
اللازم من غير اعتبار كونه كناية (إذا كان المقام خطائبا) يكتفى فيه بمجرد
الظن (لا استدلاليا) يطلب فيه اليقين البرهاني (أفاد) المقام أو الفعل (ذلك)
أى كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا (مع التعميم) فى أفراد الفعل
(دفعا لتحكم) اللازم من حمله على فرد دون فرد آخر ، وتحقيقه أن معنى يعطى
حيث يفعل الإعطاء فالإعطاء المعرفة بلام الحقيقة يحمل فى المقام الخطائبي
على استغراق الإعطاءات وشمولها لمبالغة لئلا يلزم ترجيح أحد المتساويين
على الآخر : لا يقال إفادة التعميم فى أفراد الفعل تنافى كون الغرض الثبوت
أو النفي عنه مطلقا أى من غير اعتبار عموم ولا خصوص . لأننا نقول : لا نسلم
ذلك فإن عدم كون الشيء معتبرا فى الغرض لا يستلزم عدم كونه مفادا
من الكلام فالتميم مفاد غير مقصود ، ولبعضهم فى هذا المقام تخيلات
فاسدة لا طائل تحتها فلم نتعرض لها (والأول) وهو أن يجعل الفعل مطلقا
كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص (كقول البحتري فى المعتز بالله) تعريضا
بالمستعين بالله :

شَجُوْهُ حُسَادِهِ وَغَيْظُ عِدَائِهِ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعَ وَاعٍ
أَيُّ أَنْ يَكُونَ ذُو رُؤْيَا وَذُو سَمْعٍ ، فَيَذْرُوكَ مُحَاسِنَهُ وَأَخْبَارَهُ الظَّاهِرَةَ
الْمُتَالِفَةَ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ الْإِمَامَةَ دُونَ غَيْرِهِ ، فَلَا يَجِدُوا إِلَى مُنَازَعَتِهِ سَبِيلًا ، وَإِلَّا
وَجِبَ التَّقْدِيرُ بِحَسَبِ الْقُرْآنِ .

(شجو حساده وغيظ عداه أن يرى مبصر ويسمع واع)

أَيُّ أَنْ يَكُونَ ذُو رُؤْيَا وَذُو سَمْعٍ فَيَذْرُوكَ (بالبصر) (محاسنه و) (بالسمع) (أخباره)
الظاهرة الدالة على استحقاقه الإمامة دون غيره فلا يجدوا) نصب عطفًا
على يذرك أي فلا يجد أعداؤه وحساده الذين يتمنون الإمامة (إلى منازعته)
الإمامة (سبيلًا) فالخلاص أنه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم أي من يصدر
عنه السماع والرؤية من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كتابتين عن
الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه ، وأخباره بادعاء
اللازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع
وسماع أخباره للدلالة على أن آثاره وأخباره بلغت من الكثرة والاشتهار
إلى حيث يمنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي
إلا تلك الآثار ولا يسمع الواحى إلا تلك الأخبار ، فذكر اللازم وأراد
باللازم على ما هو طريق السكناية ، ففي ترك المفعول والإعراض عنه إشعار
بأن فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة إلى حيث يكفي فيها مجرد أن يكون
ذو سمع وذو بصر حتى يعلم أنه المنفرد بالفضائل ، ولا يخفى أنه يفوت هذا
المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره (وإلا) أي وإن لم يكن الغرض عند علم
ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المستند إلى فاعله إثباته لفاعله أو نفيه عنه
مطلقًا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور (وجب التقدير بحسب القرآن)
الدالة على تعيين المفعول إن عا ما فقام وإن خاصًا فخاص : ولما وجب
تقدير المفعول تعين أنه مراد في المعنى ومخوف من اللفظ لغرض فأشار إلى

ثم الحذف : إِمَّا لِلْبَيَانِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ ، كَمَا فِي قَوْلِ الْمَشَيْتَةِ ، مَا لَمْ يَكُنْ تَعْلَقُهُ
بِهِ غَرِيبًا نَحْوُ : فَلَوْ شَاءَ لَهَذَا كَمْ أَتَجَمِّعِينَ ، بِخِلَافِ نَحْوِ :
• وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ • وَأَمَّا قَوْلُهُ :

وَلَمْ يُبْقِ مَنَى الشَّوْقِ غَيْرَ تَفَكَّرِي فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بَكَيْتُ تَفَكَّرَا
فَلَيْسَ مِنْهُ ، لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَوَّلِ الْبُكَاءَ الْحَقِيقِيَّ ،

تفصيل الغرض بقوله (ثم الحذف إِمَّا لِلْبَيَانِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ كَمَا فِي فِعْلِ الْمَشَيْتَةِ)
وَالْإِرَادَةَ وَنَحْوَهَا إِذَا وَقَعَ شَرْطًا فَإِنَّ الْجَوَابَ يَدُلُّ عَلَيْهِ وَبَيْنَهُ لَكِنْ
إِنَّمَا يَحْذَفُ (مَا لَمْ يَكُنْ تَعْلَقَهُ بِهِ) أَيْ تَعْلُقُ فِعْلَ الْمَشَيْتَةِ بِالْمَفْعُولِ (غَرِيبًا
نَحْوُ فَلَوْ شَاءَ لَهَذَا كَمْ أَتَجَمِّعِينَ) أَيْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ هَدَايَتَكُمْ لَهَذَا كَمْ أَتَجَمِّعِينَ ، فَإِنَّهُ
لَا قِيلَ لَوْ شَاءَ عِلْمُ السَّامِعِ أَنَّ هُنَاكَ شَيْئًا عُلِقَتْ الْمَشَيْتَةُ عَلَيْهِ لَكِنَّهُ مَبْهُمٌ
عِنْدَهُ فَإِذَا جَاءَ بِجَوَابِ الشَّرْطِ صَارَ مَبِينًا لَهُ وَهَذَا أَوْقَعَ فِي النَّفْسِ (بِخِلَافِ)
مَا إِذَا كَانَ تَعْلُقُ فِعْلَ الْمَشَيْتَةِ بِهِ غَرِيبًا فَإِنَّهُ لَا يَحْذَفُ حِينَئِذٍ كَمَا فِي (نَحْوِ) قَوْلِهِ :
(وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ) عَلَيْهِ وَلَكِنْ سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ
فَإِنَّ تَعْلُقَ فِعْلِ الْمَشَيْتَةِ بِبُكَاءِ الدَّمِ غَرِيبٌ فَذَكَرَهُ لِيَتَقَرَّرَ فِي نَفْسِ السَّامِعِ
وَيَأْنَسَ بِهِ (وَأَمَّا قَوْلُهُ :

فَلَمْ يَبْقِ مَنَى الشَّوْقِ غَيْرَ تَفَكَّرِي فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بَكَيْتُ تَفَكَّرَا
فَلَيْسَ مِنْهُ) أَيْ مِمَّا تَرَكَ فِيهِ حَذْفُ مَفْعُولِ الْمَشَيْتَةِ بِنَاءً عَلَى غَرَابَةِ تَعْلُقِهَا بِهِ عَلَى
مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ صُلْحُ الْأَفَاضِلِ فِي ضَرَامِ السَّقَطِ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ لَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي
تَفَكَّرَا بِكَيْتُ تَفَكَّرَا فَلَمْ يَحْذَفْ مِنْهُ مَفْعُولُ الْمَشَيْتَةِ ، وَلَمْ يَقُلْ لَوْ شِئْتُ بِكَيْتُ تَفَكَّرَا
لِأَنَّ تَعْلُقَ الْمَشَيْتَةِ بِبُكَاءِ التَّفَكُّرِ غَرِيبٌ كَتَعْلُقِهَا بِبُكَاءِ الدَّمِ وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ مِنْ هَذَا
الْقَبِيلِ (لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَوَّلِ الْبُكَاءَ الْحَقِيقِيَّ) لَا الْبُكَاءَ التَّفَكُّرِيَّ لِأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ
أَفَنَانِي النُّحُولَ فَلَمْ يَبْقِ مَنَى غَيْرَ نَحْوِاطَرِ تَجُولُ فِي حَتَّى لَوْ شِئْتُ الْبُكَاءَ فَرَبِيتُ
جُزُونِي وَعَصَرْتُ عَيْنِي لَيْسَبِلَ مِنْهَا دَمْعٌ لَمْ أَجِدْهُ وَخَرَجَ مِنْهَا يَدُلُّ الدَّمْعُ التَّفَكُّرَ

وَلَمَّا دَفَعْتُوهُمْ إِرَادَةَ فَوْرِ الْمَرَادِ ابْتِدَاءً كَقَوْلِهِ :

وَكَمْ ذُذْتُ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ وَسَوْرَةِ أَيَّامٍ حَزَزَنَ إِلَى الْعَظَمِ
إِذْ لَوْ ذَكَرَ الْلَحْمَ لَرُبَّمَا تَوَهُمَ قَبْلَ ذِكْرِ مَا بَعْدَهُ أَنَّ الْحَزَّ لَمْ يَنْتَهَ إِلَى الْعَظَمِ

فالبكاء الذي أراد إيقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدي إلى التفكير
ألبته ، والبكاء الثاني مقيد معدي إلى التفكير فلا يصلح أن يكون تفسيراً
للأول وبياناً له ، كما إذا قلت لو شئت أن تعطى درهما أعطيت درهمين كما
في دلائل الإعجاز : وما نشأ في هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قبل
إن الكلام في مفعول أبكى ، والمراد أن البيت ليس من قبيل ما حذف فيه
المفعول للبيان بعد الإيهام ، بل إنما حذف لغرض آخر : وقيل يحتمل أن
يكون المعنى لو شئت أن أبكى تفكراً بكيت تفكراً : أي لم يبق في مادة الدمع
فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكير فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول
المشيئة لغرابته ، وفيه نظر لأن ترتيب هذا الكلام على قوله : لم يبق مني الشوق
غير تفكري ، يأتي هذا المعنى عند التأمل الصادق ، لأن القدرة على بكاء التفكير
لا تتوقف على أن لا يبقى فيه غير التفكير فافهم (ولما لدفع توهم إرادة غير
المراد) عطف على إما للبيان (ابتداء) متعلق بتوهم (كقوله وكَمْ ذُذْتُ) أي
دفعتم (عني من تحامل حادث) يقال تحامل فلان على إذا لم يعدل ، وكَمْ خبرية
مبمها قوله من تحامل ، قالوا : وإذا فصل بين كم الخبرية ولمبمها بفعل متعد
وجب الإتيان بمن لئلا يلتبس بالمفعول ، ومحل كم النصب على أنها مفعول
ذُذْتُ . وقيل المميز محذوف : أي كم مرة ومن في من تحامل زائدة ، وفيه
نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرناه (وسورة أيام) أي
شدتها وصولتها (حَزَزَنَ) أي قطعن اللحم (إلى العظم) فحذف المفعول أعني
اللحم (إذ لَوْ ذَكَرَ اللحم لَرُبَّمَا تَوَهُمَ قَبْلَ ذِكْرِ مَا بَعْدَهُ) أي ما بعد اللحم
يعني إلى العظم (أن الحَزَّ لم ينته إلى العظم) وإنما كان في بعض اللحم فحذف

وَأَمَّا لِأَنَّهُ أُرِيدَ ذِكْرُهُ ثَانِيًا عَلَى وَجْهِهِ يَتَضَمَّنُ إِيقَاعَ الْفِعْلِ عَلَى صَرِيحِ لَفْظِهِ
إِظْهَارًا لِكَمَالِ الْمُنَابَةِ بِوُقُوعِهِ عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ :

قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّؤِّ دَدَ وَالْمَجْدِ وَالْمَكَارِمِ مِثْلًا
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ تَرْكَ مُوَاجَهَةِ الْمَدْرُوحِ بِطَلَبِ مِثْلِ لَهُ ،
وَأَمَّا لِلتَّعْمِيمِ مَعَ الْإِخْتِصَارِ كَقَوْلِكَ : قَدْ كَانَ مِنْكَ مَا يُؤْلِمُ : أَيْ كُلِّ أَحَدٍ
وَعَلَيْهِ : وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ ، وَأَمَّا لِلْمَجْرَدِ الْإِخْتِصَارِ عِنْدَ قِيَامِ قَرِينَةٍ

دَفْعًا لِهَذَا التَّوْهَمِ (وَأَمَّا لِأَنَّهُ أُرِيدَ ذِكْرُهُ) أَيْ ذِكْرُ الْمَفْعُولِ (ثَانِيًا عَلَى وَجْهِهِ
يَتَضَمَّنُ إِيقَاعَ الْفِعْلِ عَلَى صَرِيحِ لَفْظِهِ) لَا عَلَى الضَّمِيرِ لِلْعَائِدِ إِلَيْهِ (إِظْهَارًا لِكَمَالِ
الْعُنَايَةِ بِوُقُوعِهِ) أَيْ الْفِعْلِ (عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الْمَفْعُولِ حَتَّى كَأَنَّهُ لَا يَرْضَى أَنْ يَوْقِعَهُ
عَلَى ضَمِيرِهِ ، وَإِنْ كَانَ كُنَايَةً عَنْهُ (كَقَوْلِهِ :

قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّؤِّ دَدَ وَالْمَجْدِ وَالْمَكَارِمِ مِثْلًا)
أَيْ قَدْ طَلَبْنَا لَكَ مِثْلًا فَحُذِفَ مِثْلًا إِذْ لَوْ ذَكَرَهُ لَكَانَ الْمُنَاسِبُ
فَلَمْ نَجِدْهُ فَيَفُوتَ الْغَرَضُ أَعْنَى إِيقَاعِ عَدَمِ الْوُجُودِ عَلَى صَرِيحِ لَفْظِ الْمَثَلِ
(وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ) فِي حَذْفِ مَفْعُولِ طَلَبْنَا (تَرْكَ مُوَاجَهَةِ الْمَدْرُوحِ
بِطَلَبِ مِثْلِ لَهُ) قَصْدًا إِلَى الْمُبَالَغَةِ فِي التَّأْدِبِ مَعَهُ حَتَّى كَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَجُودُ الْمَثَلِ
لَهُ لِيُطْلَبَ ، فَإِنَّ الْعَاقِلَ لَا يَطْلُبُ إِلَّا مَا يَجُوزُ وَجُودُهُ (وَأَمَّا لِلتَّعْمِيمِ) فِي الْمَفْعُولِ
(مَعَ الْإِخْتِصَارِ كَقَوْلِكَ قَدْ كَانَ مِنْكَ مَا يُؤْلِمُ : أَيْ كُلِّ أَحَدٍ) بِقَرِينَةٍ أَنَّ الْمَقَامَ
مَقَامُ الْمُبَالَغَةِ ، وَلِهَذَا التَّعْمِيمُ وَإِنْ أَمَكُنْ أَنْ يَسْتَفَادَ مِنْ ذِكْرِ الْمَفْعُولِ بِصِيغَةِ
الْعُمُومِ ، لَكِنْ يَفُوتُ الْإِخْتِصَارُ حِينَئِذٍ (وَعَلَيْهِ) أَيْ وَعَلَى حَذْفِ الْمَفْعُولِ
لِلتَّعْمِيمِ مَعَ الْإِخْتِصَارِ ؛ وَرَدَ قَوْلُهُ تَعَالَى (وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ) أَيْ
جَمِيعِ عِبَادِهِ ، فَالْمَثَالُ الْأَوَّلُ يَفِيدُ الْعُمُومَ مِبَالَغَةً ، وَالثَّانِي تَحْقِيقًا (وَأَمَّا لِلْمَجْرَدِ
الْإِخْتِصَارِ) مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْتَبَرَ مَعَهُ فَائِدَةُ أُخْرَى مِنَ التَّعْمِيمِ وَغَيْرِهِ ، وَفِي بَعْضِ
النُّسخِ (عِنْدَ قِيَامِ قَرِينَةٍ) وَهُوَ تَذَكُّرُ مَا سَبَقَ فَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ . وَمَا يَقَالُ مِنْ

نَحْوُ : أَصْغَيْتُ إِلَيْهِ : أَيْ أَذْنِي ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ : أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ : أَيْ ذَاتَكَ
وَأَمَّا الرُّعَايَةُ عَلَى الْفَاعِلَةِ ، نَحْوُ : مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ، وَإِنَّمَا لَاسْتَهْجَانِ
ذِكْرُهُ ، كَقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : مَا رَأَيْتُ مِنْهُ ، وَلَا رَأَى مِنِّي : أَيْ
الْمَعْوَرَةَ . وَتَقْدِيمُ مَقْعُولِهِ ، وَنَحْوُهُ عَلَيْهِ لِرَدِّ الْخَطَأِ فِي التَّعْيِينِ كَقَوْلِكَ :
زَيْدًا عَرَفْتُ لِمَنْ أَعْتَقَدَ أَنَّكَ عَرَفْتَ إِنْسَانًا ، وَأَنَّهُ غَيْرُ زَيْدٍ ، وَتَقُولُ
لِنَا كَيْدِهِ :

أَن الْمُرَادَ عِنْد قِيَامِ قَرِينَةِ دَالَّةٍ عَلَى أَنَّ الْخَذْفَ لِمَجْرَدِ الْإِخْتِصَارِ لَيْسَ بِسَدِيدٍ
لِأَنَّ هَذَا الْمَعْنَى مَعْلُومٌ ، وَمَعَ هَذَا جَارٍ فِي سَائِرِ الْأَقْسَامِ فَلَا وَجْهَ لِتَخْصِصِهِ
بِمَجْرَدِ الْإِخْتِصَارِ (نَحْوُ أَصْغَيْتُ إِلَيْهِ : أَيْ أَذْنِي ، وَعَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الْخَذْفِ لِمَجْرَدِ
الْإِخْتِصَارِ (قَوْلُهُ) تَعَالَى - رَبِّ (أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ - أَيْ ذَاتَكَ) وَهَهُنَا يَحْثُوهُوَ
أَنَّ الْخَذْفَ لِلتَّعْيِيمِ مَعَ الْإِخْتِصَارِ إِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ قَرِينَةُ دَالَّةٍ عَلَى أَنَّ الْمَقْدَرِ عَامٍ
فَلَا تَعْيِيمٍ أَصْلًا وَإِنْ كَانَتْ فَالتَّعْيِيمُ مُسْتَفَادٌ مِنْ عُمُومِ الْمَقْدَرِ سِوَاهُ أَخَذْفٍ أَوْ
لَمْ يَخْذَفْ فَالْخَذْفُ لَا يَكُونُ إِلَّا لِمَجْرَدِ الْإِخْتِصَارِ (وَإِنَّمَا لِلرُّعَايَةِ عَلَى الْفَاعِلَةِ نَحْوُ)
قَوْلُهُ تَعَالَى - وَالْفُضْحَى وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَى (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى) أَيْ وَمَا
فَلَكَ وَحُصُولِ الْإِخْتِصَارِ أَيْضًا ظَاهِرٌ (وَإِنَّمَا لَاسْتَهْجَانِ ذِكْرُهُ) أَيْ ذِكْرُ
الْمَفْعُولِ (كَقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا : مَا رَأَيْتُ مِنْهُ) أَيْ مِنَ النَّبِيِّ
عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (وَلَا رَأَى مِنِّي : أَيْ لِلْمَعْوَرَةِ . وَإِنَّمَا لَنَسْكَتُهُ أُخْرَى) كَلِخَفَاتِهِ
أَوْ التَّمَكُّنِ مِنْ إِسْكَارِهِ إِنْ مَسَّتْ إِلَيْهِ حَاجَةٌ أَوْ تَعْيِينُهُ حَقِيقَةً أَوْ ادِّعَاءُ وَنَحْوُ
ذَلِكَ (وَتَقْدِيمُ مَفْعُولِهِ) أَيْ مَفْعُولِ الْفِعْلِ (وَنَحْوُهُ) أَيْ نَحْوُ الْمَفْعُولِ مِنَ
الْجَمْعِ وَالْمَجْرُورِ وَالظَّرْفِ وَالْحَالِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ (عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الْفِعْلِ (الرَّدُّ
الْخَطَأِ فِي التَّعْيِينِ كَقَوْلِكَ زَيْدًا عَرَفْتُ لِمَنْ أَعْتَقَدَ أَنَّكَ عَرَفْتَ إِنْسَانًا) وَأَصَابَ
فِي ذَلِكَ (وَ) اَعْتَقَدَ (أَنَّهُ غَيْرُ زَيْدٍ) وَأَخْطَأَ فِيهِ (وَتَقُولُ لِنَا كَيْدِهِ) أَيْ تَأْكِيدُ

لَا غَيْرَهُ ، وَلِهَذَا لَا يُقَالُ : مَا زَيْدًا ضَرَبْتُ وَلَا غَيْرَهُ ؛ وَلَا مَا زَيْدًا ضَرَبْتُ
وَلَكِنْ أَكْرَمْتُهُ ، وَأَمَّا نَحْوُ : زَيْدًا عَرَفْتُهُ ، فَتَأْكِيدٌ إِنْ قُدِّرَ الْمُفَسِّرُ
قَبْلَ الْمَنْصُوبِ ، وَإِلَّا فَتَخْصِصٌ ،

هذا الرد : زيدا عرفت (لا غيره) وقد يكون أيضاً لرد الخطأ في الاشتراك
كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد أنك عرفت زيدا وعمرا ، وتقول لتأكيد
زيدا عرفت وحده ، وكذا في نحو زيدا أكرم وعمرا لا تكرم أمرا
ونهما فكان الأحسن أن يقول لإفادة الاختصاص (ولذلك) أى ولأن
التقديم لرد الخطأ في تعيين المفعول مع الإصابة في اعتقاد وقوع الفعل
على مفعول ما (لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره) لأن التقديم يدل على وقوع
الضرب على غير زيد تحقيقاً لمعنى الاختصاص ، وقولك ولا غيره ينفي ذلك
فيكون مفهوم التقديم مناقضاً لمنطوق لا غيره ، نعم لو كان التقديم لغرض
آخر غير التخصيص جاز ما زيدا ضربت ولا غيره وكذا زيدا ضربت
وغيره (ولا ما زيدا ضربت ولكن أكرمته) لأن مبنى الكلام ليس على أن
الخطأ واقع في الفعل بأنه الضرب حتى ترده إلى الصواب بأنه الإكرام ، وإنما
الخطأ في تعيين المصروب فردّه إلى الصواب أن يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا
(وأما نحو زيدا عرفته فتأكيد إن قدر) الفعل المحذوف (المفسر) بالفعل المذكور
(قبل المنصوب) أى عرفت زيدا عرفته (وإلا) أى وإن لم يقدر المفسر قبل
المنصوب بل بعده (فتخصيص) أى زيدا عرفت عرفته لأن المحذوف المقدر
كالمذكور فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور في إفادة الاختصاص
كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته محتمل للمعنيين التخصيص والتأكيد
فالرجوع في التعيين إلى القرائن وعند قيام القرينة على أنه للتخصيص
يكون أؤكد من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرار ، وفي بعض النسخ

وَأَمَّا نَحْوُ : وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ، فَلَا يُفِيدُ إِلَّا التَّخْصِصَ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ :
بَزِيدٍ مَرَرْتُ . وَالتَّخْصِصُ لَازِمٌ لِلتَّقْدِيمِ غَالِبًا ، وَلِهَذَا يُقَالُ فِي إِيَّاكَ نَعْبُدُ
وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ، مَعْنَاهُ : نَخْصُصُكَ بِالْعِبَادَةِ وَالِاسْتِعَانَةِ ،

(وَأَمَّا نَحْوُ — وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ — فَلَا يُفِيدُ إِلَّا التَّخْصِصَ) لَامْتِنَاعِ أَنْ يَقْدَرَ الْفِعْلُ
مُقَدِّمًا نَحْوَ أَمَّا فَهَدَيْنَا ثَمُودَ لِاتِّزَامِهِمْ وَجُودَ فَاصِلٍ بَيْنَ أَمَّا وَالْفَاءِ ، بَلِ الْقَدِيرُ
أَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَا فَهَدَيْنَاهُمْ بِتَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ ، وَفِي كَوْنِ هَذَا التَّقْدِيمِ لِلتَّخْصِصِ
نَظَرٌ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مَعَ الْجَهْلِ بِثَبُوتِ أَصْلِ الْفِعْلِ كَمَا إِذَا جَاءَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو
ثُمَّ سَأَلَكَ سَائِلٌ مَا فَعَلْتَ بِهِمَا ، فَتَقُولُ أَمَّا زَيْدًا فَضَرَبْتَهُ وَأَمَّا عَمْرًا فَأَكْرَمْتَهُ
غَلِيظًا (وَكَذَلِكَ) أَيْ وَمِثْلَ زَيْدًا عَرَفْتَ فِي إِفَادَةِ الْإِخْتِصَاصِ (قَوْلِكَ زَيْدٌ
مَرَرْتُ) فِي الْمَفْعُولِ بِوَسْطَةِ مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّكَ مَرَرْتَ بِإِنْسَانٍ وَأَنَّهُ غَيْرُ زَيْدٍ
وَكَذَلِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مَرَرْتُ وَفِي الْمَسْجِدِ صَلَّيْتُ وَتَأْدِيَا ضَرْبَتِهِ وَمَاشِيَا حَجَّجْتُ
> وَالتَّخْصِصُ لَازِمٌ لِلتَّقْدِيمِ غَالِبًا (أَيْ لَا يَنْفَكُ عَنِ تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ وَنَحْوِهِ
فِي أَكْثَرِ الصُّوَرِ بِشَهَادَةِ اسْتِقْرَاءِ وَحُكْمِ الذُّوقِ . وَإِنَّمَا قَالَ غَالِبًا ، لِأَنَّ الْقُرْآنَ
الْكَلِمَةَ غَيْرَ مُتَحَقِّقَةٍ ، إِذِ التَّقْدِيمُ قَدْ يَكُونُ لِأَغْرَاضٍ أُخْرَى كَمَجْرَدِ الْإِثْنَامِ
وَالْتَبَرُّكَ وَالِاسْتِلْذَازِ وَمُوَافَقَةِ كَلَامِ السَّامِعِ وَضَرُورَةِ الشُّعْرِ وَرِعَايَةِ السَّجْعِ
وَالْفَاصِلَةِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى - خَذُوهُ فَعْلُوهُ ، ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ
ثُمَّ فِي سِلْسِلَةِ ذُرْعَاهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ - وَقَالَ - وَإِنْ عَلَيْكُمْ لِحَافِظِينَ -
وَقَالَ - فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ - وَقَالَ - وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ
وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ - إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَحْسُنُ فِيهِ اعْتِبَارُ التَّخْصِصِ
عِنْدَ مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِأَسَالِيبِ الْكَلَامِ (وَلِهَذَا) أَيْ وَلِأَنَّ التَّخْصِصَ لَازِمٌ
لِلتَّقْدِيمِ غَالِبًا (يُقَالُ - إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ - مَعْنَاهُ نَخْصُصُكَ بِالْعِبَادَةِ
وَالِاسْتِعَانَةِ) بِمَعْنَى نَجْعَلُكَ مِنْ بَيْنِ الْمَوْجُودَاتِ مَخْصُوصًا بِذَلِكَ لَا نَعْبُدُ وَلَا

وَقِي : لِإِلَى اللَّهِ تَحْشَرُونَ ، مَتَنَاهُ : إِلَيْهِ تَحْشَرُونَ لَا إِلَى غَيْرِهِ ، وَيُقِيدُ
فِي الْجَمِيعِ وَرَاءَ التَّخْصِصِ اهْتِمَامًا بِالْمَقْدَمِ ، وَلِهَذَا يُقَدَّرُ فِي بَسْمِ اللَّهِ مُؤَخَّرًا .
وَأُورِدَ : اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ . وَأَجِيبَ بِأَنَّ الْأَهَمَّ فِيهِ الْقِرَاءَةُ ، وَبَيَانُهُ
مُتَعَلِّقٌ بِاقْرَأَ الثَّانِي ، وَتَمَتَّقِ الْأَوَّلِ أَوْجِدِ الْقِرَاءَةَ . وَتَقْدِيمُ بَعْضٍ مَسْئُولًا
عَلَى بَعْضٍ ، لِأَنَّ أَصْلَهُ التَّقْدِيمُ ، وَلَا مُقْتَضَى لِلْمَدُولِ عَنْهُ ، كَالْفَاعِلِ فِي نَحْوِ :
ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ،

نَسْتَعِينُ غَيْرَكَ (وَفِي لِإِلَى اللَّهِ تَحْشَرُونَ مَعْنَاهُ إِلَيْهِ تَحْشَرُونَ لَا إِلَى غَيْرِهِ ، وَيُقِيدُ
التَّقْدِيمُ (فِي الْجَمِيعِ) أَيْ جَمِيعَ صُورِ التَّخْصِصِ (وَرَاءَ التَّخْصِصِ) أَيْ بَعْدَهُ
(اهْتِمَامًا بِالْمَقْدَمِ) لِأَنَّهُمْ يَقْدُمُونَ الَّذِي شَأْنُهُ أَهَمُّ وَهَمُّ بَيَانِهِ أَعْنَى (وَلِهَذَا
يُقَدَّرُ) الْمُدُوفُ (فِي بَسْمِ اللَّهِ مُؤَخَّرًا) أَيْ بِسْمِ اللَّهِ أَفْعَلُ كَذَا لِيُقِيدَ مَعَ
الِاخْتِصَاصِ الْإِهْتِمَامَ ، لِأَنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا يَبْدِءُونَ بِأَسْمَاءِ أَهْتَمُّ فَيَقُولُونَ
يَا مُمُ اللَّاتِ يَا مُمُ الْعَزَى فَقَصِدَ الْمَوْحِدَ تَخْصِصَ اسْمِ اللَّهِ بِالْإِبْتِدَاءِ لِلْإِهْتِمَامِ
وَالرَّدِّ عَلَيْهِمْ (وَأُورِدَ : اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ) يَعْنِي لَوْ كَانَ التَّقْدِيمُ مُفِيدًا لِلِاخْتِصَاصِ
وَالِإِهْتِمَامِ لَوَجِبَ أَنْ يُؤَخَّرَ الْفِعْلُ وَيُقَدَّمَ بِاسْمِ رَبِّكَ ، لِأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى
أَحَقُّ بِرِعَايَةِ مَا نَجِبَ رِعَايَتَهُ (وَأَجِيبَ بِأَنَّ الْأَهَمَّ فِيهِ الْقِرَاءَةُ) لِأَنَّهَا أَوَّلُ سُورَةٍ
نَزَلَتْ فَكَانَ الْأَمْرُ بِالْقِرَاءَةِ أَهَمُّ بِاعْتِبَارِ هَذَا الْعَارِضِ ، وَإِنْ كَانَ ذِكْرُ اللَّهِ أَهَمُّ
فِي نَفْسِهِ . هَذَا جَوَابُ جَارِ اللَّهِ الْعَلَامَةِ فِي الْكَشَافِ (وَبَيَانُهُ) أَيْ بِاسْمِ رَبِّكَ
(مُتَعَلِّقٌ بِاقْرَأَ الثَّانِي) أَيْ هُوَ مَفْعُولُ اقْرَأَ الَّذِي بَعْدَهُ (وَمَعْنَى) اقْرَأَ (الْأَوَّلِ
أَوْجِدِ الْقِرَاءَةَ) مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ تَعْلِيلِهِ إِلَى مَقْرُوءٍ بِهِ كَمَا فِي فَلَانٍ يُعْطَى وَيَمْنَعُ
كَلَامًا فِي الْمِفْتَاحِ (وَتَقْدِيمُ بَعْضٍ مَعْمُولَاتِهِ) أَيْ مَعْمُولَاتِ الْفِعْلِ (عَلَى بَعْضٍ
لِأَنَّ أَصْلَهُ) أَيْ أَصْلَ ذَلِكَ الْبَعْضِ (التَّقْدِيمِ) عَلَى الْبَعْضِ الْآخَرِ (وَلَا مُقْتَضَى
لِلْمَدُولِ عَنْهُ) أَيْ عَنِ الْأَصْلِ (كَالْفَاعِلِ فِي نَحْوِ ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا) لِأَنَّهُ عَمْدَةٌ
فِي الْكَلَامِ وَحَقُّهُ أَنْ يَلِيَ الْفِعْلَ وَإِنَّمَا قَالَ فِي نَحْوِ ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، لِأَنَّ

وَالْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ فِي نَحْوِ: أُعْطِيَتْ زَيْدًا دِرْهَمًا، أَوْ لِأَن ذِكْرَهُ أَهَمُّ، كَقَوْلِكَ
قَتَلَ الْخَارِجِيُّ فُلَانًا، أَوْ لِأَن فِي التَّأخِيرِ إِخْلَالًا بَيِّنَانِ الْمَعْنَى نَحْوُ: وَقَالَ
رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ، فَإِنَّهُ لَوْ أَخَّرَ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ،
عَنْ قَوْلِهِ: يَكْتُمُ إِيمَانَهُ، لَتَوَهَّم أَنَّهُ مِنْ صِلَةِ بِكْتُمُ، فَلَا يُفْهَمُ أَنَّهُ مِنْهُمْ،

فِي نَحْوِ ضَرْبِ زَيْدًا غَلَامَهُ مُقْتَضِيًا لِلْعَدُولِ عَنِ الْأَصْلِ (وَالْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ فِي نَحْوِ
أُعْطِيَتْ زَيْدًا دِرْهَمًا) فَإِنْ أَصْلُهُ التَّقْدِيمُ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْفَاعِلِيَّةِ وَهُوَ أَنَّهُ
عَاطٍ: أَيْ آخِذٌ لِلْعَطَاءِ (أَوْ لِأَن ذِكْرَهُ) أَيْ ذَكَرَ ذَلِكَ الْبَعْضُ الَّذِي يَقْدُمُ
(أَهَمُّ) جَعَلَ الْأَهْمِيَّةَ هَهُنَا قِسْمًا لَكُونِ الْأَصْلُ التَّقْدِيمُ وَجَعَلَهَا فِي الْمُسْنَدِ
إِلَيْهِ شَامِلَةً لَهُ وَلِغَيْرِهِ مِنَ الْأُمُورِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلتَّقْدِيمِ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِلْمِفْتَاحِ وَلَمَّا
ذَكَرَهُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَاهِرِ حَيْثُ قَالَ إِنَّا لَمْ نَجِدْهُمْ اعْتَمَدُوا فِي التَّقْدِيمِ شَيْئًا يَجْرَى
بِحُجْرَةِ الْأَصْلِ غَيْرِ الْعَنَاءِ وَالْإِهْتِمَامِ لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يَفْسَرَ وَجْهَ الْعَنَاءِ بِشَيْءٍ يَعْرِفُ لَهُ
مَعْنًى، وَقَدْ ظَنُّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ أَنَّهُ يَكْفِي أَنْ يُقَالَ قَدِمَ لِلْعَنَاءِ، وَلَكُونَهُ أَهَمُّ
مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يَذْكَرَ مِنْ أَيْنَ كَانَتْ تِلْكَ الْعَنَاءُ، وَبِمِ كَانِ أَهَمُّ؟ فَرَادَ الْمُصَنِّفُ
بِالْأَهْمِيَّةِ هَهُنَا الْأَهْمِيَّةَ الْعَارِضَةَ بِحَسَبِ اعْتِنَاءِ الْمُتَكَلِّمِ أَوِ السَّمَاعِ بِشَأْنِهِ وَالْإِهْتِمَامِ
بِمَالِهِ لَغَرَضٍ مِنَ الْأَغْرَاضِ (كَقَوْلِهِ قَتَلَ الْخَارِجِيُّ فُلَانًا) لِأَنَّ الْأَهَمُّ فِي تَعْلُقِ
الْقَتْلِ هُوَ الْخَارِجِيُّ الْمَقْتُولُ لِيَتَخَلَّصَ النَّاسُ مِنْ شَرِّهِ (أَوْ لِأَن فِي التَّأخِيرِ
إِخْلَالًا بَيِّنَانِ الْمَعْنَى نَحْوِ) قَوْلُهُ تَعَالَى (وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ
إِيمَانَهُ - فَإِنَّهُ لَوْ أَخَّرَ) قَوْلُهُ (مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ) عَنْ قَوْلِهِ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ (لَتَوَهَّمُ
أَنَّهُ مِنْ صِلَةِ بِكْتُمُ) أَيْ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ (فَلَمْ يُفْهَمُ أَنَّهُ) أَيْ ذَلِكَ
الرَّجُلُ كَانَ (مِنْهُمْ) أَيْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ. وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ ذَكَرَ لِرَجُلٍ ثَلَاثَةً
أَوْ صَافٍ قَدِمَ الْأَوَّلُ أَعْنَى مُؤْمِنٌ لَكُونَهُ أَشْرَفُ، ثُمَّ الثَّانِي وَهُوَ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ

أَوْ بِالتَّنَاسُبِ : كَرِيعَةِ الْفَاصِلَةِ نَحْوُ : فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى .

القصر

حَقِيقِيٌّ ، وَغَيْرُ حَقِيقِيٍّ ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا نَوْعَانِ : قَصْرُ الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ ، وَقَصْرُ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ ،

لثلاثا يتوهم خلاف المقصود (أو) لأن في التأخير إخلالا (بالتناسب كَرِيعَةِ الْفَاصِلَةِ نَحْوُ - فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى - بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لأن فواصل الآي على الألف .

القصر

في اللغة الحبس . وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشئ بطريق مخصوص وهو (حقيقي وغير حقيقي) لأن تخصيص الشيء بالشيء إما أن يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الأمر بأن لا يتجاوزه إلى غيره أصلا وهو الحقيقي ، أو بحسب الإضافة إلى شيء آخر بأن لا يتجاوزه إلى ذلك الشيء وإن أمكن أن يتجاوزه إلى شيء آخر في الجملة ، وهو غير حقيقي ، بل إضافي كقولك ما زيد إلا قائم بمعنى أنه لا يتجاوز القيام إلى القعود ، لا بمعنى أنه لا يتجاوزه إلى صفة أخرى أصلا . وانقسامه إلى الحقيقي والإضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الإضافات (وكل منهما) أي من الحقيقي وغيره (نوعان : قصر الموصوف على الصفة) وهو أن لا يتجاوز الموصوف من تلك الصفة إلى صفة أخرى ، لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر (وقصر الصفة على الموصوف) وهو أن لا تتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف إلى موصوف آخر ، لكن يجوز أن يكون لذلك

وَالْمُرَادُ بِالصِّفَةِ هَهُنَا الصِّفَةُ الْمَنْبُوتَةُ لَا النَّمْتُ ، وَالْأَوَّلُ مِنَ الْحَقِيقِيِّ نَحْوُ :
 مَازِيدٌ إِلَّا كَاتِبٌ إِذَا أُرِيدَ أَنَّهُ لَا يَتَصِفُ بِغَيْرِهَا ، وَهُوَ لَا يَكَادُ يُوْجَدُ لَتَعْدُرِ
 الْإِحَاطَةُ بِصِفَاتِ الشَّيْءِ ، وَالثَّانِي كَثِيرٌ نَحْوُ : مَا فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ ، وَقَدْ
 يُقْصَدُ بِهِ الْمُبَالَغَةُ ، لِعَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِغَيْرِ الْمَذْكُورِ ،

الموصوف صفات آخر (والمراد بالصفة ههنا الصفة المنبوتة) أعني المعنى
 القائم بالغير (لا النمت النحوى) أعني التابع الذى يدل على معنى فى متبوعه
 غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فى مثل أعجبنى هذا العلم
 وتفرقهما فى مثل العلم حسن ، ومررت بهذا الرجل ، وأما نحو قولك
 مازيد إلا أخوك ، وما الباب إلا ساج ، وما هذا إلا زيد فن قصر
 الموصوف على الصفة تقديرًا ، إذ المعنى أنه مقصور على الاتصاف بكونه أخا
 أو ساجًا أو زيدًا ، (والأول) أى قصر الموصوف على الصفة (من الحقيقى
 نحو : مازيد إلا كاتب إذا أريد أنه لا يتصف بغيرها) أى غير الكتابة من
 للصفات (وهو لا يكاد يوجد لتعذر الإحاطة بصفات الشيء) حتى يمكن
 إثبات الشيء منها ونفى ما عداها بالكلية بل هذا محال لأن للصفة المنفية نقيضا
 وهو من الصفات التى لا يمكن نفيا ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين ، مثلا إذا
 قلنا مازيد إلا كاتب وأردنا أنه لا يتصف بغيرها لزم أن لا يتصف بالقيام
 ولا بنقيضه وهو محال ، (والثانى) أى قصر الصفة على الموصوف من
 الحقيقى (كثير نحو : ما فى الدار إلا زيد) على معنى أن الحصول فى الدار
 المعينة مقصور على زيد (وقد يقصد به) أى بالثانى (المبالغة لعدم الاعتداد
 بغير المذكور) كما يقصد بقولنا ما فى الدار إلا زيد أن جميع من فى الدار ممن
 علما زيدا فى حكم العدم فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا ، وأما فى القصر الغير
 الحقيقى فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم ، بل يكون المراد أن الحصول
 فى الدار مقصور على زيد بمعنى أنه ليس حاصلا لغيره وإن كان حاصلا

وَالْأَوَّلُ مِنْ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ تَخْصِصُ أَمْرٍ بِصِفَةٍ دُونَ أُخْرَى أَوْ مَكَانَهَا ، وَالثَّانِي تَخْصِصُ صِفَةٍ أَمْرٍ دُونَ آخَرَ أَوْ مَكَانَهُ ، فَكُلُّهُمَا ضَرْبَانِ ، وَالْمُخَاطَبُ بِالْأَوَّلِ مِنْ ضَرْبِي كُلٍّ مَنِ يَعْتَقِدُ الشَّرَكَةَ ،

لبكر ومخالد ، (والأول) أى قصر الموصوف على الصفة (من غير الحقيقي تخصيص أمر بصفة دون) صفة (أخرى ، أو مكانها) أى تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى ، (والثاني) أى قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي (تخصيص صفة بأمر دون) أمر (آخر أو مكانه) وقوله : دون أخرى معناه متجاوزاً الصفة الأخرى فإن المخاطب اعتقد اشتراكه فى صفتين والمتكلم يخصه بإحدهما ويتجاوز الأخرى ، ومعنى دون فى الأصل أدنى مكان من الشيء ، يقال هذا دون ذلك إذا كان أحط منه قليلاً ، ثم استعملت للتفاوت فى الأحوال والرتب ، ثم اتسع فيه فاستعمل فى كل تجاوز حد إلى حد وتخطى حكم إلى حكم . ولقائل أن يقول إن أريد بقوله دون أخرى ودون آخر دون صفة واحدة أخرى ودون أمر واحد آخر فقد خرج من ذلك ما إذا اعتقد المخاطب اشتراك ما فوق الاثنين كقولنا ما زيد إلا كاتب لمن اعتقده كاتباً وشاعراً ومنجماً ، وقولنا ما كاتب إلا زيد لمن اعتقد الكاتب زيداً وعمراً وبكراً ، وإن أريد أعم من الواحد وغيره فقد دخل فى هذا التفسير القصر الحقيقي ، وكذا الكلام على قوله مكان أخرى ومكان آخر (فكل منهما) أى فعل من هذا الكلام ومن استعمال لفظة أوفيه أن كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف (ضربان) الأول التخصيص بشيء دون شيء ، والثاني التخصيص بشيء مكان شيء (والمخاطب بالأول من ضربى كل) من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ، ويعنى بالأول التخصيص بشيء دون شيء (من يعتقد الشركة) أى شركة صفتين

وَيُسَمَّى قَصْرَ إِفْرَادٍ، لِقَطْعِ الشَّرِكَةِ، وَبِالثَّانِي مَنْ يَمْتَقِدُ الْعَكْسَ، وَيُسَمَّى قَصْرَ قَلْبٍ، لِقَلْبِ حُكْمِ الْمُخَاطَبِ، أَوْ تَسَاوِيَا عِنْدَهُ، وَبُسَمَى قَصْرَ تَعْيِينَ،

فِي مَوْصُوفٍ وَاحِدٍ فِي قَصْرِ الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ وَشَرِكَةِ مَوْصُوفَيْنِ فِي صِفَةٍ وَاحِدَةٍ فِي قَصْرِ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ، فَالْمُخَاطَبُ يَقُولُنَا مَا زَيْدٌ إِلَّا كَاتِبٌ مَنْ يَعْتَقِدُ اتِّصَافَهُ بِالشَّعْرِ وَالْكِتَابَةِ، وَيَقُولُنَا مَا كَاتِبٌ إِلَّا زَيْدٌ مَنْ يَعْتَقِدُ اشْتِرَاكَ زَيْدٍ وَعَمْرُو فِي الْكِتَابَةِ (وَيُسَمَّى) هَذَا الْقَصْرَ (قَصْرَ إِفْرَادٍ لِقَطْعِ الشَّرِكَةِ) الَّتِي اعْتَقَدَهَا الْمُخَاطَبُ (و) الْمُخَاطَبُ (بِالثَّانِي) أَعْنَى التَّخْصِصِ بِشَيْءٍ مَكَانَ شَيْءٍ مِنْ ضَرْبِي كُلِّ مِنَ الْقَصْرَيْنِ (مَنْ يَعْتَقِدُ الْعَكْسَ) أَيْ عَكْسَ الْحُكْمِ الَّذِي أَثْبَتَهُ الْمُتَكَلِّمُ فَالْمُخَاطَبُ يَقُولُنَا مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ مَنْ اعْتَقَدَ اتِّصَافَهُ بِالْقُعُودِ دُونَ الْقِيَامِ، وَيَقُولُنَا مَا شَاعِرٌ إِلَّا زَيْدٌ مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الشَّاعِرَ عَمْرُو لَا زَيْدٌ (وَيُسَمَّى) هَذَا الْقَصْرَ (قَصْرَ قَلْبٍ لِقَلْبِ حُكْمِ الْمُخَاطَبِ، أَوْ تَسَاوِيَا عِنْدَهُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ يَعْتَقِدُ الْعَكْسَ عَلَى مَا يَفْصَحُ عَنْهُ لَفْظُ الْإِبْضَاحِ : أَيْ الْمُخَاطَبُ بِالثَّانِي، إِمَّا مَنْ يَعْتَقِدُ الْعَكْسَ وَإِمَّا مَنْ تَسَاوَى عِنْدَهُ الْأَمْرَانِ : أَعْنَى الْإِتِّصَافَ بِالصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ وَغَيْرِهَا فِي قَصْرِ الْمَوْصُوفِ وَاتِّصَافَ الْأَمْرِ الْمَذْكُورِ وَغَيْرِهِ بِالصِّفَةِ فِي قَصْرِ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ حَتَّى يَكُونَ الْمُخَاطَبُ يَقُولُنَا : مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ مَنْ يَعْتَقِدُ اتِّصَافَهُ بِالْقِيَامِ أَوْ الْقُعُودِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ بِالتَّعْيِينِ، وَقُولُنَا مَا شَاعِرٌ إِلَّا زَيْدٌ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ الشَّاعِرَ إِمَّا زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْلَمَهُ عَلَى التَّعْيِينِ (وَيُسَمَّى) هَذَا الْقَصْرَ (قَصْرَ تَعْيِينَ) لِتَعْيِينِهِ مَا هُوَ غَيْرُ مَعْيْنٍ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ . فَالْحَاصِلُ أَنَّ التَّخْصِصَ بِشَيْءٍ دُونَ شَيْءٍ آخَرَ قَصْرَ إِفْرَادٍ، وَالتَّخْصِصَ بِشَيْءٍ مَكَانَ شَيْءٍ إِنْ اعْتَقَدَ الْمُخَاطَبُ فِيهِ الْعَكْسَ قَصْرَ قَلْبٍ وَإِنْ تَسَاوَا عِنْدَهُ قَصْرَ تَعْيِينَ؛ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّا لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ فِي قَصْرِ التَّعْيِينِ تَخْصِصَ شَيْءٍ بِشَيْءٍ مَكَانَ شَيْءٍ آخَرَ فَلَا يَخْفَى أَنَّ فِيهِ تَخْصِصَ شَيْءٍ بِشَيْءٍ دُونَ آخَرَ، فَإِنْ قُولُنَا مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ لَمْ يَرُدَّهُ بَيْنَ

وَشَرَطُ قَصْرِ الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ إِفْرَادًا عَدَمُ تَنَافِي الْوَصْفَيْنِ ، وَقَلْبًا تَحَقُّقُ
تَنَافِيهِمَا ، وَقَصْرُ التَّعْيِينِ أَعْمُ ،

القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود ، ولهذا جعل السكاكي
التخصيص بشيء دون شيء مشتركاً بين قصر الأفراد والقصر الذي سماه
المصنف قصر تعيين ، وجعل التخصيص بشيء مكان شيء قصر قلب فقط
(وشرط قصر الموصوف على الصفة إفراداً عدم تنافي الوصفين) ليصح
اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى تكون الصفة المنفية في قولنا
ما زيد إلا شاعر كونه كاتباً أو منجماً لا كونه مفحماً : أى غير شاعر لأن
الإفحام وهو وجدان الرجل غير شاعر يتنافى الشاعرية (و) شرط قصر
الموصوف على الصفة (قلباً تحقق تنافيهما) أى تنافي الوصفين حتى يكون
المتنى في قولنا ما زيد إلا قائم كونه قاعداً أو مضطجماً أو نحو ذلك مما يتنافى القيام ،
ولقد أحسن صاحب المفتاح في إهمال هذا الاشتراط لأن قولنا ما زيد إلا شاعر
لمن اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر قصر قلب على ما صرح به في المفتاح
مع عدم تنافي الشعر والكهابة ، ومثل هذا خارج عن أقسام القصر
على ما ذكره المصنف . لا يقال هذا شرط الحسن أو المراد التنافي في اعتقاد
المخاطب : لأننا نقول : أما الأول فلا دلالة للفظ عليه مع أننا لا نسلم عدم حسن
قولنا ما زيد إلا شاعر لمن اعتقده كاتباً غير شاعر ، وأما الثانى فلأن التنافي
بحسب اعتقاد المخاطب معلوم مما ذكره في تفسيره أن قصر القلب هو الذي
يعتقد المخاطب فيه العكس فيكون هذا الاشتراط ضائعاً . وأيضاً لم يصح قول
المصنف إن السكاكي لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين ، وعلل المصنف
رحمه الله اشتراط تنافي الوصفين بقوله : ليكون إثبات الصفة مشعراً بانتهاء
غيرها ، وفيه نظر بين في الشرح (وقصر التعيين أعم) من أن يكون الوصفان
فيه متنافيين أولاً ، فكل مثال يصلح لقصر الأفراد . والقلب يصلح لقصر
التعيين من غير عكس .

وَلَقَصْرٍ طَرُقٍ : مِنْهَا الْعَطْفُ ، كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِ إِفْرَادًا زَيْدٌ شَاعِرٌ
لَا كَاتِبٌ ، أَوْ مَا زَيْدٌ كَاتِبًا بَلْ شَاعِرٌ ، وَقَلْبًا : زَيْدٌ قَائِمٌ لَا قَاعِدٌ ، وَمَا زَيْدٌ
قَاعِدًا بَلْ قَائِمٌ ، وَفِي قَصْرِهَا : زَيْدٌ شَاعِرٌ لَا عَمْرُو ، أَوْ مَا عَمْرُو شَاعِرًا بَلْ زَيْدٌ .
وَمِنْهَا لَفْظِي وَالْإِسْتِنَاءُ ، كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِه :

طرق القصر

(ولقصر طرق) والمذكور ههنا أربعة وغيرها قد سبق ذكره .
فالأربعة المذكورة ههنا (منها العطف كقولك في قصره) أى قصر الموصوف
على الصفة (إفراد زيد شاعر لا كاتب أو ما زيد كاتبًا بل شاعر) مثل بمثالين
أولهما الوصف المثبت فيه معطوف عليه والمتى معطوف ، والثاني بالعكس
(وقلبا زيد قائم لا قاعد أو ما زيد قائمًا بل قاعد) . فإن قلت : إذا تحقق
تتافى الوصفين في قصر القلب فإثبات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير فما
غائبة نفي الغير وإثبات المذكور بطريق الحصر . قلت : الفائدة فيه التنبيه على
رد الخطأ فيه وأن المخاطب اعتقد العكس ، فإن قولنا زيد قائم وإن دل
على نفي القعود لكنه خال عن الدلالة على أن المخاطب اعتقد أنه قاعد (وفي
قصرها) أى قصر للصفة على الموصوف إفرادًا أو قلبا بحسب المقام (زيد
شاعر لا عمرو أو ما عمرو شاعرا بل زيد) ويجوز ما شاعر عمرو بل زيد
يقتضي الخبر لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان العمل . ولما لم يكن
في قصر الموصوف على الصفة مثال الإفراد صالحا للقلب لاشتراط عدم
التتافى في الإفراد وتحقيق التتافى في القلب على زعمه أورد للقلب مثالا
يتتافى فيه الوصفان ، بخلاف قصر الصفة فإن مثالا واحدا يصلح لهما .
ولما كان كل ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض
لذكره ، وهكذا في سائر الطرق (ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره)

مَا زَيْدٌ إِلَّا شَاعِرٌ ، وَمَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ ، وَفِي قَصْرِهَا : مَا شَاعِرٌ إِلَّا زَيْدٌ ،
وَمِنْهَا : إِنَّمَا ، كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِهِ : إِنَّمَا زَيْدٌ كَاتِبٌ . وَإِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَفِي
قَصْرِهَا : إِنَّمَا قَائِمٌ زَيْدٌ ، لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى مَا وَالْإِلَّاءُ ، لِقَوْلِ الْمُفَسِّرِينَ : إِنَّمَا حَرَّمَ
عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ بِالنَّصْبِ ، مَعْنَاهُ : مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا الْمَيْتَةَ . وَهُوَ الْمَطَابِقُ
لِقِرَاءَةِ الرَّفْعِ لِمَا مَرَّ ،

إفراداً (ما زيد إلا شاعر ، و) قلباً (ما زيد إلا قائم ، وفي قصرها) إفراداً وقلباً
(ما شاعر إلا زيد) والكل يصلح مثلاً للتعين ، والتفاوت إنما هو بحسب
اعتقاد المخاطب (ومنها إنما ، كقولك في قصره) إفراداً (إنما زيد كاتب ، و)
قلباً (إنما زيد قائم ، وفي قصرها) إفراداً وقلباً (إنما قائم زيد) وفي دلائل
الإعجاز أن إنما ولا العاطفة إنما يستعملان في الكلام المعتد به لقصر القلب
دون الإفراد ، وأشار إلى سبب إفادة إنما القصر بقوله (لتضمنه معنى ما
والا) وأشار بلفظ التضمن إلى أنه ليس بمعنى ما وإلا حتى كأنهما لفظان
مترادفان ، إذ فرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء وأن يكون الشيء
الشيء على الإطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما وإلا يصلح فيه إنما ، صرح
بنسك الشيخ في دلائل الإعجاز ، ولما اختلفوا في إفادة إنما القصر وفي
تضمنه معنى ما وإلا بينه بثلاثة أوجه فقال (لقول المفسرين : إنما حرم عليكم
الميتة بالنصب ، معناه ما حرم عليكم إلا الميتة ، و) هذا المعنى (هو المطابق
لقراءة للرفع) أي رفع الميتة ، وتقدير هذا الكلام أن في الآية ثلاث قراءات
حرم مبنياً للفاعل مع نصب الميتة ورفعها ، وحرم مبنياً للمفعول مع رفع
الميتة كلها في تفسير السكاوي . فعلى القراءة الأولى (ما ، و) في (إنما ، كافة) إذ
لو كانت موصولة لبقى إن بلا خبر والموصول بلا عائد وعلى الثانية موصولة
والعائد محذوف لتكون الميتة خبراً ، إذ لا يصح ارتفاعها بحرم المبنى للفاعل على
ما لا يخفى والمعنى أه الذي حرمه الله تعالى عليكم هو الميتة ، وهذا يفيد القصر (لما مر)

وَقَوْلِ النُّحَاةِ: إِنَّمَا لِإثْبَاتِ مَا يُذَكَّرُ بَعْدَهُ وَتَقِي مَا سِوَاهُ، وَلِصِحَّةِ انفصالِ
الضميرِ معه، قَالَ للَرَزْدَقُ:

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذَّمَّارَ وَإِنَّمَا يَدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

في تعريف المسند من أن نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد قصر الانطلاق
على زيد، فإذا كان «إنما» متضمناً معنى «ما وإلا» وكان معنى القراءة الأولى
ما حرم الله عليكم إلا الميته كانت مطابقة للقراءة الثانية وإلا لم تكن مطابقة لها
لإفادتها القصر. فراد السكاكي والمصنف بقراءة النصب والرفع هو للقراءة
الأولى والثانية ولهذا لم يتعرضا للاختلاف في لفظ حرم بل في لفظ
الميته رفعاً ونصباً. وأما على القراءة الثالثة أعني رفع الميته وحرم مبنيها
للمفعول فيحتمل أن تكون «ما» كافة: أى ما حرم عليكم إلا الميته، وأن تكون
موصولة أى أن الذى حرم عليكم هو الميته ويرجع هذا ببقاء إن عاملة على
ما هو أصلها؛ وبعضهم توهم أن مراد السكاكي والمصنف بقراءة الرفع هذه
القراءة الثالثة فطالهما بالسبب في اختيار كونها موصولة مع. أن للرجاج
اختار أنها كافة (وقول النحاة «إنما» لإثبات ما يذكر بعده وتقي ما سواه)
أى سوى ما يذكر بعده، أما في قصر الموصوف نحو إنما زيد قائم فهو
لإثبات قيامه وتقي ما سواه مع القعود ونحوه، وأما في قصر الصفة نحو
إنما يقوم زيد فهو لإثبات قيامه وتقي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما
(ولصحة انفصال الضمير معه) أى مع إنما نحو إنما يقوم أنا فإن الانفصال
إنما يجوز عند تعلل الانصال ولا تعذر ههنا إلا بأن يكون المعنى ما يقوم
إلا أنا فيقع بين الضمير وعامله فصل لغرض: ثم استشهد على صحة هذا
الانفصال ببيت من هو بمن يستشهد بشعره، ولهذا صرح باسمه فقال (قال
الفرزدق: أنا الذائد) من اللود: هو الطرد (الحامى الذمار) أى العهد،
وفى الأساس: هو الحامى الذمار: إذا حمى مالو لم يحمه ليم عليه وعنف من حماه
وحريمه (وإنما * يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى) لما كان غرضه أن

وَمِنْهَا التَّقْدِيمُ كَقَوْلِكَ : فِي قَصْرِهِ : تَمِيمِي أَنَا ، وَفِي قَصْرِهَا : أَنَا
كَفَيْتُ مُهْمَكَ ، وَهَذِهِ الطَّرِيقُ تَخْتَلِفُ مِنْ وَجْهِ ، فَدَلَالَةُ الرَّابِعِ
بِالْمَعْنَى ، وَالْبَاقِيَةُ بِالْوَضْعِ ، وَالْأَصْلُ فِي الْأَوَّلِ النَّصُّ عَلَى الْمُثَبَّتِ وَالَّذِي كَمَا
مَرَّ ، فَلَا يُتْرَكُ إِلَّا كَرَاهَةً الْإِطْنَابِ ، كَمَا إِذَا قِيلَ : زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ وَالتَّصْرِيفَ
وَالْعَرُوضَ أَوْ زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ وَعَمْرُو وَبَكْرٌ ، فَتَقُولُ فِيهِمَا : زَيْدٌ يَعْلَمُ

يُخَصُّ الْمَدَافِعُ لَا الْمَدَافِعُ عَنْهُ فَفَصْلُ الضَّمِيرِ وَآخِرُهُ ، إِذْ لَوْ قَالَ وَإِنَّمَا أَدَافِعُ عَنْ
أَحْسَابِهِمْ لَضَارَ الْمَعْنَى أَنَّهُ يَدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ لَا عَنْ أَحْسَابِ غَيْرِهِمْ وَهُوَ
لَيْسَ بِمَقْصُودٍ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ إِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْضَّرُورَةِ لِأَنَّهُ كَانَ يَصِحُّ
أَنْ يَقَالَ إِنَّمَا أَدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا عَلَى أَنْ يَكُونَ أَنَا تَأْكِيدًا وَلَيْسَتْ
مَامُوصُولَةٌ وَأَنَا خَبَرُهَا إِذْ لَا ضَّرُورَةَ فِي الْعَدُولِ عَنْ لَفْظِ « مِنْ » إِلَى لَفْظِ
مَا (وَمِنْهَا التَّقْدِيمُ) أَيْ تَقْدِيمُ مَا حَقَّقَهُ التَّأْخِيرُ كَتَقْدِيمِ الْخَبَرِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ
وَالْمَعْمُولَاتِ عَلَى الْفِعْلِ (كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِهِ) أَيْ قَصْرُ الْمَوْصُوفِ (تَمِيمِي
أَنَا) كَانَ الْأَنْسَبُ ذِكْرُ مِثَالَيْنِ لِأَنَّ التَّمِيمِيَّةَ وَالْقَيْسِيَّةَ إِنْ تَنَاقَا لَمْ يَصْلَحْ هَذَا
مِثَالًا لِقَصْرِ الْإِفْرَادِ ، وَإِلَّا لَمْ يَصْلَحْ لِقَصْرِ الْقَلْبِ (وَفِي قَصْرِهَا أَنَا كَفَيْتُ
مِهْمَكَ) إِفْرَادٌ أَوْ قَلْبًا أَوْ تَعْيِينًا بِحَسَبِ اعْتِقَادِ الْخَاطِبِ (وَهَذِهِ الطَّرِيقُ)
الْأَرْبَعَةُ بَعْدَ اشْتِرَاكِهَا فِي إِفَادَةِ الْقَصْرِ (تَخْتَلِفُ مِنْ وَجْهِ : فَدَلَالَةُ الرَّابِعِ)
أَيْ التَّقْدِيمِ (بِالْفَحْوَى) أَيْ بِمَفْهُومِ الْكَلَامِ بِمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا تَأَمَّلَ صَاحِبُ
الذُّوقِ السَّلِيمُ فِيهِ فَهَمَّ مِنْهُ الْقَصْرُ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ اصْطِلَاحَ الْبُلْغَاءِ فِي ذَلِكَ
(وَ) دَلَالَةُ الثَّلَاثَةِ (الْبَاقِيَةُ بِالْوَضْعِ) لِأَنَّ الْوَاضِعَ وَضَعَهَا لِمَعَانٍ تَفِيدُ الْقَصْرَ
(وَالْأَصْلُ) أَيْ الْوَجْهُ الثَّانِي مِنْ وَجْهِ الْاِخْتِلَافِ أَنَّ الْأَصْلَ (فِي الْأَوَّلِ)
أَيْ طَرِيقَ الْعُطْفِ (النَّصُّ عَلَى الْمُثَبَّتِ وَالْمُنْفَى كَمَا مَرَّ فَلَا يُتْرَكُ) النَّصُّ عَلَيْهَا
(إِلَّا كَرَاهِيَةَ الْإِطْنَابِ كَمَا إِذَا قِيلَ زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ وَالتَّصْرِيفَ وَالْعَرُوضَ
أَوْ زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ وَعَمْرُو وَبَكْرٌ فَتَقُولُ فِيهِمَا) أَيْ فِي هَذَيْنِ الْمَقَامَيْنِ (زَيْدٌ يَعْلَمُ

فَقَطُّ وَالنَّقْيُ
لَا يَجَامِعُ الثَّانِي، لِأَنَّ شَرْطَ الْمُنْقِي بِلَا، أَنْ لَا يَكُونَ مَنْفِيًا قَبْلَهَا بِغَيْرِهَا

النحو لا غير) أما في الأول فعناه لا غير النحو : أى لا التصريف ولا العروض ،
وأما في الثاني فعناه لا غير زيد أى لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف إليه من
غير وبني على الضم تشبيهاً بالغايات ، وذكر بعض النحاة أن لاقى لا غير
ليست عاطفة بل لتنى الجنس (أو نحوه) أى نحو لا غير مثل لا ماسواه ولا من
علاه وما أشبه ذلك (و) الأصل (فى) الثلاثة (الباقية النص على المثبت فقط)
دون المنقى وهو ظاهر (والنقى) أى الوجه الثالث من وجوه الاختلاف أن
النقى بلا العاطفة (لا يجامع الثاني) أعنى النقى والاستثناء فلا يصح ما زيد
إلا قائم لاقاعد ، وقد يقع مثل ذلك فى كلام المصنفين لاقى كلام البلغاء (لأن
شرط المنقى بلا) العاطفة (أن لا يكون) ذلك المنقى (منفياً قبلها بغيرها) من
أدوات النقى لأنها موضوعة لأن تنقى بها ما أوجبه للمتبوع لأن تعيد بها
النقى فى شيء قد نفيت ، وهذا الشرط مفقود فى النقى والاستثناء لأنك
إذا قلت ما زيد إلا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كأنك
ليس هو بقاعد ولا قائم ولا مضطجع ونحو ذلك ، فإذا قلت لاقاعد فقد
نفيت عنه بلا العاطفة شيئاً هو منقى قبلها بما النافية وكذا الكلام فى
ما يقوم إلا زيد ، وقوله بغيرها يعنى من أدوات النقى على ما صرح به فى المنفاح ،
وقائده الاحتراز عما إذا كان منفياً بفحوى الكلام أو علم المتكلم أو السامع
أو نحو ذلك كما سيجىء فى بحث إن شاء الله . لا يقال هذا يقتضى جواز أن يكون
منفياً قبلها بلا العاطفة الأخرى نحو جاءنى الرجال لا النساء لاهند . لأننا
نقول الضمير لذلك الشخص أى بغير لا العاطفة التى تنقى بها ذلك المنقى ،
ومعلوم أنه يمتنع نفيه قبلها بما لا امتناع أن ينقى شيء بلا قبل الإتيان بها
وهذا كما يقال دأب الرجل الكريم أن لا يؤذى غيره فإن المفهوم منه

وَيَجَامِعُ الْآخِرِينَ، فَيُقَالُ: إِنَّمَا أَنَا تَمِيمِيٌّ لَا قَيْسِيٌّ، وَهُوَ يَأْتِنِي لِأَعْمُرٍ،
لَأَنَّ النَّفْيَ فِيهَا غَيْرُ مُصْرَحٍ بِهِ، كَمَا يُقَالُ امْتَنَعَ زَيْدٌ عَنِ الْحَيِّ، لَا أَعْمُرُ.
(السَّكَائِي): شَرْطُ مُجَامَعَتِهِ الثَّالِثُ، أَنَّ لَا يَكُونَ الْوَصْفُ مُخْتَصًا
بِالْمَوْصُوفِ نَحْوُ: إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ.

(عَبْدُ الْقَاهِرِ) لَا تَحْسُنُ فِي الْمُخْتَصِّ، كَمَا تَحْسُنُ فِي غَيْرِهِ، وَهَذَا أَقْرَبُ

أَنَّهُ لَا يُوْذَى غَيْرُهُ سِوَاهُ كَانَ ذَلِكَ الْغَيْرُ كَرِيمًا أَوْ غَيْرَ كَرِيمٍ (وَيَجَامِعُ) أَيْ
النَّفْيُ بِلَا الْعَاطِفَةِ (الْآخِرِينَ) أَيْ إِنَّمَا وَالتَّقْدِيمُ (يُقَالُ إِنَّمَا أَنَا تَمِيمِيٌّ
لَا قَيْسِيٌّ، وَهُوَ يَأْتِنِي لِأَعْمُرٍ لِأَنَّ النَّفْيَ فِيهِمَا) أَيْ فِي الْآخِرِينَ (غَيْرُ مُصْرَحٍ بِهِ)
كَمَا فِي النَّفْيِ وَالِاسْتِثْنَاءِ فَلَا يَكُونُ الْمُنْفَى بِلَا الْعَاطِفَةِ مُنْفِيًا بِغَيْرِهَا مِنْ أَدَوَاتِ
النَّفْيِ لِوَهَذَا (كَمَا يُقَالُ امْتَنَعَ زَيْدٌ عَنِ الْحَيِّ لِأَعْمُرٍ) فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ
الْحَيِّ عَنْ زَيْدٍ لَكِنْ لَا صَرِيحًا بَلْ ضَمْنًا وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ الصَّرِيحُ هُوَ الْإِيجَابُ
امْتِنَاعُ الْحَيِّ عَنْ زَيْدٍ فَيَكُونُ «لَا» نَفْيًا لِذَلِكَ الْإِيجَابِ وَالتَّشْبِيهِ بِقَوْلِهِ امْتَنَعَ
زَيْدٌ عَنِ الْحَيِّ مِنْ جِهَةِ أَنَّ النَّفْيَ الضَّمْنِيَّ لَيْسَ فِي حُكْمِ النَّفْيِ الصَّرِيحِ
لَا مِنْ جِهَةِ أَنَّ النَّفْيَ بِلَا الْعَاطِفَةِ مَنَى قَبْلُهَا بِالنَّفْيِ الضَّمْنِيِّ كَمَا فِي: إِنَّمَا أَنَا
تَمِيمِيٌّ لَا قَيْسِيٌّ إِذْ لَا دَلَالَתَ لِقَوْلِنَا امْتَنَعَ زَيْدٌ عَنِ الْحَيِّ عَلَى نَفْيِ حَيٍّ
عَمْرٍو لَا ضَمْنًا وَلَا صَرِيحًا. قَالَ (السَّكَائِي) شَرْطُ مُجَامَعَتِهِ (أَيْ مُجَامَعَةُ النَّفْيِ
بِلَا الْعَاطِفَةِ) (الثَّالِثُ) أَيْ إِنَّمَا (أَنَّ لَا يَكُونُ الْوَصْفُ) فِي نَفْسِهِ (مُخْتَصًا
بِالْمَوْصُوفِ) لِتَحْصُلِ الْفَائِدَةِ (نَحْوُ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ) فَإِنَّهُ
يَمْتَنِعُ أَنْ يُقَالَ لَا الَّذِينَ لَا يَسْمَعُونَ لِأَنَّ الِاسْتِجَابَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا مَنْ يَسْمَعُ
وَيَعْقِلُ، بخلافِ إِنَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ لِأَعْمُرٍ، إِذْ الْقِيَامُ لَيْسَ بِمَا يَخْتَصُّ بِزَيْدٍ. وَقَالَ
الشَّيْخُ (عَبْدُ الْقَاهِرِ: لَا تَحْسُنُ) مُجَامَعَتُهُ لِلثَّالِثِ (فِي) الْوَصْفِ (الْمُخْتَصِّ) كَمَا
تَحْسُنُ فِي غَيْرِهِ وَهَذَا أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَى الِامْتِنَاعِ عَنْهُ

وَأَصْلُ الثَّانِي أَنْ لَا يَكُونَ مَا اسْتَعْمَلَ لَهُ نِمَّا يَجْهَلُهُ الْمُخَاطَبُ وَيُنْكِرُهُ ،
بِخِلَافِ الثَّلَاثِ ، كَقَوْلِكَ لِصَاحِبِكَ : وَقَدْ رَأَيْتَ شَبَحًا مِنْ بَعِيدٍ : مَا هُوَ إِلَّا
زَيْدٌ إِذَا اعْتَقَدَهُ غَيْرُهُ مُصَرًّا ، وَقَدْ يُنْزَلُ الْمَعْلُومُ مَنْزِلَةً الْجَهْلُ لِاعْتِبَارِ
مُقَاسِبِ ، فَيُسْتَعْمَلُ لَهُ الثَّانِي إِفْرَادًا نَحْوُ : وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ : أَيْ مَقْصُورٌ
عَلَى الرِّسَالَةِ لَا يَتَعَدَّاهَا إِلَى التَّبَرُّيِّ مِنَ الْهَلَاكِ ، نَزَلَ اسْتِعْظَامُهُمْ هَلَاكَهُ
مَنْزِلَةً إِنْكَارِهِمْ إِيَّاهُ ،

قصد زيادة التحقيق والتأكيد (وأصل الثاني) أى الوجه الرابع من وجوه
الاختلاف أن أصل النفي والاستثناء (أن يكون ما استعمل له) أى الحكم
الذى استعمل فيه النفي والاستثناء (مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف
الثالث) أى إنما فإن أصله أن يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب
ولا ينكره كذا فى الإيضاح نقلا عن دلائل الإعجاز ، وفيه بحث لأن
المخاطب إذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ لم يصح القصر بل
لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم . وجوابه أن مراده أن إنما تكون خبر من
شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى أن إنكاره يزول بأدنى تنبيه لعدم
إصراره عليه ، وعلى هذا يكون موافقا لما فى المفتاح (كقولك لصاحبك وقد
رأيت شبحا من بعيد ما هو إلا زيد إذا اعتقده غيره) أى إذا اعتقد صاحبك
ذلك الشيخ غير زيد (مصرا) على هذا الاعتقاد (وقد ينزل المعلوم منزلة
الجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له) أى لذلك المعلوم (الثاني) أى النفي
والاستثناء (أفراد) أى حال كونه قصر أفراد (نحو - وما محمد إلا رسول -)
صلى الله عليه وسلم (أى مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبرى من الهلاك)
فالمخاطبون وهم الصحابة رضى الله عنهم كانوا عالمين بكونه مقصورا على
الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرى من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون
هلاكه أمرا عظيما (نزل استعظامهم هلاكه منزلة إنكارهم إياه) أى

أَوْ قَلْبًا مَخْوً: إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا، لَا غِنَاءَ الْقَائِلِينَ أَنَّ الرَّسُولَ لَا يَكُونُ
بَشَرًا، مَعَ إِصْرَارِ الْمُخَاطَبِينَ عَلَى دَعْوَى الرِّسَالَةِ ، وَقَوْلُهُمْ : إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ
مِثْلُكُمْ ، مِنْ بَابِ مُجَارَاةِ الْخَصْمِ ، لِيَعْتَرِ حَيْثُ يُرَادُ تَبْكِيَّتُهُ لَا لِيَسْلِمَ
انْتِفَاءُ الرِّسَالَةِ ، وَكَقَوْلِكَ :

الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء ، والاعتبار المناسب هنا هو الإشعار بعظم
هذا الأمر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقائه عليه الصلاة والسلام عندهم
(أوقلبا) عطف على قوله لإفراد (نحو - إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا -) فالمخاطبون
وهم الرسل عليهم الصلاة والسلام لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين
لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين (لاعتقاد القائلين) وهم الكفار (أنه
الرسول لا يكون بشرا مع إصرار المخاطبين على دعوى الرسالة) فزلم القائلون
منزلة المنكرين للبشرية لما اعتقدوا اعتقادا فاسدا من التنافي بين الرسالة
والبشرية فقلبوا هذا الحكم بأن قالوا إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا : أى مقصودون
على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التى تدعونها . ولما كان هنا مظنة
سؤال ، وهو أَنَّ الْقَائِلِينَ قَدْ ادَّعَوْا التَّنَافِي بَيْنَ الْبَشَرِيَّةِ وَالرِّسَالَةِ ، وَقَصَرُوا
الْمُخَاطَبِينَ عَلَى الْبَشَرِيَّةِ ، وَالْمُخَاطَبُونَ قَدْ اعْتَرَفُوا بِكَوْنِهِمْ مَقْصُودِينَ عَلَى الْبَشَرِيَّةِ
حَيْثُ قَالُوا - إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ - فَكَأَنَّهُمْ سَلِمُوا انْتِفَاءَ الرِّسَالَةِ عَنْهُمْ
أشار إلى جوابه بقوله (وقولهم) أى قول الرسل المخاطبين (- إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ
مِثْلُكُمْ - مِنْ بَابِ مُجَارَاةِ الْخَصْمِ) وإرخاء العنان إليه بتسليم بعض مقدماته
(ليعتر الخضم ، من العثار : وهو الزلة ، وإنما يفعل ذلك) (حيث يراد تبكيته)
أى إسكات الخضم وإلزامه (لا لتسليم انتفاء الرسالة) فكأنهم قالوا إِنْ
مَا ادَّعَيْتُمْ مِنْ كَوْنِنَا بِشَرًا فَحَقٌّ لَا نُنْكِرُهُ ، وَلَكِنْ هَذَا لَا يَنَافِي أَنَّ يَمُنَّ اللَّهُ تَعَالَى
عَلَيْنَا بِالرِّسَالَةِ فَهَذَا أَثْبَتُوا الْبَشَرِيَّةَ لَأَنْفُسِهِمْ ، وَأَمَّا إِثْبَاتُهَا بِطَرِيقِ الْقَصْرِ فَلْيَكُونِ
عَلَى وَفْقِ كَلَامِ الْخَصْمِ (وكقولك) عطف على قوله كقولك لصاحبك . وهذه

إِنَّمَا هُوَ أَخْوَكُ لِمَنْ يَنْبَغُ ذَلِكَ وَيُقَرَّبُ بِهِ ، وَأَنْتَ تُرِيدُ أَنْ تَرْفُقَهُ عَلَيْهِ ، وَقَدْ
يَنْزِلُ الْمَجْهُولُ مَنَزَلَةَ الْمَعْلُومِ لِادِّعَاءِ ظُهُورِهِ ، فَيُسْتَعْمَلُ لَهُ الْثَلَاثُ نَحْوُ :
إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ، وَذَلِكَ بِنَاءٌ : أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمَفْسِدُونَ ، لِلرَّدِّ عَلَيْهِمْ مُوَكَّدًا
بِمَا تَرَى ، وَمَنْزِيَّةٌ إِنَّمَا عَلَى الْعَطْفِ ، أَنَّهُ يُعْقَلُ مِنْهَا الْحُكْمَانِ مَعًا ، وَأَحْسَنُ
مَوَاقِعِهَا التَّعْرِيزُ ، نَحْوُ : إِنَّمَا يَنْتَظِرُ أَرْلُوا الْأَلْبَابِ ، فَإِنَّهُ تَعْرِيزٌ بِأَنَّ
الْكُفَّارَ مِنْ فَرْطِ جَهْلِهِمْ كَالْبَهَائِمِ ، فَطَمَعَ النَّظَرُ

مثال لأصل إنما : أى الأصل فى إنما أن تستعمل فيها لا ينكره المخاطب
كقولك (إنما هو أخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وأنت تريد أن ترفقه عليه)
أى أن تجعل من يعلم ذلك رفيقاً مشفقاً على أخيه ، والأولى بناء على ما ذكرنا
أن يكون هذا المثال من الإخراج لا على مقتضى الظاهر (وقد ينزل المجہول
مَنَزَلَةَ الْمَعْلُومِ لِادِّعَاءِ ظُهُورِهِ فَيُسْتَعْمَلُ لَهُ الْثَلَاثُ) أى إنما (نحو) قوله تعالى حكاية
عن اليهود (إنما نحن مصلحون) ادعوا أن كونهم مصلحين أمر ظاهر من
شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره (ولذلك جاء - أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمَفْسِدُونَ - للرد
عليهم مؤكداً بما ترى) من إيراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات وتعريف
الخبر الدال على الحصر وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك وتصدير الكلام
بحرف التنبيه الدال على أن مضمون الكلام مما له خطر وبه عناية ثم للتأكيد
بأن تم تعقيبه بما يدل على التقرير والتوبيخ ، وهو قوله - ولكن لا يشعرون -
(وَمَنْزِيَّةٌ إِنَّمَا عَلَى الْعَطْفِ أَنَّهُ يُعْقَلُ مِنْهَا) أى من إنما (الحكمان) أعنى الإثبات
للمذكور والنفي عما عداه (معاً) بخلاف العطف فإنه يفهم منه أولاً الإثبات
ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد أو بالعكس نحو ما زيد قائماً بل قاعد (وأحسن
مواقعها) أى مواقع إنما (التعريض نحو - إنما يتذكر أولوا الألباب -
فإنه تعريض بأن الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر) أى للتأمل

مِنْهُمْ ، كَطَمَعِهِ مِنْهَا ، ثُمَّ الْقَصْرُ كَمَا يَقَعُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ عَلَى مَا مَرَّ ،
يَقَعُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ ، نَحْوُ : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ ، وَغَيْرُهُمَا ، فِي الْأِسْتِثْنَاءِ
يُؤَخَّرُ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ مَعَ أَدَاةِ الْأِسْتِثْنَاءِ ، وَقُلَّ تَقْدِيمُهُمَا بِحَالِهِمَا نَحْوُ :
مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ ، وَمَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمْرًا ، لِاسْتِثْنَائِهِ قَصْرَ الصِّفَةِ
قَبْلَ تَمَامِهَا ،

(مِنْهُمْ كَطَمَعِهِ مِنْهَا) أَيْ كَطَمَعِ النِّظَرِ مِنَ الْبَهَائِمِ (ثُمَّ الْقَصْرُ كَمَا يَقَعُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ
وَالْخَبَرِ عَلَى مَا مَرَّ يَقَعُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ ، نَحْوُ مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ وَغَيْرُهُمَا)
كَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ نَحْوُ مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا أَوْ مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ
وَالْمَفْعُولَيْنِ نَحْوُ مَا أُعْطِيَ زَيْدًا إِلَّا دِرْهَمًا وَمَا أُعْطِيَ دِرْهَمًا إِلَّا زَيْدًا وَغَيْرِ
ذَلِكَ مِنَ الْمُتَعَلِّقَاتِ (فِي الْأِسْتِثْنَاءِ يُؤَخَّرُ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ مَعَ أَدَاةِ الْأِسْتِثْنَاءِ)
حَتَّى لَوْ أُرِيدَ الْقَصْرُ عَلَى الْفَاعِلِ قِيلَ مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ وَلَوْ أُرِيدَ الْقَصْرُ
عَلَى الْمَفْعُولِ قِيلَ مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا وَمَعْنَى قَصْرِ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ مِثْلًا
قَصْرُ الْفِعْلِ الْمُسْتَدِ إِلَى الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ ، وَعَلَى هَذَا قِيَاسُ الْبَوَاقِ فَيَرْجِعُ
فِي التَّحْقِيقِ إِلَى قَصْرِ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ وَبِالْعَكْسِ وَيَكُونُ حَقِيقًا وَغَيْرَ حَقِيقَةٍ
إِفْرَادًا وَقَلْبًا وَتَعْيِينًا وَلَا يَخْفَى اِعْتِبَارُ ذَلِكَ (وَقُلَّ) أَيْ جَازَ عَلَى قَلَّةِ (تَقْدِيمِهِمَا)
أَيْ تَقْدِيمِ الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ وَأَدَاةِ الْأِسْتِثْنَاءِ عَلَى الْمَقْصُورِ حَالِ كَوْنِهِمَا (بِحَالِهِمَا)
وَهُوَ أَنْ يَلِيَ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ الْأَدَاةَ (نَحْوُ مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ) فِي قَصْرِ
الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ (وَمَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمْرًا) فِي قَصْرِ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ :
وَلِنَّمَا قَالَ بِحَالِهِمَا احْتِرَازًا عَنْ تَقْدِيمِهِمَا مَعَ إِزَالَتِهِمَا عَنْ حَالِهِمَا بِأَنْ تَوَخَّرَ
الْأَدَاةُ عَنِ الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ كَقَوْلِكَ فِي مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا مَا ضَرَبَ عَمْرًا
إِلَّا زَيْدٌ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ اخْتِلَالِ الْمَعْنَى وَانْعِكَاسِ الْمَقْصُودِ ،
وَلِنَّمَا قُلَّ تَقْدِيمُهُمَا بِحَالِهِمَا (لِاسْتِثْنَائِهِ قَصْرَ الصِّفَةِ قَبْلَ تَمَامِهَا) لِأَنَّ الصِّفَةَ

وَوَجْهَ الْجَمِيعِ أَنَّ النَّتْقَ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَقْرُوعِ يَتَوَجَّهُ إِلَى مُقَدَّرٍ، وَهُوَ مُسْتَثْنَى
مِنَ الْعَامِّ مُنَاسِبٌ لِلْمُسْتَثْنَى فِي جِنْسِهِ وَصِفَتِهِ ، فَإِذَا أُوجِبَ مِنْهُ شَيْءٌ بِلَا ،
جَاءَ الْقَصْرُ ، وَفِي إِثْمَا يُؤَخَّرُ الْمُقْصُورُ عَلَيْهِ تَقُولُ : إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ،
وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى غَيْرِهِ لِلْإِلْبَاسِ ،

المقصورة على الفاعل مثلا هي الفعل الواقع على المفعول لا مطلق الفعل فلا
يتم المقصور قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره ، وعلى هذا فقس . وإنما جاز
على قلة نظرا إلى أنها في حكم التام باعتبار ذكر المتعلق في الآخر (ووجه
الجميع) أى السبب في إفادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل
والمفعول وغير ذلك (أن النفي في الاستثناء المقروع) الذى حذف فيه المستثنى منه
وأعرب ما بعده لا بحسب العوامل (يتوجه إلى مقدر وهو مستثنى منه) لأن إلا
للإخراج والإخراج يقتضى مخرجا منه (عام) ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق
الإخراج (مناسب للمستثنى في جنسه) بأن يقدر في نحو : ماضرب إلا زيد ماضرب
أحد ، وفي نحو ماكسوته إلا جبة ماكسوته لباسا ، وفي نحو ماجاءنى إلا راكبا
ما جاءنى كائنا على حال من الأحوال وفي نحو ماسرت إلا يوم الجمعة ماسرت
وقتا من الأوقات ، وعلى هذا القياس (و) فى (صفته) يعنى الفاعلية والمفعولية
والحالية ونحو ذلك ، وإذا كان النفي متوجها إلى هذا المقدر العام المناسب
للمستثنى فى جنسه وصفته (فإذا أوجب منه) أى من ذلك المقدر (شئ بلا اجاء
لقصر) ضرورة بقاء ماعداه على صفة الانتفاء (وفى إثمَا يؤخر المقصور
عليه ، تقول : إنما ضرب زيد عمرا) فيكون القيد الأخير بمنزلة الواقع بعد
إلا فيكون هو المقصور عليه (ولا يجوز تقديمه) أى تقديم المقصور عليه
إثمَا (على غيره للإلباس) كما إذا قلنا فى إنما ضرب زيد عمرا إنما ضرب عمرا
زيد بخلاف النفي والاستثناء فإنه لا إلباس فيه إذ المقصور عليه هو المذكور
بعد إلا سواء قدم أو أخر ، وههنا ليس لفظ إلا مذكور فى اللفظ ، بل مقصودنا

وغير كلاً في إفادة القصرين ، وامتناع مجامعة لا .

الإنشاء

إن كان طلباً استدعى مطلوباً غير حاصل وقت الطلب ،

(وغير كلاً في إفادة القصرين) أى قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف أفراداً وقلبا وتعييناً (و) فى (امتناع مجامعة لا) العاطفة لما سبق فلا يصح ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو ؛

الإنشاء

اعلم أن الإنشاء قد يطلق على نفس الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه أو لانتطابقه ، وقد يقال على ما هو فعل المتكلم أعنى لإلقاء مثل هذا الكلام كما أن الإخبار كذلك ، والأظهر أن المراد ههنا هو الثانى بقربة تقسيمه إلى الطلب وغير الطلب ، وتقسيم الطلب إلى التمنى والاستفهام وغيرهما والمراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقربة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا لظهور أن لفظ ليت مثلاً يستعمل لمعنى التمنى لا لقولنا ليت زيدا قائم فافهم . فالإنشاء إن لم يكن طلباً كأفعال المقاربة وأفعال المدح واللم وصيغ العقود والقسم ورب ونحو ذلك فلا يبحث عنها ههنا لقلة المباحث البيانية الإنشائية المتعلقة بها ، ولأن أكثرها فى الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء (إن كان طلباً استدعى مطلوباً غير حاصل وقت الطلب) لامتناع طلب الحاصل فلو استعمل صيغ الطلب لمطلوب حاصل امتنع إجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام

وأنواعه كثيرة ، منها : التمني ، واللفظ الموضوع له ليت ، ولا يشترط
إمكان التمني ، تقول : ليت الشباب يعود ، وقد يتمنى بهل نحو :
هل لي من شفيح حيث يعلم أن لا شفيح له ، ولو نحو : لو تأتيني
فتحدثني بالنصب .

(السكاكي) : كأن حروف التنديم والتخصيص ، وهي : هلا وألا
يقلب الماء همزة ، ولولا ولوما ، مأخوذة منهما مركبتين مع لا وما
الزائدتين ، لتضمينهما

(وأنواعه) أي الطلب (كثيرة: منها التمني) وهو طلب حصول شيء على سبيل
الحبة (واللفظ الموضوع له ليت ، ولا يشترط إمكان التمني) بخلاف الترجي
(تقول : ليت الشباب يعود) ولا تقول لعله يعود ، لكن إذا كان التمني
ممكنا يجب أن لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه وإلا لصار ترجيا (وقد
يتمنى بهل نحو هل لي من شفيح حيث يعلم أن لا شفيح له) لأنه حينئذ يتمتع
حله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه . والنسكة في التمني بهل
والعدول عن ليت هي إبراز التمني لكمال العناية به في صورة الممكن الذي
لا جزم بانتفائه (و) قد يتمنى (بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب) على تقدير
فإن تحدثني فإن النصب قرينة على أن لو ليست على أصلها إذ لا ينصب المضارع
بعدها بإضمار أن ، وأن إنما تضرع بعد الأشياء السقة والمناسب ههنا هو التمني .
قال (السكاكي) : كأن حروف التنديم والتخصيص وهي هلا وألا بقلب الماء
همزة ولولا ولوما مأخوذة منهما (نهر كان : أي كأنها مأخوذة
من هل ولو اللتين للتمنى حال كونهما (مركبتين مع لا وما الزائدتين
لتضمينهما) علة لقوله مركبتين : والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء ، تقول
ضمنت الكتاب كذا كذا بابا : إذا جعلته متضمنا لتلك الأبواب ، يعني أن

مَعْنَى التَّمَنَّى ، لِيَتَوَلَّدَ مِنْهُ فِي الْمَاضِي التَّنْذِيمُ نَحْوُ : هَلَا أَكْرَمْتَ زَيْدًا ،
وَفِي الْمَضَارِعِ التَّخْضِيزُ نَحْوُ : هَلَا تَأْوُمُ ، وَقَدْ يُتَمَنَّى بِلَعْلَ ، فَيُعْطَى
حُكْمُ آيَةٍ ، نَحْوُ : لَعْلَى أَحْجَ فَازُورَكَ بِالْغَيْبِ ، اِبْعُدِ الْمَرْجُوَّ عَنِ الْحَصُولِ .
وَمِنْهَا : الْإِسْتِفْهَامُ ، وَأَلْفَاظُهُ الْمَوْضُوعَةُ لَهُ : الْهَمْزَةُ ، وَهَلْ وَمَا ، وَمَنْ ، وَأَيُّ ،
وَكَيْفَ ، وَأَيْنَ ، وَأَنْى ، وَمَتَى ، وَأَيَّانَ . فَالْهَمْزَةُ لِطَلَبِ التَّصْدِيقِ

الغرض المطلوب من هذا التركيب والتزامه هو جعل هل ولو متضمنتين
(معنى التمنى ليتولد) علة لتضمينهما ، يعنى أن الغرض من تضمينهما معنى التمنى
ليس لإفادة التمنى بل أن يتولد (منه) أى من معنى التمنى المتضمنتين هما
إياه (فى الماضى التنديم ، نحو هلا أكرمت زيدا) ولوما أكرمته
على معنى ليتك أكرمته قصدا إلى جعله نادما على ترك الإكرام
(وفى المضارع التخضيز نحو هلا تقوم) ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم
قصدا إلى حثه على القيام . والمذكور فى الكتاب ليس عبارة
السكاكى لكنه حاصل كلامه . وقوله لتضمينهما مصدر مضاف إلى المفعول
الأول ومعنى التمنى مفعوله الثانى . ووقع فى بعض النسخ لتضمينهما على لفظ
الشغل وهو لا يوافق معنى كلام المفتاح ، وإنما ذكر هذا بلفظ كان لعدم
القطع بذلك (وقد يتمنى بلعل فيعطى له حكم ليت) وينصب فى جوابه المضارع
على إضمار أن (نحو لعلى أحج فازورك بالنصب لبعده المرجو عن الحصول)
وبهذا يشبه الحالات والممكنات التى لا طماعية فى وقوعها فيتولد منه معنى
التمنى (ومنها) أى ومن أنواع الطلب (الاستفهام) وهو طلب حصول صورة
الشيء فى الذهن ، فإن كانت وقوع نسبة بين أمرين أو لاقوعها فحصولها هو
التصديق وإلا فهو التصور (وألفاظه الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن
أى وكى وكيف وأين وأنى ومتى وأيان . فالهمزة لطلب التصديق) أى

كَقَوْلِكَ : أَقَامَ زَيْدٌ ، وَأَزِيدَ قَائِمٌ . أَوِ التَّصَوُّرِ كَقَوْلِكَ : أَدِيسُ فِي الْإِنَاءِ
أَمْ حَسَلٌ ، وَأَفِي الْخَاطِبَةِ دِبْسُكَ أَمْ فِي الزُّقِّ . وَلِهَذَا لَمْ يَقْبَحْ أَزِيدُ قَامَ
وَأَعْمَرَا عَرَفْتَ ، وَالْمَسْئُولُ عَنْهُ بِهَا هُوَ مَا يَلِيهَا ، كَالْفِعْلِ فِي أَضْرَبْتَ زَيْدًا ،
وَالْفَاعِلِ فِي أَنْتَ ضَرَبْتَ زَيْدًا ، وَالتَّصَوُّلِ فِي أَزِيدَا ضَرَبْتَ .
وَهَلْ لَطَلَبِ التَّصَدِيقِ فَحَسْبُ نَحْوُ : هَلْ قَامَ زَيْدٌ ، وَهَلْ عَمَرُو قَاعِدٌ ،

انقياد الذهن وإذعانه لوقوع نسبة تامة بين الشئين (كقولك أقام زيد) في
الجملة الفعلية (وأزيد قائم) في الجملة الاسمية (أو) لطلب (التصور) أي إدراك
غير النسبة (كقولك) في طلب تصور المسند إليه (أدبس في الإناء أم حسل)
علما بمحصل شيء في الإناء طالبا لتعيينه (و) في طلب تصور المسند
(أف في الخاية دبسك أم في الزق) علما بكون الدبس في واحد من الخاية والزق
طالبا لتعيين ذلك (ولهذا) أي ولجئ إلى الهمزة لطلب التصور (لم يقبح) في طلب
تصور الفاعل (أزيد قام) كما قبح هل زيد قام (و) لم يقبح في طلب تصور
المفعول (أعمرأ عرفت) كما قبح هل عمرأ عرفت ، وذلك لأن التقديم
يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فتكون هل لطلب حصول الحاصل
وهذا ظاهر في أعمرأ عرفت ، لا في أزيدا قام فليتأمل (والمستول عنه بها) أي
بالهمزة (هو ما يليها كالفعل في أضربت زيدا) إذا كان الشك في نفس الفعل
أعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد ، وأردت بالاستفهام أن
تعلم وجوده فيكون لطلب التصديق ، ويحتمل أن يكون لطلب تصور المسند
بأن تعلم أنه قد تعلق فعل المخاطب بزيد ، لكن لا تعرف أنه ضرب أو
إكرام (والفاعل في أنت ضربت زيدا) إذا كان الشك في الضارب (والمفعول
في أزيدا ضربت) إذا كان الشك في المضروب ، وكذا قياس سائر المتعلقات (وهل
لطلب التصديق فحسب) وتدخل على الجملتين (نحو هل قام زيد وهل عمرو
قاعد) إذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام لزيد والقعود لعمرو

وَلِهَذَا اِمْتَنَعَ هَلْ زَيْدٌ قَامَ أَمْ عَمْرُو . وَقَبِحَ هَلْ زَيْدًا ضَرَبْتُ ، لِأَنَّ التَّقْدِيمَ
يَسْتَدْعِي حُصُولَ التَّصْدِيقِ بِنَفْسِ الْفِعْلِ دُونَ هَلْ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، لِجَوَازِ تَقْدِيرِ
الْمُفْسِّرِ قَبْلَ زَيْدًا .

وَجَعَلَ السَّكَاكِي قُبِحَ هَلْ رَجُلٌ عُرِفَ لِذَلِكَ ، وَيَلْزَمُهُ أَنْ لَا يَمْتَنِعَ
هَلْ زَيْدٌ عُرِفَ ، وَعَلَّلَ غَيْرُهُ قُبْحَهُمَا بِأَنَّ هَلْ بِمَعْنَى قَدْ فِي الْأَصْلِ

(ولهذا) أى ولا اختصاصها بطلب التصديق (امتنع هل زيد قام أم عمرو)
لأن وقوع المفرد ههنا بعد أم دليل على أن أم متصلة وهى لطلب تعيين أحد
الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم ، وهل إنما تكون لطلب الحكم فقط .
ولو قلت هل زيد قام بدون أم عمرو يقبح ولا يمتنع لما سيجىء (و) لهذا
أيضا (قبح هل زيدا ضربت لأن التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس
الفعل) فتكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال ، وإنما لم يمتنع
لاحتمال أن يكون زيدا مفعول فعل محذوف أو يكون التقديم لمجرد الاهتمام
للاختصاص لكن ذلك خلاف الظاهر (دون هل زيدا ضربته)
فإنه لا يقبح (لجواز تقدير المفسر قبل زيدا) أى هل ضربت زيدا ضربته
(وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك) أى لأن التقديم يستدعى
حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من مذهبه من أن الأصل
عرف رجل على أن رجل بدل من الضمير فى عرف فقدم للتخصيص (ويلزمه)
أى السكاكى (أن لا يقبح هل زيد عرف) لأن تقديم المظهر المعرفة
ليس للتخصيص عنده حتى يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل مع أنه
قبيح بإجماع النحاة ، وفيه نظر لأن ما ذكره من لزوم ممنوع لجواز أن
يقبح لعلة أخرى (وعلل غيره) أى غير السكاكى (قبحهما) أى قبح
هل رجل عرف وهل زيد عرف (بأن هل بمعنى قد فى الأصل) وأصله أهل

وَتَرَكُ الْهَمْزَةَ قَبْلَهَا لِكَثْرَةِ وَقُوعِهَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ وَهِيَ تُخَصَّصُ الْمَضَارِعَ بِالْإِسْتِقْبَالِ
فَلَا يَصِحُّ هَلْ تُضْرِبُ زَيْدًا وَهُوَ أَخُوكَ، كَمَا يَصِحُّ أَنْ تُضْرِبَ زَيْدًا وَهُوَ أَخُوكَ

(وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام) فأقيمت هي مقام الهمزة
وتطغلت عليها في الاستفهام . وقد من خواص الأفعال فكذا ما هي
بمعناها . وإنما لم يقبح هل زيد قائم لأنها إذا لم تر الفعل في حيزها ذهلت
عنه وتسلت ، بخلاف ما إذا رآته فإنها تذكرت العهد وحنّت إلى الإلف
المألوف فلم ترض بافتراق الاسم بينهما (وهي) أي هل (تخصص المضارع
بالاستقبال) بحكم الوضع كالسين وسوف (فلا يصح هل تضرب زيدا)
في أن يكون الضرب واقعا في الحال على ما يفهم عرفا من قوله (وهو أخوك)
كما يصح أن تضرب زيدا (وهو أخوك) قصدا إلى إنكار الفعل الواقع في الحال ،
بمعنى أنه لا ينبغي أن يكون ذلك لأن هل تخصص المضارع بالاستقبال
فلا تصلح لإنكار الفعل الواقع في الحال ، بخلاف الهمزة فإنها لا تصلح لإنكار
الفعل الواقع لأنها ليست مخصصة للمضارع بالاستقبال ، وقولنا في أن يكون
الضرب واقعا في الحال ليعلم أن هذا الامتناع جار في كل ما يوجد فيه قرينة
تدل على أن المراد لإنكار الفعل الواقع في الحال سواء عمل ذلك المضارع
في جملة حالية كقولك أنضرب زيدا وهو أخوك أولا كقوله تعالى
- أقولون على الله ما لا تعلمون - ، وكقولك أتؤذي أباك ، وأنتشم الأمير ؟ فلا
يصح وقوع هل في هذه المواضع : ومن العجائب ما وقع لبعضهم في شرح
هذا الوضع من أن هذا الامتناع بسبب أن الفعل المستقبل لا يجوز تقييده
بالحال وإعماله فيها ، ولعمري إن هذه فرية ما فيها مزية إذ لم ينقل عن أحد
من النحاة امتناع مثل سيجيء زيد راكبا وسأضرب زيدا وهو بين يدي
الأمير ، كيف وقد قال الله تعالى - سيصلحون جهنم داخرين - - وإنما
يؤخرهم ليوم تشخص فيه الأبصار مهطعين - ، وفي الحماسة :

وَلَا اخْتِصَاصَ التَّصْدِيقِ بِهَا وَتَخْصِصَهَا الْمَضَارِعَ بِالِاسْتِقْبَالِ ، كَانَ لَهَا مَزِيدٌ
اِخْتِصَاصٍ بِمَا كَوْنُهُ زَمَانِيًّا أَظْهَرَ كَالْفِعْلِ ، وَلِهَذَا كَانَ : فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ ،
أَدَلٌّ عَلَى طَلَبِ الشُّكْرِ مِنْ فَهَلْ تَشْكُرُونَ ، وَفَهَلْ أَنْتُمْ تَشْكُرُونَ ،

سَأَغْسِلُ عَنِ الْعَارِ بِالسَّيْفِ جَالِبًا عَلَى قَضَاءِ اللَّهِ مَا كَانَ جَالِبًا
وَأَمْثَالُ هَذِهِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تَحْصِيَ ، وَأَعْجَبُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَمَّا سَمِعَ قَوْلَ النُّحَاةِ
إِنَّهُ يَجِبُ تَجْرِيدُ صَدْرِ الْجُمْلَةِ الْحَالِيَةِ عَنْ عِلْمِ الْإِسْتِقْبَالِ لَتَنَافِي الْحَالِ
وَالِاسْتِقْبَالِ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ حَتَّى لَا يَجُوزَ يَأْتِينِي زَيْدٌ سِيرَكِبَ
أَوَّلُنَ يَرْكَبُ فَهَمَّ مِنْهُ أَنَّهُ يَجِبُ تَجْرِيدُ الْفِعْلِ الْعَامِلِ فِي الْحَالِ عَنْ عِلَامَةِ
الِاسْتِقْبَالِ حَتَّى لَا يَصِحَّ تَقْيِيدُ مِثْلِ هَلْ تُضْرِبُ وَتَسْتَضْرِبُ وَلَنْ تُضْرَبَ
بِالْحَالِ ، وَأُورِدَ هَذَا الْمَقَالَ دَلِيلًا عَلَى مَا ادَّعَاهُ ، وَلَمْ يَنْظُرْ فِي صَدْرِ هَذِهِ
الْمَقَالِ حَتَّى يَعْرِفَ أَنَّهُ لِبَيَانِ امْتِنَاعِ تَصْدِيرِ الْجُمْلَةِ الْحَالِيَةِ بِعِلْمِ الْإِسْتِقْبَالِ
(وَلَا اخْتِصَاصَ التَّصْدِيقِ بِهَا) أَى لَكُونَ هَلْ مَقْصُورَةٌ عَلَى طَلَبِ التَّصْدِيقِ
وَعَدَمِ جَبِّهَا لِغَيْرِ التَّصْدِيقِ كَمَا ذَكَرَ فِيمَا سَبَقَ (وَتَخْصِصَهَا الْمَضَارِعَ
بِالِاسْتِقْبَالِ كَانَ لَهَا مَزِيدٌ اخْتِصَاصٌ بِمَا كَوْنُهُ زَمَانِيًّا أَظْهَرَ) وَمَا مَوْصُولَةٌ
وَكَوْنُهُ مَبْتَدَأُ خَبَرِهِ أَظْهَرَ وَزَمَانِيًّا خَبَرُ الْكُونِ أَى بِالشَّيْءِ الَّذِى زَمَانِيَّتُهُ أَظْهَرَ
(كَالْفِعْلِ) فَإِنَّ الزَّمَانَ جُزْءٌ مِنْ مَفْهُومِهِ بِخِلَافِ الْأَسْمَاءِ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ
حَيْثُ يَدُلُّ بِعَرْوَضِهِ لَهُ ؛ أَمَّا اقْتِضَاءُ تَخْصِصِهَا الْمَضَارِعَ بِالِاسْتِقْبَالِ لِمَزِيدِ
اِخْتِصَاصِهَا بِالْفِعْلِ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا اقْتِضَاءُ كَوْنِهَا لَطَلَبِ التَّصْدِيقِ فَقَطُّ لِلذَّكَاءِ
فَلَأَنَّ التَّصْدِيقَ هُوَ الْحُكْمُ بِالثَّبُوتِ أَوْ الْإِنْتِفَاءِ وَالتَّنْيِ وَالْإِثْبَاتِ ، وَإِنَّمَا يَتَوَجَّهَانِ
إِلَى الْمَعْنَى وَالْأَحْدَاثِ الَّتِى هِىَ مَدْلُولَاتُ الْأَفْعَالِ لَا إِلَى الذَّوَاتِ الَّتِى هِىَ
مَدْلُولَاتُ الْأَسْمَاءِ (وَلِهَذَا) أَى وَلِأَنَّ لَهَا مَزِيدٌ اخْتِصَاصٌ بِالْفِعْلِ (كَانَ :
- فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ - أَدَلٌّ عَلَى طَلَبِ الشُّكْرِ مِنْ فَهَلْ تَشْكُرُونَ ، وَفَهَلْ
أَنْتُمْ تَشْكُرُونَ) مَعَ أَنَّهُ مُؤَكَّدٌ بِالتَّكْرِيرِ لِأَنَّ أَنْتُمْ فَاعِلُ فِعْلٍ مَحذُوفٍ

لأن إبراز ما يستجدد في معرض الثابت أدل على كمال العناية بمحصله ، ومن :
 أفأنتم شاكرون . وإن كان للثبوت ، لأن هل أذعى لفعل من الممزة ،
 فتركه متهما أدل على ذلك ، ولهذا لا يحسن هل زيد منطلق إلا من البليغ .
 وهي قسمان : بسيطة ، وهي التي يطلب بها وجود الشيء ، كقولنا : هل
 الحركة موجودة أو لا ؟ ومركبة ، وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء .
 كقولنا : هل الحركة دائمة أو لا ؟ والباقية لطلب التصور فقط ،

(لأن إبراز ما يستجدد في معرض الثابت أدل على كمال العناية بمحصله) من إبقائه على
 أصله كما في هل تشكرون وهل أنتم تشكرون لأن هل في هل تشكرون وفي هل
 أنتم تشكرون على أصلها لكونها داخلة على الفعل تحقيقاً في الأول وتقديراً
 في الثاني (و) فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر (من : أفأنتم شاكرون)
 أيضاً (وإن كان للثبوت) باعتبار كون الجملة اسمية (لأن هل أذعى لفعل
 من الممزة فتركه معها) أي ترك الفعل مع هل (أدل على ذلك) أي على
 كمال العناية بمحصل (ولهذا) أي ولأن هل أذعى للفعل من
 الممزة (لا يحسن هل زيد منطلق إلا من البليغ) لأنه الذي يقصد به للدلالة
 على الثبوت وإبراز ما سيوجد في معرض الوجود (وهي) أي هل (قسمان
 بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء) أولاً وجوده (كقولنا هل الحركة
 موجودة أو لا) موجودة (ومركبة ، وهي التي يطلب بها وجود شيء
 لشيء) أو لا وجوده له (كقولنا هل الحركة دائمة أو لا) دائمة ، فإن
 المطلوب وجود الدوام للحركة أولاً وجوده لها ، وقد اعتبر في هذه
 شيئين غير الوجود ، وفي الأولى شيء واحد فكانت مركبة بالنسبة إلى
 الأولى وهي بسيطة بالنسبة إليها (والباقية) من ألفاظ الاستفهام تشترك
 في أنها (لطلب التصور فقط) وتختلف من جهة أن المطلوب بكل منها

قِيلَ: فَيُطْلَبُ بِمَا شَرَحَ الْأَسْمَ كَقَوْلِنَا مَا الْعَنْقَاءُ ؟ أَوْ مَا هِيَ الْمَسَى كَقَوْلِنَا :
مَا الْحَرَكَةُ ؟ وَتَقَعُ هَلِ الْبَسِيطَةُ فِي التَّرْتِيبِ بَيْنَهُمَا ، وَبَيْنَ تَعَارُضِ الْمُشَخَّصِ
لِذِي الْعِلْمِ كَقَوْلِنَا : مَنْ فِي الدَّارِ .

نصّور شيء آخر (قيل فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء ؟) طالبا
أن يشرح هذا الاسم وبين مفهومه . فيجيب بإيراد لفظ أشهر (أو ماهية
المسمى) أي حقيقته التي هو بها هو (كقولنا ما الحركة) أي ماهيئة
مسمى هذا اللفظ . فيجيب بإيراد ذاتياته (وتقع هل البسيطة في الترتيب
بينهما) أي بين ما التي لشرح الاسم ، والتي لطلب الماهية ، يعني أن
مقتضى الترتيب الطبيعي أن يطلب أولا شرح الاسم ، ثم وجود المفهوم
في نفسه ، ثم ماهيته وحقيقته ، لأن من لا يعرف مفهوم اللفظ استحاله منه
أن يطلب وجود ذلك المفهوم ، ومن لا يعرف أنه موجود استحاله منه
أن يطلب حقيقته وماهيته إذ لا حقيقة للمعلوم ولا ماهية له ، والفرق بين
المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير
قليل ، فإن كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل
عليه الاسم إذا كان عالما باللغة ، وأما الحد فلا يقف عليه إلا المرتاض
بصناعة المنطق ؛ فالوجودات لها حقائق ومفومات فلها حدود حقيقية
واسمية ؛ وأما المعدومات فليس لها إلا المفومات فلا حدود لها إلا بحسب
الاسم لأن الحد بحسب الذات لا يكون إلا بعد أن يعرف أن الذات
موجودة حتى أن ما يوضع في أول التعاليم من حدود الأشياء التي يبرهن
عليها في أثناء التعاليم إنما هي حدود اسمية ؛ ثم إذا برهن عليها وأثبت
وجودها صارت تلك الحدود بعينها حدوداً حقيقية ، جميع ذلك مذكور في
الشفاء (و) يطلب (بمن العارض المشخص) أي الأمر الذي يعرض (لذي
العلم) فيفيد تشخيصه وتعيينه (كقولنا من في الدار) فيجيب عنه بزيد وشجرة

وَقَالَ السَّكَكِيُّ : يُسْأَلُ بِمَا عَنِ الْجِنْسِ ، تَقُولُ : مَا عِنْدَكَ : أَيْ
 أَيْ أَجْنَاسِ الْأَشْيَاءِ ؟ وَجَوَابُهُ : كِتَابٌ أَوْ نَحْوُهُ ، وَعَنِ الْوَصْفِ تَقُولُ :
 مَا زَيْدٌ ؟ وَجَوَابُهُ : الْكَرِيمُ وَنَحْوُهُ ، وَبِمَنْ عَنِ الْجِنْسِ مِنْ ذَوِي الْعِلْمِ تَقُولُ :
 مَنْ جِبْرِيلُ ؟ أَيْ أَبَشَرُ هُوَ ، أَمْ مَلَكٌ ، أَمْ جَنِّي ؟ وَفِيهِ نَظَرٌ ، وَيُسْأَلُ بِأَيِّ
 مِمَّا يُمَيِّزُ أَحَدَ الْمُتَشَارِكِينَ فِي أَمْرٍ يَعْمُهُمَا نَحْوُ : أَيْ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا ،
 أَيْ : أُنَحْنُ أَمْ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ، وَبِكَمْ عَنِ الْعَدَدِ نَحْوُ : سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ
 كَمْ أَتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ ،

مما يفيد تشخيصه (وقال السكاكي : يسأل بما عن الجنس ، تقول : ما عندك ؟
 أي أي أجناس الأشياء) عندك (وجوابه كتاب أو نحوه) ويدخل فيه السؤال
 عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة أي أي أجناس الالفاظ هي ؟ وجوابه
 لفظ مفرد موضوع (وعن الوصف تقول ما زيد ؟ وجوابه الكريم ونحوه
 و) يسأل (بمن عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبريل أي أبشر هو أم ملك
 أم جنى ؟ وفيه نظر) إذ لا نسلم أنه للسؤال عن الجنس وأنه يصح في جواب
 من جبريل أن يقال ملك بل جوابه ملك من عند الله يأتي بالوحي كذا وكذا
 مما يفيد تشخيصه (و) يسأل (بأي عما يميز أحد المتشاركين في أمر يعمهما)
 وهو مضمون ما أضيف إليه أي (نحو - أي الفريقين خير مقامًا - أي نحن أم -
 أصحاب محمد) عليه الصلاة والسلام ، فالؤمنون والكافرون قد اشتركا
 في الفريقية وسألوا عما يميز أحدهما عن الآخر مثل الكون كافرين قائلين
 لهذا القول ومثل الكون أصحاب محمد عليه الصلاة والسلام غير قائلين
 (و) يسأل (بكَمْ عن العدد نحو - سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ أَتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ -) أي
 كَمْ آيَةٍ أَتَيْنَاهُمْ أَعْشَرِينَ أَمْ ثَلَاثِينَ فَمِنْ آيَةٍ مُمَيِّزَةٍ كَمْ بَرِيَادَةٍ مِنْ لَمَّا وَقَعَ مِنَ الْفَصْلِ
 بِفَعْلٍ مُتَعَدٍّ بَيْنَ كَمْ وَمُمَيِّزِهِ كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْخُبْرَةِ ، فَكَمْ ههنا للسؤال عن العدد

وَبَكَيْفَ عَنِ الْحَالِ ، وَبِأَيْنَ عَنِ الْمَكَانِ ، وَبِمَتَى عَنِ الزَّمَانِ ، وَبِأَيَّانَ عَنِ
الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ ، قِيلَ : وَتُسْتَعْمَلُ فِي مَوَاضِعِ التَّفْخِيمِ ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى :
يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَأَيْ تُسْتَعْمَلُ تَارَةً بِمَعْنَى كَيْفَ ، نَحْوُ : فَأَتُوا
حَرثَكُمْ أَيْ شِئْتُمْ ، وَأُخْرَى بِمَعْنَى مِنْ أَيْنَ نَحْوُ : أَيْ لَكَ هَذَا .

ثُمَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ كَثِيرًا مَا تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْأَسْتِفْهَامِ ، كَالِاسْتِنبَاطِ
نَحْوُ : كَمْ دَعَوْتُكَ ، وَالتَّعَجُّبِ نَحْوُ : مَا لِي لَا أَرَى الْمُدْهَدَ

لِذَلِكَ الْغَرَضُ مِنْ هَذَا السُّؤَالِ هُوَ التَّفْرِيعُ وَالتَّوْبِيخُ (و) يَسْأَلُ (بِكَيْفَ عَنِ
الْحَالِ ، وَبِأَيْنَ عَنِ الْمَكَانِ ، وَبِمَتَى عَنِ الزَّمَانِ) مَاضِيًا كَانَ أَوْ مُسْتَقْبَلًا (وَبِأَيَّانَ
عَنِ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ ، قِيلَ (و) قَدْ) تُسْتَعْمَلُ فِي مَوَاضِعِ التَّفْخِيمِ مِثْلُ - يَسْأَلُ أَيَّانَ
يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَأَيْ تُسْتَعْمَلُ تَارَةً بِمَعْنَى كَيْفَ (وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا فِعْلٌ
(نَحْوُ - فَأَتُوا حَرثَكُمْ أَيْ شِئْتُمْ -) أَيْ عَلَى أَيْ حَالٍ وَمِنْ أَيْ شَقِ أَرَدْتُمْ
بَعْدَ أَنْ يَكُونَ الْمَاتِي مَوْضِعَ الْحَرْثِ وَلَمْ يَحْثُ . أَيْ زِيدَ بِمَعْنَى كَيْفَ هُوَ (وَأُخْرَى
بِمَعْنَى مِنْ أَيْنَ نَحْوُ - أَيْ لَكَ هَذَا -) أَيْ مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا الرِّزْقُ الْآتِي كُلَّ يَوْمٍ ،
وَقَوْلُهُ تُسْتَعْمَلُ لِإِشَارَةٍ إِلَى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْمَعْنَيْنِ وَأَنْ يَكُونَ
فِي أَحَدِهِمَا حَقِيقَةً وَفِي الْآخَرِ مَجَازًا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ أَيْنَ إِلَّا أَنَّهُ فِي
الِاسْتِعْمَالِ يَكُونُ مَعَ مِنْ ظَاهِرَةً كَمَا فِي قَوْلِهِ : * مِنْ أَيْنَ عَشْرُونَ لَنَا مِنْ أَيْ *
أَوْ مَقْدَرَةٌ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - أَيْ لَكَ هَذَا - أَيْ مِنْ أَيْنَ لَكَ أَيْ مِنْ أَيْنَ
عَلَى مَا ذَكَرَهُ بَعْضُ النُّحَاةِ (ثُمَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ) الْاسْتِفْهَامِيَّةُ (كَثِيرًا
مَا تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْاسْتِفْهَامِ) مِمَّا يَنْأَسِبُ الْمَقَامَ بِحَسَبِ مَعُونَةِ الْقِرَائِنِ
(كَالِاسْتِنبَاطِ نَحْوُكُمْ دَعَوْتُكَ ، وَالتَّعَجُّبِ نَحْوُ - مَا لِي لَا أَرَى الْمُدْهَدَ -)
لِأَنَّهُ كَانَ لَا يَغِيبُ عَنْ سَلِيمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا يَأْذَنُ فَلِمَا لَمْ يَبْصُرْهُ فِي مَكَانِهِ
تَعَجَّبَ مِنْ حَالِ نَفْسِهِ فِي عَدَمِ إِبْصَارِهِ إِيَّاهُ ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا مَعْنَى لِالِاسْتِفْهَامِ

والتنبيه على الضلال نحو : فأين تذهبون ، والوعيد بكَوْلِكَ لِمَنْ يُسِيءُ
الآدبَ أَلَمْ أُوَدِّبْ فَلَانًا إِذَا عَلِمَ الْمُخَاطَبُ ذَلِكَ ، والتقرير بِإِيلَاءِ الْمُقَرَّرِ بِهِ
الهمزة كَمَا مَرَّ ، ولِلْإِنْكَارِ كَذَلِكَ نَحْوُ : أَغْيِرَ اللَّهُ تَدْعُونَ ، أَغْيَرَ اللَّهُ أَخَذَ
وَلِيًّا ، وَمِنْهُ : أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ : أَيْ اللَّهُ بِكَافٍ

العاقل عن حال نفسه ، وقول صاحب الكشف نظر سليمان إلى مكان
المحدد فلم يبصره فقال مالى لا أراه على معنى أنه لا يراه وهو حاضر لسائر
ستره أو غير ذلك ثم لاح له أنه غائب فأضرب عن ذلك وأخذ يقول :
أهو غائب كأنه يسأل عن صحة ملاح له ، يدل على أن الاستفهام على حقيقته
(والتنبيه على الضلال نحو - فأين تذهبون - والوعيد كقولك لمن يسيء
الآدب أَلَمْ أُوَدِّبْ فَلَانًا إِذَا عَلِمَ الْمُخَاطَبُ ذَلِكَ) وهو أنك أدبت فلانا فيفهم
معنى الوعيد والتخويف فلا يحمله على السؤال (والتقرير) أى حمل المخاطب
على الإقرار بما يعرفه وإجاءته إليه (بإيلاء المقرر به الهمزة) أى بشرط
أن يذكر بعد الهمزة ما حمل المخاطب على الإقرار به (كما مر) فى حقيقة
الاستفهام من إيلاء المستول عنه الهمزة ، تقول : أضربت زيدا فى تقريره
بالمفعول ، وأنت ضربت فى تقريره بالفاعل ، وأزيدا ضربت فى تقريره بالمفعول
وعلى هذا القياس ، وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت فيقال أضربت
زيدا بمعنى أنك ضربه ألبتة (والإنكار كذلك نحو - أغير الله تدعون -)
أى بإيلاء المنكر الهمزة كالفعل فى قوله : أيقننى والمشرقى مضاجعى .
والفاعل فى قوله تعالى - أُمُّهُ يَقْسُمُونَ رَحْمَةً رَبِّكَ - والمفعول فى قوله تعالى -
(أغير الله أَخَذَ وَلِيًّا) - و - أغير الله تدعون - . وأما غير الهمزة فيجىء للتقرير
والإنكار لكن لا تجرى فيه هذه التفاصيل ولا تكثر كثرة الهمزة فلماذا لم يبحث
عنه (ومنه) أى من جىء بالهمزة للإنكار نحو - أليس الله بكاف عبده أى الله بكاف

عَبْدَهُ ، لِأَنَّ إِنكَارَ النَّفْيِ نَفْيٌ لَهُ ، وَنَفْيُ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ ، وَهَذَا مُرَادٌ مَنْ قَالَ :
 إِنَّ الهمزة فِيهِ لِلتَّقْرِيرِ : أَيْ بِمَا دَخَلَهُ النَّفْيُ لَا بِالنَّفْيِ ، وَلِإِنكَارِ الْفِعْلِ
 صُورَةً أُخْرَى ، وَهِيَ نَحْوُ : أَزِيدًا ضَرَبْتَ أَمْ عَمْرًا ! لِمَنْ يَرُدُّ الضَّرْبَ بَيْنَهُمَا ،
 وَالْإِنكَارُ : إِمَّا لِلتَّوْبِيخِ : أَيْ مَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ . نَحْوُ : أَغْصَيْتَ
 رَبَّكَ ، أَوْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ نَحْوُ : أَتَمَّصِي رَبَّكَ ، أَوْ لِلتَّكْذِيبِ :
 أَيْ لَمْ يَكُنْ نَحْوُ : أَفَأَصَفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَيْنِ .

عَبْدَهُ (أَيْ اللَّهُ كَافٍ) لِأَنَّ إِنكَارَ النَّفْيِ نَفْيٌ لَهُ وَنَفْيُ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ ، وَهَذَا
 الْمَعْنَى (مُرَادٌ مَنْ قَالَ : إِنَّ الهمزة فِيهِ لِلتَّقْرِيرِ) أَيْ لِحَمْلِ الْمُخَاطَبِ عَلَى الْإِقْرَارِ
 (أَيْ بِمَا دَخَلَهُ النَّفْيُ) وَهُوَ اللَّهُ كَافٍ (لَا بِالنَّفْيِ) وَهُوَ لَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ ، فَالْتَّقْرِيرُ
 لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِالْحُكْمِ الَّذِي دَخَلَتْ عَلَيْهِ الهمزة بَلْ بِمَا يَعْرِفُهُ الْمُخَاطَبُ
 مِنْ ذَلِكَ الْحُكْمِ إِثْبَاتًا أَوْ نَفْيًا ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى - أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي
 وَأُمِّي إِذِينَ مِنْ دُونِ اللَّهِ - فَإِنَّ الهمزة فِيهِ لِلتَّقْرِيرِ أَيْ بِمَا يَعْرِفُهُ عِيسَى عَلَيْهِ
 السَّلَامُ مِنْ هَذَا الْحُكْمِ لِأَبَانِهِ قَدْ قَالَ ذَلِكَ فَافْهَمْ ، وَقَوْلُهُ : وَالْإِنكَارُ كَذَلِكَ
 دَلٌّ عَلَى أَنَّ صُورَةَ إِنكَارِ الْفِعْلِ أَنْ يَلِيَ الْفِعْلَ الهمزة . وَلِمَا كَانَ لَهُ صُورَةٌ
 أُخْرَى لَا يَلِي فِيهَا الْفِعْلَ الهمزة أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ (وَلِإِنكَارِ الْفِعْلِ صُورَةٌ
 أُخْرَى وَهِيَ نَحْوُ : أَزِيدًا ضَرَبْتَ أَمْ عَمْرًا لِمَنْ يَرُدُّ الضَّرْبَ بَيْنَهُمَا) مِنْ غَيْرِ
 أَنْ تَتَعَقَّدَ تَعَلُّقُهُ بِغَيْرِهِمَا فَإِذَا أَنْكَرْتَ تَعَلُّقَهُ بِهِمَا فَقَدْ نَفَيْتَهُ عَنْ أَصْلِهِ لِأَنَّهُ
 لَا يَدُلُّهُ مِنْ مَحَلِّ يَتَعَلَّقُ بِهِ (وَالْإِنكَارُ إِمَّا لِلتَّوْبِيخِ : أَيْ مَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ)
 ذَلِكَ الْأَمْرُ الَّذِي كَانَ (نَحْوُ أَغْصَيْتَ رَبَّكَ) فَإِنَّ الْعَصِيَانَ وَاقِعٌ لَكِنَّهُ مُنْكَرٌ ،
 وَمَا يُقَالُ إِنَّهُ لِلتَّقْرِيرِ فَعَنَاهُ التَّحْقِيقُ وَالتَّثْبِيتُ (أَوْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ) أَيْ أَنْ
 يَحِلُّهُ وَيَتَحَقَّقُ مَضْمُونُ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الهمزة وَذَلِكَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ (نَحْوُ
 أَتَمَّصِي رَبَّكَ) بِمَعْنَى لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَحَقَّقَ الْعَصِيَانُ (أَوْ لِلتَّكْذِيبِ)
 فِي الْمَاضِي (أَيْ لَمْ يَكُنْ نَحْوُ - أَفَأَصَفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَيْنِ -) أَيْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ

أَوْ لَا يَكُونُ نَحْوُ: أَنْزِلْ مُكْمُوها، وَالتَّهْوِيلُ نَحْوُ: أَصْلَوَاتِكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ
حَتَّى يَعْبُدَ آبَاؤُنَا، وَالتَّخْفِيرُ نَحْوُ: مَنْ هَذَا؟ وَالتَّهْوِيلُ كَقِرَاءَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ،
وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ مَنْ فِرْعَوْنُ؟ بَلْفَظِ الْاسْتِفْهَامَ
وَرَفَعَ فِرْعَوْنَ، وَلِهَذَا قَالَ: إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا مِنَ الْمُسْرِفِينَ، وَالْاسْتِفْهَامُ
نَحْوُ: أَيْ لَمْ أَلَمْ الذِّكْرَى

(أو) في المستقبل أى (لا يكون نحو - أنزل مكموها -) أى أنزلكم تلك الهدايا
أو الحجة بمعنى أنكرهم على قبولها وفسركم على الإسلام والحال أنكم لما كانوا
بمعنى لا يكون منا هذا الإلزام (والتهم) عطف على الاستبطاء أو على الإنكار،
وذلك أنهم اختلفوا في أنه إذا ذكر معطوفات كثيرة أن الجميع معطوف على
الأول أو كل واحد عطف على ما قبله (نحو - أصلواتك تأمرك أن تترك
حتى يعبد آبائنا -) وذلك أن شعبيا عليه السلام كان كثير الصلاة وكان
قومه إذا رأوه يصلى تضاحكوا فقصدا بقولهم - أصلواتك تأمرك - المخز
والسخرية لا حقيقة الاستفهام (والتخفيف نحو - من هذا) استحقارا
بشأنه مع أنك تعرفه (والتهويل كقراءة ابن عباس) رضى الله عنهما (ولقد
نجينا بنى إسرائيل من العذاب المهين من فرعون؟ بلفظ الاستفهام) أى
من / بفتح الميم (ورفع فرعون) على أنه مبتدأ ومن الاستفهامية خبره أو
بالعكس على اختلاف الرايين فإنه لا معنى لحقيقة الاستفهام هنا وهو
ظاهر، بل المراد أنه لما وصف الله العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا
بقوله: من فرعون، أى هل تعرفون من هو فى فرط عتوه وشدة شكيمته
فما ظمكم بعذاب يكون المعبذب به مثله؟ (ولهذا قال - إنه كان عاليا من
المسرفين-) زيادة لتعريف حاله وتهويل عذابه (والاستبعاد نحو - ألى
لهم الذكوى-) فإنه لا يجوز جملة على حقيقة الاستفهام وهو ظاهر، بل

وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ، ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ .

وَمِنْهَا الْأَمْرُ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ صِغَتَهُ مِنَ الْمُقْتَرَنَةِ بِاللَّامِ نَحْوُ : لِيَحْضُرَ زَيْدٌ وَغَيْرَهَا نَحْوُ : أَكْرَمَ عَمْرًا ، وَرُوِيَ بِكَرًا ، مَوْضُوعَةٌ لِطَلَبِ الْفِعْلِ اسْتِعْلَاءً ، لِتَبَادُرِ الْفَهْمِ عِنْدَ سَمَاعِهَا إِلَى ذَلِكَ الْمَتْنِ ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ لِغَيْرِهِ ، كَالِإِبَاحَةِ نَحْوُ : جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ ، وَالتَّهْدِيدِ

المراد استبعاد أن يكون لهم الذكرى بقرينة قوله تعالى (وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه) أي كيف يذكرون ويتعظون ويوفون بما وعدوه من الإيمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل في وجوب الإذكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الآيات البينات من الكتاب المعجز وغيره فلم يتذكروه وأعرضوا عنه (ومنها) أي من أنواع الطلب (الأمر) وهو طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء - وصيغته تستعمل في معان كثيرة فاختلصوا في حقيقته الموضوعية هي لها اختلافا كثيرا ، ولما لم تكن الدلائل مقيدة للقطع بشيء قال المصنف (والأظهر أن صيغته من المقترنة باللام نحو : ليحضر زيد ، وغيرها نحو أكرم عمرا ورويد بكرا) فالمراد بصيغته ما دل على طلب فعل غير كف استعلاء سواء كان اسما أو فعلا (موضوعة لطلب الفعل استعلاء) أي على طريق طلب العلو ، وعد الأمر نفسه عاليا سواء كان عاليا في نفسه أم لا (لتبادر الفهم عند سماعها) أي سماع الصيغة (إلى ذلك المعنى) أعني الطلب استعلاء ، والتبادر إلى الفهم من أمارات الحقيقة (وقد تستعمل) صيغة الأمر (لغيره) أي لغير طلب الفعل استعلاء (كالإباحة نحو : جالس الحسن أو ابن سيرين) فيجوز له أن يجالس أحدهما أو كليهما وأن لا يجالس أحدا منهما أصلا (والتهديد) أي التخويف وهو أعم من

نَحْوُ : اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ، وَالتَّعْجِيزِ نَحْوُ : قَاتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ ، وَالتَّسْخِيرِ
نَحْوُ : كُونُوا قِرْدَةً خَاسِثِينَ ، وَالْإِهَانَةِ : نَحْوُ : كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ،
وَالْتَسْوِيَةِ نَحْوُ : اصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا ، وَالتَّمَنَّى نَحْوُ :

* أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أُنْجَلِي *

الإنذار لأنه إنباح مع التخويف ، وفي الصباح الإنذار تخويف مع دعوة
(نحو - اعملوا ما شئتم -) لظهور أن ليس المراد الأمر بكل عمل شاءوا (والتعجيز
نحو - قاتوا بسورة من مثله -) إذ ليس المراد طلب إتيانهم بسورة من مثله لكونه
محالا ، والظرف أعني قوله من مثله متعلق بقاتوا والضمير لعبدنا أو صفة لسورة
والضمير لما نزلنا أو لعبدنا . فإن قلت : لم لا يجوز على الأول أن يكون الضمير
لما نزلنا ؟ قلت : لأنه يقتضي ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة
للنوع إذ التعجيز إنما يكون عن المآتي به فكأن مثل القرآن ثابت لكنهم
عجزوا عن أن يأتوا منه بسورة بخلاف ما إذا كان وصفا للسورة فإن المعجوز عنه
هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف . فإن قلت : فليكن التعجيز باعتبار
انتفاء المآتي به منه . قلت : احتمال عقلي لا يسبق إلى الفهم ولا يوجد له مساع
في اعتبارات البلاغة واستعمالاتهم فلا اعتداد به . ول بعضهم هنا كلام طويل
لا طائل تحته (والتسخير نحو - كونوا قردة خاسئين - والإهانة نحو - كونوا
حجارة أو حديدًا) إذ ليس الغرض أن يطلب منهم كونهم قردة أو حجارة
لعدم قدرتهم على ذلك ، لكن في التسخير يحصل الفعل أعني صيورتهم
قردة ، وفي الإهانة لا يحصل إذ المقصود قلة المبالاة بهم (والتسوية نحو
- اصبروا أو لا تصبروا) ففي الإباحة كأن المخاطب توهم أن الفعل محظور عليه
فأذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك ، وفي التسوية كأنه توهم أن أحد
الطرفين من الفعل والترك أنفع له وأرجح بالنسبة إليه فرفع ذلك وسوى بينهما
(وانتهى نحو :

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أُنْجَلِي) بصبح وما الإصباح منك بأمل

وَالدُّعَاءُ نَحْوُ : رَبِّ اغْفِرْ لِي ، وَالْإِلْتِمَاسُ كَقَوْلِكَ لِمَنْ يُسَاوِيكَ رُتْبَةً :
افْعَلْ بِدُونِ اسْتِعْلَاءٍ .

ثُمَّ الْأَمْرُ قَالَ السَّكَاكِيُّ : حَقُّهُ الْهَوَزُ ، لِأَنَّهُ الظَّاهِرُ مِنَ الطَّلَبِ ،
وَلِتَبَادُرِ الْفَهْمِ عِنْدَ الْأَمْرِ بِشَيْءٍ بَعْدَ الْأَمْرِ بِخِلَافِهِ إِلَى تَغْيِيرِ الْأَمْرِ الْأَوَّلِ
دُونَ الْجَمْعِ ، وَإِرَادَةِ التَّرَاخِي ، وَفِيهِ نَظَرٌ . وَمِنْهَا النِّهْيُ ، وَهُوَ حَرْفٌ
وَاحِدٌ ، وَهُوَ لَا الْجَازِمَةُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : لَا تَفْعَلْ وَهُوَ كَالْأَمْرِ فِي الْإِسْتِعْلَاءِ .

إِذْ لَيْسَ الْغَرَضُ طَلَبُ الْإِنْجِلَاءِ مِنَ اللَّيْلِ إِذْ لَيْسَ ذَلِكَ فِي وَسْعِهِ لَكِنِّهَ يَعْنِي
ذَلِكَ تَخْلُصًا عَمَّا عَرَضَ لَهُ فِي اللَّيْلِ مِنْ تَبَارِيحِ الْجَوِّ وَلَا اسْتِطَالَتِهِ تِلْكَ اللَّيْلَةَ
كَأَنَّهُ لَا طِمَاعِيَةَ لَهُ فِي انْجِلَاءِهَا فَلِهَذَا يَحْمِلُ عَلَى التَّمْنَى دُونَ التَّرَجَّى (وَالِدُّعَاءُ)
أَيُّ الطَّلَبِ عَلَى سَبِيلِ التَضَرُّعِ (نَحْوُ - رَبِّ اغْفِرْ لِي - وَالْإِلْتِمَاسُ كَقَوْلِكَ
لِمَنْ يُسَاوِيكَ رُتْبَةً : افْعَلْ بِدُونِ الْإِسْتِعْلَاءِ) وَالتَضَرُّعُ . فَإِنْ قِيلَ أَيْ حَاجَةٌ
إِلَى قَوْلِهِ بِدُونِ الْإِسْتِعْلَاءِ مَعَ قَوْلِهِ لِمَنْ يُسَاوِيكَ رُتْبَةً ؟ قُلْتُ : قَدْ سَبَقَ أَنْ
الْإِسْتِعْلَاءَ لَا يَسْتَلْزِمُ الْعُلُوَّ فَيَجُوزُ أَنْ يَتَحَقَّقَ مِنَ الْمَسَاوِي بَلْ مِنَ الْأَدْنَى
أَيْضًا (ثُمَّ الْأَمْرُ قَالَ السَّكَاكِيُّ : حَقُّهُ الْفَوْرُ لِأَنَّهُ الظَّاهِرُ مِنَ الطَّلَبِ) عِنْدَ
الْإِنْصَافِ كَمَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ وَالنِّدَاءِ (وَلِتَبَادُرِ الْفَهْمِ عِنْدَ الْأَمْرِ بِشَيْءٍ بَعْدَ
الْأَمْرِ بِخِلَافِهِ إِلَى تَغْيِيرِ الْأَمْرِ الْأَوَّلِ دُونَ الْجَمْعِ) بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ (وَإِرَادَةُ
التَّرَاخِي) فَإِنَّ الْمَوْلَى إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ : قُمْ ، ثُمَّ قَالَ لَهُ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ ، اضْطَجِعْ
حَتَّى الْمَسَاءِ يَتَبَادَرُ الْفَهْمُ إِلَى أَنَّهُ غَيْرُ الْأَمْرِ بِالْقِيَامِ إِلَى الْأَمْرِ بِالِاضْطِجَاعِ وَلَمْ
يَرُدَّ الْجَمْعُ بَيْنَ الْقِيَامِ وَالِاضْطِجَاعِ مَعَ تَرَاخِي أَحَدِهِمَا (وَفِيهِ نَظَرٌ) لِأَنَّا لَا نَسْلِمُ
ذَلِكَ عِنْدَ خُلُوقِ الْمَقَامِ عَنْ الْقِرَائِنِ (وَمِنْهَا) أَيْ مِنْ أَنْوَاعِ الطَّلَبِ (النَّهْيُ)
وَهُوَ طَلَبُ الْكَفِّ عَنِ الْفِعْلِ اسْتِعْلَاءً (وَلَوْ حَرْفٌ وَاحِدٌ وَهُوَ « لَا » الْجَازِمَةُ
فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : لَا تَفْعَلْ ، وَهُوَ كَالْأَمْرِ فِي الْإِسْتِعْلَاءِ) لِأَنَّهُ الْمَتَبَادَرُ إِلَى الْفَهْمِ

وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ طَلَبِ الْكَفِّ ، أَوْ التَّزَكِّي كَالْتَهْدِيدِ كَقَوْلِكَ
لَعْبِدٍ لَا يَمْتَنِلُ أَمْرَكَ : لَا تَمْتَنِلْ أَمْرِي .

وَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ يَجُوزُ تَقْدِيرُ الشَّرْطِ بِمَعْنَاهَا ، كَقَوْلِكَ : آيَتِي لِي مَالًا
أَنْفَقَهُ ، أَيْ إِنْ أَرْزَقَهُ أَنْفَقَهُ ، وَأَيْنَ بَيْتِكَ أَرْزَكَ : أَيْ إِنْ تَعَرَّفَنِيهِ أَرْزَكَ
وَأَكْرَمَنِي أَكْرَمَكَ : أَيْ إِنْ تُكْرِمَنِي أَكْرَمَكَ ، وَلَا تَشْتَمْنِي يَكُنْ
خَيْرًا لَكَ : أَيْ إِلَّا تَشْتَمْنِي يَكُنْ خَيْرًا لَكَ .

(وقد يستعمل في غير طلب الكف) عن الفعل كما هو مذهب البعض (أو)
طلب (التزك) كما هو مذهب البعض ، فإنهم قد اختلفوا في أن مقتضى
النهى كف النفس عن الفعل بالاشتغال بأحد أضداده أو ترك الفعل وهو
نفس أن لا تفعل (كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل أمرك : لا تمتثل أَمْرِي)
وكالدعاء والالتماس وهو ظاهر (وهذه الأربعة) يعنى التمنى والاستفهام
والأمر والنهى (يجوز تقدير الشرط بعدها) وإيراد الجزاء عقيبها مجزوما
بأن المضمر مع الشرط (كقولك) في التمنى (ليت لى مالا أنفقته : أَيْ
إِنْ أَرْزَقَهُ أَنْفَقَهُ ، و) في الاستفهام (أَيْنَ بَيْتِكَ أَرْزَكَ : أَيْ إِنْ تَعَرَّفَنِيهِ أَرْزَكَ
و) في الأمر (أَكْرَمَنِي أَكْرَمَكَ : أَيْ إِنْ تُكْرِمَنِي أَكْرَمَكَ ، و) في النهى
(لَا تَشْتَمْنِي يَكُنْ خَيْرًا لَكَ : أَيْ إِنْ لَا تَشْتَمْنِي يَكُنْ خَيْرًا لَكَ) وذلك لأن
الحامل للمتكلم على الكلام الطلبى كون المطلوب مقصودا للمتكلم إما
لذاته أو لغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله ، وهذا معنى الشرط فإذا
ذكرت الطلب وذكرت بعده ما يصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن
المخاطب كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون إذا
معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا : ولما جعل النحاة
الأشياء التى يضمن حرف الشرط بعدها خمسة أشياء أشار المصنف إلى ذلك

وَأَمَّا الْعَرَضُ كَقَوْلِكَ : أَلَا تَنْزِلُ تُصِيبُ خَيْرًا ، فَوَلَدَ مِنَ الْإِسْتِفْهَامِ
وَيَجُوزُ تَقْدِيرُ الشَّرْطِ فِي غَيْرِهَا لِقَرِينَةٍ نَحْوُ : أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ
فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ : أَيْ إِنْ أَرَادُوا أَوْلِيَاءَ بِحَقِّ .

وَمِنْهَا النَّدَاءُ ، وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ صِيغَتُهُ فِي غَيْرِ مَعْنَاهُ ، كَالِإِغْرَاءِ فِي قَوْلِكَ
لِمَنْ أَقْبَلَ عَلَيْكَ يَتَطَلَّمُ : يَا مَظْلُومُ ،

بقوله (وأما العرض كقولك : ألا تنزل) عندنا (تصيب خيرا) أى إن تنزل
تصيب خيرا (فوالد من الاستفهام) وليس شيئا آخر برأسه لأن الهمزة فيه
للاستفهام دخلت على فعل منى وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام للعلم
بعدم النزول مثلا وتولد عنه بمعونة قرينة الحال عرض النزول على المخاطب
وطلبه منه (ويجوز) تقدير الشرط (فى غيرها) أى فى غير هذه المواضع
(لقريئة) تدل عليه (نحو - أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ) فالله هو الولي - أى
إن أرادوا أولياء بحق (فالله هو الولي الذى يجب أن يتولى وحده ويعتقد أنه
المولى والسيد . وقيل لاشك أن قوله : أَمْ اتَّخَذُوا لِنِكَارٍ وتوبيخ بمعنى أنه
لا ينبغي أن يتخذوا من دونه أولياء وحينئذ يترتب عليه قوله تعالى - فالله هو
الولي - من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي أن يعبد غير الله فالله هو
المستحق للعبادة ، وفيه نظر إذ ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك
الشيء ، والطبع المستقيم شاهد صدق على صحة قولنا : لا تضرب زيدا فهو
أنحوك بالفاء ، بخلاف : أنضرب زيدا فهو أخوك استفهام إنكار فإنه
لا يصح إلا بالواو الحالية (ومنها) أى من أنواع الطلب (النداء) وهو طلب
الإقبال بحرف نائب مناب أدعو لفظاً أو تقديرا (وقد تستعمل صيغته)
أى صيغة النداء (فى غير معناه) وهو طلب الإقبال (كالإغراء فى قولك
لمن أقبل عليك يتظلم يا مظلوم) قصدا إلى إغرائه وحثه على زيادة التظلم وبث

وَالْاِخْتِصَاصِ فِي قَوْلِهِمْ : اَنَا اَفْعَلُ كَذَا اَيُّهَا الرَّجُلُ : اَى مُخْتَصِّصًا مِنْ بَيْنِ الرَّجَالِ .

ثُمَّ اخْبِرَ قَدْ يَقَعُ مَوْقِعَ الْاِنْشَاءِ ، اِمَّا لِلتَّمَاوُلِ ، اَوْ لِاِظْهَارِ الْحِرْصِ فِي وَقْعِهِ كَمَا مَرَّ ، وَالْاِدْعَاءِ بِصِیْغَةِ الْمَاضِی مِنَ الْبَلِیْغِ كَقَوْلِهِ : رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ، يَحْتَمِلُهُمَا ، اَوْ لِالِاخْتِرَازِ عَنْ صُورَةِ الْأَمْرِ ، اَوْ لِحَمْلِ الْمُخَاطَبِ عَلَى الْمَطْلُوبِ بِأَنْ يَكُونَ يَمْنٌ لَا يُجِبُ أَنْ يُكَذَّبَ الطَّالِبُ .

الشكوى لأن الإقبال حاصل (والاختصاص في قولهم . اَنَا اَفْعَلُ كَذَا اَيُّهَا الرَّجُلُ) فقولنا اَيُّهَا الرَّجُلُ أصله تخصيص المنادى بطلب إقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الإقبال ونقل إلى تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه إذ ليس المراد بأى وصفه المخاطب بل ما دل عليه ضمير المتكلم فأياها مضموم والرجل مرفوع والمجموع في محل نصب على أنه حال ولهذا قال المصنف (أى متخصصا) أى مختصا (من بين الرجال) وقد تستعمل صيغة النداء في الاستغاثة نحو : يَا الله من ألم الفراق ، والتعجب نحو يَا الله ، والتحسر والتوجع كما في نداء الأطلال والمنهل والمطايا وما يشبه ذلك (ثم الخبر قد يقع موقع الإنشاء إما للتفاؤل) بلفظ الماضي دلالة على أنه كأنه وقع نحو وَفَّقَكَ اللهُ لِلتَّقْوَى (أو لإظهار الحرص في وقوعه كما مر) في بحث الشرط من أن الطالب إذا عظمت رغبته في شيء يكثر تصوره إياه وربما يخيل إليه حاصلا نحو : رَزَقَنِي اللهُ تَعَالَى لِقَاءَكَ (والدعاء بصيغة الماضي من البليغ كقوله : رَحِمَهُ اللهُ يَحْتَمِلُهُمَا) أى التفاؤل وإظهار الحرص ، وأما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات (أو للاختراز عن صورة الأمر) كقول العبد للمولى ينظر المولى إلى ساعة ، دون انظر ساعة لأنه في صورة الأمر وإن قصد به الدعاء أو الشفاعة (أو لحمل المخاطب على المطلوب بأن يكون) المخاطب (ممن لا يجب أن يكذب الطالب) أى ينسب إليه الكذب كقولك لصاحبك الذى لا يجب

(تنبيه) : الإنشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الأبواب الخمسة السابقة فليعتبره الناظر .

الفصل والوصل

الوصل عطف بعض الجمل على بعض ، والفصل تركه ، فإذا أتت جملة بعد جملة ، فالأولى : إما أن يكون لها محل من الإعراب ، أو لا ، وعلى الأول : إن قصد

تكذيبك : تأتي غدا مقام اتنى تحمله بالطف وجه على الاتيان لأنه إن لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر (تنبيه : الإنشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الأبواب الخمسة السابقة) يعنى أحوال الإسناد والمسند إليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر (فليعتبره) أى ذلك الكثير الذى يشارك فيه الإنشاء الخبر (الناظر) بنور البصيرة في لطائف الكلام ، مثلا الكلام الانشائي أيضا إما مؤكد أو غير مؤكد والمسند إليه فيه إما محذوف أو مذكور إلى غير ذلك .

الفصل والوصل

بدأ بذكر الفصل لأنه الأصل والوصل طارى أى عارض عليه بزيادة حرف من حروف العطف ، لكن لما كان الوصل بمنزلة الملكية والفصل بمنزلة عدمها والأعدام إنما تعرف بملكاتها بدأ في التعريف بذكر الوصل فقال : (الوصل عطف بعض الجمل على بعض . والفصل تركه) أى ترك عطفه عليه (فإذا أتت جملة بعد جملة فالأولى إما أن يكون لها محل من الإعراب أو لا وعلى الأول) أى على تقدير أن يكون للأولى محل من الإعراب (إن قصد

تَشْرِيكَ الثَّانِيَةِ لَهَا فِي حُكْمِهِ عُطِفَتْ عَلَيْهَا كَالْمُفْرَدِ ، فَشَرَطُ كَوْنِهِ
مَقْبُولًا بِالْوَاوِ وَنَحْوِهِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا جِهَةٌ جَامِعَةٌ نَحْوُ : زَيْدٌ يَكْتُبُ
وَيَشْعُرُ ، أَوْ يُعْطَى وَيَمْنَعُ ، وَلِهَذَا عِيبٌ عَلَى أَبِي تَمَامٍ قَوْلُهُ :
لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى صَبِيرٌ وَأَنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمٌ

تشریک الثانية لها (أى للأولى (فى حكمه) أى فى حكم الإعراب الذى كان
لها مثل كونها خبر مبتدأ أو حالا أو صفة أو نحو ذلك (عطفت) الثانية
(عليها) أى على الأولى ليدل العطف على التشریک المذكور (كالمفرد) فإنه
إذا قصد تشریکه بمفرد قبله فى حكم إعرابه من كونه فاعلا أو مفعولا أو نحو
ذلك وجب عطفه عليه (فشرط كونه) أى كون عطف الثانية على الأولى
(مقبولا بالواو ونحوه أن يكون بينهما) أى بين الجملتين (جهة جامعة نحو
زيد يكتب ويشعر) لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر (أو يعطى
ويمنع) لما بين الإعطاء والمنع من التضاد بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع أو
يعطى ويشعر ، وذلك لئلا يكون إجماع بينهما كالجمع بين الضب والنون ،
وقوله ونحوه ، أراد به ما يدل على التشریک كالفاء وثم وحتى ، وذكره حشو
مفسد لأن هذا الحكم يختص بالواو لأن لكل من الفاء وثم وحتى معنى محصلا
غير التشریک والجمعية ، فإن تحقق هذا المعنى حسن العطف وإن لم توجد جهة
جامعة بخلاف الواو (ولهذا) أى ولأنه لا بد فى الواو من جهة جامعة (عيب على
أبي تمام قوله :

لا والذي هو عالم أن النوى صبر وأن أبا الحسين كريم)

إذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى ، فهذا العطف غير مقبول
سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر ، أو عطف جملة على جملة
باعتبار وقوعه موقع مفعولى عالم لأن وجود الجامع شرط فى الصورتين
وقوله لا ، نفى لما ادعته الطيبة عليه من اندراس هواه بدلالة البيت السابق

وَالَا فَصِلَتْ عَنْهَا نَحْوُ : وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قُلُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا
نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ . اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ، لَمْ يُعْطِفِ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ عَلَى : إِنَّا
مَعَكُمْ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَقُولِهِمْ . وَعَلَى الثَّانِي : إِنْ قُصِدَ رِبْطُهَا بِهَا عَلَى مَعْنَى
عَاطِفِ سِوَى الْوَائِ ، عُطِفَتْ بِهِ نَحْوُ : دَخَلَ زَيْدٌ فَخَرَجَ عَمْرُو ، أَوْ نَحْوُ خَرَجَ
عَمْرُو ، إِذَا قُصِدَ التَّعْقِيبُ ، أَوْ الْمُهْلَةُ ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ

(وإلا) أى وإن لم يقصد تشريك الثانية للأولى فى حكم إعرابها (فصلت)
الثانية (عنها) لئلا يلزم من العطف التشريك الذى ليس بمقصود (نحو)
— وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزءون . الله يستهزئ بهم —
لم يعطف الله يستهزئ بهم على إنا معكم لأنه ليس من مقولهم (فلو عطف
عليه لزم تشريكه له فى كونه مفعول قالوا فيلزم أن يكون مفعول قول المنافقين
وليس كذلك) وإنما قال على إنا معكم دون إنما نحن مستهزءون لأن قوله إنما
نحن مستهزءون بيان لقوله : إنا معكم فحكمه حكمه ، وأيضاً العطف على المتبوع
هو الأصل (وعلى الثانى) أى على تقدير أن لا يكون للأولى محل من الإعراب
(إن قصد ربطها بها) أى ربط الثانية بالأولى (على معنى عاطف سوى
الواو عطفت) الثانية على الأولى (به) أى بذلك العاطف من غير اشتراط
أمر آخر (نحو دخل زيد فخرج عمرو أو ثم خرج عمرو إذا قصد التعقيب
أو المهلة) وذلك لأن ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك
معانى محصلة مفصلة فى علم النحو . فإذا عطفت الثانية على الأولى بذلك
العاطف ظهرت الفائدة أعنى حصول معانى هذه الحروف ، بخلاف الواو
فإنه لا يفيد إلا مجرد الاشتراك ، وهذا إنما يظهر فيما له حكم إعرابى
وأما فى غيره ففيه خفاء وإشكال ، وهو السبب فى صعوبة باب الفصل
والوصل حتى حصر بعضهم علم البلاغة فى معرفة الفصل والوصل (وإلا) أى
وإن لم يقصد ربط الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى الواو (فإن كان

لِلأَوَّلَى حُكْمٌ لَمْ يُقْصَدْ إعْطَاؤُهُ لِلثَّانِيَةِ ، فَالْفَصْلُ وَاجِبٌ نَحْوُ : وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ . الْآيَةِ ، لَمْ يُعْطَفِ اللَّهُ بِسْتَهْزِئِهِمْ : عَلَى قَالُوا لَثَلَا يَشَارِكُهُ فِي الْإِخْتِصَاصِ بِالظَّرْفِ لِمَا مَرَّ ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا كَالِ الْإِنْقِطَاعِ بِلَا إِيهَامٍ ، أَوْ الْإِنْتِصَالِ ، أَوْ شِبْهِ أَحَدِهِمَا فَكَذَلِكَ ، وَإِلَّا فَالْوَصْلُ مُتَمَيِّنٌ .

لِلأَوَّلَى حُكْمٌ لَمْ يُقْصَدْ إعْطَاؤُهُ لِلثَّانِيَةِ فَالْفَصْلُ وَاجِبٌ (لثلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم) نحو - وإذا خلوا إلى شياطينهم - الآية لم يعطف - الله يستهزئ بهم - على قالوا لثلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر من أن تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم مختصا بحال خلوهم إلى شياطينهم وليس كذلك . فان قيل إذا شرطية لا ظرفية . قلنا إذا الشرطية هي الظرفية استعملت استعمال الشرط ولو سلم فلا ينافي ما ذكرنا ، لأنه اسم معناه الوقت لا بدله من عامل وهو - قالوا إنا معكم - بدلالة المعنى ، وإذا قدم متعلق الفعل وعطف فعل آخر عليه يفهم اختصاص الفعلين به كقولنا : يوم الجمعة سرت وضربت زيدا بدلالة الفحوى والدوق (وإلا) عطف على قوله فإن كان للأولى حكم أى وإن لم يكن للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية وذلك بأن لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة أو يكون ولكن قصد إعطاؤه للثانية أيضاً (فإن كان بينهما) أى بين الجملتين (كمال الإنقطاع بلا إيهام) أى بدون أن يكون في الفصل إيهام خلاف المقصود (أو كمال الاتصال أو شبه أحدهما) أى أحد الكمالين (فكذلك) أى يتعين الفصل لأن الوصل يقتضى مغايرة ومناسبة (وإلا) أى وإن لم يكن بينهما كمال الإنقطاع بلا إيهام ولا كمال الاتصال ولا شبه أحدهما (فالوصل متعين) لوجود الداعى وعدم المانع ؛ فالخاصل أن للجملتين اللتين لا عمل لهما من الإعراب ولم يكن للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية ستة أحوال : الأول كمال الإنقطاع بلا إيهام ؛

أَمَّا كَمَالُ الْإِنْقِطَاعِ ، فَلَا خِلَافَ فِيهِمَا خَبَرًا وَإِنْشَاءً لَفْظًا وَمَعْنَى نَحْوُ :
وَقَالَ رَأَيْدُهُمْ أَرْسُوا نَزَاوِلَهَا فَكُلُّ حَتْفٍ أَمْرٍ يُجْرَى بِمِقْدَارٍ
أَوْ مَعْنَى قَطُّ نَحْوُ : مَاتَ فُلَانٌ رَحِمَهُ اللَّهُ ، أَوْ لِأَنَّهُ لَا جَامِعَ

الثاني كمال الاتصال . الثالث شبه كمال الانقطاع . الرابع شبه كمال الاتصال .
الخامس كمال الانقطاع مع الإيهام . السادس التوسط بين الكمالين ، فحكم
الأخيرين الوصل وحكم الأربعة السابقة الفصل ، فأخذ المصنف في تحقيق
الأحوال الستة فقال :

كمال الانقطاع

(أما كمال الإنقطاع) بين الجملتين (فلاختلافهما خبرا وإنشاء لفظا
ومعنى) بأن تكون إحداهما خبرا لفظا ومعنى والأخرى إنشاء لفظا ومعنى
(نحو : وقال رأيدهم) هو الذى يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء (أرسوا)
أى أقيموا ، من أرسيت السفينة حبستها بالمرساة (نزاولها) أى نحاول
تلك الحروب ونعابجها (فكل حتف أمرى يجرى بمقدار) أى أقيموا نقاتل
فإن كموت كل نفس يجرى بقدر الله تعالى ، لا الجبن ينجيهِ ، ولا الإقدام
يرديه ، لم يعطف نزاولها على أرسوا لأنه خبر لفظا ومعنى ، وأرسوا إنشاء
لفظا ومعنى ، وهذا مثال لكمال الإنقطاع بين الجملتين باختلافهما خبرا
وإنشاء لفظا ومعنى مع قطع النظر عن كون الجملتين مما ليس له محل من
الإعراب وإلا فالجملتان في محل النصب على أنه مفعول قال (أو) لاختلافهما
خبرًا وإنشاء (معنى فقط) بأن تكون إحداهما خبرا ومعنى والأخرى إنشاء
معنى وإن كانتا خبريتين أو إنشائيتين لفظا (نحو مات فلان رحمه الله)
لم يعطف رحمه الله على مات لأنه إنشاء معنى ومات خبر معنى وإن كانتا جميعا
خبريتين لفظا (أو لأنه) عطف على لاختلافهما والضمير للشأن (لا جامع

بَيْنَهُمَا كَمَا سَيَأْتِي .

وَأَمَّا كَمَالُ الْإِتِّصَالِ : فَلْيَكُونِ الثَّانِيَّةُ مُؤَكَّدَةً لِلْأُولَى لِدَفْعِ تَوْهَمِ
تَجَوُّزِ ، أَوْ غَلَطِ نَحْوِ : لَا رَيْبَ فِيهِ ، فَإِنَّهُ لَمَّا بُولِغَ فِي وَصْفِهِ بِبُلُوغِهِ
الدرَجَةَ الْقُصْوَى فِي الْكَمَالِ ، يَجْعَلُ الْمُبْتَدَأُ ذَلِكَ ، وَتَعْرِيفُ الْخَبَرِ بِاللَّامِ -
جَازٌ أَنْ يَتَوَهَّمَ السَّمْعُ قَبْلَ التَّأَمُّلِ أَنَّهُ مِمَّا يُرْمَى بِهِ جُزْأً ، فَأَتْبَعَهُ

بَيْنَهُمَا كَمَا سَيَأْتِي) بيان الجامع فلا يصح العطف في مثل زيد طويل
وعمر وناثم .

كَمَالُ الْإِتِّصَالِ

(وَأَمَّا كَمَالُ الْإِتِّصَالِ) بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ (فَلْيَكُونِ الثَّانِيَّةُ مُؤَكَّدَةً لِلْأُولَى) تَأْكِيدُهُ
مَعْنَوِيًّا (لِدَفْعِ تَوْهَمِ تَجَوُّزِ أَوْ غَلَطِ نَحْوِ - لَا رَيْبَ فِيهِ) بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذَلِكَ
الْكِتَابِ إِذَا جَعَلْتَ « أَلَمْ » طَائِفَةً مِنَ الْحُرُوفِ أَوْجُمَةً مُسْتَقْلَةً ، وَ - ذَلِكَ الْكِتَابُ -
جُمْلَةً ثَانِيَةً وَ - لَا رَيْبَ فِيهِ - ثَالِثَةً (فَإِنَّهُ لَمَّا بُولِغَ فِي وَصْفِهِ) أَيْ وَصَفِ
الْكِتَابِ (بِبُلُوغِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِوَصْفِهِ أَيْ فِي أَنْ وَصَفَ بِأَنَّهُ بُلُغٌ (الدَّرَجَةَ
الْقُصْوَى فِي الْكَمَالِ) وَبَقْوَاهُ بُولِغٌ تَتَعَاقَى الْبَاءُ مِنْ قَوْلِهِ (يَجْعَلُ الْمُبْتَدَأُ
ذَلِكَ) الدَّالُّ عَلَى كَمَالِ الْعَنَاءِ بِتَمْيِيزِهِ وَالتَّوَسُّلِ بِيَعْدِهِ إِلَى التَّعْظِيمِ وَعِلْوِ
الدَّرَجَةِ (وَتَعْرِيفِ الْخَبَرِ بِاللَّامِ) الدَّالُّ عَلَى الْإِحْصَارِ مِثْلَ حَاتِمِ
الْجَوَادِ ، فَعَنَى ذَلِكَ الْكِتَابُ أَنَّهُ الْكِتَابُ الْكَامِلُ الَّذِي يَسْتَأْهِلُ أَنْ يُسَمَّى
كِتَابًا كَانَ مَا عَدَاهُ مِنَ الْكُتُبِ فِي مُقَابَلَتِهِ نَاقِصٌ بَلْ لَيْسَ بِكِتَابٍ (جَازٍ)
جَوَابٌ لِمَا : أَيْ جَازٌ بِسَبَبِ هَذِهِ الْمِبَالِغَةِ الْمَذْكُورَةِ (أَنْ يَتَوَهَّمَ السَّمْعُ قَبْلَ
التَّأَمُّلِ أَنَّهُ) أَعْنَى قَوْلِهِ ذَلِكَ الْكِتَابُ (مِمَّا يُرْمَى بِهِ جُزْأً) مِنْ غَيْرِ
صُدُورِ عَنِ رُوءِيَةٍ وَبَصِيرَةٍ (فَأَتْبَعَهُ) عَلَى لَفْظِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ وَالْمَرْفُوعِ الْمُسْتَرِ
عَائِدٌ إِلَى - لَا رَيْبَ فِيهِ - وَالْمَنْصُوبِ الْبَارِزُ إِلَى - ذَلِكَ الْكِتَابُ - أَيْ جَعَلَ

نَفِيًّا لِلذَّالِكِ التَّوْهُمِ ، فَوَزَانُهُ وَزَانُ نَفْسُهُ فِي : جَاءَنِي زَيْدٌ نَفْسُهُ ، وَنَحْوُ : هُدًى
لِلْمُتَّقِينَ . فَإِنْ مَعْنَاهُ ، أَنَّهُ فِي الْهُدَايَةِ بَالِغٌ دَرَجَةً لَا يُدْرِكُ كُنْهَهَا حَتَّى
كَانَهُ هِدَايَةً مُحَضَّةً ، وَهَذَا مَعْنَى ذَلِكَ الْكِتَابِ ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ كَمَا مَرَّ
الْكِتَابُ الْكَامِلُ ، وَالْمُرَادُ بِكَمَالِهِ : كَمَالُهُ فِي الْهُدَايَةِ ، لِأَنَّ الْكِتَابَ
السَّمَاوِيَّةَ بِحَسَبِهَا تَتَفَاوَتْ فِي دَرَجَاتِ الْكَمَالِ ، فَوَزَانُهُ وَزَانُ زَيْدٍ الثَّانِي
فِي : جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ . أَوْ بَدَلًا مِنْهَا ، لِأَنَّهَُا غَيْرُ وَافِيَةٍ بِتَأْمِ الْمُرَادِ ، أَوْ
كَثِيرِ الْوَافِيَةِ ، بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ ،

لَارِيبَ فِيهِ تَابِعاً لِذَلِكَ الْكِتَابِ (نَفِيًّا لِلذَّالِكِ التَّوْهُمِ ، فَوَزَانُهُ) أَيْ وَزَانُ
لَارِيبَ فِيهِ مَعَ ذَلِكَ الْكِتَابِ (وَزَانُ نَفْسِهِ) مَعَ زَيْدٍ (فِي جَاءَنِي زَيْدٌ نَفْسُهُ)
فَظْهَرَ أَنَّ لَفْظَ وَزَانٍ فِي قَوْلِهِ وَزَانُ نَفْسِهِ لَيْسَ بِزَائِدٍ كَمَا تَوْهُمُ ، أَوْ تَأْكِيداً لَفْظِيّاً
كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ (وَنَحْوُ : هُدًى) أَيْ هُوَ هُدًى (لِلْمُتَّقِينَ) أَيْ الضَّالِّينَ
الضَّالِّينَ إِلَى التَّقْوَى (فَإِنْ مَعْنَاهُ أَنَّهُ) أَيْ الْكِتَابُ (فِي الْهُدَايَةِ بَالِغٌ دَرَجَةً
لَا يُدْرِكُ كُنْهَهَا) أَيْ غَايَتَهَا لِمَا فِي تَنْكِيرِ هُدًى الْإِبْهَامِ وَالْإِنْخِمِ (حَتَّى
كَانَهُ هِدَايَةً مُحَضَّةً) حَيْثُ قِيلَ هُدًى وَلَمْ يَقُلْ هَادٍ ، (وَهَذَا مَعْنَى ذَلِكَ
الْكِتَابِ لِأَنَّ مَعْنَاهُ كَمَا مَرَّ : الْكِتَابُ الْكَامِلُ ، وَالْمُرَادُ بِكَمَالِهِ كَمَالُهُ فِي الْهُدَايَةِ
لِأَنَّ الْكِتَابَ السَّمَاوِيَّةَ بِحَسَبِهَا) أَيْ بِقَدْرِ الْهُدَايَةِ وَاعْتِبَارِهَا (تَتَفَاوَتْ فِي دَرَجَاتِ
الْكَمَالِ) لَا بِحَسَبِ غَيْرِهَا لِأَنَّهَا الْمَقْصُودُ الْأَصْلِيُّ مِنَ الْإِنْزَالِ (فَوَزَانُهُ) أَيْ
وَزَانُ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ (وَزَانُ زَيْدٍ الثَّانِي فِي جَاءَنِي زَيْدٌ) لِكُونِهِ مَقْرَئاً
لِلذَلِكَ الْكِتَابِ مَعَ اتِّفَاقِهِمَا فِي الْمَعْنَى ، بِخِلَافِ لَارِيبَ فِيهِ فَإِنَّهُ يَخَالِفُهُ مَعْنَى
(أَوْ) لِكُونِ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ (بَدَلًا مِنْهَا) أَيْ مِنَ الْأُولَى (لِأَنَّهَا) أَيْ
الْأُولَى (غَيْرُ وَافِيَةٍ بِتَأْمِ الْمُرَادِ أَوْ كَثِيرِ الْوَافِيَةِ) حَيْثُ يَكُونُ فِي الْوَفَاءِ
قُصُورٌ مَا أَوْ خُضَاءٌ (بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ) لِإِنَّهَا وَافِيَةٌ كَمَالُ الْوَفَاءِ .

وَالْمَقَامُ يَقْتَضِي اعْتِنَاءَ بِشَأْنِهِ لِنُكْتَةٍ ، كَكَوْنِهِ مَطْلُوبًا فِي نَفْسِهِ ، أَوْ فَظِيحًا ،
 أَوْ عَجِيبًا ، أَوْ لَطِيفًا ، نَحْوُ : أَمَدُكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ . أَمَدُكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ
 وَجَنَاتٍ وَعُيُونٍ ، فَلَمَّا الْمُرَادُ التَّنْبِيهِ عَلَى نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالثَّانِي أَوْفَى بِتَأْدِيتِهِ ،
 لِذَلَالَتِهِ عَلَيْهَا بِالتَّفْصِيلِ مِنْ غَيْرِ إِحَالَةٍ عَلَى عِلْمِ الْمُخَاطَبِينَ الْمُعَانِدِينَ ، فَوَزَانُهُ
 وَزَانُ وَجْهِهِ فِي : أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وَجْهَهُ ، لِدُخُولِ الثَّانِي فِي الْأَوَّلِ ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ :
 أَقُولُ لَهُ أَرْحَلْ لَا تَقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا
 فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ إِظْهَارُ كَمَالِ الْكَرَاهَةِ لِإِقَامَتِهِ ، وَقَوْلُهُ : لَا تَقِيمَنَّ عِنْدَنَا
 أَوْفَى بِتَأْدِيتِهِ ، لِذَلَالَتِهِ عَلَيْهِ بِالمُطَابَقَةِ مَعَ التَّكْثِيرِ كَيْدٍ ،

(والمقام يقتضي اعتناء بشأنه) أى بشأن المراد (لنكتة ككونه) أى المراد (مطلوباً)
 فى نفسه أو فظيحاً أو عجيباً أو لطيفاً) فتزول الثانية من الأولى منزلة بدل
 البعض أو الاشتمال ، فالأول (نحو - أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين
 وجنات وعيون - فإن المراد التنبيه على نعم الله تعالى) والمقام يقتضى اعتناء
 بشأنه لكونه مطلوباً فى نفسه وذريعة إلى غيره (والثانى) أعنى قوله
 أمدكم بأنعام الخ (أوفى بتأديته) أى تأدية المراد الذى هو التنبيه (لدلالته)
 أى الثانى (عليها) أى على نعم الله تعالى (بالتفصيل من غير إحالة
 على علم المخاطبين المعاندين ، فوزانه وزان وجهه فى - أعجبنى زيد وجهه
 لدخول الثانى فى الأول) لأن ماتعلمون يشمل الأنعام وغيرها (و) الثانى
 أحنى المنزل منزلة بدل الاشتمال (نحو :

أقول له ارحل لا تقيم عندنا وإلا فكن فى السر والجهر مسلماً
 فإن أراد به) أى بقوله ارحل (كمال إظهار الكراهة لإقامته) أى المخاطب
 (وقوله : لا تقيم عندنا أوفى بتأديته لدلالته) أى لدلالة لا تقيم
 (عليه) أى على كمال إظهار الكراهة (بالمطابقة مع التأكيد) الحاصل من النون

فَوِزَانُهُ وَزَانُ حُسْنِهَا فِي : أَفْجَبْتَنِي الدَّارُ حُسْنَهَا ، لِأَنَّ عَدَمَ الْإِقَامَةِ مُغَايِرَةٌ
لِلْإِرْتِحَالِ ، وَغَيْرُ دَاخِلٍ فِيهِ ، مَعَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُلَابَسَةِ . أَوْ بَيَانًا لَهَا
بِحَمَاسِهَا نَحْوُ : فَوَسَّوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةٍ
الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبْئَلُ ، فَإِنَّ وَزَانَهُ وَزَانُ عُمَرُ فِي قَوْلِهِ :
* أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ *

وكونها مطابقة باعتبار الوضع العرفي حيث يقال : لانقم عندي ، ولا
يقصد كفه عن الإقامة ، بل مجرد إظهار كراهية حضوره (فوزانه) أى
وزان لانقيمن عندنا (وزان حسنها فى أعجبتنى الدار حسنها لأن عدم الإقامة
مغاير للارتحال) فلا يكون تأكيداً (وغير داخل فيه) فلا يكون بدله
البعض ، ولم يعتد ببدل الكل لأنه إنما يتميز عن التأكيد بمغايرة اللفظين
وكون المقصود هو الثانى ، وهذا لا يتحقق فى الجمل ، لاسيما التى لا محل لها
من الإعراب (مع ما بينهما) أى بين عدم الإقامة والارتحال (من
الملابسة) اللزومية فيكون بدل اشتغال ، والكلام فى أن الجملة الأولى أغنى
أرحل ذات محل من الإعراب مثل مامر فى : أرسوا نزاولها . وإنما قال
فى المثالين إن الثانية أوفى لأن الأولى وافية مع ضرب من القصور باعتبار
الإجمال ، وعدم مطابقة الدلالة فصارت كغير الوافية (أو) لكون الثانية
(بيانا لها) أى للأولى (لحفاؤها) أى الأولى (نحو - فوسوس إليه
الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى - فإن وزانه)
أى وزان قال يا آدم (وزان عمر فى قوله :

أقسم بالله أبو حفص عمر) مامسها من نقب ولا دبر

حيث جعل الثانى بيانا وتوضيحا للأول ، وظاهر أن ليس لفظ قال بيانه
وتفسيرا للفظ وسوس حتى يكون هذا من باب بيان الفعل لامن بيان الجملة

وَأَمَّا كَوْنُهَا كَالْمُنْقَطِعَةِ عَنْهَا ، فَلَيْكُونِ عَطْفًا عَلَيْهَا مُوْهًا لِعَطْفِهَا عَلَى
غَيْرِهَا ، وَيُسَمَّى الْفَصْلُ لِذَلِكَ قَطْعًا . مِثَالُهُ :

وَتَقْظُنْ سَلَمَى أَنْتِ أَبْنَى بِهَا بَدَلًا أَرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهْمُ
وَيَحْتَمِلُ الْإِسْتِنْفَافَ . وَأَمَّا كَوْنُهَا كَالْمُتَّصِلَةِ بِهَا ، فَلَيْكُونِهَا جَوَابًا
لِسُؤَالِ اقْتَضِئِ الْأَوَّلَى فَتَنْزِلُ مَنْزِلَتَهُ ، فَتَفْصَلُ عَنْهَا كَمَا يَفْصَلُ الْجَوَابُ
عَنِ السُّؤَالِ . (السَّكَائِيُّ) فَيَنْزِلُ ذَلِكَ مَنْزِلَةَ الْوَاقِعِ .

بل المبين هو مجموع الجملة (وأما كونها) أى الجملة الثانية (كالمقطعة عنها)
لأن عن الأولى (فليكون عطفها عليها) أى عطف الثانية على الأولى
(موها لعطفها على غيرها) مما ليس بمقصود ، وشبه هذا بكمال الانقطاع
باعتبار اشتماله على مانع من العطف إلا أنه لما كان خارجيا يمكن دفعه
ينصب قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع (ويسمى الفصل لذلك قطعا ، مثاله :

وتقظن سلمى أنتى أبغى بها بدلا أراها فى الضلال تهيم

فبين الجملتين مناسبة ظاهرة لاتحاد المسندين لأن معنى أراها أظنها ، وكون
المسند إليه فى الأولى محبوبا ، وفى الثانية محبا لكنه ترك العطف لئلا يتوهم
أنه عطف على أبغى فيكون من مضمونات سلمى (ويحتمل الاستنفاف)
كأنه قيل كيف تراها فى هذا الظن ؟ فقال : أراها تتحير فى أودية الضلال .
(وأما كونها) أى الثانية (كالمتصلة بها) أى بالأولى (فليكونها) أى
الثانية (جوابا لسؤال اقتضته الأولى فتزل) الأولى (منزلته) أى
السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له (فتفصل) الثانية (عنها) أى
عن الأولى (كما يفصل الجواب عن السؤال) لما بينهما من الاتصال : قال :
(السكاكى : فينزل ذلك) أى السؤال الذى تقتضيه الأولى ، وتدل عليه
بالفحوى (منزلة) السؤال (الواقع) ويطلب بالكلام الثانى وقوعه جوابا له

لِنِسْكَتِهِ ، كَلِغْنَاءِ السَّامِعِ عَنْ أَنْ يَسْأَلَ ، أَوْ مِثْلَ أَنْ لَا يَسْمَعَ مِنْهُ شَيْءٌ ،
وَيُسَمَّى الْفَصْلُ لِذَلِكَ اسْتِثْنَاءًا ، وَكَذَا الثَّانِيَةُ . وَهُوَ ثَلَاثَةٌ أَضْرِبُهَا ،
لِأَنَّ السُّؤَالَ إِنَّمَا عَنْ سَبَبِ الْحُكْمِ مُطْلَقًا ، نَحْوُ :

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتُ عَلِيلٌ سَهْرٌ دَائِمٌ وَحَزَنٌ طَوِيلٌ
أَيُّ مَابَالِكَ عَلِيلًا ، أَوْ مَا سَبَبُ عَلَتِكَ ؟

فيقطع عن الكلام الأول لذلك وتنزيله منزلة الواقع إنما يكون (لِنِسْكَتِهِ)
كَلِغْنَاءِ السَّامِعِ عَنْ أَنْ يَسْأَلَ أَوْ مِثْلَ أَنْ لَا يَسْمَعَ مِنْهُ (أَيُّ مِنَ السَّامِعِ
(شَيْءٌ)) تَحْقِيرًا لَهُ وَكَرَاهَةً لِكَلَامِهِ أَوْ مِثْلَ أَنْ لَا يَنْقُطِعَ كَلَامُهُ بِكَلَامِهِ أَوْ
مِثْلَ الْقَصْدِ إِلَى تَكْثِيرِ الْمَعْنَى بِتَقْلِيلِ اللَّفْظِ ، وَهُوَ تَقْدِيرُ السُّؤَالِ وَتَرْكُ
الْعَاطِفِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِ السَّامِعِ كَيْ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَى نَزْلُهُ
مَنْزِلَةُ السُّؤَالِ فَكَأَنَّ الْمُصَنِّفَ نَظَرَ إِلَى أَنَّ قِطْعَ الثَّانِيَةِ عَنْ الْأَوَّلَى مِثْلَ قِطْعِ
الْجَوَابِ عَنْ السُّؤَالِ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ تَنْزِيلِ الْأَوَّلَى مَنْزِلَةَ السُّؤَالِ ،
وَتَشْبِيهِهَا بِهِ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ بَلْ مَجْرَدُ كَوْنِ الْأَوَّلَى مَنْشَأَ السُّؤَالِ
كَافٍ فِي ذَلِكَ أَشِيرَ إِلَيْهِ فِي الْكَشَافِ .

الفصل بالاستئناف

(وَيُسَمَّى الْفَصْلُ لِذَلِكَ) أَيُّ لِكُونِهِ جَوَابًا لِسُّؤَالٍ اقْتَضَتْهُ الْأَوَّلَى
(اسْتِثْنَاءًا وَكَذَا) الْجُمْلَةُ (الثَّانِيَةُ) نَفْسُهَا أَيْضًا تَسْمَى اسْتِثْنَاءًا وَمُسْتَأْنَفَةً
(وَهُوَ) أَيُّ الْاسْتِثْنَاءِ (ثَلَاثَةٌ أَضْرِبُهَا : لِأَنَّ السُّؤَالَ) الَّذِي تَضَمَّنَتْهُ الْأَوَّلَى
(إِنَّمَا عَنْ سَبَبِ الْحُكْمِ مُطْلَقًا نَحْوُ :

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتُ عَلِيلٌ سَهْرٌ دَائِمٌ وَحَزَنٌ طَوِيلٌ
أَيُّ مَابَالِكَ عَلِيلًا ، أَوْ مَا سَبَبُ عَلَتِكَ) بِقُوَّةِ الْعَرَفِ وَالْعَادَةِ لِأَنَّهُ إِذَا قِيلَ

وَأَمَّا عَنْ سَبَبٍ خَاصٍّ ، نَحْوُ : وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنْ النَّفْسَ لَأَمَارَةٌ بِالسُّوءِ ،
وَهَذَا الضَّرْبُ يَقْتَضِي تَأْكِيدَ الْحُكْمِ كَمَا مَرَّ ، وَأَمَّا عَنْ غَيْرِهِمَا ، نَحْوُ :
قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ : أَيْ قَدْ أَذَا قَالَ ؟ ، وَقَوْلُهُ :

زَهَمَ الْعَوَازِلُ أَنْتَى فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوا وَلَكِنْ غَمَرْتَنِي لَا تَنْجَلِي
وَأَيْضًا مِنْهُ مَا بَيَّنَّا ،

فَلَمَّا مَرِضَ فَأَمَّا يَسْأَلُ عَنْ مَرَضِهِ وَسَبَبِهِ ، لَا أَنْ يُقَالَ هَلْ سَبَبَ
طَعْنٌ كَذَا وَكَذَا لَا سِوَا السَّهْرِ وَالْحَزَنِ حَتَّى يَكُونَ السُّؤَالُ عَنِ السَّبَبِ
الْخَاصِّ (وَأَمَّا عَنْ سَبَبٍ خَاصٍّ) لِهَذَا الْحُكْمِ (نَحْوُ - وَمَا أُبْرِئُ ؟ نَفْسِي
إِنْ النَّفْسَ لَأَمَارَةٌ بِالسُّوءِ -) كَأَنَّهُ قِيلَ : هَلْ النَّفْسُ أَمَارَةٌ بِالسُّوءِ فَقِيلَ : إِنْ
النَّفْسُ لَأَمَارَةٌ بِالسُّوءِ بَقَرِيَّةُ التَّأْكِيدِ ، فَالتَّأْكِيدُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ السُّؤَالَ عَنْ
السَّبَبِ الْخَاصِّ . فَإِنَّ الْجَوَابَ عَنْ مُطْلَقِ السَّبَبِ لَا يُوَكِّدُ ، (وَهَذَا الضَّرْبُ
يَقْتَضِي تَأْكِيدَ الْحُكْمِ) الَّذِي هُوَ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ أَعْنَى الْجَوَابَ لِأَنَّ السَّائِلَ
مُتَرَدِّدٌ فِي هَذَا السَّبَبِ الْخَاصِّ هَلْ هُوَ سَبَبُ الْحُكْمِ أَمْ لَا (كَمَا مَرَّ) فِي
أَحْوَالِ الْإِسْنَادِ الْخَبَرِيُّ مِنْ أَنَّ الْمُخَاطَبَ إِذَا كَانَ طَالِبًا مُتَرَدِّدًا حَسَنَ تَقْوِيَةِ
الْحُكْمِ بِمُؤَكَّدٍ ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْاِقْتِصَاءِ اسْتِحْسَانًا لَا وَجُوبًا ،
وَالْمُسْتَحْسَنُ فِي بَابِ الْبَلَاغَةِ بِمَنْزِلَةِ الْوَاجِبِ (وَأَمَّا عَنْ غَيْرِهِمَا) أَيْ عَنْ
غَيْرِ السَّبَبِ الْمَطْلُوقِ وَالْخَاصِّ (نَحْوُ - قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ - أَيْ فَمَاذَا
قَالَ) إِبْرَاهِيمُ فِي جَوَابِ سَلَامِهِمْ ؟ فَقِيلَ : قَالَ سَلَامٌ أَيْ حَيَاهُمْ بِتَحِيَّةِ أَحْسَنٍ
لِكُونِهَا بِالْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى الدَّوَامِ وَالثَّبُوتِ (وَقَوْلُهُ زَعَمَ الْعَوَازِلُ)
جَمْعٌ عَاذِلَةٌ بِمَعْنَى جَمَاعَةٌ عَاذِلَةٌ (أَنْتَى فِي غَمْرَةٍ) وَشِدَّةٌ (صَدَقُوا) أَيْ الْجَمَاعَاتُ
الْعَوَازِلُ فِي زَعَمِهِمْ أَنْتَى فِي غَمْرَةٍ (وَلَكِنْ غَمَرْتَنِي لَا تَنْجَلِي) وَلَا تَنْكَشِفُ
بِمُخْلَافٍ أَكْثَرَ الْغَمَرَاتِ وَالشَّدَائِدِ ، كَأَنَّهُ قِيلَ أَصْدَقُوا أَمْ كَذَبُوا فَقِيلَ صَدَقُوا
(وَأَيْضًا مِنْهُ) أَيْ مِنَ الْاِسْتِثْنَاءِ ، وَهَذَا لِإِشَارَةِ إِلَى تَقْسِيمِ آخِرِ لَهُ (مَا بَيَّنَّا)

بِإِعَادَةِ اسْمِ مَا اسْتَوْثِفَ عَنْهُ نَحْوُ: أَحْسَنْتَ إِلَى زَيْدٍ، زَيْدٌ حَقِيقٌ بِالْإِحْسَانِ،
وَمِنْهُ مَا يُدْنِي عَلَى صِفَتِهِ، نَحْوُ: أَحْسَنْتَ إِلَى زَيْدٍ، صَدِيقُ الْقَدِيمِ أَهْلٌ
لِذَلِكَ وَهَذَا أَبْلَغُ، وَقَدْ يُحْذَفُ صَدْرُ الِاسْتِثْنَاءِ نَحْوُ: بِسَبِّحْ لَهُ فِيهَا بِالْغَدُوِّ
وَالْأَصَالِ رِجَالٌ. فَيَمْنُ قَرَأَهَا مَفْتُوحَةً الْبَاءُ، وَعَلَيْهِ نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ عَلَى
قَوْلٍ، وَقَدْ يُحْذَفُ كُلُّهُ: إِمَامٌ مَعَ قِيَامِ شَيْءٍ مَقَامَهُ، نَحْوُ قَوْلِ الْحَمَاسِيِّ:

بِإِعَادَةِ اسْمِ مَا اسْتَوْثِفَ عَنْهُ (أى أَوْقَعَ عَنْهُ الِاسْتِثْنَاءُ، وَأَصْلُ الْكَلَامِ
اسْتَوْثِفَ عَنْهُ الْحَدِيثَ فَحُذِفَ الْمَفْعُولُ وَنَزَلَ الْفِعْلُ مَنْزِلَةَ الْلازِمِ) نَحْوُ:
أَحْسَنْتَ (أَنْتَ) (إِلَى زَيْدٍ، زَيْدٌ حَقِيقٌ بِالْإِحْسَانِ) بِإِعَادَةِ اسْمِ زَيْدٍ (وَمِنْهُ
مَا يُدْنِي عَلَى صِفَتِهِ) أَى صِفَةٍ مَا اسْتَوْثِفَ عَنْهُ دُونَ اسْمِهِ، وَالْمُرَادُ بِالصِّفَةِ
صِفَةٌ تَصْلُحُ لِرَتْبِ الْحَدِيثِ عَلَيْهِ (نَحْوُ: أَحْسَنْتَ إِلَى زَيْدٍ، صَدِيقُكَ
الْقَدِيمِ أَهْلٌ لِذَلِكَ) وَالسُّؤَالُ الْمَقْدَرُ فِيهِمَا لِمَاذَا أَحْسَنَ إِلَيْهِ، وَهَلْ هُوَ
حَقِيقٌ بِالْإِحْسَانِ؟ (وَهَذَا) أَى الِاسْتِثْنَاءِ الْمُبْنَى عَلَى الصِّفَةِ (أَبْلَغُ)
لِاشْتِمَالِهِ عَلَى بَيَانِ السَّبَبِ الْمَوْجِبِ لِلْحُكْمِ كَالصَّدَاقَةِ الْقَدِيمَةِ فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ
لَمَا يَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ مِنْ تَرْتِيبِ الْحُكْمِ عَلَى الْوَصْفِ الصَّالِحِ الْعَلِيَّةِ أَنَّهُ عِلَّةٌ لَهُ:

وَههنا بحث: وهو أن السؤال إن كان عن السبب فالجواب يشتمل على
بيانه لاحتماله، وإلا فلا وجه لاشتيماله عليه كما في قوله تعالى - قالوا سلاماً قال
سلام - وقوله: زعم العواذل أننى، ووجه التفصيص عن ذلك مذكور في الشرح
(وقد يحذف صدر الاستثناء) فعلاً كان أو اسماً (نحو - يسبح له فيها
بالغدو والآصال رجال - فيمن قرأها مفتوحة الباء) كأنه قيل من يسبحه؟
فقيل رجال أى يسبحه رجال، (وعليه: نعم الرجل زيد) أو نعم رجلاً
زيد (على قول) أى على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف: أى
هو زيد ويجعل الجملة استثناءً جواباً لسؤال مقدر عن تفسير الفاعل المبهم،
(وقد يحذف) الاستثناء (كلمة) إما مع قيام شيء مقامه نحو قول الحماسي:

زَعَمْتُ أَنْ إِخْوَتَكُمْ قَرِيشٌ لَهْمُ الْفِ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّافٌ
أَوْ يَدُونَ ذَلِكَ نَحْوُ : فَنَعِمَ الْمَاهِدُونَ : أَيْ نَحْنُ عَلَى قَوْلِ
وَأَمَّا الْوَصْلُ لِدَفْعِ الْإِيهَامِ فَكَقَوْلِهِمْ : لَا ، وَأَيْدِكَ اللَّهُ .

زَعَمْتُ أَنْ إِخْوَتَكُمْ قَرِيشٌ . لَهْمُ الْفِ (أَيْ إِيْلَافٌ فِي الرَّحْلَيْنِ
الْمَعْرُوفَتَيْنِ لَهُمْ فِي التِّجَارَةِ ، رَحْلَةٌ فِي الشِّتَاءِ إِلَى الْيَمَنِ ، وَرَحْلَةٌ فِي الصَّيْفِ إِلَى
الشَّامِ) وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّافٌ (أَيْ مُؤَالَفَةٌ فِي الرَّحْلَتَيْنِ الْمَعْرُوفَتَيْنِ كَأَنَّهُ قِيلَ
أَصْلُهُمَا فِي هَذَا الزَّعْمِ أَمْ كَذَبًا ؟ فَقِيلَ كَذَبْتُمْ فَحُذِفَ هَذَا الْاسْتِثْنَاءُ كُلُّهُ وَأَتِمَّ
قَوْلُهُ لَهْمُ الْفِ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّافٌ مُقَامَةً لِدَلَالَتِهِ عَلَيْهِ (أَوْ يَدُونَ ذَلِكَ) أَيْ
قِيَامَ شَيْءٍ مُقَامَهُ اكْتِفَاءً بِمَجْرُودِ الْقَرِينَةِ (نَحْوُ - فَنَعِمَ الْمَاهِدُونَ - أَيْ
نَحْنُ عَلَى قَوْلِ) أَيْ عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَجْمَلُ الْمَخْصُوصُ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ : أَيْ هُمْ نَحْنُ .
وَلَمَّا فَرِغَ مِنْ بَيَانِ الْأَحْوَالِ الْأَرْبَعَةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلْفَصْلِ شَرَعَ فِي بَيَانِ الْحَالَتَيْنِ
الْمُقْتَضِيَتَيْنِ لِلْوَصْلِ فَقَالَ :

الوصل لدفع الإيهام

(وَأَمَّا الْوَصْلُ لِدَفْعِ الْإِيهَامِ فَكَقَوْلِهِمْ : لَا وَأَيْدِكَ اللَّهُ) فَقَوْلُهُمْ : لَا ،
رَدٌّ لِكَلَامِ سَابِقٍ كَمَا إِذَا قِيلَ : هَلِ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَقَالُوا لَا : أَيْ لَيْسَ الْأَمْرُ
كَذَلِكَ ، فَهَذِهِ جُمْلَةٌ إِخْبَارِيَّةٌ ، وَأَيْدِكَ اللَّهُ جُمْلَةٌ إِنْشَائِيَّةٌ دَعَائِيَّةٌ فَبَيْنَهُمَا كَمَالُ الْإِنْقِطَاعِ
لَكِنْ عَظِفَ عَلَيْهَا لِأَن تَرَكَ الْعُظْفَ يُوْهَمُ أَنَّهُ دَعَاءٌ عَلَى الْمُخَاطَبِ بِعَدَمِ التَّأْيِيدِ
مَعَ أَنَّ الْمَقْصُودَ الدَّعَاءَ لَهُ بِالتَّأْيِيدِ فَأَيْنَا وَقَعَ هَذَا الْكَلَامُ فَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ هُوَ
مَضْمُونُ قَوْلِهِمْ لَا ، وَبَعْضُهُمْ لَمَّا لَمْ يَقِفْ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْكَلَامِ نَقَلَ
عَنِ الثَّعَالِبِيِّ حِكَايَةً مُشْتَمِلَةً عَلَى قَوْلِهِ قُلْتُ لَا وَأَيْدِكَ اللَّهُ وَزَعَمَ أَنَّ قَوْلَهُ وَأَيْدِكَ اللَّهُ
عَظِفَ عَلَى قَوْلِهِ قُلْتُ ، وَلَمْ يَعْرِفْ أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَدْخُلِ الدَّعَاءُ تَحْتَ الْقَوْلِ
وَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَحْكُ الْحِكَايَةُ فَحِينَ مَاقَالَ لِلْمُخَاطَبِ : لَا وَأَيْدِكَ اللَّهُ ، فَلَا يَدُّ لَهُ مِنْ

وَأَمَّا التَّوَسُّطُ ، فَإِذَا اتَّفَقَتَا خَيْرًا ، أَوْ إِنْشَاءً ، لَفْظًا وَمَعْنَى ، أَوْ مَعْنَى فَقَطْ
بِجَامِعٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : يُحَادِّثُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ ، وَقَوْلِهِ : إِنْ الْأَبْرَارَ
لِنِى نَعِيمٍ ، وَإِنَّ الْفُجَّارَ لِنِى جَحِيمٍ ، وَقَوْلِهِ : كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ،
وَقَوْلِهِ : وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ
إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا

معطوف عليه (وأما للتوسط) عطف على قوله : أما الوصل لدفع الإيهام
أى وأما الوصل لتوسط الجملتين بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال ، وقد صحف
بعضهم : إما بفتح الهزمة ، وإما بكسر الهزمة فركب متن عيباء ، وخبط
خبط عشواء (فإذا اتفقتا) أى الجملتان (خبراً أو إنشاء لفظاً ومعنى أو
معنى فقط بجامع) أى مع تحقق جامع (بينهما) بدلالة ماسبق من أنه إذا لم
يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع . ثم الجملتان المتفقتان خبراً أو إنشاء
لفظاً ومعنى قسمان لأنهما إما إنشائيتان أو خبريتان ، والمتفقتان معنى
فقط ستة أقسام : لأنهما إن كانتا إنشائيتين معنى ، فاللفظان إما خبران أو
الأولى خبر ، والثانية إنشاء أو بالعكس ، وإن كانتا خبريتين معنى ، فاللفظان
إما إنشاءان أو الأولى إنشاء ، والثانية خبر ، أو بالعكس ، فالمجموع ثمانية
أقسام ، والمصنف أورد للقسمين الأولين مثالهما (كقوله تعالى - يُحَادِّثُونَ
اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ ، وَقَوْلُهُ) تعالى : (إِنْ الْأَبْرَارَ لِنِى نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لِنِى جَحِيمٍ)
فى الخبريتين لفظاً ومعنى إلا أنهما فى المثال الثانى متناسبتان فى الاسمى بخلاف
الأول (وقوله) تعالى (كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا) فى الإنشائيتين لفظاً
ومعنى ، وأورد للاتفاق معنى فقط مثلاً واحداً وإشارة إلى أنه يمكن تطبيقه
على قسمين من أقسامه الستة الباقية ، وأعاد فيه لفظ المكاف تنبيهاً على أنه مثال
للاتفاق معنى فقط فقال (وقوله) تعالى (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ
لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا

فإنَّاسٍ حَسَنًا: أَيْ لَا تَعْبُدُوا. وَتَحْسِنُوا: تَمَنَّى أَحْسِنُوا، أَوْ وَأَحْسِنُوا. وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِإِعْتِبَارِ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِمَا وَالْمُسْتَدِّينَ جَمِيعًا، نَحْوُ: يَشْعُرُ زَيْدٌ وَيَكْتُبُ، وَيُعْطَى وَيَمْنَعُ، وَزَيْدٌ شَاعِرٌ، وَعَمْرُو كَاتِبٌ، وَزَيْدٌ طَوِيلٌ وَعَمْرُو قَصِيرٌ لِمُنَاسَبَةِ بَيْنَهُمَا، بِخِلَافِ: زَيْدٌ شَاعِرٌ، وَعَمْرُو كَاتِبٌ بِدُونِهَا،

لِلنَّاسِ حَسَنًا) فَعُطِفَ قَوْلُوا عَلَى لَا تَعْبُدُونَ مَعَ اخْتِلَافِهِمَا لَفْظًا لِكُونِهِمَا إِنشَائِيَيْنِ مَعْنَى: لِأَنَّ قَوْلَهُ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ إِخْبَارٌ فِي مَعْنَى الْإِنشَاءِ (أَيْ لَا تَعْبُدُوا) وَقَوْلُهُ - وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا - لَا يَدُلُّهُ مِنْ فِعْلٍ، فَلَمَّا أَنْ يَقْدِرُ خَبَرًا فِي مَعْنَى: اَلطَّلَبُ أَيْ (وَتَحْسِنُوا بِمَعْنَى أَحْسِنُوا) فَتَكُونُ الْجُمْلَتَانِ خَبَرًا لَفْظًا إِنشَاءً مَعْنَى: وَفَالِدَةٌ تَقْدِيرًا لَخَبَرٍ ثُمَّ جَعَلَهُ بِمَعْنَى الْإِنشَاءِ، أَمَّا لَفْظًا فَالْمَلَاءِمَةُ مَعَ قَوْلِهِ لَا تَعْبُدُونَ، وَأَمَّا مَعْنَى فَالْمُبَالَغَةُ بِإِعْتِبَارِ أَنَّ الْمُخَاطَبَ كَأَنَّهُ سَارِعٌ إِلَى الْإِمْتِنَالِ فَهُوَ يَجْزِي عَنْهُ كَمَا تَقُولُ تَذْهَبُ إِلَى فُلَانٍ وَتَقُولُ لَهُ كَذَا تَرِيدُ الْأَمْرَ: أَيْ أَذْهَبُ إِلَى فُلَانٍ فَقُلْ لَهُ كَذَا وَهُوَ أَبْلَغُ مِنَ الصَّرِيحِ (أَوْ) يَقْدِرُ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ صَرِيحَ الطَّلَبِ عَلَى مَا هُوَ الظَّاهِرُ أَيْ (وَأَحْسِنُوا) بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا فَتَكُونَانِ إِنشَائِيَتَيْنِ مَعْنَى مَعَ أَنَّ لَفْظَ الْأَوَّلَى إِخْبَارٌ وَلَفْظُ الثَّانِيَةِ إِنشَاءٌ (وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا) أَيْ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ (يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِإِعْتِبَارِ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِمَا، وَالْمُسْتَدِّينَ جَمِيعًا) أَيْ بِإِعْتِبَارِ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ الْأَوَّلَى وَالْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ، وَكَذَا بِإِعْتِبَارِ الْمُسْتَدِّ فِي الْجُمْلَةِ الْأَوَّلَى وَالْمُسْتَدِّ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ (نَحْوُ: يَشْعُرُ زَيْدٌ وَيَكْتُبُ) لِلْمُنَاسَبَةِ الظَّاهِرَةِ بَيْنَ الشَّعْرِ وَالْمَكْتُوبَةِ وَتَقَارُنِهِمَا فِي خِيَالِ أَصْحَابِهِمَا (وَيُعْطَى) زَيْدٌ (وَيَمْنَعُ) لَتَضَادِّ الْإِعْطَاءِ وَالْمَنْعِ هَذَا عِنْدَ اتِّحَادِ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِمَا، وَأَمَّا عِنْدَ تَغَايُرِهِمَا فَلَا يَدُلُّ مِنْ تَنَاسُبِهِمَا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ (وَزَيْدٌ شَاعِرٌ وَعَمْرُو كَاتِبٌ، وَزَيْدٌ طَوِيلٌ وَعَمْرُو قَصِيرٌ لِمُنَاسَبَةِ بَيْنَهُمَا) أَيْ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرُو كَالْإِخْوَةِ أَوْ الصَّدَاقَةِ أَوْ الْعَدَاوَةِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَبِالْجُمْلَةِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مُنَاسِبًا لِلْآخَرِ وَمُلَاسِمًا لَهُ مُلَاسِمَةً لَهَا نَوْعَ اخْتِصَاصٍ بِهِمَا (بِخِلَافِ زَيْدٌ شَاعِرٌ وَعَمْرُو كَاتِبٌ بِدُونِهَا)

وَزَيْدٌ شَاعِرٌ ، وَعَمْرُو طَوِيلٌ مُطْلَقًا .

(السَّكَاكِي) : الْجَامِعُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ : إِمَّا عَقْلِي ، بَأَن يَكُونَ بَيْنَهُمَا

أى بدون المناسبة بين زيد وعمرو فإنه لا يصح وإن اتحد المسندان ، ولهذا حكموا بامتناع نحو : خفى ضيق وخاتمى ضيق (و) بخلاف (زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا) أى سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة أو لم تكن لعدم تناسب الشعر وطول القامة . (السكاكى) ذكر أنه يجب أن يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل وهو الجامع العقلى أو من جهة الوهم ، وهو الجامع الوهمى ، أو من جهة الخيال ، وهو الجامع الخيالى ، والمراد بالعقل القوة العاقلة المدركة للكلية ، وبالوهم القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة فى المحسوسات من غير أن تتأدى إليها من طرق الحواس كادراك الشاة معنى فى الذئب ، وبالخيال القوة التى تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهو القوة التى تتأدى إليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة ، وبالمفكرة القوة التى من شأنها التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك ، والمعانى المدركة بالوهم بعضها مع بعض ، ونعنى بالصور ما يمكن إدراكه بإحدى الحواس الظاهرة ، وبالمعانى ما لا يمكن إدراكه ؛ فقال السكاكى الجامع بين الجملتين إما عقلى وهو أن يكون بين الجملتين اتحاد فى تصور ما مطلق الاتحاد فى الخبر عنه أو فى الخبر أو فى قيد من قيودهما ، وهذا ظاهر فى أن المراد بالتصور الأمر المتصور ، ولما كان مقرراً أنه لا يكتفى فى عطف الجملتين وجود الجامع بين مفرديه من مفرداتهما باعتراف السكاكى أيضا غير المصنف عبارة السكاكى قال : (الجامع بين الشئين إما عقلى) وهو أمر بسببه يقتضى العقل اجتماعهما فى المفكرة ، وذلك (بأن يكون بينهما

اتحاد في التصور ، أو تماثل ، فإن العقل يتجبر به المثلين عن الشخص
في الخارج ، يرفع التعدد بينهما ، أو تضايّف ، كما بين العلة والمعلول ،
أو الأقل والأكثر ، أو وهمي ، بأن يكون بين تصوريهما شبه تماثل ،
كلوني بياض وصفرة ، فإن الوهم يبرزهما في معرض المثلين ،

اتحاد في التصور أو تماثل فإن العقل بتجريده المثلين عن الشخص في الخارج
يرفع التعدد بينهما (فيصيران متحدين : وذلك لأن العقل مجرد الجزئي
الحقيقي عن صوارضه المشخصة الخارجية وينزع منه المعنى الكلي فيدركه على
ما هو في موضعه : وإنما قال في الخارج لأنه لا يجرده عن الشخصات
العقلية لأن كل ما هو موجود في العقل فلا بد له من شخص فيه به يمتاز عن
سائر العقولات .

وهنا بحث : وهو أن التماثل هو الاتحاد في النوع مثل اتحاد زيد وعمرو
مثلا في الإنسانية ، وإذا كان التماثل جامعاً لم تتوقف صحة قولنا زيد كاتب
وعمر شاعر على أخوة زيد وعمرو أو صداقتهما أو نحو ذلك لأنهما متماثلان
لكونهما من أفراد الإنسان . والجواب أن المراد بالتماثل ههنا اشتراكهما
في وصف له نوع اختصاص بهما على ما سبتضح في باب التشبيه (أو
تضايّف) وهو كون الشئيين بحيث لا يمكن تعقل كل منهما إلا بالقياس
إلى تعقل الآخر (كما بين العلة والمعلول) فإن كل أمر يصدر عنه أمر آخر
بالاستقلال أو بواسطة انضمام الغير إليه فهو علة والآخر معلول (أو الأقل
والأكثر) فإن كل عدد يصير عند العد فانياً قبل عدد آخر فهو أقل
من الآخر والآخر أكثر منه (أو وهمي) وهو أمر بسببه يحتمل الوهم في
اجتماعهما عند المفكرة ، بخلاف العقل فإنه إذا خلى ونفسه لم يحكم بذلك ،
وذلك (بأن يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فإن
الوهم يبرزهما في معرض المثلين) من جهة أنه يسبق إلى الوهم أنهما نوع

وَلَا يَكُ حَسَنُ الْجَمْعُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ لِمَتَّى فِي قَوْلِهِ :

ثَلَاثَةٌ تَشْرِقُ الدُّنْيَا بِيَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَقَ وَالْقَمَرُ
أَوْ تَضَادُّ كَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ ، وَالْكَفْرِ وَالْإِيمَانِ ، وَمَا يَتَّصِفُ بِهِمَا
كَالْأَبْيَضِ وَالْأَسْوَدِ ، وَالْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ ، أَوْ شَبَهُ تَضَادِّ كَالسَّمَاءِ وَالْأَرْضِ

واحد زيد في أحدهما عارض بخلاف العقل فإنه يعرف أنهما نوعان
متباينان داخلان تحت جنس هو اللون ، (ولذلك) أى ولأن للوهم
يعرّضهما في معرض المثليين (حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله :

ثَلَاثَةٌ تَشْرِقُ الدُّنْيَا بِيَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَقَ وَالْقَمَرُ)
فإنه للوهم يتوهم أن الثلاثة من نوع واحد ، وإنما اختلفت بالعوارض
والعقل يعرف أنها أمور متباينة (أو) يكون بين تصوريهما (تضاد) وهو
التقابل بين أمرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد (كالسود والبياض)
في المحسوسات (والإيمان والكفر) في المعقولات ، والحق أن بينهما
تقابل العدم والملكة لأن الإيمان هو تصديق النبي عليه الصلاة
والسلام في جميع ما علم بحجته به بالضرورة ، أعنى قبول النفس لذلك والإذعان
له على ما هو تفسير التصديق في المنطق عند المحققين مع الإقرار به باللسان
والكفر عدم الإيمان عما من شأنه الإيمان ، وقد يقال الكفر إنكار
شيء من ذلك فيكون وجوديا فيكونان متضادين (وما يتصف بهما) أى
بالمذكورات (كالأسود والأبيض ، والمؤمن والكافر) وأمثال ذلك فإنه قد
يحدث من المتضادين باعتبار الاشتغال على الوصفين المتضادين (أو شبه تضاد
كالسما والأرض) في المحسوسات فإنهما وجوديان أحدهما في غاية
الارتفاع ، والآخر في غاية الانخفاض ، وهذا معنى شبه التضاد وليس
متضادين لعدم تواردهما على المحل لكونهما آمن الأجسام دون الأعراض
ولأن عقيل الأسود والأبيض لأن الوصفين المتضادين ههنا ليسا بداخلين

والأول والثاني ، فإنه يُنزَلُها منزلة التضايف ، ولذلك تجد الضد أقرب
خطورا بالبال مع الضد ، أو خيالي ، بأن يكون بين تصوريهما تقارن
في الخيال سابق ، وأسبابه مختلفة ، ولذلك ، اختلفت الصور الثابتة في
الخيال ترتيبا ووضوحا . ولصاحب علم المعاني فضل احتياج إلى معرفة الجامع ،

في مفهوم السماء والأرض (والأول والثاني) فيما يعم المحسوسات
والمعقولات ؛ فإن الأول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا
بالغير ، والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط فأشبهها المتضادين باعتبار
اشتغالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما ، ولم يجعل متضادين كالأسود
والأبيض لأنه قد يشترط في المتضادين أن يكون بينهما غاية الخلاف ، ولا
يجب أن مخالفة الثالث والرابع وغيرها للأول أكثر من مخالفة الثاني له مع
أن العدم معتبر في مفهوم الأول فلا يكون وجوديا (فإنه) أي إنما جعل
التضاد وشبهه جامعا وهما لأن الوهم (ينزلها منزلة التضايف) في أنه
لا يحضره أحد المتضايفين أو الشبيهين بهما إلا ويحضره الآخر (ولذلك
تجد الضد أقرب خطورا بالبال مع الضد) من المتغيرات الغير المتضادة
يعنى أن ذلك مبنى على حكم الوهم ، وإلا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن
الآخر (أو خيالي) وهو أمر بسببه يقتضى الخيال اجتماعهما في المفكرة ،
وذلك (بأن يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق) على العطف
لأسباب مؤدية إلى ذلك (وأسبابه) أي وأسباب التقارن في الخيال (مختلفة
ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتيبا ووضوحا) فكم من
صور لا انفكاك بينها في خيال ، وهى في خيال آخر مما لا يجتمع أصلا ،
وكم من صور لا تغيب عن خيال ، وهى في خيال آخر مما لا يقع قط ،
(ولصاحب علم المعاني فضل احتياج إلى معرفة الجامع) لأن معظم أبوابه

لَا سِيَّاءَ الْخَيَالِ ، فَإِنَّ جَمْعَهُ عَلَى مَجْرَى الْإِلْفِ وَالْعَادَةِ :

الفصل والوصل وهو مبنى على الجامع (لاسيما) الجامع (الخيالي فإن جمعه على مجرى الإلف والعادة) بحسب انعقاد الأسباب في إثبات الصور في خزانة الخيال وتباين الأسباب مما يفوته الحصر ، فظهر أن ليس المراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل ، وبالوهمي ما يدرك بالوهم ، وبالخيالي ما يدرك بالخيال ، لأن التضاد وشبهه ليسا من المعاني التي يدركها الوهم ، وكذا التقاوت في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال ، بل جميع ذلك معان معقولة ، وقد خفي هذا على كثير من الناس ، فاعترضوا بأن السواد والبياض مثلا من المحسوسات دون الوهيمات ، وأجابوا بأن الجامع كون كل منهما مضادا للآخر ، وهذا معنى جزئي لا يدركه إلا الوهم ، وفيه نظر ؛ لأنه ممنوع ، وإن أرادوا أن تضاد هذا السواد لهذا البياض معنى جزئي فتأمل هذا مع ذلك وتضايفه معه أيضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضاييف وشبههما في أنها إن أضيفت إلى الكلديات كانت كليات ، وإن أضيفت إلى الجزئيات كانت جزئيات فكيف يصح جعل بعضها على الإطلاق عقليا وبعضها وهما . ثم إن الجامع الخيالي هو تقارن الصورة في الخيال ، وظاهر أنه ليس بصورة ترسم في الخيال ، بل هو من المعاني : فإن قلت : كلام صاحب المفتاح يشعر بأنه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما وهو نفسه معترف بفساد ذلك حيث منع صحة نحو : خفي ضيق وخاتمي ضيق ، ونحو : الشمس ومرارة الأرنب وألف باذنجانة محدثة . قلت : كلامه هنا ليس إلا في بيان الجامع بين الجملتين ، وأما أن أي قدر من الجامع يجب لصحة العطف فقوض إلى موضع آخر ، وقد صرح فيه باشتراط المناسبة بين المسندين والمسند إليهما جميعا ، والمصنف لما اعتقد أن كلامه في بيان الجامع سهو منه وأراد إصلاحه غيره إلى ما ترى

وَمِنْ مُحَسِّنَاتِ الْوَصْلِ تَنَاسُبُ الْجُمْلَتَيْنِ فِي الْأَسْمِيَّةِ أَوْ الْفِعْلِيَّةِ ، وَالْفِعْلِيَّتَيْنِ فِي الْمَضِيِّ وَالْمُضَارَعَةِ إِلَّا لِمَانَعٍ .

فذكر مكان الجمليتين الشئيين ، ومكان قوله اتحاد في تصور ما اتحاد في التصور ، فوق الخلل في قوله الوهمي أن يكون بين تصوريهما شبه تماثل أو تضاد أو شبه تضاد ، وفي قوله والخيالي أن يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال لأن التضاد مثلاً إنما هو بين نفس السواد والبياض ، لا بين تصوريهما أعني العلم بهما ، وكذا التقارن في الخيال إنما هو بين نفس الصور ، فلا بد من تأويل كلام المصنف وحمله على ما ذكره السكاكي بأن يراد بالشئيين الجمليتان ، وبالتصور مفرد من مفردات الجملة غلط ، مع أن ظاهر عبارته يأتي ذلك : ولبحث الجامع زيادة تفصيل وتحقيق أوردناها في الشرح وأنه من المباحث التي ما وجدنا أحداً حال حول تحقيقها .

محسنات الوصل

(ومن محسنات الوصل) بعد وجود المصحح (تناسب الجمليتين في الاسمية والفعلية و) تناسب (الفعليتين في الماضي والمضارعة) فإذا أردت مجرد الإخبار من غير تعرض للتجدد في إحداهما والثبوت في الأخرى قلت قام زيد وقعد عمرو ، وكذلك زيد قائم وعمرو قاعد (إلا لمانع) مثل أن يراد في إحداهما التجدد وفي الأخرى الثبوت فيقال : قام زيد وعمرو قاعد أو يراد في إحداهما الماضي وفي الأخرى المضارعة فيقال : زيد قام وعمرو يقعد أو يراد في إحداهما الإطلاق وفي الأخرى التقييد بالشرط كقوله تعالى - وقالوا لولا أنزل عليه ملك ولو أنزلنا ملكاً لقضى الأمر - ومنه قوله تعالى - فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون - فعندي أن قوله ولا يستقدمون عطف على الشرطية قبلها ، لأعلى الجزاء أعني قوله لا يستأخرون إذا لا معنى لقولنا : إذا جاء أجلهم لا يستقدمون .

تذنيب

أصلُ الحالِ المنقِلةِ أن تكونَ بغيرِ واوٍ ، لأنها في المعنى حكمٌ على صاحبها كالخبر ، ووصفٌ له كالنعت ،

تذنيب

هو جعل الشيء ذنابة للشيء ، شبه به ذكر بحث الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبدونها أخرى عقيب بحث الفصل والوصل لمكان التماسب (أصل الحال المنقطة) أى الكثير الراجع فيها كما يقال الأصل في الكلام هو الحقيقة (أن تكون بغير واو) واحتكر بالمنقطة عن المؤكدة المقررة المضمون الجملة فإنها يجب أن تكون بغير واو ألبتة لشدة ارتباطها بما قبلها وإنما كان الأصل في المنقطة الخلو عن الواو (لأنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر) بالنسبة إلى المبتدأ فإن قولك جاءني زيد راكباً إثبات الركوب لزيد كما في زيد راكب إلا أنه في الحال على سبيل التبعية ، وإنما المقصود إثبات المجيء وجئت بالحال لزيد في الإخبار عن المجيء هذا المعنى (ووصف له) أى ولأنها في المعنى وصف لصاحبها (كالنعت) بالنسبة إلى المنعوت ولا أن المقصود في الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة الفعل ففى قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فإنه لا يقصد به ذلك بل مجرد اتصاف المنعوت به ، وإذا كانت الحال مثل الخبر والنعت فكما أنهما يكونان بدون الواو فكذلك الحال ، وأما ما أورده بعض النحويين من الأخبار والنعوت المصدرة بالواو كالخبر في باب كان والجملة الوصفية المصدرة بالواو التي تسمى واو تأكيد لصوق الصفة بالموصوف فعلى سبيل التشبيه

لَكِنْ خُولِفَ هَذَا إِذَا كَانَتْ جُمْلَةٌ فَإِنَّهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ جُمْلَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ بِالإِفَادَةِ ،
فَتَحْتَاجُ إِلَى مَا يَرْبِطُهَا بِصَاحِبِهَا ، وَكُلُّ مِنَ الضَّمِيرِ وَالْوَاوِ ، صَالِحٌ لِلرِّبْطِ ،
وَالْأَصْلُ هُوَ الضَّمِيرُ ، بِدَلِيلِ الْمُفْرَدَةِ وَالْخَبَرِ وَالنَّعْتِ ، فَأَلْجُمْلَةُ إِنْ خَلَتْ عَنْ
ضَمِيرٍ صَاحِبِهَا، وَجَبَ الْوَاوُ، وَكُلُّ جُمْلَةٍ خَالِيَةٍ عَنْ ضَمِيرٍ مَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ
عَنْهُ حَالٌ ، يَصِحُّ أَنْ تَقَعَ حَالًا عَنْهُ بِالْوَاوِ ،

والإلحاق بالحال (لكن خولف هذا) الأصل (إذا كانت) الحال (جملة فإنها)
أى الجملة الواقعة حالا (من حيث هى جملة مستقلة بالإفادة) من غير أن تتوقف
على التعليق بما قبلها ، وإنما قال من حيث هى جملة لأنها من حيث هى حال
غير مستقلة بل متوقفة على التعليق بكلام سابق قصد تقييده بها (فتحتاج)
الجملة الواقعة حالا (إلى ما يربطها بصاحبها) الذى جعلت حالا عنه (وكل
من الضمير والواو صالح للربط ، والأصل) الذى لا يعدل عنه مالم تمس حاجة
إلى زيادة ارتباط (هو الضمير بدليل) الاقتصار عليه فى الحال (المفردة
والخبر والنعت ، فالجملة) التى تقع حالا (إن خلت عن ضمير صاحبها) الذى
تقع هى حالا عنه (وجب) فيها (الواو) ليحصل الارتباط فلا يجوز خرجت
زيد قائم . ولما ذكر أن كل جملة خلت عن الضمير وجبت فيها الواو أراد
أنه يبين أن أى جملة يجوز ذلك فيها وأى جملة لا يجوز فقال (وكل جملة
خالية عن ضمير ما) أى الاسم الذى (يجوز أن ينتصب عنه حال) وذلك
بأن يكون فاعلا أو مفعولا معرفا أو منكرا مخصوصا لا نكرة محضة ولا مبتدأ
أو خبرا فإنه لا يجوز أن ينتصب عنه حال على الأصح ، وإنما لم يقل عن
ضمير صاحب الحال لأن قوله كل جملة مبتدأ وخبره قوله (يصح أن
تقع تلك الجملة حالا عنه) أى عما يجوز أن ينتصب عنه حال (بالواو) ومالم
يثبت له هذا الحكم أغنى وقوع الحال عنه لم يصح إطلاق اسم صاحب الحال

إِلَّا الْمَصْدَرَةَ بِالمُضَارِعِ الْمَثْبُوتِ، نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ وَيَتَكَلَّمُ عَمْرُو، لِمَا سَيَأْتِي،
وَلَا فَإِنْ كَانَتْ فِعْلِيَّةً، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ مُثْبَتٌ أَمْتَنَعَ دُخُولَهَا نَحْوُ:
وَلَا تَمَنَّيَنَّ تَسْتَكْثِرُ، لِأَنَّ الْأَصْلَ الْمَفْرَدَةَ، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى حُصُولِ صِفَةٍ
غَيْرِ ثَابِتَةٍ مُقَارِنٍ لِمَا جُعِلَتْ قِيدًا لَهُ، وَهُوَ

عليه لإجازا، وإنما قال ينتصب عنه حال ولم يقل يجوز أن تقع تلك الجملة
حالا عنه لتدخل فيه الجملة الحالية عن الضمير المصدرة بالمضارع المثبت لأن
ذلك الاسم مما لا يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز أن
ينتصب عنه حال في الجملة وحينئذ يكون قوله كل جملة خالية عن ضمير
ما يجوز أن ينتصب عنه حال متاولا للمصدرة بالمضارع الحالية عن الضمير
المذكور فيصح استثناءها بقوله (إلا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد
ويتكلم عمرو) فإنه لا يجوز أن يجعل ويتكلم عمرو حالا عن زيد (لما
سيأتي) من أن ربط مثلها يجب أن يكون بالضمير فقط، ولا ينبغي أن المراد
بقوله كل جملة الجملة الصالحة للحالية في الجملة بخلاف الإنشائيات فإنها لا تقع
حالا ألبتة لا مع الواو ولا بدونها (ولإلا) عطف على قوله إن خلت أي وإن
لم تخل الجملة الحالية عن ضمير صاحبها (فإن كانت فعلية والفعل مضارع
مثبت امتنع دخولها) أي الواو (نحو - ولا تمنن تستكثر) أي ولا تعط حال
كونك تعد ما تعطيه كثيرا (لأن الأصل) في الحال هي الحال (المفردة)
لعلاقة المفردة في الإعراب وتطفل الجملة عليه بوقوعها موقعه (وهي) أي
المفردة (تدل على حصول صفة) أي معنى قائم بالغير لأنها لبيان الهيئة
القائمة عليها للفاعل أو المفعول والهيئة معنى قائم بالغير (غير ثابتة) لأن الكلام
في الحال المستقلة (مقارن) ذلك الحصول (لما جعلت) أي الحال (قيدا له)
يعني العامل لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت
حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة (وهو) أي المضارع المثبت

كَذَلِكَ ، أَمَّا الْحَصُولُ ، فَلِكُونِهِ قَلْبًا مُثَبَّتًا ، وَأَمَّا الْمُقَارَنَةُ ، فَلِكُونِهِ
مُضْطَرِعًا ، وَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْ نَحْوِ : قَتُّ وَأَصْلُكَ وَجْهَهُ ، وَقَوْلُهُ :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَمْتُ وَأَرْهَنْتُهُمْ مَالِيكَ
خَفِيلٌ عَلَى حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ : أَيْ وَأَنَا أَصْلُكَ ، وَأَنَا أَرْهَنْتُهُمْ ، وَقِيلَ الْأَوَّلُ شَاذٌ ،
وَالثَّانِي ضَرُورَةٌ .

وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : هِيَ فِيهِمَا لِلْعُطْفِ ،

(كذلك) أى دال على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيداً له
كالمفردة فتمنع الواو فيه كما فى المفردة (أما الحصول) أى أما دلالة المضارع
المثبت على حصول صفة غير ثابتة (فلكونه فعلاً) فيدل على التجدد وعدم
الثبوت (مثبتاً) فيدل على الحصول (وأما المقارنة فلكونه مضارعاً) فيصلح
للحال كما يصلح للاستقبال ، وفيه نظر لأن الحال التى يدل عليها المضارع هو
زمان التكلم وحقيقته أجزاء متعاقبة من أواخر الماضى وأوائل المستقبل
والحال التى نحن بصدد ما يجب أن يكون مقارناً لزمان مضمون الفعل المقيد
بالحال ماضياً كان أو حالاً أو استقبالياً فلا دخل للمضارعة فى المقارنة فالأولى
أن يعلل امتناع الواو فى المضارع المثبت بأنه على وزن اسم الفاعل لفظاً
وبتقديره معنى (وأما ما جاء من نحو) قول بغض العرب (قَتُّ وَأَصْلُكَ
وجْهَهُ وقوله : فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ) أى أسلحتهم (نجمْتُ وأَرْهَنْتُهُمْ مَالِيكَ .
خَفِيلٌ) إنما جاءت الواو فى المضارع المثبت الواقع حالاً (على) اعتبار (حذف
المبتدأ) لتكون الجملة اسمية (أَيْ وَأَنَا أَصْلُكَ وَأَنَا أَرْهَنْتُهُمْ) كما فى قوله تعالى :
لَمْ تَوْذَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَيْ رَسُولَ اللَّهِ إِلَيْكُمْ ، أَيْ وَأَنْتُمْ قَدْ تَعْلَمُونَ (وقيل
الأول) أى قَتُّ وَأَصْلُكَ وَجْهَهُ (شاذ والثانى) أى نجمْتُ وأَرْهَنْتُهُمْ (ضرورة :
وقال عبد القاهر : هنى) أى الواو (فهما للعطف) لالحال إذ ليس المعنى قَتُّ

وَالْأَصْلُ وَصَكَّكَتُ وَرَهَنْتُ ، عُدِلَ عَنْ لَفْظِ الْمَاضِي إِلَى الْمَضَارِعِ ،
لِحِكَايَةِ الْحَالِ ، وَإِنْ كَانَ مَنفِيًّا ، فَلَا مُرَانَ ، كَقِرَاءَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ :
خَاسْتَقِيًّا وَلَا تَتَّبِعَانِ بِالْتَّخْفِيفِ ، وَنَحْوُ : وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ ، لِذَلِكَ لَا تَبْدُ عَلَى
الْمُقَارَنَةِ ، لِكُونِهِ مُضَارِعًا ، دُونَ الْحَصُولِ لِكُونِهِ مَنفِيًّا ، وَكَذَا إِنْ كَانَ
مَاضِيًّا لَفْظًا أَوْ مَعْنَى ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ ،
وَقَوْلِهِ : أَوْ جَاءَكُمْ خَصِرَتٌ صُدُورُهُمْ ،

صَاحَا وَجْهَهُ وَنَجُوتَ رَاهِنَا مَالِكَا ، بِلِ الْمَضَارِعِ بِمَعْنَى الْمَاضِي (وَالْأَصْلُ)
بَقَتَ (وَصَكَّكَتَ) وَنَجُوتَ (وَرَهَنْتَ) ، عُدِلَ عَنْ لَفْظِ الْمَاضِي إِلَى (لَفْظِ
(الْمَضَارِعِ لِحِكَايَةِ الْحَالِ) الْمَاضِيَةِ وَمَعْنَاهَا أَنْ يَفْرَضَ مَا كَانَ وَقَعًا فِي الزَّمَانِ
الْمَاضِي وَقَعًا فِي هَذَا الزَّمَانِ فَيُعْبَرُ عَنْهُ بِلَفْظِ الْمَضَارِعِ (وَإِنْ كَانَ) الْفِعْلُ
مُضَارِعًا (مَنفِيًّا فَلَا مُرَانَ) جَائِزَانِ الْوَائِ وَتَرَكَهُ (كَقِرَاءَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ
خَاسْتَقِيًّا وَلَا تَتَّبِعَانِ بِالْتَّخْفِيفِ) أَيْ بِتَخْفِيفِ النَّوْنِ فَتَكُونُ لَا لِلنَّيِّ دُونَ
الْنَهْيِ لِثَبُوتِ النَّوْنِ الَّتِي هِيَ عَلَامَةٌ لِلرَّفْعِ فَلَا يَصِحُّ عَطْفُهُ عَلَى الْأَمْرِ قَبْلَهُ
فَتَكُونُ الْوَائِ لِلْحَالِ بِخِلَافِ قِرَاءَةِ الْعَامَّةِ وَلَا تَتَّبِعَانِ بِالتَّشْدِيدِ فَإِنَّهُ نَهْيٌ مُؤَكَّدٌ
مَعْطُوفٌ عَلَى الْأَمْرِ قَبْلَهُ (وَنَحْوُ وَمَا لَنَا) أَيْ أَيْ شَيْءٌ ثَبِتَ لَنَا (لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ)
أَيْ حَالُ كُونِنَا غَيْرُ مُؤْمِنِينَ فَالْفِعْلُ الْمُنْفَى حَالٌ بَدُونَ الْوَائِ ، وَإِنَّمَا جَازَ
فِيهِ الْأَمْرَانِ (لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمُقَارَنَةِ لِكُونِهِ مُضَارِعًا دُونَ الْحَصُولِ لِكُونِهِ
مَنفِيًّا) وَالْمُنْفَى إِنَّمَا يَدُلُّ مُطَابَقَةً عَلَى عَدَمِ الْحَصُولِ (وَكَذَا) يَجُوزُ الْوَائِ
وَتَرَكَهُ (إِنْ كَانَ) الْفِعْلُ (مَاضِيًّا لَفْظًا أَوْ مَعْنَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى) لِإِخْبَارِ
عَنْ زَكْرِيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ (أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ) بِالْوَائِ (وَقَوْلُهُ)
تَعَالَى (أَوْ جَاءَكُمْ خَصِرَتٌ صُدُورُهُمْ) بَدُونَ الْوَائِ ، وَهَذَا فِي الْمَاضِي لَفْظًا ،
وَأَمَّا الْمَاضِي مَعْنَى فَالْمُرَادُ بِهِ الْمَضَارِعُ الْمُنْفَى بَلَمْ أَوْ لَمَّا فَإِنَّهُمَا يَقْلِبَانِ مَعْنَى الْمَضَارِعِ

وَقَوْلِهِ : أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ ، وَقَوْلِهِ : فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ
مِنْ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ ، وَقَوْلِهِ : أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ
وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ ، أَمَّا الْمَثَبَتُ ، فَلِدَلَالَتِهِ عَلَى
الْحَصُولِ ، لِكَوْنِهِ فِعْلًا مُثَبَّتًا ، دُونَ الْمَقَارَنَةِ اِكْوْنِهِ مَاضِيًا ، وَلِهَذَا شَرِطَ
أَن يَكُونَ مَعَ قَدْ ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً ، وَأَمَّا الْمُنْتَقَى ، فَلِدَلَالَتِهِ عَلَى الْمَقَارَنَةِ ،
دُونَ الْحَصُولِ ، أَمَّا الْأَوَّلُ ،

إِلَى الْمَضَى فَأُورِدَ لِلْمُنْتَقَى بِلَمِ مَثَالَيْنِ أَحَدُهُمَا مَعَ الْوَاوِ وَالْآخَرُ بِدُونِهِ وَاقْتَصَرَ
فِي الْمُنْتَقَى بِلَمِ عَلَى مَا هُوَ بِالْوَاوِ فَكَأَنَّهُ لَمْ يَطْلُعْ عَلَى مَثَالِ تَرْكِ الْوَاوِ إِلَّا أَنَّهُ
مُقْتَضَى الْقِيَاسِ فَقَالَ (وَقَوْلُهُ - أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ - وَقَوْلُهُ :
- فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ - وَقَوْلُهُ) تَعَالَى (- أَمْ حَسِبْتُمْ أَن
تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ - أَمَّا الْمَثَبَتُ) أَيْ أَمَّا جَوَازُ
الْأَمْرَيْنِ فِي الْمَاضِي الْمَثَبَتِ (فَلِدَلَالَتِهِ عَلَى الْحَصُولِ) يَعْنِي حَصُولَ صِفَةٍ غَيْرِ
ثَابِتَةٍ (لِكَوْنِهِ فِعْلًا مُثَبَّتًا دُونَ الْمَقَارَنَةِ لِكَوْنِهِ مَاضِيًا) فَلَا يَقَارَنُ الْحَالُ
(وَلِهَذَا) أَيْ وَلَعَلِمَ دَلَالَتُهُ عَلَى الْمَقَارَنَةِ (شَرِطَ أَن يَكُونَ مَعَ قَدْ ظَاهِرَةً)
كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : وَقَدْ بَلَغْنِي الْكِبَرُ (أَوْ مُقَدَّرَةً) كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : حَصُرَتْ
صُدُورُهُمْ ؛ لِأَن قَدْ تَقَرَّبَ الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ ، وَالْإِشْكَالُ الْمَذْكُورُ وَارِدٌ هَهُنَا
وَهُوَ أَنَّ الْحَالَ الَّتِي نَحْنُ بِصُدُودِهَا غَيْرُ الْحَالِ الَّتِي تَقَابَلُ الْمَاضِي وَتَقَرَّبُ قَدْ بَلَغَتْ
مِنْهَا فَتَجُوزُ الْمَقَارَنَةُ إِذَا كَانَ الْحَالُ وَالْعَامِلُ مَاضِيَيْنِ وَلَفْظٌ قَدْ إِنَّمَا يَقْرُبُ
لِلْمَاضِي مِنَ الْحَالِ الَّتِي هِيَ زَمَانُ التَّكَلُّمِ ، وَرَبَّمَا تَبَعْدُهُ عَنِ الْحَالِ الَّتِي نَحْنُ
بِصُدُودِهَا كَمَا فِي قَوْلِكَ جَاءَنِي زَيْدٌ فِي السَّنَةِ الْمَاضِيَةِ وَقَدْ رَكِبَ فَرَسَهُ ،
وَالِاعْتِدَارُ عَنْ ذَلِكَ مَذْكُورٌ فِي الشَّرْحِ (وَأَمَّا الْمُنْتَقَى) أَيْ وَأَمَّا جَوَازُ الْأَمْرَيْنِ
فِي الْمَاضِي الْمُنْتَقَى (فَلِدَلَالَتِهِ عَلَى الْمَقَارَنَةِ دُونَ الْحَصُولِ ، أَمَّا الْأَوَّلُ) أَيْ

فَلَا نَ لِمَا لِلِاسْتِغْرَاقِ ، وَغَيْرَهَا ، لِانْتِفَاءِ مُتَقَدِّمٍ ، مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ اسْتِمْرَارُهُ
فَتَحْصُلُ بِهِ الدَّلَالَةُ عَلَيْهَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ بِخِلَافِ الْمُثَبَّتِ ، فَإِنْ وَضَعَ
الْفِعْلَ عَلَى إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ ، وَتَحْقِيقَهُ أَنَّ اسْتِمْرَارَ الْعَدَمِ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى سَبَبٍ
بِخِلَافِ اسْتِمْرَارِ الْوُجُودِ ، وَأَمَّا الثَّانِي : فَلِكَوْنِهِ مُنْفِيًا ،

دلالته على المقارنة (فلأن لما للاستغراق) أى لامتداد النقي من حين
الانتفاء إلى زمان التكلم (وغيرها) أى غير لما مثل لم وما (لانتفاء متقدم)
على زمان التكلم (مع أن الأصل استمراره) أى استمرار ذلك الانتفاء لما
مسيجيء حتى تظهر قرينة على الانقطاع كما فى قولنا لم يضرب زيد أمس
لكنه ضرب اليوم (فتحصل به) أى بالنقي أو بأن الأصل فيه
الاستمرار (الدلالة عليها) أى على المقارنة (عند الإطلاق) وترك التقييد
بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء (بخلاف المثبت فإن وضع الفعل على إفادة
التجدد) من غير أن يكون الأصل استمراره . فإذا قلت : ضرب مثلاً كفى
فى صدقه وقوع الضرب فى جزء من أجزاء الزمان الماضى ، وإذا قلت ما ضرب
أفاد استغراق النقي لجميع أجزاء الزمان الماضى لكن لا قطعاً ، بخلاف لما
وذلك لأنهم قصدوا أن يكون الإثبات والنقي فى طرفي نقيض ولا يخفى
أن الإثبات فى الجملة إنما ينفيه النقي دائماً (وتحقيقه) أى تحقيق هذا الكلام
(أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب بخلاف استمرار الوجود) يعنى
أن بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج إلى سبب موجود لأنه وجود
عقيب وجود ولا بد للوجود الحادث من السبب بخلاف استمرار العدم
فإنه عديم فلا يحتاج إلى وجود سبب بل يكفيه مجرد انتفاء سبب الوجود
والأصل فى الحوادث العدم حتى توجد عللها فى الجملة لما كان الأصل فى
النقي الاستمرار حصل من إطلاقه الدلالة على المقارنة (وأما الثانى) أى
عدم دلالته على الحصول (فلكونه منفيًا) هذا إذا كانت الجملة فعلية

وإن كانت اسمية فالمشهور جواز تركها، لعكس مامر في الماضي المثبت نحو:
كلمته فوه إلى في، وأن دخولها أولى، لعدم دلالتها على عدم الثبوت
مع ظهور الاستثناف فيها، فحسن زيادة رابط نحو: فلا تجعلوا لله أندادا
وأنتم تعلمون.

وقال عبد القاهر: إن كان المبتدأ ضمير ذى الحال، وجبت الواو
نحو: جاءني زيد وهو يسرع، أو وهو مسرع،

(وإن كانت اسمية فالمشهور جواز تركها) أى الواو (لعكس مامر في الماضي المثبت)
أى لدلالة الاسم على المقارنة لكونها مستمرة، لا على حصول صفة غير
ثابتة لدالتها على الدوام والثبات (نحو كلمته فوه إلى في) بمعنى مشابقتها
(و) أيضاً المشهور (أن دخولها) أى الواو (أولى) من تركها (لعدم دلالتها)
أى الجملة الاسمية (على عدم الثبوت مع ظهور الاستثناف فيها فحسن زيادة
رابط نحو) قوله تعالى (فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون) أى وأنتم من أهل
العلم والمعرفة، أو وأنتم تعلمون ما بينهما من التفاوت (وقال عبد القاهر:
إن كان المبتدأ) فى الجملة الاسمية الحالية (ضمير ذى الحال وجبت الواو)
سواء كان خبره فعلا (نحو جاء زيد وهو يسرع، أو) اسما نحو جاء زيد
(وهو مسرع) وذلك لأن الجملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل فى صلة العامل
وتتضم إليه فى الإثبات وتقدر تقدير المفرد فى أن لا يستأنف لها الإثبات
وهذا مما يمتنع فى نحو جاء زيد وهو يسرع أو وهو مسرع لأنك إذا
أعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة إعادة اسمه
صريحا فى أنك لا تجد سبيلا إلى أن تدخل يسرع فى صلة المحيى وتضمه إليه
فى الإثبات لأن إعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استثناف الخبر عنه بأنه
يسرع وإلا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا فى الين وجرى

وإن جِئَ نَحْوُ عَلَى كَتِفِهِ سَيْفٌ حَالًا ، كَثُرَ فِيهَا تَرَكُّهَا نَحْوُ :

* خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِي عَلَى سَوَادٍ *

وَيَحْسُنُ التَّرَكُّ تَارَةً لِدُخُولِ حَرْفِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ كَقَوْلِهِ :

مجرى أن تقول جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه ثم نزع أنك لم تستأنف كلاما ولم تبدئ للسرعة إثباتا، وعلى هذا فالأصل والقياس أن لا تجيء الجملة الاسمية إلا مع الواو وما جاء بدونه فسيبلة سبيل الشيء الخارج عن قياسه وأصله بضرب من التأويل ونوع من التشبيه ، هذا كلامه في دلائل الإعجاز وهو مشعر بوجوب الواو في نحو جاء زيد وزيد يسرع أو مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع أو مسرع أمامه بالطريق الأولى ، ثم قال الشيخ (وإن جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها) أى في تلك الحال (تركها) أى ترك الواو (نحو) قول بشار :

إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها (خرجت مع البازي على سواد)
أى بقیة من الليل یعنی إذا لم يعرف قدری أهل بلدة أو لم أعرفهم خرجت منهم مصاحبا البازي الذي هو أبكر الطيور مشتملا على شيء من ظلمة الليل غير منتظر لإسفار الصبح ، فقوله على سواد حال ترك فيها الواو ، ثم قال الشيخ : الوجه أن يكون الاسم في مثل هذا فاعلا بالظرف لا عتاده على ذی الحال لامبتداً ، وينبغي أن يقدر ههنا خصوصاً أن الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم إلا أن يقدر فعل ماض هذا كلامه وفيه بحث ، والظاهر أن مثل على كتفه سيف يحتمل أن يكون في تقدير المفرد وأن يكون جملة اسمية قدم خبرها وأن يكون فعلية مقدرة بالماضي أو المضارع فعلى تقديرين تمتنع الواو ، وعلى تقديرين لا تجب الواو فن أجل هذا كثر تركها ، وقال للشيخ أيضاً (ويحسن الترك) أى ترك الواو في الجملة الاسمية (تارة لدخول حرف على المبتدأ) يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط (كقوله :

قُلْتُ عَسَى أَنْ تُبَصِّرَنِي كَأَنَّمَا بَنَى حَوَالِيَ الْأَسْوَدِ الْخَوَارِدِ
وَأُخْرَى لَوْ قُوعِ الْجُمْلَةِ الْإِثْمِيَّةِ بِعَقَبٍ مُفْرَدٍ كَقَوْلِهِ :
وَاللَّهُ يُبْقِيكَ لَنَا سَالِمًا بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمٌ

الإيجاز والإطناب والمساواة

السَّكَاكِي : أَمَّا الْإِيجَازُ وَالْإِطْنَابُ ، فَلْيَكُونِهُمَا نِسْبَتَيْنِ ، لَا يَتَقَيَّمُ
الْكَلَامُ فِيهِمَا إِلَّا بِتَرْكِ التَّحْقِيقِ وَالتَّعْيِينِ ،

قُلْتُ عَسَى أَنْ تُبَصِّرَنِي كَأَنَّمَا بَنَى حَوَالِيَ الْأَسْوَدِ الْخَوَارِدِ
من حرد إذا غضب ، فقوله بنى الأسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول
تبصريني ولولا دخول كأنما عليها لم يحسن الكلام إلا بالواو . وقوله حوالى
أى فى أكتافى وجوانبى حال من بنى لما فى حرف التشبيه من معنى للفعل
(و) يحسن الترك تارة (أخرى لوقوع الجملة الاسمية) الواقعة حالا (بعقب
مفرد) حالا (كقوله :

وَاللَّهُ يُبْقِيكَ لَنَا سَالِمًا بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمٌ
فقوله برداك تبجيل حال ولو لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو .

الباب الثامن الإيجاز والإطناب والمساواة

قال (السكاكى : أَمَّا الْإِيجَازُ وَالْإِطْنَابُ فَلْيَكُونِهُمَا نِسْبَتَيْنِ) أى
من الأمور النسبية التى يكون تعقلها بالقياس إلى تعقل شيء آخر فإن
الموجز إنما يكون موجزا بالنسبة إلى كلام أزيد منه وكذا المطنب إنما
يكون مطنبا بالنسبة إلى ما هو أنقص منه (لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك
التحقيق والتعيين) أى لا يمكن التنصيص على أن هذا المقدار من الكلام

وَبِالْبِنَاءِ عَلَى أَمْرِ عُرْفِي ، وَهُوَ مُتَعَارِفُ الْأَوْسَاطِ : أَيْ كَلَامُهُمْ
فِي مَجْرَى عُرْفِهِمْ فِي تَأْدِيَةِ الْمَعَانِي ، وَهُوَ لَا يُحْمَدُ فِي بَابِ الْبَلَاغَةِ وَلَا يَذَمُّ
فَالْأَمْرُ : أَدَاءُ الْمَقْصُودِ بِأَقْلٍ مِنْ عِبَارَةِ الْمُتَعَارِفِ . وَالْإِطْنَابُ أَدَاؤُهُ بِأَكْثَرِ
مِنْهَا ، ثُمَّ قَالَ الْأَخْتِصَارُ لِكَوْنِهِ نِسْبِيًّا يَرْجِعُ فِيهِ تَارَةً إِلَى مَا سَبَقَ
وَأُخْرَى إِلَى كَوْنِ الْمَقَامِ خَلِيقًا بِأَبْسَاطٍ مِمَّا ذُكِرَ .

لِإِجْازِ ذَلِكَ لِطَنَابِ ، إِذْ رُبَّ كَلَامٍ مُوجِزٌ يَكُونُ مُطْنَبًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى كَلَامٍ آخَرَ
وَبِالْعَكْسِ (وَبِالْبِنَاءِ عَلَى أَمْرِ عُرْفِي) أَيْ وَإِلَّا بِالْبِنَاءِ عَلَى أَمْرِ يَعْرِفُهُ أَهْلُ الْعُرْفِ
(وَهُوَ مُتَعَارِفُ الْأَوْسَاطِ) الَّذِينَ لَيْسُوا فِي مَرْتَبَةِ الْبَلَاغَةِ وَلَا فِي غَايَةِ الْفَهَامَةِ
(أَيْ كَلَامُهُمْ فِي مَجْرَى عُرْفِهِمْ فِي تَأْدِيَةِ الْمَعَانِي) عِنْدَ الْمَعَامِلَاتِ وَالْمُحَاوَرَاتِ
(وَهُوَ) أَيْ هَذَا الْكَلَامُ (لَا يُحْمَدُ) مِنَ الْأَوْسَاطِ (فِي بَابِ الْبَلَاغَةِ) لِعَدَمِ
وَعَايَةِ مَقْضِيَّاتِ الْأَحْوَالِ (وَلَا يَذَمُّ) أَيْضًا مِنْهُمْ لِأَنَّهُمْ غَرَضُهُمْ تَأْدِيَةُ أَصْلِ
الْمَعْنَى بِدَلَالَاتٍ وَضَعِيَّةٍ وَالْفَظَافِ كَيْفَ كَانَتْ ، وَمَجْرَدُ تَأْلِيفٍ يَخْرِجُهَا عَنْ حُكْمِ
الْتِمِيقِ (فَالْإِجْازُ أَدَاءُ الْمَقْصُودِ بِأَقْلٍ مِنْ عِبَارَةِ الْمُتَعَارِفِ . وَالْإِطْنَابُ أَدَاؤُهُ
بِأَكْثَرِ مِنْهَا . ثُمَّ قَالَ) أَيْ السَّكَاتِي (الْاِخْتِصَارُ لِكَوْنِهِ نِسْبِيًّا يَرْجِعُ فِيهِ تَارَةً
إِلَى مَا سَبَقَ) أَيْ إِلَى كَوْنِ عِبَارَةِ الْمُتَعَارِفِ أَكْثَرَ مِنْهُ (وَ) يَرْجِعُ تَارَةً (أُخْرَى
إِلَى كَوْنِ الْمَقَامِ خَلِيقًا بِأَبْسَاطٍ مِمَّا ذُكِرَ) أَيْ مِنَ الْكَلَامِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُتَكَلِّمُ
وَتَوْهُمُ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْمُرَادَ بِمَا ذَكَرَ مُتَعَارِفُ الْأَوْسَاطِ وَهُوَ غَلَطٌ لَا يَنْبَغِي
عَلَى مَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ، يَعْنِي كَمَا أَنَّ الْكَلَامَ يُوصَفُ بِالْإِجْزَالِ
لِكَوْنِهِ أَقْلٌ مِنَ الْمُتَعَارِفِ كَذَلِكَ يُوصَفُ لِكَوْنِهِ أَقْلٌ مِمَّا يَقْتَضِيهِ الْمَقَامُ بِحَسَبِ
الظَّاهِرِ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا بِحَسَبِ الظَّاهِرِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ أَقْلٌ مِمَّا يَقْتَضِيهِ الْمَقَامُ ظَاهِرًا وَتَحْقِيقًا
لَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْبَلَاغَةِ ، مِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى - رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي - الْآيَةُ فَإِنَّهُ
إِطْنَابٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُتَعَارِفِ أَعْنَى قَوْلِنَا يَا رَبِّ شَخْتُ وَإِجْزَالُ النِّسْبَةِ إِلَى مُقْتَضَى الْمَقَامِ
ظَاهِرًا لِأَنَّهُ مَقَامُ بَيَانِ انْقِرَاضِ الشَّبَابِ وَالْإِلَامِ الْمَشِيبِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَبْسُطَ فِيهِ الْكَلَامُ

وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ أَمْرًا نِسْبِيًّا، لَا يَقْتَضِي تَعَسَّرَ تَحْقِيقِ مَعْنَاهُ، ثُمَّ
الْبِنَاءُ عَلَى الْمُتَعَارَفِ وَالْبَسْطِ الْمُوصُوفِ، رَدُّ إِلَى الْجَهَالَةِ، وَالْأَقْرَبُ أَنْ
يُقَالَ: الْمَقْبُولُ مِنْ طَرُقِ التَّعْبِيرِ عَنِ الْمُرَادِ، تَأْدِيَةُ أَصْلِهِ بِلَفْظٍ مُسَاوٍ لَهُ،
أَوْ نَاقِصٍ عَنْهُ وَافٍ، أَوْ زَائِدٍ عَلَيْهِ لِفَائِدَةٍ.

غاية البسط فللايجاز معنيان بينهما عموم من وجه (وفيه نظر لأن كون الشيء
أمرًا نسبيًا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه) إذ كثيرا ما تحقق معاني الأمور النسبية
وتعرف بتعريفات تليق بها كالأبوة والأخوة وغيرها . والجواب أنه لم يرد
تعسر بيان معناها لأن ما ذكره بيان لمعناها ، بل أراد تعسر التحقيق والتعيين
في أن هذا القدر إيجاز وذاك إطناب (ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف)
بأن يقال الإيجاز هو الأداء بأقل من المتعارف أو مما يليق بالمقام من كلام
أبسط من الكلام المذكور (رد إلى الجهالة) إذ لا تعرف كمية متعارف
الأوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف أن كل مقام أى مقدار
يقتضى من البسط حتى يقاس عليه ويرجع إليه . والجواب أن الألفاظ
قوالب المعاني والأوساط للذين لا يقدرون في تأدية المعاني على اختلاف
العبارات والتصرف في لطائف الاعتبارات لهم حد معلوم من الكلام
يجرى فيما بينهم في المحاورات والمعاملات وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء
على المتعارف واضح بالنسبة إليهما جميعا ، وأما البناء على البسط الموصوف
فإنما هو معلوم للبلغاء العارفين بمقتضيات الأحوال بقدر ما يمكن لهم البسط
فلا يجهل عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط (والأقرب) إلى
الصواب (أن يقال : المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله بلفظ
مساو له) أى لأصل المراد (أو) بلفظ (ناقص عنه وافٍ أو) بلفظ (زائد
عليه لفائدة) فالمساواة أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد ، والإيجاز أن

وَأَحْتَرَزَ بِوَافٍ عَنِ الْإِخْلَالِ كَقَوْلِهِ :

وَالْعَيْشُ خَيْرٌ فِي ظِلَالِ لِ النُّوكِ مِمَّنْ عَاشَ كَذِبًا
أَيِ النَّاعِمِ وَفِي ظِلَالِ الْعَقْلِ ، وَبِفَائِدَةٍ عَنِ التَّطْوِيلِ ، نَحْوُ :
* وَالْأَنَّى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيِّنَا *

وَمَنْ الْحَشْوِ الْمَفْسِدِ كَالْفَنْدَى فِي قَوْلِهِ :

وَلَا فَضْلَ فِيهَا لِلشَّجَاعَةِ وَالنَّدَى وَصَبْرِ الْفَتَى لَوْلَا لِقَاءُ شَعُوبِ

يكون ناقصا عنه وافيًا به ، والإطناب أن يكون زائداً عليه لفائدة (واحترز
بوافٍ عن الإخلال) وهو أن يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد غير
وافٍ به (كقوله : والعيش خير في ظلال النوك) أي الحق والجهالة (ممن
عاش كذباً) أي خير ممن عاش مكذوباً متعوباً (أي الناعم وفي ظلال العقل)
يعنى أن أصل المراد أن العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق
في ظلال العقل ولفظه غير وافٍ بذلك فيكون محلاً فلا يكون مقبولاً ،
(و) احترز (بفائدة عن التطويل) وهو أن يزيد اللفظ على أصل المراد
لا لفائدة ، ولا يكون اللفظ الزائد متعيناً (نحو) قوله : وقددت الأديم
لراشيه * (وألنى) أي وجد (قولها كذباً وميناً) والكذب والمين واحد
لا فائدة في الجمع بينهما . قوله قددت : أي قطعت ، والراشان : العرقان في
باطن الذراعين ، والضمير في راشيه وفي ألنى لجذيمة الأبرش ، وفي قددت
وفي قولها للزباء ، والبيت في قصة قتل الزباء لجذيمة الأبرش وهي معروفة (و)
احترز أيضاً بفائدة (عن الحشو) وهو زيادة متعينة لا لفائدة (المفسد) للمعنى
(كالندى في قوله : ولا فضل فيها) أي في الدنيا (للشجاعة والندى *
وصبر الفتى لولا لقاء شعوب) هي علم للمنية وصرفها للضرورة ، وعدم
الفضيلة على تقدير عدم الموت ، إنما يظهر في الشجاعة والصبر لتيقن الشجاع
يعلم الهلاك ، وتيقن الصابر بزوال المكروه بخلاف الباذل ماله إذا تيقن

وغير الفساد كقوله :

• وأعلم علم اليوم والأنس قبله •

المساواة

نحو : ولا يحق المكر السيئ إلا بأهله ، وقوله :

فإنك كالليل الذي هو مذركي وإن خلت أن المتأى عنك واسع

بالخلود وعرف احتياجه إلى المال دائماً فإن بذله حيثد أفضل مما إذا
تيقن بالموت وتخلف المال ، وغاية اعتذاره ما ذكره الإمام ابن جنى وهو
أن في الخلود وتنقل الأحوال فيه من عسر إلى يسر ، ومن شدة إلى رخاء
ما يسكن النفوس ، ويسهل البؤس ، فلا يظهر لبذل المال كثير فضل (و)
عن الحشو (غير المفسد) للمعنى (كقوله :

وأعلم علم اليوم والأنس قبله) ولكتنى عن علم ما في غدعى
فلفظ قبله حشو غير مفسد ، وهذا بخلاف ما يقال أبصرته بعينى وسمعته
بأذنى وكتبته بيدي فى مقام يفتقر إلى التأكيد .

المساواة

قدمها لأنها الأصل المقيس عليه (نحو - ولا يحق المكر السيئ
إلا بأهله - وقوله :

فإنك كالليل الذى هو مذركي وإن خلت أن المتأى عنك واسع
أى موضع البعد عنك ذو سعة ، شبهه فى حال سخطه وهوله بالليل . قيل
فى الآية حذف المستثنى منه ، وفى البيت حذف جواب الشرط فيكون كل
منهما إيجازاً لا مساواة ، وفيه نظر ، لأن اعتبار هذا الحذف رعاية لأمر
لفظى لا يفتقر إليه فى تأدية أصل المراد حتى لو صرح به لكان إطناباً ، بل

وَلِإِيحَازَ ضَرْبَانِ : إِيحَازُ الْقَصْرِ ، وَهُوَ مَا لَيْسَ بِحَذَفٍ ، نَحْوُ : وَلَكُمْ
فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ، فَإِنَّ مَعْنَاهُ كَثِيرٌ وَلَفْظُهُ بَسِيرٌ ، وَلَا حَذَفَ فِيهِ ، وَفَضُّهُ
عَلَى مَا كَانَ عِنْدَهُمْ أَوْ جَزَّ كَلَامٌ فِي هَذَا الْمَعْنَى ، وَهُوَ : الْقَتْلُ أَنْتَنِي لِقَتْلِ ،
بِقِلَّةِ حُرُوفٍ مَا يَنْظَرُهُ مِنْهُ ، وَالنَّصُّ عَلَى الْمَطْلُوبِ ، وَمَا يُفِيدُهُ تَنْكِيرُ حَيَاةٍ
مِنَ التَّعْظِيمِ لِمَنْعِهِ بِمَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ قَتْلِ جَمَاعَةٍ بِوَاحِدٍ ،

تطويلاً ، وبالجسلة لا نسلم أن لفظ الآية والبيت ناقص عن أصل المراد :
(وإليحاز ضربان : إيحاز القصر ، وهو ما ليس بحذف نحو) قوله تعالى
(- ولكم في القصاص حياة - فإن معناه كثير ولفظه يسير) وذلك لأن معناه أن
الإنسان إذا علم أنه متى قتل قتل كان ذلك داعياً له إلى أن لا يقدم على القتل
فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض ، فكان
بارتفاع القتل حياة لهم (ولا حذف فيه) أى ليس فيه حذف شيء مما
يؤدى به أصل المراد ، واعتبار الفعل الذى يتعلق به الظرف رعاية لأمر
لفظى حتى لو ذكر كان تطويلاً (وفضله) أى رجحان قوله - ولكم في
القصاص حياة - (على ما كان عندهم أوجز كلام فى هذا المعنى ، وهو
قولهم : القتل أننى للقتل بقلة حروف ما ينظره) أى اللفظ الذى ينظره
قولهم : القتل أننى للقتل (منه) أى من قوله تعالى - ولكم في القصاص
حياة - ، وما ينظره منه هو قوله فى القصاص حياة لأن قوله ولكم زائد على
معنى قولهم القتل أننى للقتل ، فحروف فى القصاص حياة مع التنوين
إحدى عشر ، وحروف : القتل أننى للقتل أربعة عشر : أعنى الحروف المفقوطة
إذ بالعبارة يتعلق الإيحاز لا بالسكتلية (والنص) أى وبالنص (على
المطلوب) يعنى الحياة (وما يفيدته تنكير حياة من التعظيم لمنعه) أى منع
القصاص إياهم (مما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد) فحصل لهم فى هذا

أَوْ النَّوعِيَّةِ الْحَاصِلَةِ لِمَقْتُولٍ وَالْقَاتِلِ بِالْأَرْتِدَاعِ ، وَأَطْرَادِهِ أَوْ خُلُوهِ عَنِ
التَّكْرَارِ ، وَأَسْتِغْنَائِهِ عَنْ تَقْدِيرِ مَحْذُوفٍ ، وَالْمُطَابَقَةِ .
وَأَيَّاجَزُ الْحَذْفِ ، وَالْمَحْذُوفُ إِمَّا جُزْءُ جُمْلَةٍ مُضَافٌ نَحْوُ : وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ،
أَوْ مَوْصُوفٌ نَحْوُ :

* أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا *

الجنس من الحكم ، أعنى القصاص حياة عظيمة (أو) من (النوعية) أى
لكم فى القصاص نوع من الحياة ، وهى الحياة (الحاصلة للمقتول) أى الذى
يقصد قتله (والقاتل) أى الذى يقصد القتل (بالارتداع) عن القتل
لمكان العلم بالاقتصاص (واطراده) أى ويكون قوله - ولكم فى القصاص
حياة - مطرداً إذ الاقتصاص مطلقاً سبب للحياة بخلاف القتل فإنه قد يكون
أننى للقتل كالذى على وجه القصاص ، وقد يكون أدعى له كالقتل ظلماً
(وخلوه عن التكرار) بخلاف قولهم فإنه يشتمل على تكرار القتل ، ولا
يغنى أن الخالى عن التكرار أفضل من المشتمل عليه ، وإن لم يكن مغلا
بالفصاحة (واستغنائه عن تقدير محذوف) بخلاف قولهم فإن تقديره
القتل أننى للقتل من تركه (والمطابقة) أى وباشتماله على صيغة المطابقة
وهى الجمع بين معنيين متقابلين فى الجملة كالقصاص والحياة .

(وإيجاز الحذف) عطف على قوله لإيجاز القصر (والمحذوف إما جزء
جملة) عمدة كان أو فضلة (مضاف) بدل من جزء جملة (نحو - واسأل
القرية -) أى أهل القرية (أو موصوف نحو :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا) متى أضع العمامة تعرفونى

الثنية : العقبة ، وفلان طلاع الثنايا : أى ركاب لصعاب الأمور ، وقوله :

أَيُّ رَجُلٍ جَلَا ، أَوْ صِفَةٌ نَحْوُ : وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَضْبًا : أَيُّ صَحِيحَةٍ أَوْ نَحْوِهَا ، بِدَلِيلٍ مَا قَبْلَهُ ، أَوْ شَرْطٍ كَمَا مَرَّ ، أَوْ جَوَابُ شَرْطٍ ، إِمَّا لِمَجْرَدِ الْاِخْتِصَارِ نَحْوُ : وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْتَقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ : أَيُّ أَعْرَضُوا ، بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ ، أَوْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ شَيْءٌ لَا يَحِيطُ بِهِ الْوَصْفُ ، أَوْ لِتَذَهَبِ نَفْسُ السَّامِعِ كُلِّ مَذْهَبٍ مُمَكِّنٍ ، مِثْلَهُمَا : وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ نَحْوُ : لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ : أَيُّ وَمَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِهِ وَقَاتَلَ بِدَلِيلٍ

جلا جملة وقعت صفة لمحذوف (أى) أنا ابن (رجل جلا) أى انكشف أمره أو كشف الأمور ، وقيل جلا ههنا علم وحذف التنوين باعتبار أنه منقول عن الجملة أعنى الفعل مع الضمير لاعتن الفعل وحده (أوصفة نحو قوله تعالى - وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا - أى) كل سفينة (صحيحة أو نحوها) كسليمة أو غير معينة (بدليل ما قبله) وهو قوله - فأردت أن أعيها - لدلالته على أن الملك كان لا يأخذ المعينة (أو شرط كما مر) فى آخر باب الإنشاء (أو جواب شرط) وحذفه يكون (إِمَّا لِمَجْرَدِ الْاِخْتِصَارِ نَحْوُ - وإذا قيل لهم انتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون) فهذا شرط حذف جوابه (أى أعرضوا بدليل ما بعده) وهو قوله تعالى - وما تأتئهم من آية من آيات ربهم إلا كانوا عنها معرضين - (أو للدلالة على أنه) أى جواب الشرط (شئ لا يحيط به الوصف ، أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ، مثلهما - ولو ترى إذ وقفوا على النار) فحذف جواب الشرط للدلالة على أنه لا يحيط به الوصف ، أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن (وغير ذلك) المذكور كالسند إليه والمسند والمفعول كما مر فى الأبواب السابقة ، وكالمعطوف مع حرف العطف (نحو قوله تعالى - لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل - أى ومن أنفق من بعده وقاتل بدليل

مَابَعْدَهُ ، وَإِمَّا جُمْلَةً مُسَبِّبَةً عَنْ مَذْكُورٍ نَحْوُ : لِيُحَقِّقَ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ
الْبَاطِلَ : أَيْ قَتَلَ مَا فَعَلَ ، أَوْ سَبَّبَ لِمَذْكُورٍ نَحْوُ : فَانْفَجَرَتْ ، إِنْ قُدِّرَ
فَضْرِبُهُ بِهَا ، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ ، فَإِنْ ضَرَبَتْ بِهَا فَقَدْ انْفَجَرَتْ ، أَوْ غَيْرُهَا
نَحْوُ : فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ عَلَى مَا مَرَّ ، وَإِمَّا أَكْثَرُ مِنْ جُمْلَةٍ نَحْوُ : أَنَا أَنْبِئُكُمْ
بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ يُوسُفَ : أَيْ إِلَى يُوسُفَ لِاسْتَعْبَادِهِ الرَّؤْيَا ، فَعَمَلُوا وَأَتَاهُ ،
وَقَالَ لَهُ يُوسُفَ . وَالْحَذْفُ عَلَى وَجْهَيْنِ . أَنْ لَا يُقَامَ شَيْءٌ مَقَامَ الْمَحْذُوفِ

مابعدہ) یعنی قوله تعالى — أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد
وقاتلوا — (وإما جملة) عطف على إما جزء جملة : فإن قلت ماذا أراد
بالجملة وهنا حيث لم يعد الشرط والجزاء جملة . قلت : أراد الكلام المستقل
الذى لا يكون جزءا من كلام آخر (مسببة عن) سبب (مذكور نحو :
ليحقق الحق ويبطل الباطل) فهذا سبب مذكور حذف مسبيه (أى فعل
ما فعل ، أو سبب لمذكور نحو) قوله تعالى — فقلنا أضرب بعصاك الحجر
(فانفجرت — إِنْ قُدِّرَ فَضْرِبُهُ بِهَا) فيكون قوله فَضْرِبُهُ بِهَا جملة محذوفة
هى سبب لقوله فانفجرت ، (ويجوز أَنْ يُقَدَّرَ فَإِنْ ضَرَبَتْ بِهَا فَقَدْ انْفَجَرَتْ)
فيكون المحذوف جزء جملة هو الشرط ، ومثل هذه الفاء تسمى فاء فصیحة
قيل على التقدير الأول ، وقيل على الثانى ، وقيل على التقديرين (أو
غيرهما) أى غير المسبب والسبب (نحو — فنعلم الماهدون — على ما مر) فى
بحث الاستئناف من أنه على حذف المبتدأ والخبر على قول من يجعل
المخصوص خبر مبتدأ محذوف (وإما أكثر) عطف على إما جملة أى أكثر
من جملة واحدة (نحو) قوله تعالى (أَنَا أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ يُوسُفَ — أى)
فأرسلون (إلى يوسف لاستعباده الرؤيا ففعلوا فاتاه وقال له يوسف .
والحذف على وجهين) أحدهما (أن لا يقام شىء مقام المحذوف) بل يكتفى بالقرينة

كَأَمْرٍ ، وَأَنْ يُقَامَ نَحْوُ : وَإِنْ يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ : أَيْ
فَلَا تَحْزَنْ وَأَصْبِرْ ، وَأَدْلَتُهُ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ ، وَالْمَقْصُودُ
الْأَظْهَرُ عَلَى تَعْيِينِ الْمَحْذُوفِ ، وَ : حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ . وَمِنْهَا أَنْ يَدُلَّ
الْعَقْلُ عَلَيْهِمَا نَحْوُ : وَجَاءَ رَبُّكَ . أَيْ أَمْرُهُ أَوْ عَذَابُهُ . وَمِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ
عَلَيْهِ ، وَالْمَادَّةُ عَلَى التَّعْيِينِ نَحْوُ : فَذَلِكَ الَّذِي لَمْ تُذْنِ فِيهِ ، فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ
فِي حُبِّهِ ، لِقَوْلِهِ : قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ، وَفِي مُرَاوَدَتِهِ لِقَوْلِهِ :

(كما مر) في الأمثلة السابقة (وأن يقام نحو) قوله تعالى (وإن يكذبوك فقد
كذبت رسل من قبلك) فقوله فقد كذبت ليس جزاء الشرط لأن تكذيبه
الرسول متقدم على تكذيبه بل هو سبب لمضمون الجواب المحذوف أقيم مقامه
(أى فلا تحزن واصبر) ثم الحذف لا بد له من دليل (وأدلته كثيرة : منها
أن يدل العقل عليه) أى على الحذف (والمقصود الأظهر على تعيين المحذوف
نحو - حرمت عليكم الميتة) فالعقل دل على أن هنا حذفاً إذ الأحكام
الشرعية إنما تتعلق بالأفعال دون الأعيان ، والمقصود الأظهر من هذه
الأمثلة المذكورة في الآية تناولها الشامل للأكل وشرب الألبان فدل على
تعيين المحذوف ، وفي قوله : منها أن يدل أدنى تسامح فكانه على حذف
مضاف (ومنها أن يدل العقل عليهما) أى على الحذف وتعيين المحذوف (نحو -
وجاء ربك) فالعقل يدل على امتناع مجيء الرب تعالى وتقدس ، ويدل
على تعيين المراد أيضاً (أى أمره أو عذابه) فالأمر المعين الذى دل عليه العقل
هو أحد الأمرين لا أحدهما على التعيين (ومنها أن يدل العقل عليه والعادة
على التعيين نحو - فذلك الذى لم تننى فيه) فإن العقل يدل على أن فيه حذفاً
إذ لا معنى للوم الإنسان على ذات الشخص : وأما تعيين المحذوف (فإنه يحتمل)
أن يقدر (فى حبه لقوله تعالى - قد شغفها حبا - وفى مرآوده لقوله) تعالى :

تَرَاوِدُ فَتَاهَا مَن نَفْسِهِ ، وَفِي شَأْنِهِ حَتَّى يَشْمَلَهُمَا ، وَالْعَادَةُ دَلَّتْ عَلَى الثَّانِي ،
لِأَنَّ الْحُبَّ الْمَقْرُطَ لَا يُلَامُ صَاحِبَهُ عَلَيْهِ فِي الْعَادَةِ ، لِقَهْرِهِ إِيَّاهُ ، وَمِنْهَا
الشَّرُوعُ فِي الْفِعْلِ نَحْوُ : بِسْمِ اللَّهِ ، فَيَقْدَرُ مَا جُعِلَتِ التَّسْمِيَةُ مَبْدَأً لَهُ .
وَمِنْهَا الْإِفْتِرَانُ كَقَوْلِهِمْ لِلْمَعْرُسِ ، بِالرِّفَاءِ وَالْبَيْنِ : أَيُّ أَعْرَسْتَ .
وَالْإِطْنَابُ : إِمَّا بِالْإِبْضَاحِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ ، لِيُرَى الْمَعْنَى فِي صُورَتَيْنِ
مُخْتَلِفَتَيْنِ ، أَوْ لِيَتِمَّ كُنْ فِي النَّفْسِ .

(تراود فتاها عن نفسه - وفي شأنه حتى يشملهما) أى الحب والمرادة
(والعادة دلت على الثانى) أى مرادتهما (لأن الحب المقرط لا يلام صاحبه
عليه فى العادة لقهره) أى الحب المقرط (إياه) أى صاحبه فلا يجوز أن يقدر
فى حبه ولا فى شأنه لكونه شاملا له فيتعين أن يقدر فى مرادته نظرا إلى
العادة (ومنها الشروع فى الفعل) يعنى من أدلة تعيين المحذوف لا من أدلة
الحذف لأن دليل الحذف ههنا هو أن الجار والمجرور لا بد أن يتعلق بشيء
والشروع فى الفعل دل على أنه ذلك الفعل الذى شرع فيه (نحو : بسم الله
فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له) فى القراءة يقدر بسم الله أقرأ وعلى هذا
القياس (ومنها) أى من أدلة تعيين المحذوف (الافتران كقولهم للمعرس بالرفاء
والبنين) فإن مقارنة هذا الكلام لإعراس المخاطب دل على تعيين المحذوف
(أى أعرست) إذ مقارنة المخاطب بالإعراس وتلبسه به دل على ذلك ، والرفاء
هو الالتئام والاتفاق والباء للملابسة .

الإطناب

(والإطناب إما بالإيضاح بعد الإبهام ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين) إحداها
مبهمة والأخرى موضحة ، وعلمان خير من علم واحد (أو ليتمكن فى النفس

فَضَلَ تَمَكَّنَ ، أَوْ لَتَكْمَلَ لَذَّةُ الْعِلْمِ بِهِ ، نَحْوُ : رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ،
فَإِنْ اشْرَحَ لِي ، يُفِيدُ طَلَبَ شَرْحِ لَشَيْءٍ مَالَهُ ، وَصَدْرِي يُفِيدُ تَفْسِيرَهُ ،
وَمِنْهُ بَابُ نَعَمْ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، إِذْ لَوْ أَرِيدَ الْإِخْتِصَارُ لَكُنِيَ نَعَمْ زَيْدٌ ،
وَوَجْهُ حُسْنِهِ سِوَى مَا ذُكِرَ ، إِبْرَازُ الْكَلَامِ فِي مَعْرَضِ الْإِعْتِدَالِ ، وَلِإِبْهَامِ
الْجَمْعِ بَيْنَ مُتَنَافِيَيْنِ . وَمِنْهُ التَّوَشُّيعُ وَهُوَ : أَنْ يُوَاقِيَ فِي عَجْزِ الْكَلَامِ
بِمَعْنَى مُفَسِّرٍ بِأَمْنَيْنِ ،

فضل تمكن (لما جبل الله النفوس عليه من أن الشيء إذا ذكر مبهما ثم بين
كان أوقع عندها (أو لتكمل لذة العلم به) أى بالمعنى لما لا يخفى من أن نيل
الشيء بعد الشوق والطلب ألد (نحو - رب اشرح لى صدرى - فإن اشرح
لى يفيد طلب شرح لشيء ماله) أى للطالب (وصدري يفيد تفسيره)
أى تفسير ذلك الشيء (ومنه) أى من الإيضاح بعد الإبهام (باب نعم
على أحد القولين) أى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف (إذ لو
أريد الاختصار) أى ترك الإطناب (كفى نعم زيد) وفى هذا إشعار بأن
الاختصار قد يطلق على ما يشمل المساواة أيضا (ووجه حسنه) أى حسن
باب نعم (سوى ما ذكر) من الإيضاح بعد الإبهام (إبراز الكلام فى معرض
الاعتدال) من جهة الإطناب بالإيضاح بعد الإبهام والإيجاز بحذف المبتدأ
(وإبهام الجمع بين متنافيين) أى الإيجاز والإطناب ، وقيل الإجمال والتفصيل ،
ولاشك أن إبهام الجمع بين المتنافيين من الأمور المستغرية التى تستلذها
النفوس ، وإنما قال إبهام الجمع لأن حقيقة جمع المتنافيين أن يصدق على ذات
واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد فى زمان واحد من جهة واحدة
وهو محال (ومنه) أى ومن الإيضاح بعد الإبهام (التوشيع وهو) فى اللغة لف
بالقطن المندوف ، وفى الاصطلاح (أن يوافق فى عجز الكلام بمعنى مفسر بامتنين

ثَانِيهِمَا مَعْطُوفٌ عَلَى الْأَوَّلِ ، نَحْوُ : يَشِيبُ ابْنُ آدَمَ ، وَيَشِبُّ مَعَهُ خَصْلَتَانِ :
الْحَرَصُ ، وَطُولُ الْأَمَلِ ، وَإِمَّا بِذِكْرِ الْخَاصِّ بَعْدَ الْعَامِّ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى فَضْلِهِ ،
حَتَّى كَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِهِ ، تَنْزِيلًا لِلتَّغَايُرِ فِي الْوَصْفِ مَنَزَلَةَ التَّغَايُرِ
فِي الذَّاتِ ، نَحْوُ : حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ، وَإِمَّا بِالتَّكْرِيرِ
لِلنَّكْتَةِ ، كَمَا كِيدَ الْإِنْذَارِ فِي : كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ، ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ
تَعْلَمُونَ . وَفِي ثَمِّ دَلَالَةٍ عَلَى أَنَّ الْإِنْذَارَ الثَّانِي أَبْلَغُ ، وَإِمَّا بِالِإِيغَالِ فَقِيلَ :
هُوَ خَتَمُ الْبَيْتِ بِمَا يُفِيدُ نَكْتَةً يَتِمُّ

ثَانِيهِمَا مَعْطُوفٌ عَلَى الْأَوَّلِ نَحْوُ : يَشِيبُ ابْنُ آدَمَ وَيَشِبُّ مَعَهُ خَصْلَتَانِ : الْحَرَصُ
وَطُولُ الْأَمَلِ . وَإِمَّا بِذِكْرِ الْخَاصِّ بَعْدَ الْعَامِّ عطف على قوله إما بالإيضاح
بعد الإيهام ، والمراد الذكر على سبيل العطف (للتنبيه على فضله) أى مزينة
الخاص (حتى كأنه ليس من جنسه) أى العام (تنزيلاً للتغاير في الوصف
منزلة التغاير في الذات) يعنى أنه لما امتاز عن سائر أفراد العام بماله من
الأوصاف الشريفة جعل كأنه شيء آخر مغاير للعام لا يشملها العام
ولا يعرف حكمه منه (نحو - حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى)
أى الوسطى من الصلوات أو الفضلى من قولهم للأفضل الأوسط وهى
صلوة العصر عند الأكثر (وإما بالتكرير لنكتة) ليكون إطناباً لا تطويلاً
وتلك النكتة (كتأكيد الإنذار فى : كلاً سوف تعلمون ثم كلاً سوف تعلمون)
فقوله كلاً ردع عن الانهماك فى الدنيا وتنبيه وسوف تعلمون إنذار وتخويف
أى سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه إذا عاينتم ما قد امسكم من هول المحشر ،
وفى تكريره تأكيد للردع والإنذار (وفى ثم دلالة على أن الإنذار للثانى
أبلغ) من الأول تنزيلاً لبعده المرتبة منزلة بعد الزمان واستعمالاً للفظ
ثم فى مجرد التدرج فى درج الارتقاء (وإما بالإيغال) من أوغل فى البلاد : إذا
أبعد فيها . واختلف فى تفسيره (فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم

لَمَعْنِي بِدُونِهَا ، كَزِيَادَةِ الْمُبَالَغَةِ فِي قَوْلِهَا :

وَإِنْ صَخْرًا لَتَأْتُمُ الْهَدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عِلْمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ

وَتَحْقِيقُ التَّشْبِيهِ فِي قَوْلِهِ :

كَأَنَّ عُيُونَ الْوَحْشِ حَوْلَ خِيَابِنَا وَأَرْحُلُنَا الْجَزْعُ الَّذِي لَمْ يُثَقِّبْ

وَقِيلَ لَا يَخْتَصُّ بِالشَّعْرِ ، وَمِثْلُ بَقَوْلِهِ تَعَالَى : أَتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ

أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ ، وَإِمَامًا بِالتَّذْيِيلِ ، وَهُوَ تَعْقِيبُ الْجُمْلَةِ بِجُمْلَةٍ أُخْرَى

تَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَاهَا ،

المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها (أى قول الخنساء في مراثية أخيها

صخر (وإن صخرًا لتأتُمُ) أى تقتدى (الهداة به • كأنه علم) أى جبل مرتفع

(في رأسه نار) فقولها كأنه علم واف بالمقصود أعنى التشبيه بما يهتدى به إلا أن

في قولها في رأسه نار زيادة مبالغة (وتحقيق) أى وكتحقيق (التشبيه في قوله :

كَانَ عُيُونَ الْوَحْشِ حَوْلَ خِيَابِنَا) أى خيامنا (وأرحلنا الجزع الذى لم يثقب)

الجزع بالفتح : الخرز البانئ الذى فيه سواد وبياض شبه به عيون الوحش

وأنى بقوله لم يثقب تحقيقا للتشبيه لأنه إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعيون ،

قال الأصمعى : الظبي والبقرة إذا كانا حين فعيونهما كلها سواد فإذا ماتا بدا

بياضها وإنما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة

الصيد يعنى مما أكلنا كثرت العيون عندنا كذا ن شرح ديوان امرئ

اللقيس ، فعلى هذا التفسير يختص الإيغال بالشعر (وقيل لا يختص بالشعر)

بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها (ومثل) لذلك فى غير

الشعر (بقوله تعالى) قال يا قوم اتبعوا المرسلين (اتبعوا من لا يسألكم

أجرًا وهم مهتدون -) فقولوه وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لأن الرسول

مهتد لا محالة إلا أن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب فى الرسل (وإما بالتذيل

وهو تعقيب الجملة بجملة أخرى تشتمل على معناها) أى معنى الجملة الأولى

لِتَأْكِيدَ ، وَهُوَ ضَرْبَانِ : ضَرْبٌ لَمْ يُخْرِجْ مَخْرَجَ الْمَثَلِ نَحْوُ : ذَلِكَ
جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ يُجَازَى إِلَّا الْكَفُورُ عَلَى وَجْهِ ، وَضَرْبٌ أُخْرِجَ
مَخْرَجَ الْمَثَلِ نَحْوُ : وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا ،
وَهُوَ أَيْضًا إِمَّا لِتَأْكِيدِ مَنْطُوقِ كَهَذِهِ الْآيَةِ ، وَإِمَّا لِتَأْكِيدِ مَفْهُومِ كَقَوْلِهِ :
وَلَسْتُ بِمُسْتَبِقٍ أَخَا لَا تَلْمُهُ عَلَى شَيْءٍ أَيْ الرِّجَالِ الْمُهْذَبُ

(للتأكيد) فهو أعم من الإيغال من جهة أنه يكون في ختم الكلام وغيره
وأخص منه من جهة أن الإيغال قد يكون بغير الجملة ولغير التأكيد (وهو)
أي التذييل (ضربان : ضرب لم يخرج مخرج المثل) بأن لم يستقل بإفادة المراد
بل يتوقف على ما قبله (نحو : ذلك جزيناكم بما كفرنا وهل يجازى إلا الكفور
على وجه) وهو أن يراد وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص إلا الكفور
فيتعلق بما قبله ، وأما على الوجه الآخر وهو أن يراد وهل يعاقب إلا الكفور
بناء على أن المجازاة هي المكافأة إن خيرا فخير وإن شرا فشر فهو من الضرب
الثاني (وضرب أخرج مخرج المثل) بأن يقصد بالجملة الثانية حكم كلي منفصل
عما قبله جار مجزئ الأمثال في الاستقلال وفشو الاستعمال (نحو - وقُلْ جَاءَ
الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً - وهو أيضاً) أي التذييل ينقسم
قسمته أخرى وأتى بلفظ أيضاً تنبيها على أن هذا التقسيم للتذييل مطلقا
لا للضرب الثاني منه (إما) أن يكون (لتأكيد منطوق كهذه الآية) فإن
زهوق الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل (وإما لتأكيد مفهوم كقوله
ولست) على لفظ الخطاب (بمستبق أخا لا تلمه) حال من أخا لعمومه أو من
ضمير المخاطب في لست (على شعث) أي تفرق وذميم خصال فهذا الكلام
دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وقد أكد به بقوله (أي الرجال
المهذب) استفهام إنكار : أي ليس في الرجال منقح الفعال مرضى الخصال

وَأَمَّا بِالتَّكْمِيلِ ، وَيُسَمَّى الْإِحْتِرَاسَ أَيْضاً ، وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى فِي كَلَامِ
يَوْمِهِمْ خِلَافَ الْمَقْصُودِ بِمَا يَدْفَعُهُ كَقَوْلِهِ :

فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةُ تَهْمِي
وَنَحْوُ : أَذْلَةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ ، وَأَمَّا بِالتَّقْسِيمِ ، وَهُوَ
أَنْ يُؤْتَى فِي كَلَامِ لَا يَوْمِهِمْ خِلَافَ الْمَقْصُودِ بِفَضْلَةٍ لِنَسْكَتِهِ كَالْمُبَالَغَةِ نَحْوُ :
وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ فِي وَجْهِهِ ، أَيْ مَعَ حُبِّهِ

(وإما بالتكميل ويسمى الاحتراز أيضاً) لأن فيه التوقي والاحتراز عن
توهم خلاف المقصود (وهو أن يؤتى في كلام يومهم خلاف المقصود بما يدفعه)
أى يدفع إيهام خلاف المقصود وذلك الدافع قد يكون في وسط الكلام وقد
يكون في آخره ؛ فالأول (كقوله : فسقى ديارك غير مفسدها) نصب على الحال
من فاعل سقى وهو (صوب الربيع) أى نزول المطر ووقوعه في الربيع (وديمة
تهمى) أى تسيل فلما كان نزول المطر قد يثول إلى خراب الديار وفسادها أتى
بقوله غير مفسدها دفعا لذلك (و) الثانى (نحو : أذلة على المؤمنين) فإنه لما كان
عما يومهم أن يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله (أعزة على الكافرين) تنبيها
على أن ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولهذا عدى الذل بعلى لتضمنته معنى
للعطف ، ويجوز أن يقصد بالتعدية بعلى الدلالة على أنهم مع شرفهم وعلو
طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنتهم (وإما بالتقسيم ، وهو
أن يؤتى في كلام لا يومهم خلاف المقصود بفضلة) مثل مفعول أو حال أو نحو
ذلك مما ليس بجملته مستقلة ولا ركن كلام ، ومن زعم أنه أراد بالفضلة ما يتم
أصل المعنى بدونها فقد كذبه كلام المصنف في الإيضاح وأنه لا تخصيص
لذلك بالتقسيم (لنسكتة كالمبالغة نحو - ويطعمون الطعام على حبه - في وجه)
وهو أن يكون الضمير في حبه للطعام (أى) يطعمونه (مع حبه) والاحتياج إليه
وإن جعل الضمير لله تعالى أى يطعمونه على حب الله تعالى فهو لتأدية أصل

وَأَمَّا بِالْإِعْتِرَاضِ ، وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى فِي أَثْنَاءِ كَلَامٍ أَوْ بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَصَيِّنِ
مَعْنَى بِجُمْلَةٍ أَوْ أَكْثَرَ لَا يَحِلُّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ لِنُكْتَةِ سَوَى دَفْعِ الْإِبْهَامِ
كَالتَنْزِيهِ فِي قَوْلِهِ : وَيَجْمَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ ، وَالِدَعَاءُ
فِي قَوْلِهِ :

إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبَلَّغْتَهَا قَدْ أَحْوَجْتَ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانٍ
وَالْتَنْبِيهِ فِي قَوْلِهِ :

وَأَعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِّرَا

المراد (وإما بالاعتراض ، وهو أَنْ يُؤْتَى فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ أَوْ بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَصَيِّنِ
مَعْنَى بِجُمْلَةٍ أَوْ أَكْثَرَ لَا يَحِلُّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ لِنُكْتَةِ سَوَى دَفْعِ الْإِبْهَامِ) لَمْ يَرِدْ
بِالْكَلَامِ مَجْمُوعِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَالْمُسْنَدُ فَقَطْ بَلْ مَعَ جَمِيعِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا مِنَ الْفَضَلَاتِ
وَالْتَوَاعِجِ ، وَالْمُرَادُ بِاتِّصَالِ الْكَلَامَيْنِ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي بَيَانًا لِلأَوَّلِ أَوْ تَأْكِيدًا
أَوْ هَدْلًا مِنْهُ (كَالْتَنْزِيهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - وَيَجْمَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ
مَا يَشْتَهُونَ -) فَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ جُمْلَةٌ لِأَنَّهُ مُصَدَّرٌ بِتَقْدِيرِ الْفِعْلِ وَقَعَتْ فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ
لِأَنَّ قَوْلَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ لِلَّهِ الْبَنَاتِ (وَالِدَعَاءُ فِي قَوْلِهِ :

إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبَلَّغْتَهَا قَدْ أَحْوَجْتَ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانٍ

أَي مَفْسَرٍ وَمُكْرَرٍ ، فَقَوْلُهُ وَبَلَّغْتَهَا إِعْتِرَاضٌ فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ لِقَصْدِ الدَّعَاءِ
وَالْوَاوُ فِي مِثْلِهِ تَسْمَى وَآوَا إِعْتِرَاضِيَّةً لَيْسَتْ بِعَاطِفَةٍ وَلَا حَالِيَّةٍ (وَالتَّنْبِيهِ فِي قَوْلِهِ :
وَأَعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ) هَذَا إِعْتِرَاضٌ بَيْنَ أَعْلَمْ وَمَفْعُولِهِ وَهُوَ (أَنْ سَوْفَ
يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِّرَا) أَنْ هِيَ الْمَخْفِضَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ وَضَمِيرُ الشَّأْنِ عَذُوفٌ يَعْنِي أَنَّ
الْمُقَدَّرَ آتٍ أَلْبَتَهُ وَإِنْ وَقَعَ فِيهِ تَأْخِيرٌ مَا ، وَفِي هَذَا تَسْلِيَةٌ وَتَسْهِيلٌ لِلْأَمْرِ
فَالْإِعْتِرَاضُ بَيَانُ التَّمْيِيزِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ بِفَضْلَةٍ وَالْفَضْلَةُ لَا يَدْخُلُ فِيهَا مِنَ الْإِعْرَابِ ،
وَيَبَيِّنُ التَّكْمِيلَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَقَعُ لِدَفْعِ إِبْهَامٍ خِلَافِ الْمَقْصُودِ ، وَيَبَيِّنُ الْإِغْيَالَ
لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي آخِرِ الْكَلَامِ لَكِنَّهُ يَشْمَلُ بَعْضَ صُورِ التَّذْيِيلِ ، وَهُوَ

وَمِمَّا جَاءَ بَيْنَ كَلَامَيْنِ ، وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ جُمْلَةٍ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى : فَاتَّوَهَّنْ
 مِنْ حَيْثُ أَمَرَكَ اللَّهُ ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ . نِسَاؤُكُمْ
 حَرْثٌ لَكُمْ ، بَيَانُ لِقَوْلِهِ : فَاتَّوَهَّنْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكَ اللَّهُ . وَقَالَ قَوْمٌ قَدْ
 تَكُونُ النُّكْتَةُ فِيهِ غَيْرَ مَا ذُكِرَ ، ثُمَّ جَوَزَ بَعْضُهُمْ وَقُرْعَهُ آخِرَ جُمْلَةٍ
 لَا تَلِيهَا جُمْلَةٌ مُتَّصِلَةٌ بِهَا ،

ما يكون بجمله لا محل لها من الإعراب وقعت بين جملتين متصلتين معنى لأنه
 كما لم يشترط في الدليل أن يكون بين كلامين لم يشترط فيه أن لا يكون بين
 كلامين فتأمل حتى يظهر لك فساد ما قيل إنه بيان التذييل بناء على أنه لم
 يشترط فيه أن يكون بين كلام أو بين كلامين متصلين معنى (ومما جاء) أى
 ومن الاعتراض الذى وقع (بين كلامين) متصلين (وهو أكثر من جملة
 أيضا) أى كما أن الواقع هو بينه أكثر من جملة نحو (قوله تعالى - فاتَّوَهَّنْ
 مِنْ حَيْثُ أَمَرَكَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ -) فهذا اعتراض
 أكثر من جملة لأنه كلام يشتمل على جملتين وقع بين كلامين أولهما قوله تعالى
 فاتَّوَهَّنْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكَ اللَّهُ ، وثانيهما قوله (نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ) والكلامان
 متصلان معنى ، فإن قوله نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ (بَيَانُ لِقَوْلِهِ : فَاتَّوَهَّنْ مِنْ حَيْثُ
 أَمَرَكَ اللَّهُ) وهو مكان الحَرْث فإن الغرض الأصلى من الإتيان طلب
 التمسك لاقضاء الشهوة ، والنكته فى هذا الاعتراض الترغيب فيما أمروا به
 والتنفير عما نهوا عنه (وقال قوم : قد تكون النكته فيه) أى فى الاعتراض
 (غير ما ذكر) مما سوى دفع الإيهام حتى أنه قد يكون لدفع إيهام بخلاف
 المقصود (ثم) القائلون بأن النكته فيه قد تكون لدفع الإيهام افترقوا
 فرقتين (جَوَزَ بَعْضُهُمْ وَقُرْعَهُ) أى الاعتراض (آخر جملة لا تليها جملة
 متصلة بها) وذلك بأن لا تلى الجملة جملة أخرى أصلا فيكون الاعتراض

فَيَشْمَلُ التَّنْذِيلَ ، وَبَعْضَ صُورِ التَّكْمِيلِ ، وَبَعْضُهُمْ كَوْنُهُ غَيْرُ جُمْلَةٍ ،
فَيَشْمَلُ بَعْضَ صُورِ التَّنْصِيهِمِ وَالتَّكْمِيلِ ، وَإِمَّا بِغَيْرِ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى :
الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ،
فَإِنَّهُ لَوْ اخْتَصَرَ

في آخر الكلام ، أو تليها جملة أخرى غير متصلة بها معنى ، وهذا الاصطلاح
مذكور في مواضع من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء أن يؤتى في أثناء
الكلام أو في آخره أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين بجملة أو أكثر
لا محل لها من الإعراب لنكتة سواء كانت دفع الإيهام أو غيره (فيشمل)
أى الاعتراض بهذا التفسير (التذليل) مطلقا لأنه يجب أن يكون بجملة
لا محل لها من الإعراب وإن لم يذكره المصنف (وبعض صور التكميل) وهو
ما يكون بجملة لا محل لها من الإعراب ، فإن التكميل قد يكون بجملة وقد
يكون بغيرها ، والجملة التكميلية قد تكون ذات إعراب وقد لا تكون ،
لكنها تباين التسميم لأن الفضلة لا بد لها من إعراب : وقيل لأنه لا يشترط في
التسميم أن يكون جملة كما اشترط في الاعتراض وهو غلط كما يقال : إن الإنسان
يباين الحيوان لأنه لم يشترط في الحيوان النطق فافهم ، (وبعضهم) أى وجوز
بعض القائلين بأن نكتة الاعتراض قد تكون لدفع الإيهام (كونه) أى
الاعتراض (غير جملة) فالاعتراض عندهم أن يؤتى في أثناء الكلام أو
بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة ما (فيشمل) الاعتراض
بهذا التفسير (بعض صور التسميم و) بعض صور (التكميل) وهو
ما يكون واقعا في أثناء الكلام أو بين الكلامين المتصلين (وإما بغير ذلك)
عطف على قوله إما بالإيضاح بعد الإيهام ، وإما بكذا وكذا (كقوله تعالى
- الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ - فإنه
لو اختصر) أى ترك الإطناب : فإن الاختصار قد يطلق على ما يعم الإيجاز

لَمْ يَذْكُرْ : وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ، لِأَنَّ إِيْمَانَهُمْ لَا يُنْكَرُهُ مَنْ يُنْبِئُهُمْ ، وَحَسَنَ ذِكْرُهُ إِظْهَارُ شَرَفِ الْإِيْمَانِ تَرْغِيْبًا فِيهِ .

وَأَعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ يُوصَفُ الْكَلَامُ بِالْإِيْجَازِ وَالْإِطْنَابِ بِاعْتِبَارِ كَثْرَةِ حُرُوفِهِ وَقِلَّتِيْهَا ، بِالنَّسْبَةِ إِلَى كَلَامٍ آخَرَ مُسَاوٍ لَهُ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى كَقَوْلِهِ :
يَصُدُّ عَنِ الدُّنْيَا إِذَا عَنْ سُودْدُ وَلَوْ بَرَزَتْ فِي زِيٍّ عَذْرَاءُ نَاهِدٍ
وَقَوْلِهِ :

وَلَسْتُ بِنَظَّارٍ إِلَى جَانِبِ الْغَنَى إِذَا كَانَتْ الْعُلِيَاءُ فِي جَانِبِ الْفَقْرِ

والمساواة كما مر (لم يذكر : ويؤمنون به لأن إيمانهم لا ينكره) أي لا يجهره (من ينبتهم) فلا حاجة إلى الإخبار به لكونه معلوما (وحسن ذكره) أي ذكره قوله : ويؤمنون به (إظهار شرف الإيمان ترغيبا فيه) وكون هذا الإطناب بغير ما ذكر من الوجوه السابقة ظاهر بالتأمل فيها .

الإيجاز والإطناب والمساواة

(وأعلم أنه قد يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة إلى كلام آخر مساو له) أي لذلك الكلام (في أصل المعنى) فيقال للأكثر حروفا إنه مطنب ، والأقل إنه موجز (كقوله : يصد) أي يعرض (عن الدنيا إذا عن) أي ظهر (سودد) أي سيادة (ولو برزت في زى عذراء ناهد) الزى : الهيئة ، والعنراء : البكر ، والنهود : ارتفاع الثدي (وقوله : ولست) بالضم على أنه فعل المتكلم بدليل ما قبله ، وهو قوله :

وإني لصبار على ما يتوبني وحسبك أن الله أتى على الصبر

(بنظر إلى جانب الغنى إذا كانت العلياء في جانب الفقر)

يصفه بالميل إلى المعالي : يعنى أن السيادة مع التعب أحب إليه من الراحة مع

وَيَقْرُبُ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : لَا يُسْتَلُّ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْتَلُونَ ، وَقَوْلُ
الْحَمَاسِيِّ :

وَنُنْكِرُ إِنْ شِئْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُمْ وَلَا يُنْكِرُونَ الْقَوْلَ حِينَ نَقُولُ
الفن الثاني علم البيان

وهو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح
الدلالة عليه .

الحمول . فهذا البيت لطائب بالنسبة إلى المصراع السابق (ويقرب منه) أى
من هذا القبيل (قوله تعالى - لا يستل عما يفعل وهم يستلون - ، وقول
الحماسي :

وننكر إن شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول)
يصف رياستهم ونفاذ حكمهم : أى نحن نغير ما نريد من قول غيرنا ولا
يحصر على أحد الاعتراض علينا . فالآية إيجاز بالنسبة إلى البيت : وإنما قال
يقرب لأن ما في الآية يشمل كل فعل ، والبيت مختص بالقول ، فالكلامان
لا يتساويان في أصح المعنى بل كلام الله سبحانه وتعالى أجل وأعلى ، وكيف لا ؟
والله أعلم .

ثم الفن الأول بعون الله وتوفيقه ، وإياه أسأل في إتمام الفنين الآخرين
هداية طريقه .

الفن الثاني : علم البيان

قدمه على البديع للاحتياج إليه في نفس البلاغة وتعلق البديع بالتوابع
(وهو علم) أى ملكة يقتدر بها على إدراكات جزئية أو أصول وقواعد
معلومة (يعرف به إيراد المعنى الواحد) أى المدلول عليه بكلام مطابق
لمقتضى الحال (بطرق) وتراكيب (مختلفة في وضوح الدلالة عليه) أى

وَدَلَالَةُ الْاَلْفِظِ : اِمَّا عَلَى تَمَامِ مَا وُضِعَ لَهُ ، اَوْ عَلَى جُزْئِهِ ، اَوْ عَلَى خَارِجِهِ .
مَنْهُ ، وَتُسَمَّى الْاَوَّلَى وَضَعِيَّةً ، وَكُلٌّ مِنَ الْاٰخِرَتَيْنِ ذَقْلِيَّةٌ ،

على ذلك المعنى بأن يكون بعض الطرق واضح الدلالة عليه ، وبعضها أوضح والواضح خفى بالنسبة إلى الأوضح فلا حاجة إلى ذكر الخفاء . وتقييد الاختلاف بالوضوح ليخرج معرفة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في اللفظ والمعبارة . واللام في المعنى الواحد للاستغراق العرفي : أى كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم وإرادته ، فلو عرف أحد إيراد معنى قولنا زيدا جواد بطرق مختلفة لم يكن بمجرد ذلك عالماً بالبيان . ثم لما لم يكن كل دلالة قابلاً للوضوح والخفاء أراد أن يشير إلى تقسيم الدلالة وتعيين ما هو المقصود ههنا فقال (ودلالة اللفظ) يعنى دلالة الوضعية ، وذلك لأن الدلالة هى كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، والأول الدال ، والثانى المدلول . ثم الدال إن كان لفظاً فالدلالة لفظية وإلا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والإشارات .

الدلالة اللفظية

ثم الدلالة اللفظية إما أن يكون للوضع مدخل فيها أولاً ، فالأولى هى المقصودة بالنظر ههنا ، وهى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الإطلاق بالنسبة إلى العالم بوضعه ، وهذه الدلالة (إما على تمام ما وضع) اللفظ (له) كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق (أو على جزئه) كدلالة الإنسان على الحيوان أو الناطق (أو على خارج عنه) كدلالة الإنسان على الضاحك (وتسمى الأولى) أى الدلالة على تمام ما وضع له (وضعية) لأن الواضع إنما وضع اللفظ لتمثيل المعنى (و) يسمى (كل من الأخيرتين) أى الدلالة على الجزء والخارج (عقلية) لأن دلالة اللفظ على كل من الجزء

وَتَخْتَصُّ الْأَوَّلَى بِالمُطَابَقَةِ ، وَالثَّانِيَةَ بِالتَّضَمُّنِ ، وَالثَّلَاثَةَ بِالِاتِّزَامِ ،
وَشَرْطُهُ الْاِزْوَامُ الذَّهْنِيُّ ،

والخارج إنما هي من جهة حكم العقل بأن حصول الكل أو الملزوم
يستلزم حصول الجزء أو اللازم ، والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية باعتبار
أن للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية ، والطبيعية
كدلالة الدخان على النار (وتختص الأولى) من الدلالات الثلاث (بالمطابقة)
لتطابق اللفظ والمعنى (والثانية بالتضمن) لكون الجزء في ضمن المعنى
الموضوع له (والثالثة بالالتزام) لكون الخارج لازماً للموضوع له . فإن
قيل إذا فرضنا لفظاً مشتركاً بين السكك وجزئه ، وبين الملزوم ولازمه ، كلفظ
الشمس المشترك مثلاً بين الجرم والشماع ومجموعهما ، فإذا أطلق على
المجموع مطابقة ، واعتبر دلالة على الجرم تضمننا والشماع التزاماً فقد صدق
على هذا التضمن والالتزام أنها دلالة اللفظ على تمام الموضوع له ، وإذا
أطلق على الجرم أو الشماع مطابقة صدق عليها أنها دلالة اللفظ على جزء
الموضوع له أو لازمه ، وحينئذ ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث
بِالْأَخْرِيَيْنِ . فالجواب أن قيد الحيثية مأخوذ في تعريف الأمور التي تختلف
باعتبار الإضافات حتى أن المطابقة هي الدلالة على تمام ماوضع له من حيث
إنه تمام ماوضع له ، والتضمن الدلالة على جزء ما وضع له من حيث
إنه جزء ماوضع له ، والالتزام الدلالة على لازمه مع حيث إنه لازم
ماوضع له وكثيراً ما يتركون هذا القيد اعتماداً على شهرة ذلك ، وانسياق
الذهن إليه (وشروطه) أي الالتزام (الزوم الذهني) أي كون المعنى
الخارجي بحيث يلزم من حصول المعنى الموضوع له في الذهن حصوله فيه
إما على الفور أو بعد التأمل في القرائن والأمارات ، وليس المراد بالزوم
عدم انفكاك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسبب في الذهن أصلاً أعني

وَلَوْ لَا عَقِيدَةُ الْمُخَاطَبِ بِعَرَفٍ عَامٍّ أَوْ غَيْرِهِ ،

وَالْإِيرَادُ الْمَذْكُورُ لَا يَتَأْتِي بِالْوَضْعِيَّةِ لِأَنَّ السَّامِعَ إِذَا كَانَ عَالِمًا
بَوَضْعِ الْأَلْفَاظِ لَمْ يَكُنْ بَعْضُهَا أَوْضَحَ ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا
دَالًّا عَلَيْهِ ،

اللزوم البين المعتبر عند المنطقيين ، وإلا لخرج كثير من معاني المجازات
والكنايات عن أن يكون مدلولات التزامية ، ولما تأتى الاختلاف
بالوضوح فى دلالة الالتزام أيضا ، وتقييد اللزوم بالذهنى إشارة إلى أنه
لا يشترط اللزوم الخارجى كالعنى فإنه يدل على البصر التزاماً لأنه عدم
البصر عما من شأنه أن يكون بصيراً مع التنافى بينهما فى الخارج ، ومن فازع
فى اشتراط اللزوم الذهنى فكأنه أراد باللزوم اللزوم البين بمعنى عدم انفكاك
تعلقه عن تعقل المسمى ؛ والمصنف أشار إلى أنه ليس المراد باللزوم الذهنى
اللزوم البين المعتبر عند المنطقيين بقوله (ولو لاعتقاد المخاطب بعرف) أى
ولو كان ذلك اللزوم مما يشته اعتقاد المخاطب بسبب عرف (عام) ، إذ هو
المفهوم من إطلاق العرف (أو غيره) يعنى العرف الخاص كالشرع
واصطلاحات أرباب الصناعات وغير ذلك :

الدلالة الوضعية

(والإيراد المذكور) أى إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى الوضوح
(لا يتأتى بالوضعية) أى بالدلالة المطابقة (لأن السامع إذا كان عالماً بوضع
الألفاظ) لذلك المعنى (لم يكن بعضها أوضح) دلالة عليه من بعض (وإلا)
أى وإن لم يكن عالماً بوضع الألفاظ (لم يكن كل واحد منها) من الألفاظ
(دالاً عليه) لتوقف الفهم على العلم بالوضع ؛ مثلاً إذا قلنا خده يشبه
الورد ، فالسامع إن كان عالماً بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع أن

وَيَتَأْتِي بِالْعَقْلِيَّةِ ، لِجَوَازِ أَنْ تَخْتَلِفَ مَرَاتِبُ الزُّرُومِ فِي الْوُضُوحِ ،

يكون كلام آخر يؤدي هذا المعنى بطريق المطابقة دلالة أوضح أو أخفى لأنه إذا أقيم مقام كل لفظ ما يرادفه فالسامع إن علم الوضع فلا تفاوت في الفهم وإلا لم يتحقق الفهم. وإنما قال لم يكن كل واحد لأن قولنا هو عالم بوضع الألفاظ معناه أنه عالم بوضع كل لفظ ، فنتقيضه المشار إليه بقوله وإلا يكون سلباً جزئياً ، أى لم يكن عالماً بوضع كل لفظ فيكون اللازم عدم دلالة كل لفظ ، ويحتمل أن يكون البعض منها دالاً لاحتمال أن يكون عالماً بوضع البعض . ولقائل أن يقول : لا نسلم عدم التفاوت في الفهم على تقدير العلم بالوضع بل يجوز أن يحضر في العقل معاني بعض الألفاظ المخزونة في الخيال بأدنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها بخلاف البعض فإنه يحتاج إلى التفات أكثر ومراجعة أطول مع كون الألفاظ مترادفة والسامع عالماً بالوضع ، وهذا مما نجد من أنفسنا . والجواب أن التوقف إنما هو من جهة تذكر الوضع وبعد تحقق العلم بالوضع وحصوله بالفعل فالفهم ضروري .

الدلالة العقلية

(ويتأتى) الإبراد المذكور (بالعقلية) من الدلالات (لجواز أن تختلف مراتب الزرور في الوضوح) أى مراتب لزوم الأجزاء للكل في التضمن ، ومراتب لزوم اللوازم للمزوم في الالتزام ، وهذا في الالتزام ظاهر فإنه يجوز أن يكون للشيء لوازم متعددة بعضها أقرب إليه من بعض وأسرع انتقالاً منه إليه لقلة الوسائط فيمكن تأدية المزوم بالألفاظ الموضوعه له للوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحاً وخفاءً ، وكذا يجوز أن يكون للوازم ملزومات لزومه لبعضها أوضح منه للبعض الآخر .

ثُمَّ اللَّفْظُ الْمُرَادُ بِهِ لَا زِمٌ مَا وَضَعَ لَهُ ، إِنْ دَلَّتْ قَرِينَةٌ عَلَى عَدَمِ إِرَادَتِهِ
فَمَجَازٌ ، وَإِلَّا فَكِتَابِيَّةٌ وَقَدْ قَامَتْ عَلَيْهَا لِأَنَّ مَعْنَاهُ كَجُزءٍ مَعْنَاهَا ، ثُمَّ مِنْهُ مَا يُبْنَى
عَلَى التَّشْبِيهِ ، فَتَعَيَّنَ التَّعَرُّضُ لَهُ ،

فيمكن توعية اللازم بالألفاظ الموضوعية للملزومات المختلفة وضوحه وخفاءه ؛
وأما في التضمن فلأنه يجوز أن يكون المعنى جزءاً من شيء وجزءاً لجزء من شيء
آخر ، فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة
الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه ، مثلاً : دلالة الحيوان على الجسم أوضح
من دلالة الإنسان عليه ، ودلالة الجدار على التراب أوضح من دلالة البيت
عليه . فإن قلت : بل الأمر بالعكس فإن فهم الجزء سابق على فهم الكل .
قلت نعم ، ولكن المراد ههنا انتقال الذهن إلى الجزء وملاحظته بعد فهم الكل
وكثيراً ما يفهم الكل من غير التفات إلى الأجزاء كما ذكره الشيخ الرئيس في
الشفاء أنه يجوز أن يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن إلى الجنس (ثم
اللفظ المراد به لازم ما وضع له) سواء كان اللازم داخل فيه كما في التضمن
أو خارجاً عنه كما في الالتزام (إن قامت قرينة على عدم إرادته) أى إرادة
ما وضع له (فمجاز ، وإلا فكتابية) فعند المصنف أن الانتقال في المجاز
والكتابية كليهما من الملزوم إلى اللازم إذ لدلالة اللازم من حيث إنه لازم
على الملزوم إلا أن إرادة المعنى الموضوع له جائزة في الكتابية دون المجاز
(وقدم) المجاز (عليها) أى على الكتابية (لأن معناه) أى المجاز (كجزء
معناها) أى الكتابية لأن معنى المجاز هو اللازم فقط ، ومعنى الكتابية يجوز
أن يكون هو اللازم والملزوم جميعاً ، والجزء مقدم على الكل طبعاً فليقدم
ببحث المجاز على بحث الكتابية وضعه : وإنما قال كجزء معناه لظهور أنه
ليس جزء معناه حقيقة فإن معنى الكتابية ليس هو مجموع اللازم والملزوم
بل هو اللازم مع جواز إرادة الملزوم (ثم منه) أى من المجاز (ما يبنى
على التشبيه) وهى الاستعارة التى كان أصلها التشبيه (فتعين التعرض له)

فَانْخَصَرَ الْمُقْصُودُ فِي الثَّلَاثَةِ : التَّشْبِيهِ وَالْمَجَازِ ، وَالْكِنَايَةِ .

التشبيه

التَّشْبِيهُ الدَّلَالَةُ عَلَى مُشَارَكَةِ أَمْرٍ لِأَمْرٍ فِي مَعْنَى ، وَالرَّادُّ هَهُنَا مَا لَمْ
تَكُنْ عَلَى وَجْهِ الاسْتِعَارَةِ التَّحْقِيقِيَّةِ ، وَالِاسْتِعَارَةِ بِالْكِنَايَةِ وَالتَّجْرِيدِ ،

أى للتشبيه أيضاً قبل التعرض للمجاز الذى أحد أقسامه الاستعارة المبنية
على التشبيه . ولما كان فى التشبيه مباحث كثيرة وفوائد جمة لم يجعل مقدمة لبحث
الاستعارة بل جعل مقصداً برأسه (فانحصر المقصود) من علم البيان (فى الثلاثة)
التشبيه والمجاز والكناية .

التشبيه

أى هذا باب التشبيه الاصطلاحى المبنى عليه الاستعارة (التشبيه) أى
مطلق التشبيه أهم من أن يكون على وجه الاستعارة أو على وجه تنبى عليه
الاستعارة أو غير ذلك فلم يأت بالضمير لئلا يعود إلى التشبيه المذكور الذى
هو أخص ، وما يقال إن المعرفة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأولى فليس على
إطلاقه : يعنى أن معنى التشبيه فى اللغة (الدلالة) هو مصدر قولك دلت فلانا
على كذا إذا هديته إليه (على مشاركة أمر لأمر) آخر (فى معنى) فالأمر الأول
هو المشبه ، والثانى هو المشبه به والمعنى هو وجه الشبه ، وهذا شامل لمثل
قاتل زيد عمراً وجاءنى زيد وعمرو (والمراد) بالتشبيه المصطلح عليه
(ههنا) أى فى علم البيان (ما لم تكن) أى الدلالة على مشاركة أمر لأمر
فى معنى بحيث لا يكون (على وجه الاستعارة التحقيقية) نحو رأيت أسداً فى
الحمام (و) لاعلى وجه (الاستعارة بالكناية) نحو: أنشبت المنية أظفارها
(و) لاعلى وجه (التجريد) الذى يذكر فى علم البديع نحو لقيت زيد

فَدَخَلَ نَحْوُ : زَيْدٌ أَسَدٌ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : صُمُّكُمْ عَمَى ، وَالنَّظَرُ هَهُنَا
فِي أَرْكَانِهِ ، وَهِيَ طَرْفَاهُ ، وَوَجْهُهُ ، وَأَدَانُهُ ، وَفِي الْغَرَضِ مِنْهُ ، وَفِي أَقْسَامِهِ .
طَرْفَاهُ : إِمَّا حُسْبَانٍ كَالْخَدِّ ، وَالْوَزْدِ ، وَالصَّوْتِ الضَّعِيفِ ، وَالْهَنْسِ ،

أَسَدًا وَلَقَبْنِي مِنْهُ أَسَدٌ فَإِنْ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ دَلَالَةٌ عَلَى مِشَارَكَةِ أَمْرٍ لِأَمْرٍ فِي مَعْنَى
مَعَ أَنَّ شَيْئًا مِنْهَا لَا يُسَمَّى تَشْبِيهًا اصطلاحًا ، وَإِنَّمَا قِيدَ الِاسْتِعَارَةِ بِالتَّحْقِيقِ
وَالْكُنْيَةِ لِأَنَّ الِاسْتِعَارَةَ التَّحْقِيقِيَّةَ كَلِّثَاتُ الْأَطْفَارِ لِلنِّمَةِ فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ
لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى مِشَارَكَةِ أَمْرٍ لِأَمْرٍ فِي مَعْنَى عَلَى رَأْيِ الْمُصَنِّفِ
إِذَا الْمُرَادُ بِالْأَطْفَارِ هَهُنَا مَعْنَاهَا الْحَقِيقِي عَلَى مَا سَبَقَ : فَالتَّشْبِيهُ الصِّغْلِي
هُوَ الدَّلَالَةُ عَلَى مِشَارَكَةِ أَمْرٍ لِأَمْرٍ فِي الْمَعْنَى لِأَعْلَى وَجْهِ الِاسْتِعَارَةِ لِلتَّحْقِيقِ
وَالِاسْتِعَارَةِ بِالْكُنْيَةِ وَالتَّجْرِيدِ (فَدَخَلَ فِيهِ نَحْوُ قَوْلِنَا : زَيْدٌ أَسَدٌ) بِحَذْفِ
أَدَاةِ التَّشْبِيهِ (وَ) نَحْوُ (قَوْلُهُ تَعَالَى - صُمُّكُمْ عَمَى) بِحَذْفِ الْأَدَاةِ وَالْمِثْبَةِ
جَمِيعًا أَيْ هَمْ صَمْ ، فَإِنَّ الْمُحَقِّقِينَ عَلَى أَنَّهُ تَشْبِيهُ بَلِغٌ لَا اسْتِعَارَةَ لِأَنَّ
الِاسْتِعَارَةَ إِنَّمَا تَطْلُقُ حَيْثُ يَطْوِي ذِكْرَ الْمُسْتَعَارِ لَهُ بِالْكُنْيَةِ وَيَجْعَلُ الْكَلَامَ
خَلْوًا عَنْ صَالِحَاتِهَا لِأَنَّ يَرَادُ بِهِ الْمَقُولُ عَنْهُ وَالْمَنْقُولُ إِلَيْهِ لَوْلَا دَلَالَةُ الْحَالِ
أَوْ فَحْوَى الْكَلَامِ (وَالنَّظَرُ هَهُنَا فِي أَرْكَانِهِ) أَيْ الْبَحْثُ فِي هَذَا الْمَقْصَدِ عَنْ أَرْكَانِ
التَّشْبِيهِ بِالمَصْطَلَحِ عَلَيْهِ (وَهِيَ) أَرْبَعَةٌ (طَرْفَاهُ) أَيْ الْمِثْبَةُ وَالْمِثْبَةُ بِهِ (وَوَجْهُهُ
وَأَدَانُهُ وَفِي الْغَرَضِ مِنْهُ وَفِي أَقْسَامِهِ) وَإِطْلَاقُ الْأَرْكَانِ عَلَى الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ
إِمَّا بِاعْتِبَارِ أَنَّهَا مَأْخُوضَةٌ فِي تَعْرِيفِهِ أَعْنَى الدَّلَالَةِ عَلَى مِشَارَكَةِ أَمْرٍ لِأَمْرٍ فِي
مَعْنَى بِالْكَافِ وَنَحْوَهُ ، وَإِمَّا بِاعْتِبَارِ أَنَّ التَّشْبِيهُ فِي الاصْطِلَاحِ كَثِيرًا مَا يَطْلُقُ
عَلَى الْكَلَامِ الدَّالِّ عَلَى الْمِشَارَكَةِ الْمَذْكُورَةِ كَقَوْلِنَا : زَيْدٌ كَالْأَسَدِ فِي الشَّجَاعَةِ ،
وَلَمَّا كَانَ الطَّرْفَانِ هُمَا الْأَصْلُ وَالْعَمْدَةُ فِي التَّشْبِيهِ لِكُنْوَ الْوَجْهِ مَعْنَى قَائِمًا
بِهِمَا وَالْأَدَاةُ آتَةٌ فِي ذَلِكَ قَدَمٌ بِحُثْمَا فَقَالَ (طَرْفَاهُ) أَيْ الْمِثْبَةُ وَالْمِثْبَةُ بِهِ
(إِمَّا حُسْبَانٍ كَالْخَدِّ وَالْوَرْدِ) فِي الْمُبْصِرَاتِ (وَالصَّوْتِ الضَّعِيفِ وَالْهَنْسِ)

وَالنَّكْهَةِ ، وَالْعَنْبَرِ ، وَالرَّبْقِ ، وَالظَّمْرِ ، وَالْجِلْدِ النَّاعِمِ ، وَالْحَرِيرِ ،
أَوْ عَقْلَيَّانِ : كَالْعِلْمِ ، وَالْحَيَاةِ ، أَوْ مُخْتَلِفَانِ : كَالْمَنِيَةِ ، وَالسَّبْعِ ،
وَالْعِطْرِ ، وَخُلُقِ كَرِيمٍ ،

أى الصوت الذى أخفى حتى كأنه لا يخرج عن فضاء الفم فى المسموعات
(والنكهة) وهى ريح الفم (والعنبر) فى المشمومات (والربق والخمر) فى
المدقوقات (والجلد الناعم والحرير) فى الملموسات ، وفى أكثر ذلك تسامح
لأن المترك بالبصر مثلا إنما هو لون الخلد والورد وبالشَّم رائحة العنبر
وبالذوق طعم الربق والخمر وبالمس ملامسة الجلد الناعم والحرير وليتهما
لأنفس هذه الأجسام لكن اشتهر فى العرف أن يقال أبصرت الورد
وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير (أو عقليان كالعلم والحياة)
ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي إدراك كذا فى المفتاح والإيضاح ، فالمراد
بالعلم ههنا الملكة التى يقتدر بها على الإدراكات الجزئية لا نفس الإدراك ،
ولا يخفى أنها ههنا جهة وطريق إلى الإدراك كالحياة ، وقبل وجه الشبه بينهما
الإدراك إذ العلم نوع من الإدراك والحياة مقتضية للحس الذى هو نوع من
الإدراك وفساده واضح لأن كون الحياة مقتضية للحس لا يوجب اشتراكهما
فى الإدراك على ما هو شرط فى وجه الشبه ، وأيضاً لا يخفى أن ليس المقصود
من قولنا العلم كالحياة والجهل كالموت أن العلم إدراك كما أن الحياة معها
إدراك بل ليس فى ذلك كبير فائدة كما فى قولنا : العلم كالحس فى كونهما إدراكا
(أو مختلفان) بأن يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا (كالمنية والسبع)
فإن المنية : أى الموت عقلى لأنه عدم الحياة عما من شأنه الحياة والسبع حسى
أو بالعكس (و) ذلك مثل (العطر) الذى هو محسوس مشموم (وخلق كريم)
وهو عقلى لأنه كيفية نفسانية تصدر عنها الأفعال بسهولة ، والوجه فى تشبيه
الحسوس بالمعقول أن يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالأصل لذلك الحسوس

وَالْمُرَادُ بِالْحَسِّ ، الْمُدْرِكُ هُوَ أَوْ مَادَّتُهُ بِإِحْدَى الْحَوَاسِّ الْخَمْسِ الظَّاهِرَةِ ،
فَدَخَلَ فِيهِ الْخَيَالِيُّ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ :

وَكَأَنَّ مُحْمَرَّ الشَّقِيقِ — فِي إِذَا تَصَوَّبَ أَوْ تَصَعَّدَ

أَعْلَامٌ بِأَقْوَتٍ تُنْشَرُ نَ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبْرَجَدٍ

وَبِالْعَقْلِ مَا عَدَا ذَلِكَ ، فَدَخَلَ فِيهِ الْوَهْمِيُّ : أَيْ مَا هُوَ غَيْرُ مُدْرِكٍ بِهَا ،

أَعْلَى طَرِيقِ الْمُبَالِغَةِ ، وَإِلَّا فَالْحَسُّ أَصْلٌ لِلْمَعْقُولِ لِأَنَّ الْعِلْمَ الْعَقْلِيَّ
مُسْتَفَادَةً مِنَ الْحَوَاسِّ وَمُنْتَهِيَةً إِلَيْهَا فَتَشْبِيهِهُ بِالْمَعْقُولِ يَكُونُ جَعْلًا لِلْفَرْعِ أَصْلًا
وَالْأَصْلُ فَرْعًا وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ . وَلَمَّا كَانَ مِنَ الْمَشْبَهِ وَالْمُشَبَّهِ بِهِ مَا لَا يَدْرِكُ
بِالْقُوَّةِ الْعَاقِلَةِ وَلَا بِالْحَسِّ أَعْنَى الْحَسِّ الظَّاهِرِ مِثْلُ الْخَيَالِيَّاتِ وَالْوَهْمِيَّاتِ
وَالْوُجْدَانِيَّاتِ أَرَادَ أَنْ يَجْعَلَ الْحَسَّ وَالْعَقْلَ بِحَيْثُ يَشْمَلَانِهَا تَسْهِيلًا لِلضَّبْطِ
بِتَقْلِيلِ الْأَقْسَامِ فَقَالَ (وَالْمُرَادُ بِالْحَسِّ الْمُدْرِكُ هُوَ أَوْ مَادَّتُهُ بِإِحْدَى الْحَوَاسِّ
الْخَمْسِ الظَّاهِرَةِ) أَعْنَى الْبَصَرَ وَالسَّمْعَ وَالشَّمَّ وَالذَّوْقَ وَاللَّمْسَ (فَدَخَلَ فِيهِ)
أَيْ فِي الْحَسِّ بِسَبَبِ زِيَادَةِ قَوْلِنَا أَوْ مَادَّتُهُ (الْخَيَالِيُّ) وَهُوَ الْمَعْدُومُ الَّذِي فَرَضَ
مَجْتَمَعًا مِنْ أُمُورٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا يَدْرِكُ بِالْحَسِّ (كَمَا فِي قَوْلِهِ : وَكَأَنَّ مُحْمَرَّ
لِلشَّقِيقِ) هُوَ مِنْ بَابِ جَرْدِ قَطِيفَةٍ وَالشَّقِيقُ وَرَدَ أَحْمَرُ فِي وَسْطِهِ سَوَادٌ يَنْبَغِ
بِالْجِبَالِ (إِذَا تَصَوَّبَ) أَيْ مَالَ إِلَى السُّفْلِ (أَوْ تَصَعَّدَ) أَيْ مَالَ إِلَى الْعُلُوِّ
(أَعْلَامٌ بِأَقْوَتٍ تُنْشَرُ . نَ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبْرَجَدٍ) فَإِنَّ كَلَامَ الْعِلْمِ وَالْيَقْوَتِ
وَالرَّمَحِ وَالزَّبْرَجَدِ مُحْسُوسٌ لَكِنِ الْمَرْكَبُ الَّذِي هَذِهِ الْأُمُورُ مَادَّتُهُ لَيْسَ
بِمُحْسُوسٍ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ وَالْحَسُّ لَا يَدْرِكُ إِلَّا مَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي الْمَادَّةِ خَاضِعٌ
عِنْدَ الْمُدْرِكِ عَلَى هَيْئَةٍ مَخْصُوصَةٍ (وَ) الْمُرَادُ (بِالْعَقْلِ مَا عَدَا ذَلِكَ) أَيْ مَا لَا
يَكُونُ هُوَ وَلَا مَادَّتُهُ مُدْرِكًا بِإِحْدَى الْحَوَاسِّ الْخَمْسِ الظَّاهِرَةِ (فَدَخَلَ فِيهِ الْوَهْمِيُّ)
أَيْ الَّذِي لَا يَكُونُ لِلْحَسِّ مَدْخَلٌ فِيهِ (أَيْ مَا هُوَ غَيْرُ مُدْرِكٍ بِهَا) أَيْ بِإِحْدَى

وَلَوْ أَدْرَكَ لَكَانَ مُدْرِكًا بِهَا ، كَمَا فِي قَوْلِهِ :

• وَمُسْتَوْنَةٌ زُرْقٍ كَأَنْيَابِ أَغْوَالٍ •

وَمَا يَدْرِكُ بِالْوُجْدَانِ : كَاللَّذَّةِ وَالْأَلَمِ . وَوَجْهَهُ مَا يَشْتَرِكُ فِيهِ

الحواس المذكورة (و) لكنه بحيث (لو أدرك لكان مدركا بها) وبهذا القيد يتميز العقل (كما في قوله) :

أَيَقْتَلِي وَالْمَشْرِفُ مُضَاجِعِي (ومستونة زرق كأنياب أغوال)

أى أيقتنى ذلك الرجل الذى توقعنى والحال أن مضاجعى سيف منسوب إلى مشارف العين وسهام محددة النصال صافية مجلوة ، وأنياب الأغوال مما لا يدركها الحس لعدم تحققها مع أنها لو أدركت لم تدرك إلا بحس البصر ، وما يجب أن يعلم فى هذا المقام أن من قوى الإدراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شأنها تركيب الصور والمعانى وتفصيلها والتصرف فيها واختراع أشياء لا حقيقة لها ، والمراد بالحياىى المعلوم الذى ركبته المتخيلة من الأمور التى أدركت بالحواس الظاهرة وبالوهمى ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما إذا سمع أن الغول شئ يهلك الناس كالسبع فأخذت المتخيلة فى تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع (وما يدرك بالوجدان) أى ودخل أيضاً فى العمل ما يدرك بالقوى الباطنة ، ويسمى وجدانيا (كاللذة) وهى إدراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك (والألم) وهو إدراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك ، ولا يخفى أن إدراك هذين المعنيين ليس بشئ من الحواس الظاهرة وإيضا من العقليات الصرفة الكونيهما من الجزئيات المستندة إلى الحواس بل هما من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالسبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك ، والمراد ههنا اللذة والألم الحسيان وإلا فاللذة والألم العقليان من العقليات الصرفة (ووجهه) أى وجه الشبه (ما يشتركان فيه) أى

تَحْقِيقًا أَوْ تَخْيِيلًا ، وَالْمُرَادُ بِالتَّخْيِيلِ نَحْوُ مَا فِي قَوْلِهِ :

وَكَأَنَّ النُّجُومَ بَيْنَ دُجَاهِ سُنَنِ لَاحَ بَيْنَهُنَّ ابْتِدَاعُ

فَإِنْ وَجَّهَ الشَّبَهَ فِيهِ ، هُوَ الْمَهْمَةُ الْحَاصِلَةُ مِنْ حُصُولِ أَشْيَاءَ مُشْرِقَةٍ بَيَاضٍ ، فِي جَوَانِبِ شَيْءٍ مُظْلِمٍ أَسْوَدَ ، فَهِيَ غَيْرُ مُوجُودَةٍ فِي الْمَشَبَّهِ بِهِ إِلَّا عَلَى طَرِيقِ التَّخْيِيلِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَتِ الْبِدْعَةُ وَكُلُّ مَا هُوَ جَهْلٌ ، تَجْعَلُ صَاحِبَهَا كَمَنْ يَمْشِي فِي الظُّلْمَةِ فَلَا يَهْتَدِي لِلطَّرِيقِ ، وَلَا يَأْمَنُ أَنْ يَنْالَ مَكْرُوهًا شُبَّهَتْ بِهَا ، وَلَزِمَ بِطَرِيقِ الْعَكْسِ ، أَنْ تُشَبَّهَ السُّنَةُ وَكُلُّ مَا هُوَ عِلْمٌ بِالنُّورِ ،

فِي الْمَعْنَى الَّتِي قَصِدَ اشْتِرَاكَ الطَّرْفَيْنِ فِيهِ وَذَلِكَ أَنَّ زَيْدًا وَالْأَسَدَ يَشْتَرِكَانِ فِي كَثِيرٍ مِنَ اللَّدَائِيحِ وَغَيْرِهَا كَالْحَيَوَانِيَةِ وَالْجَسْمِيَّةِ وَالْوُجُودِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مَعَ أَنَّ شَيْئًا مِنْهَا لَيْسَ وَجْهَ الشَّبَهِ وَذَلِكَ الْإِشْتِرَاكُ يَكُونُ (تَحْقِيقًا أَوْ تَخْيِيلًا ، وَالْمُرَادُ بِالتَّخْيِيلِ) أَنْ لَا يَوْجُدَ ذَلِكَ الْمَعْنَى فِي أَحَدِ الطَّرْفَيْنِ أَوْ فِي كِلَيْهِمَا إِلَّا عَلَى مِثَالِ التَّخْيِيلِ وَالتَّأْوِيلِ (نَحْوُ مَا فِي قَوْلِهِ : وَكَأَنَّ النُّجُومَ بَيْنَ دُجَاهِ) جَمْعُ دُجِيَّةٍ وَهِيَ الظُّلْمَةُ وَالضَّمِيرُ لِلَّيْلِ ، وَرَوَى دُجَاهَا وَالضَّمِيرُ لِلنُّجُومِ (مَسْنَعٌ لَاحَ بَيْنَهُنَّ ابْتِدَاعُ فَإِنْ وَجَّهَ الشَّبَهَ فِيهِ) أَيْ فِي هَذَا التَّشْبِيهِ (هُوَ الْمَهْمَةُ الْحَاصِلَةُ مِنْ حُصُولِ أَشْيَاءَ مُشْرِقَةٍ بَيَاضٍ فِي جَوَانِبِ شَيْءٍ مُظْلِمٍ أَسْوَدَ فَهِيَ) أَيْ تِلْكَ الْمَهْمَةُ (غَيْرُ مُوجُودَةٍ فِي الْمَشَبَّهِ بِهِ) أَعْنَى السُّنَنِ بَيْنَ الْإِبْتِدَاعِ (إِلَّا عَلَى طَرِيقِ التَّخْيِيلِ وَذَلِكَ) أَيْ وَجُودَهَا فِي الْمَشَبَّهِ بِهِ عَلَى طَرِيقِ التَّخْيِيلِ (أَنَّهُ) الضَّمِيرُ لِلشَّيْءِ (لَمَّا كَانَتِ الْبِدْعَةُ وَكُلُّ مَا هُوَ جَهْلٌ تَجْعَلُ صَاحِبَهَا كَمَنْ يَمْشِي فِي الظُّلْمَةِ فَلَا يَهْتَدِي لِلطَّرِيقِ وَلَا يَأْمَنُ مِنْ أَنْ يَنْالَ مَكْرُوهًا شُبَّهَتْ) أَيْ الْبِدْعَةُ وَكُلُّ مَا هُوَ جَهْلٌ (بِهَا) أَيْ بِالظُّلْمَةِ (وَلَزِمَ بِطَرِيقِ الْعَكْسِ) إِذَا أُرِيدَ التَّشْبِيهِ (أَنَّ تَشَبُّهَ السُّنَةِ وَكُلِّ مَا هُوَ عِلْمٌ بِالنُّورِ) لِأَنَّ السُّنَةَ وَالْعِلْمَ يَقَابِلُ الْبِدْعَةَ وَالْجَهْلَ كَمَا

وَشَاعَ ذَلِكَ حَتَّى تَحْجِلَ أَنَّ الثَّانِيَ مِمَّا هُ بَيَاضٌ وَإِشْرَاقٌ ، نَحْوُ : أَتَيْتُكُمْ
بِالْحَنِيفَةِ الْبَيْضَاءِ ، وَالْأَوَّلُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ ، كَقَوْلِكَ : شَاهَدْتُ سَوَادَ
الْكُفْرِ مِنْ جَبِينِ فَلَانٍ ، فَصَارَ تَشْبِيهُ النُّجُومِ بَيْنَ الدُّجَى بِالسُّنَنِ بَيْنَ
الْإِبْتِدَاعِ ، كَتَشْبِيهِهَا بِبَيَاضِ الشَّيْبِ فِي سَوَادِ الشَّبَابِ ، أَوْ بِالْأَنْوَارِ
مُؤْتَلِفَةً بَيْنَ النَّبَاتِ الشَّدِيدِ الْخَضِرَةِ ، فَلَمْ يَسَادُ جَعْلُهُ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ :
النَّحْوُ فِي الْكَلَامِ كَالْمَلْحِ فِي الطَّعَامِ ، كَوْنِ أَقْلِيلٍ مُصْلِحًا وَالكَثِيرِ
مُفْسِدًا ،

أَنَّ النُّورَ يَقَابِلُ الظُّلْمَةَ (وَشَاعَ ذَلِكَ) أَيْ كَوْنُ السَّنَةِ وَالْعِلْمِ كَالنُّورِ وَالْبِدْعَةِ
وَالْجَهْلِ كَالظُّلْمَةِ (حَتَّى تَحْجِلَ أَنَّ الثَّانِيَ) أَيْ السَّنَةِ وَكُلِّ مَا هُوَ عِلْمٌ (مِمَّا هُ بَيَاضٌ
وَإِشْرَاقٌ نَحْوُ أَتَيْتُكُمْ بِالْحَنِيفَةِ الْبَيْضَاءِ وَالْأَوَّلُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ) أَيْ وَتَحْجِلَ أَنَّ
لِلْبِدْعَةِ وَهِيَ كُلُّ مَا هُوَ جَهْلٌ مِمَّا هُوَ سَوَادٌ وَإِظْلَامٌ (كَقَوْلِكَ شَاهَدْتُ سَوَادَ الْكُفْرِ مِنْ
جَبِينِ فَلَانٍ فَصَارَ) بِسَبَبِ التَّحْجِيلِ أَنَّ الثَّانِيَ مِمَّا هُوَ بَيَاضٌ وَإِشْرَاقٌ وَالْأَوَّلُ مِمَّا هُوَ سَوَادٌ
وَإِظْلَامٌ (تَشْبِيهُ النُّجُومِ بَيْنَ الدُّجَى بِالسُّنَنِ بَيْنَ الْإِبْتِدَاعِ كَتَشْبِيهِمَا) أَيْ النُّجُومِ
(بِبَيَاضِ الشَّيْبِ فِي سَوَادِ الشَّبَابِ) أَيْ أَيْبُضُهُ فِي أَسْوَدِهِ (أَوْ بِالْأَنْوَارِ) أَيْ
الْأَزْهَارِ (مُؤْتَلِفَةً) بِالْقَافِ أَيْ لَامِعَةً (بَيْنَ النَّبَاتِ الشَّدِيدِ الْخَضِرَةِ) حَتَّى يَضْرِبَ
إِلَى السَّوَادِ فَهَذَا التَّأْوِيلُ أَعْنَى تَحْجِيلِ مَا لَيْسَ بِمَتَلُونٍ مَتَلُونًا ظَهَرَ اشْتِرَاكُ النُّجُومِ
بَيْنَ الدُّجَى وَالسُّنَنِ بَيْنَ الْإِبْتِدَاعِ فِي كَوْنِ كُلِّ مِمَّا هُوَ شَيْئًا ذَا بَيَاضٍ بَيْنَ شَيْءٍ ذِي
سَوَادٍ ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ قَوْلَهُ لَاحَ بَيْنَهُنَّ إِبْتِدَاعٌ مِنْ بَابِ الْقَلْبِ أَيْ مَنِ لَاحَتْ
بَيْنَ الْإِبْتِدَاعِ (فَعَلِمَ) مِنْ وَجُوبِ اشْتِرَاكِ الطَّرَفَيْنِ فِي وَجْهِ الشَّبهِ (فَسَادُ جَعْلِهِ)
أَيْ وَجْهِ الشَّبهِ (فِي قَوْلِ الْقَائِلِ : النَّحْوُ فِي الْكَلَامِ كَالْمَلْحِ فِي الطَّعَامِ ، كَوْنُ
لِلْقَلِيلِ مُصْلِحًا وَالكَثِيرِ مُفْسِدًا) لِأَنَّ الْمَشْبَهَ أَعْنَى النَّحْوِ لَا يَشْتَرِكُ فِي هَذَا

لأنَّ النَحْوَ لَا يَحْتَمِلُ الْقِلَّةَ وَالْكَثْرَةَ ، بِخِلَافِ الْمَلْحِ ، وَهُوَ إِمَّا غَيْرُ مُتَارِجٍ
عَنْ حَقِيقَتِهِمَا ، كَمَا فِي تَشْبِيهِ ثَوْبٍ بِآخَرَ فِي نَوْعِيَّاهُمَا ، أَوْ جِنْسِيَّاهُمَا ،
أَوْ فَضْلِيَّاهُمَا ، أَوْ خَارِجُ صِفَةٍ : إِمَّا حَقِيقِيَّةٌ ، وَإِمَّا حِسِّيَّةٌ ، كَالْكَيْفِيَّاتِ
الْجَسْمِيَّةِ ، مِمَّا يُدْرِكُ بِالْبَصَرِ مِنَ الْأَلْوَانِ وَالْأَشْكَالِ ، وَالْمَقَادِيرِ ،
وَالْحَرَكَاتِ ، وَمَا يَنْصِلُ بَيْنَهُمَا ،

المعنى (لأنَّ النحو لا يحتمل القلة والكثرة) إذ لا يخفى أنَّ المراد به ههنا
رعاية قواعده واستعمال أحكامه مثل رفع الفاعل ونصب المفعول وهذه
إن وجدت في الكلام بكاملها صار صالحاً لفهم المراد وإن لم توجد بقي فاسداً
ولم ينتفع به (بخلاف الملح) فإنه يحتمل القلة والكثرة بأن يجعل في الطعام
المقدر الصالح منه أو أقل أو أكثر ، بل وجه الشبه هو الصلاح بإعمالها والفساد
بإهمالها (وهو) أى وجه الشبه (إما غير خارج عن حقيقتيهما) أى
حقيقة الطرفين بأن يكون تمام ما هيتهما أو جزءاً منهما (كما في تشبيه ثوب
بآخر في نوعيهما أو جنسيهما أو فصلهما) كما يقال هذا القميص مثل ذاك في
كونهما كتانا أو ثوباً أو من القطن (أو خارج) عن حقيقة الطرفين (صفة)
أى معنى قائم بهما ضرورة اشتراكهما فيه ، وتلك الصفة (إما حقيقية) أى هيئة
ممثلة في الذات متغيرة فيها (و) هى (إما حسية) أى مدركة بإحدى الحواس
الظاهرة وهى (كالكيفيات الجسمية) أى المختصة بالأجسام (مما يدرك
بالبصر) وهى قوة مرتبة في العصبتين المحوفتين اللتين تتلاقيان فتتفرقان إلى
العَيْنَيْنِ (من الألوان والأشكال) والشكل هيئة إحاطة نهاية واحدة
أو أكثر بالجسم كالدائرة ونصف الدائرة والمثلث والمربع وغير ذلك
(والمقادير) جمع مقدار وهو كم متصل قار الذات كالخط والسطح (والحركات)
والحركة هى الخروج من القوة إلى الفعل على سبيل التدرج ، وفى جمل
المقادير والحركات من الكيفيات تسامح (وما ينصل بها) أى بالملذورات

لَوْ بِالسَّمْعِ مِنَ الْأَصْوَاتِ الضَّعِيفَةِ ، وَالْقُوَّةِ ، وَالتَّحْقِيقِ بَيْنَهُ ، أَوْ بِالذَّوْقِ
مِنَ الطَّعْمِ أَوْ بِالنَّمِّ مِنَ الرِّوَاحِ ، أَوْ بِاللَّمْسِ مِنَ الْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ ،
وَالرُّطُوبَةِ وَالْيَبُوسَةِ ، وَالْخَشُونَةِ وَاللَّسَةِ ، وَاللِّينِ وَالصَّلَابَةِ ، وَالْحَلَقَةِ
وَالثَّقَلِ وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا ، أَوْ عَقْلِيَّةً ، كَالْكَيْفِيَّاتِ

كالحسن والقبح المنصف بهما الشخص بإعتبار الحلقة التي هي مجموع الشكل
واللون وكالضحك والبكاء إلخ باعتبار الشكل والحركة (أو بالسمع)
عطف على قوله بالبصر ، والسمع قوة ترتب في العصب المفروش على سطح
باطن الصماخين تدرك بها الأصوات (من الأصوات الضعيفة والقوية والتي
ومن بين) والصوت يحصل من التوج المعلول للقرع الذي هو أساس عنب
والقاع الذي هو تفريق عنب بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع
للقاع ويختلف الصوت قوة وضعنا بحسب قوة المقاومة وضعفها (أو
بالذوق) وهو قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان (من الطعم)
كالحرارة والمرارة والملوحة والحدوضة وخير ذلك (أو بالشم) وهو قوة مرتبة
في زائتي مقدم الدماغ المشبعتين بجلدي الذي (من الروائح أو باللمس)
وهي قوة سارية في البدن كله يدرك بها اللموسات (من الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة) هذه الأربعة هي أوائل اللموسات ، والأوليان منها
فعليتان والأخريان منها انفعاليتان (والخشونة) وهي كيفية حاصلة من كون
بعض الأجزاء أخفض وبعضها أرفع (والملاسة) وهي كيفية حاصلة من
استواء وضع الأجزاء (واللين) وهي كيفية تقتضي قبول الغمز إلى الباطن
ويكون الشيء بها قوام غير مبال (والصلابة) وهي تقابل اللين (والخفة)
وهي كيفية بها يقتضي الجسم أن يتحرك إلى صواب المحيط لو لم يعقه عائق
(والثقل) وهي كيفية بها يقتضي الجسم أن يتحرك إلى صواب المركز لو لم يعقه
عائق (وما يتصل بها) أي بالمذكورات كالبلة والجفاف والزوجة والهشاشة
والطلاقة والكثافة وغير ذلك (أو عقلية) عطف على حسية (كالكيفيات

النفسانية من الذكاء والعلم ، والغضب والحلم ، وسائر الغرائز ، وإما
إضافية كإزالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس . وأيضاً إما واحدة ، أو
بمنزلة الواحد لكونه مركباً من متعدد ، وكل منهما حتى ، أو عطف ،
وإما متعدد .

النفسانية (أى المختصة بذوات الأنفس (من الذكاء) وهى شدة قوة النفس
معدة لاكتساب الآراء (والعلم) وهو الإدراك المفسر بمصوول صورة
الشيء عند العقل وقد يقال على معان أخر (والغضب) وهو حركة للنفس
مبسوؤه لإرادة الانتقام (والحلم) وهو أن تكون النفس مطمئنة بحيث
لا يحركها للغضب بسهولة ولا تضطرب عند إصابة المكروه (وسائر الغرائز)
جمع غريزة وهى الطبيعة أعنى ملكة تصدر عنها صفات ذاتية مثل الكرم
والقدرة والشجاعة وغير ذلك (وإما إضافية) عطف على قوله إما حقيقية ، ونعنى
بالإضافة ما لا تكون هيئة متفرقة فى الذات بل تكون معنى متعلقاً بشئين
(كإزالة الحجاب فى تشبيه الحجة بالشمس) فإنها ليست هيئة متفرقة فى ذات
الحجة والشمس ولا ذات الحجاب ، وقد يقال الحقيقى على مايقابل الاعتبارى
الذى لا تحقق له إلا بحسب اعتبار العقل ، وفى المفتاح إشارة إلى أنه مراد ههنا
حيث قال للوصف العقلى منحصر بين حقيقى كالكيفيات النفسانية وبين
اعتبارى ونسبى كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود أو العدم عند النفس
أو كاتصافه بشئ تصورى وهى محض (وأيضاً) لوجه التشبيه تقسيم آخر وهو
أنه (إما واحد وإما بمنزلة الواحد لكونه مركباً من متعدد) تركيباً حقيقياً
بأن يكون حقيقة ملثمة من أمور مختلفة أو اعتبارياً بأن يكون هيئة
انتزعه العقل من عدة أمور (وكل منهما) أى من الواحد وما هو بمنزلة
(حتى أو عطف وإما متعدد) عطف على قوله إما واحد وإما بمنزلة الواحد ،
والمراد بالمتعدد أن ينظر إلى عدة أمور ويقصد اشتراك الطرفين فى كل واحد

كَذَلِكَ ، أَوْ مُخْتَلِفٌ ، وَالْحَسُّ طَرَفَاهُ حَسْبَانِ لَا غَيْرُ لَا مَقْتَضِعَ أَنْ يَدْرَكَ
بِالْحَسِّ مِنْ غَيْرِ الْحَسِّ شَيْءٌ ، وَالْعَقْلُ أَعْمُ الْجَوَازِ أَنْ يَدْرَكَ بِالْعَقْلِ مِنْ
الْحَسِّ شَيْءٌ ، وَلِهَذَا يُقَالُ : التَّشْبِيهُ بِالْوَجْهِ الْعَقْلِيِّ أَعْمُ . فَإِنْ قِيلَ :
هُوَ مُشْتَرَكٌ فِيهِ فَهُوَ كُلُّهُ ، وَالْحَسُّ لَيْسَ بِكُلِّهِ . قُلْنَا : الْمُرَادُ أَنْ أَمْرَادَهُ
[مُدْرَكَةٌ بِالْحَسِّ ،

منها ليكون كل منها وجه الشبه بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فإنه
لم يقصد اشتراك الطرفين في كل من تلك الأمور بل في الهيئة المنتزعة أو في
الحقيقة الملتزمة منها (كذلك) أى المتعدد أيضا حسى أو عقلى (أو مختلف)
بعضه حسى وبعضه عقلى (والحس) من وجه التشبيه سواء كان بينهما حسيا
أو ببعضه (طرفاه حسبان لا غير) أى لا يجوز أن يكون كلاهما أو أحدهما
عقليا (لا ممتنع أن يدرك بالحس من غير الحس شئ) فإن وجه التشبيه أمر
ماخوذ من الطرفين موجود فيهما والموجود فى العقل إنما يدرك بالعقل دون
الحس إذ المدرك بالحس لا يكون إلا جسما أو قائما بالجسم (والعقل) من
وجه التشبيه (أعم) من الحس (لجواز أن يدرك بالعقل من الحس شئ)
أى لجواز أن يكون طرفاه حسيين أو عقليين أو أحدهما حسيا والآخر عقليا
إذ لا امتناع فى قيام المعقول بالمحسوس وإدراك العقل من المحسوسات شيئا
(والمذكور يقال التشبيه بالوجه العقلى أعم) من التشبيه بالوجه الحسى بمعنى أن
كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسى يصح بالوجه العقلى من غير عكسى (فإن
قيل هو) أى وجه التشبيه (مشارك فيه) ضرورة اشتراك الطرفين فيه (فهو
كلى) ضرورة أن الجزئى يمتنع وقوع الشركة فيه (والحس ليس بكل) قطعاً
ضرورة أن كل حسى فهو موجود فى المسادة حاضر عند المدرك ومثل هذا
لا يكون إلا جزئياً ضرورة فوجه الشبه لا يكون حسياً قط (قلنا المراد) بكون
وجه الشبه حسياً (أن أفراده) أى جزئياته (ملبوسة بالحس) كالحمرة التى تدرك

قَالَ وَاحِدُ الْحَقِّ كَالْحَمْرَةِ ، وَالْخَفَاءِ ، وَطِيبِ الرَّائِحَةِ ، وَلَذَّةِ الطَّعْمِ ، وَلِينِ
الْمَلْسِ فِيَا مَرٍّ ، وَالْعَقْلِ كَالْعَرَاءِ عَنِ الْفَائِدَةِ ، وَالْجُرْعَةِ وَالْهُدَايَةِ ، وَاسْتَطَابَةِ
النَّفْسِ فِي تَشْبِيهِهِ وَجُودِ الشَّيْءِ الْعَدِيمِ النَّفْعِ بِعَدَمِهِ ، وَالرَّجُلِ الشَّجَاعِ
بِالْأَسَدِ ، وَالْعِلْمِ بِالنُّورِ ، وَالْعِطْرِ بِخُلُقِ كَرِيمٍ ،

بالبصر جزئياتها الحاصلة في المواد : فالحاصل أن وجه الشبه إما واحد
أو مركب أو متعدد ، وكل من الأولين إما حسي أو عقلي ، والأخير إما حسي
أو عقلي أو مختاف فتصير سبعة والثلاثة العقلية طرفاها إما حسيان أو عقليان
أو المشبه حسي والمشبه به عقلي أو بالعكس. فصارت ستة عشر قسما (فالواحد
الحسي كالحمرة) من المبصرات (والخفاء) يعني خفاء الصوت من المسموعات
(وطيب الرائحة) من المشمومات (ولذّة الطعم) من المدبوقات (ولين الملمس)
من الملموسات (فيا مَر) أى في تشبيه الخلد بالورد والصوت للضعيف
بالممس والنكهة بالعنبر والريق بالخمير والجلد الناعم بالحريروفي كون الخفاء
من المسموعات والطيب من المشمومات واللذّة من المدبوقات تسامع
(و) الواحد (العقلي كالعراء عن الفائدة والجرعة) على وزن الجرعة أى
الشجاعة ، وقد يقال جرم الرجل جرأة بالمد (والهداية) أى الدلالة إلى
طريق يوصل إلى المطلوب (واستطابة النفس في تشبيه وجود الشئ العديم
لنفع بعده) فيا طرفاه عقليان إذا الوجود والعديم من الأمور العقلية
(و) تشبيه (الرجل الشجاع بالأسد) فيا طرفاه حسيان (و) تشبيه (العلم
بالنور) فيا المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل إلى المطلوب ويفرق
بين الحق والباطل كما أن بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الأشياء فوجه
الشبه بينهما الهداية (و) تشبيه (العطر بخلق) شخص (كريم) فيا المشبه
حسي والمشبه به عقلي ، ولا يفتى ما في هذا الكلام من اللف والنشروما في واحدة

فالمركب الحسى فيما طرفاه مفردان كما فى قوله :
وقد لاح فى الصبح الثريا كما ترى كمنقود ملاحية حين نورا
من الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير
فى الرأى ، على الكيفية المخصوصة ، إلى المقدار المخصوص . وفيما

بعض الأمثلة من التسامح كالعراء عن الفائدة مثلا (والمركب الحسى) من
وجه الشبه طرفاه إما مفردان أو مركبان أو أحدهما مفرد والآخر مركب
وهنى التركيب ههنا أن تقصد إلى عدة أشياء مختلفة فتتزع منها هيئة وتجعلها
مشبها أو مشبها بها ، ولهذا صرح صاحب المفتاح فى تشبيه المركب بالمركب
بأن كلا من المشبه والمشبه به هيئة منزعة ، وكذا المراد بتركيب وجه الشبه
أن تعدل إلى عدة أوصاف لشيء واحد فتتزع منها هيئة ، وليس المراد بالمركب
ههنا ما يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة بدليل أنهم يجعلون المشبه
والمشبه به فى قولنا زيد كالأسد مفردين لامركبين ووجه الشبه فى قولنا زيد
كعسوفى الانسانية واحدا لا ينزلا منزلة الواحد . فالمركب الحسى (فيما) أى
فى التشبيه الذى (طرفاه مفردان كما فى قوله : وقد لاح فى الصبح الثريا كما ترى .
كمنقود ملاحية) بضم الميم وتشديد اللام : عنب أبيض فى حبه طول وتخفيف
اللام أكثر (حين نورا) أى تفتح نوره (من الهيئة) بيان لما فى قوله كما فى قوله
(الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير فى الرأى)
وإن كانت كبارا فى الواقع حال كونها (على الكيفية المخصوصة) أى
لا مجتمعة اجتماع التضم والتلاصق ولا شديدة الافتراق منضمة (إلى
المقدار المخصوص) من الطول والعرض فقد نظر إلى عدة أشياء وقصد إلى
هيئة حاصلة منها والطرفان مفردان لأن المشبه هو الثريا والمشبه به هو
المنقود مقيدا بكونه منقود الملاحية فى حال إخراج النور والتقييد لا ينافى
الأفراد كما سيجىء إن شاء الله تعالى (وفيما) أى والمركب الحسى فى التشبيه

طَرَفَةٌ مُرْكَبَانِ . كَمَا فِي قَوْلِ بَشَارٍ :

كَانَ مَثَارُ النِّقْعِ فَوْقَ رُءُوسِنَا وَأَسْيَافِنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ
مِنَ الْهَيْئَةِ الْحَاصِلَةِ مِنْ قُوَى أَجْرَامٍ مُشْرِقَةٍ مُسْتَطِيلَةٍ مُتَنَاسِبَةِ الْمَقْدَارِ
مُتَفَرِّقَةٍ ، فِي جَوَانِبِ شَيْءٍ مُظْلِمٍ . وَفِيهَا طَرَفَاهُ مُخْتَلِفَانِ كَمَا مَرَّ فِي تَشْبِيهِ
الشَّقِيقِ ، وَمِنْ بَدِيعِ الْمَرْكَبِ الْحَسِيِّ مَا يَجِيءُ مِنَ الْهَيْئَةِ الَّتِي تَقَعُ عَلَيْهَا الْحَرَكَةُ

الَّذِي (طَرَفَاهُ مُرْكَبَانِ كَمَا فِي قَوْلِ بَشَارٍ : كَانَ مَثَارُ النِّقْعِ) مِنْ أَثَارِ الْغَبَارِ
أَيِ هَيْجِهِ (فَوْقَ رُءُوسِنَا . وَأَسْيَافِنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ) أَيِ يَتَسَاقَطُ بَعْضُهَا أَوْ
بَعْضُ الْأَصْلِ تَهَاوَى حَذَفَتْ لِاحْدَى التَّائِينَ (مِنْ الْهَيْئَةِ الْحَاصِلَةِ مِنْ هَوَى)
بِفَتْحِ الْهَاءِ أَيِ مَقْطُوعِ (أَجْرَامٍ مُشْرِقَةٍ مُسْتَطِيلَةٍ مُتَنَاسِبَةِ الْمَقْدَارِ مُتَفَرِّقَةٍ فِي
جَوَانِبِ شَيْءٍ مُظْلِمٍ) فَوَجْهَ التَّشْبِيهِ مَرْكَبٌ كَمَا تَرَى وَكَذَا الطَّرَفَانِ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَصَدَّ
تَشْبِيهِ اللَّيْلِ بِالنِّقْعِ وَالْكَوَاكِبِ بِالسِّيُوفِ بَلْ عَمِدَ إِلَى تَشْبِيهِ هَيْئَةِ السِّيُوفِ
وَقَدْ سَلِمَتْ مِنْ أَغْمَادِهَا وَهِيَ تَعْلُو وَتَرْسِبُ وَتَجِيءُ وَتَذْهَبُ وَتَضْطَرِبُ
اضْطِرَابًا شَدِيدًا وَتَتَحَرَّكُ بِسُرْعَةٍ إِلَى جِهَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ وَعَلَى أَحْوَالٍ تَنْقَسِمُ بَيْنَ
الْإِعْوَاجِ وَالْإِسْتِقَامَةِ وَالْإِرْتِفَاعِ وَالْإِنْخِفَاضِ مَعَ التَّلَاقِيِ وَالتَّدَاخُلِ وَالتَّضَادِّ
وَالْتَلَاصِقِ ، وَكَذَا فِي جَانِبِ الْمَشْبِهِ بِهِ فَإِنَّ لِلْكَوَاكِبِ فِي تَهَاوِيهَا تَوَاقِعًا
وَتَدَاخُلًا وَاسْتِطَالَةً لِأَشْكَالِهَا (وَ) الْمَرْكَبِ الْحَسِيِّ (فِيهَا طَرَفَاهُ مُخْتَلِفَانِ) أَيِ
أَحَدَهُمَا مُفْرَدٌ وَالْآخَرُ مَرْكَبٌ (كَمَا مَرَّ فِي تَشْبِيهِ الشَّقِيقِ) بِأَعْلَامٍ يَأْقُوتُ نَشْرَهُ
عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبْرِجَدٍ مِنَ الْهَيْئَةِ الْحَاصِلَةِ مِنْ نَشْرِ أَجْرَامٍ حَرٍّ مَبْسُوطَةٍ عَلَى
رُءُوسِ أَجْرَامٍ خَضِرٍ مُسْتَطِيلَةٍ فَالْمَشْبِهُ مُفْرَدٌ وَهُوَ الشَّقِيقُ وَالْمَشْبِهُ بِهِ مَرْكَبٌ
وَهُوَ ظَاهِرٌ وَعَكْسُهُ تَعْيِيهِ نَهَارٍ بِمَشْمَسٍ قَدْ شَابَهُ أَيِ خَالَطَهُ زَهْرُ الرَّبَابِلِيلِ مَقْمُورٌ
عَلَى مَا سَبَّحِيءُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (وَمِنْ بَدِيعِ الْمَرْكَبِ الْحَسِيِّ مَا) أَيِ وَجْهِ الشَّيْءِ الَّذِي
(يَجِيءُ فِي الْهَيْئَاتِ الَّتِي تَقَعُ عَلَيْهَا الْحَرَكَةُ) أَيِ يَكُونُ وَجْهَ الشَّيْءِ الْهَيْئَةُ الَّتِي تَقَعُ
عَلَيْهَا الْحَرَكَةُ مِنَ الْإِسْتِدَارَةِ وَالْإِسْتِقَامَةِ وَغَيْرِهَا وَيَعْتَبَرُ فِيهَا تَرْكِيبُ

وَيَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يُقَرَّنَ بِالْحَرَكَةِ غَيْرُهَا مِنْ أَوْصَافِ
الْجِسْمِ ، كَالشَّكْلِ ، وَاللَّوْنِ كَمَا فِي قَوْلِهِ :

• وَالشَّمْسُ كَالْمِرْآةِ فِي كَفِّ الْأَشْلِ •

مِنْ الْهَيْئَةِ الْحَاصِلَةِ مِنَ الْإِسْتِدَارَةِ مَعَ الْإِشْرَاقِ ، وَالْحَرَكَةِ السَّرِيعَةِ
الْمُتَّصِلَةِ مَعَ تَمَوُّجِ الْإِشْرَاقِ ، حَتَّى يَرَى الشَّعَاعُ كَأَنَّهُ يَهُمُّ بِأَنْ يَنْبَسِطَ ،
حَتَّى يَنْفِضَ مِنْ جَانِبِ الدَّائِرَةِ ، ثُمَّ يَبْدُو لَهُ فَيَرْجِعَ إِلَى الْإِنْقِبَاضِ ،
وَالثَّانِي أَنْ تَجْرُدَ الْحَرَكَةُ عَنْ غَيْرِهَا ، فَهَذَا أَيْضًا لَا بُدَّ مِنْ اخْتِلَاطِ حَرَكَاتٍ

(ويكون) ما يجيء في تلك الهيئات (على وجهين أحدهما أن يقرن بالحركة
غيرها من أوصاف الجسم كالشكل واللون) والأوضح عبارة أسرار البلاغة
حيث قال : اعلم أن ما يزداد به التشبيه دقة وسحرا أن يجيء في الهيئات التي
تقع عليها الحركة ، والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين أحدهما أن تقترن
بغيرها من الأوصاف ، والثاني أن تجرد هيئة الحركة حتى لا يزداد عليها غيرها ،
فالأول (كما في قوله • والشمس كالمرآة في كف الأشل • من الهيئة) بيان لما في
كما في قوله (الحاصلة من الاستدارة) مع الإشراق والحركة السريعة المتصلة
مع تموج الإشراق حتى يرى الشعاع كأنه يهيم بأن ينبسط حتى يفيض من
جوانب الدائرة (ثم يبدو له) يقال هذا له إذا ندم والمعنى ظهر له رأى غير
الأول (فيرجع) من الانبساط الذي بدا له (إلى الانقباض) كأنه يرجع
من الجوانب إلى الوسط فإن الشمس إذا أحسد الإنسان النظر إليها ليتبين
جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة الموصوفة ، وكذلك المرآة في كف الأشل
(و) الوجه (الثاني أن تجرد) الحركة (عن غيرها) من الأوصاف (فهناك
أيضا) يعني كما أنه لا بد في الأول من أن يقترن بالحركة غيرها من
الأوصاف فكذا في الثاني (لا بد من اختلاط حركات) كثيرة للجسم

إِلَى جِهَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ ، فَحَرَكَةُ الرَّحَى وَالسَّهْمِ لَا تَرْكِبُ فِيهَا ، بِخِلَافِ
حَرَكَةِ الْمُصْحَفِ فِي قَوْلِهِ :

وَكَأَنَّ الْبَرْقَ مُصْحَفٌ قَارٍ فَاَنْطَبَاقًا مَرَّةً وَانْفِتَاحًا
وَقَدْ يَقَعُ التَّرْكِبُ فِي هَيْئَةِ السُّكُونِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ فِي صِفَةِ الْكَلْبِ :

* يُقْعَى جُلُوسَ الْبَدَوِيِّ الْمُصْطَلَى *

مِنَ الْهَيْئَةِ الْحَاصِلَةِ مِنْ مَوْقِعِ كُلِّ عَضْوٍ فِي إِقْعَائِهِ ، وَالْعَقْلِيُّ كَحِرْمَانِ
الْإِنْفِاعِ بِأَبْلَغِ نَافِعٍ مَعَ تَحْمِلِ التَّعَبِ فِي اسْتِصْحَابِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :
مِثْلُ الَّذِينَ حَمَلُوا الثَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمِثْلِ الْحَمَارِ يَحْمِلُ أَثْقَارًا .

(إِلَى جِهَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ) لَهُ كَأَن يَتَحَرَّكُ بَعْضُهُ إِلَى الْيَمِينِ وَبَعْضُهُ إِلَى الشَّمَالِ
وَبَعْضُهُ إِلَى الْعُلُوِّ وَبَعْضُهُ إِلَى السُّفْلِ لِيَتَحَقَّقَ التَّرْكِبُ وَإِلَّا لَكَانَ وَجْهُ الشَّبهِ
مُفْرَدًا وَهُوَ الْحَرَكَةُ (فَحَرَكَةُ الرَّحَى وَالسَّهْمِ لَا تَرْكِبُ فِيهَا) لِاتِّحَادِهَا
(بِخِلَافِ حَرَكَةِ الْمُصْحَفِ فِي قَوْلِهِ وَكَأَنَّ الْبَرْقَ مُصْحَفٌ قَارٍ) بِخِلَافِ
الْمُهْمَزَةِ أَيْ قَارِئٍ (فَاَنْطَبَاقًا مَرَّةً وَانْفِتَاحًا) أَيْ فَيَنْطَبِقُ أَنْطَبَاقًا مَرَّةً وَيَنْتَبِثُ
انْفِتَاحًا أُخْرَى فَإِنَّ فِيهِ تَرْكِيبًا لِأَنَّ الْمُصْحَفَ يَتَحَرَّكُ فِي حَالَتِي الْإِطْبَاقِ
وَالْإِنْفِتَاحِ إِلَى جِهَتَيْنِ فِي كُلِّ حَالَةٍ إِلَى جِهَةٍ (وَقَدْ يَقَعُ التَّرْكِبُ فِي هَيْئَةِ السُّكُونِ
كَمَا فِي قَوْلِهِ فِي صِفَةِ كَلْبٍ : يَقْعَى) أَيْ يَجْلِسُ عَلَى أَلْيَتَيْهِ (جَاوِسَ الْبَدَوِيُّ الْمُصْطَلَى)
مِنْ أَصْطَلَى بِالنَّظَرِ (مِنْ الْهَيْئَةِ الْحَاصِلَةِ مِنْ مَوْقِعِ كُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ) أَيْ مِنَ الْكَلْبِ
(فِي إِقْعَائِهِ) فَإِنَّهُ يَكُونُ لِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ فِي الْإِقْعَاءِ مَوْقِعٌ خَاطِئٌ وَالْمَجْمُوعُ
صُورَةٌ خَاصَّةٌ مُؤَلَّفَةٌ مِنْ تِلْكَ الْمَوَاقِعِ وَكَذَلِكَ صُورَةُ جُلُوسِ الْبَدَوِيِّ عِنْدَ
الْإِصْطِلَاقِ بِالنَّارِ الْمُوقَدَةِ عَلَى الْأَرْضِ (وَ) الْمَرْكَبِ (الْعَقْلِيِّ) مِنْ وَجْهِ الشَّبهِ
(كَحِرْمَانِ الْإِنْفِاعِ بِأَبْلَغِ نَافِعٍ مَعَ تَحْمِلِ التَّعَبِ فِي اسْتِصْحَابِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى
— مِثْلُ الَّذِينَ حَمَلُوا الثَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمِثْلِ الْحَمَارِ يَحْمِلُ أَثْقَارًا —) جَمْعُ سَفَرٍ

وَأَعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ يَنْتَزِعُ مِنْ مُتَعَدِّدٍ ، فَيَقَعُ الْخَطَأُ ، لَوْ جُوبِ انتِزَاعُهُ
 مِنْ أَكْثَرٍ ، كَمَا إِذَا انْتَزَعَ مِنَ الشَّطْرِ الْأَوَّلِ مِنْ قَوْلِهِ :
 كَمَا أَبْرَقَتْ قَوْمًا عِطَاشًا غَمَامَةً فَلَمَّا رَأَوْهَا انْشَمَّتْ وَتَجَلَّتْ
 لَوْ جُوبِ انتِزَاعُهُ مِنَ الْجَمِيعِ ، فَإِنَّ الْمُرَادَ التَّشْبِيهَ بِاتِّصَالِ ابْتِدَاءِ مُطْمَعٍ
 بِانْتِهَاءِ مَيْئَسٍ . وَالتَّمَعُّدُ الْحَسَى . كَاللَّوْنِ ، وَالطَّعْمِ ، وَالرَّائِحَةِ ، فِي تَشْبِيهِ
 غَاكِهِ بِأُخْرَى ،

يَكْسِرُ السَّبْنَ وَهُوَ الْكِتَابُ فَإِنَّهُ أَمْرٌ عَقْلِي مُنْتَزِعٌ مِنْ صِدْقَةِ أُمُورٍ لِأَنَّهُ رَوْحِي
 مِنَ الْحِمَارِ فَعَلْ مَخْصُوصٌ ، هُوَ الْحَمْلُ ، وَأَنْ يَكُونَ الْمَحْمُولُ أَوْعِيَةَ الْعُلُومِ وَإِنْ
 الْحِمَارُ جَاهِلٌ بِمَا فِيهَا وَكَذَا فِي جَانِبِ الْمَشَبْهِ (وَأَعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ يَنْتَزِعُ) وَجْهُ
 الشَّبْهِ (مِنْ مُتَعَدِّدٍ فَيَقَعُ الْخَطَأُ لَوْ جُوبِ انتِزَاعُهُ مِنْ أَكْثَرٍ) مِنْ ذَلِكَ
 الْمُتَعَدِّدِ (كَمَا إِذَا انْتَزَعَ) وَجْهُ الشَّبْهِ (مِنْ الشَّطْرِ الْأَوَّلِ مِنْ قَوْلِهِ : كَمَا أَبْرَقَتْ
 قَوْمًا عِطَاشًا) فِي الْأَسَاسِ أَبْرَقَتْ لِي فَلَانَةٌ إِذَا تَحَسَّنَتْ لَكَ وَتَعَرَّضْتَ فَالْكَلَامُ
 هَهُنَا عَلَى حَذْفِ الْجَارِ وَإِصَالِ الْفِعْلِ أَيْ أَبْرَقَتْ لِقَوْمٍ عِطَاشٍ جَمَعَ عِطْشَانٍ
 (غَمَامَةً . فَلَمَّا رَأَوْهَا أَفْشَعَتْ وَتَجَلَّتْ) أَيْ تَفَرَّقَتْ وَانْكَشَفَتْ فَانْتَزَعَ
 وَجْهَ الشَّبْهِ مِنْ مَجْرَدِ قَوْلِهِ كَمَا أَبْرَقَتْ قَوْمًا عِطَاشًا غَمَامَةً خَطَأً (لَوْ جُوبِ
 انتِزَاعُهُ مِنَ الْجَمِيعِ) أَعْنَى جَمِيعِ الْبَيْتِ (فَإِنَّ الْمُرَادَ التَّشْبِيهَ) أَيْ تَشْبِيهِ الْحَالَةِ
 الْمَذْكُورَةِ فِي الْأَبْيَاتِ السَّابِقَةِ بِحَالَةِ ظَهْوَرِ غَمَامَةٍ لِلْقَوْمِ الْعِطَاشِ ، ثُمَّ تَفَرَّقِهَا
 وَانْكَشَافِهَا وَبِقَاتِمِهِمْ مُتَجِيرِينَ (بِاتِّصَالِ) أَيْ بِاعْتِبَارِ اتِّصَالِ قَالِبَاءِ هَهُنَا مِثْلِهَا
 فِي قَوْلِهِمُ التَّشْبِيهَ بِالْوَجْهِ الْعَقْلِيِّ الْأَعْمِ إِذَا الْأَمْرُ الْمَشْتَرِكُ فِيهِ هَهُنَا هُوَ اتِّصَالُ
 (ابْتِدَاءِ مُطْمَعٍ بِانْتِهَاءِ مَيْئَسٍ) وَهَذَا بِخِلَافِ التَّشْبِيهَاتِ الْمُجْتَمِعَةِ كَمَا فِي
 قَوْلِنَا زَيْدٌ كَالْأَسَدِ وَالسَّيْفِ وَالْبَحْرِ فَإِنَّ الْقَصْدَ فِيهَا إِلَى التَّشْبِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ
 مِنْ الْأُمُورِ عَلَى حِدَةٍ حَتَّى لَوْ حُذِفَ ذِكْرُ الْبَعْضِ لَمْ يَتَغَيَّرْ حَالُ الْبَاقِي فِي
 إِفَادَةِ مَعْنَاهُ بِخِلَافِ الْمَرْكَبِ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ يَخْتَلُ بِاسْقَاطِ بَعْضِ الْأُمُورِ
 وَالتَّمَعُّدُ الْحَسَى كَاللَّوْنِ وَالطَّعْمِ وَالرَّائِحَةِ تَشْبِيهِ فَاكِهِةٍ بِأُخْرَى

وَالْعَقْلُ : كَجِدَّةِ النَّظَرِ ، وَكَمَالِ الْحَذَرِ ، وَإِخْفَاءِ السَّفَادِ ، فِي تَشْبِيهِ طَائِرٍ بِالْغُرَابِ
وَالْمُخْتَلَفِ . كَحُسْنِ الطَّلَعَةِ ، وَنَبَاهَةِ الشَّانِ ، فِي تَشْبِيهِ إِنْسَانٍ بِالشَّمْسِ .
وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ يُنْتَزَعُ الشَّبَهُ مِنْ نَفْسِ التَّضَادِّ ، لِأَشْتِرَاكِ الضَّدَّيْنِ فِيهِ ،
نَحْوُ بُرْزُلِ مَنَزِلَةِ التَّنَاسُبِ بِوَاسِطَةِ تَمْلِيحِ أَوْ تَهَكُّمِ ، فَيُقَالُ لِفَجَّانٍ :
مَا أَشْبَهَهُ بِالْأَسَدِ ، وَلِلْبَخِيلِ : هُوَ حَاتِمٌ ،

(و) المتعدد (العقل كحدة النظر وكمال الحذر وإخفاء السفاد) أى زوال الكبر
على الأنثى (فى تشبيه طائر بالغراب ، (و) المتعدد (المختلف) الذى بعضه
جسمى وبعضه عقلى (كحسن الطلعة) الذى هو حسى (ونباهة الشأن) أى
شرفه واشتهاره الذى هو عقلى (فى تشبيه إنسان بالشمس) غنى المتعدد
يقصد اشتراك الطرفين فى كل من الأمور المذكورة ولا يعتمد إلى انتزاع
هيئة منها تشترك هى فيها (واعلم أنه) الضمير للشأن (قد ينتزع الشبه) أى التماثل
يقال بينهما شبهة بالتحريك أى تشابه ، والمراد به ههنا ما به التشابه أعنى وجه
الشبه (من نفس التضاد لا اشتراك الضدين فيه) أى فى التضاد لكونه
كل منهما مضادا للآخر (ثم ينزل) التضاد (منزلة التناسب بواسطة تمليح)
أى إتيان بما فيه ملاحظة وظرافة ، يقال : ملح الشاعر إذا أتى بشئ ملوح .
وقال الإمام المرزوقى فى قول الحماسى :

أَتَانِي مِنْ أَبِي أَنَسٍ وَعَبِيدٍ فَسَلِّ لَغِيْظِهِ الضَّحَاكَ جَسْمِي

إِن قَائِلَ هَذِهِ الْأَبْيَاتِ قَدْ قَصَدَ بِهَا الْهَزْءَ وَالتَّمْلِيحَ : وَأَمَّا الْإِشَارَةُ إِلَى قِصَّةِ
أَوْ مِثْلِ أَوْ شَعْرٍ فَإِنَّمَا هُوَ التَّمْلِيحُ بِتَقْدِيمِ اللَّامِ عَلَى الْمِيمِ ، وَسَيَجِيءُ ذِكْرُهُ فِي
الْحَاتِمَةِ ، وَالتَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا لِمَعْنَا وَقَعَتْ مِنْ جِهَةِ الْعَلَامَةِ الشِّيرَازِي رَحِمَهُ اللَّهُ
تَعَالَى وَهُوَ سَهْوٌ (أَوْ تَهَكُّمٌ) أَيْ سَخَرِيَّةٌ وَاسْتِهْزَاءٌ (فَيُقَالُ لِلْجَبَّانِ مَا أَشْبَهَهُ
بِالْأَسَدِ ، وَلِلْبَخِيلِ هُوَ حَاتِمٌ) كُلُّ مِنَ الْمَثَالِينِ صَالِحٌ لِلتَّمْلِيحِ وَالتَّهَكُّمِ ، وَإِنَّمَا
يُفْرَقُ بَيْنَهُمَا بِحَسَبِ الْمَقَامِ : فَإِنْ كَانَ الْقَصْدُ إِلَى مَلَاخَةٍ وَظَرَفَةٍ دُونَ

« وَأَدَاتُهُ » : الكاف ، وَكَانَ ، وَمِثْلُ ، وَمَا فِي مَعْنَاهَا ، وَالْأَصْلُ فِي نَحْوِ
الْكَافِ ، أَنْ يَلِيَهُ الْمَشَبَّهُ بِهِ ، وَقَدْ يَلِيهِ غَيْرُهُ ، نَحْوُ : وَاضْرِبْ لَهُمْ مِثْلَ
الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَا أَنْزَلْنَاهُ ،

استهزاء وسخرية بأحد فتصليح وإلا فتمكهم ، وقد سبق إلى بعض الأوهام نظراً
إلى ظاهر اللفظ أن وجه الشبه في قولنا : للجبان هو أسد ، وللبخيل هو حاتم
هو التضاد المشترك بين الطرفين باعتبار الوصفين المتضادين ، وفيه نظر ،
لأننا إذا قلنا الجبان كالأسد في التضاد : أى في كون كل منهما مضاد للآخر
لا يكون هذا من التمليح والتهمك في شيء ، كما إذا قلنا السواد كالبياض في اللونية
أو في التقابل ، ومعلوم أننا إذا أردنا التصريح بوجه الشبه في قولنا للجبان
هو أسد تمليحاً أو تهمكاً لم يأت لنا إلا أن نقول في الشجاعة . لكن الحاصل
في الجبان إنما هو ضد الشجاعة فنزلنا تضادهما منزلة القناس ، وجعلنا الجبن
بمنزلة الشجاعة على سبيل التمليح والجزء (وأداته) أى أداة التشبيه (الكاف
وكان) وقد تستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد إلى التشبيه سواء
كان الخبر جامداً أو مشتقاً نحو : كأن زيدا أخوك وكأنه قدم (ومثل وما
في معناها) مما يشتق من المماثلة والمساواة ، وما يؤدي هذا المعنى (والأصل
في نحو الكاف) أى في الكاف ونحوها كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف
كان وتمائل وتشابه (أن يليه المشبه به) لفظاً نحو زيد كالأسد أو تقديراً
نحو قوله تعالى - أو كصيب من السماء - على تقدير أو كمثل ذوى صهب
(وقد يليه) أى نحو الكاف (غيره) أى غير المشبه به (نحو) قوله تعالى
(واضرب لهم مثل الحياة كماء أنزلناه) الآية ، إذ ليس المراد تشبيه حال
الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره ، بل المراد تشبيه حالها في
تضارثها وبهجتها وما يترتبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من
الماء يكون أخضر ناصراً شديداً الخضرة ثم يبيس فتطيره الرياح كأن لم

وَقَدْ يَذْكُرُ فَعَلٌ يُبْنَىٰ عَنْهُ كَمَا فِي : عَلِمْتُ زَيْدًا أَسَدًا ، إِنْ قُرْبَ ،
وَحَسِبْتُ إِنْ بَعْدَ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ فِي الْأَغْلَبِ ، أَنْ يَمُودَ إِلَى الْمَشَبِّهِ ، وَهُوَ
بَيَانُ إِمْكَانِهِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ :

فَإِنْ تَقَى الْأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ

يَكُنْ ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ كَمَثَلِ مَاءٍ لِأَنَّ الْمَعْتَبِرَ هِيَ الْكَيْفِيَّةُ الْحَاصِلَةُ مِنْ
مُضْمُونِ الْكَلَامِ الْمَذْكُورِ بَعْدَ الْكَافِ وَاعْتِبَارَهَا مُسْتَعْنٍ عَنْ هَذَا التَّقْدِيرِ ؛
وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ التَّقْدِيرَ كَمَثَلِ مَاءٍ ؛ وَأَنْ هَذَا يَمِيلُ إِلَى الْكَافِ غَيْرِ الْمَشَبِّهِ بِهِ بِنَاءً
عَلَى أَنَّهُ مَحْذُوفٌ فَقَدْ سَهَوْنَا بَيْنَنَا لِأَنَّ الْمَشَبِّهِ بِهِ الَّذِي يَلِي الْكَافَ قَدْ يَكُونُ
مَلْفُوظًا بِهِ ، وَقَدْ يَكُونُ مَحْذُوفًا عَلَى مَا صَرَحَ بِهِ فِي الْإِبْضَاحِ (وَقَدْ يَذْكُرُ
فَعَلٌ يُبْنَىٰ عَنْهُ) أَيْ عَنِ التَّشْبِيهِ (كَمَا فِي قَوْلِهِمْ عَلِمْتُ زَيْدًا أَسَدًا إِنْ قُرْبَ)
التَّشْبِيهِ وَادْعَى كَمَا الْمِثَابَةِ لَمَّا فِي جُمْلَتِ مَنْ مَعْنَى التَّحْقِيقِ (وَحَسِبْتُ)
زَيْدًا أَسَدًا (إِنْ بَعْدَ) التَّشْبِيهِ لَمَّا فِي الْحِسَابِ مِنَ الْإِشْعَارِ بَعْدَ التَّحْقِيقِ
وَالْتَقَيْنَ ، وَفِي كَوْنِ مِثْلِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ مَنِبْثًا عَنِ التَّشْبِيهِ نَوْعِ خَفَاءٍ ، وَالْأَظْهَرُ
أَنَّ الْفِعْلَ يَلْبِىءُ عَنْ حَالِ التَّشْبِيهِ فِي الْقُرْبِ وَالْبَعْدِ (وَالْغَرَضُ مِنْهُ) أَيْ مِنْ
التَّشْبِيهِ (فِي الْأَغْلَبِ أَنْ يَمُودَ إِلَى الْمَشَبِّهِ ، وَهُوَ) أَيْ الْغَرَضُ الْعَائِدُ إِلَى الْمَشَبِّهِ
(بَيَانُ إِمْكَانِهِ) أَيْ الْمَشَبِّهِ يَعْنِي أَنَّ الْمَشَبِّهِ أَمْرٌ مُمْكِنُ الْوُجُودِ ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ
أَمْرًا غَرِيبًا يُمْكِنُ أَنْ يَخَالَفَ فِيهِ وَيَدْعَى امْتِنَاعَهُ (كَمَا فِي قَوْلِهِ :

فَإِنْ تَقَى الْأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ

لِإِنَّهُ لَمَّا ادَّعَى أَنَّ الْمَمْدُوحَ قَدْ فَاقَ النَّاسَ حَتَّى صَارَ أَصْلًا بِرَأْسِهِ وَجَنَسًا بِنَفْسِهِ
وَكَانَ هَذَا فِي الظَّاهِرِ كَالْمَمْتَنِعِ احْتِجَ لِهَذِهِ الدَّعْوَى وَبَيْنَ إِمْكَانِهِ بِأَنَّ شِبْهَ هَذِهِ
الْحَالِ بِحَالِ الْمِسْكَ الَّذِي هُوَ مِنَ الدَّمَاءِ ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَمُودُ مِنَ الدَّمَاءِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْأَوْصَافِ

أَوْحَالِهِ ، كما في تشبيه ثوبٍ بآخر في السَّوَادِ ، أَوْ مِقْدَارِهَا ، كما في تشبيهه بِالْغَرَابِ في شِدَّتِهِ ، أَوْ تَقَرُّبِهَا ، كما في تشبيه مَنْ لَا يَحْصُلُ مِنْ شَيْءٍ عَلَى طَائِلٍ بِمَنْ يَرَقُمُ عَلَى الْمَاءِ ، وَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ وَجْهُ الشَّيْءِ فِي الْمَثَبَةِ بِهِ أَتَمَّ ، وَهُوَ بِهِ أَشْهَرُ ،

الشريفة التي لا توجد في الدم، وهذا التشبيه ضمنى ومكتفى عنه لا صريح (أحواله) عطف على إمكانه . أى بيان حال المشبه بأنه على أى وصف من الأوصاف (كما في تشبيه ثوب بآخر في السواد) إذا علم السامع لون المشبه به دون المشبه (أو مقدارها) أى بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان (كما في تشبيهه) أى تشبيه الثوب الأسود (بالغراب في شدته) أى في شدة السواد (أو تقريرها) مرفوع عطفًا على بيان إمكانه : أى تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شأنه (كما في تشبيه من لا يحصل من سميح على طائل بمن يرقم على الماء) فإنك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه مالا تجده في غيره لأن الفكر بالحسيات أتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط إلف النفس بها (وهذه) أى الأغراض (الأربعة تقتضى أن يكون وجه الشبه في المشبه به أتم وهو به أشهر) أى وأن يكون المشبه به بوجه الشبه أشهر وأعرف ، وظاهر هذه العبارة أن كلا من الأربعة يقتضى الأتمية والأشهرية ، لكن التحقيق أن بيان الإمكان وبيان الحال لا يقتضيان إلا الأشهرية ليصح القياس ويتم الاحتجاج في الأول ويعلم الحال في الثانى ، وكذا بيان المقدار لا يقتضى الأتمية ، بل يقتضى أن يكون المشبه به على حد مقدار المشبه لا يزيد ولا أنقص ليتعين مقدار الشبه على ماهو عليه . وأما تقرير الحال فيقتضى الأمرين جميعا لأن النفس إلى الأتم والأشهر أميل فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية أجدر

أَوْ تَزْيِينُهُ ، كَمَا فِي تَشْبِيهِ وَجْهِ أَسْوَدَ بِمَقْلَدِ الظُّلِيِّ ، أَوْ تَشْوِيهِهِ ، كَمَا
فِي تَشْبِيهِ وَجْهِ مَجْدُورٍ بِسِلَاحَةٍ جَامِدَةٍ قَدْ نَقَرَتْهَا الدَّبْكَةُ ، أَوْ اسْتَطْرَافِهِ ،
كَمَا فِي تَشْبِيهِ فَحْمٍ فِيهِ جَمْرٌ مُوقَدٌ يَبْخُرُ مِنَ الْمِلْكِ مَوْجُهُ الذَّهَبُ ، لِإِبْرَازِهِ
فِي صُورَةِ الْمُتَمَتِّعِ عَادَةً ، وَالْإِسْطِرَافِ وَجْهَ آخَرٍ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمُشَبَّهُ
بِهِ نَادِرَ الْحُضُورِ فِي الدَّهْنِ : إِمَّا مُطْلَقًا كَمَا مَرَّ ، وَإِمَّا عِنْدَ حُضُورِ الْمُشَبَّهِ ،
كَمَا فِي قَوْلِهِ :

وَلَا زَوْرِدِيَّةٌ تَزْهُو بِزُرْقَتِهَا بَيْنَ الرِّيَاضِ عَلَى جَمْرِ الْيَوَاقِيَتِ
كَأَنَّهَا فَوْقَ قَلَامَاتٍ ضَعُفْنَ بِهَا أَوَائِلُ النَّارِ فِي أَطْرَافِ كِبَرِيَّتِ

(أَوْ تَزْيِينُهُ) مَرْفُوعٌ عَطْفًا عَلَى بَيَانِ إِسْكَانِهِ : أَيُّ تَزْيِينِ الْمُشَبَّهِ فِي عَيْنِ السَّامِعِ
(كَمَا فِي تَشْبِيهِ وَجْهِ أَسْوَدَ بِمَقْلَدِ الظُّلِيِّ ، أَوْ تَشْوِيهِهِ) أَيُّ تَقْيِيحِهِ (كَمَا فِي
تَشْبِيهِ وَجْهِ مَجْدُورٍ بِسِلَاحَةٍ جَامِدَةٍ قَدْ نَقَرَتْهَا الدَّبْكَةُ) جَمْعُ دَبْكٍ (أَوْ اسْتَطْرَافِهِ)
أَيُّ عَدِ الْمُشَبَّهِ طَرِيفًا حَدِيثًا بَدِيعًا (كَمَا فِي تَشْبِيهِ فَحْمٍ فِيهِ جَمْرٌ مُوقَدٌ يَبْخُرُ مِنَ
الْمِلْكِ مَوْجُهُ الذَّهَبُ لِإِبْرَازِهِ) أَيُّ لِمَنْسَا اسْتَطْرَفِ الْمُشَبَّهِ فِي هَذَا التَّشْبِيهِ
لِإِبْرَازِ الْمُشَبَّهِ (فِي صُورَةِ الْمُتَمَتِّعِ) الْوُقُوعُ (عَادَةً) وَكَانَ مُمْكِنًا عَقْلًا ،
وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمُتَمَتِّعَ عَادَةً مَسْتَطْرَفٌ غَرِيبٌ (وَالْإِسْطِرَافُ وَجْهَ آخَرَ)
غَيْرَ الْإِبْرَازِ فِي صُورَةِ الْمُتَمَتِّعِ عَادَةً (وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمُشَبَّهِ بِهِ نَادِرَ الْحُضُورِ
فِي الدَّهْنِ إِمَّا مُطْلَقًا كَمَا مَرَّ) فِي تَشْبِيهِ فَحْمٍ فِيهِ جَمْرٌ مُوقَدٌ (وَلِإِمَّا عِنْدَ
حُضُورِ الْمُشَبَّهِ كَمَا فِي قَوْلِهِ : وَلَا زَوْرِدِيَّةٌ) يَعْنِي الْبِنْفَسِجَ (تَزْهُو) قَالَ
الْجَوْهَرِيُّ فِي الصَّحَاحِ : زَهَى الرَّجُلُ فَهُوَ زَهْوٌ إِذَا تَكَبَّرَ ، وَفِيهِ لُغَةٌ أُخْرَى
حَكَاهَا ابْنُ دَرِيدٍ : زَهَا يَزْهُو زَهْوً (بِزُرْقَتِهَا * بَيْنَ الرِّيَاضِ عَلَى جَمْرِ الْيَوَاقِيَتِ)
يَعْنِي الْأَزْهَارَ وَالشَّفَاقَ الْحُمْرَ :

(كَأَنَّهَا فَوْقَ قَلَامَاتٍ ضَعُفْنَ بِهَا أَوَائِلُ النَّارِ فِي أَطْرَافِ كِبَرِيَّتِ)

وَقَدْ بَعُدَ إِلَى الْمُشَبَّهِ بِهِ ، وَهُوَ ضَرْبَانِ : أَحَدُهُمَا لِإِهَامٍ أَنَّهُ أَيْمٌ مِنَ
 الْمُشَبَّهِ ، وَذَلِكَ فِي التَّشْبِيهِ الْقُلُوبِ ، كَقَوْلِهِ :
 وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ وَجْهَ الْخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدِّحُ
 وَالثَّانِي بَيَانُ الْإِهَامِ بِهِ ، كَتَشْبِيهِ الْجَائِعِ وَجْهًا كَالْبَذْرِ فِي الْإِشْرَاقِ
 وَالْإِسْتِدَارَةِ بِالرَّغِيفِ ، وَيُسَمَّى هَذَا إِظْهَارَ الْمَطْلُوبِ ، هَذَا إِذَا أُرِيدَ الْخَاقُ
 النَّاقِصُ حَقِيقَةً ،

فَإِنَّ صُورَةَ اتِّصَالِ النَّارِ بِأَطْرَافِ الْكَبْرِ لَا يَنْدُرُ حُضُورَهَا فِي الذَّهْنِ نُدْرَةً
 حُضُورِ بَحْرِ مِنَ الْمَسْكِ مَوْجَهُ الذَّهَبِ لَكِنْ يَنْدُرُ حُضُورَهَا عِنْدَ حُضُورِ
 صُورَةِ الْبَنْفَسِجِ فَيَسْتَطِرِفُ بِمُشَاهَدَةِ عُنَاقٍ بَيْنَ صُورَتَيْنِ مُتَبَاعِدَتَيْنِ غَايَةِ
 الْبَعْدِ (وَقَدْ يَبْعُدُ) أَيْ الْغَرَضُ مِنَ التَّشْبِيهِ (إِلَى الْمُشَبَّهِ بِهِ ، وَهُوَ ضَرْبَانِ :
 أَحَدُهُمَا لِإِهَامٍ أَنَّهُ أَيْمٌ مِنَ الْمُشَبَّهِ) فِي وَجْهِ الشَّبِّهِ (وَذَلِكَ فِي التَّشْبِيهِ الْمَقْلُوبِ)
 لِذَلِكَ يَجْعَلُ فِيهِ النَّاقِصُ مُشَبَّهًا بِهِ قَصْدًا إِلَى ادِّعَاءِ أَنَّهُ أَكْمَلُ (كَقَوْلِهِ :
 وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ) هِيَ بَيَاضٌ فِي جَبْهَةِ الْفَرَسِ فَوْقَ لَدْرِهِمِ
 اسْتَعِيرَتْ لِبَيَاضِ الصَّبَاحِ (وَجْهَ الْخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدِّحُ) فَإِنَّهُ قَصْدُ
 لِإِهَامٍ أَنَّ وَجْهَ الْخَلِيفَةِ أَيْمٌ مِنَ الصَّبَاحِ فِي الْوُضُوحِ وَالضِّيَاءِ ، وَفِي
 قَوْلِهِ : حِينَ يُمْتَدِّحُ ، دَلَالَةٌ عَلَى اتِّصَافِ الْمَدْلُوحِ بِمَعْرِفَةِ حَقِّ الْمَادِحِ وَتَعْظِيمِ
 شَأْنِهِ عِنْدَ الْحَاضِرِينَ بِالْأَصْفَاءِ إِلَيْهِ وَالْإِرْتِيَاحِ لَهُ وَعَلَى كَمَالِهِ فِي الْكَرَمِ
 حَيْثُ يَتَصَفَّى بِالْبَشَرِ وَالطَّلَاقَةِ عِنْدَ اسْتِنَاعِ الْمَدِيحِ (وَ) الضَّرْبُ (الثَّانِي) مِنَ
 الْغَرَضِ الْعَائِدِ إِلَى الْمُشَبَّهِ بِهِ (بَيَانُ الْإِهَامِ بِهِ) أَيْ بِالْمُشَبَّهِ بِهِ (كَتَشْبِيهِ الْجَائِعِ
 وَجْهًا كَالْبَذْرِ فِي الْإِشْرَاقِ وَالْإِسْتِدَارَةِ بِالرَّغِيفِ ، وَيُسَمَّى هَذَا) أَيْ التَّشْبِيهِ
 الْمَشْتَمِلِ عَلَى هَذَا النَّوعِ مِنَ الْغَرَضِ (إِظْهَارَ الْمَطْلُوبِ : هَذَا) الَّذِي
 الَّذِي ذَكَرَ مِنْ جَعْلِ أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ مُشَبَّهًا وَالْآخَرُ مُشَبَّهًا بِهِ إِنَّمَا يَكُونُ (إِذَا
 أُرِيدَ الْخَاقُ النَّاقِصُ) فِي وَجْهِ الشَّبِّهِ (حَقِيقَةً) كَمَا فِي الْغَرَضِ الْعَائِدِ إِلَى

أَوْ أَدْعَاءُ بِالزَّائِدِ ، فَإِنْ أُرِيدَ الْجَمْعُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ فِي أَمْرٍ ، فَلَا أَحْسَنُ تَرْكُ
التَّشْبِيهِ إِلَى الْحُكْمِ بِالتَّشَابُهِ ، اخْتِرَازًا مِنْ تَرْجِيحِ أَحَدِ الْمُنْساوِيَيْنِ
كَقَوْلِهِ :

تَشَابَهَ دَمْعِي إِذْ جَرَى وَمَدَامَتِي فَمِنْ مِثْلِ مَا فِي الْكَأْسِ عَيْنِي تَسْكُبُ
فَوَاللَّهِ مَا أَدرَى أَبَا الْخَمْرِ أَسْبَلَتْ جُفُونِي أَمْ مِنْ عِبْرَتِي كُنْتُ أَشْرَبُ
وَيَجُوزُ التَّشْبِيهُ أَيْضًا ، كَتَشْبِيهِ غُرَّةِ الْفَرَسِ بِالصَّبْحِ وَعَكْسِهِ ، مَقَى

المشبه (أو ادعاء) كما في الغرض العائد إلى المشبه به (بالزائد) في وجه المشبه
«فإن أريد الجمع بين شيئين في أمر» من الأمور من غير قصد إلى كون
أحدهما ناقصا والآخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان أم لم يوجد
(فالأحسن ترك التشبيه إلى الحكم بالتشابه) ليكون كل من الشبيئين
مشبها ومشبها به (اخترازا من ترجيح أحد المتساويين) في وجه للشبه
«كقوله :

تَشَابَهَ دَمْعِي إِذْ جَرَى وَمَدَامَتِي فَمِنْ مِثْلِ مَا فِي الْكَأْسِ عَيْنِي تَسْكُبُ
«فوالله ما أدرى أبا الخمر أسبلت»

جفوني) يقال أسبل الدمع والمطر إذا هطل وأسبلت السماء قالباء في قوله «أبا الخمر»
للتعدية وليست بزائدة على ما نوهه بعضهم (أم من عبرتي كنت أشرب) «
اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ترك التشبيه إلى التشابه (ويجوز) عند إرادة
الجمع بين شيئين في أمر (التشبيه أيضا) لأنهما وإن تساويا في وجه الشبه بحسب
قصد المتكلم إلا أنه يجوز له أن يجعل أحدهما مشبها والآخر مشبها به لتعرض
من الأغراض وصحب من الأسباب مثل زيادة الاهتمام وكون الكلام فيه
«كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه» أي تشبيه الصبح بغرة الفرس (مقَى

لَرِيدَ ظَهْوَرٍ مُنِيرٍ فِي مُظْلِمٍ أَكْثَرَ مِنْهُ ، وَهُوَ بِإِفْتِيَارٍ طَرَفِيٍّ : إِمَّا تَشْبِيهُ
 مُفْرَدٍ ، وَهَذَا قِيْدٌ مُقَيَّدٌ ، كَتَشْبِيهِ الْخُلْدِ بِالْوَرْدِ ، أَوْ مُقَيَّدَانِ كَقَوْلِهِمْ
 هُوَ كَالرَّاقِمِ عَلَى الْمَاءِ . أَوْ مُخْتَلِفَانِ ، كَقَوْلِهِ : وَالشَّمْسُ كَالْمِرْآةِ وَعَكْسِهِ
 وَإِمَّا تَشْبِيَهُ مُرَكَّبٍ بِمُرَكَّبٍ ، كَمَا فِي بَيْتِ بَشَّارٍ ، وَإِمَّا تَشْبِيَهُ مُفْرَدٍ بِمُرَكَّبٍ
 كَمَا مَرَّ فِي تَشْبِيهِ الشَّقِيقِ ،

لَرِيدَ ظَهْوَرٍ مُنِيرٍ فِي مُظْلِمٍ أَكْثَرَ مِنْهُ (أَيْ مِنْ ذَلِكَ الْمُنِيرِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَى
 اللَّبَاطَةِ فِي وَصْفِ غُرَةِ الْفَرَسِ بِالضِّيَاءِ وَالْإِنْبَسَاطِ وَفِرَاطِ النَّلَاقِ وَنَحْوِ ذَلِكَ
 لِإِذْ لَوْ قَصِدَ ذَلِكَ لَوَجِبَ جَعْلُ الْغُرَةِ مِثْلَهَا وَالصَّبْحُ مِثْلَهَا بِهِ (وَهُوَ) أَيْ التَّشْبِيهِ
 (بِإِعْتِبَارِ طَرَفِيٍّ) الْمِثْلُ وَالْمِثْلُ بِهِ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ لِأَنَّهُ (إِمَّا تَشْبِيَهُ مُفْرَدٍ بِمُفْرَدٍ
 وَهَذَا أَيْ الْمُفْرَدَانِ) غَيْرِ مُقَيَّدَيْنِ كَتَشْبِيهِ الْخُلْدِ بِالْوَرْدِ ، أَوْ مُقَيَّدَانِ كَقَوْلِهِمْ
 لَمْ يَلْحَقْ لَا يَحْصُلُ مِنْ سَعْيِهِ عَلَى طَائِلٍ (هُوَ كَالرَّاقِمِ عَلَى الْمَاءِ) فَالْمِثْلُ هُوَ السَّاعِي
 الْمَقِيدُ بَأَنَ لَا يَحْصُلُ مِنْ سَعْيِهِ عَلَى شَيْءٍ وَالْمِثْلُ بِهِ هُوَ الرَّاقِمُ الْمَقِيدُ بِكَوْنِ رَقَبِهِ
 عَلَى الْمَاءِ لِأَنَّ وَجْهَ الْمِثْلِ هُوَ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَعَدَمِهِ وَهُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى
 أَحَدِهِمَا هَذَيْنِ الْقَيْدَيْنِ (أَوْ مُخْتَلِفَانِ) أَيْ أَحَدُهُمَا مُقَيَّدٌ وَالْآخَرُ غَيْرُ مُقَيَّدٍ
 (كَقَوْلِهِ : وَالشَّمْسُ كَالْمِرْآةِ) فِي كَفِّ الْأَشْلِ ، فَالْمِثْلُ بِهِ أَعْنَى الْمِرْآةَ مُقَيَّدٌ بِكَوْنِهِ
 فِي كَفِّ الْأَشْلِ بِخِلَافِ الْمِثْلِ أَعْنَى الشَّمْسِ (وَعَكْسُهُ) أَيْ تَشْبِيَهُ الْمِرْآةِ فِي
 كَفِّ الْأَشْلِ بِالشَّمْسِ فَالْمِثْلُ مُقَيَّدٌ دُونَ الْمِثْلِ بِهِ (وَإِمَّا تَشْبِيَهُ مُرَكَّبٍ
 بِمُرَكَّبٍ) بَأَنَ يَكُونُ كُلٌّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ كَيْفِيَّةً حَاصِلَةً مِنْ مَجْمُوعِ أَشْيَاءٍ قَدْ تَضَامَتِ
 وَتَلَاصَقَتْ حَتَّى عَادَتْ شَيْئًا وَاحِدًا (كَمَا فِي بَيْتِ بَشَّارٍ) :

• كَانَ مِثَارُ النَّعَقِ فَوْقَ رَعْوَسِنَا • وَأَسْيَافُنَا • عَلَى مَا مَنِقَ تَقْرِيرُهُ (وَإِمَّا
 تَشْبِيَهُ مُفْرَدٍ بِمُرَكَّبٍ كَمَا مَرَّ فِي تَشْبِيهِ الشَّقِيقِ) وَهُوَ مُفْرَدٌ بِإِعْلَامِ يَاقُوتَ نَشْرَنِ
 عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبَرْجَدٍ وَهُوَ مُرَكَّبٌ مِنْ عِدَّةِ أُمُورَ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمُرَكَّبِ

وَلَمَّا تَشَبَّهَ مُرَكَّبٌ بِمُفْرَدٍ ، كَقَوْلِهِ :

يَا صَاحِبِي تَقْصِيًا نَظْرَيْنِ كَمَا تَرَيَا وَجْهَ الْأَرْضِ كَيْفَ تَصُورُ
تَرَيَا نَهَارًا مُشْمِسًا قَدْ شَابَهُ زَهْرُ الرَّبَى فَكَأَنَّمَا هُوَ مُقْمَرٌ
وَأَيْضًا إِنْ تَمَدَّدَ طَرَفَاهُ ، فَلَمَّا مَلْفُوفٌ كَقَوْلِهِ :

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي
أَوْ مَفْرُوقٌ

والمفرد المقيد أحوج شيء إلى التأمل فكثيرا ما يقع الالتباس (ولما تشبه)
مركب بمفرد كقوله : يا صاحبي تقصيا نظريكما (في الأساس تقصيته
أى بلغت أقصاه أى اجتهدا في النظر وابلغا أقصى نظريكما .

(تريا وجوه الأرض كيف تصور) أى تصور حذفت التاء يقال
صوره الله صورة حسنة فتصور (تريا نهارا مشمساً) أى ذا شمس لم يستره
غيم (قد شابه) أى حالطه (زهر الربا) خصها لأنها أنضر وأشد خضرة ولأنها
المقصود بالنظر (فكأنا هو) أى ذلك النهار المشمس الموصوف (مقمر)
أى ليل ذو قمر لأن الأزهار باخضرارها قد نقصت من ضوء الشمس حتى
صار يضرب إلى السواد فالشبه مركب والمشبه به مفرد وهو القمر
(وأيضاً) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو أنه (إن تعدد طرفاه فلما
ملفوف) وهو أن يؤتى أولاً بالمشبهات على طريق العطف أو غيره ثم بالمشبه
بها كذلك (كقوله) في صفة العناب بكثرة اصطيد الطيور (كأن قلوب
الطير رطبا) بعضها (ويابسا) بعضها (لدى وكرها العناب والحشف) هو أردأ
التمر (البالي) شبه الرطب الطرى من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق
منها بالحشف البالي ، إذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد
تشبيهها إلا أنه ذكر أولاً المشبهين ثم المشبه بهما على الترتيب (أو مفروق)

كَقَوْلِهِ :

النَّشْرُ مِنْكَ وَالْوُجُوهُ دَنَا نِيرٌ وَأَطْرَافُ الْأَكْفِ عَمٌ

وَأِنْ تَعَدَّدَ طَرَفُهُ الْأَوَّلُ فَتَشْبِيهِهُ التَّسْوِيَةُ ، كَقَوْلِهِ :

صُدْغُ الْحَبِيبِ وَحَالِي كَلَاهُمَا ، كَاللَّيَالِي

وَأِنْ تَعَدَّدَ طَرَفُهُ الثَّانِي فَتَشْبِيهِهُ الْجَمْعُ كَقَوْلِهِ :

كَأَنَّمَا يَنْبِسُ عَنْ لَوْلُو مُنْضَدٍ أَوْ بَرْدٍ أَوْ أَقَاحٍ

وَبِإِعْتِبَارِ وَجْهِهِ : إِمَّا تَمْثِيلٌ ، وَهُوَ مَا وَجْهُهُ مُنْتَزِعٌ مِنْ مُتَعَدِّدٍ كَمَا مَرَّ ،

وَقِيدَهُ السَّكَاتِي بِكَوْنِهِ غَيْرَ حَقِيقِيٍّ ،

وهو أن يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر (كقوله : النشر) أى الطيب

والرائحة (مسك والوجوه دنا نير وأطراف الأكف) وروى أطراف البنان

(عَم) هو شجر أحمرلين (وإن تعدد طرفه الأول) يعنى المشبه دون الثانى

(فتشبيه التسوية كقوله :

صدغ الحبيب وحالى كلاهما كالليالى

وإن تعدد طرفه الثانى) يعنى المشبه به دون الأول (فتشبيه الجمع كقوله) :

بات ندبما لى حتى الصباح أغيد مجدول مكان الوشاح

(كأنما يبسم) ذلك الأغيد : أى الناعم البدن (عن لؤلؤ منضد) أى منظم

(أو برد) هو حب الغمام (أو أقاح) جمع أقحوان وهو ورد له نور شبه

ثغره بثلاثة أشياء (وباعتبار وجهه) عطف على قوله باعتبار الطرفين (إما تمثيل

وهو ما) أى التشبيه الذى (وجهه) وصف (منتزع من متعدد) أى أمرين

أو أمور (كما مر) من تشبيه الثريا وتشبيه مثار النقع مع الأسياف وتشبيه

الشمس بالمرآة فى كف الأشل وغير ذلك (وقيدته) أى المنتزع من متعدد

(السكاكى بكونه غير حقيقى) حيث قال : التشبيه متى كان وجهه وصفا غير

كَمَا فِي تَشْبِيهِ مَثَلِ الْيَهُودِ بِمَثَلِ الْحَمَارِ ، وَإِمَامًا غَيْرُ تَمَثِيلٍ وَهُوَ مِثْلَانِهِ ،
وَأَيْضًا إِمَامًا مُجْتَمِلٌ ، وَهُوَ مَا لَمْ يُذَكَّرْ وَجْهُهُ ، فَتَنُهُ ظَاهِرٌ يَفْهَمُهُ كُلُّ أَحَدٍ
نَحْوُ : زَيْدٌ أَسَدٌ ، وَمِنْهُ خَفِيَ لَا يَذَرُكَهُ إِلَّا الْخَاصَّةُ ، كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ : هُمْ
كَالْحَلَقَةِ الْمَفْرَغَةِ لَا يَذَرِي أَبْنَى طَرَفَاهَا : أَيْ هُمْ مُتَنَاسِبُونَ فِي الشَّرَفِ ،
أَيْ كَمَا أَنَّهَا مُتَنَاسِبَةٌ الْأَجْزَاءُ فِي الصُّورَةِ .

بحقيقى وكان منزعا من عدة أمور خص باسم التمثيل (كما) مر (فى تشبيه مثل
اليهود بمثل الحمار) فإن وجهه الشبه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع
الكد والتعب فى استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقى بل
هو عائد إلى التوهم (وإما غير تمثيل وهو بخلافه) أى بخلاف التمثيل يعنى
مالا يكون وجهه منزعا من متعدد ، وعند السكاكى ما لا يكون منزعا من
متعدد أو لا يكون وهما واعتباريا بل يكون حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود
المنور تمثيل عند الجمهور دون السكاكى (وأيضاً) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار
وجهه وهو أنه (إما مجمل ، وهو ما لم يذكر وجهه ، فتنه) أى فن المجمل (ما هو
ظاهر) وجهه ، أو فن الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر (يفهمه كل أحد)
عمن له مدخل فى ذلك (نحو زيد أسد ، ومنه خفى لا يدركه إلا الخاصة كقول
بعضهم) ذكر الشيخ عبد القاهر أنه قول من وصف بنى المهلب للحجاج
لماسأل عنهم ، وذكر جارية الله أنه قول الأمازيغ فاطمة بنت الخرشب ،
وذلك أنها سئلت عن بنينا أيهم أفضل فقالت عمارة لابل فلان لابل فلان
ثم قالت شكلكم إن كنت أعلم أيهم أفضل (هم كالحلقة المفرغة لا يدري ابن
طرفاها : أى هم متناسبون فى الشرف) يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم
أفضل منه (أى كما أنها) أى الحلقة المفرغة (متناسبة الأجزاء فى الصورة) يمتنع
تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة

وَأَيْضًا مِنْهُ مَا لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ وَصَفُ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ وَمِنْهُ مَا ذُكِرَ فِيهِ
وَصَفُ الْمُشَبَّهِ بِهِ وَحْدَهُ، وَمِنْهُ مَا ذُكِرَ فِيهِ وَصَفُهُمَا، كَقَوْلِهِ :

صَدَفْتُ عَنْهُ وَلَمْ تَصْدِفْ مَوَاهِبُهُ عَنِّي وَعَاوَدُهُ ظَنِّي فَلَمْ يَنْجِبْ
كَالْغَيْثِ إِنْ جِئْتَهُ وَافَاكَ رَيْقُهُ وَإِنْ تَرَحَّلْتَ عَنْهُ لَجَّ فِي الطَّلَبِ
وَمَا مُفْصَلٌ، وَهُوَ مَا ذُكِرَ وَجْهُهُ، كَقَوْلِهِ :

وَتَنَزَّرُهُ فِي صَفَاءٍ وَأَدْمَعِي كَاللَّالِي

(وَأَيْضًا مِنْهُ) أى من المجمل وقوله منه دون أن يقول وأيضًا إما كذا وإما
كلنا إشعار بأن هذا من تقسيات المجمل لا من تقسيات مطلق التشبيه أى
ومن المجمل (ما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين) يعنى الوصف الذى
يكون فيه إيماء إلى وجه الشبه نحو زيدا أمد (ومنه) أى المجمل (ما ذكر
فيه وصف المشبه به وحده) أى الوصف المشعر بوجه الشبه كقوله : هم
كالخلة المفرغة لا يدرى أين طرفاها (ومنه ما ذكر فيه وصفهما) أى المشبه
والمشبه به كليهما (كقوله : صدف عنه) أى أعرضت عنه (ولم تصدف
مواهبه • عنى وعأوده ظنى فلم ينجب : كالغيث إن جئته وافاك) أى أنك
(ريقه) يقال فعله فى روق شبابه وريقه : أى أوله وأصابه ريق المطر ،
وريق كل شيء أفصله (وإن ترحلت عنه لج في الطلب) وصف
المشبه أعنى المدح بأن عطاياه فائضة عليه أعرض أو لم يعرض وكذا
وصف المشبه به أعنى الغيث بأنه يصيبك إن جئته أو ترحلت عنه
والوصفان مشعران بوجه الشبه أعنى الافاضة فى حالتى الطلب وعدمه وحالتى
الإقبال عليه والإعراض عنه (وإما مفصل) عطف قوله على إما مجمل
(وهو ما ذكر وجهه : كقوله :

وَتَنَزَّرُهُ فِي صَفَاءٍ وَأَدْمَعِي كَاللَّالِي

وَقَدْ يُتَسَامَعُ بِذِكْرِ مَا يَسْتَتَبِعُهُ مَكَاتُهُ، كَقَوْلِهِمْ لِلْكَلَامِ الْفَصِيحِ،
هُوَ كَالْعَسَلِ فِي الْحَلَاوَةِ، فَإِنَّ الْجَامِعَ فِيهِ لَازِمُهُا، وَهُوَ مِثْلُ الطَّبْعِ،
وَأَيْضًا إِمَّا قَرِيبٌ مُبْتَدَلٌ، وَهُوَ مَا يُنْتَقَلُ فِيهِ مِنَ الْمَشَبِّهِ إِلَى الشَّبَهَةِ بِهِ مِنْ غَيْرِ
تَدْقِيقِ نَظَرٍ، لِظُهُورِ وَجْهِهِ فِي بَادِي الرَّأْيِ، لِكَوْنِهِ أَمْرًا جُجَلِيًّا، فَإِنَّ الْجُمْلَةَ
أَسْبَقَ إِلَى النَّفْسِ، أَوْ قَلِيلَ التَّفْصِيلِ مَعَ غَلَبَةِ حُضُورِ الْمَشَبِّهِ بِهِ فِي الذَّهْنِ،
إِمَّا عِنْدَ حُضُورِ الْمَشَبِّهِ لِقُرْبِ الْمُنَاسَبَةِ، كَنَشَبِ الْجُرَّةِ الصَّغِيرَةِ بِالْكُوزِ
فِي الْمِقْدَارِ وَالشَّكْلِ،

وقد يتسامع بذكر ما يستتبعه مكانه (أى بأن يذكر مكان وجه الشبه
ما يستلزمه أى يكون وجه الشبه تابعا له لازما فى الجملة) كقولهم للكلام
الفصيح : هو كالعسل فى الحلاوة فإن الجامع فيه لازمها (أى وجه الشبه فى هذا
التشبيه لازم الحلاوة (وهو ميل الطبع) لأنه المشترك بين العسل والكلام
لا الحلاوة نفسها التى هى من خواص المطعومات (وأيضاً) تقسيم ثالث للتشبيه
باعتبار وجهه وهو أنه (إما قريب مبتدل ، وهو ما ينتقل فيه من المشبه إلى
المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه فى بادية رأى) أى فى ظاهره إذا
جعلته من بدا الأمر يبدو إذا ظهر ، وإن جعلته مهموزاً من بدأ فعناه فى أول
الرأى وظهور وجهه فى بادية رأى يكون لأمرين إما (لكونه أمراً جلياً)
لا تفصيل فيه (فإن الجملة أسبق إلى النفس) من التفصيل ألا ترى أن إدراك
الإنسان من حيث إنه شئ أو جسم أو حيوان أسهل وأقدم من إدراكه من
حيث إنه جسم تام حساس متحرك بالإرادة ناطق (أو) لكون وجه الشبه
(قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به فى الذهن ، إما عند حضور المشبه
لقرب المناسبة) بين المشبه والمشبه به إذ لا يخفى أن الشئ مع ما يناسبه أسهل
حضوراً منه مع ما لا يناسبه (كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز فى المقدار
والشكل) فإنه قد اعتبر فى وجه الشبه تفصيل ما ، أعنى المقدار والشكل

أو مطلقاً، لتكرره على الحس، كالشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة، لمعارضة كل من القرب والتفصيل، وإما بعيد غريب وهو بخلافه، لمدم الظهور، إما لكثرة التفصيل كقوله: والشمس كالمرآة أو ندور حضور المشبه به، إما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر،

إلا أن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة في الذهن (أو مطلقاً) عطف على قوله عند حضور المشبه ثم غلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقاً تكون (لتكرره) أي المشبه به (على الحس) فإن التكرار على الحس كصورة القمر غير منخسف أسهل حضوراً مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفاً (كالشمس) أي كتشبيه الشمس (بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة) فإن في وجهه شبه تفصيلاً ما لكن المشبه به أعنى المرأة غالب الحضور في الذهن مطلقاً (لمعارضة كل من القرب) والتكرار (والتفصيل) أي إنما كانت قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة أو التكرار على الحس سبباً لظهوره المؤدى إلى الابتذال مع أن التفصيل من أسباب الغرابة لأن قرب المناسبة في الصورة الأولى أو التكرار على الحس في الثانية يعارض كل منهما التفصيل بواسطة اقتضائهما سرعة الانتقال من المشبه إلى المشبه به فيصير وجه الشبه كأنه أمر جلي لا تفصيل فيه فيصير سبباً للابتذال (وإما بعيد غريب) عطف على قوله ! قريب مبتذل (وهو بخلافه) أي ما لا ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به إلا بعد فكر وتدقيق نظر (لعدم الظهور) أي لخباء وجهه في بادي الرأي وذلك أعنى عدم الظهور (إما لكثرة التفصيل كقوله: والشمس كالمرآة) في كف الأشمل فإن وجه الشبه فيه من التفصيل ما قد سبق ولذا لا يقع في نفس الرائي للمرأة الدائمة الاضطراب إلا بعد أن يستأنف تأملاً ويكون في نظره متمهلاً (أو ندور) أي أو لندور (حضور المشبه به إما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر)

وَأَمَّا مُطْلَقًا لِيَكُونَ وَهْمًا ، أَوْ مُرَكَّبًا خَيَالِيًا ، أَوْ عَقْلِيًّا كَمَا مَرَّ أَوْ لِقَلَّةِ
تَكَرُّرِهِ عَلَى الْحَسِّ ، كَقَوْلِهِ : وَالشَّمْسُ كَالْمِرْآةِ ، فَالْغَرَابَةُ فِيهِ مِنْ وَجْهَيْنِ ،
وَالْمُرَادُ بِالتَّفْصِيلِ أَنْ تَنْظُرَ فِي أَكْثَرِ مِنْ وَصْفٍ ، وَيَقَعُ عَلَى وَجْهِهِ ، أَعْرِفَهَا
أَنْ تَأْخُذَ بَعْضًا وَتَدَعِ بَعْضًا ، كَمَا فِي قَوْلِهِ : حَمَلْتُ رُدَيْنِيًّا . . .

في تشبيهه البنفسج بنار الكبريت (وإما مطلقا) عطف على إما عند حضور
المشبه : أى وندور حضور المشبه به مطلقا يكون (لكونه وهما)
كأنياب الأغوال (أو مركبا خياليا) كإسلام ياقوت نشرن على رماح
من زبرجد (أو) مركبا (عقليا) كمثل الحمار يحمل أسفارا وقوله
(كما مر) إشارة إلى الأمثلة التي ذكرناها آنفا (أو لقلة تكرره) أى
المشبه به (على الحس كقوله : والشمس كالمرآة) في كف الأشل
فإن الرجل ربما ينقضى عمره ولا يتفق له أن يرى مرآة في يد الأشل
(فالغرابية فيه) أى في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل (من وجهين)
أحدهما كثرة التفصيل في وجه المشبه ، والثاني قلة التكرار على الحس . فإن
قلت كيف يكون ندرة حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه المشبه . قلت
لأنه فرع الطرفين والجامع المشترك الذى بينهما إنما يطلب بعد حضور
للطرفين فإذا ندر حضورهما ندر التفات الذهن إلى ما يجمعهما ويصلح
سببا للتشبيه بينهما (والمراد بالتفصيل أن تنظر في أكثر من وصف) واحد
لشيء واحد أو أكثر بمعنى أن يعتبر في الأوصاف وجودها أو عدمها أو
وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في أمر واحد أو أمرين أو ثلاثة
أو أكثر فلذا قال (ويقع) أى التفصيل (على وجوه) كثيرة (أعرفها أن
تأخذ بعضها) من الأوصاف (وتدع بعضها) أى تعتبر وجود بعضها وعدم
بعضها (كما في قوله : حملت ردينيا) يعنى رجسا منسوبا إلى ردينة

... كَأَنَّ سِنَانَهُ سَنَا لَهَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِدُخَانِ

وَأَنْ تَعْتَمِدَ الْجَمِيعَ كَأَمْرٍ مِنْ تَشْبِيهِ الثَّرْيَا ، وَكُلَّمَا كَانَ التَّرَكِيبُ مِنْ
أَشْيَاءٍ أَكْثَرَ كَانَ التَّشْبِيهُ أَبْعَدَ ، وَالتَّبْلِغُ مَا كَانَ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ لِفَرَاغِهِ
وَلِأَنَّ نَيْلَ الشَّيْءِ بَعْدَ طَلَبِهِ أَلْذَّ ، وَقَدْ يُتَصَرَّفُ فِي الْقَرِيبِ بِمَا يَجْعَلُهُ غَرِيبًا ،
كَقَوْلِهِ :

لَمْ تَلَقَ هَذَا الْوَجْهَ شَمْسُ نَهَارِنَا إِلَّا بِوَجْهِ لَيْسَ فِيهِ حَيَاءٌ

(كَأَنَّ سِنَانَهُ = سَنَا لَهَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِدُخَانِ) فاعتبر في اللمب الشكل واللون
واللمعان وترك الاتصال بالدخان ونفاه (وَأَنْ تَعْتَمِدَ الْجَمِيعَ كَمَا مَرَّ فِي تَشْبِيهِ
الثَّرْيَا) بعقود الملاحية المنورة باعتبار اللون والشكل وغير ذلك (وَكُلَّمَا
كَانَ التَّرَكِيبُ) خياليا كان أو عقليا (مِنْ أُمُورٍ أَكْثَرَ كَانَ التَّشْبِيهُ أَبْعَدَ)
لِكَوْنِ تَفَاصِيلِهِ أَكْثَرَ (وَ) التَّشْبِيهِ (الْبَلِغُ مَا كَانَ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ)
أَيُّ مِنَ الْبَعِيدِ الْغَرِيبِ دُونَ الْقَرِيبِ الْمُبْتَدَلِ (لِفَرَاغِهِ) أَيُّ لِكَوْنِ هَذَا
الضَّرْبِ غَرِيبًا غَيْرَ مُبْتَدَلٍ (وَلِأَنَّ نَيْلَ الشَّيْءِ بَعْدَ طَلَبِهِ أَلْذَّ) وَمَوْقِعُهُ
فِي النَّفْسِ أَلْطَفُ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ الْبَعِيدُ الْغَرِيبُ بَلِغًا حَسَنًا إِذَا
كَانَ مَشَبَّهًا لَطْفِ الْمَعْنَى وَدَقَّتْهُ أَوْ تَرْتِيبَ بَعْضِ الْمَعَانِي عَلَى الْبَعْضِ
وَبِنَاءِ ثَانٍ عَلَى أَوَّلٍ وَرَدَ تَالٍ إِلَى سَابِقٍ فَيَحْتَاجُ إِلَى نَظَرٍ وَتَأَمُّلٍ (وَقَدْ
يُتَصَرَّفُ فِي) التَّشْبِيهِ (الْقَرِيبِ) الْمُبْتَدَلِ (بِمَا يَجْعَلُهُ غَرِيبًا) وَيُخْرِجُهُ
عَنِ الْإِبْتِدَالِ (كَقَوْلِهِ :

لَمْ تَلَقَ هَذَا الْوَجْهَ شَمْسُ نَهَارِنَا إِلَّا بِوَجْهِ لَيْسَ فِيهِ حَيَاءٌ

فَتَشْبِيهِ الْوَجْهِ بِالشَّمْسِ مُبْتَدَلٌ إِلَّا أَنْ حَدِيثَ الْحَيَاءِ وَمَافِيهِ الدَّقَّةُ وَالْخَفَاءُ
أَخْرَجَهُ إِلَى الْغَرَابَةِ ، وَقَوْلُهُ لَمْ تَلَقَ إِنْ كَانَ مِنْ لَقَبِهِ بِمَعْنَى أَبْصَرْتَهُ فَالتَّشْبِيهِ
مُسَكَّنٌ غَيْرُ مُصْرَحٍ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ لَقَبِهِ بِمَعْنَى قَابِلْتَهُ وَعَارَضْتَهُ فَهُوَ فِعْلٌ بِنَيْيٍ

وقوله :

عَزَمَاتُهُ مِثْلُ النُّجُومِ ثَوَاقِبًا لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلثَّاقِبَاتِ أَفْوَلٌ
وَيُسَمَّى هَذَا التَّشْبِيهَ الْمَشْرُوطَ . وَبِاعْتِبَارِ أَدَاتِهِ ، إِنَّمَا مُؤَكَّدٌ ، وَهُوَ
مَاحْذَفَتِ أَدَاتُهُ مِثْلُ : وَهِيَ تَمَرُّ مَرَّ السَّحَابِ ، وَمِنْهُ نَحْوُ قَوْلِهِ :
وَالرَّيْحُ تَعَبَثَ بِالْغُصُونِ وَقَدْ جَرَى ذَهَبُ الْأَصِيلِ عَلَى لَجَيْنِ لِلْمَاءِ

عن التشبيه : أى لم تقابله فى الحسن والبهاء إلا بوجه ليس فيه حياة (وقوله :
عزماته مثل النجوم ثواقباً) أى لوامعاً (لو لم يكن للثاقبات أفول) فتشبيه
العزم بالنجم مبتذل إلا أن اشتراط عدم الأفول أخرجه إلى الغرابة
(ويسمى) مثل (هذا) التشبيه (التشبيه المشروط) لتقييد المشبه أو التشبه به
أو كليهما بشرط وجودى أو عدمى يدل عليه بصريح اللفظ أو بسياق الكلام
(وباعتبار) أى والتشبيه باعتبار (أداته إما مؤكد ، وهو ماحذفت أداته
مثل - وهى تمرمر السحاب -) أى مثل مر السحاب (ومنه) أى ومن المؤكد
ما أضيف المشبه به إلى المشبه بعد حذف الأداة (نحو قوله : والريح تعبت
بالغصون) أى تميلها إلى الأطراف والجوانب (وقد جرى . ذهب الأصيل)
هو الوقت بعد العصر إلى الغروب يعد من الأوقات الطيبة كالسحر ويوصف
بالصفرة كقوله :

ورب نهار للفراق أصيله ووجهى كلا لونيها متناسب

فذهب الأصيل صفوته وشعاع الشمس فيه (على لجين الماء) أى على ماء
كاللجين : أى الفضة فى الصفاء والبياض فهذا تشبيه مؤكد ، ومن الناس من لم
يميز بين لجين الكلام ولجينه ولم يعرف هجانه من هجينه حتى ذهب بعضهم
إلى أن اللجين إنما هو بفتح اللام وكسر الجيم : يعنى الورق الذى يسقط
من الشجر وقد شبه به وجه الماء ، وبعضهم إلى أن الأصيل هو الشجر الذى
له أصل وعروق وذهبه ورقه الذى اصفر يبرد الخريف وسقط منه على

أَوْ مُرْسَلٌ وَهُوَ بِخِلَافِهِ كَأَمْرٌ . وَبِاعْتِبَارِ الْغَرَضِ ، إِمَّا مَقْبُولٌ ، وَهُوَ
الْوَاقِفُ بِإِفَادَتِهِ ، كَانَ يَكُونُ الْمَشَبَّهُ بِهِ أَعْرَفَ شَيْءٍ بِوَجْهِ الشَّبهِ فِي بَيَانِ الْحَالِ
أَوْ أَتَمَّ شَيْءٍ فِيهِ فِي إِحْطَاكِ النَّاقِصِ بِالْكَامِلِ ، أَوْ مُسَلَّمُ الْحُكْمِ فِيهِ مَعْرُوفَةٌ
عِنْدَ الْمُخَاطَبِ فِي بَيَانِ الْإِمْكَانِ ، أَوْ مُرَدُّودٌ ، وَهُوَ بِخِلَافِهِ .

خاتمة

وجه الماء وفساد هذين الوجهين غنى عن البيان (أو مرسل) عطف على
إما مؤكد (وهو بخلافه) أى ماذكر أداته فصار مرسلا من التأكيد
للمستفاد من حذف الأداة المشعر بحسب الظاهر بأن المشبه عين المشبه به
(كما مر) من الأمثلة المذكورة فيها أداة التشبيه (و) التشبيه (باعتبار الغرض
إما مقبول ، وهو الوافى بإفادته) أى إفادة الغرض (كأن يكون المشبه به
أعرف شىء بوجه الشبه فى بيان الحال ، أو) كأن يكون المشبه به (أتم
فىء فيه) أى فى وجه التشبيه (فى إحقاق الناقص بالكمال أو) كأن يكون
المشبه به (مسلم الحكم فيه) أى فى وجه التشبيه (معروفة عند المخاطب فى
بيان الإمكان ، أو مردود) عطف على مقبول (وهو بخلافه) أى ما يكون
قاصرا عن إفادة الغرض بأن لا يكون على شرط المقبول كما سبق ذكره :

خاتمة

فى تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف فى المبالغة باعتبار ذكر
الأركان وتركها ، وقد سبق أن الأركان أربعة والمشبه به مذكور قطعا ، فالمشبه
إما مذكور أو محذوف ، وعلى التقديرين فوجه الشبه إما مذكور أو محذوف ،
وعلى التقادير الأربعة فالأداة إما مذكورة أو محذوفة تصوير ثمانية

وَأَعْلَى مَرَاتِبِ النَّسْبَةِ فِي قُوَّةِ الْمُبَالَغَةِ بِإِعْتِبَارِ أَرْكَانِهِ كُلِّهَا أَوْ بَعْضِهَا :
حَذْفُ وَجْهِهِ وَأَدَاتِهِ قَطْ ، أَوْ مَعَ حَذْفِ الْمَشْبَةِ ، نَحْوَ حَذْفِ أَحَدِهَا كَذَلِكَ ،
وَلَا قُوَّةَ لِغَيْرِهَا .

(وأعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة) إذا كان اختلاف المراتب وتعددتها
(باعتبار) ذكر (أركانه) أى أركان التشبيه (كلها أو بعضها) أى بعض الأركان ،
فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه مسوق الكلام لأن أعلى المراتب إنما
يكون بالنظر إلى عدة مراتب مختلفة ، وإنما قيد بذلك لأن اختلاف المراتب
قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به نحو زيد كالأسد وزيد كالذئب في الشجاعة ،
وقد يكون باختلاف الأداة نحو زيد كالأسد وكأن زيدا الأسد ، وقد
يكون باعتبار ذكر الأركان كلها أو بعضها بأنه إذا ذكر الجميع فهو أدنى
المراتب وإن حذف الوجه والأداة فأعلاها وإلا فتوسط ، وقد توهم
بعضهم أن قوله باعتبار متعلق بقوله بقوة المبالغة فاعترض بأنه لا قوة للمبالغة
عند ذكر جميع الأركان ، فالأعلى (حذف وجهه وأداته فقط) أى بدون حذف
المشبه نحو زيد أسد (أو مع حذف المشبه) نحو أسد في مقام الإخبار عن
زيد (ثم) الأعلى بعد هذه المرتبة (حذف أحدهما) أى وجهه أو أداته
(كذلك) أى فقط أو مع حذف المشبه نحو زيد كالأسد ونحو كالأسد عند
الإخبار عن زيد ونحو زيد أسد في الشجاعة ونحو أسد في الشجاعة عند الإخبار
عن زيد (ولا قوة لغيرهما) وهما الاثنان الباقيان أعنى ذكر الأداة والوجه
جميعا إما مع ذكر المشبه أو بدونه نحو زيد كالأسد في الشجاعة أو
كالأسد في الشجاعة خبرا عن زيد ، وبيان ذلك أن القوة إما بعموم وجه
الشبه ظاهرا أو بحمل المشبه به على المشبه بأنه هو هو فما اشتمل على الوجهين
جميعا فهو في غاية القوة وما خلا عنهما فلا قوة له وما اشتمل على أحدهما فقط
فهو متوسط ، والله أعلم .

الحقيقة والمجاز

وَقَدْ يُقَيَّدَانِ بِاللُّغَوِيَّيْنِ . الْحَقِيقَةُ : الْكَلِمَةُ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِيهَا وَضِعَتْ لَهُ
فِي أَصْطِلَاحِ النَّخَاطِبِ ،

الحقيقة والمجاز

هذا هو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان : أى هذا بحث الحقيقة والمجاز ،
والمقصود الأصلي بالنظر إلى علم البيان هو المجاز إذ به يتأق اختلاف الطرق
دون الحقيقة إلا أنها لما كانت كالأصل للمجاز إذ الاستعمال فى غير ما وضع
له فرع الاستعمال فيما وضع له جرت العادة بالبحث عن الحقيقة أولا (وقد
يقيدان باللغويين) لتمييزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما فى الإسناد ،
والأكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم أنه مقابل للشرعى والعرفى (والحقيقة)
فى الأصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء إذا ثبت أو بمعنى مفعول من
حققته إذا أثبتته نقل إلى الكلمة الثابتة أو المثبتة فى مكانها الأصلي والناء فيها
للتقل من الوصفية إلى الاسمىة ، وهى فى الاصطلاح (الكلمة المستعملة فيما)
أى فى معنى (وضعت) تلك الكلمة (له فى اصطلاح النخاطب) أى وضعت
له فى اصطلاح به يقع التخاطب بالكلام المشتمل على تلك الكلمة فالظرف
أعنى فى اصطلاح متعلق بقوله وضعت وتعلقه بالمستعملة على ما توهمه البعض
بما لا معنى له فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فإنها لا تسمى
حقيقة ولا مجازا ، وبقوله فيما وضعت له عن الغلط نحو خذ هذا الفرس مشيرا
إلى كتاب ، وعن المجاز المستعمل فيما لم يوضع له فى اصطلاح به التخاطب ولا فى
غيره كالأسد فى الرجل الشجاع لأن الاستعارة وإن كانت موضوعة بالتأويل
إلا أن المفهوم من إطلاق الوضع إنما هو الوضع بالتحقيق ، واحترز بقوله

وَالْوَضْعُ تَعْيِينُ اللَّفْظِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَى بِنَفْسِهِ ، فَخَرَجَ الْمَجَازُ ، لِأَنَّ دَلَالَتَهُ
بِقَرِينَةٍ ، دُونَ الْمَشْتَرَكِ ،

فِي اصطلاح التخاطب عن المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر
غير الاصطلاح الذي يقع به التخاطب كالصلاة إذا استعملها المخاطب
يعرف الشرع في الدعاء فإنها تكون مجازا لاستعماله في غير ما وضع له
في الشرع أعني الأركان المخصوصة وإن كانت مستعملة فيما وضع له في اللغة
(والوضع) أى وضع اللفظ (تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه) أى
ليدل بنفسه لا بقريئة تنضم إليه ، ومعنى الدلالة بنفسه أن يكون العلم بالتعيين
كافيا في فهم المعنى عند إطلاق اللفظ وهذا شامل للحرف أيضا لأننا نفهم
معاني الحروف عند إطلاقها بعد علمنا بأوضاعها إلا أن معانيها ليست
تامة في أنفسها بل تحتاج إلى الغير بخلاف الاسم والفعل ، نعم لا يكون
هذا شاملا لوضع الحرف عند من يجعل معنى قولهم الحرف ما دل على
معنى في غيره أنه مشروط في دلالاته على معناه الإفرادى ذكر متعلقه
(فخرج المجاز) عن أن يكون موضوعا بالنسبة إلى معناه المجازى
(لأن دلالاته) على ذلك المعنى إنما تكون (بقريئة) لا بنفسه (دون
المشترك) فإنه لم يخرج لأنه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه
وعلم فهم أحد المعنيين بالتعيين لعراض الاشتراك لا ينافى ذلك التعيين ،
فالقرء مثلا عين مرة للدلالة على الطهر بنفسه ، ومرة أخرى للدلالة
على الحيض بنفسه فيكون موضوعا بالتعيين ، وفي كثير من النسخ بدل
قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو لأنه إن أريد أن الكناية
بالنسبة إلى معناها الأصلية موضوعة . فكذا المجاز ضرورة أن الأسد في
قولنا رأيت أسداً يرمى موضوع للحيوان المفترس وإن لم يستعمل فيه ،
وإن أريد أنها موضوعة بالنسبة إلى معنى الكناية أعني لازم المعنى الأصلي

وَالْقَوْلُ بِدَلَالَةِ اللَّفْظِ لِذَاتِهِ ظَاهِرُهُ فَاسِدٌ ، وَقَدْ تَأَوَّلَهُ السَّكَاكِيُّ

ففساده ظاهر لأنه لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة . لا يقال معنى قوله بنفسه : أى من غير قرينة ما نعة عن إرادة الموضوع له أو من غير قرينة لفظية ، فعلى هذا يخرج عن الوضع المجاز دون الكناية . لأننا نقول أخذ الموضوع فى تعريف الوضع فاسد للزوم الدور ، وكذا حصر القرينة فى اللفظى لأن المجاز قد تكون قرينته معنوية . لا يقال معنى الكلام أنه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فإنها أيضا حقيقة على ما صرح به صاحب المفتاح . لأننا نقول هذا فاسد على رأى المصنف لأن الكناية لم تستعمل عنده فيما وضع له ، بل إنما استعملت فى لازم الموضوع له مع جواز إرادة الملزوم ، وسيجىء لهذا زيادة تحقيق (والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد) يعنى ذهب بعضهم إلى أن دلالة الألفاظ على معانيها لا تحتاج إلى الوضع بل بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضى دلالة كل لفظ على معناه لذاته ؛ فذهب المصنف وجميع المحققين إلى أن هذا القول فاسد ما دام محمولا على ما يفهم منه ظاهراً لأن دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على الألفاظ لوجب أن لا تختلف اللغات باختلاف الأمم ، وأن يفهم كل أحد معنى كل لفظ لعدم انفساك المدلول عن الدليل ولا ممتنع أن يجعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازى دون الحقيقى لأن ما بالذات لا يزول بالغير ولا ممتنع نقله من معنى إلى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الإطلاق إلا المعنى الثانى (وقد تأوله) أى القول بدلالة اللفظ لذاته (السكاكى) أى صرفه عن ظاهره وقال إنه تنبيه على ما عليه أئمة علمى الاشتقاق والتصريف من أن للحروف فى أنفسها خواص بها تختلف كالجره والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك ، وتلك الخواص تقتضى أن يكون العالم بها إذا أخذ فى تعيين شيء

وَالْمَجَازُ مُفْرَدٌ وَمُرَكَّبٌ ، أَمَّا الْمَفْرَدُ : فَهُوَ الْكَلِمَةُ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي غَيْرِ مَا وَضِعَتْ لَهُ فِي أَصْطِلَاحِ التَّخَاطُبِ ،

مركب منها المعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالقصم بالقلم الذي هو حرف رنحو لكسر الشيء من غير أن يبين والقصم بالقصاف الذي هو حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين وأن لهيئات تركيب الحروف أيضاً خواص كالفعلان والفعل بالتحريك لما فيه حركة كالنزوان والحيدى ، وكذا باب فعل بالضم مثل شرف وكرم للأفعال الطبيعية اللازمة .

المجاز

(والمجاز) في الأصل مفعول من جاز المكان يجوزُهُ إذا تعداه نقل إلى الكلمة المجازة: أى المتعدية مكانها الأصلي أو المجوز بها على معنى أنهم جازوا بها وعدوها مكانها الأصلي كذا ذكره الشيخ في أسرار البلاغة ، وذكر المصنف أن الظاهر أنه من قولهم جعلت كذا مجازاً إلى حاجتي أى طريقاً لها على أن معنى جاز المكان ملكه فإن المجاز طريق إلى تصور معناه ، فالجواز (مفرد ومركب) وهما مختلفان ، فعرفوا كلا على حدة (أما المفرد فهو الكلمة المستعملة) احترز بها عن الكلمة قبل الاستعمال فإنها ليست بمجاز ولا حقيقة (في غير ما وضعت له) احترز به عن الحقيقة مرتجلاً كان أو منقولاً أو غيرهما ، وقوله (في اصطلاح التخاطب) متعلق بقوله وضعت قيد بذلك ليدخل المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلاة إذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازاً فإنه وإن كان مستعملاً فيما وضع له في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي وقع به التخاطب أعني الشرع وليخرج من الحقيقة ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر كلفظ الصلاة المستعمل بحسب الشرع في الأركان

عَلَى وَجْهِ يَصِحُّ مَعَ قَرِينَةٍ عَدَمِ إِرَادَتِهِ، وَلَا بُدَّ مِنَ الْعَلَاقَةِ، لِيَخْرُجَ اللَّفْظُ
وَالْكِنَايَةُ، وَكُلُّ مِثْمَا لُغَوِيٍّ، وَشَرْعِيٍّ، وَعُرْفِيٍّ خَاصٍّ، أَوْ عَامٍّ، كَأَسَدٍ
لِلسَّبْعِ، وَالرَّجُلِ الشُّجَاعِ، وَصَلَاةٍ لِلْعِبَادَةِ الْمَخْصُوصَةِ وَالِدُعَاءِ، وَفِعْلٍ
لِلْفِعْلِ وَالْحَدَثِ،

المخصوصة فإنه يصدق عليه أنه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له لكن
بحسب اصطلاح آخر وهو اللغة لا بحسب اصطلاح التخاطب وهو للشرع
(على وجه يصح) متعلق بالمستعملة (مع قرينة عدم إرادته) أى لإرادة
الموضوع له (ولابد) للمجاز (من العلاقة) ليتحقق الاستعمال على
وجه يصح، وإنما قيد بكونه على وجه يصح واشترط العلاقة (ليخرج
للغلط) من تعريف المجاز كقولنا: خذ هذا الفرس مشيراً إلى كتاب لأن
هذا الاستعمال ليس على وجه يصح (و) إنما قيد بقوله مع قرينة عدم
إرادته لتخرج (الكناية) لأنها مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز
إرادة ما وضعت له (وكل منهما) أى من الحقيقة والمجاز (لغوى وشرعى
وعرفى خاص) وهو ما يتعين ناقله كالتحوى والصرفى وغير ذلك (أو)
عرفى (عام) لا يتعين ناقله، وهذه النسبة فى الحقيقة بالقياس إلى الواضح،
فإن كان واضعها واضع اللغة فلغوية، وإن كان الشارع فشرعية، وعلى هذا
القياس، وفى المجاز باعتبار الاصطلاح الذى وقع الاستعمال فى غير
ما وضعت له فى ذلك الاصطلاح: فإن كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوى
وإن كان اصطلاح الشرع فشرعى. وإلا فعرفى عام أو خاص (كأسد للسبع)
المخصوص (والرجل الشجاع) فإنه حقيقة لغوية فى السبع مجاز لغوى فى
الرجل الشجاع (وصلاة للعبادة المخصوصة والدعاء) فإنها حقيقة
شرعية فى العبادة ومجاز شرعى فى الدعاء (وفعل للفظ) المخصوص أعنى
مادل على معنى فى نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة (والحدث) فإنه

وَدَابَّةٌ لِذِي الْأَرْبَعِ وَالْإِنْسَانِ .

وَالْمَجَازُ مُرْسَلٌ إِنْ كَانَتْ الْعَلَاقَةُ غَيْرَ الْمُشَابَهَةِ وَإِلَّا فَاسْتِعَارَةٌ، وَكَثِيرٌ مَا تُنْطَلَقُ الْأَسْتِعَارَةُ عَلَى اسْتِعْمَالِ اسْمِ الْمُشَبَّهِ بِهِ فِي الشُّبْهِ، فَهَذَا مُسْتَعَارٌ مِنْهُ، وَمُسْتَعَارٌ لَهُ، وَاللَّفْظُ مُسْتَعَارٌ، وَالْمُرْسَلُ كَالْيَدِ فِي النِّعْمَةِ، وَالْقُدْرَةُ وَالرَّابِيعَةُ

حقيقة عرفية خاصة : أعني نحوية في اللفظ مجاز نحوى في الحدث (ودابة لذى الأربع والانسان) فإنها حقيقة عرفية عامة في الأول مجاز عرفي عام في الثاني .

المجاز المرسل

(والمجاز مرسل إن كانت العلاقة المصححة (غير المشابهة) بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي (وإلا فاستعارة) فعلى هذا الاستعارة هي اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي لعلاقة المشابهة كأسد في قولنا رأيت أسداً يرمى (وكثيراً ما تنطلق الاستعارة) على فعل المتكلم أعني (على استعمال اسم المشبه به في المشبه) فعلى هذا يكون بمعنى المصدر ويصح منه الاشتقاق (فهما) أى المشبه به والمشبه (مستعار منه ومستعار له واللفظ) أى لفظ المشبه به (مستعار) لأنه بمنزلة اللباس الذى استعير من أحد فألبس غيره . (والمرسل) وهو ما كانت العلاقة غير المشابهة (كاليد) الموضوع للجارحة المخصوصة إذا استعملت (في النعمة) لكونها بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة لأن النعمة منها تصدر وتصل إلى المقصود بها (و) كاليد في (القدرة) لأن أكثر ما يظهر سلطان القدرة يكون في اليد ، وبها تكون الأفعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والأخذ وغير ذلك (والراوية) التي هي في الأصل اسم للبعير الذى يحمل المزايدة إذا استعملت

فِي الْمَزَادَةِ ، وَمِنْهُ تَسْمِيَةُ الشَّيْءِ بِاسْمِ جُزْئِهِ ، كَالْعَيْنِ فِي الرَّبِيعَةِ ، وَعَكْسُهُ
كَالْأَصَابِعِ فِي الْأَنَامِلِ ، وَتَسْمِيَةُ الشَّيْءِ بِاسْمِ سَبَبِهِ نَحْوُ : رَعَيْنَا الْغَيْثَ ، أَوْ مَسَّبِيهِ
نَحْوُ : أَمْطَرَتِ السَّمَاءُ نَبَاتًا ، أَوْ مَا كَانَ عَلَيْهِ نَحْوُ : وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ ،

(فِي الْمَزَادَةِ) أى المزود الذى يجعل فيه الزاد : أى الطعام المتخذ للسفر
والعلاقة كون البعير حاملا لها وهى بمنزلة العلة المادية . ولما أشار
بالمثال إلى بعض أنواع العلاقة أخذ فى التصريح ببعض الآخر من أنواع
العلاقات فقال : (ومنه) أى ومن المرسل (تسمية الشئ باسم جزئه) فى
هذه العبارة نوع من التسامح ، والمعنى أن فى هذه التسمية مجازا مرسلا ، وهو
اللفظ الموضوع لجزء الشئ عند إطلاقه على نفس ذلك الشئ (كالعين)
وهى الجارحة المخصوصة (فى الربيع) وهى الشخص الرقيب ، والعين
جزء منه ويجب أن يكون الجزء الذى يطلق على الكل مما يكون له من بين
الأجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل مثلا لا يجوز إطلاق اليد
أو الأصبع على الربيع (وعكسه) أى ومنه عكس المذكور يعنى تسمية
الشئ باسم كله (كالأصابع) المستعملة (فى الأنامل) التى هى أجزاء
من الأصابع فى قوله تعالى - يجعلون أصابعهم فى آذانهم - (وتسميته)
أى ومنه تسمية الشئ (باسم سببه نحو : رعيننا الغيث) أى النبات الذى
سببه الغيث (أو) تسمية الشئ باسم (مسببه نحو : أَمْطَرَتِ السَّمَاءُ نَبَاتًا)
أى غيثاً لكون النبات مسبباً عنه . وأورد فى الإيضاح فى أمثلة تسمية
السبب باسم المسبب قولهم : فلان أكل الدم : أى الدية المسببة عن الدم
وهو سهو ، بل هو من تسمية المسبب باسم السبب (أو ما كان عليه) أى
تسمية الشئ باسم الشئ الذى كان هو عليه فى الزمان الماضى لكنه ليس
عليه الآن (نحو قوله تعالى - وآتوا اليتامى أموالهم -) أى الذين كانوا

أَوْ مَا يَثُولُ إِلَيْهِ نَحْوُ : إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً ، أَوْ مَحَلِّهِ نَحْوُ : فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ،
أَوْ حَالَهُ نَحْوُ : وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي رَحْمَةِ اللَّهِ : أَيْ فِي الْجَنَّةِ ،
أَوْ آلَتِهِ نَحْوُ : وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ : أَيْ ذِكْراً حَسَناً ،
وَالِاسْتِعَارَةُ قَدْ تُقَيَّدُ بِالنَّحْوِ بِالنَّحْوِ

يتامى قبل ذلك إذ لا يتم بعد البلوغ (أو) تسمية الشيء باسم (ما يثول)
ذلك الشيء (إليه) في الزمان المستقبل (نحو - إني أراي أعصر خمرأ)
أي عصيراً يثول إلى الخمر (أو) تسمية الشيء باسم (محله نحو - فليدع
ناديه) أي أهل ناديه الحال فيه ، والنادى المجلس (أو) تسمية الشيء
باسم (حاله) أي باسم ما يحل فيه ذلك الشيء (نحو - وأما الذين ابيضت
وجوههم في رحمة الله - أي في الجنة) التي تحل فيها الرحمة (أو) تسمية
الشيء باسم (آله نحو - واجعل لي لسان صدق في الآخرين - أي ذكراً
حسناً) واللسان اسم لآلة الذكر : ولما كان في الآخرين نوع خفاء
صرح به في الكتاب . فإن قيل قد ذكر في مقدمة هذا الفن أن مبنى المجاز
على الانتقال من المألوف إلى اللازم وبعض أنواع العلاقة بل أكثرها لا يفيد
اللزوم فكيف ذلك . قلنا ليس معنى اللزوم ههنا امتناع الانفكاك في الذهن
أو الخارج بل تلاصق واتصال يفتقل بسببه من أحدهما إلى الآخر في الجملة
وفي بعض الأحيان ، وهذا متحقق في كل أمرين بينهما علاقة وارتباط
(والاستعارة) وهي مجاز تكون علاقته المشابهة : أي قصد أن الإطلاق
بسبب المشابهة فإذا أطلق المشفر على شفة الإنسان فان قصد تشبيهها بمشفر
الإبل في الغلظ والتثلث فهو استعارة ، وإن أريد أنه من إطلاق المقيد على
المطلق كإطلاق المرسل على الأنث من غير قصد إلى التشبيه فجاء
مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد قد يكون استعارة وقد يكون
مجازاً مرسلًا والاستعارة (قد تقيد بالنحوية) لتستيز عن التخيلية

لِتَحَقِّقَ مَعْنَاهَا حِسًّا ، أَوْ عَقْلًا ، كَقَوْلِهِ :

* لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السَّلَاحِ مُقَذَّفٌ *

أَيُّ رَجُلٍ شَجَاعٍ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : أَمَدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ : أَيْ

لِلَّذِينَ الْحَقُّ ،

والمعنى فيها (لتحقق معناها) أى ماعنى بها واستعملت هى فيه (حساً أو عقلاً) بأن يكون اللفظ قد نقل إلى أمر معلوم يمكن أن ينص عليه ويشار إليه إشارة حسية أو عقلية ، فالحسنى (كقوله : لدى أسد شاكي السلاح) أى تام السلاح (مقذف : أى رجل شجاع) أى قذف به كثيراً إلى اللواقيع ، وقيل قذف باللحمرمى به فصار له جسامه ونباله . فالأسد ههنا مستعار للرجل الشجاع ، وهو أمر متحذق حساً (وقوله) أى والعقل كقوله (تعالى - اهدنا الصراط المستقيم - أى الذين الحق) وهو ملة الإسلام وهذا أمر متحقق عقلاً . قال المصنف رحمه الله : فالاستعارة ماتضمن تشبيهه معناه بما وضع له ، والمراد بمعناه ماعنى باللفظ واستعمل اللفظ فيه ، فعلى هذا يخرج من تفسير الاستعارة نحو : زيد أسد ورأيت زيدا أسداً وممرت بزيد أسد مما يكون اللفظ مستعملاً فيها وضع له وإن تضمن تشبيه شيء به ، وذلك لأنه إذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيهه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على أن «ما» فى قولنا ماتضمن عبارة عن المجاز بقريته تقسيم المجاز إلى الاستعارة وغيرها ، وأسد فى الأمثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملاً فيها وضع له ، وفيه بحث لأننا لانسلم أنه مستعمل فيها وضع له بل فى معنى الشجاع فيكون مجازاً أو استعارة كما فى رأيت أسداً يرمى بقريته حمله على زيد ، ولا دليل لهم على أن هذا على حذف أداة التشبيه وأن التقدير زيد كأسد ، واستدلّاهم على ذلك بأنه قد أوقع الأسد على زيد ، ومعلوم أن الإنسان لا يكون أسداً فوجب

وَدَلِيلُ أَنَّهُ مُجَازٌ لَغَوِيٌّ : كَوْنُهَا مَوْضُوعَةٌ لِلْمُشَبَّهِ بِهِ ، لَا لِلْمُشَبِّهِ ، وَلَا لِلْأَعْمَ مِنْهُمَا ، وَقِيلَ إِنَّهَا مُجَازٌ عَقْلِيٌّ ، بِمَعْنَى أَنَّ التَّصَرُّفَ فِي أَمْرِ عَقْلِيٍّ لَا لَغَوِيٍّ ، لِأَنَّهَا لَمَّا لَمْ تُنْطَلَقْ عَلَى الْمُشَبَّهِ ، إِلَّا بَعْدَ ادِّعَاءِ دُخُولِهِ فِي جِنْسِ

المصير إلى التشبيه بجذف أداته قصدا إلى المبالغة فاسد لأن المصير إلى ذلك إنما يجب إذا كان أسد مستعملا في معناه الحقيقي ، وأما إذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فعمله على زيد صحيح ، ويدل على ما ذكرنا أن المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله :

* أسد على* وفي الحروب نغامة *

أى مجترى صائل على* وكقوله : والطيء أغربة عليه : أى باكية ، وقد استوفينا ذلك الشرح .

واعلم أنهم قد اختلفوا في أن الاستعارة مجاز لغوى أو عقلى ، فالجمهور على أنها مجاز لغوى بمعنى أنها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة (ودليل أنها) أى الاستعارة (مجاز لغوى كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا للأعم منهما) أى للمشبه والمشبه به ، فأسد في قولنا رأيت أسدا يرى موضوع للسبع المخصوص لا للرجل الشجاع ولا بمعنى أعم من السبع والرجل كالحيوان المجترى مثلا ليكون إطلاقه عليهما حقيقة كإطلاق الحيوان على الأسد والرجل ، وهذا معلوم بالنقل عن أئمة اللغة قطعاً ، فأطلاقه على المشبه وهو الرجل الشجاع إطلاق على غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن إرادة ما وضع له فيكون مجازا لغويا ، وفي هذا الكلام دلالة على أن لفظ العام إذا أطلق على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عموميه فهو ليس من المجاز في شيء كما إذا لقيت زيدا فقلت لقيت رجلا أو إنساناً أو حيواناً ، بل هو حقيقة إذ لم يستعمل اللفظ إلا في معناه الموضوع له (وقيل إنها) أى الاستعارة (مجاز عقلى بمعنى أن التصرف في أمر عقلى لا لغوى لأنها لما تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله) أى دخول المشبه (في جنس

المشبه به ، كَانَ اسْتِعْمَالُهَا فِيهَا وَضِعَتْ لَهُ ، وَلِهَذَا صَحَّ التَّعَجُّبُ فِي قَوْلِهِ :
 قَامَتْ تَظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ نَفْسٌ أَعَزُّ عَلَيَّ مِنْ نَفْسِي
 قَامَتْ تَظَلِّلُنِي وَمِنْ عَجَبِ شَمْسٌ تَظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ
 وَاللَّغْوُ عَنْهُ

المشبه به) بأن جعل الرجل الشجاع فردا من أفراد الأسد (كان استعمالها)
 أى الاستعارة فى المشبه استعمالا (فيها وضعت له) . وإنما قلنا لأنها لم تطلق
 على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به لأنها لو لم تكن كذلك لما
 كانت استعارة لأن مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الأعلام المنقولة
 استعارة ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة إذ لا مبالغة فى إطلاق الاسم المجرد
 عاريا عن معناه . ولما صح أن يقال لمن قال رأيت أسدا وأراد به زيدا أنه جعله
 أسدا ، كما لا يقال لمن سمي ولده أسدا لأنه جعله أسدا إذ لا يقال جعله أميرا
 إلا وقد أثبت فيه صفة الإمارة ، وإذا كان نقل اسم المشبه به إلى المشبه تبعاً
 لنقل معناه إليه بمعنى أنه أثبت له معنى الأسد الحقيقي ادعاء : ثم أطلق عليه
 اسم الأسد كان الأسد مستعملا فى وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا
 بمعنى أن العقل جعل الرجل الشجاع من جنس الأسد وجعل ما ليس فى
 الواقع واقعا مجاز عقلي ، (ولهذا) أى ولأن إطلاق اسم المشبه به على المشبه
 إنما يكون بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به (صح التعجب فى قوله :
 قَامَتْ تَظَلِّلُنِي) أى توقع الظل على (من الشمس * نفس أعز على من نفسى :
 قَامَتْ تَظَلِّلُنِي ومن عجب * شمس) أى غلام كالشمس فى الحسن والبهاء
 (تَظَلِّلُنِي من الشمس) فلولا أنه ادعى لذلك الغلام معنى الشمس الحقيقي
 وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى إذ لا تعجب فى أن
 يظل إنسان حسن الوجه إنساناً آخر (والنهى عنه) أى ولهذا صح النهى

في قوله :

لَا تَعْجَبُوا مِنْ بَلِي غِلَاطِهِ قَدْ زَرَّ أَرْزَارَهُ عَلَى الْقَمَرِ
وَرَدَّ بَأْنَ الْإِدْعَاءِ لَا يَقْتَضِي كَوْنَهَا مُسْتَعْمَلَةً فِيهَا وَضِعَتْ لَهُ ، وَأَمَّا التَّعْجِبُ
وَالنَّهْيُ عَنْهُ ، فَلِلْبِنَاءِ عَلَى تَنَاسِيِ التَّشْبِيهِ

عن التعجب (في قوله : لا تعجبوا من بلي غلاته) هي شعار يلبس تحت
الثوب وتحت الدرع أيضا (قد زرّ أزراره على القمر) تقول : زررت القميص
عليه أزره إذا شددت أزراره عليه فلولاً أنه جعله قرأً حقيقياً لما كان
النهى عن التعجب معنى لأن الكتان إنما يسرع إليه البلي بسبب ملابسة القمر الحقيقي
لا بملابسة إنسان كالقمر في الحسن . لا يقال القمر في البيت ليس باستعارة لأن
المشبه مذكور وهو الضمير في غلاته وأزراره : لأننا نقول لانسلم أن الذكر
على هذا الوجه يتنافى الاستعارة المذكورة كما في قولنا سيف زيد في يد أسد
فإن تعريف الاستعارة صادق على ذلك (ورد) هذا الدليل (بأن الادعاء)
أي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به (لا يقتضي كونها) أي الاستعارة
(مستعملة فيما وضعت له) للعلم الضروري بأن أسداً في قولنا رأيت أسداً
يرمى مستعمل في الرجل الشجاع والموضوع له هو السبع المخصوص ، وتحقيق
ذلك أن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به مبني على أنه جعل أفراد
الأسد بطريق التأويل قسمين : أحدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجرأة
ونهاية القوة في مثل تلك الجئة المخصوصة ، والثاني غير المتعارف وهو الذي
له تلك الجرأة لكن لا في تلك الجئة المخصوصة والهيكلي المخصوص ولفظ
الأسد إنما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال
في غير ماوضع له والقريضة مانعة عن إرادة المعنى المتعارف ليتبين المعنى
الغير المتعارف ، وبهذا يتدفع ما يقال إن الإصرار على دعوى الأسدية
لرجل الشجاع يتنافى نصب القرينة المانعة عن إرادة السبع المخصوص (وأما
التعجب والنهي عنه) كما في البيتين المذكورين (فللبناء على تناسي التشبيه

قَضَاءُ لِحَقِّ الْمُبَالَغَةِ ، وَالِاسْتِعَارَةِ تُفَارِقُ الْكَذِبَ بِالْبِنَاءِ عَلَى التَّأْوِيلِ ،
وَتَنْصِبُ الْقَرِينَةَ عَلَى إِرَادَةِ خِلَافِ الظَّاهِرِ ، وَلَا تَكُونُ عِلْمًا لِمُنَافَاتِهِ
الْجَنَسِيَّةَ ، إِلَّا إِذَا تَضَمَّنَ نَوْعَ وَصْفِيَّةٍ كَحَاتِمٍ ، وَقَرِينَتُهَا إِمَا أَمْرٌ وَاحِدٌ ،

قضاء لحق المبالغة) ودلالة على أن المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به أصلا
حتى أن كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عن التعجب يترتب
على المشبه أيضا (والاستعارة تفارق الكذب) بوجهين (بالبناء على التأويل)
في دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به بأن يجعل أفراد المشبه به قسمين
متعارفا وغير متعارف كما مر ولا تأويل في الكذب (ونصب) أى وينصب
(القرينة على إرادة خلاف الظاهر) في الاستعارة لما عرفت أنه لا بد للمجاز
من قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له بخلاف الكذب فإن قائله لا ينصب
فيه قرينة على إرادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويع ظاهره
(ولا تكون) أى الاستعارة (علما) لما سبق من أنها تقتضى إدخال المشبه
في جنس المشبه به يجعل أفراداه قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن
ذلك في العلم (لمُنَافَاتِهِ الْجَنَسِيَّةِ) لأنه يقتضى التشخص ومنع الاشتراك والجنسية
تقتضى العموم وتناول الأفراد (إلا إذا تضمن) العلم (نوع ووصفية) بواسطة
اشتهاره بوصف من الأوصاف (كحاتم) المتضمن الاتصاف بالجوهر ، ومادر
بالبخل ، وسحبان بالفصاحة ، وباقل بالفهامة ، فحينئذ يجوز أن يشبه شخص
بحاتم في الجود ويتأول في حاتم فيجعل كأنه موضوع للجواد سواء كان
ذلك الرجل المعهود أو غيره كما مر في الأسد فهذا التأويل يتناول حاتم
الفرد المتعارف المعهود والفرد الغير متعارف ويكون إطلاقه على
للمعهود أعنى حاتما الطائى حقيقة وعلى غيره ممن يتصف بالجود استعارة
نحو رأيت اليوم حاتما (وقربنتها) يعنى أن الاستعارة لكونها مجازا لا بد
لها من قرينة مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له وقربنتها (إما أمر واحد

كَمَا فِي قَوْلِكَ : رَأَيْتُ أَسَدًا يَرْمِي ، أَوْ أَكْثَرَ ، كَقَوْلِهِ :
فَإِنْ تَعَاَفَوْا الْعَدْلَ وَالْإِيمَانَا فَإِنَّ فِي أَيْمَانِنَا نِيرَانَا
أَوْ مَعَانَ مُلْتَمِثَةً كَقَوْلِهِ :

وَصَاعِقَةٌ مِنْ نَصْلِهِ تَنْكَفِي بِهَا كُلُّ أَرْؤُسِ الْأَقْرَانِ خَمْسُ سَحَابٍ
وَهِيَ بِإِعْتِبَارِ الطَّرَفَيْنِ قِسْمَانِ : لِأَنَّ اجْتِمَاعَهُمَا فِي شَيْءٍ ، إِمَّا يُمَكِّنُ
نَحْوُ : أَحْيَيْنَاهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : أَوْ مِنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ : أَيْ ضَالًّا فَهَدَيْنَاهُ ،

كَمَا فِي قَوْلِكَ رَأَيْتُ أَسَدًا يَرْمِي ، أَوْ أَكْثَرَ (أَيْ أَمْرَانِ أَوْ أُمُورٍ يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ
مِنْهَا قَرِينَةً) كَقَوْلِهِ : فَإِنْ تَعَاَفَوْا (أَيْ تَكْرَهُوا) الْعَدْلَ وَالْإِيمَانَا .
فَإِنْ فِي أَيْمَانِنَا نِيرَانَا (أَيْ سَيُوفًا تَلْمَعُ كَشَعْلِ النَّيِّرَانِ فَتَعْلُقُ قَوْلَهُ تَعَاَفَوْا
بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَدْلِ وَالْإِيمَانِ قَرِينَةً عَلَى أَنْ الْمُرَادُ بِالنَّيِّرَانِ السَّيُوفُ
لِدَلَالَتِهِ عَلَى أَنَّ جَوَابَ هَذَا الشَّرْطِ تَحَارِيضٌ وَتَلْجَاؤُنٌ إِلَى الطَّاعَةِ بِالسَّيُوفِ
(أَوْ مَعَانَ مُلْتَمِثَةً) مُرْبُوطٌ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ يَكُونُ الْجَمِيعُ قَرِينَةً لِأَكْلِ وَاحِدٍ ،
وَبِهَذَا ظَهَرَ فُسَادُ قَوْلٍ مِنْ زَعَمَ أَنَّ قَوْلَهُ أَوْ أَكْثَرَ شَامِلٌ لِقَوْلِهِ أَوْ مَعَانَ
فَلَا يَصِحُّ جَعْلُهُ مُقَابِلًا لَهُ وَقِسْمًا (كَقَوْلِهِ : وَصَاعِقَةٌ مِنْ نَصْلِهِ) أَيْ مِنْ
نَصْلِ سَيْفِ الْمَدْحُوحِ (تَنْكَفِي بِهَا) مِنْ انْكَفَاؤِ أَيْ انْقِلَابِ الْبَاءِ لِلتَّعْدِيَةِ
وَالْمَعْنَى رُبَّ نَارٍ مِنْ حَدِّ سَيْفِهِ يَقْلِبُهَا (عَلَى أَرْؤُسِ الْأَقْرَانِ خَمْسُ سَحَابٍ)
أَيْ أَنَامِلَهُ الْخَمْسُ الَّتِي هِيَ فِي الْجُودِ وَعُمُومِ الْعَطَايَا سَحَابٍ أَيْ تَصْبِيهَا عَلَى
أَكْفَانِهِ فِي الْحَرْبِ فَهَلَكُهُمْ بِهَا ، وَلَمَّا اسْتَعَارَ السَّحَابَ لِأَنَامِلِ الْمَدْحُوحِ
ذَكَرَ أَنَّ هُنَاكَ ضَاقِقَةً وَيَبِينُ أَنَّهَا مِنْ نَصْلِ سَيْفِهِ ثُمَّ قَالَ عَلَى أَرْؤُسِ الْأَقْرَانِ ،
ثُمَّ قَالَ خَمْسُ فَذَكَرَ الْعَدَدَ الَّذِي هُوَ حُدُودُ الْأَنَامِلِ فَظَهَرَ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ أَنَّهُ
أَرَادَ بِالسَّحَابِ الْأَنَامِلَ (وَهِيَ) أَيْ الْإِسْتِعَارَةَ (بِإِعْتِبَارِ الطَّرَفَيْنِ) الْمُسْتَعَارِ
مِنْهُ وَالْمُسْتَعَارَ لَهُ (قِسْمَانِ لِأَنَّ اجْتِمَاعَهُمَا) أَيْ اجْتِمَاعَ الطَّرَفَيْنِ (فِي شَيْءٍ إِمَّا
يُمَكِّنُ نَحْوُ أَحْيَيْنَاهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : - أَوْ مِنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ - أَيْ ضَالًّا فَهَدَيْنَاهُ)

وَلْتَسْمَ رِفَاقِيَّةً ، وَإِمَامُ مَمْتَنِعٌ ، كَاسْتِعَارَةِ اسْمِ الْمَعْدُومِ لِلتَّوَجُّودِ لِعَدَمِ غِنَائِهِ
وَلْتَسْمَ عِنَادِيَّةً ، وَمِنْهَا التَّهْكِيمِيَّةُ وَالتَّوَلِّيغِيَّةُ ، وَهَاتَا مَا اسْتَعْمِلَ فِي ضِدِّهِ ،
أَوْ قِيَضِهِ ، لِأَمْرٍ نَحْوُ : فَبَشِّرْهُمْ بِمَذَابِ أَلِيمٍ ،

استعار الأحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي
الدلالة على طريق يوصل إلى المطلوب ، والأحياء والهداية مما يمكن
اجتماعهما في شيء واحد ، وهذا أولى من قول المصنف رحمه الله إن الحياة والهداية
مما يمكن اجتماعهما في شيء واحد لأن المستعار منه هو الإحياء لا الحياة ،
وإنما قال نحو أحييناه لأن الطرفين في استعارة الميت للضال مما لا يمكن
اجتماعهما في شيء إذ الميت لا يوصف بالضلال (ولتسم) الاستعارة التي يمكن
اجتماع طرفيها في شيء (وفاقية) لما بين الطرفين من الاتفاق (ولما ممتنع)
عطف على إمام ممكن (كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه) هو
بالتفحيف النفع أي لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم ، ولا شك أن
اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك استعارة اسم الموجود للميت
عدم وقد لکن بقيت آثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه
(ولتسم) الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء (عنادية) لتعاند
الطرفين وامتناع اجتماعهما (ومنها) أي من العنادية الاستعارة (التهكية
والتوليغية وهما ما استعمل في ضده) أي الاستعارة التي استعملت في ضد
معناها الحقيقي (أو قضيضه لما مر) أي لتزليل التضاد أو التناقض منزلة
التناسب بواسطة تمليح أو إتهام على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه (نحو
فبشرهم بعذاب أليم) أي أنذرهم استعيرت البشارة التي هي الإخبار بما
يظهر سرورا في الخبز به للإنذار الذي هو ضده بإدخال الإنذار في جنس
البشارة على سبيل التهكم والاستهزاء وكقولك رأيت أسدا وأنت تريد جبانا
على سبيل التمليح والظرافة ، ولا يخفى امتناع اجتماع التبشير والإنذار من

وَبِإِغْتِبَارِ الْجَامِعِ قِسْمَانِ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا دَاخِلٌ فِي مَقْهُومِ الطَّرَفَيْنِ نَحْوُ : كَلَّمَا
سَمِعَ هَيْعَةً طَارَ إِلَيْهَا ، فَإِنَّ الْجَامِعَ بَيْنَ الْعَدُوِّ وَالطَّيْرَانِ هُوَ قَطْعُ الْمَسَافَةِ
بِسُرْعَةٍ ، وَهُوَ دَاخِلٌ فِيهِمَا ،

جهة واحدة وكذا الشجاعة والجبن (و) الاستعارة (باعتبار الجامع) أى
ما قصد اشتراك الطرفين فيه (قسماً ، لأنه) أى الجامع (إِمَّا دَاخِلٌ فِي مَقْهُومِ
الطرفين) المستعار له والمستعار منه (نحو) قوله عليه الصلاة والسلام « خير
الناس رجل ممسك بعنان فرسه (كلما سمع هَيْعَةً طَارَ إِلَيْهَا) أو رجل فى
شعفة فى غنيمة له يعبد الله حتى يأتية الموت » : قال جَارِ الله الهَيْعَةُ الصَّبِيحَةُ
الَّتِي يَفْزَعُ مِنْهَا وَأَصْلُهَا مِنْ هَاعٍ يَبِيعُ إِذَا جَبَنَ وَالشَّعْفَةُ رَأْسُ الْجَبَلِ وَالْمَعْنَى
خَيْرُ النَّاسِ رَجُلٌ أَخَذَ بَعْنَانَ فَرَسِهِ وَاسْتَعَدَّ لِلْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ رَجُلٌ
اعْتَزَلَ النَّاسَ وَسَكَنَ فِي رُؤُوسِ بَعْضِ الْجِبَالِ فِي غَنَمٍ لَهُ قَلِيلٌ بِرَعَايَا وَيَكْتَفِي
بِهَا فِي أَمْرِ مَعَاشِهِ وَيَعْبُدُ اللَّهَ تَعَالَى حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمَوْتُ ، اسْتِعَارَ الطَّيْرَانِ لِلْعَدُوِّ
وَالْجَامِعَ دَاخِلٌ فِي مَقْهُومِهِمَا (فَإِنَّ الْجَامِعَ بَيْنَ الْعَدُوِّ وَالطَّيْرَانِ هُوَ قَطْعُ الْمَسَافَةِ
بِسُرْعَةٍ وَهُوَ دَاخِلٌ فِيهِمَا) أَيْ فِي مَقْهُومِ الْعَدُوِّ وَالطَّيْرَانِ إِلَّا أَنَّهُ فِي الطَّيْرَانِ
أَقْوَى مِنْهُ فِي الْعَدُوِّ وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الطَّيْرَانِ هُوَ قَطْعُ الْمَسَافَةِ بِالْجَنَاحِ وَالسَّرْعَةِ
لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي الْأَكْثَرِ لِدَاخِلَةِ فِي مَقْهُومِهِ ، فَالْأَوَّلَى أَنْ يُمَثِّلَ بِاسْتِعَارَةِ التَّقْطِيعِ
الْمَوْضُوعَ لِإِزَالَةِ الْإِنْتِصَالِ بَيْنَ الْأَجْسَامِ الْمُنْتَزَعَةِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ لِتَفْرِيقِ الْجَمَاعَةِ
إِبْعَادَ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - وَقَطَعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا -
وَالْجَامِعَ إِزَالَةُ الْإِجْتِمَاعِ الدَّاخِلَةِ فِي مَقْهُومِهِمَا وَهِيَ فِي الْقَطْعِ أَشَدُّ ، وَالْفَرْقُ
بَيْنَ مَلَا وَبَيْنَ إِطْلَاقِ الْمَرْسِنِ عَلَى الْأَنْفِ مَعَ أَنَّ فِي كُلِّ مِنَ الْمَرْسِنِ وَالتَّقْطِيعِ
خُصُوصٌ وَصِفٌ لَيْسَ فِي الْأَنْفِ وَتَفْرِيقِ الْجَمَاعَةِ هُوَ أَنَّ خُصُوصَ الْوَصْفِ
السَّكَانِ فِي التَّقْطِيعِ مَرَعَى وَمُلْحُوظٌ فِي اسْتِعَارَتِهِ لِتَفْرِيقِ الْجَمَاعَةِ بِخِلَافِ

وَأَمَّا غَيْرُ دَاخِلٍ كَأَمَرٍ . وَإِذَا : إِمَامًا عَامِيَّةً ، وَهِيَ الْمُبْتَدَلَةُ لِظُهُورِ الْجَامِعِ فِيهَا نَحْوُ : رَأَيْتُ أَسَدًا يَرْمِي ، أَوْ خَاصِيَّةً ، وَهِيَ الْغَرَبِيَّةُ ، وَالْغَرَابَةُ قَدْ تَكُونُ فِي نَفْسِ الْمُشَبَّهِ كَقَوْلِهِ :

وَإِذَا أَحْتَبَى قَرَبُوسَهُ بِعَنَانِهِ فَلَكَ الشَّكِيمَ إِلَى أَنْصِرَافِ الزَّائِرِ

خصوص الوصف في المرسل . والحاصل أن التشبيه هنا منظور بخلافه ثمة . فإن قلت قد تقرر في غير هذا الفن أن جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون جامعا والجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى ؟ قلت امتناع الاختلاف إنما هو في الماهية الحقيقية والمفهوم لا يجب أن يكون ماهية حقيقية بل قد يكون أمرا مركبا من أمور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين مع كونه في أحد للمفهومين أشد وأقوى ألا ترى أن السواد جزء من مفهوم الأسود أعني المركب من السواد والحل مع اختلافه بالشدة والضعف (وإما غير داخل) عطف على إما داخل (كما مر) من استعارة الأسد للرجل الشجاع والشمس للوجه التهلل ونحو ذلك لظهور أن الشجاعة عارض للأسد لا داخل في مفهومه ، وكذا التهلل للشمس (وأيضا) للاستعارة تقسيم آخر باعتبار الجامع وهو أنها (إمامية وهي المبتدلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت أسدا يرمي ، أو خاسية وهي الغربية) أي التي لا يطلع عليها إلا الخاصة الذين أوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة (والغرابية قد تكون في نفس الشبه) بأن يكون تشبيها فيه نوع غرابية (كما في قوله) في وصف الفرس بأنه مؤدب وأنه إذا نزل صاحبه عنه وألقى عنائه في قربوس سرجه وقف مكانه إلى أن يعود إليه (وإذا احتبى قربوسه) أي مقدم سرجه (بعنانه . علك الشكيم إلى أنصراف الزائر) الشكيم والشكيمة هي الحديد المعلقة في فم الفرس ، وأراد بالزائر نفسه ، شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا إلى جانبي

وَقَدْ تَحْصُلُ بِتَصَرُّفٍ فِي الْعَامِّيَّةِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ :

* وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ الْمَطِيِّ الْأَبَاطِيحُ *

إِذَا أَسْنَدَ الْفِعْلُ إِلَى الْأَبَاطِيحِ دُونَ الْمَطِيِّ ، أَوْ أَعْنَاقِهَا ، وَأَدْخَلَ الْأَعْنَاقُ فِي السَّيْرِ . وَبِإِعْتِبَارِ الثَّلَاثَةِ سِتَّةَ أَقْسَامٍ ، لِأَنَّ الطَّرْفَيْنِ إِنْ كَانَا حَسِيَّتَيْنِ ، فَالْجَامِعُ إِمَّا حَسِيٌّ نَحْوُ : فَأَخْرَجَ لَهُمْ

فَمِ الْفَرَسِ بَهِيَّةَ وَقُوعِ الثُّوبِ فِي مَوْجِعِهِ مِنْ رَكْبَتِي الْمُحْتَبِي مَمْتَدًا إِلَى جَانِبِي ظَهْرِهِ ثُمَّ اسْتَعَارَ الْإِخْتِبَاءَ وَهُوَ أَنْ يَجْمَعَ الرَّجُلُ ظَهْرَهُ وَسَاقِيَهُ بِثُوبٍ أَوْ غَيْرِهِ لَوْ قُوعِ الْعَنَانِ فِي قَرْبُوسِ السَّرَجِ فَجَاءَتْ الْإِسْتِعَارَةُ غَرِيبَةً لَغَرَابَةِ الشَّبهِ (وَقَدْ تَحْصُلُ) أَى الْغَرَابَةِ (بِتَصَرُّفٍ فِي) الْإِسْتِعَارَةِ (الْعَامِيَّةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ) :

أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ بَيْنَنَا (وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ الْمَطِيِّ الْأَبَاطِيحُ)

جَمَعَ أَبْطَحَ وَهُوَ مَسِيلُ الْمَاءِ فِيهِ طَاقُ الْخَصْيِ ، اسْتَعَارَ سَيْلَانَ السَّيُولِ لِلْوَاقِعَةِ فِي الْأَبَاطِيحِ لَسِيرِ الْإِبِلِ سَيْرًا حَثِيثًا فِي غَايَةِ السَّرْعَةِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى لِينٍ وَسَلَامَةٍ وَالشَّبَهُ فِيهَا ظَاهِرٌ عَامٍ لَكِنْ قَدْ تَصَرَّفَ فِيهِ بِمَا أَفَادَ اللَّطْفَ وَالْغَرَابَةَ (إِذَا أَسْنَدَ الْفِعْلُ) أَعْنَى سَالَتْ (إِلَى الْأَبَاطِيحِ دُونَ الْمَطِيِّ أَوْ أَعْنَاقِهَا) حَتَّى أَفَادَ أَنَّهُ امْتَلَأَتْ الْأَبَاطِيحُ مِنَ الْإِبِلِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا - (وَأَدْخَلَ الْأَعْنَاقُ فِي السَّيْرِ) لِأَنَّ السَّرْعَةَ وَالْبَطْءَ فِي سَيْرِ الْإِبِلِ يَظْهَرَانِ غَالِبًا فِي الْأَعْنَاقِ وَيَتَبَيَّنُ أَمْرُهُمَا فِي الْهُوَادِي وَسَائِرِ الْأَجْزَاءِ تَسْتَنْدُ إِلَيْهَا فِي الْحَرَكَةِ وَتَقْبِعُهَا فِي الثَّقَلِ وَالْخَفَةِ (وَ) الْإِسْتِعَارَةُ (بِإِعْتِبَارِ الثَّلَاثَةِ) الْمُسْتَعَارَ مِنْهُ وَالْمُسْتَعَارَ لَهُ (سِتَّةَ أَقْسَامٍ) لِأَنَّ الْمُسْتَعَارَ مِنْهُ وَالْمُسْتَعَارَ لَهُ إِمَّا حَسِيَّانِ أَوْ عَقْلِيَّانِ أَوْ الْمُسْتَعَارَ مِنْهُ حَسِيٌّ وَالْمُسْتَعَارَ لَهُ عَقْلِيٌّ أَوْ بِالْعَكْسِ فَتَصِيرُ أَرْبَعَةً وَالْجَامِعُ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ عَقْلِيٌّ لَا غَيْرَ لِمَا سَبَقَ فِي التَّشْبِيهِ لَكِنَّهُ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ إِمَّا حَسِيٌّ أَوْ عَقْلِيٌّ أَوْ مُخْتَلَفٌ تَصِيرُ سِتَّةً ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ (لِأَنَّ الطَّرْفَيْنِ إِنْ كَانَا حَسِيَّتَيْنِ فَالْجَامِعُ إِمَّا حَسِيٌّ نَحْوُ) قَوْلِهِ تَعَالَى (فَأَخْرَجَ لَهُمْ

جِبَلًا، فَإِنَّ الْمُسْتَعَارَ مِنْهُ وَلَدُ الْبَقَرَةِ، وَالْمُسْتَعَارَ لَهُ الْحَيَوَانُ الَّذِي خَلَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ حُلِيِّ الْقَبْطِ، وَالْجَامِعُ لِهَما الشَّكْلُ، وَالْجَمِيعُ حَسَى. وَإِنَّمَا عَقِلُ نَحْوُ: وَآيَةُ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِنَّ الْمُسْتَعَارَ مِنْهُ كَشَطُ الْجِلْدِ عَنِ نَحْوِ الشَّاةِ، وَالْمُسْتَعَارَ لَهُ كَشَفُ الضَّوءِ عَنْ مَكَانِ اللَّيْلِ، وَهُمَا حَسِيَّانِ. وَالْجَامِعُ مَا يُعْقَلُ مِنْ تَرْتِبِ أَمْرِ عَلَى آخَرٍ،

عجلا) جسدا له خوار (فإن المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط) التي سبكتها نار السامري عند إلقائه في تلك الحلي التربة التي أخذها من موطىء فرس جبريل عليه السلام (والجامع لهما الشكل) فإن ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة (والجميع) من المستعار منه والمستعار له والجامع (حسى) أى ملرك بالبصر (وإما عقى نحو : - وآية لهم الليل نسلخ منه النهار - فإن المستعار منه) معنى السلخ وهو (كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل) وهو موضع إلقاء ظله (وهما حسيان . والجامع ما يعقل من ترتب أمر على آخر) أى حصوله عقيب حصوله دائما أو غالبا كترتب ظهور اللحم على الكشط وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل والترتب أمر عقلى ، وبيان ذلك أن الظلمة هى الأصل والنور طارئ عليها يسترها بضوئه فإذا غربت الشمس فقد سلخ النهار عن الليل أى كشط وأزيل كما يكشف للشيء عن الشيء الشيء الطارئ عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار بمنزلة ظهور المسلوخ بعد سلخ إهابه عنه وحينئذ صبح قوله تعالى - فإذا هم مظلّمون - لأن الواقع عقيب إذهاب الضوء عن مكان الليل هو الإظلام ، وأما على ما ذكر فى المفتاح من أن المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل ففيه إشكال لأن الواقع بعده إنما هو الإبصار دون الإظلام ، وحاول بعضهم التوفيق بين الكلامين بحمل كلام صاحب المفتاح على القلب أى

وَأَنَا خَلِيفُ كَقَوْلِكَ : رَأَيْتُ شَمْسًا وَأَنْتَ تُرِيدُ إِنْسَانًا كَالشَّمْسِ فِي حُسْنِ
الطَّلَعَةِ ، وَنَبَاهَةِ الشَّانِ ، وَإِلَّا فَهَمَّا : إِنَّا عَقْلِيَانِ نَحْنُ : مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدِنَا ،
فَلَنْ الْمُسْتَعَارَ مِنْهُ الرِّقَادُ ،

ظهور ظلمة الليل من النهار أو بأن المراد من الظهور التميز أو بأن الظهور بمعنى
الروال كما في قول الحماسي : • وذلك عار يا ابن ربيعة ظاهر • وفي قوله
أبي ذؤيب : • وتلك شكاة ظاهر عنك عارها • أي زائل ، وذكر العلامة
في شرح المفتاح أن السلخ قد يكون بمعنى النزع مثل سلخت الإهاب عن
الشاة وقد يكون بمعنى الإخراج نحو سلخت الشاة عن الإهاب ، فذهب
صاحب المفتاح إلى الثاني وصح قوله تعالى - فإذا هم مظلومون - بالفاء لأن
التراخي وعنده مما يختلف باختلاف الأمور والعادات وزمان النهار وإن
توسط بين إخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم شأن
دخول الظلام بعد إضاءة النهار ، وكونه مما ينبغي أن لا يحصل إلا في أضعاف
ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كأنه يفاجئهم عقيب
إخراج النهار من الليل بلا مهلة ، وعلى هذا حسن إذا المفاجأة كما يقال
أخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل ، ولو جعلنا السلخ بمعنى النزع
وقلنا نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام لم يستقم أو لم يحسن كما إذا قلنا
كسرت الكوز ففاجأه الانكسار (وإما مختلف) بغضه حسى وبغضه
عقلى (كقولك : رأيت شمسا ، وأنت تريد إنسانا كالشمس في حسن الطلعة)
وهو حسى (ونباهة الشأن) وهى عقلية (وإلا) عطف على قوله إن كالا
حسين أى وإن لم يكن الطرفان حسين (فهما) أى الطرفان (إما عقليان نحو)
قوله تعالى (من بعثنا من مرقدنا - فإن المستعار منه الرقاد) أى النوم على
أن يكون المرقد مصدراً ميمياً وتكون الاستعارة أصلية أو على أنه بمعنى
المكان إلا أنه اعتبر التشبيه في المصدر لأن المقصود بالنظر في اسم المكان

وَالْمُسْتَعَارُ لَهُ الْمَوْتُ، وَالْجَامِعُ عَدَمُ ظُهُورِ الْفِعْلِ، وَالْجَمِيعُ عَقْلٌ. وَإِنَّمَا مُخْتَلِفَانِ
وَالْحَسِيُّ هُوَ الْمُسْتَعَارُ مِنْهُ، نَحْوُ: فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ، فَإِنَّ الْمُسْتَعَارَ مِنْهُ كَسْرُ
الزَّجَاجَةِ، وَهُوَ حَسِيٌّ، وَالْمُسْتَعَارُ لَهُ التَّبْلِغُ وَالْجَامِعُ التَّأْيِيدُ، وَهُمَا عَقْلِيَانِ، وَإِنَّمَا
عَكْسُ ذَلِكَ، نَحْوُ: إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَا كُفَّ فِي الْجَارِيَةِ، فَإِنَّ الْمُسْتَعَارَ لَهُ
كَثْرَةُ الْمَاءِ، وَهُوَ حَسِيٌّ، وَالْمُسْتَعَارُ مِنْهُ التَّكْبِيرُ، وَالْجَامِعُ الْإِسْتِعْلَاءُ الْمَفْرُطُ وَهُمَا
عَقْلِيَانِ. وَبِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ قِسْمَانِ: لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ اسْمُ جِنْسٍ، فَاصْلِيَّةٌ كَأَسَدٍ وَقَتْلٍ

وسائر المشتقات إنما هو المعنى القائم بالذات لانفس الذات واعتبار
التشبيه في المقصود الأهم أولى، وستسمع لهذا زيادة تحقيق في الاستعارة
التيبعية (والمستعار له الموت، والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقل) وقبل
عدم ظهور الأفعال في المستعار له أعنى الموت أقوى ومن شرط الجامع
أن يكون في المستعار أقوى فالحق أن الجامع هو البعث الذي هو في
النوم أظهر وأشهر وأقوى لكونه مما لاشبهة فيه لأحد وقرينة الاستعارة
هي كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله - هذا ما وعد الرحمن وصدق
المرسلون - (وإنما مختلفان) أي أحد الطرفين حسى والآخر عقل (والحسنى
هو المستعار منه نحو: فاصدع بما تؤمر، فإن المستعار منه كسر الزجاج وهو
حسنى والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان) والمعنى ابن الأمر
إيادته لا تتمحى كما لا يلتم صدع الزجاج (وإنما عكس ذلك) أي الطرفان
مختلفان والحسنى هو المستعار له (نحو) قوله تعالى (إنما لما طغى الماء حملناكم
في الجارية - فإن المستعار له كثرة الماء وهو حسنى والمستعار منه التكبير
والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان: و) الاستعارة (باعتبار اللفظ)
المستعار (قسمان لأنه) أي اللفظ المستعار (إن كان اسم جنس) حقيقة
أو تأويلا كما في الأعلام المشهورة بنوع وصفية (فأصلية) أي فالاستعارة
أصلية (كأسد) إذا استعير للرجل الشجاع (وقتل) إذا استعير للضرب

وَالْأَفْتِيبَةِ ، كَالْفِعْلِ ، وَمَا اشْتَقَّ مِنْهُ ، وَالْحَرْفِ ، فَالتَّشْبِيهِ فِي الْأَوَّلَيْنِ
لِمَعْنَى الْمَصْدَرِ ، وَفِي الثَّلَاثِ لِمَتَعَلَّقٍ مَعْنَاهُ ،

الشديد الأول اسم عين والثاني اسم معنى (ولا فتيبة) أى وإن لم يكن اللفظ
المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية (كالفعل وما اشتق منه) مثل اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغير ذلك (والحرف) وإنما كانت تبعية
لأن الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه
أى بكونه مشاركا للمشبه به فى وجه التشبيه وإنما يصلح للموصوفية الحقائق أى
الأمور المتقررة الثابتة كقولك جسم أبيض وبياض صاف دون معانى الأفعال
والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان فى
مفهوم الأفعال وعروضه للصفات ودون الحروف وهو ظاهر كذا ذكروه ،
وفيه بحث لأن هذا الدليل بعد استقامته لا يتناول اسم الزمان والمكان والآلة
لأنها تصلح للموصوفية ، وهم أيضا صرحوا بأن المراد بالمشتقات هو الصفات
دون أسماء الزمان والمكان والآلة فيجب أن تكون الاستعارة فى اسم
الزمان ونحوه أصلية بأن يقدر التشبيه فى نفسه لا فى مصدره وليس كذلك
للقطع بأننا إذا قلنا هذا مقتل فلان للموضع الذى ضرب فيه ضربا شديدا
ومرقد فلان لقبره فإن المعنى على تشبيه الضرب بالقتل والموت بالرقاد
وأن الاستعارة فى المصدر لا فى نفس المكان بل التحقيق أن الاستعارة فى
الأفعال وجميع المشتقات التى يكون القصد بها إلى المعانى القائمة بالذوات
تبعية لأن المصدر الدال على المعنى اللقائم بالذات هو المقصود الأهم الجليل
بأن يعتبر فيه التشبيه وإلا لذكرت الألفاظ الدالة على نفس الذوات دون
ما يقوم بها من الصفات (فالتشبيه فى الأولين) أى فى للفعل وما يشتق منه
(لمعنى المصدر وفى الثالث) أى الحرف (لمتعلق معناه) أى لما يتعلق به معنى
الحرف ، قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر بها

كَالْجُرُورِ فِي زَيْدٍ فِي نِعْمَةٍ ، فَيَقْدَرُ فِي : نَطَقَتِ الْحَالُ ، وَالْحَالُ نَاطِقَةٌ بِكَذَا ،
هَذِهِ لَآءٌ بِالنُّطْقِ ، وَفِي لَامٍ التَّمْلِيلُ نَحْوُ : فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ
عَذَابًا وَحِزْنًا ، لِمَدَاوَةِ وَالْحِزْنِ بَعْدَ الْإِلْتِقَاطِ ، يَعْلَنُ الْغَائِيَةِ ،

هنا عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وفي
معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف وإنما كانت حروفا بل أسماء لأن
الاسمية والحرفية إنما هي باعتبار المعنى وإنما هي متعلقات لمعانيها أي إذا أفادت
هذه الحروف معاني ترجع تلك المعاني إلى هذه بنوع استلزام لا مطابقة ، فقول
المصنف في تمثيل متعلق معنى الحروف (كالجُرُورِ فِي زَيْدٍ فِي نِعْمَةٍ) ليس بصحيح
وإذا كان التشبيه لمعنى المصدر والمتعلق معنى الحرف (فيقدر) التشبيه (في نطقت
الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق) أي يجعل دلالة الحال مشبها ونطق
الناطق مشبها به ووجه الشبه إيضاح المعنى وإيصاله إلى الذهن ثم يستعار للدلالة
لفظ النطق ثم يشتق من النطق المستعار الفعل والصفة فتكون الاستعارة
في المصدر أصلية وفي الفعل والصفة تبعية وإن أطلق النطق على الدلالة
إلا باعتبار التشبيه بل باعتبار أن الدلالة لازمة له يكون مجازا مرسلًا ، وقد
عرفت أنه لا امتناع في أن يكون اللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد
استعارة ومجازا مرسلًا باعتبار العلاقتين (و) يقدر التشبيه (في لام التعليل
نحو) قوله تمللي (فالنقطة) أي موسى عليه السلام (آل فرعون ليكون لهم
عذابًا وحزنًا للمداوة) أي يقدر تشبيه المداوة (والحزن) الحاصلين (بعد
الالتقاط بعلمه) أي علة الالتقاط (الغائية) كالخبة والتبني في الترتب على
الالتقاط والحصول بعلمه ثم استعمل في المداوة والحزن ما كان حقه أن
يستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها تبعًا للاستعارة في الجُرُور ،
وهذا الطريق مأخوذ من كلام صاحب الكشاف ومبنى على أن متعلق معنى
اللام هو الجُرُور على ما سبق ، لكنه غير مستقيم على مذهب المصنف في

وَمَدَارُ قَرِينَتَيْهَا فِي الْأَوَّلَيْنِ عَلَى الْفَاعِلِ ، نَحْوُ : نَطَقَتِ الْحَالُ ، أَوْ الْمَفْعُولِ نَحْوُ :
 • قَتَلَ الْبُخْلَ وَأَحْيَا السَّامِحَا •
 وَنَحْوُ : • تَقْرِيبُهُمْ لِهَذِمِيَّاتٍ نَقَدْتُ بِهَا •
 أَوْ الْمَجْرُورِ نَحْوُ : قَبَشْتُهُمْ بِعَذَابِ أَلِيمٍ •

الاستعارة المصروفة لأن المترك يجب أن يكون هو المشبه سواء كانت الاستعارة أصلية أو تبعية ، وعلى هذا الطريق المشبه أعنى العداوة والحزن المذكور لا مترك ، بل تحقيق استعارة التبعية ههنا أنه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغاية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوع للمشبه به أعنى ترتب حلة الالتقاط الغاية عليه فجرت الاستعارة أولاً في العلية والغرضية وتبعيتها في اللام كما مر في نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الأسد حيث استعيرت لما يشبه العلية وصار متعلق معنى اللام هو العلية والغرضية لا المجرور على ما ذكره المصنف سهواً ، وفي هذا المقام زيادة تحقيق أوردتها في الشرح (ومدار قرينتها) أى قرينة الاستعارة التبعية (فى الأولين) أى فى الفعل وما يشق منه (على الفاعل نحو نطقت الحال) بكذا فإن النطق الحقيقى لا يسند إلى الحال (أَوْ الْمَفْعُولِ نَحْوِ) جمع الحق لنا فى إمام (قتل البخل وأحيا السامحا)

فإن القتل والإحياء الحقيقين لا يتعلقان بالبخل والجود (ونحو : تقريبتهم لهذميّات نقدتها) ما كان خاط عليهم كل زراد . اللهم من الأسته : القاطع فأراد بلهذميّات طعنات منسوبة إلى الأسته القاطعة أو أراد نفس الأسته والنسبة للمبالغة كآخرى والقدر القطع وذرد الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثانى أعنى لهذميّات قرينة على أن تقربتهم استعارة (أَوْ الْمَجْرُورِ نَحْوِ) قوله تعالى (فبشرهم بعذاب أليم) فإن ذكر العذاب قرينة على أن بشر استعارة تبعية تهكمية ، وإنما قال ومدار قرينتها على كذا لأن القرينة لا تنحصر فيها ذكر بل قد تكون حالية

وَيُفَاعِلُ آخَرَ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ : مُطْلَقَةً ، وَهِيَ مَا لَمْ تَقْتَرِنْ بِصِفَةٍ ، وَلَا تَفْرِيعٍ ،
وَالْمُرَادُ الْمَعْنَوِيَّةُ ، لَا النَّعْتُ النَّحْوِيُّ ، وَبَجَرْدَةٍ ، وَهِيَ مَا قُرِنَ بِمَا يُبْلَاثِمُ
الْمُسْتَعَارَ لَهُ ، كَقَوْلِهِ :

غَمْرُ الرِّدَاءِ إِذَا تَبَسَّمَ ضَاحِكًا غَلَقَتْ لَضِحْكَتِهِ رِقَابُ الْمَالِ
وَمُرْشَحَةٌ ، وَهِيَ مَا قُرِنَ بِمَا يُبْلَاثِمُ الْمُسْتَعَارَ مِنْهُ ، نَحْوُ : أَوْلَئِكَ
الَّذِينَ اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَاَرَبَتْ نَجَارَتَهُمْ ، وَقَدْ يَجْتَمِعَانِ

كَقَوْلِكَ : قَتَلْتُ زَيْدًا إِذَا ضَرَبْتَهُ ضَرْبًا شَدِيدًا (و) للاستعارة (باعتبار آخر)
غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ («ثلاثة أقسام») لأنها إما أن لا تقترن
بشيء يلاثم المستعار له أو المستعار منه أو تقترن بما يلاثم المستعار له أو تقترن
بما يلاثم المستعار منه . الأول (مطلقة) ، وهى ما لم تقترن بصفة ولا تفريع
أى تفريع كلام مما يلاثم المستعار له أو المستعار منه نحو عندى أسد
(والمراد) بالصفة (المعنوية) التى هى معنى قائم بالغير (لا النعت النحوى)
الذى هو أحد التوابع (و) الثانى (مجردة) ، وهى ما قرن بما يلاثم المستعار له
كقوله : غمر الرداء (أى كثير العطاء ، استعار الرداء للعطاء لأنه يصون عرض
صاحبه كما يصون الرداء ما يلقي عليه ، ثم وصفه بالغمر الذى يناسب
العطاء دون الرداء) تجريدا للاستعارة والقرينة ميباق الكلام أعنى قوله
(إذا تبسم ضاحكا) أى شارعا فى الضحك أخذافيه ، وتماه (غلقت لضحكته
رقاب المال) أى إذا تبسم غلقت رقاب أمواله فى أيدي السائلين ، يقال
غلق الرهن فى يد المرتين إذا لم يقدر على انفكاكه (و) الثالث (مرشحة
وهى ما قرن بما يلاثم المستعار منه نحو قوله تعالى أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى
فأربحت تجارتهم) استعير الاشتراء للاستبدال والاختيار ، ثم فرع عليها
ما يلاثم الاشتراء من الربح والتجارة (وقد يجتمعان) أى التجريد والترشيح

كَقَوْلِهِ :

هَذَى أَسَدٌ شَاكِيَ السَّلَاحِ مُقَدِّفٌ لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلِّمْ
وَالْتَرَشِيعُ أَبْلَغُ ، لِأَشْتِمَالِهِ عَلَى تَحْقِيقِ الْمُبَالَغَةِ ، وَمَبْنَاهُ عَلَى تَنَاسِيِ التَّشْبِيهِ
حَتَّى أَنَّهُ يُبْنَى عَلَى عُلُوِّ قَدْرِهِ مَا يُبْنَى عَلَى عُلُوِّ الْمَكَانِ كَقَوْلِهِ :
وَيَصْعَدُ حَتَّى يَظُنَّ الْجَهُولُ بَأَنَّ لَهُ حَاجَةً فِي السَّمَاءِ

(كَقَوْلِهِ : لدى أسد شاكي السلاح) هذا تجريد لأنه وصف بما يلائم
المستعار له أعنى الرجل الشجاع (مقذف * له لبد أظفاره لم تقلم) هذا ترشيح
لأن هذا الوصف بما يلائم المستعار منه أعنى الأسد الحقيقي ، واللبد جمع
اللبدة وهي ما تلبد من شعر الأسد على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع
(والترشيح أبليغ) من الإطلاق والتجريد ومن جمع التجريد والترشيح
(لأشتماله على تحقيق المبالغة) في التشبيه لأن في الاستعارة مبالغة في التشبيه
فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية له (ومبناه) أى مبنى
الترشيح (على تناسي التشبيه) وادعاء أن المستعار له نفس المستعار منه
لاشئ شبيه به (حتى أنه يبنى على علو قدره) الذى يستعار له علو المكان
(ما يبنى على علو المكان كَقَوْلِهِ :

وَيَصْعَدُ حَتَّى يَظُنَّ الْجَهُولُ بَأَنَّ لَهُ حَاجَةً فِي السَّمَاءِ)

استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء فى مدارج الكمال ثم بنى عليه
ما يبنى على علو المكان والارتقاء إلى السماء من ظن الجاهول أن له حاجة
فى السماء وفى لفظ الجاهول زيادة مبالغة فى المدح لما فيه من الإشارة إلى
أن هذا إنما يظنه الجاهول ، وأما العاقل فيعرف أنه لا حاجة له فى السماء
لاتصافه بسائر الكمالات ، وهذا المعنى مما نخفى على بعضهم فترهم بأن فى
البيت نقصيرا فى وصف علوه حيث أثبت هذا الظن للكمال الجهل بمعرفة

وَمَحْوَةٌ : مَأْمَرٌ مِنَ التَّعَجُّبِ ، وَالنَّهْيِ عَنْهُ ، وَإِذَا جَازَ الْبِنَاءَ عَلَى الْقَرْعِ
مَعَ الْإِعْتِرَافِ بِالْأَصْلِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ :

هِيَ الشَّمْسُ مَسْكُنُهَا فِي السَّمَاءِ فَمَرْءٌ الْفُؤَادَ عَزَاءَ جَمِيلًا
فَلَنْ تَسْتَطِيعَ إِلَيْهَا الصُّعُودَا وَلَنْ تَسْتَطِيعَ إِلَيْكَ النَّزُولَا
فَمَعَ جَعْدِهِ أَوَّلًا .

الْأَشْيَاءِ (وَنَحْوَهُ) أَتَى مِثْلَ الْبِنَاءِ عَلَى عُلُوِّ الْقَدْرِ مَا يَبْنِي عَلَى عُلُوِّ الْمَكَانِ لِنَتَاسِيِ
التَّشْبِيهِ (مَأْمَرٌ مِنَ التَّعَجُّبِ) فِي قَوْلِهِ :

قَامَتْ تَظَلِّلُنِي وَمِنْ عَجَبِ شَمْسٍ تَظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ
(وَالنَّهْيُ عَنْهُ) أَيْ عَنِ التَّعَجُّبِ فِي قَوْلِهِ :

لَا تَعْجَبُوا مِنِّي بَلَا خِلَالَتِهِ قَدْ ذَرَّ أَرْزَارَهُ عَلَى الْقَمَرِ

إِذْ لَوْ لَمْ يَقْصِدْ تَنَاسِيِ التَّشْبِيهِ وَإِنْكَارَهُ لَمَا كَانَ لِلتَّعَجُّبِ وَالنَّهْيِ عَنْهُ جِهَةٌ عَلَى
مِثْلِهِ ، ثُمَّ أَشَارَ إِلَى زِيَادَةِ تَقْرِيرِ هَذَا الْكَلَامِ فَقَالَ (وَإِذَا جَازَ الْبِنَاءَ عَلَى
الْقَرْعِ) أَيْ الْمَشَبِّهِ بِهِ (مَعَ الْإِعْتِرَافِ بِالْأَصْلِ) أَيْ الْمَشَبِّهِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ
الْأَصْلَ فِي التَّشْبِيهِ وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمَشَبِّهُ بِهِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ أَقْوَى وَأَعْرَفُ إِلَّا أَنَّ
الْمَشَبِّهَ هُوَ الْأَصْلُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْغَرَضَ يَعُودُ إِلَيْهِ وَأَنَّهُ الْمَقْصُودُ فِي الْكَلَامِ
بِالنَّتْقِ وَالْإِبْتَاتِ (كَمَا فِي قَوْلِهِ : هِيَ الشَّمْسُ مَسْكُنُهَا فِي السَّمَاءِ • فَمَرْءٌ) أَمْرٌ مِنْ
عَزَاءِ حَمَلِهِ عَلَى الْعَزَاءِ وَهُوَ الصَّبْرُ (الْفُؤَادَ عَزَاءَ جَمِيلًا • فَلَنْ تَسْتَطِيعَ) أَنْتَ (إِلَيْهَا)
أَيْ إِلَى الشَّمْسِ (الصُّعُودَا • وَلَنْ تَسْتَطِيعَ) الشَّمْسُ (إِلَيْكَ النَّزُولَا) وَالْعَامِلُ
فِي إِلَيْهَا وَإِلَيْكَ هُوَ الْمَصْدَرُ بَعْدَهُمَا إِنْ جُوزَ أَنْ تَقْدِمْ الظَّرْفَ عَلَى الْمَصْدَرِ
وَلَا فَيُحْذَفُ يَفْهَرُ الظَّاهِرُ ، فَقَوْلُهُ هِيَ الشَّمْسُ تَشْبِيهُ لِمَا اسْتَعَارَهُ وَفِي التَّشْبِيهِ
إِعْتِرَافٌ بِالْمَشَبِّهِ وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ بَنَى الْكَلَامَ عَلَى الْمَشَبِّهِ بِهِ أَعْنَى الشَّمْسِ وَهُوَ وَاضِحٌ ،
فَقَوْلُهُ وَإِذَا جَازَ الْبِنَاءَ شَرْطُ جَوَابِهِ قَوْلُهُ (فَمَعَ جَعْدِهِ) أَيْ جَعْدَ الْأَصْلِ كَمَا فِي
الِاسْتِعَارَةِ الْبِنَاءِ عَلَى الْقَرْعِ (أَوَّلًا) بِالْجَوَازِ لِأَنَّهُ قَدْ طَوَى فِيهِ ذِكْرَ الْمَشَبِّهِ أَصْلًا وَجَعَلَ

وَأَمَّا الرُّكْبُ ، فَهُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِيمَا شُبِّهَ بِمَعْنَاهُ الْأَصْلُ تَشْبِيهَ التَّمَثِيلِ
لِلْمُبَالَغَةِ ، كَمَا يُقَالُ لِلْمُتَرَدِّدِ فِي أَمْرٍ : إِنِّي أَرَاكَ تَقْدُمُ رِجْلًا وَتُؤَخِّرُ أُخْرَى
وَهَذَا التَّمَثِيلُ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِعَارَةِ ، وَقَدْ يُسَمَّى التَّمَثِيلُ مُطْلَقًا ،

الكلام خلوا عنه ونقل الحديث إلى المشبهة ، وقد وقع في بعض أشعار
المعجم النهى عن التعجب مع التصريح بأداة التشبيه ، وحاصله لا تعجبوا
من قصر ذوائبه فإنها كالليل ووجهه كالربيع والليل في الربيع مائل إلى
القصر ، وفي هذا المعنى مع الغزابة والملاحة بحيث لا يخفى (وأما) الحجاز
(المركب فهو اللفظ المستعمل فيما شُبِّهَ بِمَعْنَاهُ الْأَصْلُ) أى بالمعنى الذى
يبدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة (تشبيه التمثيل) وهو ما يكون وجهه منتزعا
من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد (للمبالغة) فى التشبيه (كما
يقال للمتعدد فى أمر : إِنِّي أَرَاكَ تَقْدُمُ رِجْلًا وَتُؤَخِّرُ أُخْرَى) شبه صورة تردده
فى ذلك الأمر بصورة تردده من قام ليلذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا
وتارة لا يريد فيؤخر أخرى ، فاستعمل فى للصورة الأولى الكلام الدال
بالمطابقة على الصورة الثانية ووجه الشبه وهو الإقدام تارة والإحجام
أخرى منتزع من عدة أمور كما ترى (وهذا) الحجاز المركب يسمى (التمثيل)
لكون وجهه منتزعا من متعدد (على سبيل الاستعارة) لأنه قد ذكر فيه
المشبه به وأريد المشبه كما هو شأن الاستعارة (وقد يسمى التمثيل مطلقا)
من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بأنه يقال له
تشبيه تمثيل أو تشبيه تمثيلي ، وفى تخصيص الحجاز المركب بالاستعارة نظر
لأنه كما أن المفردات موضوعة بحسب الشخص فالمركبات موضوعة بحسب
النوع فإذا استعمل المركب فى غير ما وضع له فلا بد من أن يكون ذلك
لعلاقة فإن كانت هى المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة وهو كثير فى

وَمَتَى فَشَى اسْتِعْمَالُهُ كَذَلِكَ يُسَمَّى مَثَلًا ، وَلِهَذَا لَا تُغَيَّرُ الْأَمْثَالُ .

« فَضْلٌ » قَدْ يَضْمَرُ التَّشْبِيهَ فِي النَّفْسِ ، فَلَا يَصْرَحُ بِشَيْءٍ مِنْ أَرْكَانِهِ سِوَى الْمَثَبِ ، وَيُذَكِّرُ عَلَيْهِ بِأَن يَثْبُتَ لِلْمَثَبِ أَمْرٌ يَخْتَصُّ بِالْمَثَبِ بِهِ ، فَيُسَمَّى التَّشْبِيهَ اسْتِعْمَالَهُ بِالْكِنَايَةِ ، أَوْ مَكْنِيًا عَنْهَا ،

الكلام كالجمل الخبرية التي لم تستعمل في الإخبار (ومتى فشا استعماله) أى المجاز المركب (كذلك) أى على سبيل الاستعارة (يسمى مثلا ، ولهذا) أى ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة (لا تغير الأمثال) لأن الاستعارة يجب أن تكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه ، فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا ، ولهذا لا يلتفت في الأمثال إلى مضاربها تذكيرا وتأنينا وإفراداً وتثنية ، وجمعا بل إنما ينظر إلى مواردها كما يقال للرجل : بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لأنه في الأصل لامرأة .

فصل : في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية

ولما كانتا عنده المصنف أمرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز أورد لهما فصلا على حدة ليستوفى المعاني التي يطابق عليها لفظ الاستعارة فقال : « قَدْ يَضْمَرُ التَّشْبِيهَ فِي النَّفْسِ فَلَا يَصْرَحُ بِشَيْءٍ مِنْ أَرْكَانِهِ سِوَى الْمَثَبِ » وأما وجوب ذكر المشبه به فإنما هو في التشبيه المصطلح عليه ، وقد عرفت أنه غير الاستعارة بالكناية (ويدل عليه) أى على ذلك التشبيه المضمحل في النفس (بأن يثبت للمشبه أمر يختص بالمشبه به) من غير أن يكون هناك أمر معقول حسا أو عقلا يطلق عليه اسم ذلك الأمر (فيسمى التشبيه) المضمحل في النفس (استعارة بالكناية أو مكنيا عنها) أما الكناية فلأنه لم يصرح به بل إنما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه ، وأما الاستعارة فمجرد تسمية خالية

وإثبات ذلك الأمر للمشبه استعارة تخيلية ، كما في قول الهذلي :
وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ
شَبَّهَ الْمَنِيَّةُ بِالسَّبْعِ فِي اغْتِيَالِ النَّفُوسِ بِالْقَهْرِ وَالْغَلْبَةِ ، مِنْ غَيْرِ تَفْرِقَةٍ
بَيْنَ نَفَاعٍ وَضَرَارٍ ، فَأَنْبَتَ لَهَا الْأَظْفَارَ ، الَّتِي لَا يَكْمُلُ ذَلِكَ فِيهِ بِدُونِهَا
وَكَمَا فِي قَوْلِ الْآخَرِ :

وَلَتِنْ نَطَقْتُ بِشُكْرِ بَرِّكَ مُفَصِّحًا فَلِسَانُ حَالِي بِالشُّكَايَةِ أَنْطَقُ
شَبَّهَ الْحَالَ بِإِنْسَانٍ مُتَكَلِّمٍ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَقْصُودِ ، فَأَنْبَتَ لَهَا اللِّسَانَ
الَّذِي بِهِ قَوَائِمُهَا فِيهِ ،

عن المناسبة (و) يسمى (إثبات ذلك الأمر) المختص بالمشبه به (للمشبه استعارة
تخيلية) لأنه قد استعير للمشبه ذلك الأمر الذي يختص بالمشبه به ، وبه يكون
كمال المشبه به وقوامه في وجه الشبه لتخيل أن المشبه من جنس المشبه به (كما في
قول الهذلي : وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ) أى علققت (أظفارها .
ألفيت كل تميمه لا تنفع) التيممة الخرزة التي تجعل معاذة أى تعويدا أى
إذا علق الموت مخالبه في شيء ليذهب به بطلت عنده الحيل (شبه) الهذلي
في نفسه (المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين
نفاع وضرار) ولا رقة لمرحوم ولا بقيا على ذى فضيلة (فأنبت لها) أى
للمنية (الأظفار التي لا يكمل ذلك) الاغتيال (فيه) أى في السبع (بدونها)
تحقيقا للمبالغة في التشبيه ، فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكتابة وإثبات الأظفار
لها استعارة تخيلية (وكما في قول الآخر :

وَلَتِنْ نَطَقْتُ بِشُكْرِ بَرِّكَ مُفَصِّحًا فَلِسَانُ حَالِي بِالشُّكَايَةِ أَنْطَقُ
شَبَّهَ الْحَالَ بِإِنْسَانٍ مُتَكَلِّمٍ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَقْصُودِ) وهو استعارة بالكتابة
(فأنبت لها) أى للحال (اللسان الذي به قوامها) أى قوام الدلالة (فيه) أى

وَكَذَاقَوْلُ زُهَيْرٍ :

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلَمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهُ

في الإنسان المتكلم ، وهذا الإثبات استعارة تخيلية . فعلى هذا كل من
لفظي الأظفار والمنية حقيقة مستعملة في معناها الموضوع له وليس في
الكلام مجاز لغوي ، والاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية فعلا من
أفعال المتكلم متلازمان إذ للتخيلية يجب أن تكون قرينة للمكنية ألبتة
والمكنية يجب أن تكون قرينتها تخيلية ألبتة فمثل قولنا أظفار المنية المشبهة
بالسبع أهلك فلانا يكون ترشيحا للتشبيه كما أن أطولكن في قوله عليه الصلاة
والسلام « أسرعكن لحوقا في أطولكن يدا » أى نعمة ترشيح للمجاز ، هذا
ولكن تفسير الاستعارة بالكناية بما ذكره المصنف شيء لا مستند له في كلام
السلف ولا هو مبنى على مناسبة لغوية ومعناها المأخوذ من كلام السلف
هو أن لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود
بقولنا أظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الأسد للرجل الشجاع
إلا أنا لم نصرح بذكر المستعار أعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه وهو
الأظفار لينتقل منه إلى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ
السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له
هو المنية : قال صاحب الكشف إن من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا
عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روافده فينبهوا بذلك
الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس أقرانه ، ففيه تنبيه على أن الشجاع
أسد هذا كلامه وهو صريح في أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا
الرموز إليه بذكر لوازمه ، وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكي (وكذا
قول زهير : صحا) أى سلا مجازا من الصحو خلاف السكر (القلب عن
سلماتي وأقصر باطله) يقال أقصر عن الشيء إذا أقلع عنه أى تركه وامتنع عنه

وَعُرَى أَفْرَاسِ الصَّبَا وَرَوَاحِلَهُ
 أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّهُ تَرَكَ مَا كَانَ يَرْتَكِبُهُ زَمَنَ الْحُبَّةِ مِنَ الْجَهْلِ ،
 وَأَعْرَضَ عَنْ مُعَاوَدَتِهِ ، فَبَطَلَتْ آلَاتُهُ ، فَشَبَّهَ الصَّبَا بِجَهَةِ مِنْ جِهَاتِ الْمَسِيرِ
 كَالْحُجْجِ ، وَالتَّجَارَةِ ، قَضَى مِنْهَا الْوَطَرَ ، فَأَهْمَلَتْ آلَاتُهَا ، فَأَثْبَتَ لَهُ الْأَفْرَاسَ
 وَالرَّوَاحِلَ ، فَالصَّبَا مِنَ الصَّبُورَةِ بِمَعْنَى اللَّيْلِ إِلَى الْجَهْلِ وَالْفُتُوَّةِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ
 أَرَادَ بِالْأَفْرَاسِ وَالرَّوَاحِلِ ، دَوَاعِيَ النُّفُوسِ وَشَهَوَاتِهَا ، وَالْقُوَى الْحَاصِلَةَ
 لَهَا فِي اسْتِنْفَاءِ الْأَذَاتِ ، أَوِ الْأَسْبَابَ الَّتِي قَلَّمَا تَأْخُذُ فِي اتِّبَاعِ الْغَىِّ إِلَّا أَوَانَ

أى امتنع باطله عنه وتركه بحالة (وعرى أفراس الصبا ورواحله . أراد) زهير
 (أن يبين أنه ترك ما كان يرتكبه زمن الحبة من الجهل) والغى (وأعرض عن
 معاودته فبطلت آلاته) الضمير فى معاودته وآلاته لما كان يرتكبه (فشبه)
 زهير فى نفسه (الصبا بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها) أى
 من تلك الجهة (الوطر فأهملت آلاتها) ووجه الشبه الإشتغال التام وركوب
 المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا عتزاز عن معركة ، وهذا التشبيه
 المضمّر فى النفس استعارة بالكناية (فأثبت له) أى للصبا بعض ما يخص
 تلك الجهة أعنى (الأفراس والرواحل) التى بها قوام جهة المسير والسفر
 فأثبت الأفراس والرواحل استعارة تخيلية (فالصبا) على هذا التقدير (من
 الصبوة بمعنى الميل إلى الجهل والفتوة) يقال صبا يصبو صبوة وصبوا أى
 مال إلى الجهل والفتوة كلما فى الصحاح لا من الصباء بالفتح والمدة يقال صبي
 صباء مثل سمع سماعا أى لعب مع الصبيان (ويحتمل أنه) أى زهيراً (أراد
 بالأفراس والرواحل دواعى النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها فى
 استنفاء الذات ، أو أراد بها (الأسباب التى قلما تأخذ فى اتباع الغى إلا أوان

الصبا ، فتكون الاستعارة تحقيقية .

« فصل » : عرف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع ، واحتترز بالقيد الأخير عن الاستعارة على أصح الفوائين ، فإنها مستعملة فيما وضعت له بتأويل ، وعرف المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة ،

الصبا) وعنوان الشباب مثل المال والمال والإخوان والأعوان (فتكون الاستعارة) أى استعارة الأفراس والرواحل (تحقيقية) لتحقيق معناها عقلا إذا أريد بها اللواعى ، وحسا إذا أريد بهما أسباب اتباع الغى من المال والمال ، مثل المصنف بثلاثة أمثلة الأول ماتكون التخيلية إثبات مابه كمال المشبه به ، والثانى ما يكون إثبات مابه قوام المشبه به ، والثالث ما يحتل التخيلية والتحقيقية :

فصل

في مباحث من الحقيقة والمجاز والاستعارة بالكتابة والاستعارة التخيلية : وقعت في المفتاح مخالفة لما ذكره المصنف والكلام عليها (عرف للسكاكي الحقيقة اللغوية) أى غير العقلية (بالكلمة المستعملة فيما وضعت) هى (له من غير تأويل في الوضع ، واحتترز بالقيد الأخير) وهو قوله من غير تأويل في الوضع (عن الاستعارة على أصح القولين) وهو القول بأن الاستعارة مجاز لغوي اكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فيجب الإحتراز عنها ، وأما على القول بأنها مجاز عقلى واللفظ مستعمل في معناه اللغوي فلا يصح الإحتراز عنها (فإنها) أى إنما وقع الإحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لأنها (مستعملة فيما وضعت له بتأويل) وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به يجعل أفراده قسمين متعارفا وغير متعارف (وعرف) السكاكي (المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة) في غير ما هى موضوعة له بالتحقيق

فِي غَيْرِ مَا وَضَعَتْهُ بِالْتَّحْقِيقِ فِي اصطلاح به التَّخاطُبُ مَعَ قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ
عَنِ إِرَادَتِهِ، وَأَتَى بِقَيْدِ التَّحْقِيقِ لِيَدْخُلَ الْإِسْتِعَارَةُ عَلَى مَا مَرَّ، وَرَدَّ بِأَنَّ الْوَضْعَ
إِذَا أُطْلِقَ، لَا يَفْتَنَّاوُلُ الْوَضْعَ بِتَأْوِيلٍ،

استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة معناها
في ذلك النوع، وقوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد أى المستعملة
في معنى غير المعنى الذى الكلمة الموضوعه له في اللغة أو الشرع أو العرف غيراً
بالنسبة إلى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغوياً تكون
الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوى فيكون مجازاً لغوياً وعلى هذا
القياس. ولما كان قوله استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها بمنزلة قولنا
في اصطلاح به التخاطب مع كون هذا أوضح وأدل على المقصود أقامه
المصنف مقامه آخذاً بالحاصل من كلام السكاكى فقال (في غير ما وضعت له
بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن إرادته) أى إرادة
معناها في ذلك الاصطلاح (وأتى) السكاكى (بقيد التحقيق) حيث قال
موضوعه له بالتحقيق (لتدخل) في تعريف المجاز (الإستعارة) التى هى مجاز
لغوى (على ما مر) من أنها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق
فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هى في التعريف لأنها ليست مستعملة
في غير ما وضعت له بالتأويل، وظاهر عبارة صاحب المفتاح ههنا فاسد لأنه
قال وقولى بالتحقيق احترازاً عن أن لا تخرج الإستعارة وظاهر أن الإحتراز
إنما هو عن خروج الإستعارة لاعتدال عدم خروجها فيجب أن تكون
لازائدة أو يكون المعنى احترازاً لئلا تخرج الإستعارة (ورد) ما ذكره
للسكاكى (بأن الوضع) وما يشق منه كالموضوعه مثلاً (إذا أطلق لا يتناول
الوضع بتأويل) لأن السكاكى نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بإزاء المعنى
بنفسه وقال وقولى بنفسه احترازاً عن المجاز المعين بإزاء معناه بقرينة ولا شك

وَبَانَ التَّقْيِيدُ بِاصْطِلَاحِ بِهِ التَّخَاطُبُ ، لَا بُدَّ مِنْهُ فِي تَعْرِيفِ الْحَقِيقَةِ ،

أَن دَلَالَةَ الْأَسَدِ عَلَى الرَّجُلِ الشَّجَاعِ إِنَّمَا هُوَ بِالْقَرِينَةِ فَحِينَئِذٍ لَا حَاجَةَ إِلَى تَقْيِيدِ
الْوَضْعِ فِي تَعْرِيفِ الْحَقِيقَةِ بَعْدَ التَّأْوِيلِ وَفِي تَعْرِيفِ الْحِجَازِ بِالتَّحْقِيقِ
اللَّهُمَّ إِلَّا أَن يَقْصَدَ زِيَادَةُ الْإِبْضَاحِ لِاتِّسَامِ الْحَدِّ ، وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِأَن
السَّكَاكِي لَمْ يَقْصِدْ أَن مَطْلُقَ الْوَضْعِ بِالْمَعْنَى الَّتِي ذَكَرَهُ يَتَنَاوَلُ الْوَضْعَ بِالتَّأْوِيلِ
بَلْ مَرَادُهُ أَنَّهُ قَدْ عَرَّضَ لَلْفِظِ الْوَضْعِ اشْتِرَاكَ بَيْنَ الْمَعْنَى الْمَذْكُورِ وَبَيْنَ
الْوَضْعِ بِالتَّأْوِيلِ كَمَا فِي الْإِسْتِعَارَةِ فَقِيدهُ بِالتَّحْقِيقِ لِيَكُونَ قَرِينَةً عَلَى أَن الْمُرَادَ
بِالْوَضْعِ مَعْنَاهُ الْمَذْكُورَ لَا الْمَعْنَى الَّتِي يَسْتَعْمَلُ فِيهِ أحياناً وَهُوَ الْوَضْعُ بِالتَّأْوِيلِ
وَبِهَذَا يُخْرِجُ الْجَوَابُ عَنْ سَوْأَلٍ آخَرَ وَهُوَ أَن يَقَالَ لَوْ سَلِمْنَا تَنَاوَلِ الْوَضْعَ
لِلْوَضْعِ بِالتَّأْوِيلِ فَلَا تُخْرِجُ الْإِسْتِعَارَةَ أَيْضاً لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهَا أَنَّهَا مُسْتَعْمَلَةٌ
فِي غَيْرِ مَا وَضَعْتَ لَهُ فِي الْجُمْلَةِ أَعْنَى الْوَضْعِ بِالتَّحْقِيقِ إِذْ غَايَةُ مَا فِي الْبَابِ أَن الْوَضْعَ
يَتَنَاوَلُ الْوَضْعَ بِالتَّحْقِيقِ وَالتَّأْوِيلَ لَكِنْ لِأَجْهَةٍ لِتَخْصِيصِهِ بِالْوَضْعِ بِالتَّأْوِيلِ
فَقَطَّ حَتَّى تُخْرِجَ الْإِسْتِعَارَةَ الْبَتَّةَ (و) رَدَّ أَيْضاً مَا ذَكَرَهُ (بِأَن التَّقْيِيدَ بِاصْطِلَاحِ
بِهِ التَّخَاطُبِ) أَوْ مَا يُؤَدِّي مَعْنَاهُ كَمَا لَا بُدَّ مِنْهُ فِي تَعْرِيفِ الْحِجَازِ لِيَدْخُلَ فِيهِ نَحْوُ
لَفْظِ الصَّلَاةِ إِذَا اسْتَعْمَلَهُ الشَّارِعُ فِي الدَّعَاءِ حِجَازاً كَذَلِكَ (لَا بُدَّ مِنْهُ فِي تَعْرِيفِ
الْحَقِيقَةِ) أَيْضاً لِيُخْرِجَ عَنْهُ نَحْوُ هَذَا اللَّفْظِ لِأَنَّهُ مُسْتَعْمَلٌ فِيهَا وَضْعٌ لَهُ فِي الْجُمْلَةِ
وَأَن لَمْ يَكُنْ مَا وَضَعَ لَهُ فِي هَذَا الْإِصْطِلَاحِ ، وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِأَن قَيْدَ الْحِيشَةِ
مُرَادُهُ فِي تَعْرِيفِ الْأُمُورِ الَّتِي تَخْتَلِفُ بِإِخْتِلَافِ الْإِعْتِبَارَاتِ وَالْإِضَافَاتِ
وَلَا يَنْبَغِي أَن الْحَقِيقَةُ وَالْحِجَازُ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ الْوَاحِدَةَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَعْنَى
الْوَاحِدَةِ قَدْ تَكُونُ حَقِيقَةً وَقَدْ تَكُونُ حِجَازاً بِحَسَبِ وَضْعَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فَالْمُرَادُ أَنَّ
الْحَقِيقَةَ هِيَ الْكَلِمَةُ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِيهَا هِيَ مَوْضُوعَةٌ لَهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لَهُ
لِأَسْبَابٍ أَن تَعْلِيْقَ الْحُكْمِ بِالْوَصْفِ مُفِيدٌ لِهَذَا الْمَعْنَى كَمَا يَقَالُ الْجَوَادُ لَا يَنْبَغِي
سَائِلُهُ أَيْ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ جَوَادٌ ، وَحِينَئِذٍ يُخْرِجُ عَنْهُ التَّعْرِيفُ مِثْلَ لَفْظِ الصَّلَاةِ

وَقَسَمَ الْمَجَازَ إِلَى الْإِسْتِعَارَةِ وَغَيْرِهَا ، وَعَرَفَ الْإِسْتِعَارَةَ بِأَنْ تَذْكُرَ أَحَدَ
طَرَفِي التَّشْبِيهِ وَتُرِيدَ بِهِ الْآخَرَ ، مُدْعِيًا دُخُولَ الْمَشَبِّهِ فِي جِنْسِ الْمَشَبُّوعِ ،
وَقَسَمَهَا إِلَى الْمَصْرَحِ بِهَا ، وَالْمَكْنِيِّ عَنْهَا ، وَعَنَى بِالْمَصْرَحِ بِهَا أَنْ يَكُونَ

المستعمل في عرف الشرع في الدعاء لأن استعماله في الدعاء ليس من حيث إنه
موضوع للدعاء بل من حيث إن الدعاء جزء من الموضوع له ، وقد يجاب
بأن قيد اصطلاح به التخاطب مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى بذكره
في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات في هذا الفن
وبأن اللام في الوضع للعهد أى الوضع الذى وقع به التخاطب فلا حاجة إلى
هذا القيد وفي كليهما نظر ، واعترض أيضاً على تعريف المجاز بأنه يتناول
الغلط لأن الفرس في خذ هذا الفرس مشيراً إلى كتاب بين يديه مستعمل
في غير ما وضع له والإشارة إلى الكتاب قرينة على أنه لم يرد بالفرس معناه
الحقيقى ، (وقسم) السكاكى (المجاز) اللغوى الراجع إلى معنى الكلمة
المتضمن للفائدة (إلى الاستعارة وغيرها) بأنه إن تضمن المبالغة في التشبيه
فاستعارة وإلا فغير استعارة (وعرف) السكاكى (الاستعارة بأن تذكر أحد
طرفي التشبيه وتريد به) أى بالطرف المذكور (الآخر) أى الطرف المتروك
(مدعياً دخول المشبه في جنس المشبه به) كما تقول في الحمام أسد وأنت
تريد به الرجل الشجاع مدعياً أنه من جنس الأسد فثبت له ما يخص السبع
المشبه به وهو اسم جنس وكما تقول أنشبت المنية أظفارها وأنت تريد بالمنية
السبع بادعاء السبعية لها فثبت لها ما يخص السبع المشبه به وهو الأظفار
ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور أو المتروك مستعاراً منه ويسمى
اسم المشبه به مستعاراً ويسمى المشبه مستعاراً له (وقسمها) أى
الاستعارة (إلى المصرح بها والمكنى عنها وعننى بالمصرح بها أن يكون)

الَّذِي كُورُ هُوَ الْمَشَبُّ بِهِ ، وَجَعَلَ مِنْهَا تَحْقِيقِيَّةً ، وَتَخْيِيلِيَّةً ، وَفَسَّرَ التَّحْقِيقِيَّةَ بِمَا مَرَّ ، وَعَدَّ التَّمْثِيلَ مِنْهَا ، وَرَدَّ بِأَنَّهُ مُسْتَلْزِمٌ لِتَرْكِيبِ الْمُتَنَافِي لِلْأَفْرَادِ ،

الطرف (المذكور) من طرفي التشبيه (هو المشبه به ، وجعل منها) أى من الاستعارة المصريح بها (تحقيقية وتخيلية) وإنما لم يقل قسمها إليهما لأن المجازين إلى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على الجزم وهو قد ذكر قسماً آخر سماه المحتمل للتحقيق والتخييل كما ذكر في بيت زهير (وفسر التحقيقية بما مر) أى بما يكون المشبه المتروك متحققاً حساً أو عقلاً (وعد التمثيل) على سبيل الاستعارة كما في قولك إني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى (منها) أى من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصريح بها التحقيقية مع القطع ومن الأمثلة استعارة وصف إحدى صورتين منزعيتين من أمور لوصف صورة أخرى (ورد) ذلك (بأنه) أى التمثيل (مستلزم للتركيب المتنافي للأفراد) فلا يصح عده من الاستعارة التي هي من أقسام المجاز المفرد لأن تنافي القوازم يدل على تنافي الملزومات ولا يلزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم ، والجواب أنه عد التمثيل قسماً من مطلق الاستعارة التحقيقية لامن الاستعارة التي هي مجاز مفرد ، وقسمة المجاز المفرد إلى الاستعارة وغيرها لا توجب كون كل استعارة مجازاً مفرداً كقولنا الأبيض إما حيوان أو غيره والحيوان قد يكون أبيض وقد لا يكون ، على أن لفظة المفتاح صريح في أن المجاز الذي جعله منقسماً إلى أقسام ليس هو المجاز في المفرد المفسر بالكلمة المستعملة في غيرها وضعت له . لأنه قد قال بعد تعريف المجاز إن المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع إلى معنى الكلمة وراجع إلى حكم الكلمة والراجع إلى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر أن المجاز العقلي والراجع إلى حكم الكلمة خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور

وَفَسَّرَ التَّخْيِيلِيَّةَ بِمَا لَا تَحَقُّقَ لِمَعْنَاهُ حِسًّا، وَلَا عَقْلًا، بَلْ هُوَ صُورَةٌ وَهْمِيَّةٌ
مُخَضَّةٌ، كَلَفَظَ الْأَظْفَارَ فِي قَوْلِ الْهَذَلِيِّ، فَإِنَّهُ لَمَّا شَبَّهَ الْمَنِيَّةَ بِالسَّبْعِ
فِي الْإِغْتِيَالِ، أَخَذَ الْوَهْمَ فِي تَصْوِيرِهَا بِصُورَتِهِ، وَاخْتَرَعَ لَوَازِمَهُ لَهَا،
فَاخْتَرَعَ لَهَا مِثْلَ صُورَةِ الْأَظْفَارِ، ثُمَّ أَطْلَقَ عَلَيْهِ لَفْظَ الْأَظْفَارِ،

فيجب أن يريد بالراجع إلى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح
الحصر في القسمين . وأجيب بوجوه أخر الأول أن المراد بالكلمة اللفظ
الشامل للمفرد والمركب نحو كلمة الله . والثاني أنا لا نسلم أن التمثيل يستلزم
التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي وهو قد يكون طرفاه
مفردين كما في قوله تعالى - مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً - الآية
والثالث أن إضافة الكلمة إلى شيء أو تقييدها واقتنائها بألف شيء لا يخرجها
عن أن تكون كلمة فالاستعارة في مثل إني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى هو
التقديم المضاف إلى الرجل المقترن بتأخير أخرى والمستعار له هو التردد فهو
كلمة مستعملة في غير ما وضعت له ، وفي الكل نظر أوردناه في الشرح
(وفسر) السكاكي الاستعارة (التخييلية بما لا تحقق لمعناه حساً ولا عقلاً بل
هو) أي معناه (صورة وهمية مخضدة) لا يشوبها شيء من التحقيق العقلي أو الحسي
(كلفظ الأظفار في قول الهذلي) :

وإذا المنية أنشبت أظفارها ألفت كل تيممة لا تنفع

(فإنه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال أخذ الوهم في تصويرها) أي المنية
(بصورته) أي السبع (واختراع لوازمه لها) أي لوازم السبع للمنية ، وعلى
الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفس به (فاخترع لها) أي
للمنية صورة (مثل صورة الأظفار) المحققة (ثم أطلق عليه) أي على ذلك المثل
أعني الصورة التي هي مثل صورة الأظفار (لفظ الأظفار) فتكون استعارة

وَفِيهِ تَعَسُفٌ، وَبِخَالِفٍ تَفْسِيرَ غَيْرِهِ لَمَّا عَلِيَ الشَّيْءُ لِلشَّيْءِ، وَيَقْتَضِي أَنْ
يَكُونَ التَّرْشِيحُ تَخْيِيلِيَّةً، لِلزُّومِ مِثْلَ مَا ذُكِرَ فِيهِ،

تصريحية لأنه قد أطاق اسم المشبه به وهو الأظفار المحققة على المشبه وهو
صورة وهمية شبيهة بصورة الأظفار المحققة والقرينة إضافتها إلى المنية
والتخييلية عنده قد تكون بدون الاستعارة بالكناية ، ولهذا مثل لها بنحو
أظفار المنية المشبهة بالسبع فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة في الأظفار فقط
من غير استعارة بالكناية في المنية ، وقال المصنف إنه بعيد جداً لا يوجد له
مثال في الكلام (وفيه) أى في تفسير التخييلية بما ذكره (تعسف) أى أخذ على
غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا تمس إليها
حاجة وقد يقال إن التعسف فيه هو أنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن تسمى
هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية ، وهذا في غاية السقوط لأنه يكنى في التسمية
أدنى مناسبة على أنهم يسمون حكم الوهم تخيلاً ، ذكر في الشفاء أن القوة المسماة
بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكماً غير عقلي ولكن حكماً تخييلياً
(وبخالف) تفسيره للتخييلية بما ذكره (تفسير غيره لها) أى غير السكاكي
للتخييلية (يجعل الشيء للشيء) كجعل اليد للشمال وجعل الأظفار للمنية . قال
الشيخ عبد القاهر إنه لا خلاف في أن اليد استعارة ثم إنك لا تستطيع أن تزعم
أن لفظ اليد قد نقل عن شيء إلى شيء إذ ليس المعنى على أنه شبه شيئاً باليد
بل المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال يداً ، ولبعضهم في هذا المقام كلمات
واهية بينا فسادها في الشرح ، نعم يتجه أن يقال إن صاحب المفتاح في هذا الفن
خصوصاً في مثل هذه الاعتبارات ليس بصدد التقليد لغيره حتى يعترض
عليه بأن ما ذكره هو بخالف لما ذكره غيره (ويقضي) ما ذكره السكاكي
في التخييلية (أن يكون الترشيح) استعارة (تخييلية للزوم مثل ما ذكره)
السكاكي في التخييلية من إثبات صورة وهمية (فيه) أى في الترشيح لأن في

وَهِيَ بِالْمَكْنَى عَنْهَا أَنْ يَكُونَ الْمَذْكُورُ هُوَ الْمَشْبَهَ ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَنِئَةِ
السَّبْعُ بِادِّعَاءِ السَّبْعِيَّةِ لَهَا ،

كل من التخيلية والترشيح إثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما
أثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الأظفار
كذلك أثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به
الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة ، فكما اعتبر هنالك صورة
وهي شبيهة بالأظفار فليعتبر ههنا أيضاً أمر وهي شبيهة بالتجارة وآخر
شبيه بالربح ليكون استعمال الربح والتجارة بالنسبة إليهما استمارتين
تخييليتين إذ لافرق بينهما إلا بأن التعبير عن المشبه الذي أثبت له ما يخص
المشبه به كالمنية مثلاً في التخيلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح
بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو
المشبه مع أن لفظ الاشتراء لبس بموضوع له ، وهذا الفرق لا يوجب اعتبار
المعنى المتوهم في التخيلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في أحدهما
دون الآخر تحكم ، والجواب أن الأمر الذي هو من خواص المشبه به لما
قرن في التخيلية بالمشبه كالمنية مثلاً جعلناه مجازاً عن أمر متوهم يمكن إثباته
للمشبه ، وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج إلى ذلك لأن المشبه به
جعل كأنه هو هذا المعنى مقارناً للوازمه وخواصه حتى أن المشبه به في
قولنا رأيت أسداً يفترس أقرانه هو الأسد الموصوف بالافتراس الحقيقي
من غير احتياج إلى توهم صورة واعتبار مجازاً في الافتراس ، بخلاف ما إذا
قلنا رأيت شعاعاً يفترس أقرانه فلنا نحتاج إلى ذلك ليصح إثباته للشجاع
فليتأمل في الكلام دقة ما (وعنى بالمكنى عنها) أي أراد السكاكي بالاستعارة
المكنى عنها (أن يكون) الطرف (المذكور) من طرفي التشبيه (هو المشبه)
ويراد به المشبه به (على أن المراد بالمنية) في مثل أنشبت المنية أظفارها
هو (السبع بادعاء السبعية لها) وإنكار أن يكون شيئاً غير السبع

قَرِيبَةً إِضَافَةَ الْأُظْفَارِ إِلَيْهَا، وَرَدَّ بِأَنَّ لَفْظَ الْمَشَبِّهِ فِيهَا مُسْتَعْمَلٌ فِيمَا وَضَعَ لَهُ تَحْقِيقًا وَالِاسْتِعَارَةَ لَيْسَتْ كَذَلِكَ ، وَإِضَافَةُ نَحْوِ الْأُظْفَارِ قَرِيبَةً التَّشْبِيهِ ،

(بقرينة إضافة الأظفار) التي هي من خواص السبع (إليها) أى إلى المنية فقد ذكر المشبه وهو المنية وأراد المشبه به وهو السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخيلية بمعنى أنه لا توجد استعارة بالكناية بدون الاستعارة التخيلية لأن في إضافة خواص المشبه به إلى المشبه استعارة تخيلية (ورد) ما ذكره من تفسير الاستعارة المكنى عنها (بأن لفظ المشبه فيها) أى فى الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلاً (مستعمل فيها وضع له تحقيقاً) لقطع بأن المراد بالمنية هو الموت لا غير (والاستعارة ليست كذلك) لأنه قد فسرهما بأن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر . ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو أنه لو أريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى إضافة الأظفار إليها أشار إلى جوابه بقوله (وإضافة نحو الأظفار قرينة التشبيه) المضمر فى النفس يعنى تشبيه المنية بالسبع ، وكان هذا الاعتراض من أقوى اعتراضات المصنف على السكاكى ؛ وقد يجاب عنه بأنه وإن صرح بلفظ المنية إلا أن المراد به السبع ادعاء كما أشار إليه فى المفتاح من أنا نجعل ههنا اسم المنية اسماً للسبع مرادفاً له بأن تدخل المنية فى جنس السبع للمبالغة فى التشبيه يجعل أفراد السبع قسمين متعارفاً وغير متعارف ثم نخيل أن الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فيتأتى لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية ، وفيه نظر لأن ما ذكر لا يقتضى كون المراد بالمنية غير ما وضعت له بالتحقيق حتى تدخل فى تعريف الاستعارة للقطع بأن المراد بها الموت ، وهذا اللفظ موضوع له بالتحقيق ، وجعله مرادفاً للفظ السبع بالتأويل المذكور لا يقتضى أن يكون استعماله فى الموت استعارة ،

وَاخْتَارَ رَدَّ التَّبَعِيَّةِ إِلَى الْمَكْنَى عَنْهَا بِجَعْلِ قَرِيذَتِهَا مَكْنِيًّا عَنْهَا ، وَالتَّبَعِيَّةُ قَرِيذَتُهَا ، عَلَى نَحْوِ قَوْلِهِ فِي الْمَنِيَةِ وَأُظْفَارِهَا ، وَرُدُّ بَأَنَّهُ إِنَّ قَدَرَ التَّبَعِيَّةِ حَقِيقَةً ، لَمْ تَكُنْ تَخْيِيلِيَّةً ، لِأَنَّهَا بِحَاجَزٍ عِنْدَهُ ،

ويمكن الجواب بأنه قد سبق أن قيد الحيشة مراد في تعريف الحقيقة أى الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له بالتحقيق من حيث إنها موضوعة له بالتحقيق ولا نسلم أن استعمال لفظ المنية فى الموت فى مثل أظفار المنية استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث إنه موضوع له بالتحقيق مثله فى قولنا دنت منية فلان بل من حيث إن الموت جعل من أفراد السبع الذى لفظ المنية موضوع له بالتأويل ، وهذا الجواب وإن كان مخرجاً له عن كونه حقيقة إلا أن تحقيق كونه مجازاً ومراداً به الطرف الآخر غير ظاهر بعد (واختار) السكاكى (رد) الاستعارة (التبعية) وهى ما تكون فى الحروف والأفعال وما يشتق منها (إلى) الاستعارة (المكنى عنها) يجعل قريذتها (أى قرينة التبعية استعارة) (مكنياً عنها) وجعل الاستعارة (التبعية قريزتها) أى قرينة الاستعارة المكنى عنها (على نحو قوله) أى قول السكاكى (فى المنية وأظفارها) حيث جعل المنية استعارة بالكناية وإضافة الأظفار إليها قريزتها فى قولنا نطق الحال بكذا جعل القوم نطق استعارة عن دلت بقرينة الحال والحال حقيقة ، وهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ونسبة النطق إليها قرينة الاستعارة وهكذا فى قوله نقرهم لهدميات يجعل اللهدميات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التكم ونسبة المقرى إليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس ، وإنما اختار ذلك لإثارة للضبط وتقبيلاً للأقسام (ورد) ما اختاره السكاكى (بأنه إن قدر التبعية) لنطقت فى نطق الحال بكذا (حقيقة) بأن يراد بها معناها الحقيقى (لم تكن) التبعية استعارة (تخيلية لأنها) أى التخيلية (مجاز عنده) أى عند السكاكى

فَلَمْ تَكُنِ الْمَكْنَى عَنْهَا مُسْتَلْزِمَةً لِلتَّخْيِيلِيَّةِ ، وَذَلِكَ بِأَطْلٍ بِالِاتِّفَاقِ ، وَإِلَّا
فَتَكُونُ اسْتِمَارَةً ،

لأنه جعلها من أقسام الاستعارة المصرح بها المقصورة بذكر المشبه به
ولادة المشبه إلا أن المشبه فيها يجب أن يكون مما لا تحقق لمعناه حسا
ولا عقلا بل وهما فتكون مستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق فتكون
مجازا وإذا لم تكن التبعية تخيلية (فلم تكن) الاستعارة (المكنى عنها مستلزمة
للتخييلية) بمعنى أنها لا توجد بدون التخييلية ، وذلك لأن المكنى عنها قد
وجدت بدون التخييلية في مثل نطقت الحال بكذا على هذا التقدير (وذلك)
أى عدم استلزام المكنى عنها للتخييلية (باطل بالاتفاق) وإنما الخلاف
في أن التخييلية هل تستلزم (لمكنى عنها فعند السكاكى لا تستلزم كما في قولنا
أظفار المنية الشبيهة بالسبع ، وبهذا ظهر فساد ما قيل إن مراد السكاكى بقوله
لا تنفك المكنى عنها عن التخييلية أن التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لاعلى العكس
كما فهمه المصنف ، نعم يمكن أن يتنازع في الاتفاق على استلزام المكنى عنها
للتخييلية لأن كلام الكشف مشعر بخلاف ذلك ، وقد صرح في المفتاح
أيضا في بحث المجاز العقلي بأن قرينة المكنى عنها قد تكون أمرا وهما
كأظفار المنية وقد تكون أمرا محققا كالانبات في أنبت الربيع البقل ، والهزم
في هزم الأمير الجند إلا أن هذا لا يدفع الاعتراض عن السكاكى لأنه
قد صرح في المجاز العقلي بأن نطقت في نطقت الحال بكذا أمر وهى جعل
قرينة للمكنى عنها وأيضاً فلما جاوز وجود المكنى عنها بدون التخييلية كما
في أنبت الربيع البقل ووجود التخييلية بدونها كما في أظفار المنية الشبيهة
بالسبع فلا جهة لقوله إن المكنى عنها لا تنفك عن التخييلية (وإلا) أى
وإن لم يقدر التبعية التى جعلها السكاكى قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها
مجازا (فتكون) التبعية كنطقت الحال مثلاً (استعارة) ضرورة أنه مجاز

فَلَمْ يَكُنْ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مُغْنِيًا عَمَّا ذَكَرَهُ غَيْرُهُ .

علاقته المشابهة والاستعارة في الفعل لا تكون إلا تبعية (فلم يكن ما ذهب إليه) السكاكي من رد التبعية إلى المكنى عنها (مغنيا عما ذكره غيره) من تقسيم الاستعارة إلى التبعية وغيرها لأنه اضطر آخر الأمر إلى القول بالاستعارة التبعية . وقد يجاب بأن كل مجاز تكون علاقته المشابهة لا يجب أن يكون استعارة لجواز أن يكون له علاقة أخرى باعتبارها وقع الاستعمال كما بين النطق والدلالة فإنها لازمة للنطق بل إنما يكون استعارة إذا كان الاستعمال باعتبار علاقته المشابهة وقصد المبالغة في التشبيه ، وفيه نظر لأن السكاكي قد صرح بأن نطقت ههنا أمر مقدر وهمي كأظفار المنية المستعارة للصورة الوهمية الشبيهة بالأظفار الحقيقية ولو كان مجازا مرسلا عن الدلالة لكان أمرا محققا عقليا على أن هذا لا يجري في جميع الأمثلة ، ولو سلم فحينئذ يعود الاعتراض الأول وهو وجود المكنى عنها بدون التخيلية ويمكن الجواب بأن المراد بعدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن التخيلية أن التخيلية لا توجد بدونها فيما شاع من كلام الفصحاء إذ لا نزاع في عدم شيوع مثل أظفار المنية الشبيهة بالسبع وإنما الكلام في الصحة ، وأما وجود الاستعارة بالكناية بدون التخيلية فشائع على ما قرره صاحب الكشف في قوله تعالى - الذين ينقضون عهد الله - وصاحب المفتاح في مثل أنبت الربيع البقل ، فصار الحاصل من مذهبه أن قرينة الاستعارة المكنية قد تكون استعارة تخيلية مثل أظفار المنية ونطقت الحال وقد تكون استعارة حقيقية على ما ذكره في قوله تعالى - يا أرض ابلعي ماءك - أن تللع استعارة عن غور الماء في الأرض والماء استعارة بالكناية عن الغذاء ، وقد تكون حقيقة كما في أنبت الربيع .

« فصل » : حُسْنُ كُلِّ مِنَ التَّحْقِيقِيَّةِ وَالتَّمْثِيلِ ، بِرِعَايَةِ جِهَاتِ حُسْنِ التَّشْبِيهِ ، وَأَنْ لَا يُشَمَّ رَائِحَتُهُ لَفْظًا ، وَلِلَّذَلِكَ يُوصَى أَنْ يَكُونَ الشَّبَهُ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ جَلِيًّا ، لِثَلَاثِ تَصْيِيرِ الْغَاثَا ، كَمَا لَوْ قِيلَ : رَأَيْتُ أَسَدًا وَأَرِيدُ إِنْسَانًا أُنْجَرُ ، وَرَأَيْتُ إِبِلًا مَائَةً لَا تَجِدُ فِيهَا رَاحِلَةً ، وَأَرِيدُ النَّاسَ ،

فصل في شرائط حسن الاستعارة

و (حسن كل من) الاستعارة (التحقيقية والتمثيل) على مبدل الاستعارة (برعاية جهات حسن التشبيه) كأن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بإفادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك (وأن لا يشم رائحته لفظا) أى وبأن لا يشم شيء من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ لأن ذلك يبطل الغرض من الاستعارة أعنى ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لما في التشبيه من الدلالة على أن المشبه به أقوى في وجه الشبه (ولذلك) أى ولأن شرط حسنه أن لا يشم رائحة التشبيه لفظا (يوصى أن يكون الشبه) أى مابه المشابهة (بين الطرفين جليا) بنفسه أو بواسطة عرف أو اصطلاح خاص (لثلاث تصير) الاستعارة (الغاذا) وتعمية إن روى شرائط الحسن ولم يشم رائحة التشبيه وإن لم تراعات الحسن يقال ألغز في كلامه إذا عمى مراده ومنه اللغز وجمعه ألغاز مثل رطب وأرطاب (كما لو قيل) في التحقيقية (رأيت أسداً وأريد إنساناً أنجر) فوجه الشبه بين الطرفين خفي (و) في التمثيل (رأيت إبلا مائة لا تجد فيها راحلة وأريد الناس) من قوله عليه الصلاة والسلام « الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة » وفي الفائق الراحلة البعير الذى يرتحل الرجل جملا كان أو ناقة يعنى أن المرضى به المنتخب من الناس في عزة وجوده كالنجبة المنتخبة التى لا توجد في كثير من الإبل

وَبِهَذَا ظَهَرَ أَنَّ التَّشْبِيهَ أَعْمُ مَحَلًّا ، وَبِتَّصِلُ بِهِ أَنَّهُ إِذَا قَوِيَ الشَّبهُ بَيْنَ
الطَّرَفَيْنِ حَتَّى اتَّحَدَا : كَالْعِلْمِ وَالنُّورِ ، وَالشُّبْهَةِ وَالظُّلْمَةِ ، لَمْ يَحْسُنِ التَّشْبِيهُ ،
وَتَمَيَّزَتِ الِاسْتِعَارَةُ ، وَالْمَكْنَى عَنْهَا كَالْتَحْقِيقِيَّةِ وَالتَّخْيِيلِيَّةِ حُسْنًا بِحَسَبِ
حُسْنِ الْمَكْنَى عَنْهَا .

(وبهذا ظهر أن التشبيه أعم محلاً) إذ كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى التشبيه
من غير عكس لجواز أن يكون وجه الشبه غير جلي فتصير الاستعارة ألباناً
كما في المثالين المذكورين . فإن قيل قد سبق أن حسن الاستعارة برعاية
جهات حسن التشبيه ومن جعلها أن يكون وجه الشبه بعيداً غير مفضل
فاشترط جلالة في الاستعارة يتأتى ذلك : قلنا الجلاء والخفاء مما يقبل الشدة
والضعف فيجب أن يكون من الجلاء بحيث لا يصير ألباناً ، ومن الغرابة
بحيث لا يصير مبتلاً (ويتصل به) أى بما ذكرنا من أنه إذا خفى التشبيه
لم يحسن الاستعارة ويتعين التشبيه (أنه إذا قوى الشبه بين الطرفين حتى
اتَّحَدَا كَالْعِلْمِ وَالنُّورِ وَالشُّبْهَةِ وَالظُّلْمَةِ لم يحسن التشبيه وتعين الاستعارة) فخلا
يصير كتشبيه الشيء بنفسه ، فإذا فهمت مشكلة تقول حصل في قلبي نور
ولا تقول علم كالنور ، وإذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول
في شبهة كالظلمة (و) الاستعارة (المكنى عنها كالتحقيقية) في أن حسنها برعاية
جهات حسن التشبيه لأنها تشبيه مضمرة (و) الاستعارة (التخييلية حسنًا بحسب
حسن المكنى عنها) لما بينا لأنها لا تكون إلا تابعة للمكنى عنها وليس لها في
نفسها تشبيه بل هي حقيقة فحسنها تابع لحسن متبوعها .

« فَصْل » : وَقَدْ يُطْلَقُ الْمَجَازُ عَلَى كَلِمَةٍ تَغْيِرُ حُكْمَ إِعْرَابِهَا بِحَذْفِ لَفْظٍ ، أَوْ زِيَادَةِ لَفْظٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : وَجَاءَ رَبُّكَ ، وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ . أَيْ أَمْرُ رَبِّكَ ، وَأَهْلُ الْقَرْيَةِ ، وَلَيْسَ مِثْلُهُ شَيْءٌ .

فصل

في بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك أو التشابه (وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم إعرابها) أي حكمها الذي هو الإعراب على أن الإضافة للبيان أي تغير إعرابها من نوع إلى نوع آخر (بحذف لفظ أو زيادة لفظ) ، فالأول (كقوله تعالى : - وجاء ربك -) وقوله تعالى : (- واسأل القرية -) (و) الثاني مثل (قوله تعالى : - ليس كمثله شيء - : أي) جاء (أمر ربك) لا استحالة المحيىء على الله تعالى (و) اسأل (أهل القرية) للقطع بأن المقصود ههنا سؤال أهل القرية وإن جعلت القرية مجازاً عن أهلها لم يكن من هذا القبيل (وليس مثله شيء) لأن المقصود نفي أن يكون شيء مثل الله تعالى لا نفي أن يكون شيء مثل مثله فالحكم الأصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الأول إلى الرفع وفي الثاني إلى النصب بسبب حذف المضاف والحكم الأصلي في مثله هو النصب لأنه خبر ليس وقد تغير إلى الجر بسبب زيادة الكاف فكما وصفت الكلمة بالمجاز باعتبار نقلها عن معناها الأصلي كذلك وصفت به باعتبار نقلها عن إعرابها الأصلي ، وظاهر عبارة المفتاح أن الموصوف بهذا النوع من المجاز هو نفس الإعراب ، وما ذكره المصنف أقرب ، والقول بزيادة الكاف في نحو قوله تعالى - ليس كمثله شيء - أخذ بالظاهر ويحتمل أن لا تكون زائدة بل تكون نفيًا للمثل بطريق الكناية التي هي أبلغ لأن الله تعالى موجود فإذا نفي مثل مثله لزم نفي مثله ضرورة

الكناية

لَفْظُ أَرِيدَ بِهِ لَا زِمٌ مَعْنَاهُ مَعَ جَوَازِ إِرَادَتِهِ مَعَهُ ، فَظَهَرَ أَنَّهَا تُخَالِفُ
الْمَجَازَ مِنْ جِهَةِ إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ لِلْفَظِّ مَعَ إِرَادَةِ لَا زِمِهِ ،

أنه لو كان له مثل لكان هو أعنى الله تعالى مثل مثله فلم يصح نفي مثل مثله
كما تقول ليس لأخى زيد أخ أى ليس لزيد أخ نفيًا للملزم بنفي لازمه
والله أعلم :

الكناية

فى اللغة مصادر كُنَيْتَ بِكَذَا عَنْ كَذَا أَوْ كُنُوتَ إِذَا تَرَكْتَ التَّصْرِيحَ بِهِ ،
وفى الاصطلاح (لَفْظُ أَرِيدَ بِهِ لَا زِمٌ مَعْنَاهُ مَعَ جَوَازِ إِرَادَتِهِ مَعَهُ) أى إِرَادَةِ
ذَلِكَ الْمَعْنَى مَعَ لَا زِمِهِ كَلَفْظُ طَوِيلِ النِّجَادِ الْمُرَادُ بِهِ طَوِيلُ الْقَامَةِ مَعَ جَوَازِ
أَنْ يَرَادَ حَقِيقَةُ طَوِيلِ النِّجَادِ أَيْضًا (فَظَهَرَ أَنَّهَا تُخَالِفُ الْمَجَازَ مِنْ جِهَةِ إِرَادَةِ
الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ لِلْفَظِّ مَعَ إِرَادَةِ لَا زِمِهِ) كإِرَادَةِ طَوِيلِ النِّجَادِ مَعَ إِرَادَةِ طَوِيلِ الْقَامَةِ
بِخِلَافِ الْمَجَازِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِرَادَةُ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ لِلزُّومِ الْقَرِينَةِ الْمُسَانَعَةِ عَنْ
إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ ، وَقَوْلُهُ مِنْ جِهَةِ إِرَادَةِ الْمَعْنَى مَعْنَاهُ مِنْ جِهَةِ جَوَازِ إِرَادَةِ
الْمَعْنَى لِيُوَافِقَ مَا ذَكَرَهُ فِى تَعْرِيفِ الْكُنَايَةِ وَلِأَنَّ الْكُنَايَةَ كَثِيرًا مَا تَخْلُو عَنْ
إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ لِلْقَطْعِ بِصَحَّةِ قَوْلِنَا فَلَانِ طَوِيلِ النِّجَادِ وَجِبَانِ الْكَلْبِ
وَمَهْزُولِ الْفَصِيلِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِجَادٌ وَلَا كَلْبٌ وَلَا فَصِيلٌ : وَمِثْلُ هَذَا
فِى الْكَلَامِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يَحْصَى : وَهَمُنَا بَحْثُ لَا بَدَ مِنْ التَّنْبِيهِ لَهُ وَهُوَ أَنَّ
الْمُرَادَ بِجَوَازِ إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ فِى الْكُنَايَةِ : هُوَ أَنَّ الْكُنَايَةَ مِنْ حَيْثُ لَهَا
كُنَايَةٌ لَا تَنَافَى ذَلِكَ كَمَا أَنَّ الْمَجَازَ يَنَافِيهِ ، لَكِنْ قَدْ يَمْتَنِعُ ذَلِكَ فِى الْكُنَايَةِ

وَفَرِقَ بِأَنَّ الْإِنْتِقَالَ فِيهَا مِنَ الْإِزْمِ ، وَفِيهِ مِنَ الْمَلْزُومِ ، وَرَدُّ بِأَنَّ الْإِزْمَ مَا لَمْ يَكُنْ مَلْزُومًا ، لَمْ يُنْتَقَلْ مِنْهُ ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْإِنْتِقَالُ مِنَ الْمَلْزُومِ .

بواسطة كخصوص المسألة كما ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى :
ليس كمثل شيء ، إنه من باب الكناية كما في قولهم مثلك لا يبيخل لأنهم إذا نفوه
عن بمائله وعن يكون على أخص أوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون
بلغت أترابه يريدون بلوغه فقولنا ليس كآله شيء وقولنا ليس كمثل شيء
جارتان متعاقبتان على معنى واحد وهونني المماثلة عن ذاته مع أنه لافرق
بينهما إلا مانعطي الكناية من المبالغة ولا يخفى ههنا امتناع إرادة الحقيقة
وهونني المماثلة عن هو مماثل له وعلى أخص أوصافه (وفرق) بين الكناية
والهجاز (بأن الانتقال فيها) أى فى الكناية (من الإلزام) إلى الملزوم كالانتقال
من طول النجاد إلى طول القامة (وفيه) أى فى الهجاز الانتقال (من الملزوم)
إلى الإلزام كالانتقال من الغيث إلى الثبت ومن الأسد إلى الشجاع (ورد)
هذا الفرق (بأن الإلزام ما لم يكن ملزوما) بنفسه أو بانضمام قرينة إليه (لم ينتقل
منه) إلى الملزوم لأن الإلزام من حيث إنه لازم يجوز أن يكون أعم ولا دلالة
للعام على الخاص (وحينئذ) أى وحين إذ كان لازم ملزوما (يكون الانتقال
من الملزوم) إلى الإلزام كما فى الهجاز فلا يتحقق الفرق . والساكى أيضاً
معترف بأن الإلزام ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه ، وما يقال إن مراده
أن اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون الهجاز أو شرط لها دونه
فما لا دليل عليه ، وقد يجاب بأن مراده بالإلزام ما يكون وجوده على سبيل
التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ، ولهذا يجوز كون الإلزام أخص
كالضاحك بالفعل للإنسان فالكناية أن يذكر من المتلازمين ما هو تابع
وردف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والهجاز بالعكس ، وفيه نظر ولا يخفى

وَمِنْ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : الْأُولَى الْمَطْلُوبُ بِهَا فَيُرْصَدُ وَلَا نِسْبَةُ ، فَمِنْهَا مَا هِيَ
مَعْنَى وَاحِدٍ ، كَقَوْلِهِ :

• وَالطَّاعِنِينَ بِمَجَامِعِ الْأَضْغَانِ •

وَمِنْهَا مَا هِيَ مَجْمُوعُ مَعَانٍ ، كَقَوْلِنَا كِنَايَةً عَنِ الْإِنْسَانِ : حَىٌّ ، مُسْتَوًى
الْقَامَةِ ، عَرِيضُ الْأَظْفَارِ ، وَشَرْطُهُمَا الْإِخْتِصَاصُ بِالْمَكْنَى عَنْهُ . وَالثَّانِيَّةُ
لِلْمَطْلُوبِ بِهَا صِفَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْإِنْتِقَالُ بِوَاسِطَةٍ ،

عليك أن ليس المراد بال لزوم ههنا امتناع الانفساك (وهى) أى الكناية
(ثلاثة أقسام : الأولى) تأنيها باعتبار كونها عبارة عن الكناية (المطلوب بها
غير صفة ولا نسبة فيها) أى فن الأولى (ماهى معنى واحد) مثل أن يتفق
فى صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فنذكر تلك الصفة
ليتوصل بها إلى ذلك الموصوف (كقوله :)

الضاربين بكل أبيض مخدّم (والطاعنين مجامع الأضغان)

المخدّم القاطع ، والفضض الحقد ، ومجامع الأضغان معنى واحد
كناية عن القلوب (ومنها ماهى مجموع معان) بأن تؤخذ صفة
فنضم إلى لازم آخر وآخر لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها
إليه (كقولنا كناية عن الإنسان : حى ، مستوى القامة ، عريض الأظفار)
وتسمى هذه خاصة مركبة (وشروطهما) أى شرط هاتين الكناتين
(الاختصاص بالمكنى عنه) ليحصل الانتقال ، وجعل السكاكى الأولى
منهما أعنى ماهى معنى واحد قريبة بمعنى سهولة المأخذ والانتقال فيها لبساطتها
واستغنائها عن ضم لازم إلى آخر وتلفيق بينهما ، والثانية بعيدة بخلاف ذلك
وهذه غير البعيدة بالمعنى الذى سيجىء (والثانية) من أقسام الكناية
(المطلوب بها صفة) من الصفات كالجود والكرم ونحو ذلك وهى ضربان
قريبة وبعيدة (فإن لم يكن الانتقال) من الكناية إلى المطلوب (بواسطة

قَرِيْبَةً وَاضِحَةً كَقَوْلِهِمْ كِتَابَةٌ عَنْ طَوْلِ الْقَامَةِ : طَوِيلٌ نَجَادُهُ ، وَطَوِيلُ
النَّجَادِ ، وَالْأَوَّلَى سَادِجَةٌ ، وَفِي الثَّانِيَةِ تَصْرِيحٌ مَا ، لِتَضَمُّنِ الصِّفَةِ الضَّمِيرِ ،
أَوْ خَفِيَّةٍ ، كَقَوْلِهِمْ كِتَابَةٌ عَنْ الْأَبْلَةِ : عَرِيضُ الْقَفَا ، وَإِنْ كَانَ بِوَاسِطَةِ
فَبَعِيْدَةٍ ، كَقَوْلِهِمْ : كَثِيرُ الرَّمَادِ كِتَابَةٌ عَنِ الْمِضْيَافِ ، فَإِنَّهُ يُنْقَلُ مِنْ
كَثْرَةِ الرَّمَادِ ، إِلَى كَثْرَةِ

قَرِيْبَةٍ) وَالْقَرِيْبَةُ قَسَمَانِ (وَاضِحَةٌ) يَحْصُلُ الْإِنْتِقَالُ مِنْهَا بِسَهُولَةٍ (كَقَوْلِهِمْ
كِتَابَةٌ عَنْ طَوْلِ الْقَامَةِ طَوِيلٌ نَجَادُهُ وَطَوِيلُ النَّجَادِ وَالْأَوَّلَى) أَيْ طَوِيلُ
نَجَادِهِ كِتَابَةٌ (سَادِجَةٌ) لَا يَشُوْهُهَا شَيْءٌ مِنَ التَّصْرِيحِ (وَفِي الثَّانِيَةِ) أَيْ طَوِيلُ
النَّجَادِ (تَصْرِيحٌ مَا لِتَضَمُّنِ الصِّفَةِ) أَيْ طَوِيلُ (الضَّمِيرِ) الرَّاجِعُ إِلَى الْمَوْصُوفِ
ضَرُورَةُ احْتِيَاجِهَا إِلَى مَرْفُوعٍ مُسْنَدٍ إِلَيْهِ فَيَشْتَمِلُ عَلَى نَوْعٍ تَصْرِيحٍ بِثَبُوتِ
الطَّوْلِ لَهُ ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى تَضَمُّنِهِ الضَّمِيرِ أَنَّكَ تَقُولُ هُنْدُ طَوِيلَةُ النَّجَادِ وَالزَّيْدَانِ
طَوِيلَا النَّجَادِ وَالزَّيْدُونَ طَوَالِ النَّجَادِ فَتَوَثَّنْ وَتَثْنِ وَتَجْمَعُ الصِّفَةُ الْبَتَّةُ
لِإِسْنَادِهَا إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ بِخِلَافِ هُنْدُ طَوِيلُ نَجَادِهَا وَالزَّيْدَانِ طَوِيلُ
نَجَادِهَا وَالزَّيْدُونَ طَوِيلُ نَجَادِهِمْ ، وَإِنَّمَا جَعَلْنَا الصِّفَةَ الْمُضَافَةَ كِتَابَةً مُشْتَمِلَةً
عَلَى نَوْعٍ تَصْرِيحٍ وَلَمْ نَجْعَلْهَا تَصْرِيحًا لِقَطْعِ بَأَنَّ الصِّفَةَ فِي الْمَعْنَى صِفَةٌ لِلْمُضَافِ
إِلَيْهِ وَاعْتِبَارِ الضَّمِيرِ رِعَايَةً لِأَمْرِ لَفْظِي وَهُوَ امْتِنَاعُ خَلْوِ الصِّفَةِ عَنْ مَعْمُولٍ
مَرْفُوعٍ بِهَا (أَوْ خَفِيَّةٍ) عَطْفٌ عَلَى وَاضِحَةٍ ، وَخَفَاؤُهَا بِأَنَّ يَتَوَقَّفُ الْإِنْتِقَالُ
مِنْهَا عَلَى تَأَمُّلٍ وَإِعْمَالِ رُويَةٍ (كَقَوْلِهِمْ كِتَابَةٌ عَنْ الْأَبْلَةِ عَرِيضُ الْقَفَا) فَإِنْ
عَرَضَ الْقَفَا وَعَظُمَ الرَّأْسُ بِالْإِفْرَاطِ مِمَّا يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى الْبَلَاهَةِ فَهُوَ مُلْزَمٌ
لَهَا بِحَسَبِ الْإِعْتِقَادِ ، لَكِنْ فِي الْإِنْتِقَالِ مِنْهُ إِلَى الْبَلَاهَةِ نَوْعٌ خَفَاءٌ لَا يُطْلَعُ
عَلَيْهِ كُلُّ أَحَدٍ ، وَلَيْسَ الْخَفَاءُ بِسَبَبِ كَثْرَةِ الْوَسَائِطِ وَالْإِنْتِقَالَاتِ حَتَّى تَكُونَ
بَعِيدَةً (وَإِنْ كَانَ) الْإِنْتِقَالُ مِنَ الْكِتَابَةِ إِلَى الْمَطْلُوبِ بِهَا (بِوَاسِطَةِ فَبَعِيدَةٍ
كَقَوْلِهِمْ كَثِيرُ الرَّمَادِ كِتَابَةٌ عَنِ الْمِضْيَافِ فَإِنَّهُ يَنْتَقِلُ مِنَ كَثْرَةِ الرَّمَادِ إِلَى كَثْرَةِ

إِحْرَاقِ الْحَطَبِ تَحْتَ الْقُدُورِ ، وَمِنْهَا إِلَى كَثْرَةِ الطَّبَاخِ ، وَمِنْهَا إِلَى كَثْرَةِ
الْأَكْلَةِ ، وَمِنْهَا إِلَى كَثْرَةِ الضَّيْفَانِ ، وَمِنْهَا إِلَى الْمَقْصُودِ .
الثَّالِثَةُ الْمَطْلُوبُ بِهَا نِسْبَةُ كَقَوْلِهِ :

إِنْ السَّاحَةِ وَالْمَرْوَةِ وَالنَّدَى فِي قُبَّةٍ ضَرَبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرِجِ .
فَإِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَثْبُتَ اخْتِصَاصَ ابْنِ الْحَشْرِجِ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ ، فَتَرَكَ
التَّصْرِيحَ بِأَنْ يَقُولَ : إِنَّهُ مُخْتَصٌّ بِهَا ، أَوْ نَحْوَهُ إِلَى الْكِنَايَةِ ، بِأَنْ جَعَلَهَا
فِي قُبَّةٍ مَضْرُوبَةٍ عَلَيْهِ ، وَنَحْوَهُ

إِحْرَاقِ الْحَطَبِ تَحْتَ الْقُدُورِ ، وَمِنْهَا (أى ومن كثرة الإحراق) (إلى كثرة
الطَّبَاخِ وَمِنْهَا إِلَى كَثْرَةِ الْأَكْلَةِ) جَمْعُ أَكَلَ (وَمِنْهَا إِلَى كَثْرَةِ الضَّيْفَانِ) بِكسر
الضاد جَمْعُ ضَيْفٍ (وَمِنْهَا إِلَى الْمَقْصُودِ) وَهُوَ الْمَضْيَافُ ، وَبِحَسَبِ قِلَّةِ الْوَسَائِلِ
وَكثرتها تَخْتَلِفُ الدَّلَالَةُ عَلَى الْمَقْصُودِ وَضَوْحًا وَخَفَاءً (الثَّالِثَةُ) مِنْ أَقْسَامِ
الْكِنَايَةِ (الْمَطْلُوبُ بِهَا نِسْبَةُ) أى إِبْثَاتِ أَمْرٍ لآخر أَوْ نَفْيِهِ عَنْهُ وَهُوَ الْمُرَادُ
بِالِاخْتِصَاصِ فِي هَذَا الْمَقَامِ (كَقَوْلِهِ : إِنْ السَّاحَةِ وَالْمَرْوَةِ) هِيَ كَمَالُ
الرَّجُولِيَّةِ (وَالنَّدَى * فِي قُبَّةٍ ضَرَبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرِجِ . فَإِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَثْبُتَ
اِخْتِصَاصَ ابْنِ الْحَشْرِجِ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ) أى ثبوتها لَهُ (فَتَرَكَ التَّصْرِيحَ)
بِاخْتِصَاصِهِ بِهَا (بِأَنْ يَقُولَ إِنَّهُ مُخْتَصٌّ بِهَا أَوْ نَحْوَهُ) بِجُرُورِ عَطْفٍ عَلَى أَنْ يَقُولَ
أَوْ مَنْصُوبٍ عَطْفًا عَلَى أَنَّهُ مُخْتَصٌّ بِهَا مِثْلُ أَنْ يَقُولَ ثَبُتَتْ سَمَاحَةُ ابْنِ الْحَشْرِجِ
أَوْ السَّاحَةِ لِابْنِ الْحَشْرِجِ أَوْ سَمَحَ ابْنُ الْحَشْرِجِ أَوْ حَصَلَتْ السَّاحَةُ لَهُ أَوْ
ابْنُ الْحَشْرِجِ سَمَحَ كَذَا فِي الْمِفْتَاحِ ، وَبِهِ يَعْرِفُ أَنْ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالِاخْتِصَاصِ هَهُنَا
الْحَصْرَ (إِلَى الْكِنَايَةِ) أى تَرَكَ التَّصْرِيحَ وَمَالَ إِلَى الْكِنَايَةِ (بِأَنْ جَعَلَهَا) أى
تَلَكَ الصِّفَاتِ (فِي قُبَّةٍ) تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ مَحَلَّهَا ذَوْقَبَةٌ وَهِيَ تَكُونُ فَوْقَ الْخِيْمَةِ
يَتَخَلَّاهَا الرُّؤْسَاءُ (مَضْرُوبَةٍ عَلَيْهِ) أى عَلَى ابْنِ الْحَشْرِجِ فَأَفَادَ إِبْثَاتِ الصِّفَاتِ
الْمَذْكُورَةِ لَهُ لِأَنَّهُ إِذَا اثْبَتَ الْأَمْرَ فِي مَكَانِ الرَّجُلِ وَحِيْزِهِ فَقَدْ اثْبَتَ لَهُ (وَنَحْوَهُ)

قَوْلُهُمْ : لِلْمَجْدِ بَيْنَ ثَوْبِيهِ ، وَالْكَرَمِ بَيْنَ بُرْدِيهِ ، وَالْمَوْصُوفُ فِي هَذَيْنِ
الْمَقْسَمَيْنِ قَدْ يَكُونُ غَيْرَ مَذْكُورٍ كَمَا يُقَالُ فِي عَرَضٍ مَنِ يُوْذِي الْمُسْلِمِينَ
لِلْمُسْلِمِ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ .

فَسَكَ كُنْ : الْكِتَابَةُ تَتَّفَعَاتُ إِلَى تَعْرِيضٍ ، وَتَلْوِيحٍ ، وَرَمْزٍ ،
وَإِشَارَةٍ وَإِيمَاءٍ ،

أى مثل البيت المذكور في كون الكناية لنسبة الصفة إلى الموصوف بأن تجعل
فيها يحيط به ويشتمل عليه (قولهم : المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه) حيث
لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وبين
ثوبيه . فإن قلت ههنا قسم رابع : وهو أن يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا
كقولنا كثر الرماد في ساحة زيد . قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنياتان
إحداهما المطلوب بها نفس الصفة وهى كثرة الرماد كناية عن المضىافية
والثانية المطلوب بها نسبة المضىافية إلى زيد وهو جعلها في ساحته لتنفيذ إثباتها
له (والموصوف في هذين القسمين) يعنى الثانى والثالث (قد يكون) مذكوراً
كامر وقد يكون (غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذى المسلمين :
المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده) فإنه كناية عن نقي صفة الإسلام عن
المؤذى وهو غير مذكور في الكلام . وأما القسم الأول وهو ما يكون
المطلوب بالكناية نفس الصفة وتكون النسبة مصرحاً بها فلا يخفى أن
الموصوف فيها يكون مذكوراً لا محالة لفظاً أو تقديرأ ، وقوله في عرض من
يؤذى معناه في التعريض به يقال نظرت إليه من عرض بالضم أى من جانب وناحية ،
قال (السكاكى الكناية تتفاوت إلى تعريض وتلويح ورمز وإشارة
وإيماء) وإنما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لأن التعريض وأمثاله مما ذكر
ليس من أقسام الكناية فقط بل هو أهم كذا في شرح المفتاح ، وفيه نظر
والأقرب أنه إنما قال ذلك لأن هذه الأقسام قد تتداخل وتختلف باختلاف

وَالْمُنَاسِبُ لِلْمَرَضِ لِلتَّعْرِيزِ، وَلِغَيْرِهَا إِنْ كَثُرَتِ الْوَسَائِطُ التَّلْوِيحُ وَإِنْ قَلَّتْ مَعَ خَفَاءِ الرَّمْزِ، وَبِلَا خَفَاءِ الْإِيْمَاءِ وَالْإِشَارَةِ، ثُمَّ قَالَ: وَالتَّعْرِيزُ قَدْ يَكُونُ مَجَازًا، كَقَوْلِكَ: أَذْيَنِي فَتَعْرِفُ وَأَنْتَ تُرِيدُ إِنْسَانًا مَعَ الْمُخَاطَبِ دُونَهُ، وَإِنْ أَرَدْتَهُمَا جَمِيعًا كَانَ كِنَايَةً، وَلَا بُدَّ فِيهِمَا مِنْ قَرِينَةٍ.

الاعتبارات من الوضوح والخفاء وقلة الوسائط وكثرتها (و) والمناسب للعرضية (التعريض) أى الكناية إذا كانت عرضية مسوقة لأجل موصوف غير مذكور كان المناسب أن يطلق عليها اسم التعريض لأنه إمالة الكلام إلى عرض بدله على المقصود يقال عرضت لقمان وبفلان إذا قلت قولاً لغيره وأنت تعنيه فكانت أشرت به إلى جانب وتريد به جانباً آخر (و) المناسب (لغيرها) أى لغير العرضية (إن كثرت الوسائط) بين اللازم والملزوم كما فى كثير الرماد وجبان السكب ومهزول الفصيل (التلويح) لأن التلويح هو أن تشير إلى غيرك من بعد (و) المناسب لغيرها (إن قلت) الوسائط (مع خفاء) فى اللزوم كمرضى القفا وعريض الوسادة (الرمز) لأن الرمز هو أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية لأن حقيقته الإشارة بالشفة أو الحاجب (و) المناسب لغيرها إن قلت الوسائط (بلاخفاء) كما فى قوله:

أَوْ مَا رَأَيْتَ الْحَجْدَ أَلْقَى رَحْلَهُ فِى آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلْ

(الإيماء والإشارة، ثم قال) السكاكى (والتعريض قد يكون مجازاً كقولك أَذْيَنِي فَتَعْرِفُ وَأَنْتَ تُرِيدُ) بناء الخطاب (إنساناً مع المخاطب دونه) أى لا تريد المخاطب ليسكون اللفظ مستعملاً فى غير ما وضع له فقط فيكون مجازاً (وإن أردتهما) أى أردت الخطاب وإنساناً آخر معه (جميعاً كان كناية) لأنك أردت باللفظ المعنى الأصلى وغيره معاً والحجاز ينافى لإرادة المعنى الأصلى (ولا بد فيهما) أى فى الصورتين (من قرينة) دالة على أن المراد فى الصورة الأولى هو الإنسان الذى مع المخاطب وحده ليسكون مجازاً وفى الثانية كلاهما

(فصل) أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصرييح ، لأن الانتقال فيهما من المألوف إلى اللازم ، فهو كدعوى الشيء ببينة ، وأن الاستعارة أبلغ من التشبيه ، لأنها نوع من المجاز .

جميعاً ليكون كناية ، وتحقيق ذلك أن قولك آذيتني فستعرف كلام دال على تهديد المخاطب بسبب الإيذاء ويلزم منه تهديد كل من صدر عنه الإيذاء فإن استعملته وأردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وإن أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الإيذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب في الإيذاء إما تحقيقاً وإما فرضاً وتقديراً مع قرينة دالة على عدم إرادة المخاطب كان مجازاً

فصل

(أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصرييح لأن الانتقال فيهما من المألوف إلى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة) فإن وجود المألوف يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك المألوف عن لازمه (و) أطبقوا أيضاً على (أن الاستعارة أبلغ من التشبيه لأنها نوع من المجاز) وقد علم أن المجاز أبلغ من الحقيقة ، وليس معنى كون المجاز والكناية أبلغ أن شيئاً منهما يوجب أن يحصل في الواقع زيادة في المعنى لا توجد في الحقيقة والتصرييح بل المراد أنه يفيد زيادة تأكيد للإثبات ويفهم من الاستعارة أن الوصف في المشبه بالغ حشد الكمال كما في المشبه به وليس بقاصر فيه كما يفهم من التشبيه والمعنى لا يتغير حاله في نفسه بأن يعبر عنه بعبارة أبلغ ، وهذا مراد الشيخ عبد القاهر بقوله ليست مزية قولنا رأيت أسداً على قولنا رأيت رجلاً هو والأسد سواء في الشجاعة أم الأول أفاد زيادة في مساواته للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة وهي أن الأول أفاد تأكيد للإثبات لتلك المساواة

الفن الثالث علم البديع

وَهُوَ عِلْمٌ يَعْرِفُ بِهِ وَجُوهُ تَحْسِينِ الْكَلَامِ بِعَدْرِهَايَةِ الْمُطَابَقَةِ وَوُضُوحِ الدَّلَالَةِ ، وَهِيَ ضَرْبَانِ : مَعْنَوِيٌّ وَلَفْظِيٌّ ، أَمَّا الْمَعْنَوِيُّ : فَفَنُّ الْمُطَابَقَةِ ، وَتُسَمَّى الْمُطَابَقُ ، وَالتَّضَادُّ أَيْضًا ، وَهِيَ الْجَمْعُ بَيْنَ مُضَادِّينِ : أَيْ مَعْنِيَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ فِي الْجُمْلَةِ ، وَيَكُونُ بِلَفْظَيْنِ مِنْ نَوْعٍ ،

لَمْ يَفِدْهُ الثَّانِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ . كَمَلِ الْقِسْمِ الثَّانِي وَالْحَمْدُ لَهُ عَلَى جَزِيلِ نَوَالِهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ .

الفن الثالث علم البديع

(وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام) أى يتصور به معانيها ويعلم أعدادها وتفصيلها بقدر الطاقة ، والمراد بالوجوه ما مر في قوله ويتبعها وجوه آخر تورث الكلام حسنا وقبولا ، وقوله (بعد رعاية المطابقة) لمقتضى الحال (و) رعاية (وضوح الدلالة) أى الخلو عن التعقيد المعنوى إشارة إلى أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الأمور والظرف أعنى قوله بعد رعاية متعلق بقوله تحسين الكلام (وهى) أى وجوه تحسين الكلام (ضربان معنوى) أى راجع إلى تحسين المعنى أولا وبالذات وإن كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ أيضا (ولفظى) أى راجع إلى تحسين اللفظ كذلك (أما المعنوى) قدمه لأن المقصود الأصلى والغرض الأولى هو المعانى والألفاظ توابع وقوالب لها (فنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد أيضا وهى الجمع بين متضادين أى معنيين متقابلين فى الجملة) أى يكون بينهما تقابل وتناف ولو فى بعض الصور سواء كان التقابل حقيقيا أو اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد أو تقابل الإيجاب والسلب أو تقابل العدم والملكية أو تقابل التضايف أو ما يشبه شيئا من ذلك (ويكون) ذلك الجمع (بلفظين من نوع)

اسْمَيْنِ نَحْوُ : وَتَحْسِبُهُمْ اَبْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ اَوْ فَمَازَيْنِ نَحْوُ : يُجْحِي وَيُمِيتُ ،
اَوْ حَرَفَيْنِ نَحْوُ : لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ، اَوْ مِنْ نَوْعَيْنِ نَحْوُ :
اَوْ مِنْ كَانَ مَيِّتًا فَاَحْيَيْنَاهُ ، وَهُوَ ضَرْبَانِ طَبَاقُ الْاِيجَابِ كَمَا مَرَّ ، وَطَبَقُ
السَّلْبِ نَحْوُ : وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ يَعْلَمُونَ ، وَنَحْوُ : فَلَا تَخْشَوْا
النَّاسَ وَاخْشَوْا ، وَمِنْ الطَّبَاقِ نَحْوُ قَوْلِهِ :

تَرَدَّى ثِيَابَ الْمَوْتِ حُرًّا فَمَا أَتَى لَهَا اللَّيْلُ إِلَّا وَهِيَ مِنْ سُنْدُسٍ خَضِرٍ

واحد من أنواع الكلمة (اسمين نحو وتحسبهم أبقاظا وهم رقود ، أو فعلين
نحو يجحي ويميت ، أو حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) فإن
في اللام معنى الانتفاع ، وفي على معنى التضرر أى لا ينتفع بظاعتها ولا يتضرر
بمعصيتها غيرها (أو من نوعين نحو أو من كان ميتا فأحييناه) فإنه قد اعتبر
في الأحياء معنى الحياة والموت والحياة مما يتقابلان وقد دل على الأول
بالاسم وعلى الثانى بالقول (وهو) أى الطباق (ضربان طباق الإيجاب كما مر
وطباق السلب) وهو أن يجمع بين فعلى مصدر واحد أحدهما مثبت والآخر
منى أو أحدهما أمر والآخر نهى فالأول (نحو) قوله تعالى (ولكن أكثر الناس
لا يعلمون يعلمون) ظاهراً من الحياة الدنيا (و) الثانى (نحو) قوله تعالى
(فلا تخشوا الناس واخشون ، ومن الطباق) ما سماه بعضهم تديبجا من ديج
المطر الأرض : زينها ، وفسره بأن يذكر فى معنى من المدح أو غيره ألوان
لقصد الكناية أو التورية وأراد بالألوان ما فوق الواحد بقرينة الأمثلة ، فتديبج
الكناية (نحو قوله : تردى) من ترديت الثوب أخذته رداء (ثياب الموت
حرا فما أتى . لها) أى لتلك الثياب (الليل إلا وهى من سندس خضر)
يعنى ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم يتقضى يوم قتله ولم يدخل فى ليلته إلا وقد
صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة ، فقد جمع بين الحمرة

وَيُلْحَقُ بِهِ نَحْوُ : أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رَحْمَاءُ بَيْنَهُمْ ، فَإِنَّ الرَّحْمَةَ مُسَبِّبَةٌ
عَنِ اللَّيْنِ ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ :

لَا تَعْجَبِي يَا سَلَمُ مِنْ رَجُلٍ ضَحِكَ الْمَشِيبُ بِرَأْسِهِ فَبَكَى
وَيُسَمَّى الثَّانِي إِيهَامَ التَّنَادُّ ، وَدَخَلَ فِيهِ مَا يَخْتَصُّ بِاسْمِ الْمَقَابَلَةِ وَهِيَ :
أَنْ يُوَاتِي بِمَعْنَيْنِ مُتَوَافِقَيْنِ

والخضرة وقصد بالأول الكناية عن القتل وبالثاني الكناية عن دخول
الجنة ، وتدبيح التورية كقول الحريري : فذا غبر العيش الأخضر ، وازور
المحبوب الأصفر ، اسود يومى الأبيض ، وابيض فودى الأسود ، حتى رقى
لى العدو الأزرق ، فياحبذا الموت الأحمر . فالمعنى القريب للمحبوب
الأصفر إنسان له صفرة والبعيد هو الذهب ، وهو المراد ههنا فيكون تورية
وجمع الألوان لقصد التورية لا يقتضى أن يكون فى كل لون تورية كما توهمه
البعض (ويلحق به) أى بالطباق شيان أحدهما الجمع بين معنيين يتعلق
أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية وال لزوم (نحو) قوله تعالى
(- أشدء على الكفار رحماء بينهم - فإن الرحمة) وإن لم تكن مقابلة للشدة
لكنها (مسببة عن اللين) الذى هو ضد الشدة (و) الثانى الجمع بين معنيين غير
متقابلين غير عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان (نحو قوله : لاتعجبي ياسلم
من رجل) يريد نفسه (ضحك المشيب برأسه) أى ظهر ظهوراً تاماً
(فبكى) ذلك الرجل فظهور المشيب لا يقابل البكاء إلا أنه قد عبر عنه
بالضحك الذى معناه الحقيقى مقابل للبكاء (ويسمى الثانى إيهام التضاد) لأن
المعنيين قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد نظرا إلى الظاهر (ودخل فيه) أى
فى الطباق بالتفسير الذى سبق (ما يختص باسم المقابلة) وإن جعله السكاكى
وغيره قسماً برأسه من المحسنات المعنوية (وهى أن يؤتى بمعنيين متوافقين

أَوْ أَكْثَرُ ثُمَّ بِمَا يُقَابِلُ ذَلِكَ عَلَى التَّرْتِيبِ ، وَالْمُرَادُ بِالتَّوَافُقِ خِلَافُ التَّقَابُلِ
نَحْوُ : فَلْيُضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ :

مَا أَحْسَنَ الدِّينَ وَالْدُنْيَا إِذَا اجْتَمَعَا وَأَقْبَحَ الْكُفْرَ وَالْإِفْلَاسَ بِالرَّجُلِ
وَنَحْوُ : فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى
وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى ، وَالْمُرَادُ بِاسْتَغْنَى
أَنَّهُ زَهَدَ فِيهَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى كَأَنَّهُ مُسْتَغْنٍ عَنْهُ فَلَمْ يَتَّقِ ، أَوْ اسْتَغْنَى بِشَهَوَاتِ
الدُّنْيَا عَنْ نَعِيمِ الْجَنَّةِ فَلَمْ يَتَّقِ .

أَوْ أَكْثَرُ ثُمَّ) يُوْتَى (بِمَا يُقَابِلُ ذَلِكَ) المذكور من المعنيين المتوافقين
أَوْ المعاني المتوافقة . (على الترتيب) فيدخل في الطباق لأنه جمع بين معنيين متقابلين
في الجملة (والمراد بالتوافق خلاف التقابل) حتى لا يشترط أن يكونا متناسيين
أَوْ متماثلين فمقابلة الإثنين بالإثنين (نحو — فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا)
أتى بالضحك ولقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المقابلين لهما (و) مقابلة
الثلاثة بالثلاثة (نحو قوله :

مَا أَحْسَنَ الدِّينَ وَالْدُنْيَا إِذَا اجْتَمَعَا وَأَقْبَحَ الْكُفْرَ وَالْإِفْلَاسَ بِالرَّجُلِ)
أتى بالحسن والدين والغنى ثم بما يقابلها من القبح والكفر والإفلاس على
الترتيب (و) مقابلة الأربعة بالأربعة (نحو — فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى وَصَدَّقَ
بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ
لِلْعُسْرَى) والتقابل بين الجميع ظاهر إلا بين الانقضاء والاستغناء فيبینه بقوله
(والمراد باستغنى أنه زهد فيما عند الله تعالى كأنه مستغن عنه) أى أعرض
عما عند الله تعالى (فلم يتق أو) المراد باستغنى (استغنى بشهوات الدنيا عن
نعيم الجنة فلم يتق) فيكون الاستغناء مستتبعا لعدم الانقضاء وهو مقابل للانقضاء
فيكون هذا من قبيل قوله تعالى — أشداء على الكفار رحماء بينهم —

وَزَادَ السَّكَانِي: وَإِذَا اشْرَطَ هُنَا أَمْرٌ شَرِطَ نَمَّةٌ ضِدُّهُ كَمَا تَبَيَّنَ الْآيَتَيْنِ ،
فَإِنَّهُ لَمَّا جُعِلَ التَّبْيِيرُ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْإِعْطَاءِ وَالِاتِّقَاءِ وَالتَّصْدِيقِ جُعِلَ ضِدُّهُ
مُشْتَرَكًا بَيْنَ أَضْدَادِهَا ، وَمِنْهُ مُرَاعَاةُ النَّظَائِرِ ، وَيُسَمَّى التَّنَاسُبُ وَالتَّوْفِيقُ ،
وَهُوَ جَمْعُ أَمْرٍ وَمَا يَنْبَاسِيهِ لَا بِالْقَضَادِّ نَحْوُ : الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ مُحْسِبَانِ ،
وَقَوْلُهُ :

كَالْقِسِيِّ الْمَعْطَقَاتِ بِلِ الْأَنْسَاهُمْ مَبْرِيَةٌ بِلِ الْأَوْتَارِ
وَمِنْهَا مَا يُسَمَّى بِمَعْضُومٍ تَشَابَهُ الْأَطْرَافِ ،

(وزاد السكاكي) في تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال هي أن يجمع بين شيئين
متوافقين أو أكثر وضديهما (وإذا شرط هنا) أى فيما بين المتوافقين أو
المتوافقات (أمر شرط نمة) أى فيما بين ضديهما أو أضدادهما (ضده) أى ضده
ذلك الأمر (كهاتين الآيتين فإنه لما جعل التيسير مشتركا بين الإعطاء
والإتقاء والتصديق جعل ضده) أى ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه
بقوله فسنيسرهُ للعسرى (مشتركا بين أضدادها) وهى البخل والاستغناء
والتكذيب ، فعلى هذا لا يكون قوله : ما أحسن الدين والدنيا من المقابلة لأنه
اشترط فى الدين والدنيا والاجتماع ولم يشترط فى الكفر والإفلاس ضده
(ومنه) أى من المعنوى (مراعاة النظر ، ويسمى التناسب والتوفيق) والائتلاف
والتلفيق أيضا (وهو جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد) والمناسبة بالتضاد أن
يكون كل منهما متقابلا للآخر ، وبهذا القيد يخرج الطباق ، وذلك قد يكون
بالجمع بين أمرين (نحو الشمس والقمر بحسبان) جمعا بين أمرين (و) نحو
(قوله) فى صفة الإبل (كالقسي) جمع قوس (المعطقات) المنحنيات (بل
الأسهم) جمع سهم (مبرية) أى منحوتة (بل الأوتار) جمع وتر جمعا بين ثلاثة
أمر (ومنها) أى من مراعاة النظر (ما يسميه بعضهم تشابه الأطراف)

وَهُوَ أَنْ يَنْخَمِ الْكَلَامَ بِمَا يَنْاسِبُ ابْتِدَاءَهُ فِي الْمَعْنَى نَحْوُ : لَا تُذَرِكُهُ الْأَبْصَارُ ،
وَهُوَ يُذَرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ، وَيُلْحَقُ بِهَا نَحْوُ : الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ
بِحُسْبَانٍ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ بِسَجْدَانِ ، وَيُسَمَّى إِيهَامُ التَّنَاسُبِ ، وَمِنْهُ الْإِرْصَادُ
وَيُسَمَّى بَعْضُهُمُ التَّسْهِيمَ ، وَهُوَ أَنْ يُجْعَلَ قَبْلَ الْعَجْزِ مِنَ الْفَقْرَةِ ، أَوْ مِنْ الْبَيْتِ
مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ إِذَا عُرِفَ الرَّوِيُّ ،

وَهُوَ أَنْ يَنْخَمِ الْكَلَامَ بِمَا يَنْاسِبُ ابْتِدَاءَهُ فِي الْمَعْنَى نَحْوُ لَا تُذَرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يَدُرِكُ
الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ (فَإِنَّ اللَّطِيفَ يَنْاسِبُ كَوْنَهُ غَيْرَ مُدْرِكٍ بِالْأَبْصَارِ
وَالْخَبِيرُ يَنْاسِبُ كَوْنَهُ مُدْرِكًا لِلْأَبْصَارِ لِأَنَّ الْمُدْرِكَ لِلشَّيْءِ يَكُونُ خَيْرَ آلِهِ عَالِمًا
بِهِ) وَيُلْحَقُ بِهَا (أَيْ بِمُرَاعَاةِ النَّظِيرِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ مَعْنَيْنِ غَيْرِ مُتَنَاسِبِينَ بِلَفْظَيْنِ
يَكُونُ لهُمَا مَعْنِيَانِ مُتَنَاسِبَانِ وَإِنْ لَمْ يَكُونَا مَقْصُودَيْنِ هَهُنَا (نَحْوَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ
بِحُسْبَانٍ وَالنَّجْمِ) أَيْ وَالنَّبَاتِ الَّذِي يَنْجُمُ أَيْ يَظْهَرُ مِنَ الْأَرْضِ لِاسْقَاقِ لَهُ
كَالْبَقُولِ (وَالشَّجَرِ) الَّذِي لَهُ سَاقٌ (يَسْجُدَانِ) أَيْ يَتَقَادَانِ لِلَّهِ تَعَالَى فِيمَا خُلِقَا
لَهُ ، فَالنَّجْمُ بِهَذَا الْمَعْنَى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُنَاسِبًا لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ لَكِنَّهُ قَدْ يَكُونُ
بِمَعْنَى الْبُكُوكِبِ وَهُوَ مُنَاسِبٌ لهُمَا (وَيُسَمَّى إِيهَامُ التَّنَاسُبِ) لِثَلَاثِ مَآرِفٍ فِي
إِيهَامِ التَّنَاسُبِ (وَمِنْهُ) أَيْ مِنَ الْمَعْنَى (الْإِرْصَادُ) وَهُوَ فِي اللُّغَةِ نَصَبُ الرَّقِيبِ
فِي الطَّرِيقِ (وَيُسَمَّى بَعْضُهُمُ التَّسْهِيمَ) يَقَالُ بَرَدٌ مَسْهُمٌ فِيهِ خُطُوطٌ مُسْتَوِيَةٌ
(وَهُوَ أَنْ يُجْعَلَ قَبْلَ الْعَجْزِ مِنَ الْفَقْرَةِ) وَهِيَ فِي النُّثْرِ بِمَنْزِلَةِ الْبَيْتِ مِنَ النِّظْمِ
فَقَوْلُهُ : هُوَ يَطْبَعُ الْأَسْجَاعَ بِجَوَاهِرِ لَفْظِهِ . فَقَرَّةٌ ، وَيَقْرَعُ الْأَسْمَاعَ بِزَوَاجِرِ
وَعِظِهِ . فَقَرَّةٌ أُخْرَى ، وَالْفَقْرَةُ فِي الْأَصْلِ حَلِيٌّ بِصَاغٍ عَلَى شَكْلِ فَقْرَةِ الظُّهْرِ (أَوْ
مِنَ الْبَيْتِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الْعَجْزِ وَهُوَ آخِرُ كَلِمَةٍ مِنَ الْفَقْرَةِ أَوْ الْبَيْتِ (إِذَا
عُرِفَ الرَّوِيُّ) فَقَوْلُهُ مَا يَدُلُّ فَاعِلٌ يُجْعَلُ وَقَوْلُهُ إِذَا عُرِفَ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يَدُلُّ
وَالرَّوِيُّ الْحَرْفُ الَّذِي بَنَى عَلَيْهِ أَوَاخِرُ الْأَبْيَاتِ أَوْ الْفَقْرِ وَوَجِبَ تَكَرُّرُهُ

نَحْوُ: وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ، وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ، وَقَوْلُهُ:
إِذَا لَمْ تَسْتَطِيعْ شَيْئًا فَدَعُهُ وَجَاوِزُهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ
وَمِنْهُ الْمَشَاكَلَةُ، وَهِيَ ذِكْرُ الشَّيْءِ بِلَفْظٍ غَيْرِهِ لَوْ قُوعِهِ فِي صَحْبَتِهِ،
تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ قَوْلِهِ:
قَالُوا اقْتَرَحْ شَيْئًا نَجِدَ لَكَ طَبْخَهُ قُلْتُ اطْبُخُوا لِي جُبَّةً وَقَمِيصًا
وَنَحْوُ: تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ، وَالثَّانِي نَحْوُ: صِبْغَةُ اللَّهِ

فِي كُلِّ مَنِهَا، وَقَدْ بَقِيَ إِذَا عَرَفَ الرَّوْيَ لِأَنَّ مِنَ الْأَرْصَادِ مَا لَا يَعْرِفُ بِهِ
الْعَجْزُ لِعَدَمِ مَعْرِفَةِ حَرْفِ الرَّوْيِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً
وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقَضَى بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ -
فَلَوْلَمْ يَعْرِفْ أَنَّ حَرْفَ الرَّوْيِ هُوَ النُّونُ لَرُبَّمَا تَوَهَّمُ أَنَّ الْعَجْزَ فِيمَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ
أَوْ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ فَالْأَرْصَادُ فِي الْفَقْرَةِ (نَحْوُ - وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ
كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ - وَ) فِي الْبَيْتِ نَحْوُ (قَوْلُهُ:

إِذَا لَمْ تَسْتَطِيعْ شَيْئًا فَدَعُهُ وَجَاوِزُهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ
وَمِنْهُ) أَيْ وَمِنْ الْمَعْنَى (الْمَشَاكَلَةُ: وَهِيَ ذِكْرُ الشَّيْءِ بِلَفْظٍ غَيْرِهِ لَوْ قُوعِهِ)
أَيْ وَقُوعِ ذَلِكَ الشَّيْءِ (فِي صَحْبَتِهِ) أَيْ ذَلِكَ الْغَيْرِ (تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا) أَيْ
وَقُوعًا حَقِيقًا أَوْ مَقْدَرًا (فَالْأَوَّلُ نَحْوُ قَوْلِهِ: قَالُوا اقْتَرَحْ شَيْئًا) مِنْ اقْتَرَحْتَ
عَلَيْهِ شَيْئًا إِذَا سَأَلْتَهُ إِيَّاهُ مِنْ غَيْرِ رُوبَةٍ وَطَلَبْتَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّكْلِيفِ وَالتَّحَكُّمِ
وَجَعَلْتَهُ مِنْ اقْتَرَحِ الشَّيْءِ اتَّعَدَّهُ غَيْرَ مُنَاسِبٍ عَلَى مَا لَا يَخْفَى (نَجْدًا) مَجْزُومٌ
عَلَى أَنَّهُ جَوَابُ الْأَمْرِ مِنَ الْإِجَادَةِ وَهِيَ تَحْسِينُ الشَّيْءِ (لَكَ طَبْخُهُ: قُلْتُ
اطْبُخُوا لِي جُبَّةً وَقَمِيصًا) أَيْ خَبِطُوا وَذَكَرْ خِيَاطَةَ الْجُبَّةِ بِلَفْظِ الطَّبْخِ لَوْ قُوعَهَا فِي
صَحْبَةِ طَبْخِ الطَّعَامِ (وَنَحْوُ: تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ) حَيْثُ أَطْلَقَ النَّفْسَ
عَلَى ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى لَوْ قُوعَهُ فِي صَحْبَةِ نَفْسِي (وَالثَّانِي) وَهُوَ مَا يَكُونُ وَقُوعُهُ فِي صَحْبَةِ
الْغَيْرِ تَقْدِيرًا (نَحْوُ) قَوْلِهِ تَعَالَى - قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا - إِلَى قَوْلِهِ - (صِبْغَةُ اللَّهِ)

وَهُوَ مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ لَأَمْنًا بِاللَّهِ : أَيْ تَطْهِيرِ اللَّهِ ، لِأَنَّ الْإِيمَانَ يُطَهِّرُ النَّفْسَ
وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ النَّصَارَى كَانُوا يَغْمِسُونَ أَوْلَادَهُمْ فِي مَاءٍ أَصْفَرٍ يُسَمُّونَهُ
الْمَسْوُودِيَّةَ وَيَقُولُونَ : إِنَّهُ تَطْهِيرٌ لَهُمْ ، قَمَرٌ عَنِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ ، بِصِبْغَةِ اللَّهِ لِلْمَسَاكِلَةِ
بِهَذِهِ الْقَرِينَةِ ، وَمِنْهُ الْمَزَاجَةُ وَهِيَ أَنْ يُزَاجَ بَيْنَ مَعْنَيْنِ فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ

وَمِنْ أَحْسَنِ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ - (وهو) أى قوله صبغة الله
(مصدر) لأنه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهى الحالة التى يقع عليها
الصبغ (مؤكداً لَأَمْنًا بِاللَّهِ : أى تطهير الله لأن الإيمان يطهر النفوس) فيكون
أَمْنًا مشتملاً على تطهير الله لِنَفْسِ الْمُؤْمِنِينَ ودالاً عليه فتكون صبغة الله
بمعنى تطهير الله مؤكداً للمضمون قوله - أَمْنًا بِاللَّهِ - ثم أشار إلى وقوع تطهير الله
فى صحة ما يعبر عنه بالصبغ تقديره بقوله (والأصل فيه) أى فى هذا المعنى وهو
ذكر التطهير بلفظ الصبغ (أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم فى ماء أصفر
يسمونه المعمودية ويقولون إنه) أى الغمس فى ذلك الماء (تطهير لهم) فإذا
فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانياً حقاً فأمر المسلمون بأن
يقولوا للنصارى قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالإيمان صبغة لا مثل صبغتنا
وطهرنا به تطهيراً لا مثل تطهيرنا ، هذا إذا كان الخطاب فى قوله قولوا آمنا
بالله للكافرين ، وإن كان الخطاب للمسلمين فالمعنى أن المسلمين أمروا بأن
يقولوا صبغنا الله بالإيمان صبغة ولم نصبغ صبغتك أيها النصارى (فعبر عن
الإيمان بالله بصبغة الله للمشكلة) لوقوعه فى صحة صبغة النصارى تقديره
(بهذه القرينة) الحالية التى هى سبب النزول من غمس النصارى أولادهم
فى الماء الأصفر وإن لم يذكر لفظ ذلك (ومنه) أى ومن المعنوى (المزوجة ،
وهى أن يزواج) أى يوقع المزوجة على أن الفعل مسند إلى ضمير المصدر أو
إلى الظرف أعنى قوله (بين معنيين فى الشرط والجزاء) والمعنى يجعل معنيان
واقعان فى الشرط والجزاء مزدوجين فى أن يرتب على كل منهما معنى مرتب

كقوله :

إِذَا مَا نَهَى النَّاهِي فَلَجَّ بِِ الْهُوَى أَصَاخَتْ إِلَى الْوَاشِي فَلَجَّ بِهَا الْمَجْرُ
وَمِنْهُ الْعَكْسُ ، وَهُوَ أَنْ يُقَدَّمَ جُزْءٌ فِي الْكَلَامِ ، ثُمَّ يُؤَخَّرُ . وَيَقَعُ
عَلَى وَجْهِهِ : مِنْهَا أَنْ يَقَعَ بَيْنَ أَحَدِ طَرَفَيْ جُمْلَةٍ ، وَمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ نَحْوُ عَادَاتِ
السَّادَاتِ ، سَادَاتِ الْعَادَاتِ ، وَمِنْهَا أَنْ يَقَعَ بَيْنَ مُتَعَلَقَيْنِ

على الآخر (كقوله : إذا ما نهى الناهي) ومنعني عن حها (فلج بى الهوى) ولزمني
(أصاخئت إلى الواشى) أى استمعت إلى النمام الذى يشى حديثه ويزينه
وصدقته فيما افترى على (فلج بها المجر) زواج بين نهى الناهي وإصااختها إلى
الواشى الواقعين فى الشرط والجزاء فى أن تررب عليهما لجاج شىء ، وقد يتوهم
من ظاهر العبارة أن المزاوجة هى أن يجمع بين معنيين فى الشرط ومعنيين
فى الجزاء كما جمع فى الشرط بين نهى الناهي ولجاج الهوى وفى الجزاء بين إصااختها
إلى الواشى ولجاج المجر وهو فاسد إذ لا قائل بالمزاوجة فى مثل قولنا إذا جاءنى
زيد فسلم على أجلسته فأنعمت عليه ، وما ذكرنا هو المأخوذ من كلام السلف
(ومنه) أى من المعنوى (العكس) والتبديل (وهو أن يقدم جزء فى الكلام)
على جزء آخر (ثم يؤخر) ذلك المقدم عن الجزء المؤخر أولا . والعبارة
الصريحة ما ذكره بعضهم وهو أن تقدم فى الكلام جزءا ثم تعكس فتقدم
ما أخرت وتؤخر ما قدمت ، وظاهر عبارة المصنف صادق على نحو عادات
السادات أشرف العادات وليس من العكس (ويقع) العكس (على وجوه
منها : أن يقع بين أحد طرفى جملة وما أضيف إليه) ذلك الطرف (نحو عادات
السادات سادات العادات) فالعادات أحد طرفى الكلام والسادات مضاف
إليه ذلك الطرف ، وقد وقع العكس بينهما بأن قدم أولا العادات على السادات
ثم السادات على العادات (ومنها) أى من الوجوه (أن يقع بين متعلقين

فِي جُمْلَتَيْنِ نَحْوُ : يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ، وَمِنْهَا أَنْ يَقَعَ بَيْنَ لَفْظَيْنِ فِي طَرَفِي جُمْلَتَيْنِ نَحْوُ : لَاهُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ، وَمِنْهُ الرُّجُوعُ ، وَهُوَ الْعَوْدُ إِلَى الْكَلَامِ السَّابِقِ بِالنَّقْضِ لِنَكْتَةِ كَقَوْلِهِ : قِفْ يَا دَّيَّارِ أَتَيْتَ لَمْ يُعْفِهَا الْقِدَمُ بَلَى وَغَيْرَهَا الْأَرْوَاحُ وَالْدِّيمُ وَمِنْهُ التَّوْرِيَّةُ ، وَهِيَ أَنْ يُطْلَقَ لَفْظٌ لَهُ مَعْنِيَانِ : قَرِيبٌ وَبَعِيدٌ ، وَيُرَادُ الْبَعِيدُ ، وَهِيَ ضَرْبَانِ : مُجَرَّدَةٌ ، وَهِيَ الَّتِي لَا تَجَامِعُ شَيْئًا مِمَّا يُلَاحِظُ الْقَرِيبَ نَحْوُ : الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ، وَمُرْشَعَةٌ

فِي جُمْلَتَيْنِ نَحْوُ - يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ - فَالْحَيُّ وَالْمَيِّتُ مُتَعَلِقَانِ بِخُرُوجِ وَقَدْ قَدِمَ أَوَّلَا الْحَيُّ عَلَى الْمَيِّتِ وَثَانِيَا الْمَيِّتُ عَلَى الْحَيِّ (وَمِنْهَا) أَيْ مِنَ الْوُجُوهِ (أَنْ يَقَعَ بَيْنَ لَفْظَيْنِ فِي طَرَفِي جُمْلَتَيْنِ نَحْوُ - لَاهُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ -) قَدِمَ أَوَّلَا هُنَّ عَلَى هُمْ وَثَانِيَا هُمْ عَلَى هُنَّ وَهُمَا لَفْظَانِ وَقَعَ أَحَدُهُمَا فِي جَانِبِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَالْآخَرُ فِي جَانِبِ الْمُسْنَدِ (وَمِنْهُ) أَيْ مِنَ الْمَعْنَى (الرُّجُوعُ ، وَهُوَ الْعَوْدُ إِلَى الْكَلَامِ السَّابِقِ بِالنَّقْضِ) أَيْ بِنَقْضِهِ وَإِبْطَالِهِ (لِنَكْتَةِ كَقَوْلِهِ : قِفْ بِالْدَّيَّارِ الَّتِي لَمْ يُعْفِهَا الْقِدَمُ) أَيْ لَمْ يَبْلُهَا تَطَاوُلُ الزَّمَانِ وَتَقَادُّمُ الْعَهْدِ ثُمَّ عَادَ إِلَى ذَلِكَ الْكَلَامِ وَنَقَضَهُ بِقَوْلِهِ (بَلَى وَغَيْرَهَا الْأَرْوَاحُ وَالْدِّيمُ) أَيْ الرِّيحُ وَالْأَمْطَارُ ، وَالنَّكْتَةُ إِظْهَارُ التَّحِيرِ وَالتَّوَلُّهِ كَأَنَّهُ أَخْبَرَ أَوَّلًا بِمَسَا لَا تَحَقُّقٍ لَهُ ثُمَّ أَفَاقَ بَعْضَ الْإِفَاقَةِ فَتَنَقَّضَ الْكَلَامُ السَّابِقُ قَائِلًا بَلَى عَفَاهَا الْقِدَمُ وَغَيْرَهَا الْأَرْوَاحُ وَالْدِّيمُ (وَمِنْهُ) أَيْ وَمِنَ الْمَعْنَى (التَّوْرِيَّةُ) وَتُسَمَّى الْإِبْهَامُ أَيْضًا (وَهِيَ أَنْ يُطْلَقَ لَفْظٌ لَهُ مَعْنِيَانِ قَرِيبٌ وَبَعِيدٌ وَيُرَادُ الْبَعِيدُ) اعْتِمَادًا عَلَى قَرِينَةٍ خَفِيَّةٍ (وَهِيَ ضَرْبَانِ) الْأَوَّلَى (مُجَرَّدَةٌ وَهِيَ) التَّوْرِيَّةُ (الَّتِي لَا تَجَامِعُ شَيْئًا مِمَّا يُلَاحِظُ) الْمَعْنَى (الْقَرِيبَ نَحْوُ - الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى -) فَإِنَّهُ أَرَادَ بِاسْتَوَى مَعْنَاهُ الْبَعِيدُ وَهُوَ اسْتَوَى وَلَمْ يَقْرَنْ بِهِ شَيْءٌ مِمَّا يُلَاحِظُ الْمَعْنَى الْقَرِيبَ الَّذِي هُوَ الْاسْتِقْرَارُ (وَ) الثَّانِيَّةُ (مُرْشَعَةٌ) وَهِيَ الَّتِي تَجَامِعُ شَيْئًا مِمَّا يُلَاحِظُ الْمَعْنَى

نحو: وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ، وَمِنْهُ الْإِسْتِخْدَامُ وَهُوَ أَنْ يُرَادَ بِلَفْظٍ لَهُ مَعْنَيَانِ، أَحَدُهُمَا: ثُمَّ بِضْمِيرِهِ الْآخَرُ، أَوْ يُرَادَ بِأَحَدِ ضَمِيرَيْهِ: أَحَدُهُمَا، ثُمَّ بِالْآخِرِ الْآخَرُ، فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِهِ:

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ - رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابًا
وَالثَّانِي كَقَوْلِهِ:

فَسَقَى الْغُضَا وَالسَّائِكِيهِ وَإِنْ هُمْ شَبَّوْهُ بَيْنَ جَوَانِحِي وَضُلُوعِي

القريب (نحو - والسما بئناها بأيدٍ) أراد بالأيد معناها البعيد وهو القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذى هو الجارحة المخصوصة وهو قوله بئناها إذ البناء يلائم اليد وهذا مبنى على ما اشتهر بين أهل الظاهر من المفسرين، وإلا فالتحقيق أن هذا تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنهه جلالة من غير أن يتمحل للمفردات حقيقة أو مجازاً (ومنه) أى ومن المعنوى (الاستخدام وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما ثم) يراد (بضميره) أى بالضمير العائد إلى ذلك اللفظ معناه (الآخر أو يراد بأحد ضميريه أحدهما) أى أحد المعنيين ثم يراد (بالآخر) أى بضميره الآخر معناه (الآخر) وفى كليهما يجوز أن يكون المعنيان حقيقيين وأن يكونا مجازيين أو أن يكونا مختلفين (فالأول) وهو أن يراد باللفظ أحد المعنيين وبضميره معناه الآخر (كقوله:

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابًا)

جمع غضبان، أراد بالسما الغيث وبضميره فى رعيناه النبت وكلا المعنيين مجازى (والثانى) وهو أن يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين وبالضمير الآخر معناه الآخر (كقوله:

فَسَقَى الْغُضَا وَالسَّائِكِيهِ وَإِنْ هُمْ شَبَّوْهُ بَيْنَ جَوَانِحِي وَضُلُوعِي)

أراد بأحد ضميرى الغضا أعنى المجرور فى السائكية المكان الذى فيه

وَمِنْهُ الْفُتُوحُ وَالنَّشْرُ ، وَهُوَ ذِكْرُ مُتَمَدِّدٍ عَلَى التَّفْصِيلِ ، أَوْ الْإِجْمَالِ ، ثُمَّ مَالِ كُلِّ
وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ ، ثِقَّةٌ بِأَنَّ السَّامِعَ يَرُدُّهُ إِلَيْهِ ؛ فَالْأَوَّلُ ضَرْبَانِ : لِأَنَّ
النَّشْرَ إِمَّا عَلَى تَرْتِيبِ الْفُتُوحِ : وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ
لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ ، وَإِمَّا عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبِهِ كَقَوْلِهِ :
كَيْفَ أَسْأَلُو وَأَنْتَ حَقِيفٌ وَغُصْنٌ وَغَزَالٌ لِحَطَا وَقَدْ وَرَدَقَا

شجرة الغضا ، وبالأخر أعنى المنصوب في شبه النار الحاصلة من شجر الغضا
وكلاهما مجازي (ومنه) من المعنوي (الف والنشر) وهو ذكر متعدد على
التفصيل أو الإجمال ثم ذكر (مال كل واحد) من آحاد هذا المتعدد (من غير
تعين ثقة) أي الذكر بدون التعيين لأجل الوثوق (بأن السامع يردده إليه) أي
يرد مال كل من آحاد هذا المتعدد إلى ما هو له لعلمه بذلك بالقرائن اللفظية
أو المعنوية (فالأول) وهو أن يكون ذكر المتعدد على التفصيل (ضربان)
لأن النشر إما على ترتيب الف (بأن يكون الأول من المتعدد في النشر
لأول من المتعدد في الف ، والثاني الثاني وهكذا إلى الآخر) نحو قوله تعالى
(ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) ذكر الليل
والنهار على التفصيل ثم ذكر مال الليل وهو السكون فيه ومال النهار وهو الابتغاء من
فضل الله تعالى فيه على الترتيب : فإن قيل عدم التعيين في الآية ممنوع فإن المجرور
مع فيه عائد إلى الليل لا محالة قلنا نعم لكن باعتبار احتمال أن يعود إلى كل
من الليل والنهار يتحقق عدم التعيين (وإما على غير ترتيبه) أي ترتيب الف
سواء كان معكوس الترتيب (كقوله : كيف أسلو وأنت حقف) وهو التقاء
من الرمل (وغصن - وغزال لحظا وقدا وردقا) فاللحظ للغزال ولقد
للغصن والردف للحقف ؛ أو مختلطا كقوله : هو شمس وأسد وبحر جودا

وَالثَّانِي نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى :
 أَيْ قَالَتِ الْيَهُودُ : لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا ، وَقَالَتِ النَّصَارَى : لَنْ
 يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ نَصَارَى ، فَلَفَّ لِعَدَمِ الْإِلْتِبَاسِ ، لِلْعِلْمِ بِتَضْلِيلِ كُلِّ
 فَرِيقٍ صَاحِبِهِ ، وَمِنْهُ الْجَمْعُ ، وَهُوَ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ مُتَعَدِّدٍ فِي حُكْمٍ كَقَوْلِهِ
 تَعَالَى : الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَنَحْوُ :
 إِنَّ الشَّبَابَ وَالْفَرَاغَ وَالْجِدَّةَ مَفْسَدَةٌ لِلْمَرْءِ أَيْ مَفْسَدَةٌ
 وَمِنْهُ :

وبهاء وشجاعة (والثاني) وهو أن يكون ذكر المتعدد على الإجمال (نحو
 قوله تعالى - وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى -) فإن الضمير
 في قائلوا لليهود والنصارى فذكر للفريقان على وجه الإجمال بالضمير العائد
 إليهما ثم ذكر ما لكل منهما (أى قالت اليهود لن يدخل الجنة إلا من كان
 هودا ، وقالت النصارى لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى ، فلف) بين
 الفريقين أو القولين إجمالا (لعدم الالتباس) والثقة بأن السامع يرد إلى كل
 فريق أو كل قوله مقوله (للعلم بتضليل كل فريق صاحبه) واعتقاده أن داخل
 الجنة هو لا صاحبه ، ولا يلصور في هذا الضرب الترتيب وعدمه ، ومن
 غريب اللف والنشر أن يذكر متعددان أو أكثر ثم يذكر في نشر واحد
 ما يكون لكل من أحاد كل من المتعديدين أو المتعددات كما تقول الراحة والتعب
 والعدل والظلم قد سد من أبوابها ما كان مفتوحا وفتح من طرقها ما كان مسدودا
 (ومنه) أى من المعنوى (الجمع ، وهو أن يجمع بين متعدد) اثنين أو أكثر
 (في حكم) واحد (كقوله تعالى - المالك والبنون زينة الحياة الدنيا - ونحو)
 وله : أى قول أبى العتاهية :

علمت مجاشع بن مسعدة (أن الشباب والفراغ والجدة)
 أى الاستغناء (مفسدة) أى داعية إلى الفساد (للمرء أى مفسده ، ومنه)

التفريق ، وهو إيقاع تباين بين أمرين من نوع في المذح أو غيره ،
كقوله :

مانوال الغمام وقت ربيع كنوال الأمير وقت سخاء
فتوال الأمير بذرة عين ونوال الغمام قطرة ماء
ومنه التفسير ، وهو ذكر متمد ثم إضافة مالكل إليه على التبيين كقوله :
ولا يقيم على ضمير يراد به إلا الأذلان غير الحى والوتد
هذا على الخلف مربوط برمته وذا يشج فلا يرعى له أحد

أى من المعنوى (التفريق) ، وهو إيقاع تباين بين أمرين من نوع في المذح
أو غيره كقوله :

مانوال الغمام وقت ربيع كنوال الأمير وقت سخاء
فتوال الأمير بذرة عين (وهى عشرة آلاف درهم) ونوال الغمام قطرة ماء
أوقع التباين بين النواين (ومنه) أى من المعنوى (التفسير) ، وهو ذكر متعدد
ثم إضافة مالكل إليه على (جهة) (التعيين) وبهذا القيد يخرج اللف والنشر وقد
أمله السكاكى فتوهم بعضهم أن التقسيم عنده أعم من اللف والنشر
وأقول : إن ذكر الإضافة مغن عن هذا القيد إذ ليس فى اللف والنشر إضافة
مالكل إليه بل يذكر فيه مالكل حتى يضيفه السامع إليه ويرده (كقوله)
أى قول المتلمس (ولا يقيم على ضمير) أى ظلم (يراد به) الضمير عائد إلى المستثنى
منه المقدر العام (إلا الأذلان) فى الظاهر فاعل لا يقيم ، وفى التحقيق بدل
أى لا يقيم أحد على ظلم يقصد به إلا هذان (غير الحى) وهو الحمار (والوتد
هذا) أى غير الحى (على الخسف) أى الدل (مربوط برمته) هى قطعة حبل
بالية (وذا) أى الوتد (يشج) أى يندق ويشق رأسه (فلا يرعى) أى فلا يرقى
ولا يرحم (له أحد) ذكر العبر والوتد ثم أضاف إلى الأول الربط على الخسف
والى الثانى الشج على التعيين ، وقيل لا تعيين لأن ههنا وذا متساويان

وَمِنْهُ الْجَمْعُ مَعَ التَّفْرِيقِ، وَهُوَ أَنْ يَدْخَلَ شَيْئَانِ فِي مَعْنَى وَيُفْرَقَ بَيْنَ جِهَتَيْ
الْإِدْخَالِ كَقَوْلِهِ :

فَوَجْهَكَ كَالنَّارِ فِي ضَوْئِهَا وَقَلْبِي كَالنَّارِ فِي حَرِّهَا
وَمِنْهُ الْجَمْعُ مَعَ التَّقْسِيمِ ، وَهُوَ جَمْعُ بَيْنَ مُتَعَدِّدٍ تَحْتَ حُكْمٍ ، ثُمَّ تَقْسِيمُهُ ،
أَوِ الْمَكْسُ ، فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِهِ :

حَتَّى أَقَامَ عَلَى أَرْبَاضٍ خَرَشْنَةَ تَشَقَّى بِهِ الرُّومُ وَالصُّلْبَانُ وَالْبَيْعُ

في الإشارة إلى القريب فكل منهما يحتمل أن يكون إشارة إلى العير وإلى
الوتد ، فالبيت من ألف والنشر دون التقسيم ، وفيه نظر ، لأننا لا نسلم التساوى
بل في حرف التنبيه إجماع إلى أن القرب فيه أقل بحيث يحتاج إلى تنبيه ما
بخلاف المجرد عنها . فهذا للقريب أعنى العير وذا للأقرب أعنى التود ، وأمثال
هذه الاعتبارات لا ينبغي أن تهمل في عبارات البلغاء ، بل ليست البلاغة إلا برعاية
أمثال ذلك (ومنه) أى من المعنوى (الجمع مع التفريق ، وهو أن يدخل شيئا
في معنى ويفرق بين جهتي الإدخال كقوله :

فَوَجْهَكَ كَالنَّارِ فِي ضَوْئِهَا وَقَلْبِي كَالنَّارِ فِي حَرِّهَا

أَدْخَلَ قَلْبَهُ وَوَجْهَهُ الْحَيِيبَ فِي كَوْنِهِمَا كَالنَّارِ ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِأَنْ وَجْهَ الشَّيْءِ
فِي الْوَجْهِ الضَّوُّ وَاللِّمْعَانُ ، وَفِي الْقَلْبِ الْحَرَارَةُ وَالْإِحْتِرَاقُ (ومنه) أى من
المعنوى (الجمع مع التقسيم ، وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه أو العكس)
أى تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم (فالأول) أى الجمع ثم التقسيم (كقوله
حتى أقام) أى الممدوح ، ولتضمنين الإقامة معنى التسليط عداها على فقال
(على أرباض) جمع ربض : وهو ما حول المدينة (خرشنة) وهى بلدة من بلاد
الروم (تشقى به الروم والصلبان) جمع صليب النصارى (والبيع) جمع بيعة
وهى متعلدهم وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق أعنى قاد المقاب : أى

يَسْبِي مَا نَكَحُوا وَالْقَتْلِ مَا وَلَدُوا وَالنَّهْبِ مَا جَمَعُوا وَالنَّارِ مَا زَوَعُوا
وَالثَّانِي كَقَوْلِهِ :

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا ضَرُّوا عَدُوَّهُمْ أَوْ حَاوَلُوا النِّفْعَ فِي أَشْيَاءِهِمْ ضَمُّوا
سَجِيَّةً تِلْكَ مِنْهُمْ غَيْرُ مُحَدَّثَةٍ إِنَّ الْخَلَائِقَ فَاعِلٌ شَرُّهَا الْبِدْعُ
وَمِنْهُ الْجَمْعُ مَعَ التَّفْرِيقِ وَالتَّقْسِيمِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ
نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ . إِلَى قَوْلِهِ : غَيْرَ مُجْدُوذٍ ،

الساكر جمع في هذا البيت أشقاء الروم بالممدوح ثم قسم فقال (السبي ما نكحوا
والقتل ما ولدوا) ذكر ما دون من إهانة وقلة المبالاة بهم حتى كأنهم من
غير ذوى العقول وملائمة بقوله . (والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا . والثاني)
أى التقسيم ثم الجمع (كقوله : قوم إذا حاربوا ضروا عدوهم . أو حاولوا)
أى طلبوا (النفع في أشياءهم) أى أتباعهم وأنصارهم (نفخوا . سجية)
أى غريزة وخلق (تلك) الخصلة (منهم غير محدثة . إن الخلائق) جمع خليفة
وهى الطبيعة والخلق (فاعلم شرها البدع) جمع بدعة وهى المبتدعات المحدثات
قسم في الأول صفة الممدوحين إلى ضرر الأعداء ونفع الأولياء ثم جمعها
في الثانى تحت كونها سجية (ومنه) أى ومن المعنوى (الجمع مع التفريق
والتقسيم) وتفسيره ظاهر مما سبق فلم يتعرض له (كقوله تعالى - يوم يأت)
يعنى يأتى الله : أى أمره أو يأتى اليوم أى هوله والظرف منصوب باضمار
أذكر أو بقوله (لا تكلم نفس) أى بما ينتفع من جواب أو شفاعة (إلا بإذنه
فمنهم) أى من أهل الموقف (شقى) مقضى له بالنار (وسعيد) مقضى له بالجنة
(فأما الذين شقوا فى النار لهم فيها زفير) أى إخراج النفس بشدة
(وشهيق) رده بشدة (خالدين فيها ما دامت السموات والأرض) أى
سموات الآخرة وأرضها ، وهذه العبارة كناية عن التأييد ونفى الانقطاع

وَقَدْ يُطْلَقُ التَّقْسِيمُ عَلَى أَمْرَيْنِ آخَرَيْنِ ، أَحَدُهُمَا أَنْ تَذْكُرَ أَحْوَالَ الشَّيْءِ مُضَافًا إِلَى كُلِّ مَا يَلِيْقُ بِهِ كَقَوْلِهِ :

سَأَطْلُبُ حَتَّى يَأْتِنَا وَمَشَاحِجُ كَأَنَّهُمْ مِنْ طُولِ مَا أَتَيْتُمُو مُرَدُّ
مِقَالٍ إِذَا لَاقُوا خِفَافٌ إِذَا دُعُوا كَثِيرٌ إِذَا شَدُّوا قَلِيلٌ إِذَا هُدُّوا

(إلا ماشاء ربك) أى إلا وقت مشيئة الله تعالى (إن ربك فعال لما يريد) من تخليد البعض كالكفار وإخراج البعض كالفساق (وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها مادامت السموات والأرض إلا ماشاء ربك عطاء غير مجذوذ) أى غير مقطوع بل ممتد لا إلى نهاية ؛ ومعنى الاستثناء الأول أن بعض الأشقياء لا يخلدون في النار كالعصاة من المؤمنين الذين شقوا بالعصيان ، وفي الثانية أن بعض السعداء لا يخلدون في الجنة بل يفارقونها ابتداء يعنى أيام عذابهم كالفساق من المؤمنين الذين سعدوا بالإيمان والتأييد من مبدأ معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذاك باعتبار الابتداء ، فقد جمع الأنفس بقوله - لا تكلم نفس - ثم فرق بينهم بأن بعضهم شقي وبعضهم سعيد بقوله - فمنهم شقي وسعيد - ثم قسم بأن أضاف إلى الأشقياء ما لهم من عذاب النار وإلى السعداء ما لهم من نعيم الجنة بقوله : فأما للذين شقوا إلى آخر الآية. (وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين أحدهما أن تذكر أحوال الشيء مضافا إلى كل) من تلك الأحوال (ما يليق به كقوله :

سَأَطْلُبُ حَتَّى يَأْتِنَا وَمَشَاحِجُ كَأَنَّهُمْ مِنْ طُولِ مَا أَتَيْتُمُو مُرَدُّ

ثقال) أى لشدة وطأتهم على الأعداء (إذا لاقوا) أى حاربوا (خفاف) أى مسرعين إلى الإجابة (إذا دعوا) إلى كفاية مهم ودفاع ملم (كثير إذا شدوا) لقيام واحد مقام الجماعة (قليل إذا علوا) ذكر أحوال المشايخ وأضاف إلى كل حال ما يناسبها بأن أضاف إلى الثقل حال الملاقة وإلى الخفة حال الدعاء

وَالثَّانِي اسْتِيفَاءُ أَقْسَامِ الشَّيْءِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: يَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَانَا وَيَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذَّكُورَ. أَوْ يَزُوجُهُمْ ذَكَرَانَا وَإِنَانَا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيًّا. وَمِنْهُ التَّجْرِيدُ، وَهُوَ أَنْ يُنْتَزَعَ مِنْ أَمْرِ ذِي صِفَةٍ آخَرُ مِثْلُهُ فِيهَا مِبَالِغَةٌ لِكَمَالِهَا فِيهِ، وَهُوَ أَقْسَامٌ: مِنْهَا نَحْوُ قَوْلِهِمْ: لِي مِنْ فُلَانٍ صَدِيقٌ حَمِيمٌ: أَيْ بَلَغَ فُلَانٌ مِنَ الصَّدَاقَةِ حَدًّا صَحَّ مَعَهُ أَنْ يُسْتَخْلَصَ مِنْهُ آخَرُ مِثْلُهُ فِيهَا، وَمِنْهَا نَحْوُ قَوْلِهِمْ: لَيْنٌ سَأَلْتُ فُلَانًا لَتَسْأَلَنِي بِهِ الْبَحْرَ وَمِنْهَا نَحْوُ قَوْلِهِ:

وَشَوْهَاءَ

وهكذا إلى الآخر (والثاني استيفاء أقسام الشيء كقوله تعالى - يهب لمن يشاء إناثا ويهب لمن يشاء الذكور أو يزوجهم ذكرانا وإناثا ويجعل من يشاء عقيما -) فإن الإنسان إما أن لا يكون له ولد أو يكون له ولد ذكر أو أنثى أو ذكر وأنثى وقد استوفى في الآية جميع الأقسام (ومنه) أى ومن المعنوى (التجريد، وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة) أمر (آخر مثله فيها) أى مماثل لذلك الأمر ذي الصفة فى تلك الصفة (مبالغة) أى لأجل المبالغة وذلك (لكمالها) أى تلك الصفة (فيه) أى فى ذلك الأمر حتى كأنه بلغ من الانصاف بتلك الصفة إلى حيث يصح أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة (وهو) أى التجريد (أقسام: منها) أى ما يكون بمن التجريدية (نحو قولهم: لى من فلان صديق حميم) أى قريب يهتم لأمره (أى بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه) أى مع ذلك الحد (أن يستخلص منه) أى من فلان صديق (آخر مثله فيها) أى فى الصداقة (ومنها) ما يكون بالبلاء التجريدية الداخلة على المنتزع منه (نحو قولهم: لئن سألت فلانا لتسألن به البحر) بالغ فى اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بجرأى السماحة (ومنها) ما يكون بدخول باء المعية فى المنتزع (نحو قوله: وشوهاء) أى فرس قبيح المنظر لسعة

... تَعْدُوْنِي إِلَى صَارِخِ الْوَغَى مُسْتَلْتِمٌ مِثْلَ الْفَنِيْقِ الْمَرْحَلِ
وَمِنْهَا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : لَمْ يَكُنْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ ، وَمِنْهَا قَوْلُهُ :
فَلَنْ يَبْقِيَ لَأَرْحَلَنَّ بِغَزْوَةٍ تَحْوِي الْغَنَائِمَ أَوْ يَمُوتَ كَرِيمٌ
وَقِيلَ تَقْدِيرُهُ أَوْ يَمُوتَ مِنِّي كَرِيمٌ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، وَمِنْهَا قَوْلُهُ :
بِأَخَيْرٍ مَن يَرْكَبُ الْمَطَى وَلَا يَشْرَبُ كَأَسَا يَكْفُ مَن يَخْلَا

أشدّها أو لما أصابها من شدائد الحرب (تعدو) أى تسرع (بى إلى صارخ
الوغى) أى مستغيث فى الحرب (بمستلتم) أى لابس لامة : وهى الدرع والباء
للملابسة والمصاحبة (مثل الفنيق) هو الفحل المسكرم (المرحل) من رحل
البعير : أشخصه عن مكانه وأرسله : أى تعدو بى ومعى من نفسى مستعد للحرب
بالغ فى استعدادة للحرب حتى انتزع منه آخر (ومنها) أى ما يكون بدخول فى
المنتزع منه (نحو قوله تعالى - لم فيها دار الخلد) أى فى جهنم وهى دار الخلد
لكنه انتزع منها دارا أخرى وجعلها معدة فى جهنم لأجل الكفار تهويلا
لأمرها ومبالغة فى اتصافها بالشدّة (ومنها) ما يكون بدون توسط حرف
نحو (قوله : فلن يبقئ لأرحلن بغزوة * تحوى) أى تجمع (الغنائم
أو يموت) منصوب باضمار أن : أى إلا أن يموت (كريم) يعنى نفسه انتزع
من نفسه كريما مبالغة فى كرمه : فإن قيل هذا من قبيل الالتفات من التكلم
إلى الغيبة . قلنا لا ينافى التجريد على ما ذكرنا (وقيل تقديره أو يموت منى كريم)
فيكون من قبيل : لى من فلان صديق حميم فلا يكون قسما آخر (وفيه نظر)
لحصول التجريد وتام المعنى بدون هذا التقدير (ومنها) ما يكون بطريق
الكناية نحو (قوله :

بأخير من يركب المطى ولا يشرب كأسا يكف من بخلا

أى يشرب الكأس يكف الجواد ، انتزع منه جواد يشرب هو يكفه على

وَمِنْهَا مَخَاطَبَةُ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ كَقَوْلِهِ :
لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالٌ فَلْيُسْعِدِ النَّطْقُ إِنْ لَمْ تُسْعِدِ الْحَالُ
وَمِنْهُ الْمُبَالَغَةُ الْمَقْبُولَةُ ، وَالْمُبَالَغَةُ أَنْ يُدْعَى لَوْصِفِ بُلُوغُهُ فِي الشَّدَةِ أَوْ
الضَّعْفِ حَدًّا مُسْتَحِيلًا أَوْ مُسْتَبْعَدًا لِثَلَا يَظُنَّ أَنَّهُ غَيْرُ مُتَيَّاهٍ فِيهِ وَتَنْحَصِرُ
فِي التَّبْلِيغِ ، وَالْإِغْرَاقِ ، وَالْقَلْوِ ،

طريق الكناية لأنه إذا نفي عنه الشرب بكف البخيل فقد أثبت له الشرب
بكف كريم ، ومعلوم أنه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم ، وقد خفي هذا على
بعضهم فزعم أن الخطاب إن كان لنفسه فهو تجريد وإلا فليس من التجريد
في شيء بل كناية عن كون المدوح غير بخيل . وأقول : الكناية لا تنافي
التجريد على ما قررنا ، ولو كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما بنفسه بل داخلا
في قوله (ومنها مخاطبة الإنسان نفسه) وبيان التجريد في ذلك أن ينزع من
نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سبق لها الكلام ثم يخاطبه (كقوله :
لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق إن لم تسعد الحال)
أى الغنى فكأنه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال وخاطبه
(ومنه) أى من المعنوى (المبالغة المقبولة) لأن المردودة لا تكون من
الحسنات ، وفي هذا إشارة إلى الرد على من زعم أن المبالغة مقبولة مطلقا
وعلى من زعم أنها مردودة مطلقا ، ثم إنه فسر مطلق المبالغة وبين أقسامها
والمقبولة منها والمردودة منها فقال (والمبالغة) مطلقا (أن يدعى لوصف بلوغه
في الشدة أو الضعف حدا مستحيلا أو مستبعدا) وإنما يدعى ذلك (لثلا يظن
أنه) أى ذلك الوصف (غير متناه فيه) أى في الشدة أو الضعف ، وتذكير
الضمير وإفراده باعتبار عوده إلى أحد الأمرين (وتنحصر) المبالغة (في التبليغ
والإغراق والغلو) لا بمجرد الاستقراء بل بالدليل القطعى وذلك

لأن المدعى إن كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ ، كقولهِ :
 فسأدى عدااء بين نور و نعبجة دراكاً فلم ينضج بماء فيغسل
 وإن كان ممكنا عقلا لا عادة فأغراق : كقولهِ :
 ونكرم جارنا ما دام فينا وننبه الكرامة حيث مالا
 وهما مقبولان ، وإلا فقلوا كقولهِ :
 وأخفت أهل الشرك حتى إنه لتخافك النطف التي لم تخلق
 والمقبول منه أصناف ، منها ما أدخل عليه ما يقربه إلى الصحة نحو :
 يكاد زيتها يضيء

(لأن المدعى إن كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله : فعادى) يعنى الفرس (عداء)
 هو الموالاة بين الصيدين يصرع أحدهما على أثر الآخر فى طلق واحد (بين
 نور) يعنى الذكر من بقر الوحش (ونعبجة) يعنى الأنثى منها (دراكا) أى
 متتابعاً (فلم ينضج بماء فيغسل) مجزوم معطوف على ينضج أى لم يعرق فلم
 يغسل ، ادعى أن فرسه أدرك نورا ونعبجة فى مضمار واحد ولم يعرق ، وهذا
 ممكن عقلا وعادة (وإن كان ممكنا عقلا لإعادة فأغراق كقوله : ونكرم جارنا
 ما دام فينا وننبه) من الإتياع أى رسل (الكرامة) على أثره (حيث مالا)
 أى سار ، وهذا ممكن عقلا لا عادة بل فى زماننا يكاد يلحق بالمتنع عقلا إذ كل
 ممكن عادة ممكن عقلا (وهما) أى التبليغ والإغراق (مقبولان ، وإلا) أى وإن
 لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لا امتناع أن يكون ممكنا عادة ممثنا عقلا إذ كل
 ممكن عادة ممكن عقلا ولا ينعكس (فقلو كقوله : وأخفت أهل الشرك حتى
 إنه) الضمير للشأن (لتخافك النطف التي لم تخلق) فإن خوف النطف الغير
 المخلوقة ممثنا عقلا وعادة (والمقبول منه) أى من الغلو (أصناف : منها ما أدخل
 عليه ما يقربه إلى الصحة نحو) لفظ يكاد فى قوله تعالى (— يكاد زيتها يضيء

وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ، وَمِنْهَا مَا تَضَمَّنَ نَوْعًا حَسَنًا مِنَ التَّخِيلِ كَقَوْلِهِ :
عَقَدَتْ سَنَابِكُهَا عَلَيْهَا عَثِيرًا لَوْ تَبَتَّعَنِي عَنَقًا عَلَيْهِ لَأَمْسَكْتَا
وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ :

يُخَيِّلُ لِي أَنْ سَمَرَ الشَّهْبُ فِي الدُّجَا وَشُدَّتْ بِأَهْدَابِي إِلَيْنِ أَجْفَانِي

ولولم تمسه نار . ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله : عقدت
سنابكها) أى جوافر الجياد (عليها) يعنى فوق رؤوسها (عثيراً) بكسر العين
أى غبارا . ومن لطائف العلامة فى شرح المفتاح العثير الغبار ولا تفتح فيه
العين . والطف من ذلك ما سمعت أن بعض البعاليين كان يسوق بغلته فى سوق
بغداد وكان بعض عدول دار القضاء حاضرا فضرطت البغلة فقال البغال على
ماهو دأبهم : بلحية العدل بكسر العين يعنى أحد شقي الورق، فقال بعض الظرفاء
على الفور افتح العين فإن المولى حاضر : ومن هذا القبيل ما وقع لى فى قصيدة :
علا فأصبح بدعوه الورى ملسكا وربما فتحوا عينا غدا ملسكا

ومما يناسب هذا المقام أن بعض أصحابى من الغالب على لهجتهم إمالة
الحركات نحو الفتحة أتانى بكتاب فقلت لمن هو ؟ فقال لمولانا عمر بفتح
العين فضحك الحاضرون فنظر لى كالمترشف عن سبب ضحكهم المسترشد
لطريق الصواب فرمزت إليه بغض الجفن وضم العين فتفطن للمقصود
واستظرف ذلك الحاضرون (لو تبتغى) أى تلك الجياد (عنقا) هو نوع من
السير (عليه) أى على ذلك العثير (لأمكنا) أى العنق ، ادعى تراكم الغبار
المرتفع من منابك الخيل فوق رؤوسها بحيث صار أرضا يمكن سيرها عليه
وهذا ممنوع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن (وقد اجتمعا) أى إدخال ما يقرب
إلى الصحة وتضمن التخييل الحسن (فى قوله :

يُخَيِّلُ لِي أَنْ سَمَرَ الشَّهْبُ فِي الدُّجَا وَشُدَّتْ بِأَهْدَابِي إِلَيْنِ أَجْفَانِي)
أى يوقع فى خيال أن الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وأن أجفان

وَمِنْهَا مَا خَرَجَ مَخْرَجَ الْهَزْلِ وَالْخَلَاةِ كَقَوْلِهِ :

أَسْكُرُ بِالْأَمْسِ إِنْ عَزَمْتُ عَلَى الشَّرِّ بِغَدَا إِنْ ذَا مِنَ الْعَجَبِ
وَمِنْهُ الْمَذْهَبُ الْكَلَامِيُّ ، وَهُوَ إِيرَادُ حُجَّةِ الْمَطْلُوبِ عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ
الْكَلَامِ نَحْوُ : لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ، وَقَوْلِهِ :

خَلَفْتُ فَلَمْ أَتْرُكْ لِنَفْسِكَ رِيبَةً وَلَيْسَ وَرَاءَ اللَّهِ لِلْعَرَاءِ مَطْلَبٌ
لَئِنْ كُنْتُ قَدْ بُلَغْتُ عَنِّي وَشَايَةً لِمُبْلَغِكَ الْوَاثِي أَغْشَى وَأَكْذَبُ
وَلَكِنِّي كُنْتُ أَمْرًا إِلَى جَانِبٍ مِنَ الْأَرْضِ فِيهِ مُسْتَرَادٌ وَمَذْهَبٌ

عيني قد شدت بأهدابها إلى الشهب لطول ذلك الليل وغاية سهري فيه . وهذا
تخييل حسن ولفظي تخيل يزيد حسنا (ومنها ماخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله :

أَسْكُرُ بِالْأَمْسِ إِنْ عَزَمْتُ عَلَى الشَّرِّ بِغَدَا إِنْ ذَا مِنَ الْعَجَبِ
ومنه) أى ومن المعنوى (المذهب الكلامى ، وهو إيراد حجة للمطلوب على
طريقة أهل الكلام) وهو أن تكون بعد تسليم المقدمات مستلزما للمطلوب (نحو
- لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا -) واللازم وهو فساد السموات
والأرض باطل ، لأن المراد به خروجهما عن النظام الذى هما عليه فكذا
الملزوم وهو تعدد الآلهة ، وهذه الملازمة من المشهورات الصادقة التى يكتفى
بها فى الخطايبات دون القطعيات المتبعة فى البرهانيات (وقوله : خلفت فلم
أترك لنفسي ريبة) أى شكاً (وليس وراء الله للعراء مطلب) فكيف يخلف
به كاذبا (لئن كنت) اللام لتوطئة القسم (قد بلغت عنى خيانة . لمبلغك)
اللام بجواب القسم (للواشي أغش) من غش إذا خان (وأكذب : ولكننى
كنت أمراً إلى جانب . من الأرض فيه) أى فى ذلك الجانب (مستراد) أى
موضع طلب الرزق من راد الكلا (ومذهب) أى موضع ذهاب الحاجات

مُلُوكٌ وَإِخْوَانٌ إِذَا مَا مَدَحْتَهُمْ أَحْكُمُ فِي أَمْوَالِهِمْ وَأَقْرَبُ
 كَيْفَ لَكَ فِي قَوْمٍ أَرَاكَ اصْطَفَيْتَهُمْ فَلَمْ تَرَهُمْ فِي مَدَحِهِمْ لَكَ أَذْنِبُوا
 وَمِنْهُ حُسْنُ التَّعْلِيلِ ، وَهُوَ أَنْ يَدَّعَى لَوْصِفَ عِلَّةٌ مُنَاسِبَةٌ لَهُ بِإِعْتِبَارِ
 لَطِيفٍ غَيْرِ حَقِيقِيٍّ ، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ أَضْرِبُ ، لِأَنَّ الصِّفَةَ إِمَّا ثَابِتَةٌ قَصْدُ بَيَانٍ
 عَلَيْهَا ، أَوْ غَيْرُ ثَابِتَةٍ أُرِيدَ إِثْبَاتُهَا ، وَالْأُولَى إِمَّا أَنْ

(ملوك) أى فى ذلك الجانب ملوك (وإخوان إذا ممدحتهم . أحكم فى أموالهم)
 أى أنصرف فيها كيف شئت (وأقرب) عندهم وأصير رفيع المرتبة (كفعلك)
 أى كما تفعله أنت (فى قوم أراك اصطفتهم) أى وأحسنيت إليهم (فلم تَرَهُمْ
 فى مدحهم لك أذنبوا) أى لا تعاتبني على مدح آل جفنة المحسنين إلى المنعمين
 على كما لا تعاتب قوما أحسنيت إليهم فمدحوك ؛ فكما أن مدح أولئك لا يعد
 ذنباً فكذلك مدحى لمن أحسن إلى ، وهذه الحجة على طريق التمثيل الذى
 يسميه الفقهاء قياساً ، ويمكن رده إلى صورة قياس استثنائى : أى لو كان مدحى
 لآل جفنة ذنباً لكان مدح ذلك القوم لك أيضاً ذنباً واللازم باطل فكذا
 المزموم (ومنه) أى ومن المعنوى (حسن التعليل ، وهو أن يدعى لوصف علة
 مناسبة له باعتبار لطيف) أى بأن ينظر نظراً يشتمل على لطف ودقة (غير
 حقيقى) أى لا يكون ما اعتبر حلة لهذا الوصف حلة له فى الواقع ، كما إذا قلت
 قتل فلان أعاديه لدفع ضرره فإنه ليس فى شئ من حسن التعليل ، وما قيل
 من أن هذا الوصف أغنى غير حقيقى ليس بمفيد ههنا لأن الاعتبار لا يكون
 إلا غير حقيقى فغلط ، منشؤه ما سمع أن أرباب المعقول يطلقون الاعتبارى
 على ما يقابل الحقيقى ، ولو كان الأمر كما توهم أوجب أن يكون جميع اعتبارات
 العقل غير مطابق للواقع (وهو أربعة أضرب ؛ لأن الصفة) التى ادعى لها
 علة مناسبة (إما ثابتة قصد بيان عليها أو غير ثابتة أريد لإثباتها والأولى إما أن

لَا يَظْهَرُ لَهَا فِي الْعَادَةِ عِلَّةٌ كَقَوْلِهِ :

لَمْ يَحْكْ نَائِلَكَ السَّحَابُ وَإِنَّمَا حُمِتْ بِهِ فَصَيَّبُهَا الرُّحْضَاءُ
أَوْ يَظْهَرُ لَهَا عِلَّةٌ غَيْرُ الْمَذْكُورَةِ كَقَوْلِهِ :

مَا بِهِ قَتْلُ أَعَادِيهِ وَلَكِنْ يَبْقَى إِخْلَافٌ مَا تَرْجُو الذَّنَابُ
فَإِنْ قَتَلَ الْأَعْدَاءُ فِي الْعَادَةِ لِدَفْعِ مَضَرَّتِهِمْ ، لَا لِمَا ذَكَرَهُ . وَالثَّانِيَةُ
إِمَّا مُمَكِّنَةٌ كَقَوْلِهِ :

يَا وَاشِيَا حَسَنْتَ فِينَا إِسَاءَتُهُ نَجَى حِذَارِكَ إِنْسَانِي

لا يظهر لها في العادة علة (وإن كانت لا تخلو في الواقع عن علة) كقوله
لم يحك (أى لم يشابه) (نائلك) أى عطاءك (السحاب وإنما حمت به) أى
صارت محمولة بسبب نائلك وتفوقه عليها (فصيبها الرضاء) أى فالمصبوب
من السحاب هو عرق الحمى ، فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر
لها في العادة علة ، وقد علله بأنه عرق حمأها الحادثة بسبب عطاء الممدوح
(أو يظهر لها) أى لتلك الصفة (علة غير) العلة (المذكورة) لتكون المذكورة
غير حقيقية فتكون من حسن التعليل (كقوله :

مَا بِهِ قَتْلُ أَعَادِيهِ وَلَكِنْ يَبْقَى إِخْلَافٌ مَا تَرْجُو الذَّنَابُ

فإن قتل الأعداء في العادة لدفع مضرته) وصفوا المملكة عن منازعتهم
(لا لما ذكره) من أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبة صدق رجاء الراجين
بعثته على قتل أعدائه لما علم من أنه إذا توجه إلى الحرب صارت الذناب
ترجو اتساع الرزق عليها بلحوم من يقتل من الأعداء ، وهذا مع أنه وصف
بكمال الجود وصف بكمال الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم (والثانية)
أى الصفة الغير الثابتة التي أريد إثباتها (إما ممكنة كقوله :

يَا وَاشِيَا حَسَنْتَ فِينَا إِسَاءَتُهُ نَجَى حِذَارِكَ إِنْسَانِي) (إنساني) أى

مِنَ الْفَرْقِ

فَإِنْ اسْتَحْسَانَ إِسَاءَةَ الْوَاشِي مُمَكِّنٌ ، لَكِنْ لَمَّا خَالَفَ النَّاسَ فِيهِ
عَقِبَهُ بِأَنْ حِذَارَهُ نَجَى مِنْهُ إِنْ سَأَنَهُ مِنَ الْفَرْقِ فِي الدَّمُوعِ . أَوْ غَيْرُ مُمَكِّنَةٍ
كَقَوْلِهِ :

لَوْ لَمْ تَكُنْ نِيَّةُ الْجُوزَاءِ خِدْمَتُهُ لَمَّا رَأَيْتَ عَلَيْهَا هِنْدَ مُنْتَطِقِ

إنسان عيني (من الفرق . فإن استحسان إساءة الواشي ممكن لكن لما خالف)
أى الشاعر (الناس فيه) إذ لا يستحسنه الناس (عقبه) أى عقب الشاعر
استحسان إساءة الواشي (بأن حذاره منه) أى من الواشي (نجى منه إنسانه من
الفرق فى الدموع) حيث ترك البكاء خوفاً منه (أو غير ممكنة كقوله :

لَوْ لَمْ تَكُنْ نِيَّةُ الْجُوزَاءِ خِدْمَتُهُ لَمَّا رَأَيْتَ عَلَيْهَا هِنْدَ مُنْتَطِقِ

من انتطق: أى شد النطاق ؛ وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء
فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد إثباتها كذا فى الإيضاح
وفيه بحث لأن مفهوم هذا الكلام هو أن نية الجوزاء خدمة الممدوح علة
لرؤية عقد النطاق عليها أعنى لرؤية حالة شبيهة بانطاق المنتطق كما يقال
لَوْ لَمْ تُجْنِى لَمْ أَكْرَمَكَ بِمَعْنَى أَنَّ عِلَّةَ الْإِكْرَامِ هِيَ الْحُجَى وَهَذِهِ صِفَةٌ ثَابِتَةٌ قَصْدُ
تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون من الضرب الأول وهو الصفة الثابتة التى
قصد إثبات علتها ؛ وما قيل إنه أراد أن الانتطاق صفة ممتنعة للثبوت للجوزاء وقد
أثبتها الشاعر وعللها بنية الجوزاء خدمة الممدوح فهو مع أنه مخالف لصريح
كلام المصنف فى الإيضاح ليس بشئ . لأن حديث انتطاق الجوزاء أعنى الحالة
الشبيهة بذلك ثابت بل محسوس ، والأقرب أن يجعل لو ههنا مثلها فى قوله
تعالى - لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا - أعنى الاستدلال بانتفاء الثانى على
انتفاء الأول فيكون الانتطاق علة لكون نية الجوزاء خدمة الممدوح

وَالْحَقُّ بِهِ مَا بُنِيَ عَلَى الشَّكِّ كَقَوْلِهِ :

كَأَنَّ السَّحَابَ الْمُرَّ غَيْبَنَ تَحْتَهُمَا حَبِيبًا فَمَا تَرَقَّا لَهْنٌ مَدَامِغُ
وَمِنْهُ التَّفْرِيعُ : وَهُوَ أَنْ يَثْبُتَ لِمُتَعَلِّقٍ أَمْرٌ حُكْمٌ بَعْدَ إِبْتَاهِهِ لِمُتَعَلِّقٍ
لَهُ آخَرَ كَقَوْلِهِ :

أَحْلَامُكُمْ لِسِقَامِ الْجَهْلِ شَافِيَةٌ كَمَا دِمَاؤُكُمْ تُشْفَى مِنَ الْكَلْبِ
وَمِنْهُ تَأْكِيدُ الْمَذْحِ بِمَا يَشْبَهُ الذَّمَّ ، وَهُوَ ضَرْبَانِ : أَفْضَلُهُمَا أَنْ

أى دليلا عليه وعلة للعلم مع أنه وصف غير ممكن (والحق به) أى بحسن
التعليل (ما بنى على الشك) ولم يجعل منه لأن فيه ادعاء وإصراراً والشك ينفيه
(كقوله : كأن السحاب المر) جمع الأغر ، والمراد السحاب الماطرة
الغزيرة الماء (غيبن تحتها) أى تحت الربا (حبيباً فما ترقا) الأصل ترقا
بأهزمة فخففت : أى ما تسكن (لهن مدامغ) علل على سبيل الشك نزول المطر
من السحاب بأنها غيبت حبيباً تحت تلك الربا فهى تبكى عليها (ومنه) أى
ومن المعنوى (التفريع ، وهو أن يثبت لمتعلق أمر حكم بعد إبتيائه) أى إبتائه
ذلك الحكم (لمتعلق له آخر) على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب وهو احتراز
عن نحو غلام زيد راكب وأبوه راجل (كقوله :

أَحْلَامُكُمْ لِسِقَامِ الْجَهْلِ شَافِيَةٌ كَمَا دِمَاؤُكُمْ تُشْفَى مِنَ الْكَلْبِ

هو يفتح اللام شبه جنون يحدث للإنسان من عض الكلب الكلب ، ولا
دواء له أنجح من شرب دم ملك كما قال الحماسى :

بَنَاتُ مَكَارِمٍ وَأَسَاسَةِ كَلَمٍ دِمَاؤُكُمْ مِنَ الْكَلْبِ الشِّفَاءُ

نفزع على وصفهم بشفاء أحلامهم من داء الجهل وصفهم بشفاء دماؤهم من
داء الكلب ، يعنى أنتم ملوك وأشرف وأرباب العقول الراجحة (ومنه) أى
من المعنوى (تأكيد المذح بما يشبه الذم ، وهو ضربان أفضلهما أن

يُسْتَنْثَى مِنْ صِفَةِ ذَمٍّ مَنُفِيَّةٍ عَنِ الشَّيْءِ صِفَةُ مَدْحٍ بِتَقْدِيرِ دُخُولِهَا فِيهَا
كَقَوْلِهِ :

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ عَزَّ أَنْ سَيُوفَهُمْ بِهِنَ فُلُولٍ مِنْ قِرَاعِ الْكِتَابِ
أَيُّ إِنْ كَانَ فُلُولُ السَّيْفِ عَيْبًا ، فَأَثَبَتْ شَيْئًا مِنْهُ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِ
مِنْهُ وَهُوَ مُحَالٌ ، فَهُوَ فِي الْمَعْنَى تَعْلِيقٌ بِالْمُحَالِ ، فَالْتِمَازُ كَيْدٌ فِيهِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ
كَدَّهَوَى الشَّيْءَ بَيِّنَتُهُ ، وَأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأِسْتِثْنَاءِ الْإِتِّصَالُ ، فَذِكْرُ أَدَاتِهِ
قَبْلَ ذِكْرِ مَا بَعْدَهَا يُوْهِمُ إِخْرَاجَ شَيْءٍ مِمَّا قَبْلَهَا ، فَإِذَا وَلِيَتْهَا صِفَةُ مَدْحٍ

يُسْتَنْثَى مِنْ صِفَةِ ذَمٍّ مَنُفِيَّةٍ عَنِ الشَّيْءِ صِفَةُ مَدْحٍ (لذلك الشيء) بتقدير
دخولها فيها (أى دخول صفة المدح فى صفة الذم) (كقوله : ولا عيب فيهم غير
أن سيوفهم • بهن فلول) جمع فل : وهو الكسر فى حد السيف (من قراع
الكتائب) أى مضاربة الجيوش (أى إن كان فلول السيف) من القراع (عيبًا
فأثبت شيئًا منه) أى من العيب (على تقدير كونه منه) أى كون فلول السيف
من العيب (وهو) أى هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب (محال) لأنه
كناية عن كمال الشجاعة (فهو) أى إثبات شيء من العيب على هذا التقدير
فى المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الحمل فى سم الخياط -
فالتأكيّد فيه) أى فى هذا الضرب (من جهة أنه كدهوى الشيء بيينة)
لأنه علق تقيض المدعى وهو إثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال
محال فعدم العيب متحقق (و) من جهة (أن الأصل فى) مطلق (الاستثناء) هو
الانفصال (أى كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير الشكوت
عنه ، وذلك لما تقرر فى موضعه من أن الاستثناء المنقطع مجاز ، وإذا كان
الأصل فى الاستثناء الانفصال (فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها) يعنى المستثنى
(يؤم إخراج شيء) وهو المستثنى (مما قبلها) أى ما قبل الأداة وهو المستثنى
منه (فإذا وليها) أى الأداة (صفة مدح) وتحول الاستثناء من الانفصال إلى

جاء التأكيد . والثاني أن يثبت لشيء صفة مدح وتُعقَّب بأداة استثناء يليها صفة مدح أخرى له نحو : « أنا أفصح العرب بيد أنى من قرين » وأصل الاستثناء فيه أيضا أن يكون منقطعاً كالضرب الأول ، لكنه لم يُقدَّر متصلاً فلا يفيد التأكيد إلا من الوجه الثاني ، ولهذا كان الأول أفضل ، ومنه

الانقطاع (جاء التأكيد) لما فيه من المدح على المدح والإشعار بأنه لم يجد صفة ذم حتى يستثنيها فاضطر إلى استثناء صفة مدح وتحويل الاستثناء إلى الانقطاع (و) الضرب (الثاني) من تأكيد المدح بما يشبه الذم (أن يثبت لشيء صفة مدح وتُعقَّب بأداة استثناء) أى يذكر عقيب إثبات صفة المدح لذلك الشيء أداة استثناء (يليها صفة مدح أخرى له) أى لذلك الشيء (نحو « أنا أفصح العرب بيد أنى من قرين ») بـ بمعنى غير وهو أداة الاستثناء (وأصل الاستثناء فيه) أى فى هذا الضرب (أيضاً أن يكون منقطعاً) ما أن الاستثناء فى (الضرب الأول) منقطع لعدم دخول المستثنى فى المستثنى منه ، وهذا لا ينافى كون الأصل فى مطلق الاستثناء هو الاتصال (لكنه) أى الاستثناء المنقطع فى هذا الضرب (لم يقدر متصلاً) كما قدر فى الضرب الأول إذ ليس هاهنا صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها ، وإذا لم يمكن تقدير الاستثناء متصلاً فى هذا الضرب (فلا يفيد التأكيد إلا من الوجه الثاني) وهو أن ذكر أداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يؤم إخراج شيء مما قبلها من حيث إن الأصل فى مطلق الاستثناء هو الاتصال فإذا ذكر بعد الأداة صفة مدح أخرى جاء التأكيد من جهة أنه كدعوى الشيء ببينة لأنه مبنى على التعليق بالحال المبني على تقدير الاستثناء متصلاً (ولهذا) أى ولكون التأكيد فى هذا الضرب من الوجه الثاني فقط (كان) الضرب (الأول) المفيد للتأكيد من وجهين (أفضل ، ومنه) أى ومن تأكيد المدح

ضَرْبٌ آخَرُ وَهُوَ : وَمَا تَنْفَعُ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا لَمَّا جَاءَنَا .
وَالْإِسْتِدْرَاكُ فِي هَذَا الْبَابِ كَالْإِسْتِثْنَاءِ كَمَا فِي قَوْلِهِ :
هُوَ الْبَدْرُ إِلَّا أَنَّهُ الْبَحْرُ زَاخِرًا سِوَى أَنَّهُ الْضَرْغَامُ لَكِنَّهُ الْوَبْلُ
وَمِنْهُ تَأْكِيدُ الدَّمِّ بِمَا يُشَبِّهُ الْمَدْحَ . وَهُوَ ضَرْبَانِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يُسْتَنْقَى
مِنْ صِفَةِ مَدْحٍ مُنْفِيَّةٍ عَنِ الشَّيْءِ صِفَةُ ذَمٍّ بِتَقْدِيرِ دُخُولِهَا فِيهَا كَقَوْلِهِ :
فَلَنْ لَا خَيْرَ فِيهِ ، إِلَّا أَنَّهُ يُسَيِّءُ إِلَى مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ . وَثَانِيهِمَا أَنْ يَثْبُتَ
لِلشَّيْءِ صِفَةُ ذَمٍّ ، وَيُعَقَّبَ بِأَدَاةِ اسْتِثْنَاءٍ يَلِيهَا صِفَةُ ذَمٍّ أُخْرَى لَهُ كَقَوْلِكَ :
فَلَنْ فَاسِقٌ إِلَّا أَنَّهُ جَاهِلٌ ،

بِمَا يُشَبِّهُ الدَّمَّ (ضرب. آخر وهو) أن يؤتى بمستنقَى فيه معنى المدح معمولاً
لفعل فيه معنى الذم نحو (— وما تنفع منا إلا أن آمنا بآيات ربنا لما جاءتنا —) أى
ما تعيب منا إلا أصل المناقب والمفاخر وهو الإيمان ، يقال نقم منه
وانتقم : إذا عابه وكرهه وهو كالضرب الأول فى إفادة التأكيد من وجهين
(والاستدراك) المفهوم من لفظ لكن (فى هذا الباب) أى باب تأكيد المدح
بمما يشبه الذم (كالاستثناء كما فى قوله :

هو البدر إلا أنه البحر زاخراً سوى أنه الضرغام لكنه الوبل)

فقوله إلا وسوى استثناء مثل « بيد أنى من قريش » وقوله لكنه استدراك
يفيد فائدة الاستثناء فى هذا الضرب لأن إلا فى الاستثناء المنقطع بمعنى لكنه
(ومنه) أى ومن المعنوى (تأكيد الذم بما يشبه المدح . وهو ضربان : أحدهما
أن يستنقى من صفة مدح منفية عن الشئ صفة ذم له بتقدير دخولها)
أى صفة الذم (فيها) أى فى صفة المدح (كقوله : فلان لا خير فيه إلا أنه
يسىء إلى من أحسن إليه . وثانيهما أن يثبت للشئ صفة ذم ويعقب بأداة
استثناء يليها صفة ذم أخرى له) أى لذلك الشئ (كقولك : فلان فاسق إلا
أنه جاهل) فالضرب الأول يفيد التأكيد مع وجهين والثانى من وجه واحد

وَتَحْقِيقُهُمَا عَلَى قِيَاسٍ مَأْمُرٌ ، وَمِنْهُ الْإِسْتِنْبَاعُ ، وَهُوَ الْمَذْحُ بِشَيْءٍ عَلَى وَجْهِ
يَسْتَتِيعُ الْمَذْحُ بِشَيْءٍ آخَرَ كَقَوْلِهِ :

نَهَيْتَ مِنَ الْأَعْمَارِ مَا لَوْ حَوَيْتَهُ لَهْنُتِ الدُّنْيَا بِأَنَّكَ خَالِدٌ
مَدَحَهُ بِالنَّهْيَةِ فِي الشَّجَاعَةِ عَلَى وَجْهِ اسْتَتِيعَ مَدَحَهُ بِكَوْنِهِ سَبَبًا
لِصْلَاحِ الدُّنْيَا وَنِظَامِهَا ، وَفِيهِ أَنَّهُ نَهَبَ الْأَعْمَارَ دُونَ الْأَمْوَالِ ، وَأَنَّهُ لَمْ
يَكُنْ ظَالِمًا فِي قَتْلِهِمْ . وَمِنْهُ الْإِدْمَاجُ ، وَهُوَ أَنْ يُضْمَنَ كَلَامٌ سِيقَ
لِمَعْنَى ، مَعْنَى آخَرَ ، فَهُوَ أَعْمٌ مِنَ الْإِسْتِنْبَاعِ كَقَوْلِهِ :

(وَتَحْقِيقُهُمَا عَلَى قِيَاسٍ مَأْمُرٌ) فِي تَأْكِيدِ الْمَذْحِ بِمَا يَشْبَهُ الدِّمَّ (وَمِنْهُ) أَيْ وَمِنْ
الْمَعْنَى (الْإِسْتِنْبَاعِ ، وَهُوَ الْمَذْحُ بِشَيْءٍ عَلَى وَجْهِ يَسْتَتِيعُ الْمَذْحُ بِشَيْءٍ آخَرَ
كَقَوْلِهِ :

نَهَيْتَ مِنَ الْأَعْمَارِ مَا لَوْ حَوَيْتَهُ لَهْنُتِ الدُّنْيَا بِأَنَّكَ خَالِدٌ
مَدَحَهُ بِالنَّهْيَةِ فِي الشَّجَاعَةِ) حَيْثُ جَعَلَ قَتْلَهُ بِحَيْثُ يَخْلُدُ وَارِثَ أَعْمَارِهِمْ (عَلَى
وَجْهِ اسْتَتِيعَ مَدَحَهُ بِكَوْنِهِ سَبَبًا لِصْلَاحِ الدُّنْيَا وَنِظَامِهَا) إِذْ لَا تَهْنُتُ لِأَحَدٍ بِشَيْءٍ
لَا فَائِدَةَ لَهُ فِيهِ ، قَالَ عَلِيُّ بْنُ حَبِيبٍ الرَّبْعِيُّ (وَفِيهِ) أَيْ فِي الْبَيْتِ وَجْهَانِ آخِرَانِ
مِنَ الْمَذْحِ : أَحَدُهُمَا (أَنَّهُ نَهَبَ الْأَعْمَارَ دُونَ الْأَمْوَالِ) كَمَا هُوَ مُقْتَضَى عُلُوِّ الْهَمَةِ
وَذَلِكَ مَفْهُومٌ مِنْ تَخْصِيبِ الْأَعْمَارِ بِالذِّكْرِ وَالْإِعْرَاضِ عَنْ الْأَمْوَالِ مَعَ
أَنَّ النَّهْبَ بِهَا أَلِيقٌ وَهُمْ يَعْتَبِرُونَ ذَلِكَ فِي الْحَاوِرَاتِ وَالْخَطَائِيَّاتِ وَإِنْ لَمْ يَعْتَبِرْهُ
أَتَمَّةُ الْأَصُولِ (وَ) الثَّانِي (أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ ظَالِمًا فِي قَتْلِهِمْ) وَإِلَّا لَمَا كَانَ لِلدُّنْيَا سِرُّورٌ
بِخُلُودِهِ (وَمِنْهُ) أَيْ وَمِنْ الْمَعْنَى (الْإِدْمَاجِ) يُقَالُ أَدْمَجَ الشَّيْءُ فِي ثَوْبِهِ : إِذَا لَفَّهُ
فِيهِ (وَهُوَ أَنْ يُضْمَنَ كَلَامٌ سِيقَ لِمَعْنَى) مَدَحًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ (مَعْنَى آخَرَ) هُوَ
مَنْصُوبٌ مَفْعُولٌ ثَانٍ لِيُضْمَنَ وَقَدْ أَسْنَدَ إِلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ (فَهُوَ) لَشُمُولِهِ
الْمَذْحَ وَغَيْرَهُ (أَعْمٌ مِنَ الْإِسْتِنْبَاعِ) لِاخْتِصَاصِهِ بِالْمَذْحِ (كَقَوْلِهِ :

أَقْلَبُ فِيهِ أَجْفَانِي كَأَنِّي أُعِدُّ بِهَا عَلَى الدَّهْرِ الذُّنُوبَا
فَإِنَّهُ ضَمَّنَ وَصَفَ اللَّيْلِ بِالطُّوْلِ الشُّكَايَةَ مِنَ الدَّهْرِ ، وَمِنْهُ التَّوْجِيهُ ،
وَهُوَ إِرَادُ الْكَلَامِ مُخْتَمِلًا لَوَجْهَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ ، كَقَوْلِ مَنْ قَالَ لِأَعُورَ :
* لَيْتَ عَيْنَيْهِ سَوَاءَ *

(السَّكَاكِي) ، وَمِنْهُ مُتَشَابِهَاتُ الْقُرْآنِ بِإِعْتِبَارِ ، وَمِنْهُ الْهَزْلُ
الَّذِي يَرَادُ بِهِ الْجَدُّ ، كَقَوْلِهِ :
إِذَا مَا تَمِيْمِي أَتَاكَ مُفَاخِرًا فَقُلْ هَدَّ عَنْ ذَا كَيْفَ أَكَلْتُ لِلضَّبِّ ؟
وَمِنْهُ تَجَاهُلُ الْعَارِفِ ، وَهُوَ كَمَا سَمَّاهُ السَّكَاكِي سَوْقُ

أَقْلَبُ فِيهِ) أَى فِي ذَلِكَ اللَّيْلِ (أَجْفَانِي كَأَنِّي * أُعِدُّ بِهَا عَلَى الدَّهْرِ الذُّنُوبَا .
فَإِنَّهُ ضَمَّنَ وَصَفَ اللَّيْلِ بِالطُّوْلِ الشُّكَايَةَ مِنَ الدَّهْرِ ، وَمِنْهُ) أَى وَمِنْ
الْمَعْنَى (التَّوْجِيهِ) وَيُسَمَّى مُحْتَمِلُ الضَّدِّينِ (وَهُوَ إِرَادُ الْكَلَامِ مُحْتَمِلًا
لَوَجْهَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ) أَى مُتَبَايِنَيْنِ مُتَضَادِّينِ كَالْمَدْحِ وَالذَّمِّ مِثْلًا وَلَا يَكُنَى
مَجْرَدَ احْتِمَالٍ مَعْنِيْنٍ - مُتَغَايِرَيْنِ (كَقَوْلِ مَنْ قَالَ لِأَعُورَ : لَيْتَ عَيْنَيْهِ
سَوَاءَ) يُحْتَمَلُ تَمْنَى صِحَّةِ الْعَيْنِ الْعُورَاءِ فَيَكُونُ دَعَاءُ لَهُ وَالْعَكْسُ فَيَكُونُ دَعَاءُ
عَلَيْهِ . قَالَ (السَّكَاكِي : وَمِنْهُ) أَى وَمِنْ التَّوْجِيهِ (مُتَشَابِهَاتُ الْقُرْآنِ بِإِعْتِبَارِ)
وَهُوَ احْتِمَالُهَا لَوَجْهَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ ، وَتَفَارِقُهُ بِإِعْتِبَارِ آخَرٍ وَهُوَ عَدَمُ اسْتَوَاءِ
الْإِحْتِمَالَيْنِ ، لِأَنَّ أَحَدَ الْمَعْنِيْنِ فِي الْمُتَشَابِهَاتِ قَرِيبٌ وَالْآخَرُ بَعِيدٌ لِمَا ذَكَرَهُ
السَّكَاكِي نَفْسَهُ مِنْ أَنَّ أَكْثَرَ مُتَشَابِهَاتِ الْقُرْآنِ مِنْ قَبِيلِ التَّوْجِيهِ وَالْإِيهَامِ ،
وَيُجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ وَجْهَ الْمَفَارَقَةِ هُوَ أَنَّ الْمَعْنِيْنِ فِي الْمُتَشَابِهَاتِ لَا يُجِبُّ تَضَادُّهُمَا
(وَمِنْهُ) أَى وَمِنْ الْمَعْنَى (الْهَزْلُ الَّذِي يَرَادُ بِهِ الْجَدُّ كَقَوْلِهِ :

إِذَا مَا تَمِيْمِي أَتَاكَ مُفَاخِرًا فَقُلْ عَدَّ عَنْ ذَا كَيْفَ أَكَلْتُ لِلضَّبِّ
وَمِنْهُ) أَى وَمِنْ الْمَعْنَى (تَجَاهُلُ الْعَارِفِ ، وَهُوَ كَمَا سَمَّاهُ السَّكَاكِي سَوْقُ

المعلوم مساق غيره لنسكته ، كالتوبيخ في قول الخارجية :

أيا شجر الخابور مالك مورقا ، كأنك لم تجزع على ابن طريف

والمبالغة في المدح كقوله :

ألمع برقي سري أم ضوء مصباح أم ابتسامتها بالمنظر الضاحي

أو في الذم كقوله :

وما أدري ولست إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء

والتدله في الحب في قوله :

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن أم ليلى من البشر

ومنه القول بالموجب ، وهو ضربان : أحدهما أن تقع صفة في كلام

المعلوم مساق غيره لنسكته) وقال لأحب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام

الله تعالى (كالتوبيخ في قول الخارجية : أيا شجر الخابور) هو نهر من ديار

بكر (مالك مورقا) أى ناضرا ذا ورق (كأنك لم تجزع على ابن طريف ،

والمبالغة في المدح كقوله :

ألمع برق سري أم ضوء مصباح أم ابتسامتها بالمنظر الضاحي)

أى الظاهر (أو) المبالغة (في الذم كقوله : وما أدري ولست إخال أدري)

أى أظن وكسر همزة المتكلم فيه هو الأفضح ، وبنو أسد تقول أخال

بافتح وهو القياس (أقوم آل حصن أم نساء) فيه دلالة على أن القوم هم

الرجال خاصة (والتدله) أى وكالتحير والتدهش (في الحب في قوله : بالله

يا ظبيات القاع) وهو المستوى من الأرض (قلن لنا * ليلاي منكن أم ليلى

من البشر) وفي إضافة ليلى إلى نفسه أولا والتصریح باسمها ثانيا استلذاذ

وهذا أنموذج من نكت التجاهل * وهى أكثر من أن يضبطها القلم (ومنه)

أى ومن المعنوى (القول بالموجب ، وهو ضربان : أحدهما أن تقع صفة في كلام

الْغَيْرِ كِنَايَةً عَنْ شَيْءٍ أُثْبِتَ لَهُ حُكْمٌ ، فَتَثْبِيْتُهَا لِغَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لثَبُوتِهِ لَهُ ، أَوْ نَفْيِهِ عَنْهُ نَحْوُ : يَقُولُونَ إِنَّنِ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَإِرْسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ . وَالثَّانِي حَمْلُ لَفْظٍ وَقَعَ فِي كَلَامِ الْغَيْرِ عَلَى خِلَافٍ مُرَادِهِ مِمَّا يَحْتَمِلُهُ بِذِكْرِ مُتَعَلِّقِهِ كَقَوْلِهِ :

قُلْتُ ثَقُلْتُ إِذْ أُثْبِتَ مِرَارًا قَالَ ثَقُلْتُ كَاهِلِي بِالْأَيَادِي وَمِنْهُ الْأَطْرَادُ ، وَهُوَ أَنْ تَأْتِيَ بِأَسْمَاءِ الْمَدْحِ ، أَوْ غَيْرِهِ وَأَبَائِهِ عَلَى

الغیر کنایة عن شيء أثبت له (أى لذلك الشيء) (حكم فتثبیتها لغيره) أى فتثبتت أنت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء (من غير تعرض لثبوته له) أى ثبوت ذلك الحكم لذلك الغير (أو نفيه عنه نحو) قوله تعالى (— يقولون لنن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين —) فالأعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم ، والأذل كناية عن المؤمنين وقد أثبت المنافقون لفريقهم لإخراج المؤمنين من المدينة ، فأثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله تعالى ورسوله والمؤمنون ، ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الإخراج للموصوفين بالعزة أعني الله تعالى ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم (والثاني : حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده) حال كون خلاف مراده (مما يحتمله) ذلك اللفظ (بذكر متعلقه) أى إنما يحمل على خلاف مراده بأن يذكر متعلق ذلك اللفظ (كقوله :

قُلْتُ ثَقُلْتُ إِذْ أُثْبِتَ مِرَارًا قَالَ ثَقُلْتُ كَاهِلِي بِالْأَيَادِي)

فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة فحمله على تثقيل عاتقه بالأيادي والمن بأن ذكر متعلقة أعني أهوله كاهلي بالأيادي (ومنه) أى ومن المعنوي (الاطراد ، وهو أن تأتي بأسماء المدح أو غيره و) أسماء (آبائه على

تَرْتِيبِ الْوِلَادَةِ مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ كَقَوْلِهِ :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَّثَ عُرُوشَهُمْ بِعُمَيْيَةِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ شِهَابٍ
وَأَمَّا اللَّفْظِيُّ ، فَمِنْهُ الْجِنَاسُ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ ، وَهُوَ تَشَابُهُمَا فِي اللَّفْظِ ،
وَالْتِمَامُ مِنْهُ : أَنْ يَتَّفِقَا فِي أَنْوَاعِ الْحُرُوفِ ، وَأَعْدَادِهَا ، وَهَيْئَتِهَا ، وَتَرْتِيبِهَا ،

ترتيب الولادة من غير تكلف) في السبك (كقوله :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَّثَ عُرُوشَهُمْ بِعُمَيْيَةِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ شِهَابٍ

يقال للقوم إذا ذهب عزمهم وتضعضع حالهم قد ثلث عرشهم ، يعني إن تبجحوا
بقتلك وفرحوا به فقد أثرت في عزمهم وهدمت أساس مجدهم بقتل رئيسهم .
فلأن قبل هذا من تتابع الإضافات فكيف يعد من المحسنات ؟ قلنا قد تقرر أن
تتابع الإضافات إذا سلم من الاستكراه ملح ولطف والبيت من هذا القبيل
كقوله عليه الصلاة والسلام « الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم »
الحديث هذا تمام ما ذكره من الضرب المعنوي .

(وأما) الضرب (اللفظي) من الوجوه المحسنة للكلام (فنه
الجناس بين اللفظين ، وهو تشابههما في اللفظ) أى في التلفظ ، فيخرج
التشابه في المعنى نحو أسد وسبع أو في مجرد العدد نحو ضرب
وعلم أو في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل (والتام منه) أى من الجناس
(أن يتفقا) أى اللفظان (في أنواع الحروف) فكل من الحروف التسعة
والعشرين نوع ، وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح (و) في (أعدادها) وبه
يخرج نحو الساق والمساق (و) في (هياتها) وبه يخرج نحو البرد والبرد
فلأن هيئة الكلمة هي كيفية حاصلة لها باعتبار الحركات والسكنات فنحو
ضرب وقتل على هيئة واحدة مع اختلاف الحروف بخلاف ضرب وضرب
مبنيين للفاعل والمفعول فإنهما على هيتين مع اتحاد الحروف (و) في
(ترتيبها) أى تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيرها عنه ، وبه يخرج نحو

فَإِنْ كَانَ مِنْ نَوْعٍ كَانَتْهُنَّ سُمِّيَ مُمَاثِلًا نَحْوُ : وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ
 الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ . وَإِنْ كَانَ مِنْ نَوْعَيْنِ سُمِّيَ مُسْتَوْفَى كَقَوْلِهِ :
 مَامَاتَ مِنْ كَرَمِ الزَّمَانِ فَإِنَّهُ يَحْيَا لَدَى يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
 وَأَيْضًا إِنْ كَانَ أَحَدُ لَفْظَيْهِ مُرَكَّبًا سُمِّيَ جِنَاسَ التَّرَكِيبِ ، فَإِنْ اتَّفَقَا
 فِي الْخَطِّ خُصَّ بِاسْمِ الْمُتَشَابِهِ كَقَوْلِهِ :
 إِذَا مَلَكَ لَمْ يَكُنْ ذَاهِبَةً فَدَعَهُ فَدَوَّلَتْهُ ذَاهِبَةً
 وَإِلَّا خُصَّ بِاسْمِ الْمَفْرُوقِ كَقَوْلِهِ :

الفتح والحنف (فإن كانا) أى اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر (من نوع)
 واحد من أنواع الكلمة (كاسمين) أو فعلين أو حرفين (سمي ماثلا) جريا
 على اصطلاح المتكلمين من أن التماثل هو الاتحاد في النوع (نحو - ويوم
 تقوم الساعة) أى القيامة (يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة -) من ساعات
 الأيام (وإن كانا من نوعين) اسم وفعل أو اسم وحرف أو فعل وحرف (سمي
 مستوفى كقوله :

مامات من كرم للزمان فإنه يحيا لدى يحيى بن عبد الله
 لأنه كرم يحيى اسم الكرم (وأيضاً) للجناس التام تقسيم آخر وهو أنه
 (إن كان أحد لفظيه مركباً) والآخر مفرداً (سمي جناس التركيب) وحينئذ (فإن
 اتفقا) أى اللفظان المفرد والمركب (في الخط خص) هذا النوع من جناس التركيب
 (باسم المتشابه) لاتفاق اللفظين في الكتابة (كقوله : إذا ملك لم يكن ذاهبه)
 أى صاحب هبة وعطاء (فدعه) أى أتركه (فدولته ذاهبه) أى غير باقية (وإلا)
 أى وإن لم يتفق اللفظان المفرد والمركب في الخط (خص) هذا النوع من
 جناس التركيب (باسم المفروق) لافتراق اللفظين في صورة الكتابة كقوله :

كُلُّكُمْ قَدْ أَخَذَ الْجَا مَ وَلَا جَامَ لَنَا
مَا الَّذِي ضَرَّ مُدِيرَ السَّجَامِ لَوْ جَامَلْنَا
وَأِنْ اِخْتَلَفَا فِي هَيْئَاتِ الْحُرُوفِ فَقَطُّ سُمِّيَ مُحَرَّفًا كَقَوْلِهِمْ : جُبَّةُ
الْبَرْدِ جُنَّةُ الْبَرْدِ ، وَنَحْوُهُ : الْجَاهِلُ إِمَّا مَفْرُطٌ أَوْ مُفَرِّطٌ ، وَالْحَرْفُ الْمُشَدَّدُ
فِي حُكْمِ الْمُخَفَّفِ كَقَوْلِهِمْ : الْبِدْعَةُ شَرَكُ الشُّرْكِ ، وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي أَعْدَادِهَا

كُلُّكُمْ قَدْ أَخَذَ الْجَا مَ وَلَا جَامَ لَنَا
مَا الَّذِي ضَرَّ مُدِيرَ السَّجَامِ (أَيِ الْكَأْسِ) (لَوْ جَامَلْنَا) أَيِ عَامَلْنَا
بِالْجَمِيلِ ، هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنِ اللَّفْظُ الْمَرْكَبُ مَرْكَبًا مِنْ كَلِمَةٍ وَبَعْضُ كَلِمَةٍ وَإِلَّا خَصَّ
بِاسْمِ الْمَرْفُوعِ كَقَوْلِكَ أَهَذَا مَصَابٍ أَمْ طَعْمٌ صَابٍ ؟ (وَأِنْ اِخْتَلَفَا) عَظَفَ عَلَى
قَوْلِهِ وَالتَّامُّ مِنْهُ أَنْ يَتَّفَقَا أَوْ عَلَى مَحْذُوفٍ أَيِ هَذَا إِنْ اِتَّفَقَا أَيِ وَإِنْ
اِخْتَلَفَ لَفْظَا الْمُتَجَانِسِينَ (فِي هَيْئَاتِ الْحُرُوفِ فَقَطُّ) أَيِ اِتَّفَقَا فِي
النَّوْعِ وَالْعَدَدِ وَالتَّرْتِيبِ (سَمِيَ) التَّجْنِيسِ (مُحَرَّفًا) لَانْخِرَافِ
إِلْحَادِي الْهَيْئَتَيْنِ عَنِ الْهَيْئَةِ الْأُخْرَى : وَالِاخْتِلَافُ قَدْ يَكُونُ بِالْحَرَكَةِ (كَقَوْلِهِمْ :
جُبَّةُ الْبَرْدِ جُنَّةُ الْبَرْدِ) يَعْنِي لَفْظُ الْبَرْدِ وَالْبَرْدُ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ (وَنَحْوُهُ) فِي أَنْ
الِاخْتِلَافُ فِي الْهَيْئَةِ فَقَطُّ قَوْلُهُمْ (الْجَاهِلُ إِمَّا مَفْرُطٌ أَوْ مُفَرِّطٌ) لِأَنَّ الْحَرْفَ
الْمُشَدَّدَ لَمَّا كَانَ يَرْتَفِعُ اللِّسَانُ عَنْهُمَا دَفْعَةً وَاحِدَةً كَحَرْفٍ وَاحِدٍ عَدَّ حَرْفًا
وَاحِدًا وَجَعَلَ التَّجْنِيسَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِي الْهَيْئَةِ فَقَطُّ وَلِذَا قَالَ (وَالْحَرْفُ
الْمُشَدَّدُ) فِي هَذَا الْبَابِ (فِي حُكْمِ الْمُخَفَّفِ) وَاعْتِلَافُ الْهَيْئَةِ فِي مَفْرُطٍ وَمَفْرُطٍ
بِاعْتِبَارِ أَنْ الْفَاءَ مِنْ أَحَدِهِمَا سَاكِنٌ وَمِنْ الْآخَرِ مَفْتُوحٌ ، وَقَدْ يَكُونُ
الِاخْتِلَافُ فِي الْحَرَكَةِ وَالسَّكُونِ جَمِيعًا (كَقَوْلِهِمْ : الْبِدْعَةُ شَرَكُ الشُّرْكِ) فَإِنْ
الْتَمَسْنَا مِنَ الْأَوَّلِ مَفْتُوحٌ وَمِنَ الثَّانِي مَكْسُورٌ وَالرَّاءُ مِنَ الْأَوَّلِ مَفْتُوحٌ وَمِنَ
الثَّانِي سَاكِنٌ (وَأِنْ اِخْتَلَفَا) أَيِ لَفْظَا الْمُتَجَانِسِينَ (فِي أَعْدَادِهَا) أَيِ أَعْدَادِ
الْحُرُوفِ بِأَنْ يَكُونَ فِي أَحَدِ اللَّفْظَيْنِ حَرْفٌ زَائِدٌ أَوْ أَكْثَرُ إِذَا سَقَطَ حَصَلَ

سَمِي نَاقِصًا ، وَذَلِكَ إِمَّا بِحَرْفٍ فِي الْأَوَّلِ ، مِثْلُ : وَالتَّفَتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ ، أَوْ فِي الْوَسْطِ نَحْوُ : جَدِي جَهْدِي ، أَوْ فِي الْآخِرِ كَقَوْلِهِ :

* يَمْدُون مِّنْ أَيْدٍ عَوَاصٍ عَوَاصِمِ *

وَرُبَّمَا سَمِيَ هَذَا مُطَرَّفًا ، وَإِمَّا بِأَكْثَرِ كَقَوْلِهِمَا :

إِنَّ الْبُكَاءَ هُوَ الشِّفَاءُ ، مِّنَ الْجَوَى بَيْنَ الْجَوَانِحِ

وَرُبَّمَا سَمِيَ هَذَا مُذْبِلًا ، وَإِنْ

الجناس التام (سمى) الجناس (ناقصا) لنقصان أحد اللفظين عن الآخر (وذلك) الاختلاف (إما بحرف) واحد (في الأول مثل - والتفت الساق بالساق إلى ربك يومئذ المساق -) زيادة الميم (أو في الوسط نحو جدى جهدى) زيادة الهاء ، وقد سبق أن المشدد في حكم المخفف (أو في الآخر كقوله : يمدون من أيد عواص عواصم) زيادة الميم ولا اعتبار بالتنوين . وقوله من أيد في موضع مفعول يمدون على زيادة من كما هو مذهب الأخفش أو على كونها للتبعية كما في قولهم : « هز من عطفه وحرك من نشاطه » أو على أنه صفة محذوف : أى يمدون سواعد من أيد عواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالعصا ، وعواصم من عصمه حفظه وجهه ، وتماه . تصول بأسياف قواض قواضب . أى يمدون أيديا ضاربات للأعداء حاميات للأولياء صائلات على الأقران بسيف حاكمة بالقتل قاطعة (وربما سمي هذا) القسم الذى تكون الزيادة فيه فى الآخر (مطرفا ، وإما بأكثر) من حرف واحد وهو عطف على قوله إما بحرف ولم يذكر من هذا الضرب إلا ما تكون الزيادة فى الآخر (كقوله) أى الخساء (إن البكاء هو الشفاء . من الجوى) أى حرقة القلب (بين الجوانح) زيادة النون والهاء (وربما سمي هذا) النوع (مذبلا ، وإن

مختلفاً في أنواعها ، فيشترط أن لا يقع بأكثر من حرفٍ ثم الحرفان إن
كانا متقاربين ، سمي مضارعاً وهو إمامي الأول نحو : بيني وبين كفى
ليل دامس ، وطريق طامس . أوفى الوسط نحو : وهم يهون عنه ويتأون
عنه ، أوفى الآخر نحو : الخيل معقود بنواصيها الخير ، وإلا سمي لاحقاً ،
وهو أيضاً إمامي الأول نحو : ويل لكل همزة لمزة ، أوفى الوسط نحو :
ذلكم بما كنتم تفرحون في الأرض بغير الحق وبما كنتم تمرحون ،
لوفى الآخر نحو : وإذا جاءهم أمر من الأمن . وإن اختلفا في

اختلفاً أي لفظا المتجانسين (في أنواعها) أي أنواع الحروف (فيشترط
أن لا يقع) الاختلاف (بأكثر من حرف) واحد وإلا لبعد بينهما التشابه
ولم يبق التجانس كلفظي نصر ونسكل (ثم الحرفان) اللذان وقع بينهما
الاختلاف (إن كانا متقاربين) في المخرج (سمي) الجناس (مضارعاً ، وهو)
ثلاثة أضرب لأن الجرف الأجنبي (إمامي الأول نحو : بيني وبين كفى ليل
دامس ، وطريق طامس ، أوفى الوسط نحو) قوله تعالى (وهم يهون عنه ويتأون
عنه ، أوفى الآخر نحو : الخيل معقود بنواصيها الخير) ولا يخفى تقارب الدال
والطاء وكذا الهاء والهمزة وكذا اللام والراء (وإلا) أي وإن لم يكن
الحرفان متقاربين (سمي لاحقاً ، وهو أيضاً إمامي الأول نحو : ويل لكل همزة
لمزة) الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من أعراض
الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتقاد (أوفى الوسط نحو ذلكم بما
كنتم تفرحون في الأرض بغير الحق وبما كنتم تمرحون) وفي عدم تقارب
القاء والميم نظر فإنهما شفويتان وإن أريد بالتقارب أن يكونا بحيث تدغم
إحداهما في الأخرى فالهاء والهمزة ليستا كذلك (أوفى الآخر نحو) قوله
تعالى (وإذا جاءهم أمر من الأمن ، وإن اختلفا) أي لفظا المتجانسين (في

تَرْتِيبَهَا سُمِّيَ تَجْنِيسَ الْقَلْبِ نَحْوُ : حُسَامُهُ فَتَنْحُ لِأَوْلِيَائِهِ ، حَتْفٌ لِأَعْدَائِهِ ،
وَيُسَمَّى قَلْبَ كُلِّ ، وَنَحْوُ : اللَّهُمَّ اسْتُرْ عَوْرَاتِنَا وَآمِنْ رَوْعَاتِنَا ، وَيُسَمَّى قَلْبَ
بَعْضٍ ، وَإِذَا وَقَعَ أَحَدُهُمَا فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ ، وَالْآخَرُ فِي آخِرِهِ سُمِّيَ مَقْلُوبًا مُجَنَّبًا ،
وَإِذَا وَلَّى أَحَدُ الْمُتَجَانِسِينَ الْآخَرَ سُمِّيَ مُزْدَوِجًا وَمُكْرَرًا ، وَمُرْدَدًّا ،
نَحْوُ : وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَا بَنِي بَقِينَ وَيَلْحَقُ بِالْجُنَاسِ شَيْئَانِ : أَحَدُهُمَا أَنْ
يَجْمَعَ اللَّفْظَيْنِ الْإِشْتِقَاقُ نَحْوُ : فَاقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ ، وَالثَّانِي أَنْ يَجْمَعَهُمَا
الْمُشَابَهَةُ ، وَهِيَ مَا يَشْبَهُ الْإِشْتِقَاقُ ،

ترتيبها (أى ترتيب الحروف بأن يتحد النوع والعدد والهيئة لكن قدم فى أحد
اللفظين بعض الحروف وأخر فى اللفظ الآخر (سمي) هذا النوع (تجنيس
للقلب نحو : حسامه فتح لأوليائه ، حتف لأعدائه ، ويسمى قلب كل) لانعكاس
ترتيب الحروف كلها (ونحو : اللهم استر عوراتنا ، وآمن روعاتنا ، ويسمى قلب
بعض) إذ لم يقع الانعكاس إلا بين بعض حروف الكلمة (وإذا وقع
أحدهما) أى أحد اللفظين المتجانسين تجانس القلب (فى أول البيت و) اللفظ
(الآخر فى آخره سمي) تجنيس القلب حينئذ (مقلوبا مجنبا) لأن اللفظين بمنزلة
جناحين للبيت كقوله :

لاح أنوار الهدى فى كفه فى كل حاله

(وإذا وَلَّى أَحَدُ الْمُتَجَانِسِينَ) أى تجانس كان ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون المضمحل
المتجانس (الآخر سمي) التجانس (مزدوجا ومكررا ومرددا نحو : وجئتكَ من
سبأ بنى بقين) هذا من التجنيس اللاحق ، وأمثلة الآخر ظاهرة مما سبق
(ويلحق بالتجانس شيطان أحدهما أن يجمع اللفظين الاشتقاق) وهو توافق
الكلمتين فى الحروف الأصول مع الاتفاق فى أصل المعنى (نحو) قوله تعالى
(فاقم وجهك للدين القيم) فإنهما مشتقان من قام يقوم (والثانى أنه
يجمعهما) أى اللفظين (المشابهة وهى ما يشبه) أى اتفاق يشبه (الاشتقاق)

نَحْوُ : قَالَ إِنِّي لَعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ ، وَمِنْهُ رَدُّ الْعَجْزِ عَلَى الصَّدْرِ ، وَهُوَ فِي النَّثْرِ أَنْ يُجْعَلَ أَحَدُ اللَّفْظَيْنِ الْمُكَرَّرَيْنِ ، أَوْ الْمُتَجَانِسَيْنِ ، أَوْ الْمُلْحَقَيْنِ بِهِمَا ، فِي أَوَّلِ الْفَقْرَةِ ، وَالْآخَرُ فِي آخِرِهَا نَحْوُ : وَتَخَشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ ، وَنَحْوُ : سَأَلُ اللَّيْمَ يَرْجِعُ وَدَمْعُهُ سَائِلٌ ، وَنَحْوُ : اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ،

وليس باشتقاق ، فلفظة ما موصولة أو موصوفة ، وزعم بعضهم أنها مصدرية أى اشتباه اللفظين الاشتقاق ، وهو غلط لفظا ومعنى ، أما لفظا فلأنه جعل الضمير المفرد فى شبه اللفظين وهو لا يصح إلا بتأويل بعيد فلا يصح الاستغناء عنه ، وأما معنى فلأن اللفظين لا يشبهان الاشتقاق بل توافقهما قد يشبه الاشتقاق بأن يكون فى كل منها جميع ما يكون فى الآخر من الحروف أو أكثرها ولكن لا يرجعان إلى أصل واحد كما فى الاشتقاق (نحو قال إني لعملكم من القالين) فالأول من القول والثانى من القلى ، وقد توهم أن المراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير وهذا أيضا غلط لأن للاشتقاق الكبير هو الاتفاق فى الحروف والأصول دون الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ، وقد مثلوا فى هذا المقام بقوله تعالى - اثاقلم إلى الأرض أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا - ولا يخفى أن الأرض مع أَرْضَيْتُمْ ليس كذلك (ومنه) أى ومن اللفظى (رد العجز على الصدر ، وهو فى النثر أن يجعل أحد اللفظين المكررين) أى المتفقين فى اللفظ والمعنى (أَوْ الْمُتَجَانِسَيْنِ) أى المتشابهين فى اللفظ دون المعنى (أَوْ الْمُلْحَقَيْنِ بِهِمَا) أى بالمتجانسين يعنى اللذين يجمعهما الاشتقاق أو شبه الاشتقاق (فى أول الفقرة) وقد عرفت معناها (و) اللفظ (الآخر فى آخرها) أى آخر الفقرة فتكون الأقسام أربعة (نحو) قوله تعالى (وَتَخَشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ) فى المكررين (وَنَحْوُ سَائِلُ اللَّيْمِ يَرْجِعُ وَدَمْعُهُ سَائِلٌ) فى المتجانسين (وَنَحْوُ) قوله تعالى (اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا) فى الملحقين اشتقاقا

وَنَحْوُ: قَالَ إِنِّي لَعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ، وَفِي النَّظْمِ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا فِي آخِرِ الْبَيْتِ،
وَالْآخَرُ فِي صَدْرِ الْمِصْرَاعِ الْأَوَّلِ، أَوْ حَشْوِهِ، أَوْ آخِرِهِ، أَوْ صَدْرِ الْمِصْرَاعِ
الثَّانِي كَقَوْلِهِ :

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ وَلَيْسَ إِلَى دَاعِيِ النَّدَى بِسَرِيعٍ
وَقَوْلِهِ :

تَمْتَعُ مِنْ شَمِيمِ عَرَارٍ نَجْدٍ فَمَا بَعْدَ الْعَشِيَةِ مِنْ عَرَارٍ
وَقَوْلِهِ :

وَمَنْ كَانَ بِالْبَيْضِ الْكَوَاعِبِ مُغْرَمًا فَمَا زِلْتُ بِالْبَيْضِ الْقَوَاضِبِ مُغْرَمًا
وَقَوْلِهِ :

(وَنَحْوُ قَالَ إِنِّي لَعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ) فِي الْمُلْحَقِينَ بِشِبْهِ الْاِشْتِقَاقِ (و) هُوَ (فِي النَّظْمِ
أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا) أَيْ أَحَدُ اللَّفْظَيْنِ الْمَكْرُورِينَ أَوْ الْمُتَجَانِسِينَ أَوْ الْمُلْحَقِينَ بِهِمَا
اِشْتِقَاقًا أَوْ شِبْهَ اِشْتِقَاقٍ (فِي آخِرِ الْبَيْتِ . و) اللَّفْظُ (الْآخَرُ فِي صَدْرِ الْمِصْرَاعِ
الْأَوَّلِ أَوْ حَشْوِهِ أَوْ آخِرِهِ أَوْ صَدْرِ الْمِصْرَاعِ الثَّانِي) فَتَصِيرُ الْأَقْسَامُ
سِتَّةَ عَشْرَ حَاصِلَةً مِنْ ضَرْبِ أَرْبَعَةٍ فِي أَرْبَعَةٍ ، وَالْمَصْنَفُ أَوْرَدَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ مَثَالًا
وَأَهْلُ ثَلَاثَةٍ (كَقَوْلِهِ :

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ وَلَيْسَ إِلَى دَاعِيِ النَّدَى بِسَرِيعٍ
فِيهَا يَكُونُ الْمَكْرُورُ الْآخَرُ فِي صَدْرِ الْمِصْرَاعِ الْأَوَّلِ (وَقَوْلُهُ :
تَمْتَعُ مِنْ شَمِيمِ عَرَارٍ نَجْدٍ فَمَا بَعْدَ الْعَشِيَةِ مِنْ عَرَارٍ)

فِيهَا يَكُونُ الْمَكْرُورُ الْآخَرُ فِي حَشْوِ الْمِصْرَاعِ الْأَوَّلِ . وَمَعْنَى الْبَيْتِ اسْتَمْتَعَ بِشَمِّ عَرَارٍ
نَجْدٍ وَهِيَ وَرْدَةٌ نَاعِمَةٌ صَفْرَاءُ طَيِّبَةُ الرَّائِحَةِ فَإِنَّا نَعُدُّهُ إِذَا أَمْسَيْنَا لَخْرُوجِنَا مِنْ أَرْضِ
تَجْدٍ وَمُنَابَتِهِ (وَقَوْلُهُ : وَمَنْ كَانَ بِالْبَيْضِ الْكَوَاعِبِ) جَمْعُ كَاعِبٍ وَهِيَ الْجَارِيَةُ حِينَ
يَلْبَسُو ثِيَابَ الْتَهْوُدِ (مُغْرَمًا) مَوْلَعًا (فَمَا زِلْتُ بِالْبَيْضِ الْقَوَاضِبِ) أَيْ السُّيُوفِ
الْقَوَاطِعِ (مُغْرَمًا) فِيهَا يَكُونُ الْمَكْرُورُ الْآخَرُ فِي آخِرِ الْمِصْرَاعِ الْأَوَّلِ (وَقَوْلُهُ :

وَأِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مُعْرِجُ سَاعَةٍ قَلِيلًا فَإِنِّي نَافِعٌ لِي قَلِيلًا
وَقَوْلُهُ :

دَعَانِي مِنْ مَلَامِكُمْ سِفَاهًا فِدَاعِي الشُّوقِ قَبْلَكُمْ دَعَانِي
وَقَوْلُهُ :

وَإِذَا الْبَلَابِلُ أَفْصَحَتْ بِلُغَاتِهَا فَنَفَّ الْبَلَابِلُ بِأَحْسَاءِ بَلَابِلِ
وَقَوْلُهُ :

فَشْغُوفٌ بِآيَاتِ الْمَثَانِي وَمَفْتُونٌ بِرَنَاتِ الْمَثَانِي

وَأِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مُعْرِجُ سَاعَةٍ) هو مخبر كان واسمه ضمير يعود إلى الإلصاق المدلول عليه في البيت السابق وهو :

أَلَا عَلَى الدَّارِ الَّتِي لَوْ وَجَدْتَهَا بِهَا أَهْلُهَا مَا كَانَ وَحْشًا مَقِيلًا

(قَلِيلًا) صفة مؤكدة لفهم القلة من إضافة التعرّيج إلى الساعة ،
أو صفة مقيدة أى إلا تعريجا قليلا فى ساعة (فَإِنِّي نَافِعٌ لِي قَلِيلًا) مرفوع بأنه فاعل نافع والضمير للساعة ، والمعنى قليل من التعرّيج فى الساعة يتغنى ويشفى غليل وجدى : وهذا فيما يكون المكرر الآخر فى صدر المصراع الثانى (وقوله : دَعَانِي) أى اتركاني (من ملامكم سفاها) أى خفة وقلة عقل (فداعى الشوق قبلكم دَعَانِي) من الدعاء ، وهذا فيما يكون المتجانس الآخر فى صدر المصراع الأول (وقوله : وَإِذَا الْبَلَابِلُ) جمع بلبل وهو طائر معروف (أَفْصَحَتْ بِلُغَاتِهَا) فانف البلابل) جمع بلبال وهو الحزن (بأحساء بلابل) جمع بليلة بالضم وهو إربيق فيه انحر . وهذا فيما يكون المتجانس الآخر أخنى البلابل الأول فى حشو المصراع الأول لا صدره لأن صدره هو قوله وإذا (وقوله : فَشْغُوفٌ بِآيَاتِ الْمَثَانِي) أى القرآن (ومفتون برنات المثنى) أى بنغمات أوتار المزامير التى يضم طاق منها إلى طاق : وهذا فيما يكون المتجانس

وقوله :

أَمَلْتُهُمْ نَمَّ تَأَمَلْتُهُمْ فَلَاحَ لِي أَنْ لَيْسَ فِيهِمْ فَلَاحَ

وقوله :

ضَرَائِبَ أَبَدَعْتَهَا فِي السَّاحِ فَلَسْنَا نَرَى لَكَ فِيهَا ضَرِيًّا

وقوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَخْزَنْ عَلَيْهِ لِسَانَهُ فَلَيْسَ عَلَى شَيْءٍ سِوَاهُ بِخَزَانٍ

وقوله :

لَوْ اخْتَصَرْتُمْ مِنَ الْإِحْسَانِ زُرْتُكُمْ وَالْعَذْبُ يُهْجَرُ لِلْإِفْرَاطِ فِي الْخَمْرِ

الآخر في آخر المصراع الأول (وقوله : أَمَلْتُهُمْ ثُمَّ تَأَمَلْتُهُمْ * فَلَاحَ) أى ظهر (لِي أَنْ لَيْسَ فِيهِمْ فَلَاحَ) أى فوز ونجاة ، وهذا فيما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الثاني (وقوله : ضَرَائِبَ) جمع ضريبة وهى الطبيعة التى ضربت للرجل وطبع عليها (أَبَدَعْتَهَا فِي السَّاحِ * فَلَسْنَا نَرَى لَكَ فِيهَا ضَرِيًّا) أى مثلا وأصله المثل فى ضرب الفلاح : وهذا فيما يكون الملحق الآخر بالمتجانسين اشتقاقا فى صدر المصراع الأول (وقوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَخْزَنْ عَلَيْهِ لِسَانَهُ فَلَيْسَ عَلَى شَيْءٍ سِوَاهُ بِخَزَانٍ)

أى إذا لم يحفظ المرء لسانه على نفسه مما يعود ضرره إليه فلا يحفظه على غيره مما لا ضرر له فيه : وهذا مما يكون الملحق الآخر اشتقاقا فى حشو المصراع الأول (وقوله : لَوْ اخْتَصَرْتُمْ مِنَ الْإِحْسَانِ زُرْتُكُمْ * وَالْعَذْبُ) من الماء (يَهْجَرُ لِلْإِفْرَاطِ فِي الْخَمْرِ) أى فى البرودة يعنى أن بعدى عنكم لكثرة إنعامكم على ، وقد توهم بعضهم أن هذا المثال مكرر حيث كان اللفظ الآخر فى حشو المصراع الأول كما فى البيت الذى قبله ولم يعرف أن اللفظين فى البيت السابق مما يجمعهما الاشتقاق ، وفى هذا البيت مما

وَقَوْلِهِ :

فَدَعَ الْوَعِيدَ فَمَا وَعِيدُكَ ضَائِرِي أَطْنِينُ أَجْنَحَةُ الذَّبَابِ يَضِيرُ

وَقَوْلِهِ :

وَقَدْ كَانَتْ الْبَيْضُ الْقَوَاطِبُ فِي الْوَعْيِ بَوَاتِرَ فَهِيَ الْآنَ مِنْ بَمْدِهِ بُقْرُ
وَمِنْهُ السَّجْعُ ، وَهُوَ تَوَاطُؤُ الْفَاصِلَتَيْنِ مِنَ النَّثْرِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ
مَعْنَى قَوْلِ السَّكَاكِيِّ : هُوَ فِي النَّثْرِ كَالْفَاقِيَةِ فِي الشَّعْرِ ،

يجمعهما شبه الاشتقاق ، والمصنف لم يذكر من هذا القسم إلا هذا المثال وأهمل
الثلاثة الباقية وقد أوردتها في الشرح (وقوله :

فَدَعَ الْوَعِيدَ فَمَا وَعِيدُكَ ضَائِرِي أَطْنِينُ أَجْنَحَةُ الذَّبَابِ يَضِيرُ)
وهذا فيما يكون الملحق الآخر اشتقاقا وهو ضائري في آخر المصراع
الأول (وقوله : وقد كانت البيض القواطب في الوعي) أي السيوف
القواطع في الحرب (بواتر) أي قواطع بحسن استعماله لإياها (فهي الآن
من بعده بتر) جمع أبتَر إذ لم يبق بعده من يستعملها استعماله وهذا
فيما يكون الملحق الآخر اشتقاقا في صدر المصراع الثاني (ومنه) أي
ومن اللفظي (السجع) قيل (وهو تَوَاطُؤُ الْفَاصِلَتَيْنِ مِنَ النَّثْرِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ)
في الآخر (وهو معنى قول السكاكي : هو) أي السجع (في النثر كالفاقية في
الشعر) يعني أن هذا مقصود كلام السكاكي ومحصوله ، وإلا فالسجع على
التفسير المذكور بمعنى المصدر أعني توافق الفاصلتين في الحرف الأخير ، وعلى
كلام السكاكي هو نفس اللفظ المتواطئ الآخر في أواخر الفقر ولذا ذكره
السكاكي بلفظ الجمع وقال إنها في النثر كالفواقي في الشعر وذلك لأن الفاقية
لفظ في آخر البيت إما الكلمة نفسها أو الحرف الأخير منها أو غير ذلك
على تفصيل المذاهب وليست عبارة عن تَوَاطُؤِ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنْ أَوَاخِرِ الْآيَاتِ

وَهُوَ ثَلَاثَةٌ أَضْرِبُ : مُطَرَفٌ إِنْ اُخْتَلَفَا فِي الْوِزْنِ نَحْوُ : مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ
لِيهِ وَقَارًا ، وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ، وَإِلَّا فَلَنْ كَانَ مَا فِي إِحْدَى الْقَرِينَتَيْنِ
أَوْ أَكْثَرُ مِثْلَ مَا يُقَابِلُهُ مِنَ الْأُخْرَى فِي الْوِزْنِ وَالتَّقْفِيَةِ فَتَرْصِيعٌ نَحْوُ :
فَهُوَ يَطْبَعُ الْأَسْجَاعَ بِجَوَاهِرِ لَفْظِهِ ، وَيَقْرَعُ الْأَسْمَاعَ بِزَوَاجِرِ وَعْظِهِ ،
وَإِلَّا فَتَوَازٍ نَحْوُ : فِيهَا سُرُورٌ مَرْفُوعَةٌ ، وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ ،

على حرف واحد : فالحاصل أن السجع قد يطلق على نفس الكلمة الأخيرة من
الفقرة باعتبار توافقها مع الكلمة الأخيرة من الفقرة الأخرى ، وقد يطلق على
نفس توافقهما ومرجع المعنيين واحد (وهو) أي السجع (ثلاثة أضرب
مطرف إن اختلفا) أي الفاصلتين (في الوزن نحو : ما لكم لا ترجون لله
وقارًا ، وقد خلقكم أطوارًا) فإن الوقار والأطوار مختلفان وزنا (وإلا)
أي وإن لم يختلفا في الوزن (فإن كان ما في إحدى القرينتين) من الألفاظ (أو)
كان (أكثر) أي أكثر ما في إحدى القرينتين (مثل ما يقابله من) القرينة
(الأخرى في الوزن والتقفية) أي التوافق على الحرف الأخير (فترصيع
نحو : فهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه ، ويقرع الأسماع بزواجر وعظه)
فجميع ما في القرينة الثانية موافق لما يقابله من القرينة الأولى ، وأما لفظ
فهو فلا يقابلة شيء من الثانية ، ولو قيل بدل الأسماع : الآذان كان مثالا لما
يكون أكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله في الأولى (وإلا فتواز) أي وإن
لم يكن جميع ما في القرينة ولا أكثر مثل ما يقابله من الأخرى فهو السجع
المفتواز (نحو - فيها سرور مرفوعة ، وأكواب موضوعة) لاختلاف
سرور وأكواب في الوزن والتقفية جميعاً ، وقد يختلف الوزن فقط نحو
- والمرسلات هرفا ، فالعاصفات عصفا - وقد تختلف التقفية فقط
كقولنا : حصل اللطاف والصامت ، وهلك الحاسد والشامت ،

قِيلَ : وَأَحْسَنُ السَّجْعِ مَا تَسَاوَتْ قَرَائِنُهُ نَحْوُ : فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ ، وَطَلَحٍ
مَنْضُودٍ ، وَظِلٍّ مَمْدُودٍ ، ثُمَّ مَا طَالَتْ قَرِينَةُ الثَّانِيَةِ نَحْوُ : وَالنَّجْمُ إِذَا
هَوَى ، مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى ، أَوِ الثَّالِثَةِ نَحْوُ : خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ، ثُمَّ
الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يُوْتَى بِقَرِينَةٍ أَقْصَرَ مِنْهَا كَثِيرًا ، وَالْأَسْجَاعُ
مَبْنِيَّةٌ عَلَى سُكُونِ الْأَعْجَازِ كَقَوْلِهِمْ : مَا أَبْعَدَ مَا فَاتَ ، وَمَا أَقْرَبَ مَا هُوَ
آتَ ، قِيلَ : وَلَا يُقَالُ فِي الْقُرْآنِ أَسْجَاعٌ ، بَلْ يُقَالُ فَوَاصِلُ ، وَقِيلَ :
السَّجْعُ غَيْرُ مُخْتَصَرٍ .

(قبل وأحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو - في سدر مخضود ، وطلح منضود
وظل ممدود - ثم) أى بعد أن لا تتساوى قرائنه فالأحسن (ما طالت قرينته
الثانية نحو - والنجم إذا هوى ، ما ضل صاحبكم وما غوى - أو) قرينته
(الثالثة نحو - خذوه ، فغلوه ، ثم الجحيم صلوه -) من التصلية (ولا يحسن أن
يؤتى بقرينة) أى أن يؤتى بعد قرينة بقرينة أخرى (أقصر منها) قصرا (كثيرا)
لأن السجع قد استوفى أمده في الأول بطوله فإذا جاء الثاني أقصر منه كثيرا
يبقى الإنسان عند سماعه كمن يريد الإتياء إلى غاية فيعثر دونها ، وإنما قال كثيرا
احترازا عن نحو قوله تعالى - ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل ، ألم يجعل
كيدهم في تضليل - (والأسجاع مبنية على سكون الأعجاز) أى أواخر فواصل
للقرائن إذا لا يتم التواطؤ والتزواج في جميع الصور إلا بالوقف والسكون
(كقولهم : ما أبعد ما فات ، وما أقرب ما هو آت) أى إذا لم يعتبر السكون
لفات السجع لأن التاء من فات مفتوح ومن آت منون مكسور (قيل ولا يقال
في القرآن أسجاع) رعاية للأدب وتعظيما له إذ السجع في الأصل هدير الحمام
ونحوه ، وقيل لعدم الإذن الشرعي ، وفيه نظر إذ لم يقل أحد بتوقف أمثال
هذا على إذن الشارع وإنما الكلام في أسماء الله تعالى (بل يقال) للأسجاع
في القرآن أعني الكلمة الأخيرة من الفقرة (فواصل وقيل السجع غير مختصر

جَانِثَرٍ . وَمِثَالُهُ فِي النَّظْمِ قَوْلُهُ :

تَجَلَّى بِهِ رُشْدِي وَأَثَرَتْ بِهِ يَدِي

وَفَاضَ بِهِ نَمْدِي وَأَوْزَى بِهِ زَنْدِي

وَمِنْ السَّجْعِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ مَا يُسَمَّى التَّشْطِيرَ ، وَهُوَ جَعْلُ كُلِّ مِثْلٍ مِنْ

شَطْرِي الْبَيْتِ سَجْعَةً مُخَالَفَةً لِاخْتِبَارِهَا كَقَوْلِهِ :

تَذِيرٌ مُعْتَصِمٌ ، بِإِلَهِ مُنْتَقِمٍ . لِلَّهِ مُرْتَقِبٌ ، فِي اللَّهِ مُرْتَقِبٌ

وَمِنْهُ الْمَوَازَنَةُ ، وَهِيَ تَسَاوِي الْفَاصِلَتَيْنِ فِي الْوِزْنِ دُونَ التَّفْقِيَةِ ، نَحْوُ :

وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ، وَزَرَابِي مَبْثُوثَةٌ .

بِالنَّثَرِ ، وَمِثَالُهُ فِي النَّظْمِ قَوْلُهُ : تَجَلَّى بِهِ رُشْدِي ، وَأَثَرَتْ (أَيْ صَارَتْ ذَاتُ ثَرْوَةٍ) بِهِ يَدِي : وَفَاضَ بِهِ نَمْدِي (هُوَ بِالْكَسْرِ الْمَاءُ الْقَلِيلُ ، وَالْمُرَادُ هَهُنَا الْمَالُ الْقَلِيلُ (وَأَوْزَى) أَيْ صَارَ ذَاوَرِي (بِهِ زَنْدِي) فَأَمَّا أَوْزَى بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِ الطَّاءِ عَلَى أَنَّهُ مُضَارِعٌ لِلْمَتَكَلِّمِ مِنْ أَوْرَيْتِ الزَّنْدِ أَخْرَجَتْ نَارَهُ فَتَصْغِيفٌ جَمَعَ ذَلِكَ بِأَبَاهُ الطَّبَعِ (وَمِنْ السَّجْعِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ) أَيْ الْقَوْلِ بِعَدَمِ اخْتِصَاصِهِ بِالنَّثَرِ (مَا يُسَمَّى التَّشْطِيرَ ، وَهُوَ جَعْلُ كُلِّ مِثْلٍ مِنْ شَطْرِي الْبَيْتِ سَجْعَةً مُخَالَفَةً لِاخْتِبَارِهَا) أَيْ لِلْسَّجْعَةِ الَّتِي فِي الشَّطْرِ الْآخَرِ ، فَقَوْلُهُ سَجْعَةٌ فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ تَأْتِي مَسْجُوعًا سَجْعَةً لِأَنَّ الشَّطْرَ نَفْسَهُ لَيْسَ بِسَجْعَةٍ أَوْ هُوَ بِجَازِ تَسْمِيَةِ لِلْكَلِّ بِإِسْمِ جَزْئِهِ (كَقَوْلِهِ : تَذِيرٌ مُعْتَصِمٌ • بِإِلَهِ مُنْتَقِمٌ • لِلَّهِ مُرْتَقِبٌ ، فِي اللَّهِ) أَيْ رَاغِبٌ فِيهَا بِقُرْبِهِ مِنْ رِضْوَانِهِ (مُرْتَقِبٌ) أَيْ مُنْتَظَرُ ثَوَابِهِ أَوْ خَائِفٌ عِقَابِهِ ، فَالشَّطْرُ الْأَوَّلُ سَجْعَةٌ مَبْنِيَةٌ عَلَى الْمِيمِ وَالثَّانِيَةُ سَجْعَةٌ مَبْنِيَةٌ عَلَى الْبَاءِ (وَمِنْهُ) أَيْ وَمِنْ اللَّفْظِي (الْمَوَازَنَةُ ، وَهِيَ تَسَاوِي الْفَاصِلَتَيْنِ) أَيْ الْكَلِمَتَيْنِ الْآخِيرَتَيْنِ مِنَ الْفَقْرَتَيْنِ أَوْ مِنَ الْمَصْرَاعَيْنِ (فِي الْوِزْنِ دُونَ التَّفْقِيَةِ نَحْوُ — وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ، وَزَرَابِي مَبْثُوثَةٌ —) فَإِنْ مَصْفُوفَةٌ وَمَبْثُوثَةٌ مُتَسَاوِيَتَانِ

وَإِذَا تَسَاوَى الْفَاعِلَتَانِ ، فَإِنْ كَانَ مَافِي إِحْدَى الْقَرِينَتَيْنِ ، أَوْ أَكْثَرُهُ
مِثْلَ مَا يُقَابَلُهُ مِنَ الْقَرِينَةِ الْآخَرَى فِي الْوِزْنِ خُصَّ بِاسْمِ الْمِثَالَةِ نَحْوُ :
وَأَتَيْنَاهُمَا كِتَابَ الْمُسْتَبِينَ ، وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ، وَقَوْلُهُ :
مِمَّا الْوَحْشُ إِلَّا أَنْ هَاتَا أَوَانِسُ قَنَا ائْخَطَّ إِلَّا أَنْ تِلْكَ ذَوَابِلُ

فِي الْوِزْنِ لَا فِي التَّقْفِيَةِ إِذِ الْأُولَى عَلَى الْفَاءِ وَالثَّانِيَةِ عَلَى الثَّاءِ وَلَا عِبْرَةَ بِنَاءِ
التَّائِيثِ فِي الْقَافِيَةِ عَلَى مَا بَيْنَ فِي مَوْضِعِهِ ، وَظَاهِرُ قَوْلِهِ دُونَ التَّقْفِيَةِ أَنَّهُ يَجِبُ
فِي الْمَوَازَنَةِ عَدَمُ التَّسَاوَى فِي التَّقْفِيَةِ حَتَّى لَا يَكُونَ نَحْوُ - فِيهَا مَرَرٌ مَرْفُوعَةٌ
وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ - مِنَ الْمَوَازَنَةِ وَيَكُونَ بَيْنَ الْمَوَازَنَةِ وَالسَّجْعِ مَبَايِنَةٌ
إِلَّا عَلَى رَأْيِ ابْنِ الْأَثِيرِ فَإِنَّهُ يَشْتَرِطُ فِي السَّجْعِ التَّسَاوَى فِي الْوِزْنِ وَالتَّقْفِيَةِ
وَيَشْتَرِطُ فِي الْمَوَازَنَةِ التَّسَاوَى فِي الْوِزْنِ دُونَ الْحَرْفِ الْأَخِيرِ فَنَحْوُ شَدِيدٌ
وَقَرِيبٌ لَيْسَ بِسَّجْعٍ وَهُوَ أَخْصُ مِنَ الْمَوَازَنَةِ (وَإِذَا تَسَاوَى الْفَاعِلَتَانِ) فِي الْوِزْنِ
دُونَ التَّقْفِيَةِ (فَإِنْ كَانَ مَافِي إِحْدَى الْقَرِينَتَيْنِ) مِنَ الْأَلْفَاظِ (أَوْ أَكْثَرُهُ مِثْلُ
مَا يُقَابَلُهُ مِنَ الْقَرِينَةِ الْآخَرَى فِي الْوِزْنِ) مَسْوَاءً مِثْلَهُ فِي التَّقْفِيَةِ أَوَّلًا
(خُصَّ) هَذَا النَّوعُ مِنَ الْمَوَازَنَةِ (بِاسْمِ الْمِثَالَةِ) وَهِيَ لَا تَخْتَصُّ بِالنَّثَرِ كَمَا تَوْهَمُهُ
الْبَعْضُ مِنْ ظَاهِرِ قَوْلِهِمْ تَسَاوَى الْفَاعِلَتَيْنِ ، وَلَا بِالنِّظْمِ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَعْضُ
بَلْ تَجْرَى فِي الْقَبِيلَيْنِ فَلِلَّذَلِكَ أُورِدَ مِثَالَيْنِ (نَحْوُ) قَوْلُهُ تَعَالَى (وَأَتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ
الْمُسْتَبِينَ ، وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ - وَقَوْلُهُ : مِمَّا الْوَحْشُ) جَمْعُ مِهَاقٍ وَهِيَ
الْبَقَرَةُ الْوَحْشِيَّةُ (إِلَّا أَنْ هَاتَا) أَيْ هَذِهِ النِّسَاءُ (أَوَانِسُ * قَنَا ائْخَطَّ إِلَّا أَنْ
تِلْكَ) الْقَنَا (ذَوَابِلُ) وَهَذِهِ النِّسَاءُ نَوَاضِرٌ ، وَالْمِثَالَانِ مِمَّا يَكُونُ أَكْثَرُ مَافِي
إِحْدَى الْقَرِينَتَيْنِ مِثْلَ مَا يُقَابَلُهُ مِنَ الْآخَرَى لَعَدَمِ تَمَاسُلِ آتَيْنَاهُمَا وَهَدَيْنَاهُمَا
وِزْنًا ، وَكَذَلِكَ هَاتَا وَتِلْكَ ، وَمِثَالُ الْجَمِيعِ قَوْلُ أَبِي تَمَامٍ :

فَأَحْجَمَ لِمَا لَمْ يَجِدْ فِيكَ مَطْمَعًا وَأَقْدَمَ لِمَا لَمْ يَجِدْ عَنْكَ مَهْرَبًا
وَقَدْ كَثُرَ ذَلِكَ فِي الشُّعْرِ الْفَارْسِيِّ وَأَكْثَرُ مَدَائِحِ أَبِي الْفَرَجِ الرَّومِيِّ مِنْ شُعْرَاءِ

وَمِنْهُ الْقَلْبُ كَقَوْلِهِ :

مَوَدَّتُهُ تَدُومُ لِكُلِّ هَوٍ وَهَلْ كُلُّ مَوَدَّتُهُ تَدُومُ
وَفِي التَّنْزِيلِ : كُلُّ فِي فَلَكٍ - وَرَبِّكَ فَكَبَرُ ، وَمِنْهُ التَّشْرِيعُ ، وَهُوَ
بِنَاءِ الْبَيْتِ عَلَى قَافِيَتَيْنِ يَصِيحُ الْمَعْنَى عِنْدَ الْوُقُوفِ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا كَقَوْلِهِ :
يَا خَاطِبَ الدُّنْيَا الدُّنْيَا إِنَّمَا شَرَكُ الرَّدَى وَقَرَارَةُ الْأَكْدَارِ

للعجم على المماثلة ، وقد اقتفى الأنورى أثره في ذلك (ومنه) أى ومن اللفظه
(القلب) وهو أن يكون الكلام بحيث لو عكسته وبدأت بحرفه الأخير إلى الأول
لكان الحاصل بعينه هو هذا الكلام ، ويجرى في النثر والنظم (كقوله :
مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم)
في مجموع البيت ، وقد يكون ذلك في المصراع كقوله : «أرانا الإله هلالاً أناراً »
(وفي التنزيل - كل في فلك - وربك فكبر) والحرف المشدد في حكم المخفف لأن
المعتبر هو الحروف المكتوبة ، وقد يكون ذلك في المفرد نحو سلس ، وتغايير
القلب بهذا المعنى لتجنيس القلب ظاهر فإن المقلوب ههنا يجب أن يكون عين
اللفظ الذى ذكر بخلافه ثمة ، ويجب ثمة ذكر اللفظين جميعاً بخلافه ههنا
(ومنه) أى ومن اللفظي (التشريع) ويسمى التوشيح وذا القافيتين أيضاً (وهو
بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما) أى من
القافيتين . فإن قيل كان عليه أن يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على
كل منهما لأن التشريع هو أن يبنى الشاعر أبيات القصيدة ذات قافيتين على
بحرين أو ضربين من بحر واحد فعلى أى القافيتين وقفت كان شعراً مستقيماً ،
قلنا القافية إنما هي آخر البيت فالبناء على قافيتين لا يتصور إلا إذا كان للبيت
بحيث يصح الوزن ويحصل الشعر عند الوقوف على كل منهما وإلا لم تكن
الأولى قافية (كقوله : يا خاطب الدنيا) مع خطب المرأة (الدنية) أى
الحسية (إنها - شرك الردى) أى حباله الهلاك (وقرارة الأكدار) أى

وَمِنْهُ لُزُومٌ مَّا لَا يَلْزَمُ ، وَهُوَ أَنْ يَجِيءَ قَبْلَ حَرْفِ الرَّوْيِ ، أَوْ مَا فِي
مَعْنَاهُ مِنَ الْفَاصِلَةِ مَا لَيْسَ بِإِلْزَامٍ فِي السَّجْعِ .

مقر السكدورات ، فإن وقعت على الردى قالبت من الضرب الثانى من
الكامل ، وإن وقعت على الأكدار فهو من الضرب الثانى منه : والقافية
عند الخليل من آخر حرف فى البيت إلى أول ساكن يليه مع الحركة التى قبل
ذلك الساكن ، فالقافية الأولى من هذا البيت هو لفظ الردى مع حركة
الكاف من شرك ، والقافية الثانية هى من حركة الدال من الأكدار إلى
الآخر ، وقد يكون البناء على أكثر من قافيتين وهو قليل متكلف : ومن لطيف
ذى القافيتين نوع يوجد فى الشعر الفارسى وهو أن تكون الألفاظ الباقية
بعد القوافى الأول بحيث إذا جمعت كانت شعرا مستقيم المعنى (ومنه) أى
ومن اللفظى (لزوم ما لا يلزم) ويقال له الالتزام والضمين والتشديد
والاعتناء أيضا (وهو أن يجيىء قبل حرف الروى) وهو الحرف الذى
تبنى عليه للقصيد وتنسب إليه فيقال قصيدة لامية أو ميمية مثلا من رويت
الحبل إذا فتلته لأنه يجمع بين الأبيات كما أن القتل يجمع بين قوى الحبل
أو من رويت على البعير إذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذى يجمع به
الأحمال (أو ما فى معناه) أى قبل الحرف الذى هو فى معنى حرف الروى
(من الفاصلة) يعنى الحرف الذى وقع فى فواصل الفقر موقع حرف الروى
فى قوافى الأبيات ، وفاعل يجيىء هو قوله (ما ليس بإلزام فى السجع) يعنى أن
يؤتى قبله شئ لو جعل القوافى أو الفواصل أسجاء لم يحتج إلى الاتيان بذلك
الشئ ويتم السجع بدونه ، فمن زعم أنه كان ينبغى أن يقول ما ليس
بإلزام فى السجع أو القافية ليوافق قوله قبل حرف الروى أو ما فى معناه فهو
لم يعرف معنى هذا الكلام : ثم لا يخفى أن المراد بقوله يجيىء قبل كذا ما ليس
بإلزام فى السجع أن يكون ذلك فى بيتين أو أكثر أو فى فاصلتين أو أكثر وإلا ففى

نحو : فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ، وَقَوْلُهُ :

سَأَشْكُرُ عَمْرًا إِنْ تَرَاحْتَ مَنِيَّتِي أَيَادِي لَمْ تَمْنُنْ وَإِنْ هِيَ جَلَّتْ
فَتَى غَيْرٌ مَحْجُوبٍ الْغَنَى عَنْ صَدِيقِهِ

وَلَا مَظْهَرِ الشُّكْوَى إِذَا النَّمْلُ زَلَّتْ

رَأَى خَلَّتِي مِنْ حَيْثُ يُخَفِّي مَكَانَهَا فَكَانَتْ قَذَى عَيْنِيهِ حَتَّى تَجَلَّتْ

وَأَصْلُ الْحَسَنِ فِي ذَلِكَ كُلُّهُ أَنْ تَكُونَ الْأَلْفَاظُ تَابِعَةً لِلْمَعَانِي دُونَ الْعَكْسِ .

كل بيت أو فاصلة يجيء قبل حرف الروى أو ما فى معناه ما ليس بلازم فى السجع كقوله :

قَتَانِيكَ مِنْ ذَكَرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسَقَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَجُومِلَ

قد جاء قبل اللام ميم مفتوحة وهو ليس بلازم فى السجع ، وقوله قبل حرف الروى أو ما فى معناه إشارة إلى أنه يجرى فى النثر والنظم (نحو - فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ -) فالراء بمنزلة حرف الروى

وجيء الهاء قبلها فى الفاصلتين لزوم ما لا يلزم لصحة السجع بدونها نحو فلا تَقْهَرْ ولا تَسْخَرْ (وقوله : سَأَشْكُرُ عَمْرًا إِنْ تَرَاحْتَ مَنِيَّتِي * أَيَادِي) بدل من عَمْرًا (لَمْ تَمْنُنْ وَإِنْ هِيَ جَلَّتْ) أى لم تقطع أو لم تخلط بمئة وإن عظمت وكثرت (فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى إذا النمل زلت)

زلة القدم والنمل كناية عن نزول الشر والحنة (رأى خلتى) أى فقرى (من حيث يخفى مكانها) أى لأنى كنت أسترها عنه بالتجمل (فكانت) أى خلتى (قذى عينيه حتى تجلت) أى انكشفت وزالت باصلاحه إياها بأياديه ، يعنى من حسن اهتمامه جعله كالداء الملازم لأشرف أعضائه حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروى هو التاء وقد جيء قبله بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم فى السجع لصحة السجع بدونها نحو جلَّتْ ومدَّتْ ومنَّتْ وانشقت ونحو ذلك (وأصل الحسن فى ذلك كله) أى فى جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية (أن تكون الألفاظ تابعة للمعانى دون العكس) أى لا أن تكون المعانى

خاتمة

فِي السَّرِقَاتِ الشَّعْرِيَّةِ وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ

للألفاظ بأن يؤتى بألفاظ متكلفة مصنوعة فيتبعها المعنى كيفما كانت كما فعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بإيراد المحسنات اللفظية فيجعلون الكلام كأنه غير مسوق لافادة المعنى ولا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني فيصير كخمد من ذهب على سيف من خشب ، بل الوجه أن تنزل المعاني على سجيته فتطلب لأنفسها ألفاظا تليق بها ، وعند هذا تظهر البلاغة والبراعة ويتميز الكامل من القاصر ، وحين رتب الحريري مع كمال فضله في ديوان الإنشاء عجز فقال ابن الحشاش هو رجل مقاماتي وذلك لأن كتابه تحكاية تجري على حسب إرادته ، ومعانيه تتبع ما اختاره من ألفاظه المصنوعة فأين هذا من كتاب أمر به في قضية ، وما أحسن ما قيل في الترجيح بين صاحب الصابى إن صاحب كان يكتب كما يريد والصابى كان يكتب كما يؤمر وبين الحائتين بون بعيد ولهذا قال قاضى قم حين كتب إليه صاحب :

أيها القاضى بقم قد عزلناك فقم

والله ما عزانى إلا هذه السجعة

خاتمة

للفن الثالث (في السرقات الشعرية وما يتصل بها) مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح (وغير ذلك) مثل القول في الإبتداء والتخلص والانتهاج وإنما قلنا إن الخاتمة من الفن الثالث دون أن نجعلها خاتمة للكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كما توهمه غيرنا لأن المصنف قال في الإيضاح في آخر بحث

اتِّفَاقُ الْقَائِلِينَ إِنْ كَانَ فِي الْغَرَضِ عَلَى الْعُمُومِ كَالْوَصْفِ بِالشَّجَاعَةِ
فَلَا يُمْدُّ سَرِقَةً لِتَقَرُّرِهِ فِي الْعُقُولِ وَالْمَعَادَاتِ ، وَإِنْ كَانَ فِي وَجْهِ الدَّلَالَةِ
كَالتَّشْبِيهِ ، وَالْمَجَازِ ، وَالْكِنَايَةِ ، وَكَذِكْرِ هَيْئَاتٍ تَدُلُّ عَلَى الصِّفَةِ لِاخْتِصَاصِهَا
بِمَنْ هِيَ لَهُ ، كَوَصْفِ الْجَوَادِ بِالتَّهْلُلِ عِنْدَ وَرُودِ الْعُقَاةِ ، وَالبَخِيلِ
بِالْعُبُوسِ مَعَ سَعَةِ ذَاتِ الْيَدِ ، فَإِنْ اشْتَرَكَ النَّاسُ فِي مَعْرِفَتِهِ لِاسْتِقْرَارِهِ
فِيهِمَا ، كَتَشْبِيهِ الشَّجَاعِ بِالْأَسَدِ ، وَالْجَوَادِ بِالْبَحْرِ ، فَهُوَ كَالْأَوَّلِ .

المحسنات اللفظية هذا ما تيسر لي بإذن الله تعالى جمعه وتحريره من أصول الفن الثالث
وبقيت أشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان أحدهما ما يجب
ترك التعرض له لعدم كونه راجعا إلى تحسين الكلام أو لعدم الفائدة في ذكره
لكونه داخلا فيما سبق مع الأبواب ، والثاني ما لا بأس بذكره لاشتماله على
فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها
(اتفاق القائلين) على لفظ التثنية (إن كان في الغرض على العموم كالوصف
بالشجاعة) والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك (فلا يعد) هذا الاتفاق
(سرقة) ولا استعانة ولا أخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى (لتقرره)
أي تقرر هذا الغرض العام (في العقول والمعادات) فيشارك فيه التفصيل
والأصم والشاعر والمفحم (وإن كان) اتفاق القائلين (في وجه الدلالة) أي
طريق الدلالة على الغرض (كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيات تدل
على الصفة لاختصاصها بمن هي له) أي لاختصاص تلك الهيات بمن تثبت
تلك الصفة له (كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العقاة) أي السائلين جمع
خاف (و) كوصف (البخيل بالعبوس) عند ذلك (مع سعة ذات اليد) أي المال
وأما العبوس عند ذلك مع قلة ذات اليد فن أو صاف الأسخياء (فإن اشترك
الناس في معرفته) أي معرفة وجه الدلالة (لاستقراره فيهما) أي في العقول
والمعادات (كتشبيه الشجاع بالأسد ، والجواد بالبحر فهو كالأول) أي

وَالْأَجَازُ أَنْ يَدَّعَى فِيهِ السَّبْقُ وَالزِّيَادَةُ ، وَهُوَ مُرَبَّانٍ : خَاصٌّ فِي نَفْسِهِ
غَرِيبٌ ، وَعَامٌّ تُصَرَّفُ فِيهِ بِمَا أُخْرِجَهُ مِنَ الْإِبْتِدَالِ إِلَى الْغَرَابَةِ كَمَا مَرَّ ،
فَالْأَخْذُ وَالسَّرْقَةُ نَوْعَانِ : ظَاهِرٌ وَغَيْبٌ ظَاهِرٌ ، أَمَّا الظَّاهِرُ فَهُوَ أَنْ يُؤْخَذَ
الْمَعْنَى كُلُّهُ مَعَ اللَّفْظِ كُلِّهِ ، أَوْ بَعْضُهُ ، أَوْ وَحْدَهُ ، فَإِنْ أَخِذَ اللَّفْظُ كُلُّهُ
مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ لِنِظْمِهِ فَهُوَ مَذْمُومٌ ، لِأَنَّهُ سَرِقَةٌ مُحْضَةٌ ، وَيُسَمَّى نَسْخًا
وَانْتِحَالًا ، كَمَا حَكَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ بِقَوْلِ مَعْنٍ
ابْنِ أَوْسٍ .

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْصِفْ أَخَاكَ وَجَدْتَهُ

فَالِاتِّفَاقُ فِي هَذَا النَّوعِ مِنْ وَجْهِ الدَّلَالَةِ كَالِاتِّفَاقِ فِي الْغُرُصِ الْعَامِ فِي أَنَّهُ لَا يَحْدُ
سَرِقَةً وَلَا أَخْذًا (وَالَا) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِكِ النَّاسُ فِي مَعْرِفَتِهِ (جَازُ أَنْ يَدَّعَى
فِيهِ) أَيْ فِي هَذَا النَّوعِ مِنْ وَجْهِ الدَّلَالَةِ (السَّبْقُ وَالزِّيَادَةُ) بِأَنْ يَحْكُمَ بَيْنَ الْقَائِلَيْنِ
فِيهِ بِالْتَّفَاضُلِ وَأَنْ أَحَدُهُمَا فِيهِ أَكْمَلَ مِنَ الْآخَرِ وَأَنْ الثَّانِي زَادَ عَلَى الْأَوَّلِ
أَوْ نَقَصَ عَنْهُ (وَهُوَ) أَيْ مَا لَا يَشْتَرِكِ النَّاسُ فِي مَعْرِفَتِهِ مِنْ وَجْهِ الدَّلَالَةِ عَلَى
الْغُرُصِ (ضَرْبَانِ) أَحَدُهُمَا (خَاصٌّ فِي نَفْسِهِ غَرِيبٌ) لَا يَنْبَالُ إِلَّا بِفَكْرِهِ (وَالْآخَرُ
(عَامٌّ تُصَرَّفُ فِيهِ بِمَا أُخْرِجَهُ مِنَ الْإِبْتِدَالِ إِلَى الْغَرَابَةِ كَمَا مَرَّ) فِي بَابِ التَّشْبِيهِ
وَالِاسْتِعَارَةِ مِنْ تَقْسِيمِهَا إِلَى الْغَرِيبِ الْخَاصِّ وَالْمُبْتَدَلِ الْعَامِّ الْبَاقِي عَلَى ابْتِدَالِهِ
أَوْ الْمُتَصَرَّفِ فِيهِ بِمَا يُخْرِجُهُ إِلَى الْغَرَابَةِ (فَالْأَخْذُ وَالسَّرِقَةُ) أَيْ مَا يُسَمَّى بِهَذَيْنِ
الْأَسْمَاءِ (نَوْعَانِ ظَاهِرٌ وَغَيْبٌ ظَاهِرٌ ، أَمَّا الظَّاهِرُ فَهُوَ أَنْ يُؤْخَذَ الْمَعْنَى كُلُّهُ) إِمَّا
حَالُ كَوْنِهِ (مَعَ اللَّفْظِ كُلِّهِ أَوْ بَعْضُهُ أَوْ) حَالُ كَوْنِهِ (وَاحِدَهُ) مِنْ غَيْرِ أَخْذِ
شَيْءٍ مِنَ اللَّفْظِ (فَإِنْ أَخِذَ اللَّفْظُ كُلُّهُ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ لِنِظْمِهِ) أَيْ لِكَيْفِيَّةِ
الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات (فَهُوَ مَذْمُومٌ لِأَنَّهُ سَرِقَةٌ مُحْضَةٌ وَيُسَمَّى
نَسْخًا وَانْتِحَالًا) كَمَا حَكَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ بِقَوْلِ مَعْنٍ
ابْنِ أَوْسٍ : إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْصِفْ أَخَاكَ (أَيْ لَمْ تَعْطِهِ النِّصْفَةَ وَلَمْ تَوْفِهِ حَقُّوقَهُ) وَجَدْتَهُ .

عَلَى طَرَفِ الْمِجْرَانِ إِنْ كَانَ يَعْقِلُ

وَيَرْكَبُ حَدَّ السَّيْفِ مِنْ أَنْ تُضَيِّعَهُ

إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ شَفْرَةِ السَّيْفِ مَرْحَلٌ

وَفِي مَعْنَاهُ أَنْ يُبَدَّلَ بِالْكَلِمَاتِ كُلِّهَا ، أَوْ بَعْضِهَا مَا يَرَادُ فِيهَا ، وَإِنْ كَانَ

على طرف المجران (أى هاجرا لك مبتذلا بك وبمؤاخاتك) (إن كان يعقل ه ويركب حد السيف) أى يتحمل الشدائد تؤثر فيه تأثير السيوف وتقطعه وتقطيعها (من أن تضيعه) أى بدلا من أن تظلمه (إذا لم يكن عن شفرة السيف) أى عن ركوب حد السيف وتحمل المشاق (مزحل) أى مهعد ، فقد حكى أن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فأنشده هذين البيتين ، فقال له معاوية لقد شعرت بعدى يا أبا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معى بن أوس المزنى فأنشد قصيدته التى أولها :

لعمرك ما أدرى وإنى لأوجل على أينما تغدو المنية أول

حتى أممها ، وفيها هذان البيتان فأقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال لم تخبرنى أنهما لك ، فقال : اللفظ له والمعنى لى ، وبعد فهو أخى من الرضاة وأنا أحق بشعره (وفى معناه) أى فى معنى ما لم يغير فيه النظم (أن يبدله بالكلمات كلها أو بعضها ما يرادفها) يعنى أنه أيضا مذموم وسرقة محضة كما يقال فى قول الخطيبه :

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك أنت الطاعم الكاسى

ذر المآثر لا تنهب لمطلبها واجلس فانك أنت الآكل اللابس

وكما قال امرؤ القيس :

وقفا بها صحبى على مطيهم يقولون لاسمك أسى وتجمل

فأورده طريقة فى دالته إلا أنه أقام تجلد مقام تجمل (وإن كان) أخذ اللفظ كله

مَعَ تَغْيِيرِ لِنَظْمِهِ ، أَوْ أَخَذِ بَعْضِ اللَّفْظِ ، مُعَيَّ إِغَارَةً وَمَسْخَاً ، فَإِنْ كَانَ
الثَّانِي أَبْلَغَ لِاخْتِصَاصِهِ بِفَضِيلَةٍ فَمَذْمُوحٌ ، كَقَوْلِ بَشَّارٍ :
مَنْ رَاقِبَ النَّاسَ لَمْ يَظْفَرْ بِحَاجَتِهِ وَفَازَ بِالطَّيِّبَاتِ الْفَاتِكِ اللَّهُجِ
وَقَوْلِ يَمَلِّمَ :

مَنْ رَاقِبَ النَّاسَ قَتَمَاتَ هَمَّا وَفَازَ بِاللَّذَّةِ الْجَسُورِ
وَإِنْ كَانَ دُونَهُ فَمَذْمُومٌ ، كَقَوْلِ أَبِي تَمَّامٍ :
هَيْهَاتَ لَا يَأْتِي الزَّمَانُ بِمِثْلِهِ إِنْ الزَّمَانُ بِمِثْلِهِ لَيَبْخِلُ
وَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ :
أَعْدَى الزَّمَانِ سَخَاؤُهُ

(مع تغيير لنظمه) أى نظم اللفظ (أو أخذ بعض اللفظ) لأكمله (معي) هذا
الأخذ (إغارة ومسحا) ولا يخلو إما أن يكون الثانى أبلغ من الأول أو دونه
أو مثله (فإن كان الثانى أبلغ) منى الأول (لاختصاصه بفضيلة) لا توجد فى الأول
كحسن السبك أو الاختصار أو الإيضاح أو زيادة معنى (فمذموم) أى فالثانى
لمقبول (كقول بشار : من راقب الناس) أى حاذرهم (لم يظفر بحاجته
وفاز بالطيبات الفاتك اللهج)

أى الشجاع القتال الحريص على القتل (وقول سلم) الخالص بعده (من)
راقب الناس مات هما (أى خزننا وهو مفعول له أو تمييز) وفاز باللذة الجسور
أى الشديد الجرأة فبيت سلم أجود سبكاً وأخصر لفظاً (وإن كان) الثانى
(دونه) أى دون الأول فى البلاغة لفوات فضيلة توجد فى الأول (فهو) أى
الثانى (مذموم كقول أبى تمام) فى مرثية محمد بن حميد :

(هيهات لا يأتى الزمان بمثله إن الزمان بمثله ليبخيل
وقول أبى الطيب : أعدى الزمان سخاؤه) يعنى تعلم الزمان منه السخاء

..... فَسَخَا بِهِ وَلَقَدْ يَكُونُ بِهِ الزَّمَانُ بَخِيلًا
وَإِنْ كَانَ مِثْلَهُ فَأَبْعَدُ عَنْ الْقَدَمِ وَالْفَضْلُ لِلأَوَّلِ كَقَوْلِ أَبِي تَمَّامٍ :
لَوْ حَارَ مُرْتَادُ الْمَنِيَةِ لَمْ يَجِدْ إِلَّا الْفِرَاقَ عَلَى النَّفْسِ دَلِيلًا
وَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ :

وسرى سخاؤه إلى الزمان (فسخا به) وأخرجه من العدم إلى الوجود ولولا
سخاؤه الذي استفادته منه لبخل به على أهل الدنيا واستبقاه لنفسه كلها
ذكر ابن جنى ، وقال ابن قورجة هذا تأويل فاسد لأن سخاء غيره موجود
لا يوصف بالعدوى ، وإنما المراد سخا به على وكان بخيلا به على فلما أعدى
سخاؤه أسعدنى بضمي إليه وهدايتي له لما أعدى سخاؤه (ولقد يكون به
الزمان بخيلا) فالمصراع الثانى مأخوذ من المصراع الثانى لأبى تمام على كل
مى تفسيرى ابن جنى وابن قورجة إذ لا يشترط فى هذا النوع من الأخذ
عدم تغاير المعنيين أصلا كما توهمه البعض وإلا لم يكن مأخوذا منه على تأويل
ابن جنى أيضا لأن أبا تمام علق البخل بمثل الموتى وأبا الطيب بنفس المملوح
هنا ولكن مصراع أبى تمام أجود سبكا لأن قول أبى الطيب ولقد يكون
بلفظ المضارع لم يقع موقعه إذ المعنى على المضى : فإن قيل المراد فقد يكون
الزمان بخيلا بهلاكه أى لا يسمح بهلاكه قط لعلمه بأنه سبب لصلاح العالم
والزمان وإن سخا بوجوده وبذله للغير لكن إعدامه وإفناؤه باق بعد فى
تصرفه . قلنا هذا تقدير لا قرينة عليه وبعد صحته اقتصار أبى تمام أجود
لاستغناؤه عن مثل هذا التكلف (وإن كان) الثانى (مثله) أى مثل الأول
(فأبعد) أى فالثانى أبعد (عن القدم والفضل للأول كقول أبى تمام : لو حار)
أى تخير فى التوصل إلى إهلاك النفوس (مرتاد المنية) أى الطالب الذى هو
المنية على أنها إضافة بيان (لم يجد . إلا الفراق على النفوس دليلا
وقول أبى الطيب :

لَوْلَا مَفَارِقَةُ الْأَحْبَابِ مَا وَجَدْتُ لَهَا الْمَنَابِيَا إِلَى أَرْوَاحِنَا سُبُلًا
وَإِنْ أَخَذَ الْمَعْنَى وَحْدَهُ ، سُمِّيَ إِمْلَامًا وَسَلَخًا ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ كَذَلِكَ :
أَوَّلُهَا كَقَوْلِ أَبِي تَمَامٍ :
هُوَ الصَّنْعُ إِنْ يَمْجَلُ فَخَيْرٌ وَإِنْ يَرِثُ فَلَرِثٌ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ أَنْفَعُ
وَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ :
وَمِنْ الْخَيْرِ بَطْءُ سَبِيلِكَ عَنِّي أَسْرَعُ السَّحْبِ فِي الْمَسِيرِ الْجَهَامِ

لَوْلَا مَفَارِقَةُ الْأَحْبَابِ مَا وَجَدْتُ لَهَا الْمَنَابِيَا إِلَى أَرْوَاحِنَا سُبُلًا
الضمير في لها للمنايا وهو حال من سبلا والمنايا فاعل وجدت وروى :
يد المنايا فقد أخذ المعنى كله مع لفظ المنية والفراق والوجدان وبذل
بالنفوس الأرواح (وإن أخذ المعنى وحده سمي) هذا الأخذ (الإمساك) من
ألم إذا قصد وأصله من ألم بالمنزل إذا نزل به (وسلخا) وهو كشط الجلد عن
الشاة ونحوها فكأنه كشط عن المعنى جلدا وألبسه جلدا آخر فان اللفظ
للمعنى بمنزلة اللباس (وهو ثلاثة أقسام كذلك) أى مثل ما سمي إغارة ومسحا
لأن الثاني إما أبلغ من الأول أودونه أو مثله (أولها) أى أول الأقسام وهو
أن يكون الثاني أبلغ من الأول (كقول أبي تمام : هو) الضمير للشأن (الصنع)
أى الاحسان والصنع مبتدأ خبره الجملة الشرطية أعنى قوله (إن يعجل فخير
وإن يرث) أى يبطئ (فليرث في بعض المواضع أنفع) والأحسن أن يكون
هو فيه عائدا إلى حاضر في الزمن وهو مبتدأ خبره الصنع والشرطية ابتداء
كلام ، وهذا كقول أبي العلاء :

هو المهجر حتى مايلم خيال وبعض صلود للزائرين وصال
وهذا نوع من الاعراب لطيف لا يكاد يقبّه له إلا الأذهان الراضية
من أئمة الإعراب (وقول أبي الطيب : ومن الخير بطء سبيك) أى تأخر
عظائك (عنى أسرع السحب في المسير الجهم) أى السحاب الذى لا ماء فيه

وَتَأْنِيهَا كَقَوْلِ الْبَحْرِيِّ :

وَإِذَا تَأْتَى فِي النَّدَى كَلَامُهُ أَلَمْ
مَصْقُولُ خِلْتُ لِسَانَهُ مِنْ عَضْبِهِ

وَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ :

كَانَ السُّنْهُمُ فِي النُّطْقِ قَدْ جُعِلَتْ
عَلَى رِمَاحِهِمْ فِي الطُّعْنِ خِرَصَانَا

وَتَأْنِيهَا كَقَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ :

وَلَمْ يَكُنْ أَكْثَرَ الْفَتَيَانِ مَالًا
وَلَكِنْ كَانَ أَرْحَبَهُنَّ ذِرَاعًا

وَقَوْلِ أَشْجَعِ :

وأما ما فيه ماء فيكون بطيئا ثقيلا المشى فكذلك حال العطاء ، ففي بيت أبي الطيب زيادة بيان لأشماله على ضرب المثل بالسحاب (وثانها) أى ثانی الأقسام وهو أن يكون الثاني دون الأول (كقول البحري : وإذا تألت) أى لمع (في الندى) أى في المجلس (كلامه المصقول) المنقح (جعلت) أى حسبت (لسانه من عضبه) أى سيفه القاطع (وقول أبي الطيب :

كَانَ السُّنْهُمُ فِي النُّطْقِ قَدْ جُعِلَتْ عَلَى رِمَاحِهِمْ فِي الطُّعْنِ خِرَصَانَا) جمع خرص بالضم والكسر وهو السنان ، يعنى أن السنتهم عند النطق في المضاء والنفاذ تشابه أسنتهم عند الطعن فكان السنتهم جعلت أسنة رماحهم فهبت البحري أبلغ لما في لفظي تألت والمصقول من الاستعارة التخيلية فإن الخالق والصفالة للكلام بمنزلة الأظفار للنية ، ولزم من ذلك تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية (وثالثها) أى ثالث الأقسام وهو أن يكون الثاني مثل الأول (كقول الأعرابي) أبي زياد :

(ولم يك أكثر الفتيان مالا ولكن كان أرحبهم ذراعا)

أى أسخاهم ، يقال فلان رجب الباع والذراع ، أى سخي (وقول أشجع :

وَلَيْسَ بِأَوْسَعِهِمُ فِي الْغِنَى وَلَكِنْ مَعْرُوفُهُ أَوْسَعُ

وَأَمَّا غَيْرُ الظَّاهِرِ فَمَنْهُ أَنْ يَتَشَابَهَ الْمَعْنَيَانِ كَقَوْلِ جَرِيرٍ :

فَلَا يَمْنَعُكَ مِنْ أَرْبٍ لِحَاهُمُ سِوَا ذِي لَعِمَامَةٍ وَالْخِمَارِ

وَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ :

وَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ قَنَاقَةٌ كَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ خِضَابٌ

وَمِنْهُ التَّنْقُلُ ، وَهُوَ أَنْ يَنْقُلَ الْمَعْنَى إِلَى مَعْنَى آخَرَ كَقَوْلِ الْبُخْتَرِيِّ :

سَلَبُوا وَأَشْرَقَتِ الدَّمَاءُ عَلَيْهِمْ مُحْمَرَّةٌ فَكَأَنَّهُمْ لَمْ يَسْلَبُوا

وَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ :

يَبِسَ النَّجِيعُ عَلَيْهِ وَهُوَ مُجْرَدٌ مِنْ غَمْدِهِ فَكَأَنَّمَا هُوَ مُغْمَدٌ

وليس (أى المدحوع يعنى جعفر بن يحيى (بأوسعهم) الضمير للملوك
(فى الغنى . ولكن معروفه) أى إحسانه (أوسع) فالبيتان متماثلان ، هذا ولكن
لا يعجبني معروفه أوسع (وأما غير الظاهر فنه أن يتشابه المعنيان) أى
معنى البيت الأول ، ومعنى البيت الثانى (كقول جرير : فلا يمنحك من أرب)
أى حاجة (لحاهم) جمع لحية ، يعنى كونهم فى صورة الرجال (سواء ذو اللعامة
والخمار) يعنى أن الرجال منهم والنساء سواء فى الضعف (وقول أبى الطيب :
ومن فى كفه منهم قنقاة كمن فى كفه منهم خضاب)
واعلم أنه يجوز فى تشابه المعنيين اختلاف اليتين تشبيها ومدحاً وهجاء
وافتحاراً ونحو ذلك ، فان الشاعر الحاذق إذا قصد إلى المعنى المختلس لينظمه
احتمال فى إخفائه فغيره عن لفظه ونوعه ووزنه وقافيته وإلى هذا أشار بقوله :
(ومنه) أى من غير الظاهر (النقل) ، وهو أن ينقل المعنى إلى محل آخر كقول
البخترى : سلبوا) أى ثيابهم (وأشرقت الدماء عليهم . محمرة فكأنهم لم يسلبوا)
لأن الدماء المشرقة كانت بمنزلة ثياب لم (وقول أبى الطيب : يبس النجيع
عليه) أى على السيف (وهو مجرد . من غمده فكأنما هو مغمد) لأن

وَمِنْهُ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي أَشْمَلُ كَقَوْلِ جَرِيرٍ :

إِذَا غَضِبْتَ عَلَى بَنُو تَمِيمٍ وَجَدْتَ النَّاسَ كُلَّهُمْ غَضَابًا

وَقَوْلِ أَبِي نَوَاسٍ :

وَلَيْسَ عَلَى اللَّهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمُ فِي وَاحِدٍ

وَمِنْهُ الْقَلْبُ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الثَّانِي تَقْيِضُ مَعْنَى الْأَوَّلِ كَقَوْلِ

أَبِي الشَّيْبِ :

أَجِدُ الْمَلَامَةَ فِي هَوَاكَ لَذِيذَةً حَبًّا لِيَذْكُرَكَ فَلْيَلْمَنِي الْيَوْمَ

وَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ :

أَحِبُّهُ وَأَحَبُّ فِيهِ مَلَامَةٌ

هذه اليباس بمنزلة غده له فنقل المعنى من القنطلى والجرحى إلى السيف (ومنه) أى من غير الظاهر (أن يكون معنى الثانى أشمل) من معنى الأول (كقول جرير :

إِذَا غَضِبْتَ عَلَيْكَ بَنُو تَمِيمٍ وَجَدْتَ النَّاسَ كُلَّهُمْ غَضَابًا)

لأنهم يقومون مقام كلهم (وقول أبى نواس :

وَلَيْسَ عَلَى اللَّهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمُ فِي وَاحِدٍ)

فإنه يشمل الناس وغيرهم فهو أشمل من معنى بيت جرير (ومنه) أى من غير الظاهر (القلب ، وهو أن يكون معنى الثانى نقيض معنى الأول كقول أبى الشيب :

أَجِدُ الْمَلَامَةَ فِي هَوَاكَ لَذِيذَةً حَبًّا لِيَذْكُرَكَ فَلْيَلْمَنِي الْيَوْمَ

وقوله أبى الطيب : (أحبه) الاستهزام للانكار والإنكار باعتبار القيد الذى هو الحال أى قوله (وأحب فيه ملامة) كما يقال أنتصلى وأنت محدث على تجويز ولو انحال في المضارع المثبت كما هو رأى البعض أو على حذف المبتدأ أى وأنا

إِنَّ الْمَلَأَةَ فِيهِ مِنْ أَحْدَانِهِ
وَمِنْهُ أَنْ يُؤْخَذَ بَعْضُ الْمَعْنَى ، وَيُضَافَ إِلَيْهِ مَا يَحْسَنُهُ كَقَوْلِ الْأَفْوِهِ =
وَتَرَى الطَّيْرَ عَلَى آثَارِنَا رَأَى عَيْنٍ ثِقَةٍ أَنْ سَمَارَ
وَقَوْلِ أَبِي تَمَامَ :

وَقَدْ ظَلَّتْ عَقِبَانِ أَغْلَامِهِ ضَحَى بِعَقِبَانِ طَيْرٍ فِي الدَّمَاءِ نَوَاهِلِ
أَقَامَتْ مَعَ الرَّاياتِ حَتَّى كَانَهَا مِنْ الْجَيْشِ إِلَّا أَنَهَا لَمْ تَقَاتِلِ
فَإِنْ أَبَا تَمَامَ لَمْ يَلَمْ بِشَيْءٍ مِنْ مَعْنَى قَوْلِ الْأَفْوِهِ : رَأَى عَيْنٍ ، وَقَوْلِهِ =
ثِقَةٍ أَنْ سَمَارَ ،

أَحَبُّ ، وَيُحْزَنُ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ لِلْعُطْفِ وَالْإِنْكَارِ رَاجِعٌ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ
أَعْنَى مَحَبَّتِهِ وَحُبِّهِ الْمَلَأَةَ فِيهِ (إِنَّ الْمَلَأَةَ فِيهِ مِنْ أَحْدَانِهِ) وَمَا يَصْدُرُ عَنْ عَدُوِّ الْمَحْبُوبِ
يَكُونُ مَبْغُوضًا ، وَهَذَا نَقِيضُ مَعْنَى بَيْتِ أَبِي الشَّيْبِ لَكِنِّي كُلُّ مَنْهَا
باعتبار آخر ، ولهذا قالوا الأحسن في هذا النوع أن يبين السبب (ومنه) أي
من غير الظاهر (أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف إليه ما يحسنه كقول الأفوه :
وترى الطير على آثارنا . رأى عين) يعني عيانا (ثقة) حال أي واقفة
أو مفعول له مما يتضمنه قوله على آثارنا أي كائنه على آثارنا لو وثوقها
(أن سمار) أي ستطعم من لحوم من تقتلهم (وقول أبي تمام : وقد ظلت)
أي أتت عليها الظل وصارت ذوات ظل (عقبان أغلامه ضحى *
بعقبان طير في الدماء نواهيل) من نهل إذا روى نقيض عطش (أقامت)
أي عقبان الطير (مع الرايات) أي الأعلام وثوقا بأنها ستطعم
لحوم القتلى (حتى كانهن . من الجيش إلا أنها لم تقايل : فإن أبا تمام
لم يلم بشيء من معنى قول الأفوه : رأى عين) الدال على قرب الطير من
الجيش بحيث ترى عيانا لا تخيلا ، وهذا مما يؤكد شجاعتهم وقتلهم
الأعداء (و) لا شيء من معنى (قوله ثقة أن سمار) الدال على وثوق الطير

لَكِنْ زَادَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : إِلَّا أَنَّهُ لَمْ تَقَاتِلْ ، وَبِقَوْلِهِ : فِي الدِّمَاءِ نَوَاهِلُ ،
وَبِإِقَامَتِهَا مَعَ الرَّايَاتِ حَتَّى كَانَهَا مِنَ الْجَيْشِ وَبِهَا يَتِمُّ حُسْنُ الْأَوَّلِ ،
وَأَكْثَرُ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ وَنَحْوُهَا مَقْبُولَةٌ ، بَلْ مِنْهَا مَا يُخْرِجُهُ حُسْنُ التَّصَرُّفِ
مِنَ قَبِيلِ الْإِتْبَاعِ إِلَى حَيْزِ الْإِبْتِدَاعِ ، وَكُلُّ مَا كَانَ أَشَدَّ خَفَاءً كَانَ أَقْرَبَ
إِلَى الْقَبُولِ ، هَذَا

بالمرة لا اعتيادها بذلك ، وهذا أيضا مما يؤكد المقصود ، قيل إن قول أبي تمام
ظلمت للمام بمعنى قوله رأى عين لأن وقوع الظل على الرايات مشعر بقربها
من الجيش ، وفيه نظر إذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو في جو السماء بحيث
لا يرى أصلا ؛ نعم لو قيل إن قوله حتى كأنها من الجيش للمام بمعنى قوله
رأى عين فانما تكون مع الجيش إذا كانت قريبا منهم مخططا بهم لم يعد
عنه الصواب (لكن زاد) أبو تمام (عليه) أى على الأفوه زيادات محسنة
للمعنى المأخوذ من الأفوه أعنى تسابير الطير على آثارهم (بقوله : إِلَّا أَنَّهُ لَمْ تَقَاتِلْ
وَبِقَوْلِهِ : فِي الدِّمَاءِ نَوَاهِلُ ، وبإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش ، وبها)
أى وبإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش (يتم حسن الأول) يعنى قوله
إِلَّا أَنَّهُ لَمْ تَقَاتِلْ لَأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ الْاِسْتِدْرَاكُ لِلَّذِي هُوَ قَوْلُهُ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ تَقَاتِلْ ذَلِكَ
الْحَسَنُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَجْعَلَ الطَّيْرَ مَقِيْمَةً مَعَ الرَّايَاتِ مَعْدُودَةً فِي عِدَادِ الْجَيْشِ
حَتَّى يَتَوَهَّمُ أَنَّهَا أَيْضًا مِنَ الْمَقَاتِلَةِ ، هَذَا هُوَ الْمَقْهُومُ مِنَ الْإِيضَاحِ . وقيل
بمعنى قوله وبها أى بهذه الزيادات الثلاث يتم حسن معنى البيت الأول
(وأكثر هذه الأنواع) المذكورة لغير الظاهر (ونحوها مقبولة) لما فيها من
نوع تصرف (بل منها) أى من هذه الأنواع (ما يخرجها حسن التصرف من
قبيل الاتباع إلى حيز الابتداء ، وكل ما كان أشد خفاء) بحيث لا يعرف كونه
مأخوذا من الأول إلا بعد مزيد تأمل (كان أقرب إلى القبول) لكونه أبعد
عن الاتباع وأدخل في الابتداء (هذا) أى الذى ذكر في الظاهر وغيره من

كُلُّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الثَّانِي أَخَذَ مِنَ الْأَوَّلِ ، لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْإِتِّفَاقُ مِنْ قَبِيلِ تَوَارِدِ الْخَوَاطِرِ ، أَيْ حُجَّتُهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِتِّفَاقِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ لِلْأَخْذِ ، فَإِذَا لَمْ يُعْلَمْ قِيلَ : قَالَ فَلَانَ كَذَّاءً ، وَسَبَقَهُ إِلَيْهِ فَلَانٌ فَقَالَ : كَذَّاءً ، وَمِمَّا يَتَّصِلُ بِهَذَا الْقَوْلُ فِي الْاِقْتِبَاسِ ، وَالتَّضْمِينِ وَالْمَقْدِ ، وَالْحُلِّ ، وَالتَّلْمِيحِ ، أَمَّا الْاِقْتِبَاسُ ، فَهُوَ أَنْ يُضْمَنَ الْكَلَامُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ أَوِ الْحَدِيثِ لَا عَلَى أَنَّهُ مِنْهُ ،

ادعاء سبق أحدهما وأخذ الثاني منه وكونه مقبولا أو مردوداً ونسبية كل بالأسامي المذكورة (كله) إنما يكون (إذا علم أن الثاني أخذ من الأول) بأن يعلم أنه كان يحفظ قول الأول حين نظم أو بأن يخبر هو عن نفسه أنه أخذه منه وإلا فلا يحكم بشيء من ذلك (لجواز أن يكون الاتفاق) في اللفظ والمعنى جميعاً أو في المعنى وحده (من قبيل توارد الخواطر أى حجته على سبيل الاتفاق من غير قصد للأخذ) كما يحكى عن ابن ميادة أنه أنشد لنفسه : مفيد ومتلاف إذا ما أتيت تهلل واهتز اهتزاز المهند

فقيل له أين يذهب بك هذا للحطيطه ؟ فقال الآن علمت أنى شاعر إذا وافقته على قوله ولم أسمعه (فلماذا لم يعلم) أن الثاني أخذ من الأول (قيل قال فلان كذا وقد سبقه إليه فلان فقال كذا) ليغتم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى علم الغيب ونسبة النقص إلى الغير (ومما يتصل بهذا) أى بالقول في السرقات (القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح) بتقديم اللام على الميم من لمح إذا أبصره ، وذلك لأن في كل منها أخذ شيء من الآخر (أما الاقتباس فهو أن يضمن الكلام) نظماً كان أو نثراً (شيئاً من القرآن أو الحديث لا على أنه منه) أى على طريقة أن ذلك الشيء من القرآن أو الحديث يعنى على وجه لا يكون فيه إشعار بأنه منه كما يقال في أثناء الكلام قال الله تعالى كذا وقاله النبي عليه الصلاة والسلام كذا ونحو ذلك فإنه لا يكون

كَقَوْلِ الْحَرِيرِيِّ : فَلَمْ يَكُنْ إِلَّا كَلَمَحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ، حَتَّى أَنْشَدَ
فَأَقْرَبَ ، وَقَوْلِ الْآخَرِ :

إِنْ كُنْتُ أَزْمَعْتُ عَلَى هَجْرِنَا مِنْ غَيْرِ مَا جُرْمِ فَصِيرٍ جَمِيلٍ
وَإِنْ تَبَدَّلَتْ بِنَا غَيْرُنَا فَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ
وَقَوْلِ الْحَرِيرِيِّ :

قُلْنَا شَاهَتِ الْوُجُوهُ وَقُبِيعَ الْكُفْمِ وَمَنْ يَرْجُوهُ
وَقَوْلِ ابْنِ عَبَّادٍ :

قَالَ لِي إِنْ رَقِيبِي سَيُّءُ الْخُلُقِ فِدَارُهُ
قُلْتُ دَعْنِي وَجْهَكَ ۖ جَنَّةٌ حُفَّتْ بِالْمُسْكَارَةِ

اقتباساً ، ومثل للاقتباس بأربعة أمثلة لأنه إما من القرآن أو الحديث وكل
مهما إما في النثر أو في النظم فالأول (كقول الحريري : فلم يكن إلا كلمح البصر
أو هو قرب ، حتى أنشد فأغرب . و) الثاني مثل (قول الآخر : إن كنت أزمت)
أي هزمت (على هجرنا . من غير ما جرم فصير جميل : وإن تبدلت بنا غيرنا .
فحسبنا الله ونعم الوكيل . و) الثالث مثل (قول الحريري : قلنا شاهت الوجوه)
أي قبحت وهو لفظ الحديث على ما روى أنه لما اشتد الحرب يوم حنين
أخذ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كفاً من الحصباء فرمى به وجوه
المشركين وقال شاهت الوجوه (وقبيح) على البناء للمفعول أي لعن من
قبحه الله بالفتح أي أبغده عن الخير (الكف) أي اللثم (ومن يرجوه .
و) الرابع مثل (قول ابن عباد : قال) أي الحبيب (لي إن رقيبى . سىء الخلق
فداره) من المدارة وهى الملاحظة والمخاتلة وضمير المفعول للرقيب ،
(قلت دعنى وجهك ۖ جنة حفت بالمسكاره)
اقتباساً من قوله عليه الصلاة والسلام « حفت الجنة بالمسكاره وحفت النار بالشهوات »

وَهُوَ ضَرْبَانِ : مَا يُنْقَلُ فِيهِ الْمُقْتَبَسُ عَنْ مَعْنَاهُ الْأَصْلِيِّ ، كَمَا تَقَدَّمَ ، وَخِلَافَهُ
كَقَوْلِهِ :

لَئِنْ أَخْطَأْتُ فِي مَدْحِكَ مَا أَخْطَأْتُ فِي مَنِّیْ

لَقَدْ أُنْزِلَتْ حَاجَاتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ

وَلَا بَأْسَ بِتَغْيِيرِ بِسْمِ لَوْزْنٍ أَوْ غَيْرِهِ كَقَوْلِهِ :

قَدْ كَانَ مَا خِفْتُ أَنْ يَكُونَا إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاجِعُونَ

وَأَمَّا التَّضْمِينُ ، فَهُوَ أَنْ يُضْمَنَ الشَّعْرُ شَيْئًا مِنْ شُعْرِ النَّسِيرِ مَعَ

التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ

أَيُّ أَحْبَبْتُ يَعْنِي لَا بَدَ لَطَالِبِ جَنَّةٍ وَجْهَكَ مِنْ تَحْمِلِ مَكَارِهِ الرَّقِيبِ كَمَا أَنَّهُ لَا بَدَ
لَطَالِبِ الْجَنَّةِ مِنْ مَشَاقِ التَّكَالِيفِ (وَهُوَ) أَيُّ الْاِقْتِبَاسِ (ضَرْبَانِ) أَحَدُهُمَا
(مَا لَمْ يُنْقَلْ فِيهِ الْمُقْتَبَسُ عَنْ مَعْنَاهُ الْأَصْلِيِّ كَمَا تَقَدَّمَ) مِنْ الْأَمْثَلَةِ (وَ) الثَّانِي
(خِلَافُهُ) أَيُّ مَا نُقِلَ فِيهِ الْمُقْتَبَسُ عَنْ مَعْنَاهُ الْأَصْلِيِّ (كَقَوْلِهِ) أَيُّ كَقَوْلِ
ابْنِ الرَّومِيِّ :

(لَئِنْ أَخْطَأْتُ فِي مَدْحِكَ مَا أَخْطَأْتُ فِي مَنِّیْ)

لَقَدْ أُنْزِلَتْ حَاجَاتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ

هَذَا مُقْتَبَسٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى - رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي
زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ - لَكِنَّ مَعْنَاهُ فِي الْقُرْآنِ وَادٍ لَا مَاءَ فِيهِ وَلَا نَبَاتٍ
وَقَدْ نَقَلَهُ ابْنُ الرَّومِيِّ إِلَى جَنَابِ لَا خَيْرَ فِيهِ وَلَا نَفْعَ (وَلَا بَأْسَ بِتَغْيِيرِ بِسْمِ)
فِي اللَّفْظِ الْمُقْتَبَسِ (لِلْوَزْنِ أَوْ غَيْرِهِ كَقَوْلِهِ) أَيُّ كَقَوْلِ بَعْضِ الْمَغَارِبَةِ (قَدْ كَانَ)
أَيُّ وَقَعَ (مَا خِفْتُ أَنْ يَكُونَا - إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاجِعُونَ) وَفِي الْقُرْآنِ - إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ
رَاجِعُونَ - وَأَمَّا التَّضْمِينُ فَهُوَ أَنْ يُضْمَنَ الشَّعْرُ شَيْئًا مِنْ شُعْرِ النَّسِيرِ (بَيْنَا كَانَ
أَوْ مَا فَوْقَهُ أَوْ مَصْرَاعًا أَوْ مَادُونَهُ) (مَعَ التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ) أَيُّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ شُعْرِ النَّسِيرِ

إِنْ لَمْ يَكُنْ مَشْهُورًا عِنْدَ الْبُلَغَاءِ كَقَوْلِهِ :

عَلَى أَنِّي سَأَنْشِدُ عِنْدَ بَيْعِي أَضَاعُونِي وَأَيَّ فَتَى أَضَاعُوا
وَأَحْسَنُهُ مَا زَادَ عَلَى الْأَصْلِ بِنُكْتَةٍ ، كَالْتَوْرِيَةِ وَالتَّشْبِيهِ فِي قَوْلِهِ :
إِذَا الْوَهْمُ أَبْدَى لِي لِمَاهَا وَثَغَرَهَا تَذَكَّرْتُ مَا بَيْنَ الْعُذَيْبِ وَبَارِقِ
وَيُذَكِّرُنِي مِنْ قَدَّهَا وَمَدَامِي مَجْرُ عَوَالِينَا وَمَجْرَى السَّوَابِقِ

(إن لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء) وبهذا يتميز عن الأخذ والسرقة (كقوله)
أي كقول الحريري يحكى ما قاله الغلام الذى عرضه أبو زيد للبيع :
(على أنى سأنشد عند بيعى أضاعونى وأى فتى أضاعوا)

المصراع الثانى للعرجى ، وتماهه * ليوم كريمة وسداد ثغر * اللام فى ليوم
لام التوقيت والكريمة من أسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين لا غير سده
بالحليل والرجال ، والثغر موضع الخافة من فروج البلدان ، أى أضاعونى فى وقت
الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حتى أخرج ما كانوا إلى وأى فتى أى كاملا
فى الفتيان أضاعوا . وفيه تنديم وتخطئة لم وتضمن المصراع بدون التنبيه لشهرته
كقول الشاعر :

قد قلت لما أطلعت وجناته حول الشقيق الغض روضة آس
أعداره السارى العجول ترفقا ماني وقوفك ساعة من باس

المصراع الأخير لأبى تمام (وأحسنه) أى أحسن التضمنين (ما زاد على
الأصل) أى شعر الشاعر الأول (بنكته) لا توجد فيه (كالتورية) أى
الايهام (والتشبيه فى قوله : إذا الوهم أبدى) أى أظهر (لى لماها) أى سمرة
شفتيها (وثغرها) * تذكرت ما بين العذيب وبارق : ويذكرنى (من الإذكار
(. . من قدها ومدامى مجر عوالينا ومجرى السوابق)

انتصب مجر على أنه مفعول ثان ليدكرنى وفاعله ضمير يعود إلى الوهم ، وقوله :

وَلَا يَضُرُّ التَّغْيِيرُ الْيَسِيرُ ، وَرُبَّمَا سُمِّيَ تَضْمِينُ الْبَيْتِ فَمَا زَادَ اسْتِعَانَةً
وَتَضْمِينُ الْمِصْرَاعِ فَمَا دُونَهُ إِيدَاعًا وَرَفُوعًا . وَأَمَّا الْعَقْدُ ، فَهُوَ أَنْ يُنْظَمَ نَثْرٌ
لَا عَلَى طَرِيقِ الْأَقْتِبَاسِ كَقَوْلِهِ :

تذكرت ما بين العذيب وبارق بحر عوالينا ومجرى السوابق
مطلع قصيدة لأبي الطيب ، والعذيب وبارق موضعان وما بين ظرف للتذكر
أو للمجرى أو للمجرى قدم اتساعا في تقديم الظرف على عامله المصدر أو ما بين
مفعول تذكرت ومجر بدل منه والمعنى أنهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين
فكانوا يجرّون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل ، فالشاعر
الثاني أراد بالعذيب تصغير العذب يعنى شفة الحبيبة وبارق ثغرها التشبيه
بالبرق وبما بينهما ريقها ، وهذا تورية وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح وتتابع
دموعه بجرّيان الخيل السوابق (ولا يضر) في التضمين (التغيير اليسير) لما قصده
تضمينه ليتخل في معنى الكلام كقول الشاعر في يهودى به داء الثعلب :
أقول لمعشر غاطوا وغضوا من الشيخ الرشيد وأنكروه
هو ابن جلا وطلاع الثنايا متى يضع العمامة يعرفوه

البيت لسحيم بن وثيل وهو أنا ابن جلا على طريقة التكلم فغيره إلى الطريقة
الغنية ليدخل في المقصود (وربما سمي تضمين البيت فإزاد) على البيت
(استعانة ، وتضمين المصراع فما دونه إيداعا) كأنه أودع شعره شيئا قليلا من
شعر الغير (ورفوا) كأنه رفا حرق شعره بشيء من شعر الغير (وأما العقد)
فهو أن ينظم نثر (قرأنا كان أو حديثا أو مثلا أو غير ذلك) لا على طريق
الاقْتِبَاسِ (يعنى إن كان النثر قرأنا أو حديثا فنظمه إنما يكون عقدا إذا غير
تغييرا كثيرا أو أشير إلى أنه من القرآن أو الحديث وإن كان غير القرآن
أو الحديث فنظمه عقد كيف ما كان إذ لا دخل فيه للاقتباس (كقوله :

مَا بَالَ مَنْ أَوَّلُهُ نُطْفَةٌ وَجِيفَةٌ آخِرُهُ يَفْخَرُ
عَقْدَ قَوْلٍ عَلَى رِضَى اللَّهِ عَنْهُ : وَمَا لِابْنِ آدَمَ وَالْفَخْرَ ، وَإِنَّمَا أَوَّلُهُ
نُطْفَةٌ وَآخِرُهُ جِيفَةٌ . وَأَمَّا الْحُلُ ، فَهُوَ أَنْ يُنْثَرُ نَظْمٌ كَقَوْلِ الْمُغَارِبَةِ :
فَإِنَّهُ لَمَّا قَبِحَتْ فَعَلَاتُهُ ، وَحَنَظَلَتْ نَحْلَاتُهُ ، لَمْ يَزَلْ سُوءَ الظَّنِّ يَتَعَادُهُ ،
وَيُصَدِّقُ تَوَهُمَهُ الَّذِي يَتَعَادُهُ ، حَلَّ قَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ :
إِذَا سَاءَ فِعْلُ الْمَرْءِ سَاءَتْ ظُنُونُهُ وَصَدَقَ مَا يَتَعَادُهُ مِنْ تَوَهُمٍ
وَأَمَّا التَّلْمِيحُ ، فَهُوَ أَنْ يُشَارَ إِلَى قِصَّةٍ أَوْ شِعْرِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِهِ

ما بال من أوله نطفة وجيفة آخره يفخر
الجملة حال أى ما بال مفتخرا (عقد قول على رضى الله عنه : وما لابن آدم
والفخر وإنما أوله نطفة وآخره جيفة . وأما الحل فهو أنه ينثر نظم) وإنما
يكون مقبولا إذا كان سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وأن يكون
حسن الموقع غير قلق (كقول بعض المغاربة : فإنه لما قبحت فعلاته ، وحنظلت
نخلاته) أنه صارت ثمار نخلاته كالحنظل فى المارة (لم يزل سوء الظن يتعاده)
أى يقوده إلى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة (ويصدق) هو (توهمه الذى
يعتاده) من الاعتقاد (حل قول أبى الطيب :

إِذَا سَاءَ فِعْلُ الْمَرْءِ سَاءَتْ ظُنُونُهُ وَصَدَقَ مَا يَتَعَادُهُ مِنْ تَوَهُمٍ
وَعَادَى حَبِيه لِقَوْلِ عِدَائِهِ وَأَصْبَحَ فِي لَيْلٍ مِنَ الشُّكِّ مَظْلَمٌ
يَشْكُو سَيْفَ الدَّوْلَةِ وَاسْتِغَاةَ لِقَوْلِ أَعْدَائِهِ (وَأَمَّا التَّلْمِيحُ) بِتَقْدِيمِ اللَّامِ
عَلَى الْمِيمِ مِنْ لَحْ إِذَا أَبْصَرَهُ وَنَظَرَ إِلَيْهِ وَكَثِيرًا مَا تَسْمَعُهُمْ يَقُولُونَ : لِمَحْ فُلَانٍ
هَذَا الْبَيْتُ فَقَالَ كَذَا وَفِي هَذَا الْبَيْتِ تَلْمِيحٌ إِلَى قَوْلِ فُلَانٍ ، وَأَمَّا التَّلْمِيحُ بِتَقْدِيمِ
لِلْمِيمِ عَلَى اللَّامِ بِمَعْنَى الْإِتْيَانِ بِالشَّيْءِ الْمَلْمُوحِ أَكْثَرَ فِي التَّشْبِيهِ وَالِاسْتِعَارَةِ فَهُوَ
هَهُنَا خَلَطَ مَحْضٌ وَإِنْ أَخَذَ مَذْهَبًا (فَهُوَ أَنْ يُشَارَ) فِي فَحْوَى الْكَلَامِ (إِلَى قِصَّةٍ
أَوْ شِعْرِ) أَوْ مَثَلٍ سَائِرٍ (مِنْ غَيْرِ ذِكْرِهِ) أَى ذَكَرَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْقِصَّةِ أَوْ الشَّعْرِ

كقوله :

فَوَاللهِ مَا أَدْرَى الْأَحْلَامُ نَائِمٍ أَلَمْتَ بِنَا أَمْ كَانَ فِي الرِّكْبِ يَوْشَعَ
أَشَارَ إِلَى قِصَّةِ يَوْشَعَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَاسْتِيقَافِهِ الشَّمْسَ ، وَكَقَوْلِهِ :
لَعَمْرُؤٍ مَعَ الرَّمْضَاءِ وَالنَّارِ تَلْتَلِظِي أَرْقُ وَأُحْنِي مِنْكَ فِي سَاعَةِ الْكَرْبِ
أَشَارَ إِلَى الْبَيْتِ

أو المثل ، فالتلميح إما في النظم أو في النثر والمشار إليه في كل منهما إما أن يكون
قصة أو شعرا أو مثلا تصير ستة أقسام والمذكور في الكتاب مثال التلميح
في النظم إلى القصة والشعر (كقوله :

فَوَاللهِ مَا أَدْرَى الْأَحْلَامُ نَائِمٍ أَلَمْتَ بِنَا أَمْ كَانَ فِي الرِّكْبِ يَوْشَعَ
وصف لحوقه بالأحبة المرتحلين وطلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخلد
في ظلمة الليل ثم استعظم ذلك واستغرب وتجاهل تحيراً وتدلهما وقال :
أهَذَا حَلَمٌ أَرَاهُ فِي النَّوْمِ أَمْ كَانَ فِي الرِّكْبِ يَوْشَعَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
فرد الشمس (أشار إلى قصة يوشع عليه السلام واستيقافه الشمس)
على ما روى من أنه عليه السلام قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما أدبرت الشمس
خاف أن تغيب قبل أن يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعا
الله تعالى فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم (وكقوله : لعمرؤ) اللام للابتداء
وهو مبتدأ (مع الرمضاء) أي الأرض الحارة التي ترمض فيها القدم أي تحترق
حال من الضمير في أرق (والنار) مرفوع معطوف على عمرو أو مجرور معطوف
على الرمضاء (تلتظي) حال منها ؛ وما قيل إنها صلة على حذف الموصول : أي
النار التي تلتظي فتعسف لاحتاجة إليه (أرق) خبر المبتدأ مع رق له : إذا رحمه
(وأحني) من حنى عليه تلطف وتشفق (منك) ساعة الكرب ، أشار إلى البيت

المشهور :

المُسْتَجِيرُ بِعَمْرٍو عِنْدَ كَرْبِهِ كَالْمُسْتَجِيرِ مِنَ الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ

فصل

يَنْبَغِي لِلْمُتَكَلِّمِ أَنْ يَتَأَنَّقَ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ مِنْ كَلَامِهِ حَتَّى تَكُونَ
أَعْدَبَ لَفْظًا ، وَأَحْسَنَ سَبْكًَا ، وَأَصَحَّ مَعْنَى ، أَحَدُهَا الْإِبْتِدَاءُ

المشهور (وهو قوله (المستجير) أى المستغيث (بعمره عند كربته) الضمير
للموصول : أى الذى يستغيث منه كربته بعمره (كالمستجير من الرمضاء
بالنار) وعمره هو جساس بن مرة ؛ وذلك أنه لما رمى كليباً ووقف فوق
رأسه قال له كليب : يا عمرو أغثنى بشربة ماء فأجهز عليه ، فقبل له : المستجير
بعمره البيت :

فصل

من الخاتمة فى حسن الابتداء والتخلص والانتها

(ينبغى للمتكلّم) شاعراً كان أو كاتباً (أن يتأنق) أى يتبع الأتق والأحسن
يقال تأنق فى الروضة إذا وقع فيها متبعالما يوتقه : أى يعجبه (فى ثلاثة مواضع من كلامه
حتى تكون) تلك المواضع الثلاثة (أعذب لفظاً) بأن تكون فى غاية البعد عن
التأخر والفضل (وأحسن سبكاً) بأن تكون فى غاية البعد من التعقيد والتقديم
وتأخير اللبس ، وأن تكون الألفاظ متقاربة فى الجزالة والمثانة والرقصة
والسلاسة ، وأن تكون المعانى مناسبة لألفاظها من غير أن يكسب اللفظ
للشريف المعنى السخيف أو على العكس بل بصاغان بصياغة تناسب وتلائم
(وأصح معنى) بأن يسلم من التناقض والامتناع والابتذال ومخالفة العرف
ونحو ذلك (أحدها الابتداء) لأنه أول ما يقرع السمع فإن كان عذبا حسن

كَقَوْلِهِ :

فَقَاتِلْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ يَسْقُطُ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ
وَكَقَوْلِهِ :

قَصْرٌ عَلَيْهِ تَحِيَّةٌ وَسَلَامٌ خَلَعَتْ عَلَيْهِ جَاهِلًا الْأَيَّامُ
وَيَنْبَغِي أَنْ يُجْتَنَّبَ فِي الْمَدِيحِ مَا يُطْغِرُ بِهِ كَقَوْلِهِ :

* مَوْعِدُ أَحِبَّابِكَ بِالْفَرْقَةِ غَدٌ *

وَأَحْسَنُهُ مَا يُنَاسِبُ الْمَقْصُودَ ، وَيُسَمَّى بِرَاعَةِ الْأَسْجِمِ لَلَّ كَقَوْلِهِ فِي التَّهْنِئَةِ :

* يُشْرَى فَقَدْ أَنْجَزَ الْإِقْبَالَ مَا وَعَدَا *

السبب صحيح المعنى أقبل السامع على الكلام فوصى جميعه وإلا أعرض عنه
وإن كان الباقي في غاية الحسن فالابتداء الحسن في تذكير الأجابة والمنازل (كقوله :
فَقَاتِلْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ يَسْقُطُ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ)
السقط منقطع الرمل حيث يندق ، واللوى رمل معوج ملتوى والدخول
وحومل موضعان والمعنى بين أجزاء الدخول (و) في وصف الدار (كقوله :
قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه جهالها الأيام)

خلع : عليه أي نزع ثوبه وطرحه عليه (وينبغي أن يجتنب في المديح ما
يطغى به) أي يتشام به (كقوله : موعِدُ أَحِبَّابِكَ بِالْفَرْقَةِ غَدٌ) مطلع
قصيدة لابن مقاتل الضير أشدها للداعي العلوى فقال له الداعي موعِدُ
أحبابك يا أعمى ولك المثل السوء (وأحسنه) أي أحسن الابتداء (ما يناسب
المقصود) بأن يشتمل على إشارة إلى ماسبق الكلام لأجله (ويسمى) كون
الابتداء مناسبا للمقصود (براعة الاستهلال) من برع الرجل إذا فاق أصحابه
في العلم أو غيره (كقوله في التهنئة :

بُشْرَى فَقَدْ أَنْجَزَ الْإِقْبَالَ مَا وَعَدَا) وكوكب المجد في أفق العلا صعدا

وَقَوْلُهُ فِي الْمَرْثِيَةِ :

هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بَمِلْءٍ فِيهَا حَذَارِ حَذَارٍ مِنْ بَطْشِي وَفَتْكِي
وَتَأْنِيهَا التَّخْلُصُ مِمَّا شَبَّبَ الْكَلَامَ بِهِ مِنْ نَسِيبٍ أَوْ غَيْرِهِ إِلَى الْمَقْصُودِ
مَعَ رِعَايَةِ الْمَلَامَةِ بَيْنَهُمَا كَقَوْلِهِ :
تَقُولُ فِي قَوْمَسٍ قَوْمِي وَقَدْ أَخَذْتُ مِنْهُ الشَّرِي وَخَطَا الْمَهْرِيَّةِ الْقُودِ

مطلع قصيدة لأبي محمد الخازن يعني* صاحب بولد لابنته (وقوله
في المَرْثِيَةِ : هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بَمِلْءٍ فِيهَا * حَذَارِ حَذَارِ) أَيْ احْذَرِ
(مِنْ بَطْشِي) أَيْ أَخْذِي الشَّدِيدَ (وَفَتْكِي) أَيْ قَتْلِي فَجْأَةً ، مَطْلَعُ
قَصِيدَةِ الْأَبِي الْفَرَجِ السَّابُورِيِّ فِي فَخْرِ الدَّوْلَةِ (وَتَأْنِيهَا) أَيْ ثَانِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي
يَنْبَغِي لِلْمُتَكَلِّمِ أَنْ يَتَأَنَّقَ فِيهَا (التَّخْلُصُ) أَيْ الْخُرُوجُ (مِمَّا شَبَّبَ الْكَلَامَ بِهِ)
أَيْ ابْتَدَأَ وَافْتَتَحَ . قَالَ الْإِمَامُ الْوَاحِدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : مَعْنَى التَّشْيِيبِ ذِكْرُ
أَيَّامِ الشَّبَابِ وَاللَّهْوِ وَالغَزَلِ وَذَلِكَ يَكُونُ فِي ابْتِدَاءِ قِصَائِدِ الشُّعَرَاءِ فَيَسْمَى
ابْتِدَاءُ كُلِّ أَمْرٍ تَشْيِيبًا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي ذِكْرِ الشَّبَابِ (مِنْ نَسِيبٍ)
أَيْ وَصْفٍ لِلْجَمَالِ (أَوْ غَيْرِهِ) كَالْأَدَبِ وَالْإِفْتِخَارِ وَالشُّكَايَةِ وَغَيْرِ
ذَلِكَ (إِلَى الْمَقْصُودِ مَعَ رِعَايَةِ الْمَلَامَةِ بَيْنَهُمَا) أَيْ يَبْنِي مِثْلَ مَا شَبَّ بِهِ
الْكَلَامَ وَبَيْنَ الْمَقْصُودِ ، وَاحْتَرِزَ بِهَذَا عَنِ الْإِقْتِصَابِ ، وَأَرَادَ بِقَوْلِهِ
التَّخْلُصَ مَعْنَاهُ اللُّغُوزَ وَإِلَّا فَالتَّخْلُصُ فِي الْعَرَفِ هُوَ الْإِنْتِقَالُ مِمَّا افْتَتَحَ بِهِ
الْكَلَامَ إِلَى الْمَقْصُودِ مَعَ رِعَايَةِ الْمُنَاسَبَةِ وَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَأَنَّقَ فِي التَّخْلُصِ لِأَنَّ
السَّامِعَ يَكُونُ مُتَرَقِّبًا لِلإِنْتِقَالِ مِنَ الْإِفْتِتَاحِ إِلَى الْمَقْصُودِ كَيْفَ يَكُونُ فَإِنْ
جَاءَ حَسَنًا مِتْلَأَمِ الطَّرْفَيْنِ حَرَكٌ مِنْ نَشَاطِهِ وَأَعَانَ عَلَى إِصْفَاءِ مَا بَعْدَهُ وَإِلَّا
فَبِالْعَكْسِ فَالتَّخْلُصُ الْحَسَنُ (كَقَوْلِهِ : تَقُولُ فِي قَوْمَسٍ) اسْمُ مَوْضِعٍ (قَوْمِي)
وَقَدْ أَخَذْتُ : مِنْهُ الشَّرِي) أَيْ أَثَرُ فِينَا السَّيْرِ بِاللَّيْلِ وَنَقْصُ مِنْ قَوَانَا
(وَخَطَا الْمَهْرِيَّةِ) عَطَفَ عَلَى السَّرِيِّ لَا عَلَى الْمَجْرُورِ فِي مَا كَمَا سَبَقَ إِلَى بَعْضِ
الْأَوْهَامِ وَهِيَ جَمْعُ خَطْوَةٍ ، وَأَرَادَ بِالْمَهْرِيَّةِ الْإِبْلَ الْمُنْسُوبَةَ إِلَى مَهْرَةَ بْنِ جِيدَانَ
أَبِي قَبِيلَةِ (الْقُودِ) أَيْ الطَّوِيلَةَ الظُّهُورَ وَالْأَعْنَاقَ جَمْعُ أَقُودٍ أَيْ أَثَرْتُ فِينَا

أَمْطَلَعَ الشَّمْسُ تَبَغَى أَمْ تَوَمَّ بَنًا قَعْلَتْ كَلَّا وَلَكِنْ مَطْلَعُ الْجُودِ
وَقَدْ يُنْقَلُ مِنْهُ إِلَى مَالَا يُلَاثِمُهُ ، وَيُسَمَّى الْإِقْتِضَابُ وَهُوَ مَذْهَبُ
الْعَرَبِ وَمَنْ يَلِيهِمْ مِنَ الْمُخَضَّرِمِينَ كَقَوْلِهِ :

لَوْ رَأَى اللَّهُ أَنْ فِي الشَّيْبِ خَيْرًا جَاوَرَتْهُ الْأَبْرَارُ فِي الْخُلْدِ شَيْبًا
كُلَّ يَوْمٍ تُبْدَى صُرُوفُ اللَّيَالِي خُلُقًا مِنْ أَبِي سَعِيدٍ غَرِيبًا

مزاولة السرى ومسيرة المطايا بالخطا ومفعولى تقول هو قوله (أَمْطَلَعَ
الشمس تبغى) أى تطلب (أن توَمَّ) أى تقصد (بنا * قَعْلَتْ كَلَّا) ردع
للقوم وتنبه (ولكن مطلع الجود . وقد ينتقل منه) أى مما يشب به الكلام
(إلى مالا يلاثمه ، ويسمى) ذلك الانتقال (الاقتضاب) وهو فى اللغة الاقتطاع
والارتجال (وهو) أى الاقتضاب (مذهب العرب) الجاهلية (ومن يليهم)
من المخضرمين (بالخاء والضاد المعجمتين أى الذين أدركوا الجاهلية والإسلام
مثل ليلى . قال فى الأساس : ناقة مخضرمة : أى جدد نصف أذنها ومنه المخضرم
الذى أدرك الجاهلية والإسلام كأنما قطع نصفه حيث كان فى الجاهلية
(كَقَوْلِهِ :

لَوْ رَأَى اللَّهُ أَنْ فِي الشَّيْبِ خَيْرًا جَاوَرَتْهُ الْأَبْرَارُ فِي الْخُلْدِ شَيْبًا)

جمع أشيب وهو حال من الأبرار .

ثم انتقل من هذا الكلام إلى مالا يلاثمه فقال :

(كل يوم تبدى) أى تظهر (صُرُوفُ اللَّيَالِي * خُلُقًا مِنْ أَبِي سَعِيدٍ غَرِيبًا)
ثم كون الاقتضاب مذهب العرب والمخضرمين أى دأبهم وطريقتهم
لا ينافى أن يسلكه الإسلاميون ويتبعوهم فى ذلك ، فإن البيتين المذكورين
لأبى تمام وهو من الشعراء الإسلامية فى الدولة العباسية وهذا المعنى مع
وضوحه قد خفى على بعضهم حتى اعترض على المصنف بأن أبا تمام لم يذكر
الجاهلية فكيف يكون من المخضرمين .

وَمِنْهُ مَا يَقْرُبُ مِنَ التَّخْلِصِ ، كَقَوْلِكَ بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ : أَمَّا بَعْدُ : قِيلَ :
وَهُوَ فَصْلُ الْخُطَابِ ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : هَذَا وَإِنْ لِلطَّاغِينَ لَنُورٌ مَّآبٍ . أَيْ
الْأَمْرُ هَذَا ، أَوْ هَذَا كَمَا ذَكَرَ ، وَقَوْلِهِ : هَذَا ذِكْرٌ وَإِنْ لِلْمُتَّقِينَ لِحُسْنِ مَّآبٍ

(ومنه) أى من الاقتضاب (ما يقرب من التخلص) فى أنه يشوبه
بشيء من المناسبة (كقولك بعد حمد الله : أما بعد) فإنه كان كذا
وكلنا فهو اقتضاب من جهة الانتقال من الحمد والثناء إلى كلام آخر من
غير رعاية ملازمة بينهما لكنه يشبه التخلص حيث لم يؤت بالكلام الآخر فجأة
من غير قصد إلى ارتباط وتعليق بما قبله بل قصد نوع من الربط على معنى مهما
يكون من شيء بعد الحمد والثناء فإنه كان كذا وكذا (قيل وهو) أى قولم بعد
حمد الله أما بعد هو (فصل الخطاب) قال ابن الأثير : والذي أجمع عليه المحققون
من علماء البيان أن فصل الخطاب هو أما بعد لأن المتكلم يفتح كلامه فى كل
أمر فى شأن بذكر الله وتحميده فإذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض المسوق
له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله أما بعد وقيل فصل الخطاب معناه الفاصل
من الخطاب أى الذى يفصل بين الحق والباطل على أن المصدر بمعنى الفاعل
وقيل المفصول من الخطاب وهو الذى يتيبته من يخاطب به أى يعلمه بينا
لا يلتبس عليه فهو بمعنى المفعول (وكقوله تعالى) عطف على قوله كقولك
بعد حمد الله يعنى من الاقتضاب القريب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كما
فى قوله تعالى بعد ذكر أهل الجنة (هذا وإن للطاغين لشر مآب) فهو اقتضاب
فيه نوع مناسبة وارتباط لأن الواو للحال : ولفظ هذا إما خبر مبتدأ محذوفه
(أى الأمر هذا) والحال كذا (أو) مبتدأ محذوف الخبر أى هذا كما
ذكر (و) قد يكون الخبر مذكورا مثل (قوله) تعالى بعد ما ذكر جمعا من
الأنبياء عليهم السلام وأراد أن يذكر بعد ذلك الجنة وأهلها (هذا ذكر وإن
للمتقين لحسن مآب) بالثبت الخبر أعنى قوله ذكر وهذا مشعر بأنه فى مثل

وَمِنْهُ قَوْلُ الْكَاتِبِ : هَذَا بَابٌ ، وَثَالِثُهَا الْإِنْتِهَاءُ كَقَوْلِهِ :

وَإِنِّي جَدِيرٌ إِذَا بَلَغْتُكَ بِالْمُنَى وَأَنْتَ بِمَا أَمَلْتُ مِنْكَ جَدِيرٌ

فَإِنْ تَوَلَّيْتُ مِنْكَ الْجَمِيلَ فَأَهْلُهُ وَإِلَّا فَأِنِّي عَاذِرٌ وَشَكُورٌ

وَأَحْسَنُهُ مَا آذَنَ بِانْتِهَاءِ الْكَلَامِ كَقَوْلِهِ :

بَقِيَتْ بَقَاءُ الدَّهْرِ يَا كَهْفَ أَهْلِهِ وَهَذَا دُعَاءٌ لِلْبَرِيَّةِ شَامِلٌ

قوله تعالى هذا وإن للطاغين مبتدأ محذوف الخبر ، قال ابن الأثير : لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو أحسن من الوصل وهو علاقة وكيدة بين الخروج من كلام إلى كلام آخر ، (ومنه) أى الانقضاب القريب من المخلص (قول الكاتب) هو مقبل للشاعر عند الانتقال من حديث إلى آخر (هذا باب) فإن فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدىء الحديث الآخر بفتحة (وثالثها) أى ثالث المواضع التي ينبغي للمتكلم أن يتأنق فيها (الانتهاء) لأنه آخر ما يعيه السمع ويرسم في النفس ، فإن كان حسنا مختاراً تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيها سبقه من التقصير وإلا لكان على العكس حتى ربما أنساه الحاسن الموردة فيما سبق ، فالانتهاء الحسن (كقوله :

وَإِنِّي جَدِيرٌ) أى خلقي (إِذَا بَلَغْتُكَ بِالْمُنَى) أى جدير بالفوز بالأمانى (وَأَنْتَ بِمَا أَمَلْتُ مِنْكَ جَدِيرٌ : فَإِنْ تَوَلَّيْتُ) أى تعطيني (مِنْكَ الْجَمِيلَ فَأَهْلُهُ) أى هانت أهل لإعطاء ذلك الجميل (وَإِلَّا فَأِنِّي عَاذِرٌ) إياك (وَشَكُورٌ) لما صدر عنك من الإصغاء إلى المديح أو من العطايا السالفة (وَأَحْسَنُهُ) أى أحسن الانتهاء (مَا آذَنَ بِانْتِهَاءِ الْكَلَامِ) حتى لا يبقى للنفس تشويق إلى ما وراءه (كقوله :

بَقِيَتْ بَقَاءُ الدَّهْرِ يَا كَهْفَ أَهْلِهِ وَهَذَا دُعَاءٌ لِلْبَرِيَّةِ شَامِلٌ)

لأن بقائه سبب لنظام أمرهم وصلاح حالهم ، وهذه المواضع الثلاثة

وَجَمِيعُ فَوَاتِحِ السُّورِ وَخَوَاتِمِهَا وَارِدَةٌ عَلَى أَحْسَنِ الْوُجُوهِ وَأَكْمَلِهَا ،
يُظْهِرُ ذَلِكَ بِالتَّأَمُّلِ مَعَ التَّذَكُّرِ لِمَا تَقْدَمُ .

مما يباليغ المتأخرون في التأنق فيها ، وأما المتقدمون فقد قلت عنايتهم بذلك
(وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على أحسن الوجوه وأكملها) من البلاغة
لما فيها من الضن وأنواع الإشارة فيها وكونها بين أدعية ووصايا ومواعظ
وتحميدات وغير ذلك مما وقع موقعه وأصاب محزه بحيث تقصر عن كنه وصفه
العبارة ، وكيف لا وكلام الله سبحانه وتعالى في الرتبة العليا من البلاغة والغاية
القصوى من الفصاحة ، ولما كان هذا المعنى مما قد يخفى على بعض الأذهان لما في
بعض الفواتح والخواتم من ذكر الأحوال والأفراح وأحوال الكفار وأمثال
ذلك إلى إزالة هذا الخفاء بقوله (يظهر ذلك بالتأمل مع التذكر لما تقدم) من
الأصول والقواعد المذكورة في القنون الثلاثة التي لا يمكن الاطلاع على
تفاصيلها وتفاريحها إلا لعلام الغيوب ، فإنه يظهر بتذكرها أن كلا من ذلك
وقع موقعه بالنظر إلى مقتضيات الأحوال وأن كلا من السور بالنسبة إلى المعنى
الذي يتضمنه مشتملة على لطف الفائحة ومنطوية على حسن الخاتمة ، ختم الله
تعالى لنا بالحسن ، ويصر لنا الفوز بالذخر الأسمى ، بحق النبي صلى الله عليه وسلم
 وآله الأكرمين ، والحمد لله رب العالمين .

فهرس

صفحة

خطبة الشرح	٢
» المتن	٥
مقدمة	٩
الفصاحة في المفرد	١١
» » الكلام	١٣
» » المتكلم	١٧
البلاغة في الكلام	١٨
لبلاغة الكلام طرفان	٢٠
البلاغة في المتكلم	٢١
الفن الأول علم المعاني	٢٤
انحصار علم المعاني في ثمانية أبواب	٢٥
تنبيه في تعريف الصدق والكذب	٢٧
أحوال الإسناد الخبري	٣٠
الحقيقة العقلية والمجاز العقلي	٣٥
أقسام المجاز العقلي	٣٩
أحوال المسند إليه	٤٥
تعريفه بالموصلية	٥٠
» بالإشارة	٥٣
» باللام	٥٥
الاستغراق ضربان	٥٧

صفحة	
٥٨	تعريفه بالإضافة
٦٠	تنكير المسند إليه
٦١	وصفه
٦٣	توكيده
٦٤	بيانه بعطف البيان
٦٤	الإبدال منه
٦٥	العطف عليه
٦٧	فصله بضمير الفصل
٦٨	تقديمه
٨٢	تأخير
٩٠	قصة القبحى مع الحجاج
٩٣	أحوال المسند
٩٦	ذكر المسند
٩٧	إفراده
٩٨	كون المسند فعلا
٩٩	كونه اسما
	تقيد الفعل بالمفعول
١٠٠	بالشرط
١١١	تنكير المسند
١١٢	تخصيص المسند بالإضافة
١١٣	تعريف المسند
١١٥	كون المسند جملة
١١٦	تأخير المسند
١١٧	تقديم المسند

أحوال متعلقات الفعل	١١٩
القصر	١٣١
طرق القصر	١٣٦
الإشاء	١٤٧
الفصل والوصل	١٦٧
كمال الانقطاع	١٧١
الاتصال	١٧٢
الفصل بالاستئناف	١٧٧
الوصل للدفع الإيهام	١٨٥
محسنات الوصل	١٨٨
تذليل في الحال	١٨٩
الإيجاز والإطناب والمساواة	١٩٨
المساواة	٢٠٣
الإطناب	٢٠٨
الإيجاز والإطناب بالنسبة إلى كلام آخر	٢١٧
الفن الثاني علم البيان	٢١٨
الدلالة اللفظية	٢١٩
الوضعية	٢٢١
العقلية	٢٢٢
التشبيه	٢٢٤
خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة	٢٥٨
الحقيقة والمجاز	٢٦٠
المجاز	٢٦٣

- ٢٦٥ المجاز المرسل
- ٢٨٨ فصل في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية
- ٢٩٢ » » مباحث من الحقيقة والمجاز والاستعارة
بالكناية والاستعارة التخيلية
- ٣٠٤ فصل في شرائط حسن الاستعارة
- ٣٠٦ » » بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك
أو التشابه
- ٣٠٧ الكناية
- ٣١٤ فصل في أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح
- ٣١٥ الفن الثالث علم البديع
- ٣١٥ الكلام على الضرب الأول منه وهو المعنوي وأنواعه
- ٣٤٩ » » » الثاني منه وهو اللفظي
- ٣٦٧ خاتمة في السرقات الشعرية وما يقصّل بها وغير ذلك
- ٣٨٦ فصل من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتفاء

بمجد الله وحسن توفيقه قد تمّ طبع هذا الكتاب
بشركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

القاهرة في } ٢٨ صفر الخير سنة ١٤٠٥ هـ
٢٨ يونية سنة ١٩٦٥ م